

النَّحْو ومَسَائله

السنة الثالثة

قسم اللغة العربية

منشورات جامعة دمشق
كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

النَّحْو ومَسَائله

الدكتـــور
مزيد نعيم
أستاذ في قسم اللغة العربية

الدكتـــور
عمر مصطفى
أستاذ في قسم اللغة العربية

الدكتـــور
عبد الناصر عساف
مدرس في قسم اللغة العربية

الدكتـــور
محمد عبد الله قاسم
مدرس في قسم اللغة العربية

جامعة دمشق


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فِهْرِسُ المحتويات

الموضوع	الصَّفْحة
فهرس المحتويات	٥ ـ ٧
المقدّمة	٩ ـ ١٠
القسم الأوَّل : الأدوات	١١ ـ ٢٩٨
١ ـ الفاء	١٣ ـ ٣٥
٢ ـ في	٣٦ ـ ٤٦
٣ ـ قطُّ	٤٧ ـ ٥٢
٤ ـ الكاف	٥٣ ـ ٦٦
٥ ـ كَأَنَّ	٦٧ ـ ٧٤
٦ ـ كَأَيٍّ	٧٥ ـ ٧٩
٧ ـ كَمْ	٨٠ ـ ٨٨
٨ ـ كَيْ	٨٩ ـ ٩٤
٩ ـ كَيْفَ	٩٥ ـ ١٠٠
١٠ ـ اللام	١٠١ ـ ١٢٠
١١ ـ لا	١٢١ ـ ١٣٩
١٢ ـ لات	١٤٠ ـ ١٤٥
١٣ ـ لَدَىٰ	١٤٦ ـ ١٤٨
١٤ ـ لَدُنْ	١٥٥ ـ ١٥٩
١٥ ـ لَعَلَّ	١٥٦ ـ ١٦٥
١٦ ـ لٰكِنَّ	١٦٦ ـ ١٧٢

الموضوع	الصَّفْحة
١٧ ـ لَمْ	١٧٣ ـ ١٨٠
١٨ ـ لمَّا	١٨١ ـ ١٨٧
١٩ ـ لَوْ	١٨٨ ـ ١٩٨
٢٠ ـ لَوْلا	١٩٩ ـ ٢٠٥
٢١ ـ لَيْتَ	٢٠٦ ـ ٢١٣
٢٢ ـ لَيْسَ	٢١٤ ـ ٢٢٣
٢٣ ـ ما	٢٢٤ ـ ٢٣٩
٢٤ ـ مَعَ	٢٤٠ ـ ٢٤٥
٢٥ ـ مِنْ	٢٤٦ ـ ٢٥٧
٢٦ ـ مَنْ	٢٥٨ ـ ٢٦٣
٢٧ ـ مُنْذُ ومُذْ	٢٦٤ ـ ٢٦٦
٢٨ ـ مَهْمَا	٢٦٧ ـ ٢٧١
٢٩ ـ النُّون	٢٧٢ ـ ٢٧٨
٣٠ ـ هَلْ	٢٧٩ ـ ٢٨٢
٣١ ـ الواو	٢٨٣ ـ ٢٩٦
القِسْمُ الثّاني : مَسَائِلُ الخِلاف النَّحْويّ	٢٩٧ ـ ٣٩٢
١ ـ الفِعْلُ والمَصْدَرُ : أَيُّهما مُشْتَقٌّ مِنْ صاحبه ؟	٢٩٣ ـ ٣٠٤
٢ ـ ميم اللّهمّ : أهي عِوَضٌ عن « يا » أَمْ لا ؟	٣٠٥ ـ ٣٠٨
٣ ـ وَزْنُ أَشْيَاءَ	٣٠٩ ـ ٣١٤
٤ ـ علامة إعراب الأسماء السّتّة	٣١٥ ـ ٣٢٠
٥ ـ أسم « لا » المُفْرَدُ : أهو مبنيٌّ أَمْ مُعْرَبٌ ؟	٣٢١ ـ ٣٢٤
٦ ـ العامل في الاسم المرفوع بَعْدَ « لولا »	٣٢٥ ـ ٣٢٧

الموضوع	الصَّفْحة
٧ ـ التَّعَجُّب مِن السَّواد والبياض	٣٢٨ـ٣٣١
٨ ـ تقديم خبر « لَيْسَ » عليها	٣٣٢ـ٣٣٧
٩ ـ هل تأتي ألفاظُ الإشارة أسماءً موصولةً ؟	٣٣٨ـ٣٤٣
١٠ ـ أَصْلُ اشْتقاق « الاسم »	٣٤٤ـ٣٤٨
١١ ـ نِعْمَ وبِئْسَ : فعلان هما أم اسْمان ؟	٣٤٩ـ٣٥٦
١٢ ـ هل يقع الفعل الماضي حالاً ؟	٣٥٧ـ٣٦٠
١٣ ـ واو رُبَّ : هل هي التي تعملُ الجرّ ؟	٣٦١ـ٣٦٤
١٤ ـ هل تعملُ « أَنِ » المصدريّة محذوفةً مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ ؟	٣٦٥ـ٣٦٨
١٥ ـ هل يجوز العطفُ على الضَّمير المخفوض ؟	٣٦٩ـ٣٧٤
١٦ ـ هل يجوز تَرْكُ صَرْفِ الاسم الذي يستحقُّ الصَّرْفَ عند الضرورة؟	٣٧٥ـ٣٧٨
١٧ ـ هل يقال : لولاي ، ولولاك ، ولولاه ؟	٣٧٩ـ٣٨٣
١٨ ـ المؤنَّث بغير تاء مِمَّا على زنة فاعل : ما عِلَّةُ حَذْفِ التَّاءِ منه؟	٣٨٤ـ٣٨٧
١٩ ـ وَزْن « إِنْسَان » وأَصْلُ اشْتقاقه	٣٨٨ـ٣٨٩
٢٠ ـ هل يُجَازَىٰ بـ كَيْفَ ؟	٣٩٠ـ٣٩٢
المصادر والمراجع	٣٩٣ـ٣٩٩

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المُقَدِّمة

نَضَعُ بَيْنَ أَيدي أَبْنَائِنا دَارِسِي العربيَّة كتابَ « النَّحْو ومَسَائله » المقرَّرَ عَلَىٰ طلبةِ السَّنةِ الثَّالثةِ في قِسْمِ اللُّغة العربيَّة وآدابها في جامعة دمشق . وهو حلقةٌ مِن سلسلةِ أبوابِ النَّحْو التي ٱبْتَدَأَ فيها الطَّالبُ بالأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ في السَّنةِ الأُولىٰ ، ثمَّ الجُمَلِ وأَشْبَاهِها في السَّنةِ الثَّانيةِ ، وها هو الآنَ يتناولُ في هٰذا الكتابِ الأدوات النَّحْويَّة ومَسَائل الخِلاف وما ٱتَّفَقَ فيها مِنْ أُصُوْلٍ أُشِيْدَ عليها بُنيانُ النَّحْو العربيّ .

يتألَّفُ هٰذَا المُقَرَّرُ مِنْ قِسْمَيْنِ :

أُدِيْرَ القِسْمُ الأَوَّلُ منهما علىٰ طائفةٍ مِنَ الأَدَوَاتِ النَّحْويَّة التي ٱخْتِيْرَتْ بعنايةٍ ، وهي مِمَّا تَشْتَدُّ حاجةُ الدَّارسِ المتخصِّص إليها ، بلغتْ إحدى وثلاثين أداةً مَنْسوقَةً عَلَىٰ حروفِ الهجاءِ ، تُذْكَرُ أَحْكَامُها ومَعَانيها مفصَّلةً مشفوعةً بالشَّواهد ، ولا سيَّما الشِّعْرِ الذي تَكَثَّرْنَا مِنْ إِنْشَادِهِ ليكونَ مادَّةً للتَّطبيقِ النَّحْويّ فَضْلاً عَنْ مَوْضِعِ الشَّاهِدِ فيه .

وأَمَّا القِسْمُ الثَّاني فقد ٱنْعَقَدَ علىٰ مَسَائِلَ خلافيَّة بَيْنَ نُحَاةِ البَلَدَيْنِ ، كانتِ الغايةُ التي تقبعُ وَرَاءَ ٱنْتِخَابِ بَعْضِها دُوْنَ بعضٍ مدارسةَ ما ٱتَّفَقَ فيها مِن أُصُوْلٍ عامَّةٍ صَدَرَ عنها النَّحْويُّون في تقريرِ ما قَرَّرُوْهُ مِنْ آرَاءٍ وأَحْكَامٍ .

وظَهَرَ بَعْدَ التَّحقيقِ ومعارضةِ ما نُقِلَ عن الكوفيِّين بما ٱنْتَهَىٰ إلينا مِن كُتُبِهم أَنَّ كثيراً مِمَّا نُسِبَ إِلى القَوْمِ كان مُفْتعلاً لم يُخالفوا فيه البصريِّين . ولَعَلَّ مَنْ جَلَبَه إليهم كان يَتَغَيَّىٰ التَّدريب . وأَثْبتناه ، وإِنْ صَحَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ فيه ، للنَّظَرِ في الأُصُولِ والحُجَجِ التي ٱتَّفَقَتْ في دَعْوَىٰ الاختلاف .

وكان كتاب « الإنْصَاف » لابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) مُعَوَّلَنا في إثْبَاتِ هٰذِهِ المَسَائِلِ وما وَقَعَ فيها مِنْ حِجَاجٍ ، وكثيرٌ مِمّا وَقَعَ فيه مَنْسُوْلٌ مِن أمالي ٱبْنِ الشَّجريّ (ت ٥٤٢هـ) وغَيْرِهِ .

وكانتْ مَصَادِرُنا في عَمَلِ هٰذَا الكتاب متنوّعةً لم نَقِفْها عَلَىٰ كُتُبِ الأَدَوَاتِ المُفْرَدَةِ كالأُزْهية والرَّصْف والمُغْني والجَنَىٰ وغَيْرِها ، بل ٱمْتَدَّتْ أيدينا إلى كتاب سيبويه إمام النَّحْويِّين ، ثمّ ٱلْتمسنا معاني الأدوات في تراث أبي عليّ وٱبْنِ جنّي وأبي حَيَّان وغيرِهم ، ووَقَفْنا عِنْدَ خاتمة المحقّقين البغداديّ .

وقد حاولْنا في صناعةِ هٰذَا الكتاب الجامعيّ أنْ نَنْهَجَ مَنْهجاً وَسَطاً لا يُبالغُ في تَتَبُّعِ الآراءِ النَّحْويّة ولا سيّما آراءِ المتأخّرين ، ولا يلجُ في ٱسْتِقْصَاءِ ما يُطيقُه الشَّاهِدُ مِنَ الوُجُوْهِ المتباينة التي ربّما جَارَتْ عن القصد ، وصَرَفَتْ عن اللُّباب ، ولا يقطعُ صِلَةَ أَبْنَائِنَا الطَّلبة بتراثِ آبائِهم النَّحْويّ ؛ إذ عَمِدْنا في غيرِ قليلٍ من الأَدوات إلىٰ ٱجْتلابِ عبارة أكابر نحاة العربيّة المحقّقين من طبقة أبي عليّ وٱبْنِ جنّي ، ليكونَ للطَّالب فيها دُرْبَةٌ وٱمْتِرَاسٌ بأساليب القدماء العالية ، ثمّ يكون لهم الصَّبْرُ والاجْتِهَادُ في فَهْمِ نصوصهم وتَدَبُّرِها ، بَعْدَ أنْ آثَرَ نَفَرٌ منهم تناولَ الثمرةِ دانيةً شهيّةً مِنْ غَيْرِ جَهْدٍ وتصبُّرٍ عَلَىٰ القراءةِ والتَّفكير ، فحِيْلَ بينَهم وبينَ المكتبةِ العربيّةِ القديمةِ حَيْلولة نرجو أنْ تزول .

وحَرِصْنا علىٰ أنْ يكونَ الشَّاهِدُ النَّحْويُّ مِن القرآن كتاب العربيّة الخالد ، ثمّ من شعر عصر الاحتجاج إمَّا عَدِمْناه في التَّنزيل .

وإنَّا لنرجو أنْ يكونَ في هٰذَا الكتابِ زَادٌ مَعْرِفيٌّ يَرْوي ظَمَأَ طلبتنا ، ويُقْنِعُ فُضُوْلَهم ، ويرتقي بمَعَارِفِهم ، ويُمَكِّنُ العربيّةَ مِن قُلُوْبِهم وعُقُوْلِهم . واللهُ وليُّ التَّوفيق .

دمشق ٢٥/١/٢٠١١م

المُؤَلِّفون

القِسْـــمُ الأَوَّلُ

الأَدَوَات

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفاء

الفاء حرفٌ مَهْموسٌ يكونُ أصلاً فاءً ، نحو : فَحْم وفَخَرَ ، وعيناً ، نحو : قُفْل وسَفَرَ ، ولاماً ، نحو : حِلْف وشَرُفَ = وبدلاً ، نحو قول بعض العرب : قَامَ زيدٌ فُمَّ عَمْرٌو ، وقولهم : جَدَف في جَدَثٍ ، وفُوْم في ثُوْمٍ ، الفاء في ذٰلِك كُلِّه بَدَلٌ مِن الثَّاءِ .

والفاء حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحو الأَوَّل : أَنْ تَكُوْنَ حَرْفَ عَطْفٍ .

وإذا كانت الفاءُ عاطفةً أفادتْ ثلاثة أمور :

١ ـ التَّرتيب : وهو ضَرْبان :

آ ـ مَعْنويّ : وهو أَنْ يكونَ المعطوفُ بالفاءِ لاحقاً متصلاً بلا مُهْلةٍ ، نحو : قامَ زيدٌ فسَعْدٌ ، وضَرَبْتُ زيداً فأَوْجَعْتُه ؛ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّ قيامَ سعدٍ وَقَعَ عَقِيْبَ قيامِ زيدٍ بلا مُهْلةٍ ، وأَنَّ إِيْجاعَ زيدٍ كان عَقِيْبَ ضَرْبِك إِيَّاه .

وعَلَىٰ هٰذَا تَقُوْلُ : **مُطِرْنا ما بَيْنَ بُصْرَىٰ فدِمَشْقَ** ؛ إذا أَرَدْتَ أَنَّ المَطَرَ انْتَظَمَ الأَماكنَ التي ما بَيْنَ هاتَيْنِ المدينتَيْنِ يَتَتَبَّعُهَا شَيْئاً فشَيْئاً بلا فُرْجةٍ .

وإذا قُلْتَ : **مُطِرْنا ما بَيْنَ بُصْرَىٰ ودِمَشْقَ** ؛ فإِنَّما أَفَدْتَ بهٰذَا القَوْلِ أَنَّ المطر وَقَعَ بينهما ، ولم تُرِدْ أَنَّهُ اتَّصَلَ في هٰذِهِ الأماكن مِنْ أَوَّلِها إِلى آخرها .

ب ـ ذِكْريّ : وهو عَطْفُ مُفَصَّلٍ عَلَىٰ مُجْمَلٍ ، نحو ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [سورة البقرة : ٣٦] ، و﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [سورة النساء : ١٥٣] ، و﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾

[سورة هود : ٤٥] . ونحو : تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَه ويدَيْهِ ، ومَسَحَ رَأْسَه ورجلَيْهِ .

٢ ـ التَّعقيب : وهو في كلِّ شيءٍ بحسبه .

ألا تَرَىٰ أنَّهُ يقال : تَزَوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ له ، إذا لم يكنْ بينهما إلا مُدَّةَ الحَمْلِ ، وإنْ كانتْ مُتطَاولةً ، ودَخَلْتُ بُصْرَىٰ فدِمَشْقَ ، إذا لم تُقِمْ في بُصْرَىٰ ولا بَيْنَ البلدَيْنِ .

قال الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [سورة الحج : ٦٣] ؛ اختلفوا في الفاء من ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ علىٰ أقوالٍ :

١ ـ الفاء في هٰذِهِ الآية للسببيّة ، وفاءُ السببيّة لا تستلزمُ التّعقيبَ ؛ بدليلِ قَوْلِك : تؤمنُ فتدخلُ الجنّة ، ومعلومٌ ما بَيْنَهما مِن المُهْلة .

٢ ـ الفاء في هٰذِهِ الآية بمعنى « ثُمَّ » ، ومنه ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ [سورة المؤمنون : ١٤] ، فالفاءات في ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ ، وفي ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ ﴾ ، وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى ثُمَّ ؛ لتراخي مَعْطوفاتِها .

٣ ـ ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ معطوف علىٰ محذوف ، تقديره : أنْبَتْنا به ، فطال النَّبْتُ ، فتُصْبح .

٤ ـ بل هي للتّعقيب ، وتعقيبُ كلِّ شَيْءٍ بحَسَبِه .

٣ ـ السَّببيّة : وذٰلِكَ غالبٌ في العاطفةِ جملةً أوْ صفةً ؛ فمثالُ الأوَّلِ ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [سورة القصص : ١٥] ، و﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [سورة البقرة : ٣٧] .

ومثال الثّاني ﴿ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ ﴾ [سورة الواقعة : ٥٢ ـ ٥٤] .

وقد تَعْطِفُ الجُمَلَ وتَعْرَىٰ مِنْ مَعْنى السَّببيَّة ، وتكونُ لمجرَّدِ التَّرتيب ،

نحو ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ ﴾ [سورة الذّاريات : ٢٦ ـ ٢٧] .

وعن الزّمخشريّ أنّ للفاءِ مع الصّفات ثلاثةَ أحوال :

١ ـ أنْ تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود ، كقول ابْنِ زَيّابَةَ :

يا لَهْفَ زَيّابَةَ للحَارِثِ الـ ـصّابِحِ فالغَانِمِ فالآيِبِ

أي الذي صَبَحَ فغَنِمَ فآبَ .

٢ ـ أنْ تدلّ عَلَىٰ ترتيبها في التّفاوت مِن بعض الوجوه ، نحو : خُذِ الأَكْمَلَ فالأَفْضَلَ ، وٱعْمَلِ الأَحْسَنَ فالأَجْمَلَ .

٣ ـ أنْ تدلّ عَلَىٰ ترتيبِ مَوْصُوفَاتِها في ذٰلِكَ ، نحو : رَحِمَ اللهُ المحلِّقين فالمُقَصِّرين .

وإنّما ٱختاروا الفاءَ من بين حروف العطف لتكون بمعنى السّببيّة ؛ لأنّ ما وقع قَبْلَها عِلّةٌ وسَبَبٌ لِمَا بَعْدَها ؛ وذٰلك أنّ العِلّةَ سببُ كَوْنِ المَعْلولِ ومُوْجِبَتُه . فإذا قُلْتَ : الذي أكرمني فشكرْتُه زيدٌ ، فالإكرام علةٌ لوقوع الشُّكْرِ ، فعطفتَ بالفاءِ ؛ لأنّ المعلولَ ينبغي أنْ يقعَ ثانيَ العلّةِ بلا مُهْلَةٍ . ولو قُلْتَ : الذي أكرمني وشكرتُه زيدٌ ، لم يُفِدْ هٰذا الكلامُ أنّ الإكرامَ عِلّةٌ للشُّكْرِ ، كما يُفيدُه العطفُ بالفاءِ ، وإنّما معناه أنّه وَقَعَ الإكرامُ منه والشُّكْرُ منك ، غيرَ مُسَبَّبٍ أحدُهما عن صاحبه .

وفاء السّببيّة التي ينتصبُ المضارعُ بعدها بأَنْ مضمرة حرف عطف يعطف مصدراً مؤوّلاً علىٰ مَصْدَرٍ مُنْتَزَعٍ مِنَ الكلامِ السّابق .

ويُشترطُ في نصب المضارع بَعْدَها أنْ تكونَ مسبوقةً بنفي ، نحو : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ [سورة فاطر : ٣٦] ، وقَوْل زياد بن حَمَلٍ :

وما أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فأَذْكُرَهُمْ إلا يَزِيْدُهُمُ حُبّاً إليَّ هُمُ

أوْ بطلبٍ ، ويشملُ الطَّلَبُ :

١ ـ الأمر : كقول أبي النَّجْم :

يا ناقُ سِيْري عَنَقاً فَسِيْحا
إلـىٰ سُلَيْمـانَ فنَسْتَـرِيْحـا

المصدر المؤوّل مِن أنْ وصلتها معطوف على مصدر متوهَّم من الكلام السَّابق ؛ التَّقدير : ليكنْ منكِ سَيْرٌ فاسْتراحةٌ .

٢ ـ النَّهْي : كقوله تعالى ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [سورة طه : ٦١] ، و﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [سورة طه : ٨١] .

٣ ـ الدُّعاء : كقولك : اللَّهُمَّ خُذْ بيدنا فلا نُخْذَلَ ، واللَّهُمَّ ارْزُقْني بعيراً فأَحُجَّ عليه ، ومنه قول الشّاعر :

رَبِّ وَفِّقْنـي فـلا أَعْـدِلَ عـن سَنَـنِ السَّـاعِيْـنَ فـي خَيْـرِ سَنَـنْ

٤ ـ الاستفهام : كقوله تعالى ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [سورة الأعراف : ٥٣] ، وقول الفُريعة بنت همّام :

أَلا سَبِيْـلَ إلـى خَمْـرٍ فـأَشْـرَبَهـا أَوْ لا سَبِيْـلَ إلـى نَصْـرِ بْـنِ حَجَّـاجِ

٥ ـ العَرْض : كقَوْلِك : ألا تَأْتينا فتُصِيْبَ خيراً ، ومنه قول الشّاعر :

يـا بْـنَ الكِـرَامِ أَلا تَـدْنُـو فتُبْصِـرَ مـا قَـدْ حَـدَّثُـوْكَ فمـا رَاءٍ كَمَـنْ سَمِعَـا

٦ ـ التَّحضيض : كقَوْلِك : هَلا اعْتَصَمْتَ بالصَّبْرِ فتنالَ ما تُحِبُّ ، ومنه ﴿ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سورة المنافقون : ١٠].

٧ ـ التَّمنِّي : كقَوْلِك : لَيْتَ لي مالاً فأُنْفِقَه فيما يُرْضي الله ، ومنه ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النّساء : ٧٣] .

٨ ـ التَّرَجِّي : كقَوْلِك : لعلَّك ناجحٌ فأُهَنِّئَك .

وقَدِ اشترطوا في النَّفْيِ والطَّلَبِ أَنْ يكونا محضَيْنِ ، فلا يُنْصَبُ المضارع بعد الفاءِ إنْ سُبِقَتْ بِاسْمِ فِعْلِ أَمْرٍ ، نحو : صَهْ فأُحْسِنُ العَمَلَ ، أَوْ بالمصدر

النّائب عن فعله ، نحو : صَبْراً فتَظْفَرُ بِبُغْيَتِك . وكذٰلِكَ يُرفعُ المضارع إنْ كان النَّفْيُ دالاً على الإثبات ، نحو : لا يزال الشَّعْبُ يعملُ فينهضُ الوطن ؛ معنى النَّفْي هٰهُنا الإثبات ؛ لأنَّنا نُثْبِتُ العمل للشعب ولا ننفيه عنه .

وإنَّما أُضْمِرَتْ « أنْ » هٰهُنا ، ونُصِبَ المضارع بها ، مِن قِبَلِ أنَّهم تخيَّلُوا في أوَّلِ الكلامِ مَعْنى المَصْدر ، فإذا قال : زُرْني فأَزُوْرَك ؛ فكأنَّهُ قال : لِتكنْ منك زيارةٌ فزيارةٌ منِّي . فلمَّا كان الأوَّلُ في تقديرِ المصدرِ ، والمصدرُ اسْمٌ ، لم يَسُغْ عَطْفُ الفِعْلِ بَعْدَه عليه ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يُعطفُ على الاسْمِ ، فإذا أضْمَرْتَ « أنْ » قَبْلَ الفِعْلِ صارا معاً في تقديرِ المصدرِ ، والمَصْدَرُ اسْمٌ ، فجاز لذٰلِكَ عَطْفُ الاسْمِ على الاسْمِ .

والذي ألْجَأهم إلى إضمار « أنْ » مخالفةُ الفِعْلِ الثَّاني للفِعْلِ الأوَّلِ في المعنى ، وذٰلِكَ أنَّك إذا قُلْتَ : ما تزورُني فتُحَدِّثَني ، لم تُرِدْ أنْ تنفيَهما جميعاً ، ولو أرَدْتَ ذٰلِكَ لرَفَعْتَ الفعلَيْنِ جميعاً ، ولٰكِنَّكَ تريد : ما تزورُني مُحَدِّثاً ، أيْ قد تزورني ، ولٰكِنَّكَ إذا زُرْتَني لم تُحَدِّثْني ، فأنْتَ الآنَ قد أثْبَتَّ الزِّيارةَ ، ونَفَيْتَ الحديثَ .

فلمَّا اخْتَلَفَ الفِعْلان ، ولم يَجُزِ العَطْفُ على ظاهِرِ الفِعْلِ الأوَّلِ لاختلافِ المَعْنَيَيْنِ ، اضْطرّوا إلى العُدُوْلِ عَنْ ظاهِرِ لَفْظِ الفِعْلِ الأوَّلِ ، وأضْمروا مَصْدَرَه ، وكان ذٰلِكَ سَائِغاً مُسْتقيماً لدلالةِ الفِعْلِ على مَصْدَرِهِ ، فلمَّا تَخَيَّلُوا في الفِعْلِ الأوَّلِ مَعْنى المَصْدَرِ ، عَطَفُوا الثَّاني عليه ، فاضْطُرُّوا إلى إضْمار « أنْ » .

وقد تُحْذَفُ الفاءُ العاطفةُ وهي مرادةٌ في نحو : زُرْتُ المدينة حَيّاً حيّاً ، ومَرَرْتُ بالأصدقاءِ فيها واحداً واحداً ، أيْ حَيّاً فحَيّاً ، وواحداً فواحداً .

وربَّما حُذِفَتِ الفاءُ مَعَ مَعْطوفِها ، نحو ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [سورة البقرة : ٦٠] ، أيْ فضَرَبَ فانْفَجَرَتْ .

النَّحْو الثَّاني : أَنْ تكونَ رابطةً لجواب الشَّرْطِ .

وفيه تكون الفاءُ للإتْباع دونَ العطف ، إلا أَنَّ الثّاني ليس مُدْخلاً في إعراب الأَوَّل ، ولا مشاركاً له في الموضع ، وذلك في كلِّ مكانٍ يكونُ فيه الأَوَّلُ علّةً للآخر ، ويكونُ فيه الآخر مسبَّباً عن الأوَّل ، نحو : إنْ تُحْسِنْ إليَّ فاللهُ مُجازيك ؛ فهٰذِهِ الفاء هٰهُنا للإتْباع مجرَّدة من معنى العطف ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّ الذي قَبْلَ الفاءِ مِن الفِعْلِ مجزومٌ ، ولَيْسَ بَعْدَ الفاءِ شَيْءٌ يَدْخُلُه الجَزْمُ ، إنَّما بَعْدَها جملةٌ مركَّبةٌ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ .

وإنَّما دَخَلَتِ الفاءُ في جَوَابِ الشَّرْطِ تَوَصُّلاً إلى المجازاةِ بالجملةِ الاسْميَّةِ أَوْ بالكلام الذي يجوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ به . وذٰلك أَنَّ الشَّرْطَ والجَوَابَ لا يصحَّانِ إلا بالأَفْعَالِ ؛ لأَنَّه إنَّما يُعْقَدُ وَقُوْعُ فِعْلٍ بوُقُوْعِ فِعْلٍ غَيْرِه . وهٰذَا مَعْنى لا يُوْجَدُ في الأَسْمَاءِ ولا في الحروفِ . فلمَّا لم يَرْتَبِطْ أَوَّلُ الكلامِ بآخِرِه ؛ لأَنَّ أَوَّلَه فِعْلٌ ، وآخره اسْمانِ ، والأَسْمَاءُ لا يُعَادَلُ بها الأَفْعَالُ - أَدْخَلُوا هناك حرفاً يدلُّ عَلَىٰ أَنَّ ما بَعْدَه مُسَبَّبٌ عمَّا قَبْلَه ، فقالوا : إنْ تُحْسِنْ إليَّ فاللهُ مُجازيك .

وقد قَرَنَ عَبْدُ القاهِرِ الجرجانيُّ في كِتَابِهِ الجَهِيْرِ « دَلائِل الإعْجاز » بينَ أَقْترانِ الجملة الحاليّة بالواو ، وأَقْترانِ جواب الشّرط بالفاء ؛ قال :

« إذا قُلْتَ : جاءَني زيدٌ يُسْرِعُ ، كان بمنزلة قَوْلِك : جاءَني زيدٌ مُسْرعاً ، في أَنَّك تُثبتُ مجيئاً فيه إسراعٌ ، وتَصِلُ أَحَدَ المَعْنَيَيْنِ بالآخر ، وتجعل الكلام خبراً واحداً ، وتريد أَنْ تقولَ : جاءني كذٰلِكَ ، وجاءَني بهٰذِهِ الهيئة ، وهٰكذا قوله :

وقَدْ عَلَوْتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ يَسْفَعُني ... يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

كَأَنَّهُ قال : وقد علوتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ بارزاً للشَّمْسِ ضاحياً .

وإذا قُلْتَ : جاءَني وغلامُه يَسْعَىٰ بَيْنَ يَدَيْهِ ، ورَأَيْتُ زيداً وسَيْفُهُ عَلَىٰ

كَتِفِه ، كان المعنى علىٰ أَنَّك بَدَأْتَ فأثبتَّ المجيءَ والرُّؤْيةَ ، ثمَّ ٱسْتَأْنَفْتَ خبراً ، وٱبْتَدَأْتَ إثباتاً ثانياً لسَعْيِ الغلام بَيْنَ يَدَيْهِ ، ولكَوْنِ السَّيْفِ على كَتِفِه .

ولمَّا كان المعنى علىٰ ٱسْتِئنافِ الإثباتِ ، ٱحْتِيْجَ إلى ما يربطُ الجملةَ الثّانيةَ بالأُوْلىٰ ، فجِيْءَ بالواوِ كَمَا جِيْءَ بها في قَوْلِك : العِلْمُ حسنٌ ، والجَهْلُ قبيحٌ . وتَسْمِيَتُنا لها « واوَ حالٍ » لا يُخْرِجُها عَنْ أَنْ تكونَ مُجْتَلَبَةً لضَمِّ جملةٍ إلى جملةٍ .

ونظيرُها في هٰذَا « الفاءُ » في جواب الشَّرْطِ ، نحو : إنْ تَأْتِني فأنتَ مُكْرَمٌ ، فإنَّها وإنْ لم تكنْ عاطفةً ، فإنَّ ذٰلِكَ لا يُخْرِجُها عن أَنْ تكونَ بمنزلةِ العاطفةِ في أَنَّها جاءَت لتربطَ جُملةً لَيْسَ مِنْ شَأْنِها أَنْ تَرْتَبِطَ بنَفْسِها ، فٱعْرِفْ ذٰلِكَ .

ونَزِّلِ الجُمْلَةَ في نحو : « جاءَني زيدٌ يُسْرِعُ » ، و« قد علوْتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ يَسْفَعُني يومٌ » ، منزلةَ الجزاءِ الذي يَسْتَغْني عَنِ الفاءِ ؛ لأَنَّ مِن شَأْنِه أَنْ يرتبطَ بالشَّرْطِ مِنْ غَيْرِ رابطٍ ، وهو قَوْلُك : إنْ تُعْطِني أَشْكُرْكَ = ونَزِّل الجملةَ في : جاءَني زيدٌ وهو راكبٌ ، منزلةَ الجزاءِ الذي ليس مِنْ شَأْنِه أَنْ يرتبطَ بنَفْسِه ، ويحتاجُ إلى الفاء ، كالجملةِ في نحوِ : إنْ تَأْتِني فأَنْتَ مُكْرَمٌ : قياساً سويّاً ومُوازنةً صحيحةً » اهـ

يقترنُ جوابُ الشَّرْطِ بالفاءِ حيثُ لا يَصْلُحُ الجوابُ لأَنْ يكونَ شرطاً ، وهو منحصرٌ في ستّ مسائل :

١ ـ أَنْ يكونَ الجوابُ جملةً ٱسْميّةً ، نحو ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأنعام : ١٧] .

٢ ـ أَنْ يكون الجوابُ جملةً فعليّةً كالاسميّةِ ، وهي التي فِعْلُها جامدٌ ، نحو ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [سورة الكهف : ٣٩ ـ ٤٠] .

وقال عمرو بن شَأْس الأَسديّ :

مَتَى مـا أُصِبْ دُنْيـا فلَسْـتُ بكَـائِنٍ عَلَيْهَا ولَوْ أَكْثَرْتِ ، عَاذِلَتي ، قُفْلا

ما : زائدة .

عاذلتي : منادًى مضاف منصوب .

قُفْلا : خبر لاسم الفاعل الناقص : كائن ، منصوب .

٣ ـ أنْ يكونَ الجوابُ جملةً إنشائيّةً ، نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران : ٣١] ، و﴿ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٠] ، و﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍۭ ﴾ [سورة المُلْك : ٣٠] . ومنه قَوْلُك : إنْ لم يَثُبْ زيدٌ فيا خُسْرَهُ رجلاً !

وقال عُتَيْبَةُ بْنُ الحارثِ الخَثْعَمِيُّ :

وإنْ كَـانَ قَـوْمٌ قَـدْ أَضَلُّـوا أَبَـاهُـمُ فَـوَاللهِ مـا ضَلَّـتْ رَبِيْعَـةَ أَكْلُـبُ

فوالله : الفاء رابطة لجواب الشَّرْطِ . الواو : حرف جرّ . الله : لفظ الجلالة مجرور بالواو ، والجارّ والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف وجوباً . وجملة (ما ضَلَّتْ ربيعةَ أَكْلُبُ) جواب القسم . والجملة القسميّة الكُبرى (فعل القسم المحذوف مع جوابه : ما ضَلَّتْ ربيعةَ أَكْلُبُ) في محلّ جزم جواب الشَّرْط .

وقال عنترةُ :

إمَّا تَرَيْنِي قَدْ نَحَلْتُ ، ومَنْ يَكُنْ غَـرَضـاً لأَطْـرَافِ الأَسِنَّـةِ يَنْحَـلِ

فَلَـرُبَّ أَبْلَـجَ مِثْـلِ بَعْلِـكِ بَـادِنٍ ضَخْـمٍ عَلَـىٰ ظَهْـرِ الجَـوَادِ مُهَبَّـلِ

غَـادَرْتُـهُ مُتَعَفِّـراً أَوْصَـالُـهُ والقَـوْمُ بَيْـنَ مُجَـرَّحٍ ومُجَـدَّلِ

فَلَرُبَّ : الفاء رابطة لجواب الشّرط . اللام : رابطة لجواب قسم مقدَّر .

رُبَّ : حرف جرّ شبيه بالزّائد .

أَبْلَجَ : اسْم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ ، وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنَّه ممنوع من الصرف . وجملة (غَادَرْتُهُ مُتَعَفِّراً) في محلّ رفع خبر له .

جملة (لرُبَّ أَبْلَجَ . . . غادرْتُهُ) جواب القسم المقدَّر .

والجملة القسميّة الكُبرى (فعل القسم المحذوف مع جوابه : لرُبَّ أبلج . . . غَادَرْتُهُ) في محلّ جزم جواب الشّرط في البيت السَّالف .

وجملة (مَنْ يَكُنْ غَرَضاً يَنْحَل) اعتراضية بين الشّرط وجوابه .

٤ ـ أنْ يكونَ فِعْلُها ماضياً لفظاً ومعنى إمَّا حقيقةً ، نحو ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [سورة يوسف : ١٧٧] .

وإمَّا مجازاً ، نحو ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ ﴾ [سورة النَّمل : ٩٠] ؛ نزَّلَ هٰذا الفِعْلَ لتحقُّقِ وُقُوعِه منزلةَ ما وَقَعَ . ومِثْلُه قول ذي الرُّمَّة :

إِذَا ٱبْنُ أَبِي مُوسَىٰ بِلالٌ بَلَغْتِهِ ... فقَامَ بفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

٥ ـ أنْ تقترنَ بحرف الاستقبال ، نحو ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [سورة المائدة : ٥٤] ، و﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [سورة آل عمران : ١١٥] .

٦ ـ أنْ يقترن الجوابُ بحرفٍ له الصَّدْرُ .

كـ رُبَّ مذكورة ، كقول امْرِئ القيس :

فإنْ أُمْسِ مَكْرُوباً فيا رُبَّ قَيْنَةٍ ... مُنَعَّمَةٍ ، أَعْمَلْتُهَا بِكِرَانِ

الكِران : العود الذي تُضْرب به القَيْنة .

وقَوْلِ بِشْر بن أبي خازم :

فإنْ أَهْلِكْ ، عُمَيْرَ ، فرُبَّ رَحْفٍ ... يُشَبِّهُ نَقْعُهُ رَهْواً ضَبَابا

سَمَوْتُ لَهُ لأُلْبِسَهُ بِرَحْفٍ ... كَمَا لَفَّتْ شَآمِيَةٌ سَحَابا

أَوْ محذوفة ، كقولِ ربيعة بن مقروم الضّبّيّ :

فـإنْ أَهْلِـكْ فـذِي حَنَـقٍ لَظَـاهُ عَلَـيَّ تَكَـادُ تَلْتَهِـبُ ٱلْتِهَـابـا
مَخَضْـتُ بـدَلْـوِهِ حَتَّـىٰ تَحَسَّـىٰ ذَنُـوْبَ الشَّـرِّ مَـلأَىٰ أَوْ قُـرَابـا

فـذِي : الفـاءُ رابطـةٌ لجـوابِ الشَّرْطِ . ذي : ٱسْـمٌ مجـرورٌ لَفْظـاً بِـرُبَّ المحذوفةِ مرفوعٌ محلاً عَلَىٰ أَنَّه مبتدأٌ ، وعلامة جرِّه الياء لأَنَّهُ مِنَ الأَسْماءِ السّتّة ، خبره جملة (مخضتُ) . وقَدِ ٱقْتَرَنَ جوابُ الشَّرْطِ بالفاءِ ؛ لأَنَّه مبدوءٌ بحرفٍ له الصَّدارةُ ، وهو : رُبَّ المحذوفةُ .

قال المُتَنَخِّل الهُذَليُّ :

فـإِمَّـا تُعْـرِضِـنَّ ، أُمَيْـمَ ، عنِّـي ويَنْـزَغْـكِ الـوُشَـاةُ أُوْلُـو النِّبَـاطِ
فحُـوْرٍ قَـدْ لَهَيْـتُ بِهِـنَّ عِيْـنٍ نَـوَاعِـمَ فـي المُـرُوْطِ وفـي الـرِّيَـاطِ

يَنْزَغْـك : يـوسـوس لـك . أُولـو النِّبَـاط : الـذيـن يستنبطـون الأخبارَ ويَسْتخرجونها . العِيْن : ج عَيْناء الواسعات العيون . المروط ج مِرْط ، وهو كساء يُشتملُ به . الرّياط : ج ريطة ، وهي المُلاءَة .

فحُورٍ : الفاء رابطة لجواب الشّرط . حورٍ : ٱسْم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره : لاعبْتُ ، أَيْ لاعَبْتُ حوراً لهيْتُ بِهِنَّ . وهو نظير : زَيْداً مررتُ به ، أَيْ جاوزْتُ زَيْداً مررتُ به .

وكأَنَّما ، نحو ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعاً ﴾ [سورة المائدة : ٣٢] .

وما ، نحو ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ [سورة يونس : ٧٢] .

وإِنْ ، أَيْ إِنْ كان الجوابُ جملةً شرطيّةً جديدةً ، نحو : إِنْ صَحِبْتَ النّاسَ فإِنْ أَحْسَنْتَ إِليهم أَحْسَنُوا إِليك .

وأَمَّا إِنْ دَخَلَتِ الفاءُ على مضارعٍ صالحٍ للجزم ، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ ،

نحو ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [سورة المائدة : ٩٥] ، أَيْ فهو ينتقمُ اللهُ منه .

قال ذو الرُّمَّة :

خليليَّ هَلْ مِنْ حِيْلَةٍ تَعْلَمَانِها ... يُدَنِّيكُما مِنْ وَصْلِ مَيَّ ٱحْتِيَالُها
فنَحْتَالَها أَمْ لا ، فإِنْ لا فلَمْ نَكُنْ ... لأَوَّلِ راجٍ حِيْلَسةً لا يَنَالُها

جملة (لم نكنْ لأوَّلِ راجٍ) في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوفٍ ، تقديرُه : نحنُ . وجملة (نحنُ لم نكنْ لأوَّلِ راجٍ) في محلّ جزم جواب الشَّرْط .

ودَخَلَتِ الفاءُ أيْضاً في جَوَابِ « أَمَّا » ؛ لِمَا في « أَمَّا » مِنْ مَعْنى الشَّرْطِ ؛ وذلِكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ : أَمَّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ ، فمعناهُ : مَهْما يقعْ مِنْ شَيْءٍ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ .

وتَحَامَتِ العربُ أَنْ تليَ « أَمَّا » الفاءُ ؛ لأَنَّهم كما يُعْنون بالمعاني فيُحَقِّقُونها ، كذلك يُعْنون بالألفاظ فيُصْلحونها ، وذلِك أَنَّ هٰذِهِ الفاءَ وإِنْ كانتْ هٰهُنا رابطةً لجواب « أَمَّا » غيرَ عاطفةٍ ، فإِنَّها قد تُسْتعملُ في العطف في كثيرٍ من المواضع ، نحو : رأيتُ محمّداً فسَعْداً ، فمِنْ عادتها عاطفةً كانتْ أو رابطةً أَلا تقعَ مبتدأةً في أَوَّلِ الكلام ، وأَنَّه لا بُدَّ أَنْ يقعَ قبلَها ٱسْمٌ أَوْ فعلٌ . فلو أَنَّهم قالوا : أَمَّا فزيدٌ منطلقٌ ، على تقدير : مهما يقعْ مِن شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ ، فأَوجبوا تقدُّمَ الفاءِ على الاسمَيْنِ = لوقعتِ الفاءُ مبتدأةً لَيْسَ قَبْلَها في اللَّفْظِ ٱسْمٌ ولا فِعْلٌ ، إِنَّما قَبْلَها حرف ، وهو « أَمَّا » ، فقدَّموا أحد الاسمين قبل الفاء ، فقالوا : أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ لِمَا حاولوه مِن إصلاحِ اللَّفْظِ ؛ ليقعَ قبلها ٱسْمٌ في اللَّفْظِ ، ويكونَ الاسمُ الثّاني بعده ، وهو خبر المبتدأ ، تابعاً في اللَّفْظِ لاسْمٍ قبلَه ، وهو زيدٌ ، فتكون الفاء على صورة العاطفة وإِنْ لم تكُنْها ، كلُّ ذٰلِك لإِصلاحِ اللَّفْظِ وتحصينِهِ .

وأَمَّا حَذْفُ الفاء في نحو ما أَنْشَدَهُ سيبويه :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

وقول الحارث بن خالد المخزوميّ :

فـأَمَّـا القِتَـالُ لا قِتَـالَ لَـدَيْكُـمُ ولكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

وقول الآخر :

فـأَمَّـا الصُّـدُوْرُ لا صُـدُوْرَ لجَعْفَـرٍ ولٰكِـنَّ أَعْجَـازاً شَـدِيْـداً ضَـرِيْـرُهَـا

= فضرورةٌ .

النَّحو الثَّالث : أَنْ تكونَ زائدةً .

تُزادُ الفاءُ في مَوَاضِعَ :

١ ـ في جواب « لَمَّا » الظَّرفيّة ، كقَوْلِ عَمْرو بْنِ معديكرب :

ولَمَّـا رَأَيْـتُ الخَيْـلَ زُوْراً كَـأَنَّهـا جَـدَاوِلُ زَرْعٍ خُلِّيَـتْ فـاسْبَطَـرَّتِ

فجـاشَـتْ إلـيَّ النَّفْـسُ أَوَّلَ مَـرَّةٍ ورُدَّتْ عَلَـىٰ مَكْـرُوْهِهَـا فـاسْتَقَـرَّتِ

وقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أبي ربيعة :

ولَمَّـا تَفَاوَضْنَـا الحَدِيْثَ وأَسْفَرَتْ وُجُـوْهٌ زَهَـاهَـا الحُسْـنُ أَنْ تَتَقَنَّعَـا

فقُلْـتُ لمُطْـرِبْهِـنَّ : وَيْحَـكَ ، إِنَّمَـا ضَرَرْتَ ، فهَلْ تَسْطِيْعُ نَفْعاً فتَنْفَعَا

وقَوْلِ عَبْد الله بْنِ الزِّبَعْرَىٰ :

ولَمَّـا لَقِيْنَـاهُـمْ بسُمْـرِ رُدَيْنَـةٍ وجُـرْدٍ عِتَـاقٍ فـي الهِيَـاجِ لَـوَاهِـثِ

وبِيْـضٍ كَـأَنَّ المِلْـحَ فَـوْقَ مُتُـوْنِهـا بـأَيْـدي كُمَـاةٍ كـاللُّيُـوْثِ العَـوَائِـثِ

فكَفُّوا على خَـوْفٍ شَـدِيْـدٍ وهَيْبَـةٍ وأَعْجَبَهُـمْ أَمْـرٌ لَهُـمْ أَمْـرُ رَائِـثِ

وقَوْلِ آخر :

لَمَّـا أَتَقَسىٰ بيَـدٍ عَظِيْـمٍ جِـرْمُهَـا فتَـرَكْـتُ ضَـاحـي أَهْلِهَـا يَتَـذَبْـذَبُ

الفاء في : فجَاشَتْ ، وفقُلْتُ ، وفكَفُّوا ، وفتَرَكْتُ ، زائدةٌ .

ورُبَّما زِيْدَتِ الفاءُ في جواب « إذا » حملاً على زيادتها في جواب « لَمَّا » ؛ إِذْ كلتاهما أداةُ شَرْطٍ ، وظَرْفٌ ، وجعل منه ابْنُ جنّي قَوْلَ نُصَيْبٍ :

واللهِ مـا يَـدْرِي ٱمْـرُؤٌ ذو جَنَـابَـةٍ ولا جَـارُ بَيْـتٍ أَيُّ يَـوْمَيْـكَ أَجْـوَدُ
أَيَـــوْمٌ إِذَا أَلْفَيْتَـــهُ ذا يَسَـــارَةٍ فأَعْطَيْتَ عَفْواً مِنْك أَمْ يَوْمُ تُجْهَدُ

أَيَوْمٌ : الهمزة حرف ٱستفهام لا محلَّ له . يومٌ : بدل مِن أَيٌّ مرفوع .

إِذا : ظرف لِمَا يُستقبلُ مِنَ الزَّمان مبنيّ على السّكون في محلّ نصب متعلّق بجوابه « أَعْطَيْتَ » ، عَلَىٰ ٱعْتِقَادِ أَنَّ الفاءَ زائدةٌ ، أَوْ بجوابه المحذوف : فاضَ كَرَمُك ، علىٰ ٱعْتِقَادِ أَنَّ الفاءَ عاطفةٌ .

عفواً : مفعول مطلق منصوب .

ومفعولا أَعْطَيْتَ محذوفان ، أَيْ أَعْطَيْتَ سَائِلَك حاجتَهُ .

ورُوِيَ قَوْلُ نُصَيْبٍ : أيوماً إِذا أَلْفَيْتَهُ ذا يسارة .

على أَنَّ « يوماً » بدلٌ مِنْ محلِّ « أَيّ » في البيت السَّالف ، وقَدِ ٱقْتَرَنَ البدلُ « يوماً » بهمزة الاستفهام ، وهو مِمَّا ٱشْترطوه في بدل الاسْمِ مِمَّا ضُمِّنَ مَعْنى همزة الاستفهام .

ونظيرُ البَدَلِ مِن المحلِّ العَطْفُ على المحلِّ في قَوْلِ كُثَيِّرٍ :
وما كُنْتُ أَدْري قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكَا ولا مُوْجِعَـاتِ القَلْـبِ حَتَّـىٰ تَـوَلَّـتِ

٢ ـ في العامل إِذا تقدَّم عليه معمولُه ، نحو : اللهَ فٱتَّقِ ، وزيداً فٱضْرِبْ ، وعَمْراً فٱشْتُمْ .

قال أَرْطَأَةُ بْنُ سُهَيَّةَ :
هَلَ أَنْتَ ٱبْنَ لَيْلَىٰ إِنْ نَظَرْتُكَ رَائِحٌ مَعَ الرَّكْبِ أَوْ غَادٍ غَدَاةَ غَدٍ مَعِي
وَقَفْتُ عَلَىٰ قَبْرِ ٱبْنِ لَيْلَىٰ فلَمْ يَكُنْ وُقُـوفي عَلَيْـهِ غَيْـرَ مَبْكًـى ومَجْـزَعِ
عَنِ الدَّهْرِ فٱصْفَحْ ؛ إِنَّهُ غَيْرُ مُعْنِبٍ وفي غَيْرِ مَنْ قَدْ وَارَتِ الأَرْضُ فٱطْمَعِ

غادٍ : ٱسْم معطوف على رائح مرفوع مثله ، وعلامة رفعه الضّمّة المقدَّرة على الياء المحذوفة لأَنَّه ٱسْمٌ منقوص .

معي : مفعول فيه ظرف بمعنى الصُّحْبة متعلِّق بخبر محذوفٍ لاسم الفاعل النّاقص : غَادٍ .

غداةَ : مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلِّق بـ معي ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى الاستقرار ، ولأنَّها ذاتُ ضميرٍ هُنا ، فغَيْرُ مُمْتنعٍ تعليقُ الظَّرْفِ بها .

ولا يجوزُ تعليقُ « غَدَاةَ » بخبر « غادٍ » ولا بحالٍ مِن الضَّميرِ المُسْتترِ فيها ؛ لِلّذي تعلمُه مِنِ امْتِنَاعِ جَرَيَانِ ظروفِ الزَّمان أَخْباراً أَوْ أَحْوالاً عن الجُثَثِ .

فأَصْفَحْ : الفاء زائدة ؛ لدخولها على عاملٍ تقدَّم عليه معمولُه .

عن الدَّهر : جارّ ومجرور متعلِّقان بـ فأَصْفَحْ .

والفاء في « فأَطْمَعْ » كذا زائدة .

قال ربيعة بْنُ مقروم الضّبّيّ :

بِمِثْلِيَ فَـأَشْهَـدِ النَّجْـوَىٰ وعَـالِـنْ بِـيَ الأَعْـدَاءَ والقَـوْمَ الغِضَـابـا

بمثلي : جارّ ومجرور متعلِّقان بـ أَشْهَدْ .

فأَشْهَدْ : الفاء زائدة .

وقال تعالى ﴿ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ [سورة الشّرح : ٨] .

إلى ربِّك : جارّ ومجرور متعلِّقان بـ أَرْغَبْ .

فأَرْغَبْ : الفاء زائدة .

قال أبو عليٍّ الفارسيُّ :

« إذا قُلْتَ : زيداً فاضْرِبْ ، فزيد منصوب بهٰذَا الفِعْلِ ، ولَيْسَتِ الفاءُ بمانعةٍ مِنَ العَمَلِ ، وتُسَمَّىٰ هٰذِهِ الفاءُ مُعَلِّقَةً ؛ كأَنَّها تُعَلِّقُ الفِعْلَ المُؤَخَّرَ بالاسْمِ المُقَدَّمِ ، فهي تُشْبِهُ الزَّائدةَ . ويَدُلُّك على أَنَّ العَامِلَ هو هٰذَا الفِعْلُ قَوْلُكَ : بزيدٍ فأَمْرُرْ ؛ لأَنَّ الباءَ لا بُدَّ لَهَا مِنْ شَيْءٍ تتعلَّقُ به » اهـ

٣ ـ في « إذا » الفجائيّة ، كقول الحَكَم بْنِ عَبْدَلٍ الأَسَدِيّ :

بَيْنَا هُمُ بِالظَّهْرِ قَدْ جَلَسُوا يَوْماً بِحَيْثُ يُنَزَّعُ الذُّبَحُ
فَإِذَا ٱبْنُ بِشْرٍ فِي مَوَاكِبِهِ تَهْوِي بِهِ خَطَّارَةٌ سُرُحُ

الظَّهْر : موضع . الذُّبَح : نَبْتٌ كالجَزَرِ . تَهْوي به : تُسْرِعُ . الخَطَّارة : النَّاقة تَخْطِرُ بذَنَبِها نشاطاً ، فِعْلَ الفُحُولة . السُّرُح : السَّهْلة اليَدَيْنِ .

بَيْنا : مفعول فيه ظرف زمان مبنيّ متعلّق بفعلٍ محذوفٍ ، تقديره : مَرَّ ٱبْنُ بِشْرٍ ، أو أَقْبَلَ .

يوماً : بدل مِن بَيْنَا منصوب .

بحيثُ : جارّ ومجرور بدل من الجارّ والمجرور : بالظَّهْرِ ؛ التّقدير : جَلَسُوا يوماً بالظَّهْرِ بحَيْثُ يُنَزَّعُ الذُّبَحُ .

فإذا : الفاء زائدة . إذا : فُجائيّة .

٤ ـ في لَفْظِ « فَقَطْ » الفاء زائدة لتزيين اللَّفْظِ .

٥ ـ في صدر جملة القول ، كقَوْلِ عَدِيّ بْنِ زيد العِباديّ :

فَأَرْعَوَىٰ قَلْبُهُ فقَالَ : فَمَا غِبْـ ـطَةُ حَيٍّ إِلَىٰ المَمَاتِ يَصِيرُ

فما : الفاء زائدة . ما : ٱسْم ٱسْتفهام مبنيّ على السّكون في محلّ رفع خبر مقدَّم .

وقَوْلِ حاتم :

وحَتَّىٰ تَرَكْتُ العَائِدَاتِ يَعُدْنَهُ يَقُلْنَ : فلا تَبْعَدْ ، وقُلْتُ لَهُ : ٱبْعَدِ

٦ ـ في صدر الجملة التفسيريّة ، كقَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهير :

أَلا أَبْلِغَا عَنِّي بُجَيْراً رِسَالَةً فَهَلْ لَكَ فيما قُلْتَ وَيْحَكَ هَلْ لَكَا

فَهَلْ : الفاء زائدة . هلْ : حرف ٱسْتفهام لا محلَّ له .

جملة (هل لك رغبةٌ فيما قُلْتَ) تفسيريّة للمفعول الثّاني لـ أَبْلِغا : رسالةً .

ومنه ما كتبه بُجَيْرٌ يُجيبُ أَخَاهُ كَعْباً :

مَنْ مُبْلِغٌ كَعْباً فهَلْ لَكَ في الّتي ... تَلُـوْمُ عَلَيْهـا بَـاطِـلاً وهْـيَ أَحْـزَمُ

إلى اللهِ لا العُزّىٰ ولا اللاتِ وَحْدَهُ ... فتَنْجُـو إذا كـانَ النَّجَـاءُ وتَسْلَـمُ

فهل : الفاء زائدة . هل : حرف ٱستفهام لا محلَّ له .

جملة (هل لك رغبةٌ في التي تلوم عليها) تفسيريّة للمفعول به الثّاني المحذوف لـ مُبْلِغ : رسالةً .

ولا يَبْعُدُ أَنْ تكون الفاء زائدة . وجملة (هل لك رغبةٌ) هي المفعول به الثّاني لاسم الفاعل : مُبْلِغ .

٧ ـ في صدر جملة الصّفة ، كقَوْلِ ذي الرُّمَّة :

ومَاءٍ كَلَوْنِ الغِسْلِ أَقْوَىٰ ، فبَعْضُهُ ... أَوَاجِـنُ أَسْـدامٌ ، وبَعْـضٌ مُعَـوَّرُ

وَرَدْتُ وأَرْدَافُ النُّجُـومِ كَـأَنَّهـا ... قَنَـادِيـلُ فيهِـنَّ المَصَـابِيْحُ تُـزْهِـرُ

فبَعْضُه : الفاء زائدة . بعضُه : مبتدأ ، خبره أَوَاجِنُ . وجملة (بَعْضُه أَوَاجِنُ) في محلّ جر صفة ثالثة لمجرور رُبَّ : ماء .

ولا يَبْعُدُ أَنْ تكونَ الفاءُ عاطفةً ؛ عَطَفَتِ الجملةَ الاسميّةَ على الجملة الفعليّة (أَقْوَىٰ) .

٨ ـ في صدر الجملة الاعتراضيّة ، كقَوْلِ الشّاعر :

وٱعْلَـمْ ـ فعِلْـمُ المَـرْءِ يَنْفَعُـه ـ ... أَنْ سَـوْفَ يَـأْتـي كُـلُّ مـا قُـدِرَا

٩ ـ في خبر المبتدأ إذا تَضَمَّنَ المبتدأُ معنى الشَّرْطِ ، كقَوْلِ الرّاجز :

مَنْ لا يَـزَالُ شَـاكِـراً عَلَـىٰ ٱلْمَعَـهْ

فَهْـوَ حَـرٍ بِعِيْشَـةٍ ذَاتِ سَعَـهْ

وقوله تعالى ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة النّحل : ٥٣] .

أو خبر ما أَصْلُه مبتدأ ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ

مُلَٰقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة : ٨] ، و﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [سورة البروج : ١٠] .

لمَّا أَشْبَهَ الاسْمُ الموصولُ اسْمَ الشَّرْطِ في العُمُوْمِ والشّيَاعِ والإبْهامِ تُلُقِّيَ خَبَرُه بالفاءِ كما يُتَلَقَّىٰ جَوَابُ الشَّرْط بها ، فقيل : الذي يأْتيني فله درهمٌ ، كما قيل : مَنْ يَأْتِني فلَهُ درهمٌ .

وأَمَّا قَوْلُه تعالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة : ٣٨] فالسَّارقُ فيه مبتدأ ، خبرُهُ محذوف ؛ التَّقدير : فيما يُتْلىٰ عليكم السّارقُ والسّارقةُ .

ولا يجوز أَنْ يكونَ الخَبَرَ قَوْلُهُ ﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ عِنْدَ سيبويه ؛ لأَنَّ الفاءَ لا تدخل في خبر المبتدأ العاري عن معنى الشرطِ والجَزَاءِ .

أَمَّا إذا تَضَمَّنَ المبتدأ مَعْنى الشَّرْطِ فدخولُ الفاءِ على خَبَرِه جَائِزٌ . وذٰلك علىٰ نوعَيْنِ :

الاسْم الموصولُ ، والنَّكِرَةُ الموصوفةُ إذا كانتِ الصِّلةُ أَوِ الصِّفةُ فِعْلاً أَوْ ظَرْفاً ، نحو : الذي يأْتيني فلَهُ دِرْهَمٌ ، والذي عِنْدي فهو مُكْرَمٌ ، و﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النّحل : ٥٣] .

وٱشْتَرَطُوا لدُخُوْلِ الفاءِ على الخَبَرِ أَنْ يكونَ المبتدأُ شائعاً غيرَ مخصوصٍ ، وأَنْ تكونَ صلتُهُ فِعْلاً أَوْ جارّاً ومجروراً ؛ لأَنَّه إذا كان كذٰلك كان فِيْهِ مَعْنى الشَّرْطِ والجَزَاءِ ، فدَخَلَتِ الفاءُ في خَبَرِه كما تَدْخُلُ في الشَّرْطِ المَحْضِ ، وذٰلِكَ أَنَّه إذا كان شائعاً كان مُبْهماً غَيْرَ مخصوصٍ ، وبابُ الشَّرْطِ مبنيٌّ على الإبْهام .

ومثال المبتدأ المضاف إلى النَّكِرَةِ الموصوفةِ بالفِعْلِ أو بالجارِّ والمجرور قَوْلُك : كُلُّ رجلٍ يَأْتيني فلَهُ درهم ، أو كُلُّ رجلٍ في الدَّارِ فله درهمٌ .

وحُكْمُه حُكْمُ الموصولِ في دخولِ الفاءِ في خبرِهِ لشَبَهِه بالشَّرْطِ والجَزَاءِ ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ في إبْهَامِها كالموصول إذا لم يُرَدْ به مَخْصوصٌ ، وصِفَتُها كصِلَتِهِ .

وذَهَبَ سيبويه في قَوْلِهِ :

وقَائِلَةٍ : خَوْلانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

إلى أَنَّ خولان خبرٌ لمبتدأ محذوف ، أَيْ هٰذِهِ خَوْلانُ ، ولا تكون جملة (فانْكِحْ) خبراً لمكانِ الفاءِ .

ونُسِبَ إلى أبي الحسن الأخفش أَنَّ جملة ﴿ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ الخَبَرُ ، والدَّليلُ :

إلٰهَ مُوسَىٰ أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ
فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ

التَّقدير : يا إلٰهَ مُوسَىٰ ، أَظْلَمُنا فاصْبُبْ عَلَيْهِ . أَظْلمي : مبتدأ ، وجملة (فاصْبُبْ) الخبر ، دَخَلَتْ فيه الفاءُ .

عَلَىٰ أَنَّ ما وَقَعَ في كتابِهِ الجَهِيرِ « مَعَاني القرآن » خلافُ ما نُسِبَ إليه ؛ قال : « وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ [سورة النُّور : ٢] ، ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [سورة المائدة : ٣٨] ، فزعموا ـ واللهُ أَعْلَمُ ـ أَنَّ هٰذا علىٰ الوَحْيِ ؛ كأَنَّهُ يَقُولُ : ومِمَّا أَقُصُّ عَلَيْكُمْ : الزَّانيةُ والزَّاني ، والسَّارقُ والسَّارقةُ ، ثُمَّ جاء بالفِعْلِ مِنْ بَعْدِ ما أَوْجَبَ الرَّفْعَ عَلَىٰ الأَوَّلِ عَلَىٰ الابْتِدَاءِ ، وهٰذا عَلَىٰ المَجَازِ ؛ كَأَنَّهُ قال : أَمْرُ السَّارِقِ والسَّارِقَةِ وشَأْنُهما مِمَّا نَقُصُّ عليكم » اهـ

وقَدَّرَ في قَوْلِ الشَّاعر : خولانُ فانْكِحْ ، أَنَّ « خَوْلان » خَبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ ؛ تقديرُهُ : هٰؤُلاءِ خَوْلانُ ، كما تقولُ : الهلالُ فانْظُرْ إِلَيْهِ ، كَأَنَّك قُلْتَ : هٰذا الهِلالُ ، فانْظُرْ إليه ، فأَضْمَرَ المبتدأ .

فما قاله أبو الحَسَنِ في الآية والبَيْتِ مُوَافِقٌ لِمَا قال سيبويهِ والجمهور ، وهو لا يَرَى زيادةَ الفاءِ في الخبر إلا حيثُ يراها سيبويه ومَنْ وَافَقَهُ .

ولعلَّ ما أَعْرَاهم في نِسْبَةِ زيادة الفاءِ في كلِّ خَبَرٍ إليه هٰذَا النَّصُّ في « معانيه » :

« وزَعَمُوا أَنَّهم يقولونَ : أَخُوكَ فوَجَدَ ، بل أَخُوكَ فجَهَدَ ؛ يُريدونَ : أَخُوكَ وَجَدَ ، وبل أَخُوك جَهَدَ ، فيزيدونَ الفاءَ » اهـ

ولَيْسَتْ هٰذِهِ الحكايةُ تَعْني أَنَّه يقيسُ زيادةَ الفاءِ في كلِّ خبرٍ ، وأَنَّ زيادتَها هُنا مَذْهَبٌ له ، بل يَعْني ذٰلِكَ أَنَّهم رُبَّما زادوا الفاءَ في غير مَوَاضِعِ زيادتِها ، وهو مِنَ الشَّاذِّ الذي لا يُبْنَىٰ عليه أَصْلٌ . ودليلُ ذٰلِكَ أَنَّه لا يُجيزُ : عَبْدُ اللهِ فمُنْطَلِقٌ ؛ لأَنَّ خبرَ المبتدأ هٰكَذَا لا يكونُ بالفاءِ .

وأَمَّا وَجْهُ زيادةِ الفاءِ في قَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زيد :

رَحِمَ اللهُ مَنْ بَكَىٰ لِلخَطَايَا ... كُلُّ بَاكٍ فَذَنْبُهُ مَغْفُورُ

= فمجيءُ المبتدأ « كُلّ » نكرةً أُضِيفَ إلى مَوْصوفٍ مَحْذوفٍ صِفَتُهُ المُشْتَقُّ المُشْبِهُ للفِعْلِ : بَاكٍ ؛ فكَأَنَّه قال : كُلُّ رَجُلٍ يَبْكي فذَنْبُهُ مَغْفورٌ ، وهو نظيرُ ما مَثَّلَ به النُّحَاةُ على زيادةِ الفاءِ في خبر المبتدأ المضاف إلى النَّكِرَةِ الموصوفة : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيني فله دِرْهَمٌ . و« كُلّ » شائعةٌ غيرُ مخصوصةٍ أُضِيفَتْ إلى نكرةٍ موصوفةٍ ؛ فأَشْبَهَتِ الاسم الموصول في شياعها ، وجملة الصِّفة أَشْبَهَتِ جملة الصِّلة ، والموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ أَشْبَهَا الشَّرْطَ والجزاءَ ، فوَقَعَتِ الفاءُ في خبرهما كما تقعُ في جَوَابِ الشَّرْطِ .

ولو أَدْخَلْتَ « لَيْتَ » و« لَعَلَّ » على المبتدأ الذي جاء اسْماً موصولاً ، لم يَجُزْ دخولُ الفاءِ في الخبر ، كما دَخَلَتْ في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [سورة البروج : ١٠] ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ وجَوَابَهُ خَبَرٌ . و« لَيْتَ »

و« لَعَلَّ » إذا دَخَلَتا أَبْطَلَتا مَعْنى الخَبَرِ ، وإذا بَطَلَ مَعْنى الخَبَرِ ، لم يَكُنْ مَوْضِعَ مُجَازاةٍ ، وإذا لم يكنْ مَوْضِعَ مُجَازاةٍ لم يَصِحَّ دُخُوْلُ الفاءِ .

ومِنْ ثَمَّ قال مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ الشَّيبانيُّ في قَوْلِ مَنْ قال : المرأةُ التي أَتَزَوَّجُها فهي طَالِقٌ = : إنَّه مَنْ تَزَوَّجَ مِنَ النِّسَاءِ طَلُقَ ؛ لدخولِ معنى الجزاءِ الكلامَ ، ولحاقِ الفاءِ مِنْ أَجْلِه ، والجَزَاءُ يُوْجِبُ الشِّياعَ والإبْهامَ وٱسْتغراقَ الجميع لذٰلِكَ .

وأَجَازُوا في قَوْلِ عَدِيٍّ مَطْلَعِ رَائِعَتِهِ الذَّائعةِ الصِّيْتِ :

أَرَوَاحٌ مُـــــوَدِّعٌ أَمْ بُكُـــــوْرُ أَنْـــتَ فـــانْظُـــرْ لأَيِّ حَـــالٍ تَصِيْـــرُ

في بعض الوجوه أَنْ تكون الفاء في : فانْظُرْ ، زائدةً ، وجملة (انْظُرْ) خبر المبتدأ : أنت ، ولا يمتنعُ أَنْ تقع الجملة الإنشائيّة خبراً ، كقول الجُمَيْح :

ولو أَرَادَتْ لقَالَتْ وهْيَ صَادِقَةٌ : إنَّ الـرِّيَـاضَـةَ لا تُنْصِبْـك للشَّيْـبِ

وأَنْشَدَ أبو زيد :

وكُـوْنـي بـالمَكَـارِمِ ذَكِّـرِينـي ودَلِّـــي دَلَّ مَـــاجِـــدَةٍ صَنَـــاعِ

وقال سيبويه : وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أَنْ تقولَ : عَبْدُ الله فاضْرِبْهُ .

١٠ ـ في صدر جملة جواب الشَّرْطِ ، كقَوْلِ النَّمِرِ بْنِ تَوْلَبٍ :

لا تَجْـزَعِـي إنْ مُنْفِسـاً أَهْلَكْتُـهُ وإذا هَلَكْتُ فعِنْـدَ ذٰلِـكَ فٱجْـزَعِـي

إحدىٰ الفاءَيْنِ رابطة لجواب الشَّرْطِ ، والثّانية زائدة .

١١ ـ ومِن زيادة الفاء ما أَنْشَدَهُ أبو الحَسَنِ لزُهَيْرٍ :

أَرَانِي إذَا مَـا بِـتُّ بِـتُّ عَلَـىٰ هَـوًى فَثُـمَّ إذَا أَصْبَحْـتُ أَصْبَحْـتُ غَـادِيَـا

الفاء في : فَثُمَّ زائدةٌ ، كراهةَ أَنْ يدخلَ العاطفُ على عاطف .

قال أبو كبير الهُذليُّ :

فـرَأَيْـتُ مـا فِيْـهِ فَثُـمَّ رُزِئْتُـهُ فلَبِثْـتُ بَعْـدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَـرِي

١٢ ـ ومِنْ طريقِ زيادة الفاء قَوْلُ سيبويه : زيداً إنْ يَأْتِك فاضْرِبْ .

ذَهَبَ أبو عليٍّ إلى أنَّ الفاءَ هٰهُنا زائدةٌ ، وأنَّ « اضْرِبْ » واقعةٌ في غيرِ مَوْقِعِها ، وجَوَابُ الشَّرْطِ محذوفٌ دَلَّ عليه « فاضْرِبْ » ؛ التَّقدير : زيداً اضْرِبْ إنْ يَأْتِك ، ثُمَّ زاد الفاءَ ، واكْتَفَىٰ بقَوْلِهِ « فاضْرِبْ » عن ذِكْرِ جَوَابِ الشَّرْطِ ؛ فكأنَّهُ قال : زَيْداً فاضْرِبْ إنْ يَأْتِك فاضْرِبْ . فـ زيداً منصوب بـ أضْرِب الأُولىٰ ، والفاءُ زائدةٌ ، و« فاضْرِبْ » الثَّانية المحذوفة هي جَوَابُ الشَّرْطِ في الحقيقة .

وإنَّما ارْتَكَبَ أبو عليٍّ هٰذا التَّقدير ؛ لأنَّ الإجماعَ مُنْعَقِدٌ على أنَّ ما يَنْتَصِبُ بجواب الشَّرط لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ على « إنْ » .

١٣ ـ ومِن زيادة الفاء قَوْلُه جلَّ ثناؤه ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٨] .

ذهب أبو الحسن إلى أنَّ الفاءَ زائدةٌ ، و﴿ تَحْسَبَنَّهُم ﴾ الثانية بدل من ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ الأولى ، وهو قياسُ مَذْهَبِه في كثرةِ زيادةِ الفاءِ .

١٤ ـ وذَهَبَ أبو الحَسَنِ أيْضاً إلى أنَّ الفاءَ في قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ ﴾ [سورة الحديد : ١٣] ، و﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٨٧] ، وفي قَوْلِ النَّاسِ : « أفَأَللهِ لَتَصْنَعَنَّ كذا وكذا » ، وقَوْلِنا للرَّجُلِ : أفلا تقومُ ، وقَوْلِهِ عليه السَّلام ـ وقد رُئِيَ قد جَهَدَ نَفْسَه بالعِبَادَةِ ، فقيلَ لَهُ : يا رسولَ اللهِ أتَفْعَلُ هٰذا وقد غَفَرَ اللهُ لكَ ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِك وما تَأَخَّرَ ؟ ـ : « أفلا أكُونُ عَبْداً شَكُوراً » = زائدةٌ .

ومِن الحروف الزَّائدة ما يكون له عِصْمَةٌ ، فلا يصحُّ حَذْفُه ، كالفاءِ في نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ . فالفاء هٰهُنا وإنْ كانتْ زائدةً فإنَّها لازمةٌ لا يسوغُ حَذْفُها ، وذٰلِكَ أنَّ مِنَ الزَّوَائِدِ ما يلزمُ البتَّةَ ، نحو : أفْعَلُه آثِراً مّا ، أيْ أوَّلَ

شَيْءٍ ، فـ « ما » زائدةٌ ، لا يجوزُ حَذْفُها ؛ لأنَّ معناه : أَفْعَلُهُ أثراً مختاراً له مَعْنِيّاً به ، مِن قولهم : أَثِرْتُ أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا . والألف واللام في « الآن » ، و« الذي » وفُرُوْعِهِ ، و« الأُلى » زائدتان لا يمكن حَذْفُهما ، فرُبَّ زائدٍ يَلْزَمُ .

على أنَّ الأَصْلَ في الحروفِ والأَليقَ بها ألا تُزَادَ وألا تُحْذَفَ ، وأَعْدَلُ أَحْوالِها أنْ تُسْتَعْمَلَ غيرَ مَزِيْدَةٍ ولا مَحْذوفةٍ .

فأمّا وَجْهُ القياسِ في امْتناعِ حَذْفِها فمِنْ قِبَلِ أَنَّ الغرضَ في الحروف إنّما هو الاختصار ؛ ألا تَرَىٰ أنّك إذا قُلْتَ : ما قام زيدٌ ، فقد نابتْ « ما » عن « أنفي » ، وإذا قُلْتَ : هل قام زيد ؟ فقد نابتْ « هَلْ » عن « أستفهم » ، فوُقُوْعُ الحَرْفِ مَقَامَ الفِعْلِ وفاعِلِهِ غايةٌ في الاختصارِ ، فلو ذَهَبْتَ تَحْذِفُ الحَرْفَ تخفيفاً لأَفْرَطْتَ في الإِيْجَازِ ؛ لأَنَّ اخْتِصَارَ المُخْتَصَرِ إِجْحَافٌ بِهِ .

وأَمَّا وَجْهُ ضَعْفِ زيادتها فمِنْ قِبَلِ أَنَّ الغرضَ في الحروف الاختصار ، فلو ذَهَبْتَ تزيدُها لنقضْتَ الغرضَ الذي قَصَدْتَهُ ؛ لأَنَّك كُنْتَ تصيرُ مِنَ الزِّيادةِ إلى ضِدِّ ما قَصَدْتَهُ مِنَ الاختصار . هٰذا مُؤَدّىٰ ما حَكَاهُ أبو عليٍّ عَنِ ابْنِ السَّرَّاج .

ولولا أَنَّ في الحرفِ إذا زِيْدَ ضَرْباً مِن التّوكيد ما جازتْ زيادتُهُ البتّة ، كما أَنّه لولا قُوَّةُ العِلْمِ بمكانه إذا حُذِفَ ما جاز حَذْفُه البتّة . فمتى رَأَيْنا العَرَبَ قد زَادُوا الحرفَ فقد أَرَادُوا غايةَ التّوكيدِ ، ومتى رأيناهم حَذَفُوا حرفاً فقد أَرَادُوا غايةَ الاختصارِ .

النَّحْو الرَّابع : أَنْ تكونَ حرفاً للاسْتِئْنافِ .

قال جميلٌ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ ... وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

القَوَاءُ : الخَرِبُ . سَمْلَق : الأرض غير المُنْبِتة .

أَيْ فهو يَنطِقُ ؛ لأَنَّها لو كانتْ للعطفِ لَجُزِمَ ما بَعْدَها ، ولو كانت السّببيّة

لنُصِبَ . ومثله ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [سورة البقرة : ١١٧] في قراءة من رفع ﴿ فَيَكُونُ ﴾ ، أي فهو يكونُ حينئذٍ . ومثله قول الحُطيئة :

الشِّعْرُ صَعْبٌ وطَويلٌ سُلَّمُهْ
إذا أرْتَقَى فِيْهِ الذي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إلى الحَضِيْضِ قَدَمُهْ
يُرِيْدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ

أي فهو يُعْجِمُه ، ولا يجوز نصبُه بالعطف ؛ لأنَّه لا يريد أَنْ يُعْجِمَه .

والتَّحقيق أَنَّ الفاءَ في هٰذِهِ الشّواهد للعطف ، وأَنَّ المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل . والمعطوف عليه في رجز الحطيئة : جملة (يريد) ، لا الفِعْل « يُعْربه » . وإِنَّما يقدّر النُّحاةُ كلمة « هو » لِيُبَيِّنُوا أَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ المُعْتَمَدَ بالعَطْفِ .

* * *

في

« في » حَرْفُ جرٍّ له عشرة مَعَانٍ :

الأَوَّل : الظَّرْفيَّة ، وهي الأَصْلُ فيه ، ولا يُثْبِتُ البصريُّون لـ « في » غَيْرَ هٰذَا المَعْنَىٰ .

والظَّرفيَّة إمَّا مَكَانيَّةٌ وإمَّا زَمَانيَّةٌ ، وقَدِ اجْتَمَعَتا في قَوْلِه تَعَالىٰ ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ﴾ [سورة الرُّوم : ١ ـ ٤] .

ومِنْ أَمْثلةِ الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ قَوْلُهم في القَلْبِ[1] : أَدْخَلْتُ[2] الخاتمَ في

---

(١) إنَّما يَدْخُلُ الرَّأسُ في القَلَنْسُوَة ، والإصبعُ في الخاتم . قال الشَّاعِرُ :

تَرَىٰ الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وسَائِرُهُ بَادٍ إلىٰ الشَّمْسِ أَجْمَعُ

يَصِفُ هاجرةً ٱلْجَأَتِ الثِّيرانَ إلىٰ كُنُسِها ، فترىٰ الثَّور قد أَدْخَلَ رَأْسَهُ في ظلِّ كُناسِه لِمَا يَجِدُهُ مِنْ شدَّةِ الحرارة ، وسائرُ جَسَدِه بارزٌ للشَّمْسِ .

قال أبو حَيَّان في البحر ١/ ٤٨٢ : « الصَّحيح أنَّ القَلْبَ لا يكونُ إلا في الشَّعر ، أوْ إنْ جاءَ في الكلام فهو من القِلَّةِ بحيث لا يُقاسُ عليه » اهـ .

(٢) تعدِّي « دخل » بـ في ، أعَمُّ مِنْ تعدِّيها بنَفْسِها ؛ إذ تَعَدِّيها بـ في يكونُ في الأماكنِ وغَيْرِها ، وتعدِّيها للمَعَاني لا يكون إلا بـ في ، فدَلَّ ذٰلِكَ علىٰ أنَّ تعدِّيَها بـ في هو الأَصْلُ ؛ وذٰلِكَ أنَّ الدُّخولَ حقيقةٌ لا تُتَصَوَّرُ إلا فيما له جَوْفٌ كالدَّارِ والمَسْجِدِ . وأمَّا المعاني فالدُّخولُ فيها مجازٌ ، وحَذْفُ حَرْفِ الجرِّ مَجَازٌ ، فكَرِهُوا المَجَازَ في المَجَازِ .

وذَهَبَ السُّهيليُّ إلى أنَّ النَّصْبَ لا بُدَّ منه إنِ ٱتَّسَعَ المَدْخُولُ فيه حتَّى يكونَ كالبلدِ العظيمِ ؛ كقَوْلِك : دَخَلْتُ العِراقَ ، ويَقْبُحُ أنْ تقول : دَخَلْتُ في العِراقِ . وإنْ ضاقَ المَدْخُولُ فيه =

إِصْبعي ، والقَلَنْسُوَةَ في رَأْسي .

وقد تكونُ الظَّرفيَّةُ مَجَازِيَّةً كقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٩] .

قال الزَّمخشريُّ : «﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ كلامٌ فصيحٌ لِمَا فيهِ مِنَ الغرابةِ ، وهو أَنَّ القِصَاصَ قَتْلٌ وتَفْوِيتٌ للحَيَاةِ ، وقَدْ جُعِلَ مَكَاناً وظَرْفاً للحياةِ = ومِنْ إِصَابةِ مَحَزِّ البلاغةِ بتَعْرِيفِ القِصَاصِ وتَنْكِيرِ الحياةِ ؛ لأَنَّ المَعْنَىٰ : ولكم في هٰذَا الجِنْسِ مِنَ الحُكْمِ الذي هو القِصَاصُ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ ، أَوْ نَوْعٌ مِنَ الحَيَاةِ ، وهو الحياةُ الحاصِلَةُ بالارْتِدَاعِ عَنِ القَتْلِ لوُقُوعِ العِلْمِ بالاقْتِصَاصِ مِنَ القَاتِلِ » اهـ

وقد تُحْذَفُ « في » ، فيتعدَّىٰ الفِعْلُ إلى ظَرْفِهِ ، ويَنْصِبُهُ نَصْبَ المَفْعُولِ بِهِ اتِّساعاً ؛ تَقُولُ : يومُ السَّبتِ خَرَجْتُ فيه ، ولا تقولُ : خَرَجْتُه ، إلا علىٰ سبيلِ التَّوَسُّعِ في الظَّرْفِ ، تَجْعَلُه مَفْعولاً به عَلَىٰ السَّعة .

ومِنْ شَوَاهِدِه قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بني عامرٍ :

ويَـوْمٍ شَهِـدْنَـاهُ سُلَيْمـاً وعَـامِـراً ... قَليلٍ سِوَىٰ الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

أَيْ شَهِدْنا فيه ، ثُمَّ حَذَفَ « في » ، ونَصَبَ الظَّرْفَ عَلَىٰ أَنَّه مفعولٌ به اتِّساعاً .

وقَوْلُ آخر :

قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحَها السَّلامُ
بِكَبِدٍ خَـالطَهَـا السَّنـامُ
في سَاعَةٍ يُحَبُّهَا الطَّعَامُ

أَيْ يُحَبُّ فِيهَا الطَّعَامُ .

كالبِئْرِ والحَلْقَةِ كان النَّصْبُ بعيداً جداً ، لأَنَّ الدُّخولَ قد صار وُلُوجاً وتقحُّماً ، نحو : دَخَلْتُ في البِئْرِ ، وأَدْخَلْتُ إِصْبعي في الحلْقَةِ ، والإِبْرَةِ في الثَّوْبِ .

أُنظر : الكتاب ١/ ٣٥ ، والتَّعليقة عليه ١/ ٦١ ، والتَّذييل والتَّكميل ٧/ ٢٥١ ـ ٢٥٣ ، والتَّذْكِرة في عِلْمِ العربيَّة ٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤ .

وقَوْلُ أبي زيد : سَمِعْتُ العربَ تقولُ : يأْتي عليَّ اليومان لا أَذوقُهما طعاماً، أي لا أَذوقُ فيهما . وكُنْتُ آتيك كلَّ يومٍ طَلَعَتْهُ الشَّمْسُ ، أَيْ طلعتْ فيه .

وقَوْلُ الرَّاجز :

يـــا رُبَّ يَـــوْمٍ لـــي لا أُظَلَّلُـــهْ
أَرْمَـضُ مِـنْ تَحْـتُ وأُضْحَىٰ مِـنْ عَلَـهْ

أَيْ لا أُظَلَّلُ فيه .

وقَوْلُ مُشَمِّتِ بْنِ عَبْدَةَ :

لَـكِ البَيْـتُ إلا فَيْنَـةً تُحْسِنِيْنَهـا إذَا حَـانَ مِـنْ ضَيْـفٍ عَلَـيَّ نُـزُوْلُ

أَيْ تُحْسِنينَ فيها ، حَذَفَ الجارَّ ، ونَصَبَ الظَّرف نَصْبَ المفعولِ به الصَّحيحِ عَلَىٰ السَّعة .

فَيْنة : نكرةٌ خُلِعَ عنها تعريفُ العلميَّةِ والوَضْعِ ، وهي منصوبةٌ علىٰ الاستثناءِ .

إذا : بَدَلٌ مِنْ فَيْنة .

وقَوْلُ نُصَيْبِ بْنِ رَبَاحٍ :

واللهِ مـا يَـدْري امْـرُؤٌ ذُو جَنَـابَـةٍ ولا جَـارُ بَيْـتٍ أَيَّ يَـوْمَيْـكَ أَجْـوَدُ
أَيَـــوْمٌ إذا أُلْفِيْتَـــهُ ذا يَسَـــارةٍ فأَعْطَيْتَ عَفْواً مِنْكَ أَمْ يَوْمُ تُجْهَدُ

أَيْ أُلْفِيْتَ فيه ؛ حَذَفَ الجارَّ « في » ، ووَصَلَ الفِعْلُ إلى ضميرِ الظَّرْفِ ، فنَصَبَه نَصْبَ المَفْعولِ به علىٰ الاتِّسَاعِ .

وقَوْلُ آخر :

ورُبَّ يَوْمٍ قُمْتُهُ بِمُنْصُلي

أَيْ قُمْتُ فِيْهِ .

وقَوْلُ سُوَيْدِ بْنِ أَبي كَاهِلٍ اليَشْكُرِيِّ :

وأَبِيْـــتُ اللَّيْـــلَ مَـــا أَرْقُـــدُهُ ويُعَنِّينـــي إذَا نَجْـــمٌ طَلَـــعْ

أيْ أرْقُدُ فيه .

وقَوْلُ ابْنِ حَبْنَاءَ :

فإنْ أنْتَ لم تَقْدِرْ عَلَىٰ أنْ تُهِينَهُ فذَرْهُ إلىٰ اليَوْمِ الّذي أنْتَ قَادِرُهْ

أيْ قادِرٌ فيه ، ثمّ حَذَفَ حَرْفَ الظَّرْفِ « في » ، وأُضِيفَ اسْمُ الفَاعِلِ « قَادِر » إلىٰ مَفْعولِهِ ، وهو في الأَصْلِ ظَرْفٌ أُتُسِعَ فِيهِ .

وقَوْلُ شَاعِرِ العَرَبِيَّةِ أبي الطَّيِّب :

بِنْسَ اللَّيَالي سَهِدْتُ مِنْ طَرَبي شَوْقاً إلىٰ مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُها

أيْ يَرْقُدُ فيها .

قال أبو عليّ في كتابِهِ الجَهير « المُحَجَّة » مُعَلِّقاً على إعرابِ ﴿ ٱلشَّهْرَ ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَىٰ ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٥] :

« فالشَّهْر يَنْتَصِبُ عَلَىٰ أنَّهُ ظَرْفٌ ، ولَيْسَ بمَفْعُولٍ به ، يدلُّك علىٰ ذٰلِكَ أنَّهُ لا يخلو مِنْ أنْ يكونَ ظَرْفاً أوْ مَفْعولاً به .

فلَوْ كَانَ مَفْعولاً به لَلَزِمَ الصِّيَامُ المُسَافِرَ ، كَمَا لَزِمَ المُقِيمَ مِنْ حَيْثُ شَهِدَ المُسَافِرُ الشَّهْرَ شَهَادَةَ المُقِيمِ إيّاهُ . فلمّا لَمْ يَلْزَمِ المُسَافِرَ عَلِمْتَ أنَّ المَعْنَىٰ : فَمَنْ شَهِدَ مِنكم المِصْرَ في الشَّهْرِ . ولَمْ يَكُنِ « الشَّهْر » مَفْعولاً به في الآية ، كَمَا كَانَ يَكُونُ مَفْعولاً به لَوْ قُلْتَ : أحْبَبْتُ شَهْرَ رمضانَ .

فإنْ قُلْتَ : فإذا كَانَ ﴿ ٱلشَّهْرَ ﴾ في قَوْلِهِ ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ظَرْفاً ولم يَكُنْ مَفْعولاً به ، فكَيْفَ جَاءَ ضميرُهُ مُتَّصلاً في ﴿ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ، وهَلا دَلَّ ذٰلِكَ عَلَىٰ أنَّه مَفْعولٌ به .

- قِيلَ : لا يدلُّ ذٰلِكَ عَلَىٰ ما ذَكَرْتَهُ ؛ لأنَّ الاتِّسَاعَ إنّما وَقَعَ فيه بَعْدَ أنِ اسْتُعْمِلَ ظَرْفاً ، وذٰلِكَ سَائِغٌ .

ويدلُّ عَلَىٰ أنَّ « شَهِدَ » مُتَعدٍّ إلى مَفْعولٍ ، قَوْلُهُ :

ويَـوْمٍ شَهِـدْنَـاهُ سُلَيْمـاً وعَـامِـراً قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ » اهـ

الثَّاني : المصاحبة ، نحو قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٨] ، أَيْ مَعَهم ، و﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [سورة القصص : ٧٩] ، أَيْ مُتَزَيِّناً . وتقول : جاءَ فلانٌ في درعٍ ، أَيْ مُتَدَرِّعاً .

قال الشَّاعِرُ :

أَثْنِي عَلَيَّ بِمَـا لا تُكْـذَبِيْـنَ بِـهِ يـا بَكْـرُ أَيُّ فَتًى للضَّيْـفِ والجَـارِ

إِنِّي أُجَاوِرُ ما جَاوَرْتُ في حَسَبِي ولا أُفَـــارِقُ إلا طَيِّـــبَ الـــدَّارِ

في حَسَبي : جارّ ومجرور متعلّقان بحالٍ محذوفةٍ ، و« في » مَعْناها المُصَاحبة ، أَيْ ومَعِي حَسَبي . ومعناه : إذا جَاوَرَ ومَنَعَه حَسَبُهُ مَنَعَه مِمَّا لا يَحْسُنُ .

ومعنى الحال هٰهُنا السَّببيَّة ، ومِثْلُه ﴿ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ﴾ [سورة الفرقان : ٧٢] ؛ كراماً : حال سببيّة ، أَيْ مَنَعَهم الكَرَمُ مِنَ التَّعْريجِ عَلَىٰ اللَّغْوِ .

وبَيِّنٌ أَنَّ « في » إذا كانت بمعنى المُصاحبة تعلَّقتْ بحالٍ .

قال دَرَّاج بْنُ زُرْعة الضَّبَابِيُّ :

إِذَا أُمُّ سِـرْبَـاحٍ غَـدَتْ فـي ظَعَـائِـنٍ جَوَالِسَ نَجْداً فَاضَتِ العَيْنُ تَدْمَعُ

أَيْ مَعَ ظَعَائِن .

جَلَسَ فُلانٌ : إذا أَتَى نَجْداً . ويقال لنَجْدٍ : الجَلْسُ .

جوالس : صفة ظعائن مجرورة مثلها ، وعلامة جرِّها الفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنَّه ممنوع من الصَّرف (مِن صيغ منتهى الجموع) .

نَجْداً : مفعول به لاسم الفاعل : جَوَالِس .

ويقال : فلانٌ عاقِلٌ في حِلْمٍ ، أَيْ مَعَ حِلْمٍ ، وصَلَّىٰ في خُفَّيْهِ ، أَيْ وخُفَّاهُ عليه . ومنه قَوْلُهُ تعالىٰ ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم ﴾ [سورة الأحقاف : ١٨] ، أَيْ مَعَ أُمَمٍ .

وقال أبو ذُؤيب :

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّبَاتِ ؛ كَأَنَّما كُسِيَتْ بُرُوْدَ بني تَزِيْدَ الأَذْرُعُ

أَيْ يَعْثُرْنَ وهُنَّ في الظُّبات ، أَيْ كائناتٍ في الظُّبات .

والظُّبات : ج ظُبة طرف النَّصْلِ مِنْ أَسْفَلَ . تَزيد : رَجُلٌ صَنَاعٌ تُنْسَبُ إليه البُرود .

الثالث : التَّعليل ، نحو قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [سورة يوسف : ٣٢] ، و﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة النُّور : ١٤] . وفي الحديث : « دَخَلَتِ ٱمْرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها » .

قال ذو الرُّمَّة :

أَقُوْلُ لنَفْسِي كُلَّمَا خِفْتُ هَفْوَةً مِنَ القَلْبِ في آثَارِ مَيٍّ فأُكْثِرُ :

أَلا إِنَّمَا مَيٌّ ـ فَصَبْراً ـ بَلِيَّةٌ وقَدْ يُبْتَلَىٰ المَرْءُ الكَرِيْمُ فيَصْبِرُ

أَيْ خفتُ هفوةً بسبب أَتْبَاعِ آثَارِ مَيٍّ . وهُنا لا بُدَّ مِن تقديرِ مضافٍ محذوفٍ « أَتْبَاع » .

وقال الحارث بْنُ الخَزْرَجِ الخفاجيّ :

فخَرَجْتُ أَعْثُرُ في فُضُوْلِ ذَلاذِلي لَوْلا الحَيَاءُ أَطَرْتُها إِحْضَارا

أي بسبب فُضُول ذَلاذِلي .

ذَلاذِل الثَّوب : أَسَافلُه .

الرَّابع : الاستِعلاء (مُوَافَقَةُ علىٰ) ، نحو قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [سورة طه : ٧١] ، أَيْ علىٰ جُذُوعِ النَّخْلِ . وقال سُويد بن أبي كاهل :

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ فلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلا بِأَجْدَعَا

دعا على شَيْبان ، ومعنى بأَجْدَع : بأنف مقطوع . ومِنْ ذٰلِكَ ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾ [سورة الطُّور : ٣٨] ، أَيْ عليه . وقال عنترةُ :

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَىٰ نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ

البيت كنايةٌ عن ضخامةِ جُثَّتِه . السَّرْحة : الشَّجرة العظيمة . يُحْذَىٰ : يلبس حذاء . السِّبت : جلود البقر . ليس بتَوْءَم : لم يُرَاحِمْه أَخٌ له في بطنِ أُمِّه وفي رضاعه فينتقصَ غذاؤه .

أيْ كأَنَّ ثيابه على سَرْحَةٍ .

وقال الأحوصُ الأنْصاريُّ :

أَأَنْ نَادَىٰ هَدِيلاً ذاتَ فَلْجٍ مَعَ الإِشْرَاقِ فِي فَنَنٍ حَمَامُ

ظَلِلْتَ كَأَنَّ دَمْعَكَ دُرُّ سِلْكٍ هَوَىٰ نَسَقاً وأَسْلَمَهُ النِّظَامُ

في فَنَنٍ حَمَامُ : معناهُ على فَنَنٍ حَمَامٌ . « في » بمعنى « عَلَىٰ » ، وهي هُنا تتعلَّقُ بصفةٍ ، فلمَّا تقدَّمتْ على موصوفها تعلَّقتْ بحالٍ . ولا يَبْعُدُ تعليق « في » بصفةٍ محذوفةٍ مِن « هديلاً » ، وهٰذا التَّعْليقُ لا يُخْرِجُ « في » عن أَنْ تكونَ بمعنى « علىٰ » .

عقد ابْنُ جنِّي في كتابه « الخصائص » باباً لاستعمال حروف الجرّ بعضِها مكانَ بعض ، جاء فيه :

« هٰذا بابٌ يتلقَّاه النَّاسُ مَغْسولاً ـ أيْ عارياً مِنَ الدِّقَّة ـ ساذجاً من الصَّنعة . وذٰلِكَ أَنَّهم يقولون : إنَّ « إلى » تكون بمعنى « مع » ، ويحتجّون لذٰلك بقَوْلِ الله سبحانه ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [سورة الصَّفّ : ١٤] ، أي مع الله . ويقولون : إنَّ « في » تكون بمعنىٰ « على » ، ويحتجّون بقَوْلِهِ عزَّ اسْمُه ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [سورة طه : ٧١] ، أي عليها . . .

ولَسْنا نَدْفَعُ أَنْ يكونَ ذٰلِكَ كما قالوا ؛ لٰكنَّا نقولُ : إنَّهُ يكون بمعناه في موضعٍ دونَ موضعٍ ، على حسب الأَحْوال الدَّاعية إليه ، والمُسَوِّغةِ له ، فأَمَّا في كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ فلا .

أَلا تَرَىٰ أَنَّك إذا أَخَذْتَ بظاهر هٰذَا القَوْلِ غُفْلاً هٰكَذَا ، لا مُقَيَّداً = لَزِمَكَ أَنْ تقولَ : سِرْتُ إلىٰ زيد ، وأنت تُريد : معه ، وأَنْ تقول : زيدٌ في الفرس ، وأنت تريد : عليه . . . ونحو ذٰلك مِمّا يطولُ ويتفاحش . ولٰكِنْ سنضعُ في ذٰلِكَ رَسْماً يُعْمَلُ عليه ، ويُؤْمَنُ ٱلْتِزَامُ الشَّناعة لمكانِهِ .

ٱعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ إذا كان بمعنى فِعْلٍ آخر ، وكان أحدهما يتعدَّى بحرفٍ ، والآخر بآخر = فإنَّ العربَ قد تتَّسعُ فتوقع أحد الحرفَيْنِ موقع صاحبه إيْذاناً بأَنَّ هٰذَا الفِعْلَ في معنى ذٰلِكَ الآخر ، فلذٰلِكَ جِيْءَ معَه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه .

وذٰلِكَ كقَوْلِ الله عَزَّ ٱسْمُهُ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] ، وأنت لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ، وإنَّما تقول : رَفَثْتُ بها ؛ لٰكِنَّه لمَّا كان الرَّفَثُ هُنا في مَعْنَىٰ الإفْضَاءِ ، وكُنْتَ تُعَدِّي « أَفْضَيْتَ » بـ إلى ، كقَوْلِكَ : أَفْضَيْتُ إلىٰ المرأة ، جِئْتَ بـ إلى مع الرَّفَثِ ، إيْذاناً وإشْعاراً أَنَّهُ بمعناه . . .

ووَجَدْتُ في اللُّغة مِنْ هٰذَا الفَنِّ شيئاً كثيراً لا يكادُ يُحاطُ به ؛ ولعلَّه لو جُمِعَ أَكْثَرُهُ لا جميعُه لجاءَ كتاباً ضَخْماً ، وقد عرفْتَ طريقَه . فإذا مرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّلْه وتَأَنَّسْ به ؛ فإنَّهُ فَصْلٌ مِنَ العربيَّة لطيفٌ ، حَسَنٌ يدعو إلى الأُنْسِ بها والفقاهةِ فيها » اهـ

الخامس : مُرَادَفَةُ الباءِ ، كقَوْلِ بَعْضِ الأعراب :

نَلُوذُ في أُمٍّ لَنَا ما تُغْتَصَبْ

مِنَ الغَمَامِ تَرْتَدِي وتَنْتَقِبْ

أُمّ : سَلْمَىٰ ، أَحَدُ جَبَلَيْ طَيِّئ ، وسمَّاها أُمّاً لاعتصامِهم بها وأُوِيِّهم إليها . ٱسْتعمل « في » موضع الباء ، أَيْ نلوذُ بها ؛ لأَنَّهم إذا لاذوا بها فهم فيها

لا محالةَ ؛ إذ لا يلوذون ويُعصمون بها إلا وهم فيها ؛ لأنَّهم إذا كانوا بُعداءَ عنها فليسوا لائِذِينَ بها .

وقال زَيْدُ الخَيْلِ الطَّائيُّ :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ خَبِيْرُوْنَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَىٰ

أيْ خبيرون بطَعْنِ الأَباهِرِ .

الأَباهِرِ : ج الأَبْهَر : عِرْقٌ مُسْتَبْطِنُ الصُّلْب ، متَّصلٌ بالقَلْبِ .

ويُؤَكِّدُ أنَّ « في » هٰهُنا بمَعْنَى « الباء » أنَّ « خبيراً » لا يتعدَّىٰ إلا بالباء ؛ قال عَلْقَمَةُ بْنُ عَبَدَةَ الفَحْلُ :

فَإِنْ تَسْأَلُوْنِي بالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي خَبِيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيْبُ

وقَالَ آخَرُ :

وخَضْخَضْنَ فِينا البَحْرَ حَتَّىٰ قَطَعْنَهُ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ ومِنْ وَحْلِ

أيْ خَضْخَضْنَ بنا البَحْرَ .

وقيلَ في قَوْلِهِ تعالى ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٠] : « في » بمعنى الباء ، أيْ بظُلَلٍ .

السَّادس : انْتِهَاءُ الغاية (مُرَادَفَةُ إلىٰ) ، نحو قَوْلِهِ تعالى ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [سورة إبراهيم : ٩] ، أي إلى أفْوَاهِهم .

وقيلَ : « في » علىٰ بابِها مِنَ الظَّرفيَّةِ ، أيْ رَدَّ الكُفَّارُ أيديَهم في أفْواهِهم مِنَ الغَيْظِ .

وقيلَ : « في » بمعنى « علىٰ » ، أيْ فرَدُّوا أيْدِيَهم علىٰ أفْوَاهِهم ضحكاً واسْتِهْزَاءً .

وقال أبو عُبيدة : هٰذَا ضَرْبُ مَثَلٍ ؛ تقولُ العربُ : رَدَّ يَدَهُ في فيه ، إذا

أَمْسَكَ عَنِ الجَوَابِ .

وقيلَ : « في » هٰهُنا بمَعْنى الباءِ ، أي بأَفْوَاهِهم ، أَيْ بأَلْسِنَتِهم .

وقال الفَرَّاءُ : « وَجَدْنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ « في » مَوْضِعَ الباءِ ، فيقولُ : أَدْخَلَكَ اللهُ بالجنَّة ، يريدُ : في الجنَّة . وأَنْشَدَني بَعْضُهم :

وأَرْغَبُ فِيْها عَنْ لَقِيْطٍ ورَهْطِهِ ولٰكِنَّني عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ

فقال : أَرْغَبُ فيها ، يعني بنتاً له ، أَيْ إِنِّي أَرْغَبُ بها عن لقيطٍ » اهـ

يُشْبِهُ أَنْ يكونَ الفرَّاءُ قد جَعَلَ « دَخَلَ » مِمَّا يَتَعَدَّىٰ أَصْلاً بـ « في » ، ثُمَّ تَضَعُ العَرَبُ « الباءَ » مَوْضِعَها ، و« رَغِبَ » مِمَّا يَتَعَدَّىٰ أَصْلاً بالباءِ ، ثُمَّ تَضَعُ العربُ « في » مَوْضِعَها ، أَيْ إِنَّ الباءَ و« في » تَنُوْبُ كُلُّ واحدةٍ مِنْهما مَنَابَ الأُخْرَىٰ . ولهٰذا ذَهَبَ إِلىٰ أَنَّ « في » في قَوْلِهِ تعالى ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ بمَعْنى الباءِ ، أَيْ بأَفواهِهم ، أَيْ بأَلْسِنَتِهم .

وقال عَلْقَمَةُ بْنُ عَبَدَةَ الفَحْلُ :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ في الحِسَانِ طَرُوْبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيْبُ

أَيْ إِلىٰ الحِسَانِ . طَحَا بِكَ : ذَهَبَ بك .

السَّابع : أَبْتِدَاءُ الغاية (مُرَادَفَةٌ مِنْ) ، كقَوْلِ أَمْرِئِ القَيْسِ :

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالي وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخالي

وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِيْنَ شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوَالِ

قيل : « في » بمعنى « مِن » ، أي مِنْ ثلاثةِ أَحْوَالٍ .

وقال ٱبْنُ جنِّي : « في » على بابها مِنَ الظَّرفيَّةِ ؛ يريدُ : ثلاثين شهراً في عَقِبِ ثلاثة أَحوالٍ قبلها . وتفسيره : بعدَ ثلاثة أَحوال . صَحَّحَ الظَّرفيَّة لـ « في » بتقديرِ مضافٍ محذوفٍ .

وقيل : الأَحوال : جمع حالٍ لا حَوْل ، أي ثلاث حالات : نزولُ المَطَرِ ،

وتعاقُبُ الرِّيَاحِ ، ومُرُوْرُ الدُّهُور .

وقيل : يريد أَنَّ أَحْدَثَ عَهْدِه خمس سنين ونصف ، فـ « في » بمعنى « مَعَ » .

الثّامن : المقايسة ، وهي الدّاخلة بينَ مفضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ ، أو هي الدّاخلة على تالٍ يُقْصَدُ تَعْظيمُهُ وتحقيرُ مَتْلُوِّهِ ، نحو ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [سورة التّوبة : ٣٨] .

التّاسع : التّعويض ، وهي الزّائدة عوضاً من أخرى محذوفةٍ ، نحو : ضربتُ فيمن رَغِبْتَ ، أي ضَرَبْتُ مَنْ رَغِبْتَ فيه .

أَجَازَهُ ٱبْنُ مالكٍ وَحْدَه !

العاشر : التّوكيد ، وهي الزّائدة لغيرِ عِوَضٍ ؛ أَجَازَه أبو عليّ في الضّرورة ؛ قال سويد بن أبي كاهل اليَشْكريُّ :

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذا اللَّيْلُ دَجَا
يُخَالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

اليَرَنْدَجُ : الجِلْد الأَسْود .

سَوَادِه : ٱسْم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أَنَّه نائب فاعل ، وهو المفعول الأَوَّل لـ يخال .

يَرَنْدَجا : المفعول به الثّاني .

ومنه عِنْدَ بَعْضِهم ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ [سورة هود : ٤١] ، أَي ٱرْكَبُوها .

تنبيه :

ذَهَبَ ٱبْنُ الشَّجريّ في أَماليه إلى أَنَّ « في » تَقَعُ مَكَانَ « بَعْدَ » ، وجَعَلَ منه قول الله عزَّ ٱسْمُهُ ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾ [سورة لقمان : ١٤] ، أَيْ بَعْدَ عامَيْنِ .

* * *

قَطُّ

قَطُّ : ظَرْفُ زَمَانٍ لاسْتِغْرَاقِ ما مَضَىٰ .

وهو اسْمٌ مَبْنِيٌّ ، وأَصْلُه التَّشْديدُ ، نُقِلَ مِنَ القَطِّ ، وهو القَطْعُ ، إلىٰ الظَّرْفِ ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّك إذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ قَطُّ ، فمَعْنَاهُ : ما رَأَيْتُهُ فيما انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِي .

أَحْكامُ قَطُّ :

١ ـ اللُّغات فيه :

قَطُّ : بفتح القاف وتشديدِ الطَّاءِ مضمومةً أَفْصَحُ اللُّغات .

قَطْ : بفتح القاف وتشديدِ الطَّاء مع الكسر ، على أَصْلِ التَّخَلُّصِ مِنِ الْتقاءِ السَّاكنين ، ولا الْتفاتَ إلى تَوَهُّمِ الجرّ ؛ لأَنَّ الكسرة لا تكونُ علامة جرّ إلا مع التّنوين .

قُطُّ : بضَمّ القاف وتشديدِ الطّاء مضمومة ، على الإتْباع .

قَطُ : بفتح القاف وضمّ الطَّاءِ ، على أَنَّ التَّخفيفَ مَنْويٌّ فيه المحذوف ، فلذلك اسْتصحب الحركةَ معَه .

قَطْ : بفتح القاف وتسكين الطَّاءِ ، على أَنَّ المحذوفَ لم يُنْوَ فيه .

وحَكَىٰ أبو حَيَّان عَنِ الأَخْفَشِ : إذا أَرَدْتَ بـ قَطّ الزَّمانَ تَضُمُّ أَبَداً ؛ تَقُوْلُ : ما رَأَيْتُ مِثْلَه قَطُّ . فإِنْ قَلَلْتَ بـ قَطّ شيئاً ، فابْنِها علىٰ السُّكون ؛ تَقُوْلُ : ما عِنْدَك إلا هٰذَا قَطْ . فإِنْ لَقِيَتْ أَلِفَ وَصْلٍ كَسَرْتَ لالْتِقَاءِ السَّاكنَيْنِ ؛ تَقُوْلُ : ما عَلِمْتُ إلا هٰذَا قَطِ اليومَ ، وما عِنْدَك إلا هٰذَا قَطِ الآنَ .

٢ ـ عِلَّةُ بِنَائِهِ :

اخْتَلَفُوا في عِلَّةِ بِنَائِهِ علىٰ أَقْوَالٍ :

آ ـ بُنِيَ لشَبَهِهِ بالحَرْفِ في إِبْهامِهِ ؛ لأَنَّه يقعُ علىٰ كلِّ ما تقدَّمَ مِنَ الزَّمان .

ب ـ بُنِيَ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الماضي ؛ لأَنَّهُ لزَمَانِهِ ، ولأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنى « في » .

قال ابْنُ جنِّي في كتابه الجهير « **التَّنبيه على شَرْح مُشْكلات الحماسة** » معلِّقاً على قَوْلِ الفِنْدِ الزِّمَّانيِّ :

ولَـــوْلا نَبْـــلُ عَـــوْضٍ فـــي حُظُبَّـــايَ وأَوْصَـــالـــي
لَطَـــاعَنْـــتُ صُـــدُوْرَ الخَيْـــلِ طَعْنـــاً لَيْـــسَ بـــالآلـــي

العَوْضُ : الدَّهْر . حُظُبَّاي : معظم بَدَني . الآلي : المُقَصِّر .

« إِنَّما سَمَّوا الدَّهْرَ عَوْضاً ؛ لأَنَّه من التَّعويض ؛ وذٰلِكَ أَنَّه كلَّما مَضىٰ جُزْءٌ من الدَّهْرِ خَلَفَه آخرُ مِن بَعْدِه ، فكأَنَّ الثّاني كالعِوَضِ مِنَ الأَوَّلِ .

وأَمَّا إِعرابُه إِيَّاهُ فلأَنَّه اضْطُرَّ إِليه كما يُضْطَرُّ الشّاعرُ إِلى صَرْفِ ما لا ينصرف . وهو مَبْنِيٌّ علىٰ الفَتْحِ والضَّمِّ جميعاً كـ حَيْثُ .

وإِنَّما بُنِيَ مِنْ حَيْثُ تُبْنَىٰ الظُّروفُ ، كـ إِذْ ، وإِذا ، ولَدُنْ ، ولَدَى ، ونحو ذٰلِكَ .

وسَبَبُ كثرةِ البناءِ في الظُّروفِ أَنَّه قد كان القياسَ أَنْ تُبْنَىٰ جميعُها ؛ لتضمُّنِها مَعْنى حَرْفِ الظَّرْفِ ـ أَعني « في » ـ إِلا أَنَّهُ لمَّا كان قد يَظْهَرُ في بعضِ الأَحْوالِ ، ولاسيَّما مع المُضْمر ، لم يَنُبْ عنه ، ولم يُضَمَّنْ معناه ، فيُبْنَىٰ البتَّة ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذْ لم يُبْنَ البتَّة أَسْرَعَ البناءُ إِلىٰ كثيرٍ منه ، فكان كالتَّنبيه على ما الجميعُ مُشْفٍ عليه وبصَدَدٍ منه .

في حُظُبَّاي : جارّ ومجرور متعلِّقان بما في النَّبْلِ من معنى الحِدَّةِ والنُّفوذ » اهـ

جـ ـ بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ مَعْنى « مُنْذُ » ؛ فمَعْنى قَوْلِك « ما رَأَيْتُهُ قَطُّ » : ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ خُلِقْتُ .

د ـ بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ مَعْنى « مُذْ » و« إلى » ؛ إذ معنى قَوْلِك « ما رَأَيْتُهُ قَطُّ » : ما رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ خُلِقْتُ إلى الآن ؛ فلِقُوَّتِهِ بتضمُّنِه مَعْنى حَرْفِ الابْتداءِ في الزَّمانِ وحَرْفِ الانْتهاءِ حَرَّكُوهُ بالضَّمِّ أَقْوَىٰ الحركات .

هـ ـ بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ مَعْنى « في » و« مِن » الاستغراقيَّة على سبيل اللُّزوم ، أَوْ لشَبَهِ الحروف في الافتقار إلى جملة ، وعَدَمِ الصَّلاحيَّة لأَنْ يُضافَ أَوْ يُضاف إليه .

وبُنِيَ على حركةٍ ؛ لأَنَّ لَهُ أَصْلاً في التَّمَكُّنِ ؛ لأَنَّه منقولٌ مِن القَطّ ، وهو القَطْعُ .

وكانت الحركةُ ضَمَّةً تشبيهاً لـ قَطُّ بـ قَبْلُ . ووَجْهُ الشَّبَهِ بينَهما أَنَّها تدلُّ على عموم ما تقدَّم من الزَّمان كـ قَبْلُ ، وقَبْلُ حُرِّكَتْ للسَّاكنين ، وضُمَّتْ ؛ لأَنَّها نائبة عن « مُنْذُ » وما بعدها . وقيل : لشَبَهِها بـ مُنْذُ .

قال صاحب التَّسهيل : « بُنِيَ في التَّضْعيف على حركةٍ لئلا يلتقيَ ساكنان ، وكانتْ ضَمَّةً حَمْلاً على « قَبْلُ » المَنْويِّ إضافتُهُ . أَوْ لأَنَّهُ لو فُتِحَ لتُوُهِّمَ النَّصْبُ بمُقْتضىٰ الظَّرفيَّة ، ولو كُسِرَ لَتُوُهِّمَ الجرُّ بـ مِن المُضَمَّنِ مَعْناها . وكان يُعْتَذَرُ عن زوالِ التَّنوينِ بكثرةِ الاستعمال » اهـ

٣ ـ لا تُسْتَعْمَلُ « قَطُّ » إلا في سياقٍ مَنْفِيٍّ ، كقَوْلِ الشَّاعر :

فَمَا حَمَلَتْ مُرَيَّةُ قَطُّ لَيْلَةً ... مِنَ الدَّهْرِ إلا ازْدَادَ لُؤْماً جَنِينُها

وقَوْلِ الآخر :

وكُنَّا كَزَوْجٍ مِنْ قَطًا في مَفَازَةٍ ... لَدَىٰ خَفْضِ عَيْشٍ نَاعِمٍ مُؤْنِقٍ رَغْدِ

فأَفْرَدَني رَيْبُ الزَّمانِ بصَرْفِهِ ... ولَمْ أَرَ شَيْئاً قَطُّ أَوْحَشَ مِنْ فَرْدِ

وقَوْلِ بعض العرب : ما فَجَرَ غَيُورٌ قَطُّ ، وقَوْلِ بَعْضِهم : ما سَرَّني دَهْرٌ قَطُّ إلا شَغَلَني عنه تَذَكُّرُ ما يليقُ بالدُّهُورِ مِنَ الغِيَرِ ! !

وأمَّا قَوْلُ الرَّاجز :

حَتَّىٰ إذا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ
جَاؤُوا بمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

ـ فقَدِ اسْتَعْمَلَ « قَط » مَعَ الاستفهام ، مَعَ أَنَّها لا تُسْتَعْمَلُ إلا مَعَ الماضي المنفيِّ ، واعْتُذِرَ لَهُ بأَنَّ الاستفهامَ أخو النَّفْيِ في أَكْثَرِ الأَحْكَامِ .

المَذْق : اللَّبَنُ المَخْلُوطُ بالماءِ . جَنَّ الظَّلامُ : سَتَرَ كلَّ شَيْءٍ . يصفهم بالشُّحِّ ، وبالغ في أَنَّهم لم يأْتوا بما أَتَوْا به إلا بَعْدَ سَعْيٍ ومُضِيِّ جانبٍ مِنَ اللَّيْلِ ، ثمَّ لم يأْتوا إلا بلَبَنٍ أَكْثَرُهُ ماءٌ .

وفي الرَّجز شاهد آخر ، وهو مجيء الجملة الإنشائيّة (هل رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ) في موضع الصِّفة لـ مَذْق ؛ المَعْنى : جَاؤُوا بلَبَنٍ يُشْبِهُ لَوْنُهُ لَوْنَ الذِّئْبِ ؛ لأَنَّ فيه غبرةً وكُدْرَةً .

وخُرِّجَ علىٰ أَنَّ الجملةَ الاستفهاميَّةَ مَحْكِيَّةٌ بقَوْلٍ مَحْذوفٍ ، أَيْ جَاؤُوا بمَذْقٍ مَقُولٍ فِيْهِ : هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟ فـ مَقُولٍ : صفة مَذْق ، وجملة (هل رَأَيْتَ) في محلّ رفع نائب فاعلٍ لاسْمِ المفعولِ المحذوفِ « مَقُولٍ » ، وحَذْفُ القَوْلِ في القرآن وفصيحِ الكلامِ والشِّعْرِ كثيرٌ .

وأَبَاحَ ابْنُ مالكٍ ـ وهٰذَا منه كثيرٌ ـ أَنْ تُسْتَعْمَلَ « قَطُّ » مع فِعْلٍ غَيْرِ مَنْفيٍّ ، وجعل قَوْلَ حارثة بن وهب الخزاعيّ : « قَصَرْنا الصَّلاةَ في السَّفَرِ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ أَكْثَرَ ما كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ » . وذَهَبَ إلى أَنَّ هٰذَا مِمَّا خَفِيَ علىٰ النَّحْوِيِّين .

المَعْنى صَلَّىٰ بنا والحالُ أَنَّا أَكْثَرُ أَكْوَانِنا في سَائِرِ الأَوْقاتِ أَمْناً .

وأُجِيبَ بأَنَّ « قَطُّ » متعلّقةٌ بمحذوفٍ تقديره : ونحنُ ما كُنّا أَكْثَرَ منّا في ذٰلك الوَقْتِ ولا أَكْثَرَ أَمْناً .

عَلَىٰ أَنِّي أَصَبْتُ هٰذِهِ القِطْعَةَ للحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الله :

أَعَاذِلُ إِنَّ الحُبَّ لا شَكَّ قَاتِلِي ... لَئِنْ لم تُقَارِضْنِي هَوَىٰ النَّفْسِ عَابِدَهْ
أَعَابِدُ خَافِي اللهَ فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ ... وجُودِي عَلَيْهِ مَسَرَّةٌ قَطُّ وَاحِدَهْ
فإِنْ لم تُرِيدِي فِيَّ أَجْراً ولا هَوًى ... لكم غَيْرَ قَتْلِي يا عُبَيْدُ فَرَاشِدَهْ
فكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّ أَرْعَىٰ نُجُومَهَا ... وعَبْدَةُ لا تَدْرِي بِذٰلِكَ رَاقِدَهْ

اسْتُعْمِلَ فيها « قَطُّ » دُوْنَ أَنْ يُسْبَقَ بنَفْيٍ أَوْ بأَخِيْهِ ، أَعْنِي الاسْتفهامَ .

٤ ـ يُقَابِلُ « قَطُّ » التي للوقت الماضي عُمُوماً « عَوْضُ » التي للوَقْتِ المُسْتقبل عُمُوماً ؛ قال الأَعْشَىٰ :

لَعَمْرِي لَقَدْ لاَحَتْ عُيُونٌ كَثِيْرَةٌ ... إِلَىٰ ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرَّقُ
تُشَبُّ لمَقْرُوْرَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا ... وبَاتَ عَلَىٰ النَّارِ النَّدَىٰ والمُحَلَّقُ
رَضِيْعَيْ لِبَانِ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

تقاسما : حَلَفَا . أَسْحَم داجٍ : حَلْمة الثَّدْي . عَوْضُ : الدَّهر . أَيْ أَقْسَمَا بحُرْمَةِ الثَّدْيِ الذي رَضِعَا منه لا يتفرَّقان طوالَ الدَّهْرِ .

عَوْضُ : ظرف زمان مبنيّ على الضّمّ متعلّق بـ لا نتفرَّقُ .

(لا نتفرَّقُ) : جواب القسم لا محلَّ لها .

وقال جابر بن رَأْلان السِّنْبِسِيُّ :

يَرْضَىٰ الخَلِيْطُ ، ويَرْضَىٰ الجارُ مَنْزِلَهُ ... ولا يُرَىٰ عَوْضُ صَلْداً يَرْصُدُ العِلَلا

وقال آخر :

أَعُوْذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلاهُ نَاصِرُ

وقد يَرِدُ « عَوْضُ » للمُضِيِّ ، فيكون بمعنى « قَطُّ » ، كقَوْلِ الشَّاعر :

فلَمْ أَرَ عاماً عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكاً ووَجْهَ غُلامٍ يُشْتَرَىٰ وغُلامَهْ

يُشْتَرَىٰ : يُختارُ .

وبُنِيَ « عَوْضُ » لشَبَهِهِ بالحرف في إبهامِه ؛ لأَنَّه يقع على كلّ ما تَأَخَّرَ من الزَّمانِ .

وذَهَبَ صاحبُ التَّسهيل إلى أَنَّ « عَوْضُ » بُنِيَ ؛ لأَنَّه مِثْلُ « قَطُّ » فيما نُسِبَ إليه مِن عِلَلِ البناءِ إلا عِلَّةَ « عَدَمِ الصّلاحيّة لأَنْ يُضافَ أَوْ يُضَافَ إليه » ؛ إِذْ وَرَدَ عَنْهُمْ : لا أَفْعَلُ ذٰلِكَ عَوْضَ العَائِضِيْنَ ، أَيْ دَهْرَ الدَّاهِرِيْنَ ، أَيْ لا أَفْعَلُه أَبداً . ومَعْنى الدَّاهرينَ : البَاقُوْنَ عَلَىٰ الدَّهْرِ .

وبُنِيَ عَلَىٰ حركةٍ لئلا يلتقيَ ساكنان .

ومَنْ ضَمَّ « عَوْضُ » فحملاً علىٰ « بَعْدُ » ، أَوْ لتحرُّكِ آخرِهِ بحركةٍ تُجانِسُ ما قَبْلَه .

ومَنْ فَتَحَ كَرِهَ اجتماعَ مُسْتثقَلَيْنِ : الضّمّة والواو .

ومَنْ كَسَرَ رَاعَىٰ أَصْلَ الْتقاءِ السّاكنَيْنِ .

وأُعْرِبَ حِيْنَ أُضِيْفَ إليه ؛ لأَنَّه عُوْمِلَ بما لَمْ يُعَامَلْ به مُقَابِلُهُ « قَطُّ » ، مِمَّا هو خاصّ بالأَسماءِ المُتَمَكِّنةِ ، فاسْتَحَقَّ مَزِيَّةً عليه .

* * *

الكاف

« الكاف » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ :

الأَوَّل أَنْ تكونَ ٱسْماً ، وذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ :

آ ـ إذا أُسْنِدَ إليها ؛ كقَوْلِ الأَعْشَىٰ :

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَىٰ ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

أَيْ لا يَمْنَعُ الجائرين عن الجَوْرِ مِثْلُ طَعْنٍ نافذٍ إلىٰ الجَوْفِ ، يغيبُ فيه الزَّيْتُ مع فتيلة الجراحة .

كالطَّعْنِ : الكاف ٱسْمٌ بمعنىٰ مثل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع فاعل . الطَّعْن : مضاف إليه مجرور .

وقال أَوْسٌ :

عَلا رَأْسَهَا بَعْدَ الهِبَابِ وسَامَحَتْ كَمَحْلُوجِ قُطْنٍ تَرْتَمِيهِ النَّوَادِفُ

الهِبَاب : النَّشَاط ، وهَبَّبَتِ النَّاقةُ في سَيْرِها تَهِبُّ هِباباً : أَسْرَعَتْ . ويقال : سَمَحَت النَّاقة وسَامَحَتْ : أَنقادَتْ فأَسْرَعَتْ . النَّوادِفُ : مِنَ النَّدْفِ ، وهو طَرْقُ القُطْنِ بالمِنْدَفِ .

كمَحْلوج : الكاف ٱسْمٌ بمعنىٰ مثل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع فاعل لـ عَلا . محلوج : مضاف إليه مجرور .

وقال ٱمْرُؤُ القيس :

وإنَّكَ لَم يَفْخَرْ عَلَيْكَ كفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ولَم يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

كفاخرٍ : الكاف ٱسْمٌ بمعنىٰ مثل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع فاعل

لـ يفخر . فاخرٍ : مضاف إليه مجرور .

وقال آخر :

فَـوَاعَجَبـا إنَّ الفِـرَاقَ يَـرُوْعُنـي بـه كَمَنَـاقِيْـشِ الحُلِـيِّ قِصَـارُ

المناقيش : ج منقاش الآلة التي يُنْقَشُ بها . والمراد بالمناقيش في البيت الغربان .

كمناقيش : الكاف اسْمٌ بمعنىٰ مثل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع فاعل لـ يَرُوْعُني . مناقيش : مضاف إليه مجرور .

وقال شاعر العربيّة أبو الطَّيِّب :

ومـا قَتَـلَ الأَحْـرَارَ كـالعَفْـوِ عَنْهُـمُ ومَنْ لكَ بالحُرِّ الذي يَحْفَظُ اليَدَا

كالعَفْوِ : الكاف اسْمٌ بمعنى مثل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع فاعل لـ قَتَلَ . العَفْوِ : مضاف إليه مجرور .

وقال الكُميت :

عَلَيْهـا كـالنُّهَـاءِ مُضَـاعَفَـاتٌ مِـنَ المَـاذِيِّ لَـمْ تَـؤُدِ المُتُـوْنَـا

النُّهاء : ج نِهْي الغدير . لم تَؤُد : لم تُثْقل . المُتُون : ج مَتْن الظّهر .

كالنُّهاء : الكاف اسْمٌ بمعنى مثل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع مبتدأ . النُّهاء : مضاف إليه مجرور .

ب ـ إذا دَخَلَ عليها حَرْفُ الجرِّ ؛ كقَوْلِ العَجَّاج :

ولا تَلُمْنـي اليَـوْمَ يـا بْنَ عَمِّـي
عِنْدَ أَبي الصَّهْبـاءِ أَقْصَىٰ هَمِّي
بِيْـضٌ ثَـلاثٌ كنِعَـاجٍ جُـمٍّ
يَضْحَكْـنَ عَـنْ كـالبَـرَدِ المُنْهَـمِّ
تَحْـتَ عَـرَانِيْـنِ أُنُـوْفٍ شُـمِّ

أبو الصَّهْباء : كُنية رجلٍ . الهَمُّ : أوّل العَزْم ، وهو الإرادة . البِيْض : ج بَيْضاء ، وهي الحسناء . النِّعاج : ج نَعْجة ، الأُنثى مِنَ الضَّأْن ، والعربُ تُكنّي عن المرأة بالنَّعْجة . الجُمّ : ج جَمّاء ، وهي التي لا قِرْنَ لها . وفائدةُ الوَصْفِ بجُمّ نَفْيُ ما يُكْسِبُهُنَّ سَمَاجةٌ . البَرَد : حَبُّ الغَمَام ، وهو شَيءٌ يَنْزِلُ من السَّحاب يُشْبِهُ الحَصَى . المُنْهَمّ : الذَّائب . شَبَّهَ ثَغْرَ النِّسَاءِ بالبَرَدِ الذَّائب من اللَّطافة والجلاء . العَرَانين : ج عِرْنين ، وهو ما تحت مُجْتَمَعِ الحاجبَيْنِ من الأنف . الشُّمّ : ج أَشَمّ وشَمّاء ، والشَّمَمُ : ارْتفاعُ قصبة الأنف مَعَ اسْتواءِ أعلاه . فإنْ كان احْدِيْدَابٌ فهو القَنَا ، والرَّجُلُ أَقْنَى . والأُنْثَى قَنْواء .

عَنْ كالبَرَدِ : عَنْ حرف جرّ . الكاف : اسْمٌ بمعنى مثل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بـ عن ، البَرَد : مضاف إليه مجرور . والكاف هُهُنا صفةٌ موصوفٍ محذوفٍ : عن ثَغْرٍ مِثْلِ البَرَدِ .

وقال امْرُؤُ القيس يَصِفُ فَرَساً :

ورُحْنا بِكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْراً وتَرْتَقي

ابْنُ الماء : طائر يُقالُ له الغِرْنيق ؛ شَبَّهَ الفَرَسَ به في سرعته وسهولةِ مَشْيِهِ . يُجْنَبُ : يُقَادُ . تصوّب : تَنْحدر . ترتقي : ترتفع . يريد أَنَّ عَيْنَ النَّاظر تُصَعِّدُ فيه النَّظَرَ إعجاباً به .

بِكَابْنِ : الباء حرف جرّ . الكاف : اسْمٌ بمعنى مثل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بالباء ، والجارّ والمجرور متعلّقان بحالٍ محذوفةٍ مِن / نا / في : رُحْنا . ابْنِ : مضاف إليه مجرور .

وقال ذو الرُّمَّة :

أَبِيْتُ عَلَى مَيَّ كَثِيْباً ، وبَعْلُها عَلَى كالنَّقَا سِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

النَّقا : الكثيب من الرَّمل ، وتُشَبَّهُ عجيزةُ المَرْأَةِ به . عالج : رَمْل عالج ،

جبال متواصلة يتّصل أعلاها بالدَّهناء بقرب اليمامة ، وأسفلها بنَجْد ، تتّسعُ اتّساعاً كبيراً .

على كالنَّقا : على حرف جرّ . الكاف اسْمٌ بمعنىٰ مثل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بحرف الجرّ ، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ يتبطَّحُ . النَّقا : مضاف إليه مجرور . من عالج : جارّ ومجرور متعلّقان بحالٍ محذوفةٍ من النَّقا .

وقال الأَخْطَلُ :

قَلِيْـلُ غِـرَارِ النَّـوْمِ حَتَّـىٰ تَقَلَّصُـوا عَلَىٰ كالقَطَا الجُوْنيِّ أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ

قليل : صفة لـ سَفْرٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهم . الغِرَارُ : النَّوْمُ القليل . تقلَّصوا : رحلوا . علىٰ كالقطا : علىٰ إبلٍ تُشْبِهُ القطا في سرعتها . القطا : طائر . الجُوْنيّ : ضَرْبٌ منه في لَوْنِهِ سَوَادٌ .

علىٰ كالقَطَا : علىٰ حرف جرّ . الكاف : اسْمٌ بمعنىٰ مثل في محلّ جرّ بعلى ، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ تقلَّصُوا . القطا : مضاف إليه .

وقال امْرُؤُ القيس :

عَلَىٰ كالخَنِيْفِ السَّحْقِ يَدْعُو به الصَّدَىٰ لَـــهُ صَـــدَدٌ وَرْدُ الثُّـــرَابِ دَفِيْـــنُ

يَصِفُ طريقاً مَهْجوراً . الخنيفُ : أَرْدَأُ الكتّان . السَّحْق : البالي . الصَّدَىٰ : ذَكَرُ البُوْم . صَدَد : قصد . وَرْد التُّرَاب : أحمر .

علىٰ كالخَنِيْفِ : علىٰ حرف جرّ . الكاف : اسْمٌ بمعنىٰ مثل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بالكاف ، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ سأَبْعَثُها في البيت السّالف . الخنيف : مضاف إليه .

وقال ابْنُ غادية السُّلَميّ :

وَزَعْـــتُ بكَـــالهِـــرَاوَةِ أَعْـــوَجِـــيٍّ إِذَا وَنَـــتِ الجِيَـــادُ جَـــرَىٰ وثَـــابَـــا

أراد فرساً . أَعْوَجيّ : منسوب إلى أعوجَ ، فَرَسٍ مِنْ خيلِ العرب

معروف . ونى : فتر وتعب . ثاب : جاء بجَرْيٍ ثانٍ . وَزَعْتُ : كَفَفْتُ . الهِراوة : العَصَا .

بكالهِراوة : الباء حرف جرّ . الكاف : اسْم بمعنى مثل مبنيّ في محلّ جرّ بالباءِ . والجارّ والمجرور متعلّقان بـ وَزَعْتُ . الهِراوة : مضاف إليه مجرور .

وقد جاءَت الكافُ اسْماً في غَيْرِ ذَيْنِك الموضعَيْنِ .

مِن ذٰلِكَ أنَّها جاءَت مضافاً إليه في قول الشّاعر :

تَيَّمَ القَلْبَ حُبُّ كالبَدْرِ ، لا بَلْ فَاقَ حُسْناً مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبّا

كالبَدْرِ : الكاف : اسْمٌ بمعنى مثل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ مضاف إليه . البدرِ : مضاف إليه .

قال تعالىٰ : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [سورة البقرة : ٢٠٠] .

﴿أَشَدَّ﴾ : اسْم معطوف علىٰ محلّ الكاف ، وهي في الأَصْل نَعْتٌ لـ « ذِكْراً » محذوفة .

﴿كَذِكْرِكُمْ﴾ : الكاف اسْمٌ بمَعْنَىٰ مِثْل في محلّ نصب مفعول مطلق . وهي في الأَصْلِ نَعْتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، أيْ ذِكْراً كذِكْرِكم آباءَكم أوْ ذِكْراً أَشَدَّ ذِكْراً .

جَعَلُوا الذِّكْرَ ذَاكِراً ، علىٰ جهةِ المجازِ والمبالغة ، كما قالوا : جُرْأَةٌ جريئةٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ ، ومَوْتٌ مَائِتٌ ، ونومٌ نائِمٌ ، وجَلالةٌ جليلةٌ .

قال ابْنُ جنّي : « وكأنّه قال ـ واللهُ أعلمُ ـ : أوْ ذِكْراً أَشَدَّ ذِكْراً . فجَعَلَ للذِّكْرِ ذكراً ؛ مبالغةً .

وذَاكَرْتُ أَبا عليّ ـ رَحِمَه اللهُ ـ بهٰذِهِ الآية ، فأَخَذَ يَنْظُرُ فيها مُسْتَأْنِفاً للنَّظَرِ ، ويُرَدِّدُ مِنَ القَوْلِ ما دَلَّني أَنَّه لم يكنْ قَدَّمَ فيها فيما قَبْلُ نَظَراً ، فعجبْتُ مِنْ ذٰلِكَ

مع كثرةِ بحثِه وطُولِ مُزَاولتِه .

فإنْ قُلْتَ : فهَلا كان تقديرُهُ عِنْدَك : فاذْكُروا اللهَ كذِكْرِكم آباءَكم أوْ ذِكْراً أشَدَّ ، ثمَّ قُدِّمَ وَصْفُ النَّكِرَةِ عليها ، فنُصِبَ على الحال منها ، كقَوْلِهِ :

لِمَيَّةَ مُوْحِشاً طَلَلٌ يَلُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

= قيل : إنَّ هٰذا بابٌ ذَكَرَ سيبويه أنَّهُ قلَّما يجيءُ في الكلام ، وأكْثَرُ ما يجيءُ في الشِّعر . وما كانتْ هٰذِهِ حَالُهُ لم يَحْسُنْ حَمْلُ التَّنْزيل عليه » اهـ

وقال سَلَمَةُ الجُعْفِيُّ :

وكُنْتُ أَرَىٰ كالمَوْتِ مِنْ بَيْنِ لَيْلَةٍ فكَيْفَ بِبَيْنٍ كانَ مِيْعَادُهُ الحَشْرُ

الكاف : اسْمٌ بمَعْنى مثل مبنيّ على الفتح في محلّ نصب مفعول به .

أوْ كالموتِ : جارّ ومجرور متعلّقان بصفةٍ محذوفةٍ لمفعولٍ به محذوفٍ ، أيْ وكنتُ أَرَىٰ أمْراً كالموت .

واخْتَلَفُوا في اسْميَّةِ الكاف : أتقعُ اسْماً في سَعَةِ الكلام أمْ يختصُّ ذٰلِكَ بضرورةِ الشِّعْرِ ؛ فذَهَبَ أبو الحسن وأبو عليّ في ظاهر قَوْلِهِ إلى أنَّها تكونُ اسْماً في الكلام ، وقد كَثُرَ جَرُّها بالحرف (الباء وعلىٰ وعن) ، وأُضِيْفَ إليها ، وأُسْنِدَ إليها فاعلةً ، ومبتدأةً ، لٰكِنَّ كُلَّ هٰذا في الشِّعر .

وذَهَبَ سيبويه إلى أنَّ اسْتعمالها اسْماً إنَّما يَجُوزُ في ضرورة الشِّعر .

وجعل أبو عليّ الكافَ في قول الأَعْشَىٰ :

أَتَنْتَهُوْنَ ولَنْ يَنْهَىٰ ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيْهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

مُحْتَمِلَةً أنْ تكونَ اسْماً ، وهي فاعل يَنْهَىٰ ، أيْ لَنْ يَنْهَىٰ ذوي شَطَطٍ مثلُ الطَّعْنِ . = وأنْ تكون جارّةً ، والجارّ والمجرور متعلّقان بصفةٍ محذوفةٍ للفاعل المحذوف ، أيْ لَنْ يَنْهَىٰ ذوي شَطَطٍ شيءٌ كائنٌ كالطَّعْنِ . فحذَفَ الموصوفَ ، وأقامَ صفته مقامَه ، ونظيرُه ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [سورة

الرُّوم : ٢٤] ، تقديره : ومِنْ آياتِهِ آيَةٌ يريكم فيها البرقَ ؛ كأَنَّهُ : آيةٌ يُرِيكُمُوهَا البرق . وقول الشّاعر :

وما الدَّهْرُ إلا تَارَتَانِ ، فمِنْهُمَا أَمُوتُ ، وأُخْرَىٰ أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

أي منهما تارةٌ أموتُ فيها ، وأُخرى أَبتغي العَيْشَ منها .

وقال ابْنُ جنّي : « فإنْ قال قائل : فهل يجوز أنْ تكونَ الكافُ في هٰذا البيتِ حرفَ جرّ ، وتكون صفةٌ قامتْ مقامَ الموصوف ، أي : ولَنْ يَنْهَىٰ ذوي شَطَطٍ شَيْءٌ كالطَّعْنِ ، فيكون الفاعِلُ « شَيْء » المحذوفَ ، وتكون الكاف حرفَ جرّ صفة لشَيْء الفاعِلِ ؛ لأَنَّ شيئاً نكرة ، والنّكرات قد تُوصف بحروف الجرّ ، نحو : جاءَني رجلٌ مِنْ أَهْلِ البصرة ، وكَلَّمْتُ غلاماً لمُحَمَّدٍ . وقد يكونُ حَذْفُ الموصوف هُنا جائزاً ، كما جاز في قَوْلِ مَنْ تأَوَّلَ الآية على إقامة الصّفة مقامَ الموصوف ، وهي ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾ [سورة الإنسان : ١٤] ، أي جزاهم بما صبروا جنّةً وحريراً ، وجنّةً دانيةً عليهم ظلالُها ، فحذف « جنّة » ، وأقام ﴿وَدَانِيَةً﴾ مقامها . وكقَوْلِ الآخر :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أَيْ : جَمَلٌ مِنْ جمالِ بني أُقَيْش .

= فالجوابُ أَنَّ حَذْفَ الموصوف وإقامة الصِّفةِ مقامَه على كلِّ حالٍ قبيحٌ ، وهو في بعض الأماكن أَقْبَحُ منه في بَعْضٍ .

فأَمَّا قَوْلُه عزَّ وجلَّ ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾ فالوَجْهُ فيها أَنْ تكونَ منصوبةً على الحال ، معطوفةً على قوله ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ [سورة الإنسان : ١٣] .

وأَمَّا قَوْلُه :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بني أُقَيْشٍ

فإِنَّما جاز ذٰلِكَ في ضرورة الشِّعْرِ .

فأمَّا قَوْلُهُ :

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ كالطَّعْنِ

فلو حَمَلْتَهُ على إقامة الصِّفة مقام الموصوف لكان أَقْبَحَ مِنْ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ عزَّ اسْمُهُ ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ على حَذْفِ الموصوف ؛ لأَنَّ الكافَ في بَيْتِ الأَعْشَى هي الفاعلةُ في المَعْنى ، و﴿وَدَانِيَةً﴾ في هٰذَا القَوْلِ إِنَّما هي مفعول بها ، والمفعول به قد يكون غيرَ اسْمٍ صريحٍ ، نحو : ظننْتُ زيداً يقوم ، والفاعِلُ لا يكونُ إلا اسْماً صريحاً مَحْضاً . وهم على إِمْحاضِهِ اسْماً أَشَدُّ مُحافظةً من جميعِ الأسماءِ ؛ ألا تَرَى أَنَّ المبتدأ قد يقع غيرَ اسْمٍ مَحْضٍ ، وهو قَوْلُهم : تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ . وتقديرُهُ : أَنْ تسمعَ ، فحَذْفُهم « أَنْ » ورَفْعُهم « تَسْمَعُ » يدلُّ على أَنَّ المبتدأ قد يمكن أَنْ يكونَ عندَهم غيرَ اسْمٍ صريحٍ .

وإِذا جاز هٰذَا في المبتدأ على قوّةِ شَبَهِهِ بالفاعل ، فهو في المَفْعُولِ الذي يَبْعُدُ عنهما أَجْوَزُ » اهـ

الثَّاني أَنْ تكونَ حَرْفاً جارّاً ، وتَتَعَيَّنُ الحرفيَّةُ في موضعَيْنِ :

آ ـ أَنْ تَقَعَ هي وما جَرَّتْهُ صلة ، نحو : جاءَني الذي كزَيْدٍ .

فالكاف هٰهُنا حرفٌ لا محالةَ ؛ لأَنَّك لو قُلْتَ : جاءَني الذي مثلُ زيدٍ ، لكان خُلْفاً مِن الكلام رَدِيئاً حَتَّى تُظْهِرَ المبتدأ المحذوفَ ، فتقول : جاءَني الذي هو مثلُ زيدٍ .

فإِجْمَاعُهم عَلَى أَسْتحسانِ : مَرَرْتُ بالذي كزيدٍ ، دليلٌ على أَنَّ الكافَ حرف جرّ ، وأَنَّه بمنزلةِ قَوْلِك : مررتُ بالذي في الدَّارِ ، وجاءَني الغلامُ الذي لمحمَّدٍ . هٰذَا أَسْتدلالُ سيبويه ، وهو الصَّوابُ الذي لا محيدَ عنه .

قال الزَّاجِزُ :

مـا يُـرْتَجَىٰ ومـا يُخَـافُ جَمَعَـا
فَهْوَ الَّذِي كاللَّيْثِ والغَيْثِ مَعَا

كاللَّيث : جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف ، أي الذي هو كائنٌ كاللَّيْثِ .

ب ـ أَنْ تكونَ زائدة ؛ لأَنَّ الأَسْمَاءَ لا تُزَادُ عِنْدَ المُحَقِّقِين مِنْ أَهْلِ العربيَّة .

حَكَىٰ المُبَرِّدُ : فُلانٌ كذِي الهَيْئَةِ .

كذي : الكاف حرف جرّ زائد . ذي : اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه خبر .

قال الشّاعر :

مَـنْ كَـانَ أَسْـرَعَ فـي تَفَـرُّقِ فـالِـجٍ فلَبُـونُـه جَـرِبَـتْ مَعـاً وأَغَـدَّتِ
إلا كنَـاشِـرَةَ الَّـذي ضَيَّعْتُـمُ كـالغُصْـنِ فـي غُلُـوَائِـهِ المُتَنَبِّتِ

فالج : هو فالج بن مازن ، ضَيَّقَ عليه بَعْضُ قَوْمِهِ ، فارْتَحَلَ عنهم ، ولحق ببني ذَكْوان ، فنُسِبَ إليهم . ومِثْلُه ناشرةُ أَيْضاً . اللَّبون : ذوات اللَّبَنِ من الإبِلِ . أَغَدَّت : صارتْ فيها الغُدَّة ، وهي كالذَّبْحةِ تعتري البعيرَ فلا تُمهلُه . غُلُواؤه : سرعةُ نباتِهِ . المُتَنَبِّت : المُنَمَّىٰ المُغَذَّىٰ .

كنَاشِرَةَ : الكاف حرف جرّ زائد . ناشرةَ : اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنّه ممنوع من الصّرف للعلميَّة والتَّأْنيث اللَّفْظيّ .

وقال النّابغةُ الجَعْدِيُّ :

لَـوْلا ٱبْـنُ حَـارِثَـةَ الأَمِيْـرُ لَقَـدْ أَغْضَيْتَ مِـنْ شَتْمِي عَلَىٰ رَغْـمِ
إلا كمُعْـرِضِ المُحَسَّـرَ بَكْـرَهُ عَمْـداً يُسَبِّبُنِـي عَلَـىٰ ظُلْـمِ

مُعْرِض : اسم رجل كان بينه وبين النّابغة سِبابٌ ، وضَرَبَ تحسير البَكْرِ

مثلاً لتقصير مُعْرِضٍ عن مقاومته . المُحَسَّر : المُتْعَب . البَكْر : الفتيُّ مِن الإبل . سَبَّبَه : أَكْثَرَ سَبَّه .

كمُعْرِضٍ : الكاف حرف جرّ زائد . مُعْرِضٍ : اسْم مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء ، أي ولكنّ مُعْرِضاً المُحَسَّرَ بَكْرَهُ المُكْثِرَ مِنْ سبِّي مباحٌ لي سَبُّهُ .

وقال الأَعْشَى :

آلَيْتُ لا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنائِنا ... رُهُناً فيُفْسِدَهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

حَتَّى يُفِيْدَكَ مِنْ بَنِيْهِ رَهِيْنَةً ... نَعْشٌ ويَرْهَنَكَ السِّمَاكُ الفَرْقَدَا

إلا كخارِجَةَ المُكَلِّفَ نَفْسَهُ ... وابْنَي قَبِيْصَةَ أَنْ أَغِيْبَ ويَشْهَدَا

أَنْ يَأْتِيَاكَ بِرُهْنِهِمْ ، فهُمَا إذَنْ ... جُهِدَا ، وحُقَّ لخَائِفٍ أَنْ يُجْهَدَا

نَعْش : سبعة كواكب . السِّماكان : كوكبان نيّران .

أي إن رَهَنَكَ « نَعْشٌ » بَنِيْهِ من النُّجوم ، وإنْ رَهَنَك السِّماكُ الفَرْقَدَ فنحنُ نَرْهَنُك أبناءَنا ، أي إنّ ذٰلك مستحيل .

وفي البيتَيْنِ الثالث والرّابع تقديمٌ وتأْخير ، أي إلا كخارجةَ المكلِّف نَفْسَه أَنْ أغيبَ ويَشْهَدَ ، وابْنَي قَبيصةَ أَنْ يأْتياك برُهْنِهم ، وقد أخذ منهما الخوف ، فأَرهقا أنفسهما ، وحَمَلا إليك الرَّهائن ، والخائفُ جديرٌ بأَنْ يُرْهِقَ نَفْسَه .

كخارجةَ : الكاف حرف جرّ زائد . خارجة : اسْم مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء . ومنع مِن الجرّ بالكسرة للعلميّة والتَّأْنيث اللَّفْظيّ .

وقال رُؤْبَةُ :

فصُيِّرُوا مِثْلَ كعَصْفٍ مَأْكُوْلْ

الكاف زائدة ؛ لأَنَّ الاسْمَ لا يُضاف إلى الحرف . وإنَّما زِيْدَتِ الكافُ لتوكيد معنى التَّشبيه في « مثل » .

وذَهَبَ ٱبْنُ جنّي إلى أنَّ « عَصْفٍ » جُرَّ بالكاف وإنْ كانت زائدة ؛ لأنَّ الكاف في كلِّ موضعٍ تقعُ فيه زائدة لا تكونُ إلا جارَّةً ، وأنَّ « مِثْلَ » مضافة إلى « عَصْف » في المَعْنى .

وقال أيضاً :

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيْها كالمَقَقْ

يصف خيلاً . لواحقُ : ضوامر . الأَقْراب : ج قرب الخاصرة . المَقَق : الطُول .

لا يقال : في الشَّيْءِ كالطُّولِ ، وإنَّما يقال : فيه طُوْلٌ ؛ فكأنَّهُ قال : فيها مَقَقٌ ، أيْ طول . فالكاف زائدة . المقق : مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ مؤخَّر .

وقال خِطَامٌ المُجَاشِعِيُّ :

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

الصَّاليات : الأثافيّ التي تُوْضَعُ عليها القِدْر ، جَعَلَها صالياتٍ ؛ لأنَّها صَلِيَتْ بالنَّار حتَّى ٱسْوَدَّتْ . يُؤْثفين : يُجْعَلْنَ في موضع الطَّبْخ ، وأثْفَيْتُ الأثافيّ : إذا أصْلَحْتَها لتضعَ عليها القدر .

ككما : إحدى الكافَيْنِ زائدة ، والأُولى الثَّانية ؛ لأنَّ الحرفَ لا يُزَادُ ٱبْتِدَاءً . ما : مصدريّة . المصدر المؤوَّل مِن ما وصلتها في محلّ جرّ بالكاف ، والجارّ والمجرور متعلِّقان بصفةٍ محذوفةٍ مِنْ : صالياتٍ .

وقال أوْسٌ :

لَيْسَ كَمِثْلِ الفَتَى زُهَيْرٍ خَلْقٌ يُوَازِيْهِ فِي الفَضَائِلِ

كمِثْلِ : الكاف حرف جرّ زائد . مثل : ٱسْم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنَّه خبر ليس المقدَّم .

مَعَاني الكاف الجارَّة :

١ ـ التَّشبيه : وهو أَصْلُ ما وُضِعَتْ له ، نحو : زيدٌ كالبحر .

قالتْ كَنْزَةُ أُمُّ شَمْلَةَ المِنْقَرِيَّ تهجو ميَّةَ صاحبةَ ذي الرُّمَّة :

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ المَـاءَ يُخْلِـفُ طَعْمَـهُ وإِنْ كَانَ لَوْنُ المَاءِ في العَيْنِ صَافِيا
إِذَا مـا أَتَـاهُ وَارِدٌ مِـنْ ضَـرُورَةٍ تَوَلَّىٰ بِأَضْعَافِ الذي جَاءَ ظَامِيا
كـذٰلِـكَ مَـيٌّ فـي الثِّيابِ إِذا بَـدَتْ وأَثْـوَابُهـا يُخْفِيْـنَ مِنْهَـا المَخَـازِيـا

كذٰلِكَ : الكاف حرف جرّ . ذا : اسم إشارة مبنيّ على السّكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ ، واللام للبُعْدِ ، والكاف للخطاب . والجارّ والمجرور متعلّقان بخبرٍ مقدَّم محذوف .

ميٌّ : مبتدأ مؤخر مرفوع .

إذا : ظرف زمان مبنيّ على السّكون في محلّ نصب متعلّق بحالٍ من الضّمير المُسْتكنّ في الخبر المحذوف ، أَيْ مَيٌّ مُشْبِهَةٌ هي الماءَ كائنةً وَقْتَ بُدُوِّها مُتَلَفِّعَةً بثيابها . أَوْ إذا : متعلّقة بمعنى التَّشبيه المُسْتفاد من الكاف في : كذٰلِكَ ، أَيْ مَيٌّ تُشْبِهُ هٰذا الماءَ وَقْتَ بُدُوِّها .

قال كَعْبُ بْنُ زُهير :

وما سُعَـادُ غَـدَاةَ البَيْـنِ إِذْ رَحَلُـوا إِلا أَغَـنُّ غَضِيْـضُ الطَّـرْفِ مَكْحُـولُ

عَلَّقَ ابْنُ هشام « غَدَاة » بمعنى التَّشبيه المُسْتفاد من الكاف المحذوفة ؛ التَّقدير : وما كسُعادَ في هٰذا الوَقْتِ إلا ظَبْيٌ أَغَنُّ ، وهو مِنَ التَّشبيه المقلوب .

ومنه : عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ الحَسَنُ البَصْرِيُّ في الزُّهْدِ . في الزُّهْدِ : جارّ ومجرور متعلّقان بمعنى التَّشبيهِ المستفادِ مِن الكافِ المحذوفةِ ، أَيْ عمرو كالحَسَنِ في الزُّهْدِ ، أَيْ يُشْبِهُهُ في الزُّهْدِ .

٢ ـ التَّعليل : ذَكَرَهُ الأخفشُ وغيرُه ، وجعلوا منه ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ

رَسُولًا﴾ [سورة البقرة : ١٥١] ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ [سورة البقرة : ١٥٢] .

قال الأخفش : لِمَا فَعَلْتُ هٰذَا فاذْكروني .

وحكىٰ سيبويه : كَمَا أَنَّه لا يَعْلَمُ فتجاوزَ اللهُ عنه .

التَّقدير : لأَنَّه لا يَعْلَمُ فتجاوز اللهُ عنه .

وقال الرَّاجز :

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ

أَيْ لا تَشْتُمِ النَّاس لكَوْنِك لا تُشْتَمُ ، أَيِ امْتَنِعْ مِنْ شَتْمِ النَّاسِ لامتناعِ النَّاسِ مِن شَتْمِك .

٣ ـ الاستعلاء : ذَكَرَهُ الأخفشُ والكوفيُّون . واستدلُّوا على ذٰلك بأَنَّ بَعْضَهم قيل له : كيف أصبحْتَ ؟ فقال : كخَيْرٍ ، أَيْ على خيرٍ .

وقيل : بل هي للتَّشبيه على بابها ، على تقدير مضاف ، أي كصاحبِ خيرٍ .

وقيل في قولهم « كُنْ كَمَا أَنْتَ » : إِنَّ المَعْنَىٰ : على ما أنت عليه .

٤ ـ التَّوكيد : وهي الزَّائدة ، نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشُّورى : ١١] ؛ التَّقدير : ليس شيءٌ مثلَه ؛ إذ لو لم تُقَدَّرْ زائدةً صار المَعْنى ليس شيءٌ مِثْلَ مِثْلِهِ ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإِنَّمَا زِيْدَتْ لتوكيد نَفْيِ المِثْلِ ؛ لأَنَّ زيادةَ الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً .

وإذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا : مثلُك لا يفعلُ كذا ، ومرادُهم إِنَّما هو النَّفْيُ عن ذاته ، ولكنَّهم إذا نَفَوْه عمَّنْ هو على أخصِّ صفاته ، كان النَّفْيُ عنه نَفْسِه أَجْدَرَ وأَحْرَىٰ .

وقد تَأْتي الكافُ حرف مَعْنًى لا محلَّ له ، ومعناه الخطابُ ، وهي اللاحقة لاسمِ الإشارة، نحو : ذٰلِكَ، وتِلْكَ، وللضَّمير المنفصل المنصوب في قولهم :

إياكَ وفروعه ، ولبعض أسماء الأفعال ، رُوَيْدَك ، والنَّجاءَك ، ولـ أَرَأَيْتَ بمعنى أخبِرْني ، نحو ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [سورة الإسراء : ٦٢] .

فائدة :

تُزاد « ما » بَعْدَ الكاف الجارّة ، فتكفُّها عن العمل ، كقَوْلِ زيادٍ الأعجم :

فإنَّ الحُمْسَ مِنْ شَرِّ المَطَايا كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تميمِ

والجَرُّ بالكاف مع اتِّصالها بـ ما الزَّائدة ، نادرٌ ، كقَوْلِهِ :

وتَنْصُرُ مَوْلانا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُوْمٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ

فائدة :

إذا وَقَعَتْ « كما » بين فعلَيْنِ متماثلَيْنِ لفظاً ، نحو قول الفِنْدِ الزِّمَّانيّ :

فلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

أَوْ متجانسَيْنِ معنًى ، نحو قول المَرَّار الفَقْعَسِيّ :

أَتَصْبِرُ غَدْواً أَمْ بِعَيْنَيْكَ سَافِحُ كَمَا شَلْشَلَ المَاءَ الشِّنَانُ النَّوَاضِحُ

= أُعْرِبَتِ الكافُ حَرْفَ جرٍّ ، وما مصدريّةٌ ، والمصدر المؤوَّل في محلّ جرّ بالكاف ، والجارّ والمجرور متعلِّقان بصفةٍ محذوفةٍ لمفعولٍ مطلقٍ محذوفٍ ؛ التَّقدير في الأوَّلِ : دِنَّاهم دِيْناً كائناً كدِيْنِهم لنا ، وفي الثَّاني : سَافِحٌ سُفُوحاً كائناً كشَلْشَلَةِ الماءِ مِن الشِّنانِ .

* * *

كَأَنَّ

« كَأَنَّ » حرفٌ مُشَبَّهٌ بالفِعْلِ يدخلُ على الجملة الاسميَّة ، فينصبُ الاسْمَ ، ويرفع الخبر . وقد يَنْصِبُهما جميعاً ، كقَوْلِ العُمانيِّ يصف فَرَساً :

كَـأَنَّ أُذْنَيْـهِ إذا تَشَوَّفَا
قَادِمَةً أَوْ قَلَمـاً مُحَرَّفا

تَشَوَّف الفرسُ : تَطَلَّعَ ، والمراد نَصَبَ الأُذُنَ للاستماع . القادمة : إحْدَىٰ قَـوَادِمِ الطَّيْـرِ ، وهـي مقـاديـمُ رِيْشِـهِ . المُحَرَّف : المَقْطُوطُ لا علىٰ جِهَةِ الاسْتِوَاءِ .

نَصَبَ الرَّاجِزُ بـ كَأَنَّ الجُزْأَيْنِ الاسْمَ « أُذْنَيْهِ » والخَبَرَ « قَادِمَةً » ، وهي لُغَةٌ قليلةٌ لبَعْضِ العربِ .

وخَرَّجَهُ البصريُّون عَلَىٰ أَنَّ الخبرَ مَحْذوفٌ ؛ التَّقدير : كَأَنَّ أُذْنَيْهِ تُشْبِهان قادمةً . فـ قادمةً : مفعولٌ به .

وقيلَ : الرِّوَايَةُ الصَّحِيْحَةُ :

تَخَالُ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا
قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفا

فـ قَادِمَةً : مَفْعول به ثانٍ لـ تَخَالُ .

ورَوَىٰ ابْنُ جنِّي :

قَادِمَتَا أَوْ قَلَما مُحَرَّفا

عَلَىٰ تقديرِ : قَادِمتانِ أَوْ قَلَمَان مُحَرَّفانِ ، فحُذِفَتْ نونُ التَّثنيةِ في الشِّعْر .

ورُوِيَ أَنَّ أبا عَمْرٍو والأَصْمعيَّ لَحَّنَا العُمَانِيَّ ، ولولا أنَّه غَيْرُ فصيحٍ ما جاز لَهُما ذٰلِكَ .

ومِثْلُ قَوْلِ العُمَانيِّ قَوْلُ أبي دُوَادٍ الإيَادِيِّ :

كَـأَنَّ مَكَـاكِيَّـهُ بِـالجِـوَا ءِ حَـوْلَ الـدَّفَـالِيْسِ شَـرْبـاً ثِمَـالا

المَكَاكيّ : ج المُكَّاء طَائِرٌ يَأْلَفُ الرِّيف . الشَّرْب : القوم يشربون ويجتمعون على الشَّراب .

ورَوَىٰ أَبو عليّ البَيْتَ في « كتاب الشِّعر » :

تَخَـالُ مَكَـاكِيَّـهُ بِـالضُّحَـىٰ خِـلالَ الـدَّقَـارِيِّ شَـرْبـاً ثِمَـالا

الدَّقَارِيّ : ج دَقَرَىٰ الرَّوْضة .

وعلىٰ هٰذِهِ الرِّوَايةِ يفوتُ الاستشهادُ .

وحُمِلَ قَوْلُ ذي الرُّمَّة على هٰذِهِ اللُّغة :

كَـأَنَّ جُلُـوْدَهُـنَّ مُمَـوَّهَـاتٍ علـىٰ أَبْشَـارِهـا ذَهَبـاً زُلالا

وكذا قول النَّابغة :

كَـأَنَّ الثَّـاجَ مَعْصُـوْبـاً عَلَيْـهِ لأَذْوَادٍ أُصِبْـنَ بِـذِي أَبَـانِ

واخْتُلِفَ في أَصْلِ هٰذِهِ الأَداة ، فذَهَبَ جمهورُ البصريِّين والفَرَّاءُ إلى أَنَّها مركَّبة مِنْ كاف التَّشْبيه ومِن « إنَّ » ؛ فأَصْلُ « كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ » : إنَّ زيداً كأَسَدٍ ؛ فالكاف للتَّشبيه ، و« إنَّ » مُؤَكِّدةٌ له ، ثمَّ أرادُوا الاهْتِمَامَ بالتَّشْبيهِ الذي عليه عقدوا الجملة ، فأَزالوا الكافَ مِن وَسَطِ الجملة ، وقدّموها إلى أَوَّلِها لإفراط عِنَايَتِهِم بالتَّشبيه ، فلمَّا أَدْخلوا الكافَ على « إنَّ » وَجَبَ فَتْحُها ؛ لأَنَّ « إنَّ » المكسورةَ الهمزة لا يتقدَّمُها حرف الجرّ ، ولا تقعُ إلا أَوَّلاً أبداً ، وبَقِيَ مَعْنَىٰ التَّشبيهِ الذي كانَ فيها وهي مُتَوَسِّطَةٌ ، كحالِهِ فيها وهي مُتَقَدِّمةٌ .

وذَهَبَ ابْنُ جنّي إلى أَنَّ الكافَ لمَّا تَقَدَّمَتْ بَطَلَ تعلُّقُها بفِعْلٍ ؛ لأَنَّها فارقت

الموضعَ الذي يمكنُ أنْ تتعلَّقَ فيه بمحذوفٍ ، وزال عنها ما كان لها مِنَ التَّعليق بمعاني الأفعالِ في حالِ توسُّطِها . وهي عِنْدَه جَارَّةٌ للمَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ « أَنَّ » وصلتِها ، وهي وإنْ كانتْ لا تُعَلَّقُ إنَّ ذٰلِكَ لا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تكونَ جارَّةً ، ونظيرُها ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [سورة الشُّورى : ١١] ، فالكافُ في الآية حرف جرّ زائد ، والزَّائد لا يُعَلَّقُ . ويُؤَكِّدُ أَنَّ الكافَ جارَّةٌ فَتْحُهم الهمزةَ بَعْدَها ، كما يفتحونها بَعْدَ العواملِ الجارَّةِ في نحو : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّك قائمٌ .

واخْتَارَ أبو حَيَّان في « التَّذييل والتَّكميل » أَنَّ « كَأَنَّ » حَرْفٌ بسيطٌ وُضِعَ للتَّشبيه كالكافِ ، وهو أَوْلَىٰ مِنْ أَنَّها مركَّبةٌ مِنْ « إِنَّ » وكاف التَّشبيه ؛ لأَنَّ التَّركيبَ عَلَىٰ خِلافِ الأَصْلِ .

ولـ « كَأَنَّ » أَرْبَعَةُ مَعَانٍ :

١ ـ **التَّشبيه** : وهو الغالبُ عليها ، والمتَّفَقُ عليه ، ولذا اقْتَصَرَ عليه البصريُّون ، وأَكْثَرُ ما تُفيدُ التَّشبيه إذا كان خَبَرُها اسْماً جَامِداً ، نحو : كَأَنَّ زيداً بَحْرٌ .

٢ ـ **التَّحقيق** : ذَكَرَهُ الكوفيُّون والزَّجَّاجيُّ ، وجعلوا منه قَوْلَ الحارث بْنِ أُميَّةَ بْنِ عَبْد شمس في رثاءِ هشام بْنِ المُغِيْرَةِ :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً ... كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

المَعْنَىٰ عِنْدَهم : لأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بها هِشَام ، أَيْ صار بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرّاً ، أَيْ مُنْقَبِضاً مِنَ اليَبَاسِ ؛ لخُلُوِّه مِنْ هِشامٍ ؛ إِذْ لا مدخلَ ولا سبيلَ إلى التَّشبيه هٰهُنا .

وقِيْلَ : بَلْ هِيَ باقيةٌ علىٰ التَّشبيهِ ، والمَعْنَىٰ أَنَّ بَطْنَ مكَّةَ كان حَقُّهُ أَلا يَقْشَعِرَّ ؛ لدَفْنِ هِشَامٍ في أَرْضِه وتَضَمُّنِه أَشْلاءَه ، وهو قَائِمٌ مَقَامَ الغَيْثِ ، فكَمَا أَنَّهُ لا يَقْشَعِرُّ مَعَ وُجُوْدِ الغَيْثِ ، فكذٰلِكَ كان ينبغي أَلا يَقْشَعِرَّ لتَضَمُّنِهِ أَشْلاءَ هِشَامٍ ، فلمَّا اقْشَعَرَّ صارتْ أَرْضُهُ كأَنَّها خِلْوَةٌ مِنْ هِشَامٍ .

وقِيْلَ : يُخَرَّجُ على أَنَّ هِشاماً وإِنْ مات فهو باقٍ ببقاءِ مَنْ يَخْلُفُه ويَسُدُّ مَسَدَّهُ سائراً بسيرتِهِ ، فكأَنَّهُ لم يَمُتْ .

وقِيْلَ : الكاف للتَّعليل ، وهي المُرَادِفَةُ للام ، و« أَنَّ » للتَّوكيد ، فهما كلمتان لا كلمةٌ ، كَأَنَّهُ قال : لأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بها هِشَامٌ . ونظيرُه ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص : ٨٢] ، أَيْ أَعْجَبُ لعَدَمِ فلاحِ الكافرين .

ومِمَّا حُمِلَ عَلَى أَنَّ « كَأَنَّ » فِيْهِ للتَّحقيقِ والوجوبِ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبي ربيعةَ :

كَأَنَّنِي حِيْنَ أُمْسِي لا تُكَلِّمُنِي ... مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي ما لَيْسَ مَوْجُودا

المَعْنَى : إِنَّني حِيْنَ أُمْسِي لا تُكَلِّمُني . ولا سبيلَ إلى التَّشبيه فيه ؛ أَلا تَرَى أَنَّهُ يَشْتَهِي كلامَها ، وهي لا تكلِّمُهُ ، وإِذا كان كذلِكَ فهو مُشْتَهٍ .

وأَبْقَى أبو حَيَّان قَوْلَ عُمَرَ على التَّشبيه مِن جهة أَنَّه يَئِسَ مِنْ أَنْ تُكَلِّمَهُ مَعَ اشْتهائِهِ كلامَها وإِنْ كانتْ موجودةً ، كَمَا يُسْتَأْيَسُ مِنَ الوصول إلى ما هو معدوم ، فصار لذلِكَ كَأَنَّهُ اشْتَهَى ما لا وجودَ له أَصْلاً .

٣ ـ التَّقريب : أَيْ تقريب حُصُوْلِ ما دَخَلَتْ عليه « كَأَنَّ » ، قالَه الكوفيُّون ، وحملوا عليه قَوْلَ العرب : كَأَنَّك بالشِّتاءِ مُقْبِلٌ ، وكَأَنَّك بالفَرَجِ آتٍ ، والمَعْنى على تقريبِ إِقْبالِ الشِّتاءِ ، وتقريبِ إِتْيان الفَرَج .

قال الشَّاعر :

فكَأَنَّنِي بِكُمَا إِذَنْ صِرْتُمَا ... لا فِي فَرَائِضِهِ ولا أَشْنَاقِهِ

المَعْنَى تقريب ألا يَبْقَى لكما ما تَجِبُ فيه فريضةٌ ولا شَنَقٌ . والشَّنَقُ : ما دونَ الفريضة .

وذَهَبَ أبو بكر بْنُ الأَنباريِّ (ت ٣٢٨هـ) إلى أَنَّ « كَأَنَّ » فيه للظَّنِّ والشَّكِّ ؛ والمَعْنى عِنْدَه : أَظُنُّ أَنَّكما لا يَبْقَى لكما ما تَجِبُ فيه فريضةٌ ولا شَنَقٌ للغارةِ التي تُغَارُ عليكما .

واختلفوا في توجيه هذه العبارة : كَأَنَّك بالشِّتاءِ مُقْبِلٌ .

فذهب أبو عليّ إلى أنّ الكافَ حَرْفُ خطاب ، نحو : أبْصِرْكَ زيداً ، تُريدُ : أبْصِرْ زيداً . والباء في « بالشِّتاءِ » حرف جرّ زائد . والشِّتاء : اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه اسم كَأَنَّ ، والمعنى : كَأَنَّ الشِّتاءَ مُقْبِلٌ .

وذَهَبَ ابْنُ عصفور إلى أنّ الكافَ حرفٌ للخطاب كَفَّ « كَأَنَّ » عن العمل ، والباء في بالشِّتاء زِيدَتْ في المبتدأ على حدّ زيادتها في : بِحَسْبِك عِلْمٌ نافع ، ومُقْبِلٌ : خبر . ولا يَعْرَى هذا التّوجيهُ مِنْ تكلُّفٍ ظاهر .

وذَهَبَ الصَّفّارُ البَطَلْيَوْسِيُّ إلى أنّ المَعْنَى : كَأَنَّ الشِّتاءَ مُقْبِلٌ ، جَعَلَ المُنْتَظَرَ قريباً ، فشُبِّهَ الشِّتاءُ وإنْ لم يكنْ مُقْبِلاً بِهِ نَفْسِهِ مُقْبِلاً ، والعَرَبُ تجعلُ القريبَ الوجودِ بمنزلةِ الموجود ، نحو ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة النّحل : ١] ، فمُرَادُه : كَأَنَّ الشِّتاءَ مُقْبِلٌ ، وأدْخَلَ الكاف للخطاب ، كما في : أبْصِرْكَ زيداً . غيرَ أنّ الكاف في « أبْصِرْك » حرف معنىً للخطاب ، وفي : كَأَنَّك ، ضمير في موضع اسْمِها ، وجملة (الشِّتاءُ مُقْبِلٌ) في موضع الخبر . وزِيدَتِ الباءُ في المبتدأ على حدّ زيادتها في قَوْلِك : بِحَسْبِك عِلْمٌ نافعٌ .

٤ ـ الشَّكُّ والظَّنُّ : وأكْثَرُ ما تُفيدُ ذٰلِكَ إنْ كان خبرُها فعلاً ، نحو : كَأَنَّ زيداً جاءَ ، أوْ جملةً اسْمِيَّةً ، نحو : كَأَنَّ زيداً أبوهُ قادمٌ ، أوْ وَصْفاً مشتقّاً ، نحو : كَأَنَّ سَعْداً ناجِحٌ .

وجَعَلَ أبو بكر بْنُ الأنباريّ مِنْ ذٰلِكَ قَوْلَهم : كَأَنَّك بالشِّتاءِ مُقْبِلٌ ، أيْ أظُنُّ الشِّتاءَ مُقْبِلاً .

وقد تدخلُ « كَأَنَّ » في التَّشبيه والتَّعَجُّبِ ؛ تقولُ : فَعَلْتُ كذا وكذا كَأَنِّي

ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص : ٨٢] .

وَيْ : في قَوْلِ الخليلِ كلمةٌ منفصلة ، و« كَأَنَّ » هي هٰذِهِ ، ووَيْ كلمةُ تنبيه وتندُّم على أَمْرٍ سَبَقَ . ووَقَعَ التَّشبيه بَعْدَه على أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ :

١ ـ تأْويل الخليل أَنَّهم أَوْقَعُوا التَّشبيه على ما في عِلْمِهم وعُرْفِهم ، أَوْ أُوْقِعَ لهم ذٰلِكَ ، فقيل : وقالوا : كَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ، أَيْ : كَأَنَّ اللهَ يُعْطي الرِّزْقَ مِن عِنْدِهِ بِقَدَرٍ منه لا بِعِلْمِ الشَّخْصِ وقُوَّةٍ منه ؛ لِمَا يَرَىٰ مِن تَبَدُّلِ حالِه ، وكذٰلِكَ ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ، أَيْ : كَأَنَّ الأَمْرَ لا يُفْلِحُ الكافرون ، وكَأَنَّهُ قيل : أَمَا يُشْبِهُ هٰذا الأَمْرُ أَنْ يكونَ هٰكَذا ؟

٢ ـ أَنْ يكونَ التَّشبيهُ لَيْسَ على أَصْلِه ، بَلِ المرادُ به التَّحقيق ، أَيْ إِنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ ، وإِنَّ الأَمْرَ لا يُفْلِحُ الكافرون ، فكما يدخلُها مَعْنَى التَّعَجُّبِ فكذٰلِكَ يُرْجَعُ إِلى التَّحقيقِ عِنْدَ هٰذِهِ الكَلِمَةِ ، كقَوْلِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ :

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

لا يُرِيدُ إِلا التَّحقيق .

تخفيف كَأَنَّ :

قد تُخَفَّفُ « كَأَنَّ » ، فلا يُلْغَىٰ عَمَلُها ؛ لقُوَّتِها في مَعْنى الفِعْلِيَّة ؛ إِذ يُدَلُّ على مَعْنَى الفِعْلِ مِنَ التَّشبيه ، ولم يُحفظْ وِلايتُها للفِعْلِ في مَوْضعٍ .

وإِذا خُفِّفَتْ جاء اسْمُها ظاهراً أَوْ ضميرَ شَأْنٍ وغَيْرِ شَأْنٍ .

فمثالُ الاسْمِ الظَّاهرِ قَوْلُ رُؤْبة :

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ

الوريدان : عِرقان يكتنفان جانبي العُنُق . الرِّشَاء : الحَبْل . الخُلْب : اللِّيف .

ومثال ضمير الشَّأن قَوْلُ الشَّاعر :

كَأَنْ لم يَكُنْ بَيْنٌ إذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلاقٍ ، ولكِنْ لا إخَالُ التَّلاقِيا

ومثال ضميرِ غَيْرِ الشَّأْن قَوْلُ عِلْبَاءَ بْنِ أَرْقَمَ اليَشْكُرِيِّ أَوْ غَيْرِهِ :

ويَوْماً تُوَافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

أَيْ كَأَنَّها ظبيةٌ ، في رواية مَنْ رفع « ظَبْيَةٌ » .

ويَأتي خبرُها إنْ خُفِّفَتْ جملةً اسْميةً ، كقَوْلِهِ :

ووَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

مُشْرِق : مُضِيء . النَّحْر : مَوْضِعُ القلادة مِنَ الصَّدر . والهاء في « ثدياه » للوجه بتقدير مضاف ، أَيْ ثَدْيا صاحِبِهِ . الحُقُّ : وعاءٌ منحوتٌ مِنْ عاجٍ .

وقَوْلِ زيد بن عمرو بن نُفَيْل :

وَبْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ، ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ

أَوْ فعليَّةً مَبْدوءةً بـ « لم » ، نحو ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾ [سورة يونس :٢٤] ، وقوله :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إلى الصَّفا أَنِيْسٌ ، ولَمْ يَسْمُرْ بمَكَّةَ سَامِرُ

ووَقَعَ في شِعْرِ عمَّارٍ الكَلْبيِّ ابْتِدَاؤُها بـ « لَمَّا » الجازمة في قَوْلِهِ مِنْ قصيدته التي أَوَّلُها :

مَرْحَباً بالشَّيْبِ مِنْ جُنْدٍ هَجَمْ في سَوَادِ الرَّأْسِ مِنِّي ، فانْهَزَمْ

بَدَّدَتْ مِنْها اللَّيَالي شَمْلَهُمْ فكَأَنْ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ ثَمْ

فابْتَدَأَ بالجملةِ بَعْدَ « كَأَنْ » بقَوْلِهِ « لمَّا » إجْراءً لها مُجْرَى « لَمْ » .

أَوْ فعليَّةً مبدوءةً بـ قَدْ ، كقَوْلِهِ :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وكَأَنْ قَدِ

أَيْ وكَأَنْ قَدْ زَالَتْ ، وقَوْلِهِ :

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْ بِ ، فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وقد يَأْتي خَبَرُها اسْماً مُفْرَداً ، كقَوْلِ عِلْبَاءَ السَّالفِ الإنْشاد :

ويَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلَىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

رُوِيَ برَفْع ظبية ، علىٰ أَنَّها خبر كَأَنْ ، واسْمُها ضمير محذوف ، تقديره : كأَنَّها ظبيةٌ = وبنَصْبها ، علىٰ أَنَّها اسْمُ كَأَنْ ، وخبرُها محذوفٌ ، تقديرُهُ : كَأَنْ ظبيةٌ مكانُها = وبجَرِّها ، علىٰ أَنَّ الكافَ حَرْفُ جرٍّ ، و« أَنْ » زائدةٌ بَيْنَ الكافِ ومجرورِها . ونظيرُهُ في زيادةِ « أَنْ » بينَ الكافِ ومجرورِها قَوْلُ المُفَضَّلِ النُّكْرِيَ :

جَمُومُ الشَّدِّ مَائِلَةُ الذُّنَابَىٰ وهَادِيهَا كَأَنْ جِذْعٍ سَحِيقِ

فرس جموم : إذا ذَهَبَ منه إحضارٌ جاءَه إحضار . شائِلة : مرتفعة ، يَعْني أَنَّها ترفع ذنبها في العَدْوِ . الهادي : العنق . الجِذْع : ساق النَّخْلة . السَّحيق : البعيد .

* * *

كَأَيٍّ

« كَأَيٍّ » : كنايةٌ عَنْ عَدَدٍ ، تُسْتَعْمَلُ للإخْبارِ عَنِ الكَثْرَةِ .

وهي اسْمٌ مُرَكَّبٌ مِنْ كافِ التَّشْبيهِ و« أَيٍّ » المُنَوَّنة . ولذلِكَ جازَ الوَقْفُ عليها بالنُّوْن ؛ لأَنَّ التَّنوينَ لمَّا دَخَلَ في التَّركيبِ أَشْبَهَ النُّوْنَ الأَصْليَّةَ ، ولِهٰذا رُسِمَ في المصحف نوناً . ومَنْ وَقَفَ عليها بحَذْفِهِ اعْتَبَرَ حُكْمَه في الأَصْلِ ، وهو الحَذْف في الوَقْف .

قال اللهُ عزَّ اسْمُه ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٦] .

كَأَيِّنْ : خبريّة تكثيريّة مبنيّة على السّكون في محلّ رفع مبتدأ .

مِنْ نبيّ : جارّ ومجرور متعلّقان بمعنى التكثير المُسْتفاد من « كأيّن » .

(قاتَلَ معَه رِبِّيُّون) : في محلّ رفع خبر لـ كَأَيِّنْ .

وكثيراً ما تقعُ « كَأَيِّنْ » في الشِّعْرِ مُخَفَّفةً ، فيقال : كَائِنْ ؛ قال أَرْبَدُ بْنُ قَيْسٍ ، وهو أخو لَبيد لأُمِّه :

وكَائِنْ أَتَىٰ المَدَّارِ بَعْدَكِ مِنْ شَهْرٍ وصَفْقِ سَوَارٍ مِنْ رِيَاحٍ ومِنْ قَطْرِ

ذَهَبَ أبو عليّ إلى أَنَّ « كَائِنْ » على مِثالِ « كَاعِنْ » أَصْلُهُ « كَأَيٍّ » ، دَخَلَتْ كافُ التَّشبيه على « أَيٍّ » ، كما دَخَلَتْ على « ذا » مِنْ : كذا ، وكَثُرَ اسْتعمالُ الكلمةِ ، فصارتْ ككلمةٍ واحدةٍ ، ثمَّ أُخِّرَتِ الهمزةُ ، وقُدِّمَتِ الياء ، فصار « كَيِّئ » على مثال « كَيْع » ، ولحق الهمزةَ التَّنوينُ ، كما كان يلحقُ الياءَ المُدْغَمَةَ . وجاز هٰذا القَلْبُ فيما هو مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، وحُكْمُهُ أَنْ يكونَ فيما

كان مِنْ كلمةٍ واحدةٍ ، كقِسِيّ[1] ، لكثرةِ ٱستعمالِهم الكلمةَ وكَوْنِها بمنزلةِ الكلمةِ الواحدةِ ، ونظيرُهُ في القَلْبِ قَوْلُ الرَّاجز :

تِلْكَ الَّتي تَعَرَّضَتْ رَعَمْلي
تَعَرُّضَ البَكْرَةِ في الطَّوَلِّ

وما حكاه أحمد بن يحيى ثعلبٌ عنهم : رَعَمْلي لأَفْعَلَنَّ ، أيْ لَعَمْري لأَفْعَلَنَّ .

ثمَّ حُذِفَت الياءُ الثَّانية ، كما حُذِفَت مِنْ كَيْنُونة ، ومِنْ قراءَةِ الحسن ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [سورة القصص : ٢٨] ، ومِنْ قَوْلِ الفرزدق :

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ ٱسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ

ومِنْ قَوْلِ مَكْحُولِ بْنِ سعد يصفُ صقراً وقطاةً :

فَمَا كَانَ إلا مَرُّهُ وٱرْتِفَاعُهَا فتاللهِ أَدْري أَيْهُمَا كَانَ أَجْوَدَا

ومِنْ قَوْلِ ٱبْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ :

بَكِّي بِدَمْعِكِ وَاكِفَ ٱلْقَطْرِ إِنَّ الحَوَارِيَّ ٱلْعَالِيَ الذِّكْرِ

---

(١) قياسُ جَمْعِ فَوْسٍ أَنْ يكونَ على قِياس ، مثل ثوب وثِياب ، ولكنَّهم جمعوها على فُعُول ، فٱستثقلُوا أَنْ يقولوا : ثُوُوس ، فقلبُوه بتقديم لامِه على عَيْنِه ، فصار فُسُوو ، بوزن فُلُوع ، فٱستثقلوا ٱجتماع ضَمَّتَيْنِ وواوَيْنِ ، فأَبْدَلُوا مِنْ ضمَّةِ السِّين كسرةً ، فٱنقلبت الواو الأُولىٰ ياءً ، فصار إلى قُسِيْو ، فٱجتمعت الياء والواو ، والسَّابقُ منهما ساكن ، فقُلِبَت الواو ياءً ، وأُدْغِمَتْ فيها الياء ، فصار إلى قُسِيّ ، فكسروا القاف إتْباعاً لكسرةِ السِّين ، فصار بوَزْنِ فِلِيع .

ٱنظر : الكتاب ٤/ ٣٨٠ ، والتَّعليقة عليه ٥/ ٨٥ ، والمُنْصف ٢/ ١٠٢ ، وأمالي ٱبْنِ الشَّجري ٢/ ٤٧٢ .

فصارَ كَيْئ ، بَعْدَ الحَذْفِ ، ثمّ أُبْدِلَتْ مِنَ الياءِ الأَلِفُ ، كَمَا أُبْدِلَتْ منها في قَوْلِهم : طائيّ ، والأَصْلُ طَيْئ ؛ لأَنَّهم يقولون : طَيِّئ فأَعْلَمُ ، ثمَّ يقولون : طَيْئ فأَعْلَمُ ، مثل مَيْت ، ثمَّ يُضاف إليه ، كما يُضافُ إلى مَيْت .

فصارت كَأْئِنْ على زنة كَعْفِنْ .

فأَمَّا النّون في « أَيٍّ » فهي التّنوين الدّاخِلُ على الكلمةِ مَعَ الجرِّ ، فإذا كان كذلك فالقياسُ إذا وَقَفْتَ عليه : كاءْ ، فتُسْكن الهمزة المجرورة للوَقْفِ . وقياسُ مَنْ وَقَفَ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ على الكسرةِ بالياءِ ، فقال : مررْتُ بزيديْ ، أَنْ يقولَ : كائِي ، فيُبْدِل منه الياءَ .

وقد ضاق أَبو حَيَّان بهٰذِهِ الأَعْمالِ الصَّرفيَّةِ ذَرْعاً ، ورَأَىٰ أَنَّها دَعَاوَىٰ لا دَليلَ عليها ، واخْتَارَ أَنْ تكونَ « كائنْ » اسْماً مبنيّاً بَسِيطاً لا تركيبَ فيه ، يَأْتي للتّكثيرِ مثل « كَمْ » ، والنُّونُ مِنْ أَصْلِ الكلمة ولَيْسَتْ بتنوينٍ .

ومِنْ شواهد مجيء كَأَيِّنْ مُخَفَّفةً في الشّعر ما أَنْشَدَهُ سيبويه لعمرو بْنِ شَأْسٍ الأَسَديّ :

وكَـائِـنْ رَدَدْنَـا عَنْكُـمُ مِـنْ مُـدَجَّـجٍ ... يَجِـيْءُ أَمَـامَ القَـوْمِ يَـرْدِي مُقَنَّعـا

وقال الفرزدق :

وكَـائِـنْ إِلَيْكُـمْ قَـادَ مِـنْ رَأْسِ فِتْنَـةٍ ... جُنُـوداً ، وأَمْثَـالُ الجِبَـالِ كَتَـائِبُـهْ

وقال جريرٌ :

وكَـائِـنْ بـالأَبَـاطِحِ مِـنْ صَـدِيْـقٍ ... يَـرَانـي لـو أُصِبْـتُ هُـوَ المُصَـابـا

كائنْ : خبريّة تكثيريّة مبنيّة على السّكون في محلّ رفع مبتدأ .

بالأَباطحِ : جارّ ومجرور متعلّقان بخبر كائِنْ .

مِنْ صديقٍ : جارّ ومجرور متعلّقان بمعنى التّكثير المستفاد مِنْ « كائِن » .

هو : ضمير فصل لا محلّ له ، وَقَعَ بعد ضمير المتكلّم ، فكان حقّه أَنْ

يقولَ : يَرَاني أنا المُصَابَ ؛ لأَنَّ ضميرَ الفَصْلِ يجبُ أنْ يكونَ وَفْقَ ما قَبْلَه في الغَيْبَةِ والخِطابِ والتَّكَلُّم ؛ تقولُ : علمتُ زيداً هو المنطلقَ ، وعلمتُكَ أنتَ المنطلقَ ، وعلمتني أنا المنطلقَ . وخُرِّجَ البيتُ على أنَّ ياءَ المتكلِّم في « يراني » قامتْ مقامَ مضافٍ غائبٍ محذوفٍ ، أَيْ يَرَىٰ مصابي هو المصابَ . والمعنى : يَرَىٰ مُصَابي هو المُصَابَ العظيمَ .

وتُوافِقُ « كَأَيِّنْ » « كم » في خمسة أَشْياءَ : الإِبْهَامِ ، والافتقارِ إلىٰ التَّمييزِ ، والبناءِ ، ولُزُوْمِ التَّصديرِ ، وإفادةِ التَّكثير .

وتُخَالِفُها في خمسة أَشْياءَ أَيْضاً :

١ ـ « كَأَيِّنْ » مركَّبةٌ ، و« كَمْ » بسيطةٌ عند المحقِّقين مِنْ أَهْلِ العربيَّة ، خلافاً لبعض الكوفيِّين الذي زعم أَنَّها مركَّبة من الكاف و« ما » الاستفهاميَّة ، ثمّ حُذفت أَلِفُها لدخول الجارّ عليها ، وسكنتْ ميمُها للتخفيف لثقل الكلمة بالتَّركيب ، ولكثرة الاستعمال .

٢ ـ تمييز « كَأَيِّنْ » مجرور بـ « مِنْ » غالباً ، نحو ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٦] ، و﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ ﴾ [سورة يوسف : ١٠٥] ، و﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾ [سورة العنكبوت : ٦٠] ، حَتَّىٰ زعم ٱبْنُ عصفور لزوم ذٰلك ، ويردُّهُ حكايةُ سيبويه : كَأَيِّنْ رجلاً قد رَأَيْتُ ، وقَوْلُ الشَّاعر :

وكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ومِنَّةً قَدِيْماً ، ولا تَذْرُوْنَ ما مَنَّ مُنْعِمُ

وقَوْلُ الآخر :

أَطْبُرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

آلِم : ٱسْم فاعل من أَلِمَ يَأْلَمُ من باب فَرِحَ . حُمَّ : قُدِّرَ وقُضِيَ ، وهٰذا الفعل لم يُستعملْ إلا مبنيّاً للمجهول .

ويُعَلَّقُ تمييزها المجرور بـ مِن بمعنى التكثير المُسْتفادِ منها دائماً .

٣ ـ « كَأَيٍّ » لا تقعُ ٱستفهاميّة عند المحقّقين خلافاً لابن قتيبة وٱبنِ عصفور وصاحب الألفيّة .

٤ ـ تُعرب « كَأَيٍّ » مبتدأً ، في نحو : كَأَيٍّ مِنْ رجلٍ جاءَ ، ومفعولاً به إذا وَلِيَها فِعْلٌ متعدٍّ لم يَسْتوفِ مفعولَه ، نحو قَوْلِ مجمِّع بْنِ هلال :

وكَسائِنْ تَرَكْنَا مِنْ كَرِيمَةِ مَعْشَرٍ عَلَيْها الخُمُوشُ ذاتِ حُزْنٍ تَفَجَّعُ

ولا تَقَعُ في موضع جرٍّ على التّحقيقِ ، خِلافاً لِمَنْ أَجازَ : بكَأَيٍّ تبيعُ هٰذا الثّوبَ ؟ وهو نَفْسُه مَنْ أَجازَ أَنْ تكونَ ٱستفهاميّةً .

٥ ـ خبر « كَأَيٍّ » لا يَقَعُ مُفْرداً خِلافاً لـ « كَمْ » .

قال أَدْهَمُ بْنُ أَبي الزَّعراء :

يَنِسي خَيْسَرِيٍّ نَهْنِهُوا مِسنْ قَنَاذِعٍ أَنَتْ مِنْ لَدُنْكُم وٱنْظُرُوا ما شُؤُونُها

فكَائِنْ بِنَا مِنْ نَاشِصٍ قَدْ عَلِمْتُمُ إِذَا نَفَسَرَتْ كَانَتْ بَطِيئاً سُكُونُها

نَهْنِهُوا : كُفُّوا . قَنَاذِع : أَبياتُ هِجَاءٍ مُرَّةٌ فاحشة . ناشِص : المرأةُ المُتكبِّرةُ على زوجها ، ٱستعارها هٰهُنا للقصيدة . يريد : كَمْ مِنْ قافيةٍ إذا أُطْلِقَتْ كانتْ بطيئاً سكونُها ، أَيْ إنّما نُمْسِكُ عن الرَّدِّ والقَوْلِ ما أَمْكَنَ ، فإذا تَكَلَّمْنا ٱسْتَمَرَّ القَوْلُ بنا ، وتباطَأَ سكونُه ؛ لأَنَّ للاحتمالِ غايةً وللسُّكونِ نهايةً ، إذا بَلَغْناهما فقد أَقَمْنا العُذْرَ . وما وراءَ ذٰلِكَ نَبْلُغُ فيه الأَقْصَى ، ولا نَرْضَى بالمَنْزِلِ الأَدْنَى .

كائِنْ : خبريّة تكثيريّة مبنيّة على السُّكون في محلّ رفع مبتدأ .

مِنْ ناشِصٍ : جارّ ومجرور متعلّقان بمعنى التّكثير المُسْتفاد مِن : كَائِنْ .

بنا : أَي عِنْدَنا . جارّ ومجرور متعلّقان بخبر للمبتدأ : كائِن .

(إذا نَفَرَتْ كانتْ بطيئاً سكونُها) : الجملة الشّرطيّة الكُبْرَى في محلّ جرّ صفةٌ لـ ناشِصٍ .

* * *

كَمْ

« كَمْ » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ :

١ ـ خبريَّة بمَعْنَىٰ « كثير » ، نحو : كم كتابٍ قَرَأْتُ !

٢ ـ اسْتفهاميَّة بمَعْنَىٰ « أَيُّ عَدَدٍ » ، نحو : كم كتاباً قَرَأْتَ ؟

وتشتركان في خمسةِ أَشْيَاءَ : الاسْميَّة ، والإبهام ، والافتقار إلىٰ التَّمييز ، والبناء ، ولزوم التَّصدير .

وتقعان مبتدأً ، نحو : كم طالباً في الجامعة ؟ وكم طالبٍ في الجامعة !

ومفعولاً به ، نحو : كم كتاباً قَرَأْتَ ؟ وكم كتابٍ قَرَأْتُ !

ومفعولاً فيه ظرفَ مكان ، نحو : كم ميلاً سارتْ سفينةُ الفضاءِ ؟ وكم ميلٍ سارتْ سفينةُ الفضاء !

ومفعولاً فيه ظرفَ زمان ، كقَوْلِ جَعْفَرِ بْنِ عُلْبَةَ الحارثيِّ :

ولَمْ نَدْرِ إِنْ جِئْنَا مِنَ المَوْتِ جَيْضَةً كَمِ العُمْرُ بَاقٍ ، والمَدَىٰ مُتَطَاوِلُ

كَم : اسْتفهاميَّة مبنيَّة على السُّكون في محلّ نصب ظرف زمان متعلّق بـ باقٍ ، وتمييز « كم » محذوف ، تقديره : كَمْ سنةً العُمْرُ باقٍ ؟

(كَم العُمْرُ بَاقٍ) : سدَّتْ مسدَّ مفعولي لم نَدْرِ المُعَلَّق عن العمل بسبب الاستفهام .

ومثال الخبريَّةِ الواقعةِ ظَرْفَ زَمَانٍ : كَمْ مِنْ سَاعةٍ سَهِرْتُ !

ومفعولاً مُطْلقاً ، نحو : كم جولةً جُلْتَ في مَعْرِضِ الكتاب ؟ وكَمْ جَوْلةٍ

جُلْتُ في مَعْرِضِ الكتاب !

وخبراً ، نحو : كم درجاتُك ؟ وكم مِن ٱنْتِصَارٍ ٱنْتِصاراتُنا !

ومضافاً إليه ، نحو : نصيحةَ كم صديقاً سمعْتَ ؟ ونصيحةَ كم مِنْ صديقٍ سمعتُ !

وفي موضع جرّ بحرف الجرّ ، نحو : بكم ليرةً ٱشْتريْتَ المعجم ؟ وبكَمْ مِنْ كتابٍ ٱسْتعنْتُ !

وتفترقان في خمسة أَشْيَاءَ :

١ ـ الكلام مع الخبريّة مُحْتَمِلٌ للتّصديق والتّكذيب ، بخلافه مع الاستفهاميّة .

٢ ـ المتكلِّم بالخبريّة لا يَسْتدعي مِن مخاطبه جواباً ؛ لأنَّهُ مُخْبِرٌ ، والمتكلِّمُ بالاستفهاميّة يستدعيه ؛ لأنَّه مُسْتَخْبِرٌ .

٣ ـ البدل من الخبريّة لا يقترنُ بالهمزة ، بخلافِ البدل من الاستفهاميّة ، يقال في الخبريّة : كم عَبيدٍ لي خمسون بل ستّون ، وفي الاسْتفهاميّة : كم مَالُك أعشرون أم ثلاثون ؟ وقال لَبيد بْنُ ربيعةَ العامريّ :

أَلا تَسْـأَلانِ المَـرْءَ مـا ذا يُحَـاوِلُ أَنَحْـبٌ فيُقْضَـىٰ أَمْ ضَـلالٌ وبَـاطِـلُ

ما : ٱسْم ٱسْتفهام مبنيّ على السّكون في محلّ رفع خبر مقدّم .

ذا : ٱسْم موصول مبنيّ على السّكون في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر .

يُحاولُ : فعل مضارع مرفوع ، ومفعولُهُ محذوفٌ هو العائدُ إلى الاسْمِ الموصول ، أَيْ ما الذي يُحَاولُهُ ، وحَذْفُ العائِدِ المنصوب مِن جملة الصّلة قياسٌ حَسَنٌ كثير ، وحَذْفُه في التّنزيل أَكْثَرُ مِنْ إثباته .

أَنَحْبٌ : الهمزة حرف ٱسْتفهام لا محلّ له . نَحْبٌ : بدل مِن « ما » الاسْتفهاميّة مرفوع ، وأَنْتَ تَرَاهُ ٱقْتَرَنَ بهمزةِ الاسْتفهام . وهو ما أَوْجَبَ ٱعْتقادَ

أَنَّ « ما ذا » كلمتان لا كلمةٌ واحدةٌ ، إذ لَوِ ٱعْتُقِدَ أَنَّها كلمةٌ واحدةٌ لوَجَبَ أَنْ تكونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَىٰ أَنَّها مفعولٌ به مقدَّمٌ لـ يُحاولُ . ولمَّا جاءَ البدلُ مرفوعاً مقترناً بهمزة الاستفهام دَلَّ على أَنَّ « ما » الاستفهاميّة منفصلةٌ عمَّا بَعْدَها ، وأَنَّها في مَوْضِعِ رَفْعٍ .

٤ ـ تمييز « كم » الخبريّة مُفْرَدٌ أَوْ جَمْعٌ ؛ تقول : كم كتابٍ قرأْتُ ! وكم كُتُبٍ قَرَأْتَ ! قال عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ العِبَاديُّ :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ ونَعِيمٍ سُوْقَةٍ بَارَا

بَادَ : هَلَكَ وٱضْمَحَلَّ . المُلْك : السَّلطنة . السُّوْقة : خِلاف المُلْك ، يستوي فيه الواحد المذكَّر والمؤنَّث والجمع . نَعِيم : معطوف على مُلُوك ، على مَعْنى : وكَمْ بَادَ نعيمُ سُوْقَةٍ .

وٱسْتُجِيْزَ أَنْ يكونَ « نَعِيم » مُفْرداً مَعَ أَنَّ المعطوفَ عليه « ملوك » جَمْعٌ ؛ لأَنَّ المضافَ رُبَّما ٱكْتَسَبَ مِنَ المضاف إليه حُكْمَ الجَمْعِ ، أَوْ لأَنَّ « نَعِيم » على زنة فعيل ، وفعيلٌ في الجَمْعِ شَائِعٌ ، كقَوْلِهِ عزَّ ٱسْمُه ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم : ٤] .

قال الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ ، يا جَرِيْرُ ، وخَالَةٍ فَدْعَاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

الفَدَعُ : ٱعْوِجَاجٌ في رُسْغِ اليَدِ مِنْ كَثْرَةِ الحَلْبِ ، وقال ٱبْنُ الأَعْرَابيّ : الأَفْدَعُ : الذي يَمْشي على ظَهْرِ قَدَمَيْهِ ، والفَدَع مِن صفاتِ الإِمَاءِ والعَبيد . العِشَار : ج عُشَراء ، بضَمٍّ ففَتْحٍ وبالمَدِّ : النَّاقة التي أَتىٰ عليها مِنْ وَضْعِها عشرةُ أَشْهُرٍ لا التي مضى عليها عشرةُ أشهر مِنْ حَمْلِها ، بدليلِ قَوْلِهِ : حَلَبَتْ .

رُوِيَ قَوْلُ الفرزدق بـ :

جَرِّ عَمَّةٍ ، علىٰ أَنَّ « كَمْ » خبريّةٌ في مَوْضِعِ مبتدأ ، خبرُهُ جملةُ (قد حَلَبَتْ) ، عمَّةٍ : تمييز كم الخبريّة مُضَاف إليه .

وبنَصْبِها ، على لُغَة تميم ، إذ رُوِيَ عنهم جَوَازُ نَصْبِ تمييزِ كَم الخبريّة إذا كان مُفْرداً ، أوْ عَلَى أنَّ « كَمْ » هُهُنا اسْتفهاميّة ، وخَرَجَ الاسْتفهامُ إلى مَعْنَى التَّهَكُّمِ ، أيْ أخْبِرْني بعَدَدِ عَمَّاتِك وخالاتِك اللَّواتي كُنَّ يَخْدُمْنَني ، فقَدْ نَسِيتُهُ . وكَمْ : خبريّة أو اسْتفهاميّة مبتدأ ، خبرُهُ جملةُ (قَدْ حَلَبْتُ) .

ورَفْعِها ، على أنَّها مبتدأ ، سوّغ الابتداءَ بالنّكرة أنَّها وُصِفَتْ بـ « لك » ، وبـ « فدعاء » ، وجملة (قد حلبتْ) . وكم : خبريّة في موضع ظرف زمان أو مفعول مطلق ، وتمييزها هُهُنا محذوف ، تقديره : كَمْ وَقْتٍ ، أوْ حَلْبَةٍ .

ولا يكونُ تمييزُ « كم » الاستفهاميّة إلا مُفْرداً .

٥ ـ تمييزُ الخبريّةِ وَاجِبُ الجَرِّ إمَّا بالإضَافَةِ ، وإمَّا بـ مِنْ ؛ قال تعالى ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [سورة يس : ٣١] ، وقال أبيّ ابْنُ حُمَام العَبْسِيُّ :

أَعَاذِلَتِي كَمْ مِنْ أَخٍ لِي أَوَدُّهُ ... كَرِيمٍ عَلَيَّ لم يَلِدْنِي وَالِدُهْ
إِذَا مَا الْتَقَيْنَا لم تَرَيْنِي أَكُفُّهُ ... وَلَكِنَّنِي مُنْحٍ عَلَيْهِ وَزَائِدُهْ

كم : خبريّة تكثيريّة مبنيّة على السّكون في محلّ رفع مبتدأ ، خبرُهُ الجملة الشّرطيّة الكُبرى (إذا ما الْتقينا لم تَرَيْني أَكُفُّهُ) .

مِنْ أخٍ : جارّ ومجرور متعلّقان بمعنى التّكثير المُسْتفاد مِن « كَمْ » .

لي : جارّ ومجرور متعلّقان بصفةٍ محذوفةٍ من أخ .

(أودُّه) : في محلّ جرّ صفة ثانية لـ أخٍ .

كريم : صفة ثالثة لـ أخ .

(لم يلدْني والدُه) : في محلّ جرّ صفة رابعة لـ أخ .

وأجاز يُونُس بْنُ حبيب في الاختيار الفَصْلَ بين « كم » الخبريّة وتمييزها المتضايفَيْنِ بالجارّ والمجرور ؛ قال أنس بْنُ زُنيم :

كَـمْ بِجُـوْدٍ مُقْـرِفٍ نَـالَ العُـلا وكَـرِيْـمٍ بُخْلُـهُ قَـدْ وَضَعَـهْ

كَمْ : خبريّة تكثيريّة في موضع رفع مبتدأ ، خبرُهُ جملة (نال العُلا) .

بجودٍ : جارّ ومجرور متعلّقان بـ نال ، والباء معناها السّببيّة .

مُقْرِفٍ : تمييز كم ، مضاف إليه مجرور . المُقْرِف : النَّذْلُ اللَّئيم النَّسَب .

معناه : قد يرتفعُ اللَّئيمُ بجودِهِ وسَخَائِهِ ، ويَتَّضِعُ الرَّفيعُ الكريمُ الأَبِ بِبُخْلِه وشُحِّه .

وقال الشّاعر :

كَـمْ فـي بنـي سَعْـدِ بْـنِ بَكْـرٍ سَيِّـدٍ ضَخْـمِ الـدَّسِيْعَـةِ مَـاجِـدٍ نَفَّـاعِ

كَمْ : خبريّة تكثيريّة في محلّ رفع مبتدأ .

في بني : جارّ ومجرور متعلّقان بخبر كَمْ ، وهو عُمْدة فُصِلَ به بين « كَمْ » وتمييزها المضاف إليه المجرور : سَيِّدٍ .

ضَخْمِ وماجدٍ ونَفَّاع : بجرّ الثلاثة صفات لـ سَيِّد .

الدّسيعة : العطيّة ، أو الجَفْنة . الماجد : الشّريف .

وذَهَبَ الخليلُ إلى أنَّ تمييزَ « كم » الخبريّة في نحو : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَك ! مجرورٌ بـ « مِنْ » مقدَّرة ، والدّليلُ عليه قَوْلُ الأَعْشَى :

يـا عَجَـبَ النَّـاسِ مَتَـى سُـوَّيـا كَـمْ ضَـاحِـكٍ مِـنْ ذا ومِـنْ سَـاخِـرِ

عَطَفَ « ساخر » على « ضَاحِكٍ » ، وأَظْهَرَ قَبْلَه « مِنْ » .

ومِمَّا يدلُّ على جوازِ إضْمارِ « مِنْ » قَوْلُ جريرٍ أَوْ غَيْرِهِ :

رَأَيْـنَ خَلِيْسـاً بَعْـدَ أَحْـوَى تَلَعَّبَـتْ بِفَـوْدَيْـهِ سَبْعُـوْنَ السِّنِيـنَ الكَـوَامِـلِ

إنَّما هو : سبعون مِنَ السّنين .

وأَمَّا تمييز « كم » الاستفهاميّة فواجِبُ النَّصْبِ. فتقول : كم رجلاً في الدَّار؟

وأَجازَ أَبو عليٍّ جَرَّه إذا جُرَّتْ « كم » بحرفِ جرٍّ ، فيقال : بِكَمْ درهم

أشْتريتَ الكتاب ؟

ورُبَّما فَصَلُوا بين « كم » الاستفهاميَّة وتمييزها بشبه الجملة اتِّساعاً، فقالوا: كم في الدَّارِ رجلاً؟ ومثله في الفصل بين المُمَيَّز والتَّمييز قول العبّاس بن مِرْداس:

عَلَىٰ أَنَّنِي بَعْدَ ما قَدْ مَضَىٰ ثَلاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيْلا

فَصَلَ بالجارّ والمجرور « للهَجْرِ » بين المُمَيَّز « ثلاثون » وتمييزه « حَوْلاً » اتِّساعاً . ونظيرُهُ قَوْلُهم : إنَّ بالزَّعفرانِ ثَوْبَكَ مَصْبُوْغٌ ، وقَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلا تَلْحَنِي فِيْهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

لا تَلْحَني : لا تَلُمْني في حبِّ هٰذِهِ المَرْأَةِ . الجَمّ : الكثير . البلابل : الأَحْزَان وشواغل البال ، واحدها بَلْبَال .

فَصَلَ بالجارّ والمجرور « بحُبِّها » بين إنَّ واسْمِها اتِّساعاً .

فائدة :

قال القُطاميُّ :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَىٰ عَدَمٍ إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

قال الخليل : إذا فَصَلْتَ بين « كم » وبَيْنَ الاسْمِ بشَيْءٍ فاحْمِلْهُ على لغة الذين يجعلونه بمنزلةِ اسْمٍ مُنَوَّنٍ ؛ لأَنَّه قبيحٌ أَنْ يُفْصَلَ بين الجارّ والمجرور ؛ لأَنَّ المجرورَ داخِلٌ في الجارّ ، فصارا كَأَنَّهما كلمةٌ واحدةٌ . والاسم المنوَّن قد يُفْصَلُ بينه وبينَ الذي يعملُ فيه ؛ تقول : هٰذَا ضاربٌ بك زيداً ، ولا تقول : هٰذا ضاربٌ بك زيدٍ . قال القطاميّ :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَىٰ عَدَمٍ

وإِنْ شَاءَ رَفَعَ ، فجَعَلَ « كم » المرارَ التي ناله فيها الفَضْلُ ، فارْتَفَعَ الفَضْلُ بـ « نالني » ، كقَوْلِك : كم قد أَتاني زيد ، زيد : فاعل ، وكم : مفعول فيها ، وهي المرار التي أَتاه فيها اهـ

أُستقبح الخليلُ الفَصْلَ بين « كم » الخبريّة وتمييزِها المجرورِ على أنّه مضاف إليه ، لأنّه نَزَّلَ المتضايفَيْنِ منزلةَ الاسْمِ الواحِدِ ، ولا يَحْسُنُ الفَصْلُ بَيْنَ ما هٰذِهِ صِفَتُهُ ، وآثَرَ نَصْبَ تمييزِ « كم » الخبريّة هٰهُنا ؛ لِلذي جاءَ عنهم مِنْ جَوَازِ الفَصْلِ بَيْنَ العامِلِ ومعمولِهِ المنصوب في نحو : هٰذَا ضارِبٌ بك زيداً ، بشبهِ الجملةِ « بك » .

وأَجَازَ رَفْعَ « فَضْل » في قول القُطاميّ على أنّها فاعِلُ نالني ، وكم : خبريّة تكثيريّة في موضع نصب ظرف زمان .

والحاصل أنّ الصناعةَ تُجيز في « فَضْلاً » من قول القطاميّ :

١ ـ **الجرّ** : على أنّه تمييز « كم » الخبريّة المجرور فُصِلَ بينه وبينها بـ نالني منهم .

كم : خبريّة تكثيريّة مبتدأ ، خبرُهُ جملة (نالني) .

٢ ـ **النَّصْب** : على أنّه تمييزُ « كم » الخبريّة ، وجاز نَصْبُه ؛ لأنَّ « كَمْ » عَدَدٌ في الحقيقة ، والأَعْدَادُ تُفَسَّرُ مَرَّةً بالنَّصْبِ ، ومرَّةً بالجرِّ .

٣ ـ **الرَّفع** : على أنّه فاعل نالني ، وكم : خبريّة تكثيريّة في محلّ نصب ظرف زمان متعلّق بـ نالني .

على عدم : جارّ ومجرور متعلّقان بحال من ياء المتكلّم في : نالني ، وعلى بمعنى مَعَ .

منهم : جارّ ومجرور متعلّقان بـ نالني ، أَوْ بحالٍ مِنْ « فَضْلاً » ، وكانتْ في الأَصْلِ تَتَعَلَّقُ بصفةٍ منها ، فلمَّا تقدَّمَتْ عليها تعلَّقَتْ بحالٍ .

قال أبو عليّ في « المَسَائل المنثورة » :

« كم » تكونُ على وَجْهَيْنِ : تكون اسْتفهاماً ، وتكونُ خبراً .

فإذا كانتْ خبراً جاز فيما بَعْدَها الجَرُّ والرَّفْعُ والنَّصْبُ .

تقولُ: كم رجلٍ جاءني، فتجرُّه بـ كَمْ، وإنَّما جَرَرْتَهُ بـ « كَمْ »؛ لأَنَّ « كَمْ » نقيضةُ « رُبَّ » . ومِنْ أُصُولِهم حَمْلُ الشَّيْءِ على نقيضِه؛ ألا تَرَىٰ أَنَّ « رُبَّ » للقِلَّةِ، و« كَمْ » للكثرةِ . فلمَّا كانتْ بهٰذِهِ المنزلةِ أُجْرِيَتْ مُجْرَىٰ « رُبَّ » .

وإنْ نُصِبَ ما بَعْدَها فجائزٌ؛ لأَنَّها عَدَدٌ في الحقيقة، وإذا كانتْ عدداً فالأَعْدَادُ تُبَيَّنُ مَرَّةً بالنَّصْبِ، ومرَّةً بالجَرِّ . وإذا كان هٰذا جائزاً في الأعداد فعَلَىٰ أيِّ وَجْهٍ أَرَدْتَ جاز .

والرَّفْعُ إذا قُلْتَ: كم رجلٌ أَتَاني، صارتْ « كم » في معنى « مِرار »، فتكون في موضع نَصْبٍ بـ « أَتَاني »، ويكون « رجلٌ » رفعاً بالابتداءِ، و(أَتَاني) خَبَرُهُ .

قال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ: ولا يكونُ ما تُبَيَّنُ به « كَمْ » إلا نكرةً؛ وذٰلِكَ أَنَّها عَدَدٌ، والأعدادُ لا تُبَيَّنُ إلا بالنَّكِرات .

والنَّصْبُ في الخبر جَائِزٌ؛ لأَنَّها عَدَدٌ في الحقيقة، وإنْ كانَ الوَجْهَ الجَرُّ .

والحَسَنُ أَنْ تَنْصِبَ إذا فَصَلْتَ بينها وبينَ ما أُضِيفَ إليها؛ لأَنَّ الفَصْلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه قبيحٌ . فلمَّا قَبُحَ نَصَبُوه؛ لأَنَّها في الحقيقة عَدَدٌ، و« رَجُل » يُفَسِّرُ ويُوَضِّحُ .

وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُلا ... وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

فنَصَبَ « مُقْرِفاً »، وفَسَّرَ به « كَمْ »؛ لأَنَّهُ حَالَ بَيْنَه وبَيْنَ « كَمْ » بقَوْلِهِ « بِجُوْدٍ »، وتكونُ « كَمْ » في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِدَاءِ .

ويجوزُ الجَرُّ؛ لأَنَّك حُلْتَ بَيْنَ « كَمْ » وبَيْنَ ما عَمِلَتْ فيه بظَرْفٍ؛ كما قال الشَّاعِرُ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا - ... أَوَاخِرِ المَيْسِ إِنْقَاضُ الفَرَارِيجِ

انْتَهَى كلامُ أبي عليّ .

الإيغال : الإبْعاد . الأواخر : ج آخرة العودُ الّذي في آخر الرَّحْلِ يَسْتَنِدُ إليه الرَّاكبُ . المَيْسُ : الرَّحْل . إنْقاض : أصوات . الفراريج : ج فَرُّوجة صغار الدَّجاج .

* * *

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

كَيْ

« كَيْ » حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ ثلاثة أَنْحَاءٍ :

النَّحْو الأَوَّل : أَنْ تكونَ حرفاً جازاً بمنزلة لام التَّعليل مَعْنًى وعَمَلاً ، ويتعيَّنُ مَجيئها حَرْفَ جَرٍّ في أَربعة مَوَاضِعَ :

١ ـ أَنْ تَدْخُلَ على « ما » الاسْتفهاميَّة ، كقَوْلِنا في السُّؤال عَنْ علَّةِ الشَّيْءِ وسَبَبِه : كَيْمَهْ ؟ أَيْ لِمَهْ ؟ فـ كَيْ : حرف جرّ دخل على « ما » الاستفهاميَّة ، ولذا حُذِفَتْ أَلِفُها . وأَمَّا الهاءُ فحرفٌ مُجْتَلَبٌ للسَّكْتِ .

٢ ـ أَنْ تَدْخُلَ على « ما » المصدريَّة ؛ قال قيس بْنُ الخطيم :

إِذَا أَنْتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإِنَّمَا يُرَجَّىٰ الفَتَىٰ كَيْما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

كَيْ هُنا حرف جرّ ، وليستْ ناصبة ؛ لأَنَّ الفِعْلَ بَعْدَها مرفوعٌ . ما : مصدريَّة ، والمصدر المؤوَّل مِن ما وصلتها في محلّ جرّ بـ كَيْ ، والجارّ والمجرور متعلِّقان بـ يُرَجَّىٰ ، أَيْ يُرَجَّىٰ للضُّرِّ والنَّفْعِ .

وأَجاز أبو عليّ أَنْ تكونَ « ما » في البيت كافَّةً كَفَّتْ « كَيْ » عن الجرّ ، كما كانتْ كافَّةً لـ رُبَّ في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٢] .

وتحتملُ « ما » فيما أَنْشَدَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ عن ابْنِ السِّكِّيت لأبي النَّجْم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ : ٱدْنُ مِنْ لِقَائِهِ
كَيْمَا تُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ

شيبان : ابْنُه ، أَيْ قُلْتُ له : ٱرْكَبْ في طَلَبِه كَيْما تَصِيْدَه ، فتُغَدِّي القومَ

به . يَصِفُ ذَكَرَ النَّعام .

= أَنْ تكونَ مصدريةً ، والمصدر المؤوّل منها ومِن صلتها في محلّ جرّ بكَيْ ، وأَنْ تكونَ زائدةً كالتي في قَوْلِهِ تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٩] ، والفعل « تُخَدِّي » منصوب بـ أَنْ مضمرة ، وأُسْكِنَ مَعَ أَنَّ حقَّه الفَتْحُ ضرورةٌ ، وهو مِنَ الضَّرَائِرِ المُسْتَحْسَنَةِ . والمَصْدَرُ المؤوّلُ مِن أَنِ المضمرةِ وصِلَتِها في محلِّ جَرٍّ بكَيْ .

٣ ـ أَنْ تَدْخُلَ علىٰ « أَنِ » المصدريّةِ ظاهرةً ؛ قال جميلٌ :

فقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا ؟

كَيْ هٰهُنا حرف جرّ ، و« ما » زائدة ، و« أَنْ » مصدرية ناصبة ، والمصدر المؤوّل مِنْ « أَنْ » وصلتها في محلّ جرّ بـ كَيْ ، والجارّ والمجرور متعلّقان بأسْمِ الفاعل : مانحاً . ولا يجوز عَدّ « كي » هٰهُنا حرفاً ناصباً ؛ لأَنَّ النَّاصِبَ لا يدخلُ على مِثْلِه .

وجعل ابْنُ عصفور ظهورَ « أَنْ » بَعْدَ « كَيْ » ضرورةً تختصُّ بالشِّعْرِ .

أَكُلَّ : الهمزة حرف أَسْتفهام خرج إلى مَعْنى التّقرير . كلَّ : مفعول به أَوّل لاسْمِ الفاعل : مَانِحاً ، وفيه تقديم مفعول معمول أَصْبَحَ ، عليه ؛ لأَنَّ « مانِحاً » خبر أَصْبَحَ .

لِسَانَك : مفعول به ثانٍ لاسْمِ الفاعل : مانحاً .

مفعولا تَغُرَّ وتَخْدَع محذوفان ، أي أَهٰكَذَا تمنحَ لسانَك جميعَ النَّاسِ لتغرَّهم وتخدعَهم كما خَدَعْتني . ومَنْح اللِّسان : التَّلَطُّفُ والتَّوَدُّد .

٤ ـ أَنْ تَدْخُلَ علىٰ لام التَّعليل ؛ قال النَّمَرِيُّ :

فأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصِرَ ضَوْؤُها وأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ في البَيْتِ دَاخِلُهْ

كَيْ هٰهُنا حرف جرّ ، ولام التَّعليل مُؤَكِّدةٌ لها ، ونظيرُهُ قَوْلُ مُسْلم بن مَعْبَد

الوالبيّ :

فسلا واللهِ لا يُلْفَـى لِمَـا بِـي ولا لِلِمَـا بِهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ

اللام الثَّانية في : لِلِمَا ، مُؤَكِّدةٌ للأُوْلىٰ .

والفِعْلُ : يُبْصَرَ ، منصوب بـ أَنْ مضمرة . والمصدر المؤوَّل مِنْ أَنْ وصلتها في محلّ جرّ بـ كي ، والجارّ والمجرور متعلِّقان بـ أَوْقَدْتُ .

ولا يجوز أَنْ تكونَ « كَيْ » هٰهُنا ناصبةً بنَفْسِها ؛ لأَنَّه لا يُفْصَلُ بينها وبَيْنَ الفعل المنصوب بها إلا بـ « لا » النَّافية ، والفاصل هُنا لام التَّعليل .

في البَيْتِ : جارّ ومجرور متعلِّقان بخبرٍ محذوفٍ للمبتدأ : هو .

داخِلُهُ : بَدَلٌ مرفوعٌ مِنْ محلِّ الجارِّ والمجرورِ : في البَيْتِ ، أي هو داخلُ البيت .

ويمتنعُ تعليقُ « في البيت » بداخل ، وجَعْلُ داخِل الخَبَرَ ؛ لأَنَّ « داخل » قد تَعَدَّىٰ إلىٰ ضمير الظَّرف ، أي داخله معناه داخِلٌ فيه ، ومحالٌ أَنْ يَعْمَلَ عاملٌ واحدٌ في ظرفَيْنِ مِنْ جنسٍ واحدٍ .

قال الطِّرِمَّاح :

كَـادُوا بِنَصْـرِ تَمِيْـمٍ كَـيْ لِتُلْحِقَهُـمْ فِيْهِمْ فَقَدْ بَلَغُوا الأَمْرَ الَّذِي كَادُوا

كَيْ هٰهُنا حرف جرّ ، واللام مُؤَكِّدة لها . تلحقَهم : مضارع منصوب بأَنْ مُضْمرة .

وقال ابْنُ قيس الرُّقيَّات :

لَيْتَنَـي أَلْقَـىٰ رُقَيَّـةَ فِـي خَلْـوَةٍ مِـنْ غَيْـرِ مَـا أَنَـسِ

كَـيْ لِتَقْضِيَنِـي رُقَيَّـةُ مَـا وَعَـدَتْنِـي غَيْـرَ مُخْتَلَـسِ

كَيْ هٰهُنا حرف جرّ ، ولام التَّعليل مؤكِّدة لها . تَقْضِيَنِي : مضارع منصوب بأَنْ مُضْمرة .

غَيْرَ : مفعول مطلق منصوب . مُخْتَلَس : مصدر ميميّ بمعنى الاختلاس ؛ التّقدير : لِتَقْضِيَني ما وَعَدْتَنِيْهِ قَضَاءً غَيْرَ اخْتلاسٍ .

النَّحْوُ الثَّاني : أَنْ تكونَ حرفاً ناصباً بمنزلة « أَنِ » المصدريّة مَعْنًى وعَمَلاً .

ويتعيَّنُ ذٰلِكَ في موضعٍ واحدٍ ، وهو أَنْ تدخلَ عليها لام التَّعليل ، نحو ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [سورة الحديد : ٢٣] ، فاللام هٰهُنا لام التَّعليل حرف جرّ . كَيْ : حرف ناصب . لا : نافية لا عملَ لها . تَأْسَوْا : مضارع منصوب بكَيْ ، وعلامة نصبه حَذْفُ النُّون ؛ لأنَّه مِن الأفعال الخمسة ، والواو فاعل ، والألف فارقة . والمصدرُ المُؤَوَّلُ مِن كَيْ وصِلَتِها في محلِّ جرٍّ بلام التَّعليل ، والجارّ والمجرور متعلِّقان بما دَلَّ عليه قَوْلُه ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الحديد : ٢٢] مِن مَعْنَى الإِخْبار ، وسياقُ الآيتَيْنِ : ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [سورة الحديد : ٢٢ ـ ٢٣] ، أَيْ أَخْبَرْناكم بذٰلِكَ لكَيْلا يَحْصُلَ لكم الحُزْنُ المُقْنِطُ ولا الفَرَحُ المُطْغي .

النَّحْو الثَّالث : أَنْ يَصِحَّ أَنْ تكونَ جارَّةً ونَاصِبَةً معاً .

ويَتَعَيَّنُ ذٰلِكَ في مَوْضِعَيْنِ :

١ ـ أَنْ تكونَ « كَيْ » مُجَرَّدةً مِمَّا يُوْجِبُ كَوْنَها جارَّةً أَوْ ناصبةً ، نحو : جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَني .

كَيْ هٰهُنا تحتملُ أَنْ تكونَ جارَّةً ، وتُكْرِمَني : مضارع منصوب بأَنْ مُضْمرة ، والمصدر المؤوّل مِن أَنْ وصِلَتِها في محلّ جرّ بـ كَيْ .

وتحتملُ أَنْ تكونَ ناصبةً ، والمصدر المؤوّل مِنْ كَيْ وصِلَتِها في محلّ جرّ بلام التَّعليل المقدَّرة قَبْلَها ، أَيْ جِئْتُكَ للإكرامِ .

٢ ـ أَنْ تَدْخُلَ عليها لام التَّعليل ، ويَأْتِيَ بَعْدَها « أَنِ » المصدريَّة ، وهو قليلٌ ، بَلْ خَصُّوه بضرورةِ الشِّعر ؛ قال الشَّاعِرُ :

أَرَدْتَ لِكَيْمَـا أَنْ تَطِيْـرَ بِقِـرْبَتِـي فَتَتْـرُكَهَـا شَنّـاً بِبَيْـدَاءَ بَلْقَـعِ

الطَّيَران هٰهُنا مُسْتَعَارٌ للذَّهَابِ السَّريع . القِرْبة : وِعَاءُ الماءِ . تَرَكَ : بمعنىٰ خَلَّىٰ ، فيتَعَدَّىٰ لمفعولٍ واحدٍ ، وهو / ها / ، وشَنّاً حال ، وبمعنىٰ صَيَّرَ ، فيتعدَّىٰ لمفعولَيْنِ : « ها » وشَنّاً . الشَّنُّ : القِرْبَةُ البالية . البَيْدَاءُ : الصَّحراءُ تُبيدُ مَنْ يَدْخُلُها وتُهْلِكُه . البَلْقَعُ : القَفْر .

كَيْ هٰهُنا تحتملُ أَنْ تكونَ ناصبةً ، و« ما » زائدة ، و« أَنْ » مُؤَكِّدة لـ كَيْ . والمصدر المؤوَّل مِنْ كَيْ وصلتها في موضع جرّ بِاللاّمِ الزَّائدة ، منصوب محلاً على أَنَّه مفعول أَرَدْتَ . ومِمَّا يدلُّ على زيادة هٰذِهِ اللام بَعْدَ « أَرَدْتُ » قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [سورة النِّساء : ٢٦] ، و﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النِّساء : ٢٧] ، و﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [سورة الصَّف : ٨] ، و﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾ [سورة التَّوبة : ١٣٢] .

= وتحتملُ أَنْ تكونَ « كَيْ » مُؤَكِّدةً للام ، والفِعْلُ حينئذٍ منصوبٌ بـ أَنْ .

أَنْشَدَ الفَرَّاءُ عَنْ أَبي ثَرْوَان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَـا أَنْ تَـرَىٰ لِـيَ عَثْـرَةً وَمَنْ ذا الَّذِي يُعْطَىٰ الكَمَالَ فَيَكْمُلُ

يُقَالُ في تَوْجِيْهِ هٰذَا البَيْتِ ما قِيْلَ في سَالِفِهِ .

وجَمَعُوا بَيْنَ اللامِ وكَيْ عَلَىٰ أَنَّ الثَّانِيَةَ مُؤَكِّدةٌ للأُوْلَىٰ في أَحَدِ الوجهَيْنِ ، كَمَا جَمَعُوا بَيْنَ « غَيْر » و« لا » في قَوْلِ رُؤْبة :

بِغَيْرِ لا عَصْفٍ ولا اضْطِرَافِ

العَصْفُ : الكَسْب . الاضْطراف : اِفْتِعال من الصَّرْف ، وهو التَّقَلُّب والتَّصَرُّف في اِبْتِغاءِ الكَسْب .

= وبَيْنَ « لا » و« ما » في قَوْلِ عُتْبَةَ والدةِ حاتمٍ :

ولا مـا يَـرَوْنَ الخُلْـقَ إلا طَبِيْعَـةً فكَيْفَ بِتَرْكِي يا بْنَ أُمِّ الطَّبَـائِعَـا

وربَّما جَمَعُوا بَيْنَ « لا » و« ما » و« إنْ » النَّافياتِ في بَيْتٍ أَنْشَدَهُ الكِسَائيُّ :

لا مَا إنْ رَأَيْتُ مِثْلَك

ولَعَلَّ الَّذي سَهَّلَ جَمْعَ هٰذِهِ الأَدَوَاتِ في سِيَاقٍ وَاحِدٍ اخْتِلافُ أَلْفَاظِهِنَّ وإِنْ كُنَّ مُتَّفِقَاتٍ في المَعْنَىٰ .

* * *

Damascus University

كَيْفَ

« كَيْفَ » اسْمٌ لا حَرْفٌ ، والدَّلائِلُ علىٰ اسْمِيَّتِه :

١ ـ دُخُولُ حَرْفِ الجرِّ عليه بلا تَأْويلٍ في قَوْلِهم : علىٰ كَيْفَ تبيعُ الأَحْمَرَيْنِ ؟

٢ ـ إبْدالُ الاسْمِ الصَّريح منه ، نحو : كيف أنتَ أسليمٌ أمْ سقيمٌ ؟

٣ ـ الإخبار به مَعَ مباشرةِ الفِعْلِ ، نحو : كَيْفَ كُنْتَ ؟

وربَّمَا اجْتَرَؤُوا عليه ، فحَذَفُوا الفاءَ منه ، كقَوْلِهِ :

كَيْ تَجْنَحُوْنَ إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ، ولَظَىٰ الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ ؟

أراد كَيْفَ ، فحَذَفَ الفاءَ ، كما قال بَعْضُهم : سَوْ أَفْعَلُ ، يريد : سوف .

و« كَيْفَ » اسْمٌ يُسْتَعْمَلُ علىٰ وَجْهَيْنِ :

١ ـ أَنْ تكونَ اسْمَ شَرْطٍ ؛ فتقتضي فِعْلَيْنِ مُتَّفقَي اللَّفْظِ والمَعْنى غَيْرَ مجزومين ، نحو : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ .

ولا تجزمُ عِنْدَ البصريّين إلا قُطْرُباً ؛ لمخالفتها لأَدَوَاتِ الشَّرْطِ بوجوب موافقة جوابها لشَرْطِها .

قال سيبويه : وسَأَلْتُ الخليلَ عن قَوْلِهِ : كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ ، فقال : هي مُسْتكرهةٌ ، ولَيْسَتْ مِنْ حُرُوْفِ الجزاءِ ، ومَخْرَجُها عَلَى الجزاءِ ؛ لأَنَّ مَعْناها : علىٰ أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ .

وجعل بَعْضُهم مِن وُرُوْدِها شرطاً قَوْلَه تعالىٰ ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [سورة

المائدة : ٦٤] ، و﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [سورة آل عمران : ٦] ، و﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [سورة الرُّوم : ٤٨] . وجوابها في كلِّ أولئك محذوف، لدلالةِ ما قبلها عليه . وهو مُشْكِلٌ لإطلاقِهم أَنَّ جَوَابَها يَجِبُ أَنْ يُمَاثِلَ شَرْطَها .

٢ ـ أَنْ تكونَ أَسْمَ أستفهام ، وهو الغالبُ عليها .

والاستفهام بها إمَّا حقيقيٌّ ، نحو : كيف زيدٌ ؟ وإمَّا خُرُوجٌ إلى معْنًى آخَرَ ، نحو ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨] ؛ فإنَّ الاستفهامَ هٰهُنا خرج إلى مَعْنَى التَّعَجُّب .

قال وَدَّاكُ بْنُ نُمَيْلٍ المازنيُّ :

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ... تُلاقُوا غَداً خَيْلي عَلَىٰ سَفَوَانِ
تُلاقُوهُمُ فتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ ... عَلَىٰ ما جَنَتْ فِيهِم يَدُ الحَدَثَانِ

كَيْفَ : اسْمُ اسْتفهام مبنيّ على الفتح في محلّ رفع خبر مقدَّم .

صَبْرُهم : مبتدأ مؤخَّر مرفوع .

ما : مصدريّة ، والمصدر المؤوَّل مِن ما وصِلتها في محلّ جرّ بـ على ، والجارّ والمجرور متعلّقان :

آ ـ بالمصدر الصَّبْر ، ومثلُه : عَجِبْتُ مِنْ صَبْرِك علىٰ الضَّرْبِ .

ب ـ بـ كيف ، ومثلُه : كيف زيدٌ على ما هو فيه مِنَ المعرفةِ والعَقْلِ .

جـ ـ بحال من الضَّمير / هم / في : صَبْرُهم ، ومِثْلُه : صَبَرْتُ على ما أنا فيه مِنَ الشِّدَّةِ والبُؤْسِ . و« على » هٰهُنا بمعنى مَعَ ؛ قال الأَعْشَىٰ :

تَضَيَّفْتُهُ يَوْماً فقَرَّبَ مَقْعَدِي ... وأَصْفَدَني عَلَىٰ الزَّمَانَةِ قَائِدا

أَصْفَدَني : أَعْطاني . الزَّمانة : الضَّعْفُ والعَاهة .

على الزَّمانة : جارّ ومجرور متعلّقان بحالٍ محذوفةٍ من ياء المتكلِّم في :

أَصْفدني ، و« على » بمَعْنَىٰ مَعَ ، أي أَعْطاني مَعَ ما أنا فيْهِ مِنَ الزَّمَانة .

قال عَدِيُّ بْنُ زيد العِبَاديُّ :

لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ أَنْتَ إذا ما ذُرَّ فِي حُرٍّ وَجْهِكَ الكَافُورُ

كَيْفَ : أَسْمٌ أَسْتفهام مبنيّ على الفتح في محلّ رفع خبر مقدَّم .

أنت : ضمير رفع منفصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع مبتدأ مؤخَّر .

إذا : ظرف زمان مبنيّ على السّكون في محلّ نصب متعلّق بمعنى السّؤال عن الحال في « كَيْفَ » . ونظيرُهُ : كَيْفَ زَيْدٌ علىٰ ما فيه مِنَ العَقْلِ والمعرفة ؟

وتَقَعُ « كَيْفَ » خبراً قَبْلَ ما لا يَسْتغني ، نحو قَوْلِ عُتْبَةَ والدةِ حاتم :

ولا مـا يَـرَوْنَ الخُلْـقَ إلا طَبِيْعَـةً فكَيْفَ بتَرْكي ، يا بْنَ أُمِّ ، الطَّبَائِعا

كيف : أَسْم أَسْتفهام في محلّ رفع خبر مقدَّم .

بتركي : الباء حرف جرّ زائد . تركي : أَسْمٌ مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أَنَّهُ مبتدأ مؤخَّر .

ونحو : كَيْفَ كُنْتَ ؟ وكَيْفَ ظَنَنْتَ زَيْداً ؟ « كيف » الأُوْلَىٰ خبر كان ، والثَّانية مفعول به ثان لـ ظَنَنْتَ .

وتَقَعُ حالاً قبل ما يَسْتغني ، نحو : كَيْفَ جاءَ زيدٌ ؟

وتَقَعُ مفعولاً مطلقاً إذا أُرِيْدَ بها السُّؤال عَنْ هَيْئَةِ الفِعْلِ ، كقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ [سورة الفيل : ١] ، والمَعْنَىٰ : أَيَّ فِعْلٍ فَعَلَ رَبُّك ؟

ورُبَّما حَذَفُوا العامِلَ بَعْدَها ، كقَوْل سُحَيْم عَبْدِ بني الحَسْحَاسِ :

أَشَوْقاً ولَمَّا يَمْضِ لي غَيْرُ لَيْلَةٍ فكَيْفَ إذا خَبَّ المَطِيُّ بِنَا عَشْرا

أَيْ كَيْفَ الشَّوْقُ ؟ ولك أَنْ تجعلَ « كَيْفَ » حالاً ، علىٰ إِضْمارِ : كيف لا أَشْتاقُ ؟

قال الشَّاعِرُ :

تَقُـولُ العَـاذِلاتُ : تَسَـلَّ عَنْهـا ... ودَاوِ غَلِيْـلَ قَلْبِـكَ بِـالسُّلُـوِّ

وكَيْـفَ ونَظْـرَةٌ مِنْهـا اخْتِـلاساً ... أَلَـذُّ مِـنَ الشَّمَـاتَـةِ بِـالعَـدُوِّ

أَيْ وكَيْفَ السُّلُوُّ ؟ أَوْ وكَيْفَ أَسْلو ؟

ومِثْلُه ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [سورة النِّساء : ٤١] ، أَيْ فكَيْفَ يصنعون إذا جِئْنا .

كيف : اسْم اسْتفهام مبنيّ على الفتح في محلّ نصب على التَّشبيه بالحال ، أَوْ على التَّشبيه بالظَّرف ، وعلى المفعوليّة المُطْلقة عِنْدَ ابْنِ هِشامٍ .

إذا : محض ظرف متعلِّق بـ يَصْنعون .

قال تعالىٰ ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [سورة التَّوبة : ٨] ، المَعْنَىٰ : كَيْفَ يكونُ لَهُمْ عَهْدٌ وحالُهم كذا وكذا .

كَيْفَ : اسْم اسْتفهام في محلّ نصب حال مِنْ « عَهْدٌ » فاعِلِ « يكونُ » التَّامَّة المحذوفة .

وجملة الشَّرْط حال مِنْ ضمير الجمع : لهم .

وقال الفرزدق :

فكَيْـفَ إِذَا مَـرَرْتُ بِـدَارِ قَـوْمٍ ... وجِيْـرانٍ لَنَـا ، كَـانُـوا ، كِـرامِ ؟

كَيْفَ : اسْم اسْتفهام مبنيّ على الفتح في محلّ نصب على التَّشبيه بالظَّرف ، والعامل فيها فِعْلٌ محذوفٌ تقديره : أَكُونُ ، وهو مقدَّرٌ بعدَها ؛ لأَنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبله ؛ والتَّقدير : علىٰ أَيِّ حالٍ أكونُ إذا مررتُ بدارِ قومٍ ؟

وقال ابْنُ الطَّثَرِيَّةِ :

فَدَيْتُكِ ، أَعْدَائِي كَثِيْرٌ ، وشُقَّتِي ... بَعِيْدٌ ، وأَشْيَاعِي لَدَيْكِ قَلِيْلُ

وكُنْتُ إِذَا مَا جِئْتُ جِئْتُ بِمِلَّةٍ ... فَأَفْنَيْتُ عِلاتِي ، فكَيْفَ أَقُوْلُ ؟

قال ٱبْنُ جنّي : « كَيْفَ : سؤال عن حالٍ ، ومعناه هُنا : فَعَلَىٰ أَيِّ حالٍ أُوْرِدُ ما أُوْرِدُهُ مِنَ القَوْلِ ؟ أَمُخادِعاً فيه علىٰ الجُمْلَةِ أَمْ مُجَاهِراً بِسُقُوْطِ الحُجَّةِ . فـ « كَيْفَ » هُنا ظَرْفٌ . والمفعول به محذوف ، أَيْ : فكَيْفَ أَقُوْلُ ما أَقُوْلُهُ ؟ » اهـ

وعَلَىٰ هٰذا أَجازَ أبو الحَسَنِ : زَيْدٌ كَيْفَ ؟ وضَمَّنَ « كَيْفَ » ضميرَ زَيْدٍ ، كَمَا يُضَمِّنُهُ الفِعْلَ في نَحْوِ قَوْلِنا : زَيْدٌ قَامَ .

والحاصِلُ أَنَّ ٱبْنَ جنّي والأَخْفَشَ وغيرهما يَرَوْنَ أَنَّ « كَيْفَ » تحتملُ أَنْ تكون في موضع نَصْبٍ على التَّشبيه بالظَّرفيَّة ، ودليلُ ظَرْفِيَّتِها أَنَّها تُفَسَّرُ بقَوْلِك : علىٰ أَيِّ حالٍ ؛ لكَوْنِها سُؤَالاً عَنِ الأَحْوَالِ العامّة ، وهي في تَأْويل الجارّ والمجرور ، وإِنْ لم تكنْ دالَّةً على زمانٍ أَوْ مكانٍ .

وذَهَبَ أبو سعيد السِّيرافيّ إِلى أَنَّها ٱسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ ، بدليلِ أَنَّه يُقالُ في البَدَلِ : كَيْفَ أَنْتَ ؟ أَسَلِيمٌ أَمْ سَقِيْمٌ ؟ بالرَّفْعِ ، ولا يُبْدَلُ المرفوع مِنَ المنصوب .

ورَتَّبُوا على هٰذَا الخِلافِ أُموراً :

١ ـ مَوْضِعُها عِنْدَ الأَخْفَشِ ومَنْ وَافَقَهُ نَصْبٌ دائماً ، وعِنْدَ السِّيرافيِّ ومَنْ وَافَقَهُ رَفْعٌ مَعَ المبتدأ ، نَصْبٌ مَعَ غَيْرِهِ .

٢ ـ تقديرها عِنْدَ الأَخْفَشِ : في أَيِّ حالٍ ، أَوْ عَلَىٰ أَيِّ حالٍ ، وعِنْدَ السِّيرافيِّ في نحو : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ : أَصحيحٌ زيدٌ ، ونحوه = وفي نحو : كيف جاءَ زيدٌ ؟ : أَراكباً جاء زيدٌ ؟ ونحوه .

٣ ـ الجواب المطابق عِنْدَ الأَخْفَشِ أَنْ يُقَالَ : عَلَىٰ خَيْرٍ ، ونحوه ، ولهٰذَا قال رُؤْبَةُ ، وقد قِيْلَ له : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ : خَيْرٍ ، عَافَاكَ اللهُ ، أَيْ عَلَىٰ خَيْرٍ ، فحَذَفَ الجارَّ ، وأَبْقَىٰ عَمَلَه . فإِنْ أُجِيْبَ عَلَىٰ المَعْنَىٰ دونَ اللَّفْظِ قِيْلَ :

صحيحٌ ، أَوْ سقيمٌ . = وعِنْد السِّيرافيِّ في قَوْلِك : كَيْفَ زيدٌ ؟ : صحيحٌ زيدٌ .

فائدة :

قال تَعَالَىٰ ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [سورة الغاشية : ١٧] .

يمتنعُ أَنْ تكون ﴿كَيْفَ﴾ بدلاً من ﴿ٱلْإِبِلِ﴾ ؛ لأَنَّ البَدَلَ على نيَّةِ تكرار العامل ، ولو كُرِّرَ لدَخَلَ حَرْفُ الجرِّ « إلىٰ » عَلَىٰ « كيف » ، ودُخُولُ الجارِّ عَلَىٰ « كَيْفَ » شَاذٌّ ، بل لم يُسْمَعْ = ولأَنَّ « إلىٰ » متعلِّقة بما قَبْلَها ﴿يَنظُرُونَ﴾ ، وإذا أَبْدَلْتَ « كيف » من ﴿ٱلْإِبِلِ﴾ كُنْتَ قد جَعَلْتَ ما قبل الاستفهام عاملاً فيه ، وأنتَ تَعْلَمُ أَنَّ الاستفهام له الصَّدارة لا يعمل ما قَبْلَه فيه = ولأَنَّ الجُملةَ ﴿خُلِقَتْ﴾ إذا أُبْدِلَتْ « كَيْفَ » مِنَ ﴿ٱلْإِبِلِ﴾ تصيرُ حينئذٍ غَيْرَ مُرْتَبِطَةٍ ، وفِعْلُ النَّظَرِ مُعَلَّقٌ عنها .

ولهٰذا كانت « كَيْفَ » والجملةُ بَعْدَها بتمامِها بَدَلاً من ﴿ٱلْإِبِلِ﴾ بَدَلَ اشْتِمالٍ ؛ التَّقدير : إلى الإبلِ كيفيَّةِ خَلْقِها . ومِثْلُه ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [سورة الفرقان : ٤٥] .

ومثلُهما في إبْدالِ الجملةِ الاستفهاميَّةِ المصدَّرة بـ كَيْفَ مِنَ المُفْرَدِ ، قَوْلُ الفرزدق :

إِلَىٰ اللهِ أَشْكُو في المَدِينَةِ حَاجَةً ... وبِالشَّامِ أُخْرَىٰ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟

أَيْ أَشْكُو هاتَيْنِ الحاجتَيْنِ تَعَذُّرَ ٱلْتِقَائِهِما .

* * *

اللام

« اللام » حرفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ ثلاثةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحو الأَوَّل : أَنْ تكونَ حَرْفَ جَرٍّ . وهي مكسورةٌ مَعَ كُلِّ اسْمٍ ظاهِرٍ نحو : لِزيدٍ ، ومفتوحةٌ مَعَ كلِّ ضميرٍ ، نحو : لَكم ، لَهُم ، لَنا ، إلا مَعَ ياءِ المتكلِّم فمكسورة . وتُفْتَحُ أَيْضاً مَعَ المُسْتغاثِ المُبَاشِرِ لـ يا ، نحو : يا للهِ .

وزَعَمَ أبو الحسن أَنَّه سَمِعَ فَتْحَ اللام الجارّة مَعَ الاسمِ الظّاهِرِ مِن يُونُسَ وأبي عُبيدة وخلف الأَحمر . وزَعَمَ أَنَّه سَمِعَ هو ذٰلِكَ مِنَ العرب .

أَنْشَدَ يُونُس للنَّمِرِ بْنِ تَوْلَبٍ :

يُـؤَامِـرُنـي رَبِيْعَـةُ كُـلَّ يَـوْمٍ ... لأُهْلِكَـهُ وأَقْتُلَنِـيَ الـدَّجَـاجَـا

بفَتْحِ لامِ لأُهْلِكَهُ . وأَنْشَدَ خَلَفٌ لعُبَيْدِ بْنِ غاضرةَ العَنْبَرِيِّ :

فقُلْـتُ لِكَلْبَـي قُضَـاعَـةَ إِنَّمـا ... تَخَيَّـرْتُمَـانـي أَهْـلَ فَلْـجٍ لأَمْنَعَـا

يُريدُ : مِنْ أَهْلِ فَلْجٍ . وفَتَحَ لامَ التَّعليلِ الجارَّة في : لأَمْنَعَا .

معاني اللام الجارَّة :

١ ـ **الاسْتِحْقَاق** : وهي اللام الواقعةُ بين ذاتٍ ومَعْنًى ، نحو : الحَمْدُ للهِ ، الأَمْرُ للهِ ، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [سورة المطففين : ١] .

٢ ـ **الاختصاص** : نحو : المنبرُ للخطيب ، وهٰذا الشِّعر لحبيبٍ ، والسَّرْجُ للدَّابَّة ، وأَدُومُ لك ما تدومُ لي .

٣ ـ **المِلْك** : نحو ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الشورى : ٤] .

قال المُسَاوِرُ بْنُ هِنْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ :

فِـدًى لِبَنِـي عَبْـدٍ غَـدَاةَ دَعَـوْتُهُـمْ بجَـوٍّ وَبَـالَ النَّفْـسُ والأَبْـوَانِ

إذا جَـارَةٌ شُلَّـتْ لسَعْـدِ بْـنِ مَـالِـكٍ لَهَـا إِبِـلٌ شُلَّـتْ لَهَـا إِبِـلانِ

وَبَال : أسْم ماء . شُلَّت : طُرِدَتْ . إبِل : أسْم جمع يتناولُ القليل والكثير ، وثنّاه على معنى « فِرْقتان » .

اللام في « لها » الأُولَىٰ مَعْناها المِلْك ، وهي تتعلَّقُ بصفةٍ مِن : إبِل ، أَيْ إبِلٌ كائنةٌ لها ، فلمَّا تَقَدَّمَتْ علىٰ الموصوف تعلَّقَتْ بحالٍ . واللام في « لها » الثَّانية مَعْناها السَّببيَّة ، أَيْ شُلَّتْ مِنْ أَجْلِها وبِسَبَبِها إبِلان . ولو كانتْ « لها » الثَّانيةُ كالأُوْلىٰ لانقلبَ المَعْنَىٰ هجاءً ؛ لأنَّه يُفْضِي إلىٰ : إذا شُلَّتْ لها إبِلٌ شُلَّتْ لها أيضاً إبِلان بَعْدَ ذٰلِكَ ، وفي هٰذا مُنْصَرَفٌ مِنَ المَدْحِ إلى الهجاءِ .

قال الطِّرِمَّاحُ بن حكيم :

فجِئْـتُ أَنْسِـلالَ السَّيْـلِ أَقْتَـارُ غِـرَّةً لَهُـنَّ ، ولـي مِـنْ أَنْ أَعِـنَّ ذَرِيْـعُ

أقتار : أُخادع . الغِرَّة : الخِداع . أعنّ : أظهر . ذريع : وسيلة ، وهو جَمَلٌ يُخْدَعُ به الصَّيْد بمشي الصَّيّادُ إلىٰ جَنْبِهِ ، فيَسْتَتِرُ بِهِ ويَرْمي الصَّيْدَ إذا أَمْكَنَهُ .

مِنْ : حرف جرّ مَعْناه التَّعليل متعلّق بمعنى المِلْك المُسْتفادِ مِن اللام الجارَّةِ في : لِي . ولا بُدَّ مِن تقدير مضافٍ محذوفٍ يصحُّ به المعنىٰ : أملك الذريع مِن خَشْية ظُهوري .

ويقوّي هٰذا الوَجْهَ في نفسي أنّي رأيتُ ما في اللام الجارّة من معنىٰ الوَهْبِ والتَّمليك يعملُ في الحال ؛ قال سيبويه : هو لَكَ خالصاً ؛ كأَنَّ قَوْلَك : هو لَكَ ، بمنزلةِ قَوْلِك : أَهَبُه لك ، ثُمَّ قُلْتَ : خالصاً .

٤ ـ التَّمليك : نحو : وَهَبْتُ لزيدٍ ديناراً .

٥ ـ شِبْهُ التَّمْليك : نحو ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [سورة الشورى : ١١] .

٦ ـ التَّعليل : قال أَرْبَدُ بْنُ قيس ، وهو أخو لبيد لأُمِّه :

وعَقْرِي لأَصْحَابِي الغَدَاةَ مَطِيَّتِي إِذَا أَرْمَلُوا زاداً بِأَبْيَضَ ذي أَثْرِ

أَيْ مِنْ أَجْلِ أَصْحابي وبسَبَبِهم عَقَرْتُ مَطِيَّتي .

وذكروا في تعليقِ اللامِ الجارَّةِ الَّتي مَعْناها التَّعليلُ مِنْ قَوْلِهِ تَعالىٰ ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [سورة قريش : ١] وُجُوهاً :

١ ـ تتعلَّقُ بما في السورة قَبْلَها مِن قَوْلِهِ ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [سورة الفيل : ٥] .

قال الزَّمخشريّ : وهٰذا بمنزلة التضمين في الشِّعر ، وهو أَنْ يتعلَّق مَعْنى البيت بالذي قَبْلَه تعلُّقاً لا يصحُّ إلا به . وهما في مصحف أُبَيٍّ سورةٌ واحدةٌ بلا فَصْلٍ . وإلى هٰذا القَوْلِ ذَهَبَ أبو الحسن .

٢ ـ تتعلَّقُ بمُضْمَرٍ تقديرُه : فَعَلْنا ذٰلِكَ ، أَيْ إهْلاكَ أصحاب الفيل لإيلافِ قريشٍ . وقيل : تقديرُهُ : أَعْجَبُوا .

٣ ـ تتعلَّقُ بقَوْلِهِ ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ [سورة قريش : ٣] . ودَخَلَتِ الفاءُ لِمَا في الكلامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، أَيْ فإنْ لم يَعْبُدُوهُ لِسَائِرِ نِعَمِه فلْيَعْبدوه لإيلافِهم ؛ فإنَّها أَظْهَرُ نِعَمِهِ عليهم . وهو قول الخليل .

٧ ـ موافقة « إلى » : نحو ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [سورة الزلزلة : ٥] ، و﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [سورة الرعد : ٢] ، و﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ [سورة الأنعام : ٢٨] .

٨ ـ موافقة « عَلَىٰ » :

أ ـ في الاستعلاءِ الحقيقيِّ : نحو ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [سورة الإسراء : ١٠٩] ، ومِثْلُه قَوْلُ الشَّاعر :

ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ فخَرَّ صَرِيعاً لليَدَيْنِ وللفَمِ

ب ـ في الاستعلاءِ المجازيّ : نحو ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [سورة الإسراء : ٧] .

٩ ـ موافقة « في » : نحو قَوْلِهم : مَضَى لسبيلِه ، ومنه ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [سورة الأنبياء : ٤٧] ، و﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٧] ، و﴿ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾ [سورة الفجر : ٢٤] ، أي في حياتي .

١٠ ـ موافقة « عِنْد » : كقَوْلِهم : كَتَبْتُهُ لخَمْسٍ خَلَوْنَ مِن رمضان .

١١ ـ موافقة « بَعْدَ » : نحو ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [سورة الإسراء : ١٧٨] ، والحديث : « صُوْمُوا لرُؤْيَتِهِ ، وأَفْطِرُوا لرُؤْيَتِهِ » .

١٢ ـ موافقة « مع » : نحو قَوْلِ مُتَمِّم بن نُويرة :

فلَمَّا تَفَرَّقْنا كَأَنِّي ومَالِكاً لطُوْلِ ٱجْتِمَاعٍ لم نَبِتْ لَيْلَةً مَعا

١٣ ـ موافقة « مِن » : نحو : سَمِعْتُ له صُراخاً ، وقال جريرٌ :

لَنَا الفَضْلُ في الدُّنْيا وأَنْفُكَ رَاغِمٌ ونَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ

وقال الأَعْشَىٰ :

حَتَّىٰ يَقُوْلَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا : يَا عَجَباً لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ

أَيْ مِنَ المَيِّت ؛ لأَنَّ « عَجِبَ » يتعدَّىٰ بـ « مِن » ؛ قال تعالى ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة هود : ٧٣] ، و﴿ أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴾ [سورة النَّجم : ٥٩] .

وقال جعفر بْنُ عُلْبة الحارثيُّ :

عَجِبْتُ لِمَسْرَاهَا ، وأَنَّىٰ تَخَلَّصَتْ إِلَيَّ ، وبَابُ السِّجْنِ دُوْنِيَ مُغْلَقُ

أَيْ عجبْتُ مِنْ مَسْرَاها .

١٤ ـ التَّبليغ : وهي اللام الجارَّة لاسْمِ السَّامِعِ لقَوْلٍ أَوْ ما في معناه ، نحو : قُلْتُ له ، وأَذِنْتُ له ، وفَسَّرْتُ له . قال أُفْنُونٌ التَّغْلِبيُّ :

فـلا خَيْـرَ فيمـا يَكْـذِبُ المَـرْءُ نَفْسَهُ وتَقْـوَالِـهِ للشَّـيْءِ : يـا لَيْـتَ ذا ليـا

١٥ ـ موافقة « عَنْ » : نحو ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [سورة الأحقاف : ١١] ، وقال الشّاعر :

كضَـرَائِـرِ الحَسْنَـاءِ قُلْـنَ لِـوَجْهِهَـا حَسَـداً وبُغْضـاً : إِنَّـهُ لَـدَمِيْـمُ

١٦ ـ القَسَمُ والتَّعَجُّب معاً : وتختصُّ بِاسْمِ الله تعالىٰ ، نحو قَوْلِ مالك بن خالد الخُناعيّ ، أَوْ غَيْرِهِ :

للهِ يَبْقَـىٰ عَلَـىٰ الأَيَّـامِ ذُو حَيَـدٍ بِمُشْمَخِـرٌّ بِـهِ الظَّيَّـانُ والآسُ

الحَيَد : أَعْوجاجٌ في قرن الوعل . المشمخرّ : الجبل العالي . الظَّيَّان : ياسمين البرّ . الآس : الرَّيْحان . إِنَّما ذَكَرَ هٰذَيْنِ إِشارةً إِلىٰ أَنَّ الوعل في خِصْبٍ ، فلا يحتاج إِلى أَنْ ينزل إِلى السَّهْلِ ، فيُصاد . وحُذِفَ « لا » مِن جواب القسم ، فلذٰلِكَ لم يُؤَكَّدِ المضارع « يَبْقَىٰ » .

١٧ ـ التَّعَجُّب المجرَّدُ عن القَسَمِ : نحو قَوْلِ الأَعْشَىٰ :

شَبَـابٌ وشَيْـبٌ ، وأَفْتِقَـارٌ وثَـرْوَةٌ فللّٰـهِ هٰـذَا الـدَّهْـرُ كَيْـفَ تَـرَدَّدَا

وقَوْلِ امْرِئِ القيس :

فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ كَـأَنَّ نُجُـومَـهُ بِكُـلِّ مُغَـارِ الفَتْـلِ شُـدَّتْ بِيَـذْبُـلِ

الفَتْل المُغار : الفَتْل المُحْكَم . يَذْبُل : جَبَلٌ .

١٨ ـ التَّعْدية : نحو ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [سورة مريم : ٥] . ومَثَّلَ له ٱبْنُ هشام بـ : ما أَضْرَبَ زيداً لعَمْرٍو ، وما أَحَبَّهُ لبَكْرٍ .

١٩ ـ توكيد النَّفْي : وهي الدَّاخلة في اللَّفْظِ على الفِعْلِ مسبوقةً بـ : ما كان ، أَوْ لم يكنْ ، ناقصتَيْنِ مُسْندتَيْنِ لِمَا أُسْنِدَ إِليه الفِعْلُ المقرونُ باللام ، نحو ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٩] ، و﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ

لَهُمْ﴾ [سورة النساء : ١٦٨] .

وتُسَمَّى لام الجَحْد عِنْدَ أكثرِهم ؛ لملازمتِها للجَحْدِ ، أي النَّفْي ؛ قال أبو جعفر النّحّاس (ت ٣٣٨هـ) : والصّوابُ تَسْميتُها لام النَّفْي ؛ لأَنَّ الجَحْدَ في اللُّغة إنكارُ ما تَعْرِفُه ، لا مُطْلَقُ الإنكار .

ووَجْهُ التّوكيد بها أَنَّ الأَصْلَ في « ما كان زيدٌ ليَفْعَلَ » : ما كان قاصداً للفِعْلِ ، ونَفْيُ قَصْدِ الفِعْلِ وإرادتِهِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الفِعْلِ . ولهذا كان قَوْلُ الشّاعر :

يـا عَـاذِلاتـي لا تُـرِدْنَ مَـلامتـي ... إنَّ العَـوَاذِلَ لَسْـنَ لـي بـأَمِيْـرِ

= أَبْلَغَ مِنْ : لا تَلُمْنني ؛ لأَنَّه نَهْيٌ عن إرادةِ الفِعْلِ لا عَنِ الفِعْلِ .

قال أبو حَيّان (ت ٧٤٥هـ) : « قَوْلُك : ما كان زيدٌ لِيقومَ ، أَبْلَغُ مِنْ : ما كان زيدٌ يقومُ ؛ لأَنَّ النَّفْيَ في المثالِ الأَوَّلِ هو نَفْيٌ للتَّهْيِئَةِ والإرادةِ للقيام ، وفي المثالِ الثّاني هو نَفْيٌ للقيام . ونَفْيُ التَّهْيِئةِ والإرادةِ للفِعْلِ أَبْلَغُ مِنْ نفي الفِعْلِ ؛ لأَنَّ نَفْيَ الفِعْلِ لا يَسْتلزمُ نَفْيَ إرادتِهِ ، ونَفْيُ التَّهيئةِ والإرادةِ للفِعْلِ يَسْتلزمُ نَفْيَ الفِعْلِ . فلذلِكَ كان النَّفْيُ مع لامِ الجحودِ أَبْلَغَ » اهـ

وخبر « كان » في نحو هٰذَا محذوفٌ . والمصدر المؤوّل مِنْ أَنِ المُضْمرة مع الفعل في محلّ جرّ بلام الجحود ، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر كان المحذوف ، قال أُبَيّ بن حُمَام العَبْسِيُّ :

فخَـلٌّ مَقَـامـاً لَـمْ تَكُـنْ لِتَسُـدَّهُ ... عَـزِيْـزاً عَلَـىٰ عَبْسٍ وذُبْيانَ ذَائِـدُهْ

التّقدير فيه : لم تكنْ أَهْلاً أَوْ صالحاً لسدادِهِ .

وقد يظهرُ هٰذَا الخبر ، كقَوْلِهِ :

سَمَـوْتَ ولَـمْ تَكُـنْ أَهْـلاً لِتَسْمُـو ... ولكـنَّ المُضَيَّـعَ قَـدْ يُصَـابُ

وقد تُحْذَفُ « كان » قبل « لام الجحود » ؛ كقَوْلِهِ :

فما جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمي مُقَاوَمَةً ولا فَرْدٌ لفَرْدِ

التّقدير فيه : فما كان جَمْعٌ لِيَغْلِبَ .

٢٠ ـ الصَّيرورة : وتُسَمَّىٰ لام المآل ولام العاقبة ، نحو ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص : ٨] ، أي ما بعد هٰذِهِ اللام نتيجة لِمَا قَبْلَها ، فانقلابُ موسىٰ عَدُوّاً لم يكنْ سبباً لالْتقاطِهِ ، وإنَّما كان عاقبةً ونتيجةً له . قال الشّاعر :

فلِلْمَوْتِ تَغْذُو الوالِداتُ سِخَالَها كَمَا لخَرَابِ الدُّوْرِ تُبْنَىٰ المَسَاكِنُ

وقال آخر :

فإنْ يَكُنِ المَوْتُ أَفْنَاهُمُ فللمَوْتِ ما تَلِدُ الوَالِدَهْ

٢١ ـ التّوكيد : وهي الزّائدة ، وتُزَادُ في مَوَاضِعَ :

١ ـ في المفعول به : قال مِلْحَةُ الجَرْمِيُّ :

عَمَلَّسُ أَسْفَارٍ إذا ٱسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَثَّمِ

العَمَلَّسُ : الجريء المِقدام . أراد : ٱسْتقبلَتْهُ سَمومٌ .

وقال عَبْد الشّارق بْنُ عَبْدِ العُزَّىٰ الجُهَنِيُّ :

فلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيْلاً أَنَخْنَا للكَلاكِلِ فَٱرْتَمَيْنَا

الكلاكل : ج كَلْكَل الصَّدر . والكلاكل : ٱسْم مجرور لفظاً باللام الزّائدة منصوب محلاً علىٰ أنَّه مفعول به لـ أَنَخْنا .

وقال ٱبْنُ مَيَّادَةَ :

ومَلَكْتَ ما بَيْنَ العِرَاقِ ويَثْرِبٍ مُلْكاً أَجَارَ لمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ

أيْ أجارَ مُسْلِماً ومُعاهِداً .

وقالتْ ليلى الأخيليّةُ :

أَحَجَّاجُ لا تُعْطي العُصَاةَ مُنَاهُمُ ولا اللهُ يُعْطي للعُصَاةِ مُنَاهَا

أَيْ لا يُعْطي العُصَاةَ مُناها .

وقال آخر :

ومَنْ يَكُ ذا عُوْدٍ صَلِيْبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُوْدَ الدَّهْرِ ، فالدَّهْرُ كَاسِرُه

لِيَكْسِرَ : اللام حرف جرّ زائد . يكسرَ : فعل مضارع منصوب بأَنْ مضمرة ، وأُضْمِرَتْ « أَنْ » للشَّبه اللَّفظي بين اللام الجارّة الزَّائدة ولام التَّعليل الجارَّة ، والمصدر المُؤَوَّل في موضع جرّ لفظاً باللام منصوب محلاً على أَنَّه مفعول به لـ رجا ، أَيْ رَجَا كَسْرَ عُوْدِ الدَّهْرِ .

٢ ـ في نائب الفاعل : قال أبو المُشْمَعِلِّ كثيرٌ مَوْلَى عَبْدِ الله بْنِ مُصعب الزُّبيريِّ :

بَكَيْتُ أَبا بَكْرٍ ، وقد حِيْلَ دُوْنَهُ وحُسِقَّ لأَنْ أَبْكي عَلَيْهِ وأَجْزَعا

أَيْ حُقَّ بُكائي عليه .

٣ ـ في خبر النّاسخ المنفيّ : قال ذو الرُّمَّة :

خَلِيْلَيَّ هَلْ مِنْ حِيْلَةٍ تَعْلَمَانِها بُدَنَّيْكُما مِنْ وَصْلِ مَيَّ أَحْتِيَالُها

فنَحْتَالَها أَمْ لا ، فإِنْ لا فلَمْ نَكُنْ لأَوَّلِ رَاجٍ حِيْلَةً لا يَنَالُها

لأَوَّلِ : اللام حرف جرّ زائد . أَوَّل : اسْم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أَنَّه خبر لم نكن . ورواية أبي عليّ في كتاب الشِّعر : بِأَوَّلِ ، على زيادة الباء في خبر النّاسخ المَنْفيّ ، تُقَوِّي زيادة اللام .

٤ ـ في تركيب « أَراد لِيَفْعَلَ » :

قال كُثَيِّرٌ :

أُرِيْدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا ؛ فكَأَنَّما تَمَثَّلُ لي لَيْلَى بكُلِّ سَبِيْلِ

وقال جَزْءُ بْنُ كُلَيْبٍ الفَقْعَسِيُّ :

تَبَغَّىٰ ٱبْنُ كُوْزٍ ، والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا لِيَسْتَادَ مِنَّا أَنْ شَتَوْنَا لَيَالِيَا

تقع اللام زائدةً في تركيب : أرادَ لِيَفْعَلَ ، والمضارع هٰهُنا يَنْتَصِبُ بأَنْ مُضْمَرة بعد هٰذِهِ اللام الزّائدة للشَّبه اللَّفْظيّ بَيْنَها وبَيْنَ اللام ، في نحو : جئتُ لأَتعلَّمَ .

قال تعالىٰ ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ [سورة الصف : ٨] ، والذي يدلُّ علىٰ أَنَّ اللامَ في هٰذِهِ الآية حَرْفُ جرٍّ زائدٌ ، وأَنَّ المصدرَ المؤوَّلَ في موضع المفعول به لـ يُريدون = قَوْلُهُ تَعالىٰ في مَوْضِعٍ آخرَ مِنَ التَّنزيل ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [سورة التَّوبة : ٣٢] ، فطُرِحَتِ اللامُ ، وظهرتْ « أَنْ » ، وأنتَ مُعْرِبٌ المصدرَ المؤوَّلَ مفعولاً بـه لـ يُريدون المُتَعَدِّي .

ونظيرُه ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [سورة النِّساء : ٢٦] ، وفي موضع آخر ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النِّساء : ٢٧] . ومثله أيضاً ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام : ٧١] ، وفي موضع آخر ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [سورة الأنعام : ١٤] .

وقال العبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ أَوْ غَيْرُهُ :

أَرَادَتْ لِتَنْتَاشَ الرَّوَاقَ فلَمْ تَقُمْ إِلَيْهِ ، ولكنْ طَأْطَأَتْهُ الوَلائِدُ

الانتياش : التَّنَاوُلُ . الرَّوَاق : ما مُدَّ مَعَ البَيْتِ مِنْ سِتارةٍ . الطَّأْطَأَةُ : خَفْضُ الرَّأْسِ . يصفها بأَنَّها مُخَدَّمةٌ لا تَبْتَذِلُ نَفْسَها في مِهْنَةٍ ، حتَّىٰ إِنَّها إِذا أرادت تناوُلَ ستارةِ البَيْتِ لم تُتْرَكْ تفعل ذٰلك ، ولكن قَدَّمَتْهُ الولائدُ وأَمَلْنَهُ لها .

لِتنتاشَ : اللام حرف جرّ زائد . تنتاش : فعل مضارع منصوب بأَن مضمرة

جوازاً ، والمصدر المؤوَّل مِنْ أَنْ وصلتها في موضع جرّ باللامِ لفظاً منصوب محلاً على أَنَّه مفعول به لـ أَرَادَتْ ، أَيْ أَرَادَت الانْتِيَاشَ .

وللنَّاسِ في تركيب ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [سورة النساء : ٢٦] مَذَاهِبُ :

١ ـ اللام حرف جرّ زائد ، وأَنْ مضمرة بعدها ، والمصدر المؤوَّل مفعول الإرادة .

وزِيْدَت اللام مُؤَكِّدة لإرادة التَّبيين ، كما زِيْدَتْ في : لا أَبَا لك ؛ لتأكيد إضافة الأب . وهو المختارُ عندي .

٢ ـ مفعول الإرادة محذوف ، واللام لام التَّعليل ، والمضارع منصوب بأَنْ مُضْمرة بعدها ، والمصدر المؤوَّل في محلّ جرّ باللام ، والجارّ والمجرور متعلِّقان بـ يُريد ؛ التَّقدير : يُريدُ اللهُ تحريمَ ما حَرَّم وتحليلَ ما حَلَّلَ وتشريعَ ما تقدَّمَ لأَجْلِ التَّبيين لكم . فمُتَعَلَّقُ الإرادة غيرُ التَّبيين وما عُطِفَ عليه .

وإِنَّما ٱرْتُكِبَ هٰذَا الوَجْهُ خَشْيَةَ أَنْ يتعدَّىٰ الفِعْلُ إلى مفعولِهِ المتأخِّرِ عنه باللام ، وخَشْيَةَ أَنْ تُضْمَرَ « أَنْ » بعد اللام الزّائدة ، وكلاهما مُمْتَنِعٌ .

ويُجابُ عن هٰذَا أَنَّ اللام زِيْدَتْ لتوكيدِ إرادةِ التَّبيينِ ، وأَنَّ « أَنْ » أُضْمِرَتْ للشَّبه اللَّفْظيِّ بين هٰذِهِ اللام الزّائدة ولام التَّعليل .

٣ ـ المصدر المؤوَّل في محلّ جرّ باللام ، والجارّ والمجرور متعلِّقان بخبرٍ محذوفٍ ، والفعل « يُريدُ » يُقَدَّرُ بمصدرٍ في محلّ رفع مبتدأ ؛ التَّقدير : إرادة اللهِ للتَّبيين . وهو ضعيفٌ لادِّعَاءِ تَأْويل الفِعْلِ بمصدرٍ مِنْ غيرِ حرف مصدريّ .

٤ ـ اللام هي النَّاصبة للفعل ، وما بَعْدَها مفعول الإرادة ، وهو مَذْهَبُ الكوفيّين .

٥ ـ بَيْنَ المتضايفَيْنِ : قال الشَّاعر :

يـــا بُـــؤْسَ للحَـــرْبِ الَّتـــي وَضَـعَـــتْ أَرَاهِـــطَ فـــٱسْتَـــرَاحُـــوا

الأَصْلُ يا بُؤْسَ الحربِ ، فأُقْحِمَت اللام لتقوية الاختصاص .

وهَلِ انْجِرارُ ما بَعْدَها بها أَوْ بالمضاف ؟ قولان ، أَرْجَحُهما الأَوَّل ؛ لأَنَّ اللامَ أَقْرَبُ .

ومنه تركيب : لا أبا لك ، في نحو قَوْلِ الأَحوص :

ستَعْلَمُ إنْ عَادَيْتَنِي ، فَقْعَ قَرْقَرٍ أَمالاً أَفَدْتَ ، لا أَبَا لَكَ ، أَوْ عُدْما

الفَقْعُ : ضَرْبٌ مِنْ أَرْدَأِ الكَمْأَةِ . القَرْقر : الأَرضُ الخالية . والعربُ تُشَبِّهُ الرَّجُلَ الذَّليل بالفَقْع ، فتقول : هو أَذَلُّ مِنْ فَقْعٍ بقَرْقَرٍ .

ومِمَّا يُرَجِّحُ أَنَّ اللامَ مُقْحمةٌ زائدة ، وُرُوْدُ التَّركيب خِلْواً منها في قَوْلِ أبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ أَوْ غَيْرِهِ :

أَبِالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي

وإِنَّما ضَعُفَ حَذْفُ هٰذِهِ اللام ؛ لأَنَّها في هٰذَا الكلام مُعْتَدٌّ بها ، مِنْ وَجْهٍ ، وغيرُ مُعْتَدٍّ بها ، مِنْ وَجْهٍ آخَرَ ، فالاعتدادُ بها مِنْ حَيْثُ مَنَعَتِ الاسْمَ ، لفَصْلِها بَيْنَه وبَيْنَ المجرورِ بها ، أَنْ يَتَعَرَّفَ بإِضافتِهِ إِلَيْهِ ، فيكون اسْمُ « لا » النَّافية للجنس معرفةً .

وتَرْكُ الاعْتِدَادِ بها ، مِنْ حَيْثُ ثَبَتَتِ الأَلِفُ في « أب » ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّ الألفَ لا تثبتُ في هٰذَا الاسْمِ إلا في الإضافة ، نحو : رأيتُ أباك وأبا زيدٍ ، فلولا أَنَّه في تقدير الإضافةِ إِلىٰ الكاف في « لا أَبا لكَ » لم تَثْبُتِ الألفُ .

وكذٰلِكَ حُكْمُ اللام في قَوْلِك : لا غُلامَيْ لزَيْدٍ ؛ فالاعتدادُ بها ، مِنْ حيثُ مَنَعَتْ « غُلامَيْنِ » التَّعَرُّفَ بالإضافة إِلىٰ المعرفةِ ، وتَرْكُ الاعتدادِ بها ، مِنْ حَيْثُ حُذِفَتْ نُونُ « غُلامَيْنِ » ، فلو لم يُقَدِّرُوا إِضَافتَهما ما حُذِفَتِ النُّون .

٦ ـ في عامِلٍ تَقَدَّمَ عليه مَعْمُوْلُهُ :

قال ٱبْنُ نُباتةَ السَّعْديُّ (ت ٤٠٥ هـ) :

فلَوْ كَانَ بَأْسِي في الثَّعَالِبِ أَصْبَحَتْ جَمَاجِمُهَا للمُرْهَفَاتِ تُضَارِبُ

جاز إدْخالُ لامِ التَّقْوية على المَفْعول : للمُرْهَفَاتِ ، لتقدُّمِه عَلَى فِعْلِه ، ومنه ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [سورة يوسف : ٤٣] ، و﴿ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٤] .

وجَعَلَ ٱبْنُ الشَّجريِّ في أماليه دُخُولَ اللامِ على المَفْعولِ مَعَ تَأَخُّرِه عَنْ عاملِهِ مِمّا يُقْتَصَرُ به على ضرورةِ الشِّعر . فإنْ تقدَّمَ على عاملِهِ جاز في السَّعة والضِّيْق .

وتُسَمَّى هٰذِهِ اللامُ لامَ التَّقْوية ، أَيْ تقوية عاملٍ ضَعُفَ بتأخُّرِه ، وتُسَمَّى أَيْضاً لام تعدِّي الفعْل .

٧ ـ في المُسْتغاث عِنْدَ المُبَرِّدِ ومَنْ وافقَه ؛ بدليلِ صحَّةِ سقوطها ، في نَحْوِ : يا لَزَيدٍ . وذَهَبَ ٱبْنُ جنّي إلى أَنَّها غيرُ زائدة ، وعلَّقها بحرف النِّداء لِمَا فيه من رائحة الفعل ، وٱختار غيرُه أَنَّها متعلِّقة بفعل النِّداءِ المحذوف .

ولئن زادوا اللام في بَعْضِ المفاعيلِ المُسْتَغْنِيَةِ عنها إنَّهم عكسوا ذٰلك ، فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها ، نحو ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ [سورة آل عمران : ٩٩] ، و﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [سورة يس : ٣٩] ، و﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [سورة المطففين : ٣] ، وقالوا : صِدْتُكَ ظَبْياً ، وجَنَيْتُك ثَمَرةً ، قال :

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلا ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

وقال آخر :

فتَوَلَّى غُلامُهمْ ثُمَّ نَادَى أَظَلِيْماً أَصِيْدُكُمْ أَمْ حِمَارا

٢٢ ـ **التَّبيين** : اللام التي تُعَلَّقُ بما يدلُّ عليه مَعْنى الكلام ولا تُقَدَّرُ في الصِّلة .

قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ [سورة محمّد : ٨] .

لهم : جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف .

وقال تعالى ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [سورة يوسف : ٢٣] .

لك : جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف .

وأجاز أبو عليّ في بَعْضِ الوجوهِ أَنْ يكونَ ﴿ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة الفرقان : ٢٢] متعلّقاً بخبرٍ محذوفٍ لمبتدأٍ محذوفٍ . ونظيرُهُ : سَقْياً لك ، وجَدْعاً له ؛ التّقدير : الدُّعاءُ كائنٌ لك . وهٰذِهِ الجملة الاسميّة المؤلّفة مِنَ المبتدأ والخبر المحذوفين من قبيل الاستئناف البيانيّ الذي يأتي جواباً لسؤالٍ مقدّرٍ ، فتأتي هٰذِهِ الجملةُ بياناً لهٰذا المحذوف .

النّحْو الثّاني : أَنْ تكونَ حَرْفاً جازماً .

وهي اللام الموضوعةُ للأَمْرِ والطّلَب ، وحركتُها الكسر ، وسُليم تفتحُها .

وإسكانُها بعدَ الواو والفاءِ أكثرُ من تحريكها ، نحو ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي ﴾ [سورة البقرة : ١٨٦] ، وقال :

إِذَا أَسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً ؛ إِنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

وقد تُسَكَّنُ بعد « ثُمَّ » ، كقراءةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ [سورة الحجّ : ٢٩] .

ولا فَرْقَ في اقْتِضاءِ اللامِ الطّلَبيّةِ للجَزْمِ بَيْنَ كَوْنِ الطّلَبِ أَمْراً ، نحو ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [سورة الطّلاق : ٧] ، أَوْ دعاءً ، نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [سورة الزّخرف : ٧٧] ، أَو ٱلْتماساً ، كقَوْلِك لِمَنْ يُساويك : لِيَفْعَلْ فلانٌ كذا ، إذا لم تُرِدِ الاسْتعلاءَ عليه .

وكذا إذا أُخْرِجَتْ عن الطّلَب إلى غَيْرِه ، كالتي يُرادُ بها وبمجزومِها الخَبَرُ ، نحو ﴿ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [سورة مريم : ٧٥] ، و﴿ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [سورة العنكبوت : ١٢] ، أَيْ فيمدّ ونحمل = أَوِ التّهديدُ ﴿ وَمَن

شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [سورة الكهف : ١٢٩ .

وتدخلُ لامُ الأَمْرِ على الفعلِ المُسْنَدِ للغائب ، نحو : لِيُعْنَ زَيْدٌ بحاجتي ، ويقلُّ دخولُها على المتكلِّم المفرد أو الجمع ، ومنه الحديثُ : « قُومُوا فلأُصَلِّ لكم » ، وقَوْلُه تَعَالىٰ ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [سورة العنكبوت : ١٢] ، ويَنْدُرُ دخولُها على المخاطب ؛ لأَنَّ صيغةَ الأَمْرِ « افْعَلْ » موضوعةٌ له ، ومنه الحديثُ : « لِتَأْخذوا مَصَافَّكُمْ » ، وقراءةُ مَنْ قَرَأَ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [سورة يونس : ٥٨] .

وقد تُحْذَفُ لامُ الأَمْرِ في الشِّعْرِ ، ويَبْقَىٰ عَمَلُها ، كقَوْلِهِ :

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائي ومُدَّتي ولٰكِنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

وقَوْلِهِ :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

أَيْ لِيَكُنْ ولْتَفْدِ . التَّبال : الوبال ، أُبْدِلَتِ الواو المفتوحة تاءً ، مِثل تَقْوىٰ .

قال مُتَمِّمُ بْنُ نُويرة :

عَلَىٰ مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوْضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَىٰ

البعوضة : موضع قُتِلَ فيه أخوه مالك .

جَزَمَ المُضَارِعَ : يَبْكِ ؛ لأَنَّه عَطَفَه عَلَىٰ المَعْنَىٰ ، إِذِ اخْمشي ولْتَخْمِشِي ، بمَعْنًى واحدٍ .

النَّحْو الثَّالث : أَنْ تكون غيرَ عاملةٍ . وهي عَلَىٰ أَضْرُبٍ :

١ ـ لام الابتداء : وفائدتُها أمران :

آ ـ توكيد مضمون الجملة ، ولهٰذا زحلقُوها في باب « إِنَّ » عن صدر الجملة كراهية ابْتداءِ الكلامِ بمؤكِّدَيْنِ .

ب ـ تخليص المضارع للحال .

وتدخل بِٱتِّفاقٍ في مَوْضعَيْنِ : المبتدأ ، نحو ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [سورة الحشر : ١٣] ، وبَعْدَ « إنّ » . وتدخلُ في هٰذَا الباب على ثلاثة بِٱتّفاقٍ :

١ ـ الاسم : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٩] .

٢ ـ المضارع لشبهِهِ بالاسْمِ ، نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة النّحل : ١٢٤] .

٣ ـ الظّرف : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [سورة القلم : ٤] .

وتدخل لامُ الابتداء علىٰ خَبَرِ إنَّ بشروطٍ : تأخيره كيلا يتعاقبَ مؤكِّدان ، وكَوْنُه مُثْبتاً ، وكَوْنُه غَيْرَ ماضٍ ، نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [سورة النّمل : ٧٤] .

وقد أجاز بعضُ النُّحاة دخولَها على الجامد ، نحو : إنَّ المجاهدَ لَنِعْمَ الرَّجُلُ ؛ لأَنَّ جمودَه يجعلُه كالاسم .

= وعلىٰ معمولِ الخبرِ بشروطٍ : تقدُّمه على الخبر ، وكونه غَيْرَ حالٍ ؛ لأَنَّ اللام لا تتّصل بالحال ، وكَوْن الخبر نَفْسِه صالحاً لدخول اللام عليه ، نحو : إنَّ زيداً لَسَعْداً مُكْرِمٌ .

= وعلى الاسم بشرطِ أَنْ يتأخَّرَ عن الخبر ، نحو : إنَّ في السَّماءِ لَخَبَراً ، وإنَّ في الأَرْضِ لَعِبَراً .

= وعلى ضمير الفَصْلِ بلا شرطٍ ، نحو ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [سورة آل عمران : ٦٢] .

وأَمَّا قَوْلُه :

لَمَـا أَفْلَتُّ شُكْـرَكَ فـاصْطَنِعْنـي ... فكَيْفَ ومِـنْ عَطَـائِـكَ جُـلُّ مَـالـي

= فدَخَلَتْ لام الابتداءِ على « ما » النَّافية ، حملاً لها في اللَّفْظِ على « ما » الموصولة الواقعةِ مبتدأ ، فهٰذا محمولٌ في اللَّفْظِ على نَحْوِ : لَمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ .

وللام الابتداءِ الصّدارة ، ولهٰذا علَّقت الفعلَ القلبيَّ عن العمل ، نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] ، ومَنَعَت من النَّصْبِ على الاشتغال ، في نحو : زيدٌ لأنا أُكْرِمُهُ ، ومِن أَنْ يتقدَّم عليها الخبر ، في نحو : لزيدٌ قائمٌ .

وأمَّا دخولُها على الخبر في قَوْلِ الرَّاجز :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

= فضرورةٌ .

وذَهَبَ سيبويه إلى أَنَّ اللامَ في ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [سورة البقرة : ١٤٣] لامُ الابتداءِ أفادتْ ـ مَعَ إفادتها توكيدَ النِّسبةِ وتخليصَ المضارع للحال ـ الفَرْقَ بَيْنَ إنِ المُخَفَّفة وإنِ النَّافية ، ولهٰذَا صارتْ لازمةً بَعْدَ أَنْ كانتْ جائزةً .

وذهب أبو عليّ وصاحبُه إلى أنَّها لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ ، اجْتُلِبَتْ للفَرْقِ .

قال أبو عليّ : ظَنَنْتُ أَنَّ فلاناً نَحْوِيٌّ مُحْسِنٌ حَتَّىٰ سَمِعْتُهُ يقولُ : إنَّ اللامَ التي تَصْحَبُ المخفيفةَ هي لام الابتداءِ .

وحُجَّةُ أبي عليّ دخولُها على الماضي المتصرِّف ، نحو . إنْ زيدٌ لقامَ ، وعلى منصوبِ الفِعْلِ المؤخَّرِ عَنْ ناصِبِهِ ، نحو ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٢] ، وكلاهما لا يجوزُ مع المشدّدة .

٢ ـ اللام الزَّائدة :

منها اللام الدّاخلة على الخبر عند بَعْضِهم ، ومنه :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وعلى خَبَرِ لكنَّ ، في قَوْلِهِ :

ولٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وعلى خَبَرِ ما زال ، في قَوْلِهِ :

وما زِلْتُ مِنْ لَيْلَىٰ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالهَائِمِ المُقْصَىٰ بكُلِّ مَرَادِ

وعلى المفعول به الثّاني ، في نَحْوِ قَوْلِ بَعْضِهم : أَرَاكَ لشاتمي .

٣ ـ اللام الرّابطة للجواب :

آ ـ جواب لو : نحو ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة الفتح : ٢٥] ، و﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء : ٢٢] .

وقد تأتي رابطةً لجواب لو مقدَّرة ، كقَوْلِ كَنْزَةَ أُمِّ شَمْلَةَ المِنْقَرِيِّ :

فلَوْ أَنَّ غَيْلانَ الشَّقِيَّ بَدَتْ لَهُ مُجَرَّدَةٌ يَوْماً لَمَا قَالَ : ذا لِيَا

كَقَوْلِ مَضَىٰ مِنْهُ ، ولٰكِنْ لَرَدَّهُ إلىٰ غَيْرِ مَيٍّ أَوْ لأَصْبَحَ سَالِيا

أَيْ لو بَدَتْ مَيٌّ له مُجَرَّدةً لَرَدَّهُ قُبْحُ غَيْرِ المَعَاري منها إلى غَيْرِها .

وربَّما جاءت اللام توكيداً لمعنى الجزاء والجواب في « إذن » ؛ قال قُرَيْطُ ابْنُ أُنَيْفٍ :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبِلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانا

إِذَنْ لقَامَ بنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لانا

إِذَنْ : حرف جزاء وجواب . واللام في لقَامَ مؤكِّدة لمَعْنَىٰ الجزاء والجواب في « إذن » .

وقال طَهْمان بن عَمْرٍو الدَّارميُّ :

أَلا حَبَّذَا واللهِ لَوْ تَعْلَمَانِهِ ظِلالُكما يا أَيُّها العَلَمَانِ

ومَاؤُكما العَذْبُ الّذي لَوْ وَرَدْتُهُ وبي نَافِضٌ حُمَّى إِذَنْ لشَفَانِي

ومِنْ دخولِ اللام على « إذن » قَوْلُ الحَمَاسيّ :

لَـوْ تَـأَتَّـىٰ لَـكِ التَّحَـوُّلُ حَتَّـىٰ ... تَجْعَلِـي خَلْفَـكِ اللَّطِيْـفَ أَمَـامَـا

لإِذَنْ كُنْـتِ يـا عُبَيْـدَةُ خَيْـرَ النَّـاسِ خَلْفـاً وخَيْـرَهُـمْ قُـدَّامـا

إذن : مؤكِّدة لمعنى الجواب في اللام .

ب ـ **جواب لولا** : نحو ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥١] .

جـ ـ **جواب القسم** : نحو ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [سورة يوسف : ٩١] ، و﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٧]

٤ ـ **اللام المُوَطِّئة للقسم** : وهي الدّاخلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ الجوابَ بَعْدَها مبنيٌّ على قَسَمٍ قبلها لا على الشَّرْطِ ، ومِنْ ثَمَّ تُسَمَّى اللام المُؤْذِنَةَ ، والمُوَطِّئة ؛ لأنَّها وَطَّأَتِ الجوابَ للقَسَمِ ، أَي مَهَّدَتْهُ له ، نحو ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾ [سورة الحشر : ١٢] .

وأكثرُ ما تدخل على « إنْ » ، نحو قول النّابغة :

لَئِـنْ كُنْـتَ قَـدْ بُلِّغْـتَ عنِّـي وِشَـايَـةً ... لمُبْلِغُـكَ الـواشِـي أَغَـشُّ وأَكْـذَبُ

وقد تدخلُ على غَيْرِها ، نحو قَوْلِهِ :

لَمَتَىٰ صَلَحْتَ لِيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ ... ولَتُجْـزَيَـنَّ إذا جُـزِيْـتَ جَمِيْـلا

وقال أبو صَخْرٍ الهُذَلِيُّ :

ولَمَـا بَقِيْـتُ لَيَبْقَيَـنَّ جَـوًى ... بَيْـنَ الجَـوَانِـحِ مُضْـرِعٌ جِسْمِـي

لَمَا : اللام موطِّئة للقسم . ما : اسْم شرط جازم مبنيّ على السّكون في محلّ نصب مفعول مطلق ، أَيْ أَيَّ بقاءٍ بقيتُ . وأدخل اللام الموطِّئة على

« ما » الشّرطيّة تشبيهاً لها بـ إنْ أُمّ باب الشّرْط .

واللام الموطِّئة في « لئن » ليستْ بواجبةٍ ؛ قال تَعَالىٰ ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٣] ؛ جملة ﴿ لَنَكُونَنَّ ﴾ جواب القَسَم المحذوف الذي لم يُمَهَّدْ له باللام التي تدخلُ علىٰ « إنْ » غالباً ، والقَسَمُ وجَوابُهُ أَغْنَىٰ عن جَوابِ الشَّرْطِ .

وللنُّحاة في تركيب : لعَمْرِي لَئِنْ ، في نحو قَوْلِ نَصْرِ بن حَجّاج :

لعَمْـرِي لَئِـنْ سَيَّرْتَنِـي أَوْ حَبَسْتَنِـي ... ومـا نِلْـتُ ذَنْبـاً إنَّ ذا لَحَـسَرَامُ

وقَوْلِ ٱبْنِ الدُّمَيْنة :

لعَمْـرِي لَئِـنْ أَوْلَيْتَنِـي مِنْـكِ جَفْـوَةً ... وشَـبَّ هَـوَىٰ قَلْبِـي إلَيْـكِ شَبُـوبُ

لَبِئْـسَ إذَنْ عَـوْنُ الخليـلِ أَعَنْتَنِـي ... علىٰ نَـائِبَـاتِ الـدَّهْـرِ حِيْـنَ تَنُـوبُ

= قولان :

١ ـ اللام موطِّئة لقَسَمٍ جديد ، وجواب القسم الأوَّل « لعمري » محذوفٌ لدلالة جواب الثّاني عليه . وهو رَأْيٌ فيه صنعةٌ وإطالة .

٢ ـ اللام زائدة لتوكيد القسم ، ولَيْسَ ثَمَّةَ إلا قَسَمٌ واحدٌ ، وهو أَسْهَلُ مِنْ سالفِه وأقلُّ مؤونةً وتكلُّفاً .

فجملة (لبئسَ إذَنْ عونُ الخليل) جواب القسم « لعَمْري » ، واللام في لَئِن زائدة لتوكيد القَسَم .

وأَغْرَبُ ما دَخَلَتْ عليه اللامُ « إذْ » ، أَنْشَدَ ٱبْنُ جنّي :

غَضِبَـتْ علـيَّ لأَنْ شَـرِبْـتُ بجِـزَّةٍ ... فـلإِذْ غَضِبْـتِ لأَشْـرَبَـنْ بِخَـرُوْفِ

وهو نظيرُ دخول الفاء في ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ [سورة النُّور : ١٣] ؛ شُبِّهَتْ « إذْ » بـ « إنْ » ، فدخلت الفاءُ بعدها كما تدخل في جواب الشّرط .

قال ذو الرُّمَّة :

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيا عَلَيَّ كَمَا أَرَىٰ تَبَارِيحَ مِنْ لَيْلَىٰ فَلِلْمَوْتُ أَرْوَحُ

وقال آخر :

لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيا

أُعْطِيَ الجوابُ في البيتَيْنِ للشَّرْطِ مَعَ أَنَّ السَّابِقَ القَسَمُ ، وحَقُّ السَّابِقِ أَنْ يَسْتَأْثِرَ بالجواب ، ولهٰذا اعْتَدَّ ابْنُ هشامٍ اللامَ في « لئن » زائدةً لا موطِّئةً للقسم . ورَأى غيرُه أَنَّها الموطِّئة ، والجملة الشّرطيّة الكُبْرى جواب القسم .

٥ ـ **لام التَّعريف** في : الرَّجل والحارث ، عِنْدَ ابْنِ جنّي . وعِنْدَ الخليل أَنَّ « أل » بتمامِها حرف التَّعريف .

٦ ـ **لام البُعْد** : وهي اللاحقة لأَسْماءِ الإشارة للدلالة على البُعْدِ أَوْ على توكيده ، وأَصْلُها السّكون ، كما في : تِلْك ، وإِنَّما كُسِرَتْ في « ذٰلِكَ » و« هُنَالِكَ » لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ .

٧ ـ **لام التَّعَجُّب غير الجارَّة** : نحو لَظَرُفَ زيدٌ ، ولَكَرُمَ سَعْدٌ ، ومعناه : ما أَظْرَفَه ، وما أَكرمَهُ ! ذَكَرَهُ ابْنُ خَالويهِ في كتابه « الجُمَل »[1] . وعِنْدَ غَيْرِه هي لام الابتداءِ دخلتْ على الماضي لشَبَهِه لجمودِه بالاسْمِ .

* * *

(١) هو الكتابُ المَطْبوعُ خَطَأً بعنوان « المُخَلَّىٰ » ، والمنسوب ضَلالاً إلىٰ أبي بكر أحمدَ بْنِ الحسن بْنِ شقير البغداديّ (ت ٣١٧هـ) ، بتحقيق د . فائز فارس ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م ـ والمطبوعُ بعنوان « الجُمَل » ، والمنسوب ضَلالاً إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) ، بتحقيق د . فخر الدّين قباوة ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥م .

لا

« لا » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ ثَلاثةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْو الأَوَّل : أَنْ تكونَ نافيةً .

و« لا » النَّافيةُ تُسْتَعْمَلُ علىٰ خمسةِ وجوهٍ :

١ ـ أَنْ تكونَ نافيةً للجنس عاملةً عَمَلَ « إنَّ » ، وذٰلِكَ إذا أُريد بها نَفْيُ الجنس على سبيل الاستغراق ، وتُسَمَّىٰ عِنْدَ بَعْضِهم « لا » التَّبرئة .

و« لا » النَّافيةُ للجنسِ تَقَعُ في جَوَابِ : هَلْ مِنْ أَحَدٍ ؟ وحَقُّ الجوابِ أَنْ يكون عَلَىٰ وَفْقِ السُّؤَالِ ، فكان يجبُ أَنْ يُقَالَ : لا مِنْ أَحَدٍ ، إلا أَنَّهم حَذَفُوا « مِنْ » ، وضَمَّنُوا الكَلامَ مَعْناها ، فوَجَبَ البِناءُ لتضمُّنِ مَعْنَىٰ الحَرْفِ . وهٰكَذَا كُلُّ شَيْءٍ يتضمَّنُ مَعْنَىٰ الحَرْفِ يُجِبُ له البناءُ .

ويُشترطُ في إعْمالِ « لا » عَمَلَ « إنَّ » ما يأْتي :

١ ـ أَنْ تكونَ نافيةً للجنس نصّاً لا أحْتمالاً . فإِنْ كانت نافيةً للوحدة أَوْ كانت مُحْتَمِلةً لنفي الوحدة أَوِ الجنس عَمِلَتْ عمل « لَيْسَ » ، نحو : لا رَجُلٌ في الدَّارِ بلا رجلان .

٢ ـ أَنْ يكونَ اسْمُها وخبرها نكرتَيْنِ .

٣ ـ أَنْ يَتَّصِلَ اسْمُها بها ، فلا يَفْصل بينهما فاصل . فإِنْ جاءَ اسْمُها معرفةً أَوِ انْفَصَلَ عنها أُهْمِلَتْ ، ووَجَبَ عِنْدَ الأَكثرين تكرارها ، نحو : لا زيدٌ في الدَّار ولا عَمْرٌو ، وقال تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [سورة الصّافات : ٤٧] .

٤ ـ ألا يدخل عليها حرفُ الجرّ . فإنْ دَخَلَ جَرَّ النَّكِرة ، نحو : سافرتُ بلا زادٍ ، وغضبْتُ مِن لا شَيْءٍ .

إنْ جاءَ ٱسْمُ « لا » مُفْرداً ، أيْ غيرَ مضافٍ ولا شبيه بالمضاف ، بُنِيَ على ما يُنْصَبُ به ، أيْ بُنِيَ على الفتح إنْ كان مفرداً ، أي غيرَ مُثَنّى ولا جمع ، أوْ كان جمع تكسير ، كقول النّابغة :

ولا عَيْبَ فيهم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهم بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكتائِبِ

= وعلى الياء في محلّ نصب إنْ كان مُثَنّى أوْ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالماً أوْ مُلْحقاً به ، كقَوْلِهِ :

تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا ولٰكِنْ لِسُوَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ

وقَوْلِهِ :

يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِيْنَ ولا آ بَاءَ إلا وقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

= وعلى الفتح أوِ الكسر في محلّ نصب إن جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتَيْن ، كقَوْلِ سَلامَةَ بْنِ جَنْدَلٍ :

وَلَّى الشَّبَابُ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشِّيبِ

وبناؤه على الكسر في مجلّ نصب أكثر .

= وإنْ جاء ٱسْمُ « لا » مضافاً أوْ شبيهاً بالمضاف ، والشَّبيهُ بالمضاف هو المشتقّ العامل فيما بَعْدَه ، أُعْرِبَ ، نحو : لا رَجُلَ سَوْءٍ بَيْنَنا ، ولا كريماً أصْلُه مَنْبُوذٌ ، ولا محموداً فِعْلُه نادمٌ .

وتُخَالِفُ « لا » النّافيةُ للجنس « إنَّ » من وجوهٍ :

١ ـ لا تعملُ إلا في النَّكِرات .

٢ ـ يُبْنَى ٱسْمُها إذا لم يكنْ عاملاً ، أي مضافاً أوْ شبيهاً بالمضاف .

٣ ـ ٱرْتفاعُ خَبَرِها عِنْدَ إفْرادِ ٱسْمِها في نحو : لا رجلَ قائمٌ ، بما كان

مرفوعاً به قَبْلَ دخولها ، لا بها . ولا خِلاف بينهم في أنَّ ٱرْتِفَاعَهُ بها إذا كان ٱسْمُها عاملاً .

٤ ـ لا يتقدَّمُ خبرُها على ٱسْمِها ولو كان ظرفاً أَوِ ٱسْماً مجروراً بالحرف .

٥ ـ يجوز مراعاةُ محلِّها مَعَ ٱسْمِها قَبْلَ مُضِيِّ الخبر وبَعْدَه ، فيجوز رَفْعُ النَّعْت ، نحو : لا رجلَ ظريفٌ فيها ، ولا رجلَ فيها ظريفٌ .

٦ ـ يجوز إلْغاؤها إذا تكرَّرت ، نحو : لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ إلا بالله . ولك فَتْحُ الاسمَيْنِ ، ورَفْعُهما ، والمغايرةُ بينهما . بخلافِ قَوْلِهِ :

إنَّ مَحَـــلاً وإنَّ مُسْـــتَحَـــلا وإنَّ فـي السَّفْـرِ إذ مَضَـوا مَهَـلا

فلا محيدَ عَنِ النَّصْبِ .

٧ ـ يكثر حَذْفُ خَبَرِها إذا عُلِمَ ، نحو ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ [سورة الشعراء : ٥٠] ، و﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سورة سبأ : ٥١] . وتميم تلتزمُ حَذْفَه .

تكرار « لا » مَعَ العطف :

إذا كُرِّرَتْ « لا » مع العطف جاز فيها وفيما بَعْدَها وُجُوهٌ :

١ ـ بناء الاسمَيْنِ على إعمال « لا » عَمَلَ « إنَّ » ، في الموضعَيْنِ ، نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله .

٢ ـ رَفْعُهما على الابتداء بإهمال « لا » ، أَوْ على إعْمالها عَمَلَ « لَيْسَ » ، أَوْ بعطف الثّاني على محلّ « لا » مَعَ ٱسْمِها الذي هو في تقدير المبتدأ عند سيبويه ، وتكون « لا » الثّانيةُ زائدةً لتوكيد النَّفْي ، كقَوْلِ الرّاعي :

ومـا هَجَـرْتُـكِ حَتَّـىٰ قُلْـتِ مُعْلِنَـةً لا نَـاقَـةٌ لِـيَ فـي هٰـذَا ولا جَمَـلُ

٣ ـ بناء الأَوَّل على الفتح ، ورفع الثّاني على أحدِ الوجوه السّابقة ، كقَوْلِ هُني بن أحمر أَوْ غَيْرِهِ :

هٰـذَا ، لَعَمْـرُكُـمُ ، الصَّغَـارُ بعَيْنِـهِ لا أُمَّ لـــي إنْ كـــانَ ذٰلكَ ولا أَبُ

٤ ـ رفع الأَوَّل وبناء الثَّاني على الفتح ، كقَوْلِ أُميّة بن أبي الصَّلْت :

فـــلا لَغْـــوٌ ولا تَـــأْثِيـــمَ فِيْهَـــا وَمَـا فَـــاهُـــوا بِـــهِ أَبَـــداً مُقِيْـــمُ

٥ ـ بناء الأَوَّل على الفتح ونصب الثَّاني بالعطف على محلّ ٱسْم « لا » الأُوْلىٰ ، كقَوْلِ أنس بن عبّاس بن مِرْداس :

لا نَسَـــبَ اليَـــوْمَ ولا خُلَّـــةٌ إِتَّسَـــعَ الخَـــرْقُ علـــى الـرَّاتِـقِ

فإنْ عَطَفْنا ولم نُكَرِّرْ « لا » ، نحو قَوْلِهِ :

فـلا أَبَ وٱبْناً مِثْـلَ مَـرْوَانَ وٱبْنِـهِ إذا هُـوَ بـالمَجْـدِ ٱرْتَـدَىٰ وتَـأَزَّرَا

= وَجَبَ فَتْحُ ٱسْمِ « لا » ، وجاز في المعطوف الرَّفْعُ بالعطف علىٰ محلّ « لا » مَعَ ٱسْمِها ، والنَّصْبُ بالعطف على محلّ ٱسْمِ « لا » وَحْدَه ، فيقال : لا أَبَ وٱبْنٌ أو وٱبْناً .

فائدة :

قال ٱبْنُ مَيَّادَةَ :

فـــلا وَصْـــلَ إلا أَنْ تُقَـــارِبَ بَيْنَنَـــا قَـلائِـصُ يَجْسُرْنَ الفَـلاةَ بِنـا جَسْرا

المصدر المؤوَّل : أَنْ تُقَارِبَ ، في محلّ رفع بدل من الضَّمير المُسْتكنّ في الخبر المحذوف ، أَيْ ولا وَصْلَ كائنٌ هو إلا المُقَارَبَةُ بَيْنَنا .

ولا يَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ خَبَرَ « لا » ؛ لأَنَّ في ذٰلك مُخَالفاتٍ للصَّنْعة :

١ ـ إنْ جَعَلْتَ المصدر المؤوَّل ـ وهو معرفةٌ ـ خبراً لـ لا النَّافية للجنس ، أَعْمَلْتَها في المعرفة ، وقد مَرَّ بك أَنَّها لا تعملُ إلا في النَّكِرَات .

٢ ـ أَنَّ ما بعد « إلا » موجب ، و« لا » لا تعملُ في الموجب ، وإنَّما تعملُ في المَنْفِيِّ .

٣ ـ أَنَّك إذا جَعَلْتَ المصدر المؤوَّل خبر « لا » ، كُنْتَ قد جَعَلْتَ الاسْمَ نكرةً ، والخَبَرَ معرفةً ، وهٰذَا عَكْسُ ما تُوْجِبُه صِنَاعَةُ النَّحْوِ ؛ لأَنَّ الحُكْمَ في

العربيَّةِ إذا ٱجْتمعَتْ معرفةٌ ونكرةٌ أَنْ تكون المعرفةُ هي الاسْمَ ، والنَّكِرَةُ هي الخَبَرَ .

٤ ـ ٱسْم « لا » هُنَا عامٌّ ، وقَوْلُه : إلا أَنْ تُقَارِبَ بَيْنَنا فلانصُّ ، خاصٌّ ، والخاصُّ لا يكونُ خبراً عن العامِّ .

وذكروا في إعراب « اللهُ » مِنْ كلمة التَّوحيد : لا إلٰهَ إلا اللهُ ، وجوهاً :

١ ـ بدل مِنَ الضَّمير المُسْتكنّ في الخبر المحذوف ، أي لا إلٰهَ كائنٌ هو إلا اللهُ .

٢ ـ بدل مِنْ موضع « لا » مع ٱسْمِها ، أَوْ مِنْ موضع ٱسْمِها قبل دخول « لا » عليه .

٣ ـ إلا اللهُ بتمامِها صفة لـ لا إلٰهَ ، على الموضع ، نحو ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [سورة الأعراف : ٦٥] ، غيرُه : صفة لـ إلٰهٍ على المحلّ .

٤ ـ لا إلٰهَ في موضع خبر مقدَّم ، وإلا اللهُ في موضع المبتدأ ، ٱخْتارَه الزَّمخشريُّ .

٥ ـ إلٰه بمعنى مَعْبود ، فيعمل عَمَلَ ٱسْمِ المفعول . اللهُ : نائب فاعِلٍ له .

أَمَّا النَّصْبُ في : إلا اللهَ ، فعلىٰ الاستثناء .

فائدة :

قال ٱبْنُ مَيَّادَةَ :

أَلَا لَيْتَ شِعْري هَلْ إلىٰ أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيْلٌ ، فأَمَّا الصَّبْرُ عَنْها فلا صَبْرا

تميم ترفع الصَّبْر على أنَّه مبتدأ ، والجملة من لا النَّافية للجنس وٱسمها وخبرها المحذوف خبرٌ له . والرَّابطُ بَيْنَ جملة الخبر والمبتدأ العُمُوْمُ الّذي في ٱسْمِ « لا » النَّافية للجنس ؛ إذِ ٱسْمُها نكرةٌ شائعةٌ مُسْتَغْرِقَةٌ للجنسِ المعرَّفِ بالألف واللام . ومثلُ هٰذَا : خالدٌ نِعْمَ القائدُ ، جملة (نِعْمَ القائد) خبرٌ ،

الرَّابطُ فيه العُمُومُ ؛ إذ أل التي في « القائد » جنسيَّة تَشْمَلُ خالداً وغَيْرَه مِن القَادَةِ .

والحجاز تنصب الصَّبْرَ على أنَّه مفعولٌ مِن أجله .

ونظيرُ قَوْلِ ٱبْنِ ميَّادة قَوْلُ الآخر :

فـأمَّـا القِتَـالُ لا قِتَـالَ لَـدَيْكُـمُ ولٰكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

٢ ـ أَنْ تكونَ نافيةً عاملةً عَمَلَ ليس .

أعملها بَعْضُ أَهْلِ الحجاز ، وأَهْمَلَها أَكْثَرُ العرب . ومَنْ أَعْمَلَها ٱشْتَرَط أَنْ يكون ٱسْمُها وخبرها نكرتَيْنِ ، وندر مجيء ٱسْمِها معرفة ، كقَوْلِ نابغة بني جَعْدة :

وحَلَّـتْ سَـوَادَ القَلْـبِ لا أَنَـا بَـاغِيـاً سِـوَاهَـا ، ولا فـي حُبِّهَـا مُتَـرَاخِيـا

= وأَنْ يُحْذَفَ خَبَرُها ، كقَوْلِ سَعْدِ بْنِ مالك :

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِيْـرَانِهَـا فـأَنَـا ٱبْـنُ قَيْـسٍ لا بَـرَاحُ

أي لا بَرَاحُ لي .

وقد يُذْكَرُ معمولاها كلاهما ، كقَوْلِهِ :

تَعَـزَّ فـلا شَـيْءٌ عَلَـىٰ الأَرْضِ بَـاقِيـا ولا وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـىٰ اللهُ وَاقِيـا

وعليه بَنَىٰ شاعرُ العربيَّة قَوْلَهُ :

إذا الجُوْدُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَىٰ فلا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المَالُ بَاقِيا

ورُبَّما زادوا الباءَ في خَبَرِها حَمْلاً لها عَلَىٰ لَيْسَ ، كقَوْلِ سواد بْنِ قارب :

وكُنْ لي شَفِيْعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْـنٍ فَتِيلاً عَـنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ

و« لا » هٰذِهِ تُخَالِفُ « ليس » مِنْ ثلاثِ جِهَاتٍ :

١ ـ عَمَلُها قليلٌ ، حَتَّى ٱدُّعِيَ أَنَّهُ لا يقعُ .

قال أبو حَيَّان : « إِعْمَال « لا » إِعْمَالَ « لَيْسَ » قليلٌ جدّاً لم يجئ منه في

لسانِ العرب إلا ما لا بَالَ له . والذي يُحْفَظُ مِنْ ذٰلِكَ قَوْلُه :

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ علىٰ الأَرْضِ بَاقِيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَىٰ اللهُ وَاقِيا

أَنْشَدَهُ ٱبْنُ مَالِكٍ . ولا أَعْرِفُ هٰذَا البَيْتَ إلا مِنْ جِهَتِهِ .

وخَرَّجَ علىٰ ذٰلِكَ سيبويه قَوْلَ الشَّاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ٱبْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

وهٰذَا كُلُّهُ يحتملُ التَّأْويلَ وعلى أَنْ يحمل على ظاهره = لا ينتهي مِنَ الكثرةِ بحيث تُبْنَىٰ عليه القواعدُ ، فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ عليه كتابُ الله الذي هو أَفْصَحُ الكلامِ وأَجَلُّهُ » اهـ

٢ ـ ذِكْرُ خَبَرِها قليلٌ ، حتَّىٰ إنَّ الزَّجَّاجَ لم يَظْفَرْ به ، فادَّعَىٰ أَنَّها تَعْمَلُ في الاسْمِ خاصَّة ، وأَنَّ خبرها مرفوع .

٣ ـ لا تعملُ إلا في النَّكِرَاتِ عِنْدَ الجمهور .

٣ ـ أَنْ تكونَ حَرْفَ عَطْفٍ .

وتكون « لا » عاطفةً بأَربعةِ شروطٍ :

آ ـ أَنْ يتقدَّمَها إثباتٌ ، نحو : جاء زيدٌ لا عَمْرٌو ، أَوْ أَمْرٌ ، نحو : ٱضْرِبْ سعداً لا بكراً ، أَوْ نداء ، نحو : يا ٱبْنَ أَخي لا ٱبْنَ عَمِّي .

ب ـ أَلا تقترنَ بعاطفٍ . فإذا قيل : جاءَني زَيْدٌ لا بل عَمْرٌو ، فحَرْفُ العَطْفِ « بَلْ » ، و« لا » حَرْفُ جَوَابٍ ، ولَيْسَتْ عَاطِفَةً . وإذا قُلْتَ : ما جَاءَني زيدٌ ولا عَمْرٌو ، فالعَاطِفُ الواو ، و« لا » زائدةٌ لتوكيدِ النَّفْيِ . وما يَمْنَعُ العَطْفَ في هٰذَا المِثَالِ أَيْضاً تقدُّمُ النَّفْيِ .

جـ ـ أَنْ يَتَعَانَدَ متعاطفاها ، فلا يقال : جاءَني رجلٌ لا زيدٌ ؛ لأَنَّهُ يصدق على زيد ٱسْمُ الرَّجُلِ ، بخلاف قَوْلِك : اللُّغَةُ وَحْيٌ لا توقيفٌ ، وجاءَني رجلٌ لا ٱمْرَأَةٌ .

د ـ أَنْ تَعْطِفَ المُفْرَدَ أَوِ الجمل التي لها محلٌّ مِن الإعراب ، نحو : زيدٌ يقومُ لا يقعدُ . فإنْ جاء بعدَها جملةٌ لا محلَّ لها ، نحو : تزدهرُ الأوطانُ بالإخلاص والعملِ لا تزدهر بالكلام والكسل = اُعْتُدَّتْ نافيةً لا عَمَلَ لها .

ومِنْ أَمْثَالِهم : بِهِ لا بظَبْيٍ أَعْفَرَ . يُضْرَبُ عندَ الشَّماتة . الأَعْفر : الأبيض ، أَيْ لِتَنْزِلِ الحادثةُ به لا بظَبْيٍ . ومِنْ أَمْثَالِهم : أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فِيك . الأَمْتُ : العِوج .

« لا » في المثلَيْنِ حرف عطف جاء بَعْدَ إخبار مَحْضٍ عندَ سيبويه ، وعند المبرِّد أَنَّه خَبَرٌ مُرَادٌ به الدُّعاء ؛ كَأَنَّهم قالوا : جَعَلَ اللهُ الأَمْتَ في حَجَرٍ لا فيك .

وقد يجوزُ حَذْفُ المعطوفِ عليه مع « لا » ، نحو : أَعْطَيْتُك لا لِتَظْلِمَ ، أَيْ لِتَعْدِلَ لا لِتَظْلِمَ .

قال المَرَّارُ الفَقْعَسِيُّ :

إِلىٰ اللهِ أَشْكُو لا إِلىٰ النَّاسِ أَنَّنِي ... بِتَيْمَاءَ تَيْمَاءِ اليَهُودِ غَرِيبُ

وقال بُجير بْنُ زُهير :

مَنْ مُبْلِغٌ كَعْباً فَهَلْ لَكَ في الَّتي ... تلومُ عَلَيْها بَاطِلاً وَهْيَ أَحْزَمُ

إِلىٰ اللهِ لا العُزَّىٰ ولا اللاتِ وَحْدَهُ ... فَتَنْجُوْ إِذا كَانَ النَّجَاءُ وتَسْلَمُ

« لا » في الشَّاهدين حرف عطف عطفت الاسم المجرور على مثله ، في الأَوَّلِ كُرِّرَ حرفُ الجرّ ، وفي الثَّاني تُرِكَ .

٤ ـ أَنْ تكونَ حَرْفَ جَوَابٍ مُنَاقِضاً لـ نَعَمْ . وهٰذِهِ تُحْذَفُ الجُمَلُ بَعْدَها كثيراً . يقال : أَجاءَ زيد ؟ فتقول : لا . والأَصْلُ : لا لم يَجِئْ . قال جميلٌ :

لا ، لا أَبُوْحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وعُهُوْدا

وٱخْتَلَفُوا في « لا » مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ ٱسْمُهُ ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة : ١] على أَقوال :

١ ـ نافية ، ومَنْفِيُّها إمَّا شَيْءٌ تقدَّمَ ، وهو ما حُكِيَ عنهم كثيراً مِنْ إنكار البَعْثِ ، فقيل لهم : لَيْسَ الأَمْرُ كذٰلِكَ ، ثمّ اسْتُؤْنِفَ القَسَمُ . قالوا : وإنَّما صَحَّ ذٰلِكَ ؛ لأَنَّ مجازَ القرآن مجازُ السّورة الواحدة . ولهٰذا يُذْكَرُ الشَّيْءُ في سورةٍ وجوابُه في سورة أُخرىٰ ، نحو ﴿ وَقَالُوا يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [سورة الحجر : ٦] ، وجوابه ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [سورة القلم : ١٢]. وهي عَلَىٰ تَقْدِيرِ هٰذَا المَنْفِيِّ المَحْذُوفِ حَرْفُ جَوَابٍ أَيْضاً .

= وإمَّا ﴿ أُقْسِمُ ﴾ . وذٰلِكَ علىٰ أَنْ يكونَ إخباراً لا إنْشاءً . والمعنى أَنَّه لا يُقْسِمُ بالشَّيْءِ إلا إعظاماً له ؛ بدليل ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [سورة الواقعة : ٧٥ ـ ٧٦] ، فكأَنَّهُ قيل : إنَّ إعظامَه بالإقْسَامِ به كلا إعْظَامٍ ، أَيْ إنَّه يستحقُّ إعْظاماً فَوْقَ ذٰلِكَ .

٢ ـ زائدة ، وإنَّما زِيْدَتْ تَوْطئةً وتمهيداً لنفي الجواب ، والتَّقدير : لا ، أُقْسِمُ بيَوْمِ القيامة لا يُتْرَكُوْنَ سُدًى . ومِثْلُه ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة النّساء : ٦٥] ، وقَوْل امْرِئ القيس أَوْ غَيْرِهِ :

فلا وأَبِيكِ ٱبْنَةَ العَامِرِيِّ لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّْ

ورُدَّ بقَوْلِه ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ [سورة البلد : ١] ، فإنَّ جوابه مُثْبَتٌ ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴾ [سورة البلد : ٤] .

وقيل : إنَّما زِيْدَتْ لمجرَّدِ التَّوكيدِ وتقويةِ الكلامِ ، نحو ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [سورة الحديد : ٢٩] .

ورُدَّ بأَنَّها لا تُزَادُ صَدْراً ، بل حَشْواً ، كما أَنَّ زيادة « ما » كذٰلِكَ ، نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٩] ؛ وذٰلِكَ لأَنَّ زِيادةَ الشَّيْءِ تفيد اطِّرَاحَه ، وكَوْنُه أَوَّلَ الكلامِ يُفيدُ الاعْتِنَاءَ بِهِ .

ورَدَّهُ أبو عليّ في « الحُجَّة » و« البَغْداديَّات » بزيادةِ « ما » صَدْراً فيما أَنْشَدَهُ

أبو زَيْدٍ لعَبْدَةَ بْنِ الطَّبيب :

ما مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الوِرْدِ ذُو جَرَزٍ ضَخْمُ الدَّسِيْعَةِ بالسَّلْمَيْنِ وَكَّارُ
ما كُنْتَ أَوَّلَ ضَبٍّ صَابَ تَلْعَتَهُ غَيْثٌ وأَخْطَأَهُ جَدْبٌ وإِضْرَارُ

ما : زائدة . الجَرَزُ : القُوَّة . الدَّسِيْعة : الجَفْنة . السَّلْم : الدَّلْو . الوَكَّار : مالِئُ الدَّلْو .

٣ ـ حَرْف جواب : أَيْ لا لَيْسَ الأَمْرُ على ما تَقَوَّلْتُموه مِن إِنكارِكم لِيَوْمِ القيامة ﴿ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢ ﴾ [سورة القيامة : ١ ـ ٢] ، فـ « لا » هُهُنا جَوَابٌ لِمَا حكى مِن جَحْدِهم البَعْث ورَدٌّ لكلامِهم .

٤ ـ أَداة اسْتفتاحٍ وتَنْبيهٍ بمنزلةِ « ألا » . وفِيْهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّهُ لا يُعْرَفُ له نظيرٌ ، ذَكَرَهُ ابْنُ فَضَّال المُجَاشِعِيُّ (ت ٤٧٦هـ) في كتابه « العَوَامِل والهَوَامِل »[1] .

٥ ـ أَنْ تكونَ حَرْفَ نَفْيٍ مُهْمَلاً ، يدخلُ على الجملتَيْنِ الفعليّة والاسميّة .

مثال دخولها على الجملة الاسميّة التي صدرُها معرفةٌ ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [سورة يس : ٤٠] .

ومثال النكرة التي لم تعملْ فيها ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [سورة الصافات : ٤٧] ، وتكرار « لا » هُهُنا واجبٌ بخلافِهِ في ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ [سورة الطور : ٢٣] .

ومثال دخولها على الجملة الفعليّة التي فِعْلُها ماضٍ ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾

---

(١) وهو الكتابُ المطبوعُ خَطَأً بعنوان « مَعَاني الحروف » ، والمَنْسوبُ ضَلالاً إلى أبي الحسن عليّ بن عيسى الرُّمَّانيّ (ت ٣٨٤هـ) ، بتحقيق د . عبد الفتّاح شلبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٣م . أنظر الأدلّة العلميّة التي تدفع عنوانه ونِسْبَتَهُ في المقالة العالية التي خَبَّرَها الدكتور سيف بْنُ عبد الرحمن العريفي في مجلّة عالم الكتب ، الرياض ، مج ٢٣ ، عـ ٥ و٦ ، ص ٤٩٨ ـ ٥١٥ ، عام ٢٠٠٢م .

[سورة القيامة : ٣١] ، والحديث : « فإنَّ المُنْبَتَّ لا أرْضاً قَطَعَ ولا ظَهْراً أبْقَىٰ » ، وقول حمل بن النَّابغة الهُذلي وقد بلغه أمْرُ الرَّسول ﷺ بأداءِ دِيَةِ الجنين : « كيف أغْرَمُ مَنْ لا أكَلَ ولا شَرِبَ ، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلَّ » .

فإنْ دَخَلَتْ « لا » عَلَىٰ الماضي ولم تُكَرَّرْ ، نحو : لا رَعَاكَ اللهُ يا ذَاكَ النَّبَأ ، ولا شَلَّتْ يداك ، ولا فُضَّ فُوك ، وقول ذي الرُّمَّة :

أَلا يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَىٰ البِلَىٰ ولا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وقَوْل ابْنِ الرُّقَيَّات :

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ ؟

= أفَادَتِ الدُّعاءَ ، والفِعْلُ مُسْتَقْبَلُ المَعْنَىٰ .

ومِثْلُه في عدمِ وجوبِ التَّكرارِ لعَدَمِ قَصْدِ المُضِيِّ ، وإنْ كان لَيْسَ دُعاءً = قَوْلُ المُؤَمَّلِ بْنِ أُمَيْلٍ المحاربيِّ :

حَسْبُ المُحِبِّيْنَ في الدُّنْيا عَذَابُهُمُ تاللهِ لا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

وشَذَّ تَرْكُ تكرار « لا » في قَوْلِ شِهَابِ بْنِ العَيِّف :

لاهُمَّ إنَّ الحَارِثَ بْنَ جَبَلَهْ
زَنَّا عَلَىٰ أَبِيْهِ ثُمَّ قَتَلَهْ
وكَانَ في جَارَاتِهِ لا عَهْدَ لَهْ
وأيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهْ

لاهُمَّ : اللَّهُمَّ . الحارث بن جَبَلة : ملك مِنْ مُلُوك غسَّان بالشَّام في الجاهليّة . زَنَّا : زَنَّأَ عليه : ضَيَّقَ عليه . العَهْد : الذِّمام والحُرْمة . وَصَفَه بالغَدْرِ وقلَّةِ المعروف ، وأنَّه ضَيَّقَ علىٰ أبيه فقتله ، ولم يَرْعَ ذِمامَ جاراته ، بَلِ انْتَهَكَ حُرَمَهُنَّ ، وما تَرَكَ أمْراً ذَميماً إلا ارْتَكَبَهُ .

والشَّاهد : لا فَعَلَه ، عدم تكرار « لا » النَّافية في الماضي خاصٌّ بالشِّعْرِ .

ومثالُ دُخُولِها على المضارع ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [سورة النساء : ١٤٨] ، و﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الأنعام : ٩٠] .

وقد تُحْذَفُ « لا » إذا وَقَعَتْ في صدر جواب القَسَم المضارع ، نحو ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف : ٨٥] ، أي لا تزال تذكرُ يُوسُفَ .

قال مَكْحُولُ بْنُ سَعْدٍ :

فَمَا كَانَ إلا مَرُّهُ وارْتِفَاعُهَا ... فَسَاللهِ أَدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ أَجْوَدَا

وقال مالك بن خالد الخُنَاعِيُّ .

لِلَّهِ يَبْقَىٰ عَلَىٰ الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

وقال امْرُؤُ القَيْس :

فَقُلْتُ يَمِيْنَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالي

وقال المنذر بْنُ عَبْدِ الله الحِزَامِيُّ :

فَأُقْسِمُ أَنْسَاكُم ولَوْ حَالَ دُوْنَكُمْ ... مِنَ الأَرْضِ غِيْطَانُ المُتَوَّهَةِ الغُبْرِ

غِيطان : ج غَوْط المتّسع من الأرض البعيد . المُتَوَّهة : الأَرْضُ المُضِلَّة .

وقال الطِّرِمَّاح :

فَآلَيْتُ أَلْحَىٰ عَاشِقاً ما سَرَىٰ القَطَا ... وأَجْدَرَ مِنْ وادي نَطَاةَ وَلِيْعُ

آلَيْتُ : أَقْسَمْتُ . أَلْحَىٰ : أَلوم . ما سَرَىٰ القَطَا : سار ليلاً يطلبُ الماءَ ، وهٰذا مِنْ صِيَغِ التَّأْبيد ؛ لأَنَّ القطا لا يزال يَسْري في طلب الماء . الوليع : طَلْع النَّخْل . أَجْدَرَ : إذا طلعتْ رؤوسُ الطَّلْعِ وصارتْ حَبّاً . نَطَاة : وادٍ في خيبر كثير النَّخْل .

وقال ابْنُ أحمر :

آلَيْتُ أَمْدَحُ مُقْرَفاً أَبَداً ... يَبْقَىٰ المَدِيْحُ ويَذْهَبُ الرِّفْدُ

المُقْرَفُ : ما يُدَاني الهُجْنة ، أي أُمُّه غيرُ عربيّة . الرِّفْد : العطاء .

وقال قيس بن معدان الكليبيّ :

فَحَـالِـفْ فسلا واللهِ تَهْبِـطُ تَلْعَـةً مِـنَ الأَرْضِ إلا أَنْـتَ للـذُّلِّ عَـارِفُ

التَّلعة : مسيل في أسفل الوادي . عارف : صابر .

التَّقدير : فتاللهِ لا أدري ، ولا يَبْقَىٰ ، ولا أَبْرَحُ ، ولا أَنْسَاكُم ، ولا أَلْحَىٰ ، ولا أَمْدَحُ ، ولا تَهْبِطُ . ويُؤَكِّدُ أَنَّ المُضَارِعَ مَنْفِيٌّ بـ لا المَحْذُوْفَةِ أَنَّه لم يُؤَكَّدْ بإِحْدَىٰ النُّونَيْنِ .

وإِذا دَخَلَتْ « لا » على المضارع لم يَجِبْ تكرارُها ، وخَلَّصَتْهُ للاستقبال خِلافاً لِمَنْ لا يُؤْبَهُ بخلافِهِ .

ومِنَ المَوَاضِعِ الّتي يَتَعَيَّنُ فيها تكرارُ « لا » النَّافيةِ دخولُها على مُفْرَدٍ خَبَرٍ أَوْ صفةٍ أَوْ حالٍ ، نحو : زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ ، و﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٦٨] ، و﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾ ﴾ [سورة الواقعة : ٤٣ ـ ٤٤] ، و﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾ ﴾ [سورة الواقعة : ٣٢ ـ ٣٣] ، و﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [سورة النُّور : ٣٥] ، وقال أُسَامَةُ بْنُ الحارثِ الهُذَليُّ :

مِـنَ المُضَـرِيَّـاتِ لا كَـزَّةٌ لَجُـوْنـاً ولا رَاشَـةَ الظَّهْـرِ نَـابـا

المُضَرِيَّات : إِبلٌ منسوبةٌ إِلى مُضَر . كَزَّة : ضَيِّقَةُ الخَطْوِ في السَّيْرِ . لَجُون : بطيئة . راشة الظَّهْر : ضعيفتُه ، شُبِّهَ بالرِّيشِ لخفَّتِهِ . ناب : النَّاقة المُسِنَّة . وظاهرٌ أَنَّ أُسامة ينفي عن ناقتِه هٰذِهِ الصِّفات : ضِيْق الخَطْو ، البُطْء ، ضَعْف الظَّهْر ، الهَرَم .

ورُبَّما زِيْدَتْ « لا » لتوكيد مَعْنى النَّفْيِ في « غَيْر » ، كقَوْلِ رُؤْبة :

بِغَيْـرِ لا عَصْـفٍ ولا أَصْطِـرَافِ

كما زِيْدَتْ « ما » لتوكيد مَعْنى النَّفْيِ في « لا » ، كقَوْلِ عُتْبَةَ والدةِ حاتم الطَّائيّ :

ولا مَـا يَـرَوْنَ الخُلْـقَ إلا طَبِيْعَـةٌ فكَيْفَ بتَرْكي ، يا بْنَ أُمِّ ، الطَّبَائِعا

قال الفَرَّاءُ : « ورُبَّما جَمَعُوا بَيْنَ « ما » و« لا » و« إن » الَّتي عَلَىٰ مَعْنَىٰ الجَحْدِ ؛ أَنْشَدَني الكِسَائيُّ في بَعْضِ البُيُوْتِ :

لا مَـا إنْ رَأَيْـتُ مِثْلَـكَ » اهـ

و« لا » إذا دَخَلَتْ علىٰ النَّكِرَةِ كانتْ علىٰ وَجْهَيْنِ :

١ ـ أَنْ تكونَ زائدةً ، كقَوْلِ جريرٍ :

ما بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدِّيْنِ وقَـدْ عَـلاكَ مَشِيْـبٌ حِيْـنَ لا حِيْـنِ

لا : زائدة ؛ التَّقدير : علاكَ مشيبٌ حِيْنَ حِيْنٍ .

وإنَّما كانتْ زائدةً ؛ لأنَّك إذا قُلْتَ : علاكَ مشيبٌ حِيْناً ، فقد أَثْبَتَّ حِيْناً عَلاهُ الشَّيْبُ فيه .

ولو جَعَلْتَ « لا » غَيْرَ زائدةٍ لوَجَبَ أَنْ تكونَ نافيةً علىٰ حدِّها في قَوْلِهم : جئتُ بلا مالٍ ، وأُتيتُ بلا غنيمةٍ ، فنَفَيْتَ ما أَثْبَتَّ ، مِنْ حَيْثُ كان النَّفْيُ بـ « لا » عاماً مُنْتَظِماً لجميعِ أفرادِ الجنسِ .

فلمَّا لم يستقمْ حَمْلُه علىٰ النَّفْيِ للتَّدافُعِ العارضِ في ذٰلِكَ ، حكمْتَ بزيادتها ، فصار التَّقدير : حِيْنَ حِيْنٍ .

وهٰذِهِ الإضافة من باب الإضافة علىٰ مَعْنَىٰ « مِنْ » ، وهي إضافة الشَّيْءِ إلىٰ كُلِّه ، نحو : حلقةُ فضَّةٍ ، وخاتمُ حديدٍ ؛ لأنَّ « الحِيْن » يقعُ علىٰ الزَّمانِ القليلِ كالسَّاعة ؛ قال النَّابغةُ :

تَنَـاذَرَهَـا الـرَّاقُـوْنَ مِـنْ سُـوْءِ سُمِّهَـا تُطَلَّقُـهُ حِيْنـاً وحِيْنـاً تُـرَاجِـعُ

= ويَقَعُ علىٰ الزَّمانِ الطَّويلِ ، نحو ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [سورة الإنسان : ١] ، وعلى ما هو أَقْصَرُ مِنْ ذٰلِكَ ، نحو ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٥] .

٢ ـ أَنْ تكونَ غَيْرَ زائدةٍ . وهي علىٰ ضَرْبَيْنِ :

آ ـ أَنْ تكونَ « لا » مع الاسْمِ بمنزلةِ ٱسْمٍ واحدٍ ، نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ، وذٰلِكَ نحو : غَضِبْتُ مِنْ لا شَيْءٍ ، وجئتُ بلا مالٍ ، فـ « لا » مَعَ الاسْمِ النَّكِرَةِ في موضع جَرٍّ بمنزلةِ خَمْسَةَ عَشَرَ .

ب ـ أَلا تَعْمَلَ « لا » في اللَّفْظِ ، ويُرَادُ بها مَعْنى النَّفْيِ ، فتكون صورتُها صورةَ الزَّائدة ، ومَعْنَىٰ النَّفْيِ فيها مَعَ هٰذَا صحيحٌ ؛ قال النَّابغةُ :

بَعْدَ ٱبْنِ عَاتِكَةَ الثَّاوِي عَلَىٰ أَبَوَىٰ أَمْسَىٰ بِبَلْدَةِ لا عَمٌّ ولا خَالِ

وقال الشَّمَّاخ :

إِذَا مَا أَدْلَجَتْ وصَفَتْ يَدَاهَا لَهَا إِدْلاجَ لَيْلَةَ لا هُجُوعِ

وقال أبو الطُّفَيْل عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ :

تَرَكْتَنِي حِيْنَ لا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وحِيْنَ جُسَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلَبَا

وقال رُؤْبَةُ :

لَقَدْ عَرَفْتُ حِيْنَ لا أَعْتِرَافِ

النَّحْوُ الثَّاني : أَنْ تكونَ ناهيةً .

وهي موضوعةٌ لطَلَبِ التَّرْكِ ، وتختصُّ بالدُّخولِ عَلَى المُضارع ، وتقتضي جَزْمَهُ وٱسْتقبالَهُ ، سواء أَكانَ المطلوبُ منه مُخَاطَباً ، نحو ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [سورة الممتحنة : ١] ، أَوْ غائباً ، نحو ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ﴾ [سورة آل عمران : ٢٨] ، أَوْ متكلِّماً ، نحو « لا أَرَيَنَّكَ هٰهُنَا » ؛ قال النَّابغةُ :

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ

الرَّبْرَبُ : القطيع من بقر الوحش ، كَنَىٰ به عن النِّساء . الأَبْكار : الجواري . النِّعاج : ج نعجة البقرة الوحشيَّة . الدَّوَّار : ما ٱسْتَدَارَ مِنَ الرَّمل .

أيْ لا تُقيموا بهٰذا المكان ، فأعرف نساءكم مَسْبيّاتٍ .

وقال الوليد بْنُ عُقْبَةَ أَوْ غَيْرُهُ :

إذَا ما خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فلا نَعُدْ لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيْهَا الجُرَاضِمُ

الجُرَاضِم : الأكول ، وعَنَىٰ بِهِ مُعَاوِيَةَ .

وأَكْثَرُ دخول « لا » النّاهية علىٰ فِعْلِ المخاطب ، ثمّ علىٰ الغائب ، ويكثر دخولُها علىٰ فِعْلِ المتكلّم المبنيّ للمجهول ، نحو : لا نُؤْخَذْ علىٰ غِرَّةٍ ، ويَنْدُرُ جَزْمُها للمتكلّم المبنيّ للمعلوم كبيتَي النّابغة والوليد بن عُقْبة السّالِفَي الإنْشَادِ .

و« لا » تَقْتَضِي جَزْمَ المُضَارِعِ سَوَاءٌ أُرِيْدَ بها مَحْضُ النَّهْيِ ، نحو ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [سورة الحُجرات : ١٢] ، أَمِ الدُّعَاءُ ، نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [سورة آل عمران : ٨] ، أمِ التَّسْلِيَةُ والتَّصَبُّرُ ، نحو ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [سورة النّحل : ١٢٧] ، و﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ [سورة التّوبة : ٤٠] .

ومِن الدُّعاءِ قَوْلُ مالك بن الرّيب :

يَقُوْلُوْنَ : لا تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُوْنَنِي وأَيْـنَ مَكَـانُ البُعْـدِ إلا مَكَـانِيَـا ؟

وقَوْلُ الآخر :

فَـلا تَشْلَـلْ يَـدٌ فتكَـتْ بعَمْـرٍو فـإنَّـكَ لَـنْ تَـذِلَّ ولَـنْ تُضَـامـا

النَّحْوُ الثَّالِثُ : أَنْ تَكُوْنَ زائِدةً .

وهي الدّاخلةُ في الكلام لمجرّدِ تقويتِهِ وتوكيدِه وتسديدِه ، نحو ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [سورة طه : ٩٢ ـ ٩٣] ، و﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [سورة الأعراف : ١٢] ، وتُوَضِّحُه الآيةُ الأُخْرَىٰ ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [سورة ص : ٧٥] .

قال أبو النَّجْمِ العِجْلِيُّ :

وما أَلُومُ البِيضَ ألا تَسْخَرَا
لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا

الشَّمَط : الشَّيْب . القَفَنْدَر : الصَّغير الرَّأس القَبيح المنظر .

ألا : هي أن المصدريّة النّاصبة ، ولا : الزّائدة . والمصدر المؤول مِن أن وصلتها في محلّ جرّ بـ على أو بـ في ، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ ألوم .

و« لا » الزَّائِدَةُ عَلَىٰ ثلاثة أَضْرُبٍ :

١ ـ أَنْ تكونَ زائدةً مِنْ جهةِ اللَّفْظِ ، نحو : غضبْتُ مِنْ لا شَيْءٍ ، وجئتُ بلا زادٍ . فـ« لا » في ذٰلِكَ زائدةٌ مِنْ جهةِ اللَّفْظِ ، لوصولِ عَمَلِ ما قَبْلَها إلىٰ ما بَعْدَها ، ولَيْسَتْ زائدةً مِنْ جهةِ المَعْنَىٰ ؛ لأنَّها تفيدُ النَّفْيَ .

وٱخْتارَ أبو عليّ أَنَّ « لا » مع ما بَعْدَها بمنزلة ٱسْمٍ واحدٍ دخل عليه الخَافِضُ ، ورُكِّبَ كما رُكِّبَ « خَمْسَةَ عَشَرَ » .

وحُكِيَ أَنَّ « لا » في : بلا زادٍ ، ٱسْمٌ بمعنى غير في محلّ جرّ بالباءِ ، زادٍ : مضاف إليه .

٢ ـ أَنْ تكونَ زائدةً لتوكيد النَّفْيِ ، وذٰلِكَ إذا كُرِّرَتْ بعد نَفْيٍ ، نحو : ما يستوي زيدٌ ولا سَعْدٌ .

قال النَّجاشِيُّ الحارثيُّ :

فقُلْتُ لَهُ : يا ذِئْبُ هَلْ لَكَ في أَخٍ ... يُوَاسِي بلا مَنٍّ عَلَيْكَ ولا بُخْلِ

وقال ذو الرُّمَّة :

إذَا ما ٱمْرُؤٌ حَاوَلْنَ أَنْ يَقْتَتِلْنَهُ ... بِلا إِحْنَةٍ بَيْنَ النُّفُوسِ ولا ذَحْلِ
تَبَسَّمْنَ عَن نَوْرِ الأَقَاحِيِّ في الثَّرَىٰ ... وفَتَّرْنَ مِنْ أَبْصَارِ مَضْرُوْجَةٍ نُجْلِ

يقتتلْنَه : يقتلْنَه ، ولا يقال ٱقْتَتَلَ في قَتْلٍ بسَيْفٍ أَوْ سلاحٍ ، ولٰكِنْ يُقالُ في الحُبِّ . الإِحْنة : العداوة . الذَّحْل : الأمر الذي أَسأْتَ فيه . النَّوْر : الزَّهْر .

الأقاحِيّ : ج الأُقْحوان . فَتَرْنَ : ضَعُفْنَ . مَفْروجة : واسعة شِقّ العين . نُجْل : ج نَجْلاء واسعات العُيُون .

« لا » الأُوْلَىٰ زَائِدَةٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ نافيةٌ مِنْ جِهَةِ المَعْنَىٰ ، و« لا » الثَّانيةُ زائدة لتوكيد النَّفْي ، ويُسَمّيها القدماء : زائدة لدَفْعِ تَوَهُّمِ إرَادَةِ الجَمْعِ .

قال المُتَنَخِّلُ الهُذَليُّ يرثي ابْنَهُ أُثَيْلَةَ :

فاذْهَبْ ! فأيُّ فَتًىٰ في النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

أيُّ : الاستفهام هُهُنا معناه النَّفْي ، ولذٰلِكَ عطف عليه : ولا جَبَلُ ، أي لا تمنعُ الوصول إليه ظُلَمٌ ولا جَبَلُ . أَحْرَزَهُ : جَعَلَه في حِرْزٍ يمنعُ من الوصول إليه . الحَتْف : الهلاك . الظُّلَم : ج ظَلْماء وهي اللّيالي السُّوْدُ . الدُّعْج : ج دَعْجَاء ، وهي الشَّديدةُ السَّواد .

وقول المُتَنَخِّل : فأيُّ فَتًى أَحْرَزَهُ ظُلَمٌ ولا جَبَلُ ، مُؤَدَّاهُ : لَيْسَ يُحْرِزُ الفَتَىٰ مِنَ المَوْتُ ظُلَمٌ ولا جَبَلُ . فـ« لا » زائدةٌ لتوكيدِ النَّفْي ، وقد سُبِقَتْ بنَفْيٍ خَرَجَ إليه الاستفهامُ .

ومِنْ أمثلةِ مجيء الاستفهام يُرادُ به النَّفْيُ ، قَوْلُ الفرزدق :

يَقُوْلُ إذَا اقْلَوْلَىٰ عَلَيْها وأَقْرَدَتْ : ... أَلا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ

أيْ ما أَخُو عَيْشٍ بدائمٍ ، وهٰذَا ما سَوَّغَ زيادة الباءِ في الخبر .

وحكىٰ الكسائيُّ عن العرب : أَيْنَ كُنْتَ لِتَنْجُوَ مِنِّي ؟ أيْ ما كُنْتَ لتنجوَ منِّي !

٣ ـ أَنْ تكونَ زائدةً دخولُها كخروجِها ، وهٰذَا مِمَّا لا يُقَاسُ عليه ، نحو قَوْلِ الشَّاعر :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَىٰ فاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ ... وكَادَ ضَمِيْرُ القَلْبِ لا يَتَقَطَّعُ

وقَوْل الأَحْوص :

ويَلْحَيْنَنِـي فـي اللَّهْـوِ أَلا أُحِبَّـهُ وللَّهْـوِ دَاعٍ دَائِـبٌ غَيْـرُ غَـافِـلِ

وقَوْلِ جرير :

ما بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدِّيْنِ وقَـدْ عَـلاكَ مَشِيْـبٌ حِيْـنَ لا حِيْـنِ

أَنْشَدَ أبو عَمْرٍو :

أَبَىٰ جُوْدُهُ لا البُخْلَ واسْتَعْجَلَتْ به « نَعَمْ » مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الجُوْدَ قَاتِلَهْ

بجرِّ البُخْلِ ، على أنَّ لَفْظَ « لا » وَقَعَ اسْماً مفعولاً به ، والبُخْلِ : مضاف إليه .

وأَنْشَدَهُ أبو الحسن بنَصْبِ البُخْلَ ، على أَنَّ « لا » زائدةٌ ، والبُخْلَ : مَفْعُوْلٌ به .

* * *

لات

« لاتَ » أَدَاةٌ مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في أَصْلِها عَلَىٰ ثلاثةِ أَقْوَالٍ :

١ ـ حرف نَفْيٍ ، أَصْلُه : لا ، ثُمَّ زِيْدَتْ عَلَيْهِ التَّاءُ لتأْنيث اللَّفْظة ، كما زِيْدَتْ في : ثُمَّتَ ، ورُبَّتَ . وإِنَّما وَجَبَ تحريكُها لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ ، وهو قَوْلُ الجمهور .

٢ ـ فِعْلٌ ماضٍ ، اخْتُلِفَ في أَصْلِه ، فقيل : أَصْلُه : لَيْسَ ، ثمّ أُبْدِلَتِ الياءُ أَلفاً والسّين تاءً ، حَكَاهُ ابْنُ أَبي الرَّبيع الأَندلسيّ .

وقيل : أَصْلُه : لاتَ يَلِيْتُ ، بمعنى « نَقُصَ » ، ومنه ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [سورة الحجرات : ١٤] ، بمعنى لا ينقصكم ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ للنَّفْيِ ، كما أَنَّ « قَلَّ » كذٰلِكَ ، قالَهُ أَبو ذَرّ مُصْعَبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الخُشَنِيُّ .

٣ ـ كلمةٌ وبعضُ كلمة ، أَي هي لا النَّافية ، والتّاء زائدة في أَوَّلِ الكلمة التي بعدها ، وهي لَفْظُ « حين » وما يُشْبِهُهُ مِنْ أَلفاظ الزَّمان ، قاله أبو عُبيد ، واسْتَدَلَّ بدليلَيْنِ :

آ ـ أَنَّه وَجَدَ التَّاء في « الإمام » ـ وهو مصحف عثمان رضي الله عنه ـ متّصلةً بلَفْظِ الحين بَعْدَها ، ﴿ ولا تَحِيْنَ مَنَاصٍ﴾ [سورة صٓ : ٣] .

ولا دليلَ فيه ، فكَمْ في خَطِّ المصحف مِن أَشْياءَ خارجةٍ عن القياس .

ب ـ أَنَّ العرب قد تزيد التَّاءَ في أوائل بعض الظّروف ، كقَوْلِ أبي وَجْزَةَ السَّعْدِيِّ :

العَاطِفُوْنَ تَحِيْنَ ما مِنْ عَاطِفٍ والمُطْعِمُوْنَ زَمَانَ أَيْسَرَ المُطْعِمُ

فالتَّاء زائدة في أَوَّلِ لَفْظِ « حِيْنَ » .

والأَوْلَىٰ اعْتداد « لاتَ » بتمامِها حرفاً بسيطاً غيرَ مُرَكَّبٍ يدلُّ على النَّفْيِ ، قاله الشَّاطِبِيُّ في « المقاصد الشَّافية » .

واخْتُلِفَ أَيْضاً في إعمالها على أربعة أَقْوَالٍ :

١ ـ **أَنَّها لا تعملُ شيئاً** ؛ فإِنْ وَلِيَها مرفوع فمبتدأٌ حُذِفَ خبرُه ، أَوْ منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهو قولٌ لأبي الحسن ، والتَّقدير عنده في قراءة النَّصْبِ ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [سورة صٓ : ٣] : لا أَرَىٰ حِيْنَ مَنَاصٍ ، وفي قراءَةِ الرَّفْعِ : ولا حِيْنُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ .

٢ ـ **أَنَّها تعملُ عَمَلَ « إِنَّ »** ، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ ، وهٰذَا قَوْلٌ آخَرُ لأبي الحسن .

٣ ـ **أَنَّها تعملُ عَمَلَ « لَيْسَ »** ، فترفع الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، وهو قول سيبويه وجمهور النَّحْوِيِّين .

واشْتَرَطَ الجمهورُ لإِعْمالها عَمَلَ « لَيْسَ » شَرْطَيْنِ :

آ ـ **أَنْ يكونَ معمولاها اسْمَيْ زمان** كحين ووقت وساعة وأَوان وزمن .

ب ـ **أَنْ يُحْذَفَ أحدُهما حتماً** ، ويغلبُ أَنْ يكونَ المرفوع ؛ كقَوْلِ مُحَمَّدِ ابْنِ عِيْسَىٰ أَوْ غَيْرِهِ :

نَـدِمَ البُغَـاةُ ولاتَ سَـاعَـةَ مَنْـدَمٍ ... والبَغْـيُ مَـرْتَـعُ مُبْتَغِيْـهِ وَخِيْـمُ

وقَوْلِ الآخر :

ولَتَعْـرِفَـنَّ خَـلائِقـاً مَشْمُـوْلَـةً ... ولَتَنْـدَمَـنَّ ولاتَ سَـاعَـةَ مَنْـدَمِ

وقَوْلِ عَمْرو بْنِ شَأْسٍ الأَسَدِيِّ :

تَـذَكَّـرَ حُـبَّ لَيْلَـىٰ لاتَ حِيْنـا ... وأَمْسَىٰ الشَّيْبُ قـد قَطَـعَ القَـرِيْنـا

أَيْ لاتَ الحينُ حينَ تذكُّرٍ .

وقول الآخر :

غَـافِـلاً تَعْـرِضُ المَنِيَّـةُ لِلْمَـرْ ءِ ، فيُـدْعَـىٰ ، ولاتَ حِيْـنَ إِبَـاءِ

فإِنْ دَخَلَتْ علىٰ غَيْرِ أَلفاظِ الزَّمانِ أُعْرِبَتْ نافية لا عَمَلَ لها ، كقَوْلِ عبد الله ابن أيّوب التَّميميّ :

لَهْفِـي عَلَيْـكَ لِلَهْفَـةٍ مِـنْ خَـائِـفٍ يَبْغِـي جِـوَارَكَ حِيْـنَ لاتَ مُجِيْـرُ

أي لاتَ في الدُّنيا مجيرٌ .

وقَوْلِ الأَفْوَهِ الأَوْدِيِّ صلاءَة بْنِ عَمْرٍو :

تَـرَكَ النَّـاسُ لَنَـا أَكْنَـافَهُـمْ وتَـوَلَّـوا ، لاتَ لـم يُغْـنِ الفِـرَارُ

لاتَ : حرف نفي مُهْمَل أُكِّدَ بحرفِ نَفْيٍ آخر هو « لَمْ » .

٤ ـ أَنَّها حَرْفُ جرٍّ يَخْتَصُّ بخَفْضِ أَسْمَاءِ الزَّمانِ عِنْدَ الفَرَّاءِ ، وشاهِدُه قَوْلُ أبي زُبيد الطَّائيّ :

طَلَبُـوا صُلْحَنَـا ، ولاتَ أَوَانٍ فـأَجَبْنَـا أَنْ لَيْـسَ حِيْـنَ بَقَـاءِ

وقَوْلُ الآخرِ علَىٰ روايةِ الجرِّ :

لَتَعْـرِفَـنَّ خَـلائِقـاً مَشْمُـولَـةً ولَتَنْـدَمَـنَّ ولاتَ سَـاعَـةِ مَنْـدَمِ

وقَوْلُ الطِّرِمَّاح :

لَعَـلَّ حُلُـوْمَكـم تَـأْوِي إِلَيْكُـم إِذَا شَمَّـرْتُ ، واضْطَـرَمَـتْ شَـذَاتـي

ولٰكِـنْ حِيْـنَ لاتَ أَوَانِ حِلْـمٍ وذٰلِـكَ قَبْلَهَـا أَجْتَنِبُـوا أَذَاتـي

ولا يعرفُ ذٰلِكَ البصريُّون .

وخَرَّجَهُ الزَّمخشريُّ علَىٰ أَنَّ « أَوَان » في :

طَلَبُوا صُلْحَنا ، ولاتَ أَوَانِ

بُنِيَ علَىٰ الكَسْرِ تشبيهاً بـ « إِذ » ؛ في أَنَّه زَمَانٌ قُطِعَ مِنْهُ المُضَافُ إِليه ، وعُوِّضَ عنه التَّنوين ، ثمَّ كُسِرَ لالْتقاءِ السَّاكنَيْنِ .

وخُرِّجَ أيضاً على أنَّه بُنِيَ تشبيهاً بـ « فَعَالِ » ، والتَّنوينُ فيه لَيْسَ للتَّمكينِ ، بل هو تنوينُ عِوَضٍ عَنِ الإضَافةِ إلى الجملةِ ؛ لأنَّ « أوَان » تُضَافُ إلى الجُمَلِ ، نحو : جِئْتُك أوَانَ زَيْدٌ حَاكِمٌ ، أوْ جِئْتُكَ أوَانَ حَكَمَ زَيْدٌ ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ إليه الجملةُ ، وعُوِّضَ عنها التَّنوينُ ، والنُّونُ سَاكِنَةٌ كسُكُوْنِ ذَالِ « إذْ » ، وكُسِرَتْ لالْتِقَائِها مَعَ التَّنْوِينِ .

وقيل : اسْتعمالُ « لاتَ » حَرْفَ جرٍّ لُغَةٌ شَاذَّةٌ وَرَدَتْ في أبْيَاتٍ تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها .

فائدة :

قد تَأْتي « هَنَّا » بَعْدَ « لات » في نَحْو قَوْلِ الرَّاعي :

أَفِـي أَثَـرِ الأَظْعَـانِ عَيْنُـكَ تَلْمَـحُ نَعَمْ ، لاتَ هَنَّـا ، إنَّ قَلْبَـكَ مِتْيَـحُ

المِتْيَحُ : الذي يتعرَّضُ في كلِّ شَيْءٍ .

وقَوْلِ الأَعْشَى :

لاتَ هَنَّـا ذِكْـرَى جُبَيْـرَةَ أَوْ مَـنْ جَـاءَ مِنْهَـا بِطَـائِـفِ الأَهْـوَالِ

وقَوْلِ شَبِيْبِ بْنِ جُعَيْلٍ التَّغْلِبِيِّ :

حَنَّـتْ نَـوَارِ ، ولاتَ هَنَّـا حَنَّـتِ وبَدَا الَّـذي كَـانَـتْ نَـوَارِ أَجَنَّـتِ

هَنَّا : اسْم إشارة إلى الزَّمان .

فـ « هَنَّا » في قول شبيب اسْم إشارة في محلّ نصب على الظّرفيّة الزّمانيّة متعلِّق بخبرٍ مقدَّم ، و« أَنِ » المصدريّة المحذوفة مع صلتِها « حَنَّتْ » ، في موضع رفع بالابتداء ؛ التَّقدير : ولا حَنَانٌ في هٰذَا الوَقْتِ .

وذَهَبَ أبو عليّ إلى أنَّ « حَنَّتْ » وَقَعَتْ مَوْقِعَ الاسْمِ على أَحَدِ أَمْرَيْنِ :

آ ـ أراد : ولاتَ هَنَّا أَنْ حَنَّتِ ، فحَذَفَ « أَنْ » كَمَا حُذِفَ مِنْ : « تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، والمَعْنَى : أنْ تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ ، فحُذِفَ

« أَنْ » ، والمعنى عليه : والمصدر المؤوّل من أَنْ وصلتها « حنَّتْ » في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر ، والظّرف « هَنَّا » متعلّق بخبر مقدّم محذوف .

ب ـ أَوْقَعَ الفِعْلَ مَوْقِعَ الاسْمِ ؛ أَنْشَدَ أبو زيدٍ لرجلٍ مِنْ بني أَسَدٍ :

ولا يَلْبَثُ الحُرُّ الكَرِيْمُ إِذَا ٱرْتَمَتْ ... بِهِ الجَمَزَىٰ قَدْ شَدَّ حَيْزُوْمَها الضَّفْرُ

سَيَكْسِبُ مَالاً أَوْ يَفِيءُ لَهُ الغِنَىٰ ... إِذَا لَمْ تُعَجِّلْهُ المَنِيَّةُ والقَدْرُ

المَعْنَىٰ : لا يلبثُ أَنْ يكسبَ مالاً ، ولَيْسَ اللَّفْظُ عليه ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّ « أَنْ » لا يجوزُ أَنْ تجتمعَ معَ السّين . ولا يجوز أَنْ تُعْرِبَ : سيَكْسِبُ مالاً ، حالاً ؛ لدخولِ السّين عليها .

وإذا كان كذٰلِكَ فـ « سيَكْسِبُ » واقعةٌ مَوْقِعَ الاسْمِ ، وكذٰلِكَ « حَنَّتْ » واقعةٌ مَوْقِعَ الاسْمِ ، فهي في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ .

وذَهَبَ غيرُه إلىٰ أَنَّ « هَنَّا » خَرَجَتْ عَنِ الظَّرْفيَّةِ ، وهي ٱسْمُ « لاتَ » ؛ والتَّقديرُ : لَيْسَ ذٰلِكَ الوَقْتُ وَقْتَ حَنَّتْ ، أَيْ وَقْتَ حَنَانٍ .

و« هَنَّا » في قَوْلِ الأَعْشَىٰ :

لاتَ هَنَّا ذِكْرَىٰ جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

ٱسْم إِشارة مبنيّ على السّكون في محلّ رفع ٱسْم لاتَ . ذِكْرَىٰ : خَبَرُها ؛ التَّقدير : لاتَ هَنَّا حِيْنَ ذِكْرَىٰ جُبَيْرَةَ ، أَيْ لاتَ هٰذَا الحِيْنُ حِيْنَ ذِكْرَىٰ جُبَيْرَةَ .

وذَهَبَ بعضُ النَّحْوِيِّيْنَ إلى أَنَّ « هَنَّا » في بيت الأَعْشَى ظرفُ مكانٍ بمَعْنَىٰ هُنَا مُتَعَلِّقٌ بخبرٍ مقدَّمٍ محذوفٍ ، وذِكْرَىٰ : مبتدأ مؤخَّر ، والجملة من المبتدأ والخبر منفيَّةٌ بـ لاتَ .

و« هَنَّا » في قَوْلِ الرَّاعي :

أَفِي أَثَرِ الأَظْعَانِ عَيْنُكَ تَلْمَحُ ... نَعَمْ لات هَنَّا ، إِنَّ قَلْبَكَ مِتْيَحُ

ظرفُ زمانٍ قُطِعَ عن الإضافة ؛ التَّقديرُ : لاتَ هَنَّا تَلْمَحُ ، فحُذِفَ « تَلْمَحُ » لدلالةِ ما قَبْلَها عليها . وهَنَّا في مَوْضِعِ نصبٍ عَلَىٰ الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بخبرِ

لاتَ المُقَدَّمِ ، واسْمُها محذوفٌ ؛ التَّقديرُ : ولاتَ الحِينُ حِينَ لَمْحِ عَيْنِك .

وإنَّما لم يَلْحَقْ « هَنَّا » المقطوعةَ عَنِ الإضافةِ تنوينُ العِوَض = لأَنَّ أَلِفَ « هَنَّا » للتَّأنيث ، فالتنوينُ مقدَّرٌ فيها .

وكان لا بُدَّ مِنِ ادِّعَاءِ حَذْفِ الجملةِ بَعْدَ « هَنَّا » ؛ لأَنَّ « هَنَّا » لمَّا تَجَرَّدَتْ لظَرْفِ الزَّمَانِ ، كَانَ الظَّرْفُ لا بُدَّ لَهُ مِنْ مَظْرُوفٍ ، والنَّفْيُ في الحقيقةِ مُتَوَجِّهٌ إليه ، ولولا اعْتِبارُه ما كَانَ ثَمَّ معنًى لقَوْلِنا : لاتَ هَنَّا ؛ إذ لا فَائِدَةَ في نَفْيِ الظَّرْفِ .

وهٰذا المحذوفُ مَلْحوظٌ أَيْضاً عِنْدَ مَنْ جَعَلَ « هَنَّا » اسْمَ إشَارَةٍ إلىٰ ظَرْفِ المَكَانِ ؛ فإنَّهُ لا يَتِمُّ المَعْنَىٰ مِنْ دُوْنِهِ ؛ إذْ لا بُدَّ للإشَارَةِ مِنْ مُشَارٍ إليه ، فيكون المَنْفِيُّ في الحقيقةِ هو المُشَارَ إليه .

ومَعْنَىٰ بَيْتِ الرَّاعي أَنَّه خَاطَبَ نَفْسَه لمَّا رآها مُلْتَفِتَةً إلى حَبَائِبِها ، ناظرةً إلى آثارِها بَعْدَ الرَّحيل ؛ فاسْتَفْهَمَهَا بهٰذَا الكَلام ، ثُمَّ أَجَابَ جَازِماً بأَنَّ عَيْنَهُ ناظرةٌ إلى أَثَرِهِنَّ . وسَفَّهَها في هٰذَا الفِعْلِ بأَنَّ اللَّمْحَ لَيْسَ صَادِراً في وَقْتِهِ ؛ لأَنَّ صَاحِبَهُنَّ مُلْتَزِمُ أَسْفارٍ ومُقْتَحِمُ أَخْطارٍ ؛ شَأْنُه الذَّهَابُ وعَدَمُ الإيَابِ ، فلا ينبغي لها أَنْ تَكْتَسِبَ مِنَ النَّظرةِ شَدَائِدَ الحَسْرَةِ .

وقَوْلُهُ : إنَّ قَلْبَك مِتْيَح ، اسْتِئْنَافٌ بَيَانِيٌّ وَقَعَ جَوَاباً لسُؤَالٍ عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَشَأَ مِنَ الجملةِ المنفيَّةِ ؛ كَأَنَّ نَفْسَه قالَتْ لَهُ : هَلْ أنا في هٰذَا الفِعْلِ مِتْيَحٌ ؟ فأَجَابَها بالجُمْلَةِ المؤكَّدةِ .

* * *

لَدَىٰ

« لَدَىٰ » ظَرْفٌ مَوْضُوعٌ للمكان ، نحو ﴿ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ ﴾ [سورة غافر : ١٨] ، و﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [سورة ق : ٣٥] ، و﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ﴾ [سورة يوسف : ٢٥] ، و﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٤] ، و﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ﴾ [سورة المؤمنون : ٦٢] .

وقد نَصَّ سيبويه عَلَىٰ أَنَّ « لَدَىٰ » بمنزلةِ « عِنْدَ » .

و« عِنْدَ » ظرفُ مكانٍ للحُضُورِ الحسِّيِّ ، نحو ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ [سورة النَّمل : ٤٠] ، والمَعْنويِّ ، نحو ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [سورة النَّمل : ٤٠] . **ولا تقعُ إلا ظَرْفاً أَوْ مجرورةً بـ مِنْ .**

وقد تأتي ظَرْفَ زمانٍ للحضور الحسّيّ ، نحو : جئتُك عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وللحضور المعنويّ ، نحو الحديث : « الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدمة الأُولى » .

ورُبَّما جاءَت « لَدَىٰ » للزَّمان ؛ قال بُجَيْرُ بْنُ زُهير :

مَنْ مُبْلِغٌ كَعْباً فَهَلْ لَكَ في الَّتي ... تَلُومُ عَلَيْهَا بَاطِلاً وَهْيَ أَحْزَمُ

إِلَىٰ اللهِ لا العُزَّىٰ ولا اللاتِ وَحْدَهُ ... فَتَنْجُوَ إِذَا كَانَ النَّجَاءُ وتَسْلَمُ

لَدَىٰ يَوْمٍ لا يَنْجُو ولَيْسَ بِمُفْلِتٍ ... مِنَ النَّاسِ إلا طَاهِرُ القَلْبِ مُسْلِمُ

لَدَىٰ : مفعول فيه ظرف زمان منصوب ، وهو بدلٌ مِنْ « إذا » .

فـ لَدَىٰ في قَوْلِ بُجَيْرٍ ظرفُ زمانٍ بآيَةِ إِبْدَالِها مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ « إِذَا » وإِضَافَتِها إلى لَفْظٍ دَالٍّ عَلَىٰ الزَّمانِ « يَوْم » ، ٱكْتَسَبَتْ منه الظَّرفيَّة الزَّمانيَّة .

وتُعامَلُ أَلِفُ « لَدَىٰ » معاملةَ أَلِفِ « إِلىٰ » و« علىٰ » ، فتَسْلَمُ مَعَ الظَّاهر ، وتُقْلَبُ ياءً مع المُضْمَرِ غالباً ، نحو ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [سورة غافر : ١٨] ، و﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [سورة ق : ٣٥] .

وبَعْضُ العربِ لا يَقْلِبُ مَعَ المُضْمَرِ ، بَلْ يُقِرُّ الأَلِفَ معه كَمَا يُقِرُّها مَعَ المُظْهَرِ ، كقَوْلِهِ :

إِلاكُمْ ، يا خُنَاعَةُ ، لا إِلانا ... عَزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ والهَوَانا
فلو بَرِئَتْ عُقُولُكُمُ بَصُرْتُمْ ... بِأَنَّ دَوَاءَ دَائِكُمُ لَدَانا
ودَلَّكُمُ إِذَا وَاتَقْتُمُونَا ... عَلَىٰ نَصْرِ أُعْتِمَادِكُمُ عَلانا

أي إِليكم لا إِلينا ، ولَدَيْنا ، وعَلَيْنا .

و« عِنْدَ » أَمْكَنُ مِنْ « لَدَىٰ » مِنْ وجهَيْنِ :

١ ـ « عِنْدَ » ظرفٌ للأَعيان والمعاني ، نحو : هٰذَا القَوْلُ عِنْدي صَوَابٌ ، ولا تقول : هو لَدَيَّ صَوَابٌ ، وتقولُ : عِنْدَ زيدٍ عِلْمٌ به .

٢ ـ تقولُ : عِنْدي مالٌ ، وإِنْ كَانَ المالُ غائباً ، ولا تقولُ : لَدَيَّ مالٌ ، إِلا في المالِ الحاضِرِ ؛ لأَنَّ « لَدَيَّ » إِنَّما هو لِمَا يَليك ، قاله أَبو هلال العَسْكَرِيُّ .

تُعَاقِبُ « عِنْدَ » لَدَىٰ مُطْلَقاً ، نحو ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [سورة غافر : ١٨] ، و« لَدُنْ » إِذَا كَانَ المَحَلُّ مَحَلَّ ٱبْتِدَاءِ غَايَةٍ ، نحو : جِئْتُ مِنْ لَدُنْهُ . وقَدِ ٱجْتَمَعَتا في قَوْلِهِ عزَّ ٱسْمُه ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّن عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [سورة الكهف : ٦٥] .

الفَرْقُ بَيْنَ عِنْدَ ولَدَىٰ ولَدُنْ :

١ ـ « لَدُنْ » مقيَّدةٌ بِٱبْتِدَاءِ الغاية . و« لَدَىٰ » و« عِنْدَ » ظرفان للمكان ليسا مقيَّدَيْنِ بابتداءِ الغاية ، قال تَعَالَىٰ ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [سورة آل عمران : ٤٤] ؛ حَسُنَ تكرار « لَدَىٰ »

لتباعُدِ ما بينهما ، ولا تَصْلُحُ « لَدُنْ » هٰهُنا ؛ لأَنَّ الموضع لَيْسَ محلَّ ٱبتداء الغاية .

٢ ـ « لَدُنْ » لا تتعلَّقُ إلا بفَضْلةٍ ، أَيْ هي ظَرْفٌ لَغْوٌ ، و« لَدَىٰ » و« عِنْدَ » بخلافِها ، أَيْ قد يكونان ظرفَيْنِ مُسْتَقَرَّيْنِ يتعلَّقان بعُمْدَةٍ ، نحو ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة المؤمنون : ٦٢] ، و﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [سورة ق : ٤] .

٣ ـ جَرُّ « لَدُنْ » بـ مِنْ أَكْثَرُ مِنْ نَصْبِها ، حَتَّىٰ إنَّها لم تجئ في التَّنزيلِ منصوبةً ، وجَرُّ « عِنْدَ » كثيرٌ ، وجَرُّ « لَدَىٰ » مُمْتَنِعٌ .

٤ ـ « لَدُنْ » مبنيَّةٌ في لغةِ الأَكثرين ، و« لَدَىٰ » و« عِنْدَ » مُعْرَبان .

٥ ـ « لَدُنْ » قد تُضَافُ إلى الجملةِ ، كقَوْلِ القُطامِيّ :

صَـرِيْـعُ غَـوَانٍ رَاقَهُـنَّ ورُقْنَـهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّىٰ شَابَ سُوْدُ الذَّوَائِبِ

وأُخْتَاها لا تضافان إلا إلىٰ المفرد .

٦ ـ « لَدُنْ » قد تَعْرَىٰ مِنَ الإضافة ، وذٰلِكَ أَنَّهم حَكَوْا في « غُدْوَة » الواقعةِ بعدَها النَّصْبَ على التمييز ، وأُخْتَاها تلازمان الإضافة .

* * *

لَدُنْ

« لَدُنْ » ظَرْفٌ مَعْنَاهُ أَوَّلُ غايةِ زمانٍ ، نحو : مِنْ لَدُنْ صلاةِ العَصْرِ إلىٰ وَقْتِ كذا ، أَوْ مكانٍ ، نحو : مِنْ لَدُ الحائِطِ إلىٰ مكانِ كذا ، و﴿ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ﴾ [سورة طه : ٩٩] ، أَيْ مِنْ جهتنا ونَحْوِنا .

أَحْكَامُ « لَدُنْ » :

١ ـ « لَدُنْ » مبنيَّةٌ لشَبَهِها بالحَرْفِ في لزومِها ٱستعمالاً واحداً ، وهو كَوْنُها مَبْدَأَ غايةٍ ، وٱمْتناع الإخبار بها وعنها ، فلا يُبْنَىٰ عليها المبتدأُ ، بخلاف « لدى » و« عِنْدَ » ؛ فإنَّهما لا يلزمان ٱسْتعمالاً واحداً ، بل يكونان لابتداءِ الغاية وغَيْرِها ، ويُبْنى عليهما المبتدأ ، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ ﴾ [سورة المؤمنون : ٦٢] ، و﴿ ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾ [سورة الأنعام : ٥٩] .

وقيل : « لَدُنْ » بمعنى « عِنْدَ » ؛ لكنَّها أَشَدُّ إبهاماً منها ، يدلُّ علىٰ ذٰلِكَ أَنَّها لا تقعُ جَوَاباً عن « أَيْنَ » ، كما تقعُ فيه « عِنْدَ » ، ولذٰلِكَ بُنِيَتْ ، بخلاف « عِنْدَ » .

وقيل : « عِنْدَ » تُسْتعملُ لِمَا هو حاصِلٌ أَوْ ما هو في تقديرِ الحاصِلِ ، فتقول : هٰذَا عِنْدي ، وإِنْ لم يكنْ حاصلاً ، وأَمَّا « لَدُنْ » فٱسْتعمالُها للحاصِلِ حقيقةً .

و« لَدُنْ » مُعْرَبَةٌ في لُغَةِ قَيْسٍ تَشْبيهاً لها بـ « عِنْدَ » ، وبلُغَتِهم قَرَأَ أَبو بكر عَنْ عاصِمٍ ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [سورة الكهف : ٢] .

وأَمَّا قَوْلُ الرَّاجز :

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلىٰ العُصَيْرِ

= فيجوز أَنْ يكونَ كَسَرَ النُّوْنَ إعراباً علىٰ هٰذِهِ اللُّغة القيسيَّة ، ويجوز أَنْ تكونَ مبنيَّةً على السّكون ، وحُرِّك بالكسر منعاً مِنْ تلاقي السّاكنين .

٢ ـ قَلَّما تفارقُها « مِنْ » الجارَّةُ ، ولاسيَّما إذا أُضيفتْ إلى ضمير ، نحو ﴿ مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [سورة الكهف : ٢] ، و﴿ مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [سورة مريم : ٥] ، و﴿ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [سورة الكهف : ٧٦] ، و﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [سورة النّمل : ٦] .

وقد جاء « لَدُنْ » بغير « مِنْ » فيما أَنْشَدَه ٱبْنُ السِّكّيت لعمرو بْنِ حسّان :

فَإِنَّ الكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيْماً ولَمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلامُ

وقال كُثَيِّرٌ :

وما زِلْتُ مِنْ لَيْلَىٰ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالهَائِمِ المُقْصَىٰ بكُلِّ مَرَادِ

٣ ـ لُغَات لَدُنْ :

لَدُنْ : مثل عَضُد .

لَدْن : مثل عَضْد .

لُدْن : مثل عُضْد . خَفَّفُوه تارةً بإسْكانِ أَوْسَطِه ، وتارة بنَقْلِ الحركة إلى أَوَّلِهِ ، وحرّكوا النُّونَ لالتقاءِ السّاكنَيْنِ ، وخَصُّوها بالحركةِ التي كانتْ للدّالِ .

لَدُ : بحَذْفِ النُّون ؛ أَنْشَدَ سيبويه :

مِنْ لَدُ شَوْلاً إلىٰ إتْلائِها

لُدْ : بحَذْفِ النُّون ، بَعْدَ نَقْلِ الضَّمَّة إلى اللام .

لُدُ : بحَذْفِ النُّون ، وضَمِّ اللام ، إتْباعاً لِضَمَّةِ الدّال . وإنَّما يحذفون النُّوْنَ إذا أَضافوه إلى المُظْهَرِ ، فإنْ أَضافوه إلىٰ المُضْمَرِ رَدُّوها ، فقالوا : لَدُنْك ولَدُنْه ولَدُنَّا .

لَدُنْ : أَصْلُ هٰذِهِ اللُّغة أَنَّهم حَذَفُوا النّون بَعْدَ إِسْكانِ الدّال ، ثمَّ رَدُّوها ، ففتحوا الدَّالَ لالتقاءِ السّاكنَيْن ، تشبيهاً للدّال بآخر الفعل مَعَ النُّون الخفيفة ، في نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [سورة العلق : ١٥] ، ولا يكونُ هٰذا العَمَلُ إلا مع « غُدْوَة » .

قال أبو زيد : قالوا : جئتُ فلاناً لَدُنْ غُدْوَةً ، ففتحوا الدّالَ .

وقال سيبويه : شبّهوها بالخفيفةِ مَعَ الفِعْلِ ، ففتحوا الدّال ، كما فتحوا آخر الفِعْلِ .

٤ ـ إذا أُضِيْفَتْ « لَدُنْ » إلى الجملة تمحَّضَتْ للزّمان ؛ لأنّ ظروف المكان لا تُضافُ إلى الجمل ما عدا « حَيْثُ » ؛ قال المُمَزِّق العَبْدِيُّ :

وأَنَّ لُكَيْـزاً لـم تَكُـنْ رَبَّ عُكَّـةٍ لَـدُنْ صَـرَّحَـتْ حُجّاجُهم فتَفَرَّقُوا

لُكيز : قبيلة . العُكَّة : جِلْدٌ صغير يُوْضع فيه السَّمْن . صَرَّحَتْ حُجّاجُهم : خَرَجَتْ مِنْ مِنى .

(صَرَّحَتْ حُجّاجُهم) : في محلّ جرّ بالإضافة .

٥ ـ صور المضاف إليه بعد « لَدُنْ » :

آ ـ مصدر مؤوّل : قال الأَعْشَىٰ :

أُرَانِي لَـدُنْ أَنْ غَـابَ رَهْطِي كَـأَنَّمَـا يَرَىٰ بِيَ فيكم طالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَبا

المصدر المؤوّل : أَنْ غاب ، في محلّ جرّ مضاف إليه .

وقال عَمْرو بْنُ حسّان :

فـإِنَّ الكُثْـرَ أَعْيَـانـي قَـدِيمـاً ولَـمْ أُقْتِـرْ لَـدُنْ أَنِّـي غُـلامُ

ب ـ اسم دالّ على الزّمان أو المكان :

فمثال الزّمانِ قَوْلُ زيد الفوارس الضَّبّيّ :

لَـدُ غُـدْوَةٍ حَتَّىٰ أَغَـاثَ شَـرِيْدَهُـمْ جَـوُّ العِشَـارَةِ فـالعُيُـوْنُ فَـزُنْقُـبُ

غُدْوَةٍ : مضاف إليه مجرور . لَدُ : ظرف زمان متعلّق بـ تَكُبُّهُمْ في بيتٍ سالفٍ :

وَلَـوا تَكُبُّهُـمُ السرِّمَـاحُ كَـأَنَّهُـمْ أَثْـلٌ جَـأَفْـتَ أُصُـوْلَـهُ أَوْ أَثْـأَبُ

الشّريد : الطّريد المهزوم . جوّ العِشارة ، والعُيُون ، وزُنْقُب : مواضع . تَكُبُّهُمْ : تصرعُهم . جَأَفَ الشّجرةَ : اقْتَلَعَها . أَثْل وأَثْأَب : شجر .

ومثال المكان قَوْلُ الرّاجز :

يَسْتَوْعِبُ البُوْعَيْنِ مِنْ جَرِيْرِهِ
مِـنْ لَـدُ لَحْيَيْـهِ إِلـىٰ مَنْحُـوْرِهِ

البُوْع : مسافة ما بَيْنَ الكَفَّيْنِ . الجرير : الحبل . اللَّحْيُ : العَظْم الأسفل مِن الشَّدْق . المنحور : أعلى الصدر .

وقال تَعَالىٰ ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [سورة النّمل : ٦] .

ج ـ الضّمير : قال تَعَالَىٰ ﴿ مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [سورة الكهف : ٢] .

د ـ فعل مقدَّر ، كقَوْله :

مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً إِلـىٰ إِتْـلائِهـا

شَوْل : ج شائلة ، وهي النّاقة التي ارْتَفَعَ لَبَنُها وجَفَّ ضَرْعُها . إِتلاء : مصدر أَتْلَتِ النّاقةُ إذا تَلاها وَلَدُها ، أَيْ تَبِعَها ، فهي مُتْلِية ، والوَلَدُ تِلْوٌ ، والجَمْعُ أَتْلاء .

شَوْلاً : خبر لكان النّاقصة المحذوفة ؛ التّقدير : لَدُنْ كانتِ النُّوْقُ شَوْلاً .

وأُضْمِرَتْ « كان » هٰهُنا لوقوعها في مِثْلِ هٰذا التّركيب كثيراً . وحُذِفَت نون « لَدُنْ » لكثرةِ الاستعمالِ . وقد علمْتَ أَنَّ ما كَثُرَ اسْتعمالُهُ في كلامِهم اجْتَرَؤُوا عليه بالحَذْفِ والتّغيير .

هـ ـ جملة ، قد تكون اسْميّةً ، نحو :

وتَـذْكُـرُ نُعْمَـاهُ لَـدُنْ أَنْـتَ يَـافِـعٌ إلى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضَ كالنَّسْرِ

= أَوْ فعليّةً ، نحو :

لَـزِمْنـا لَـدُنْ سَـالَمْتُمُـوْنَـا وِفَـاقُكُـمْ فَـلا يَـكُ مِنْكُـمْ للخِـلافِ جُنُـوْحُ

وقال القطاميّ :

صَـرِيْـعُ غَـوَانٍ ، رَاقَهُـنَّ ، ورُقْنَـهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّىٰ شَابَ سُوْدُ الذَّوَائبِ

فأَمَّا قَوْلُ الآخر :

وَلِيْـتَ ، فلَـمْ تَقْطَـعْ لَـدُنْ أَنْ وَلِيْتَنَـا قَـرَابَـةَ ذِي قُـرْبَـىٰ ولا حَـقَّ مُسْلِـمِ

= فخُرِّجَ علىٰ زيادةِ « أَنْ » ، وإضافة « لَدُنْ » إلى الجملة الفعليّة ، وعلى جَعْلِ « أَنْ » مصدريّة ، والمصدر المؤوَّل منها ومن صلتها مضاف إليه ، أَيْ : لَدُنْ وِلايتك إيَّانا .

٦ ـ قد تُحْذَفُ نون « لَدُنْ » منعاً من تلاقي السّاكنَيْنِ ، نحو : مِنْ لَدُ الصَّلاةِ ، ومِنْ لَدُ الحائِطِ ، وقد تُحْذَفُ لغَيْرِ ذٰلك ؛ قال الرَّاجز :

مِـنْ لَـدُ شَبُـوْلاً إلـىٰ إتْـلائِهـا

وقال آخر :

مِـنْ لَـدُ لَحْيَيْـهِ إلـى مَنْحُـوْرِهِ

قال أبو عليّ : ولم يكنْ حقُّها أَنْ تُحْذَفَ النُّوْنُ منها ؛ لأَنَّ الحَذْفَ إنَّما يكونُ في الأسماء المتمكِّنة ، ولمَّا أَشْبَهَ « لَدُنْ » الحروفَ ، لم يَحْسُنِ الحَذْفُ منه ، فاسْتكرهوه وجَعَلُوا النُّوْنَ بمنزلة الزَّائد .

٧ ـ تركيب : لَدُنْ غُدْوَةً : شَوَاهِدُ منه ، الرِّوَايةُ فيه ، توجيهُ إعرابِهِ .

قال ذو الرُّمَّة :

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّىٰ إذَا امْتَدَّتِ الضُّحَىٰ وحَثَّ القَطِيْنَ الشَّحْشَحَانُ المكلَّفُ

القطين : المقيمون . الشَّحْشَحَان : الحادي السّريع . المكلَّف : اللَّهِجُ بالأَمْرِ .

قال أبو سُفيان بْنُ حرب :

وما زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّـى دَنَـتْ لِغُـرُوبِ

وقال آخر :

لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّـىٰ أَلاذَ بِخُفِّهـا بَقِيَّـةُ مَنْقُـوصٍ مِـنَ الظِّـلِّ قَـالِـصِ

أَلاذ : لصق وٱتَّصَلَ . ظلّ قالص : ناقص في وَقْتِ الزَّوال .

وقال الأَخْطَلُ :

لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّـىٰ إِذَا مـا تَغَيَّظَـتْ هَـوَاجِـرُ مِـنْ شَعْبَـانَ حَـامٍ أَصِيلُهـا

تَغَيَّظَت الهاجرةُ : ٱشْتدَّ حميُها . الهواجر : ج هاجرة ، وهي منتصف النّهار في القيظ . شعبان : الشّهر المعروف . الأصيل : ما بين العصر والمغرب .

وقال كُثَيِّرٌ :

وَقَفْتُ بِهَا القَلُوْصَ ، وقُلْتُ : عُوْجا فعَاجَ الـرَّكْـبُ مِـنْ قُلُـصٍ عِجَـالِ

لَـدُنْ مـا غُـدْوَةً حَتَّـىٰ ٱكْتَسَيْنـا لِمَثْنَـىٰ اللَّيْـلِ أَثْنَـاءَ الظِّـلالِ

وقال شُبْرُمَةُ بْنُ الطُّفَيْلِ :

ويَـوْمٍ شَـدِيْـدِ الحَـرِّ قَصَّـرَ طُـوْلَـهُ دَمُ الـزِّقِّ عَنَّـا وٱصْطِكَـاكُ المَـزَاهِـرِ

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّىٰ أَرُوْحَ ، وصُحْبَتي عُصَاةٌ عَلَـىٰ النَّـاهِيْـنَ شُـمُّ المَنَـاخِـرِ

١ ـ نَصْبُ غُدْوَة :

لا ينتصبُ بعد « لَدُن » كلُّ ٱسم ، إنَّما المحفوظُ نَصْبُ غُدْوة ، فلا يقال : ما رأيتُهُ لَدُنْ بُكْرةً .

تُشَبَّهُ النُّون مِنْ « لَدُنْ » بتنوين المُنَوَّن في نحو : عندي قفيزٌ حنطةٌ ، وراقودٌ خَلاً ، وجُبَّةٌ صُوْفاً . فكما ينتصبُ : حنطةً ، خَلاً ، صُوْفاً ، على التمييز ، تُنْصَبُ « غُدْوَةً » في : لَدُنْ غُدْوَةً ، على التمييز .

القفيز : مكيال للقمح . الرّاقود : دَنٌّ طويل الأسفل . جُبَّة : ضَرْبٌ مِن

مقطَّعات الثِّياب .

وقيل : تُشَبَّهُ النّون مِن « لَدُنْ » بنون عشرين ، ولا يُنْصَبُ بعد « لَدُنْ » شيءٌ غيرُ « غُدْوة » .

ولا يَخْفَى أَنَّ ما بَعْدَ عشرين وبابِه ينتصبُ على التَّمييز .

وأجاز صاحب التَّسهيل أَنْ تُنْصَبَ على أَنَّها خبر لكان النَّاقصة المحذوفة مع اسْمِها ، أي لَدُنْ كان الوَقْتُ غُدْوَةً .

٢ ـ جَرّ غُدْوَة : على القياس ، فتكون غُدْوة مضافاً إليه .

٣ ـ رَفْع غُدْوَة : على أَنَّها فاعل لكان التّامّة المحذوفة ، أي لَدُنْ كانَ غُدْوَةٌ ، قاله الكوفيُّون .

وظاهر كلام ابْنِ جنّي أَنَّ « غُدْوة » بالرَّفْع فاعل للظرف لَدُنْ ؛ قال : وقد شَبَّهَهُ بَعْضُهم بالفاعل ، فرَفَعَ ، فقال : لَدُنْ غُدْوَةٌ ، كما تقولُ في اسْمِ الفاعل : ضارِبٌ زيدٌ . والقياسُ الجرُّ بها ؛ لأَنَّها ظَرْفٌ . وقد أجراها بَعْضُهم على القياسِ .

وإذا انْتَصَبَتْ « غُدْوة » بعد « لَدُنْ » فالمحفوظُ أَنَّها منوَّنة ، وإنْ كان حقَّها أَنْ تُمْنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ للتَّأْنيث ولأَنَّها عَلَمٌ على هٰذا الوقت .

وإنّما صرفوها لأَنَّهم لمَّا عزموا على إخراجها عن النّظائر في حالها غيّروها في ذاتِها بالصَّرْفِ . وأيضاً لو لم يَصْرفوها لفتحوا ، فلم يُعْلَمْ أهي منصوبة أم مجرورة ؛ لأَنَّها لا تنصرفُ . فلمَّا عزموا على نَصْبِها وإخراجِها لكثرةِ الاستعمالِ عن حال نظائرها صرفوها ، ليكونَ ظهورُ التَّنوينِ مع الحركة يُحَقِّقُ قَصْدَهم .

* * *

لَعَلَّ

« لَعَلَّ » أَدَاةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ نَحْوَيْنِ :

النَّحْو الأَوَّلُ : أَنْ تكونَ حَرْفاً مُشَبَّهاً بالفِعْلِ ينصبُ الاسم ويرفع الخبر ، نحو ﴿ لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [سورة الشُّعراء : ٣] .

وحَكَىٰ الفَرَّاءُ ويُوْنُس أَنَّ فريقاً مِن العرب ينصبون بها الجُزْأَيْنِ ، فيقولون : لعلَّ أباك مُنْطلقاً ، ولعلَّ زيداً أَخانا ، ونقل أبو حَيَّان أَنَّها لغة تميم .

وتَأَوَّلَ البصريُّون ما حُكِيَ عن تميم على حَذْفِ الخبر ، والتَّقدير : لعلَّ أباك يوجد منطلقاً ، ومنطلقاً حال . وذهب الكسائيُّ إلى أَنَّ « منطلقاً » خبر لكان المحذوفة مع اسْمِها ، وهو بعيد ؛ إذ لَيْسَ من المواضع التي تعاهدتِ العربُ حَذْفَ كان مَعَ اسْمِها ، فيه .

واخْتُلِفَ في أَصْلِ هٰذِهِ الأداة ، فذَهَبَ الجمهور إلى أَنَّها حرفٌ بسيطٌ غيرُ مركَّب .

قال السُّهيليُّ : «اللامُ الأُوْلَىٰ أَصْلٌ في «لعلّ» ؛ لأَنَّ الزّيادةَ تَصَرُّفٌ ، والحرفُ وُضِعَ اخْتصاراً ، والزِّيادةُ عليه تُنافيه . ومجيئها بغيرِ لامٍ لغةٌ ، أَوْ حُذِفَ الحرفُ الأصليُّ ، والحَذْفُ مِن جنس الاختصار ، فهو أَوْلَىٰ مِنَ الزِّيادة » اهـ

وذَهَبَ المبرِّدُ إلى أَنَّها مركَّبةٌ من اللام الزَّائدة للتّوكيد وعَلَّ ، ومِن شَوَاهدها محذوفة اللام قول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْديّ :

لا تُهِيْنَنَّ الفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وأَنْشَدَ الفَرَّاءُ :

عَلَّ صُرُوْفَ الدَّهْرِ أَوْ دُوْلاتِها
يُـدِلْنَنَـا اللُّمَّـةَ مِـنْ لَمَّـاتِهـا

صُرُوْف الدَّهر : حوادثه ومصائبه . الدُّولة : الانتقال من حال الضُّرّ والبُؤْس إلى حال الغِبْطة والسّرور . يُدِلْنَنا : مضارع أَدَالَهُ ، والإدالة : الغَلَبَةُ . اللُّمَّة : الشّدّة ، وهو منصوب بنزع الخافض ، أَيْ عَلَىٰ اللُّمَّةِ .

لغات لَعَلَّ :

١ ـ لَعَنَّ : حكاها الفرّاء . قال الفرزدق :

أَلَسْتُـمْ عَـسائِجِيْـنَ بِنَـا لَعَنَّـا نَـرَىٰ العَـرَصَـاتِ أَوْ أَثَـرَ الخِيَـامِ

لَعَنَّا : أَصْلُه لَعَنَّنا ، حَذَفَ النُّون ، كما حُذِفَ : إنَّا ، وأصله : إِنَّنا .

وأَنْشَدَ الباهليُّ :

ولا تَحْرِمِ المَوْلَىٰ الكَرِيْمَ ؛ فإِنَّهُ أَخُـوْكَ ، ولا تَـدْري لَعَنَّـكَ سَـائِلُـهْ

٢ ـ عَنَّ : حكاها الكسائيُّ .

٣ ـ أَنَّ : حكاها الخليل . وجَعَلَ منها ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٩] ، أي لَعَلَّها . وحَكَىٰ عنهم : ائْتِ السُّوْقَ أَنَّك تَشْتري لنا شيئاً .

وأَنْشَدَ الأخفش لأبي النَّجْم :

قُلْـتُ لشَيْبَـانَ آدْنُ مِـنْ لِقَـائِـهِ
أَنَّـا نُغَـدِّي القَـوْمَ مِـنْ شِـوَائِـهِ

أَيْ لَعَلَّنا .

وقال الكسائيُّ : سمعْتُ رجلاً يقول : ما أدري أَنَّهُ صاحبُها . يريدُ : لعلَّه صاحبُها .

وقال عَدِيُّ بن زيد :

أَعَسَاذِلَ مَا يُدْرِيكِ أَنَّ مَنِيَّتِي إِلَىٰ سَاعَةٍ فِي اليَوْمِ أَوْ فِي ضُحَىٰ الغَدِ

أَيْ لَعَلَّ مَنِيَّتِي .

٤ ـ لأَنَّ : قال امْرُؤُ القيس :

عُوجَا عَلَىٰ الطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَىٰ ابْنُ حَذَامِ

وأَنْشَدَ أبو عليّ في « الحُجَّة » :

أَرِينِي جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لأَنَّنِي أَرَىٰ مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدا

٥ ـ رَعَنَّ : يمكن أَنْ تكونَ الرّاء بدلاً مِن اللام ، كما قالوا في : وَجِل وأَوْجَل : وَجِر وأَوْجَر ، والنّون بدلاً من اللام ، كما أُبدلت اللام منها في : أُصَيْلال ، وأَصْلُه أُصَيْلان .

٦ ـ رَغَنَّ ولَغَنَّ : اخْتلفوا في الغَيْنِ . فقيل : هي بدل من العين ، كما قالوا : في أَرْمَعَلَّ ـ أي ابْتَلَّ ـ : أَرْمَغَلَّ ؛ لأَنَّها قريبةٌ منها ؛ إذ هما من حروف الحلق ، وإذ يجتمعان في قافية واحدة ، أَنْشَدَ الأخفش :

قُبِّحْتِ مِنْ سَالِفَةٍ ومِنْ صُدُغْ
كَأَنَّهَا كُشْيَةُ ضَبٍّ فِي صُقُعْ

السّالفة : صفحة العنق . الصّدغ : ما انْحدر مِن الرَّأْسِ إلى مركب اللَّحْيين . كُشْية الضّبّ : أصل ذَنَبِه . الصُّقع : النّاحية .

وقيل : إنّهما لغتان ، وليست الغَيْنُ بدلاً من العين . وهو الأَظْهَرُ لِقِلَّةِ وُجُودِ الغَيْنِ بَدَلاً مِنَ العَيْنِ .

٧ ـ لَعَلَّت : ذكرها أبو عليّ في التّذكرة .

٨ ـ غَنَّ : بالغين المعجمة والنون .

٩ ـ رَعَلَّ : بالرّاء بدلاً من اللام .

١٠ ـ لَعَلَّ : العالية المشهورة .

١١ ـ عَلَّ : تقدَّم الكلام عليها في أختلافهم في أَصْلِ الأَداةِ . وهي لغة بني تيم الله من ربيعة .

معاني لَعَلَّ :

١ ـ التَّوَقُّع : وهو قِسْمان :

آ ـ التَّرَجِّي : وهو الغالب عليها ، نحو : لعلَّ الحبيبَ واصِلٌ .

ب ـ الإِشْفاق : نحو لعلّ العدوَّ قادمٌ ، ولعلَّ الرَّقيبَ حاصِلٌ .

والتَّرَجِّي إنَّما يكون في المحبوبات ، والإِشْفاق في المحذورات .

ولا تُسْتَعْمَلُ « لعلَّ » إلا في المُمْكِن ، فلا يقال : لعلَّ الشّبابَ يعودُ . والوَجْهُ ههُنا أستعمالُ « ليت » الموضوعةِ للمستحيل أو لِمَا يعسر حُصُوْلُهُ .

وأمَّا قَوْلُه تعالىٰ علىٰ لسانِ فرعون ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [سورة غافر : ٣٦ ـ ٣٧] فقد جِيْءَ بلعلَّ مع أنَّ بلوغَ السَّماءِ مستحيلٌ لغرضٍ بلاغيٍّ ، وهو أنَّ فرعون مِن جبروته وطغيانه نزَّلَ المستحيلَ منزلةَ المُمْكِنِ .

وقيل : إنَّما قال فرعون ذٰلِكَ جَهْلاً أَوْ مَخْرَقَةً وإِفْكاً .

ومِن مجيءِ لَعَلَّ للإِشْفاق قَوْلُ جميل :

أَتَوْني ، فقالُوا : يا جَمِيْلُ تَبَدَّلَتْ بُثَيْنَةُ أَبْدَالاً ، فقُلْتُ : لَعَلَّها
وعَلَّ جِبَالاً كُنْتُ أَحْكَمْتُ فَتْلَها أُتِيْحَ لَهَا وَاشٍ رَفِيْقٌ ، فحَلَّها

٢ ـ التَّعليل : قاله الأخفش معلّقاً على ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾ [سورة طه : ٤٤] ، جَعَلَه نحو قَوْلِ الرَّجل لصاحبه : أَقْرَعْ لعلَّنا نَتَغَدَّىٰ ، والمَعْنَىٰ : لِنَتَغَدَّىٰ . ويَقولُ للرَّجل : أَعْمَلْ عَمَلَك لَعَلَّك تأخذُ أَجْرَك ، أَيْ لِتَأْخُذَ .

وجعل ٱبْنُ مالك منه قَوْلَ الشَّاعر :

وقُلْتُمْ لَنَا : كُفُّوا الحُرُوْبَ لَعَلَّنَا نَكُفُّ ، ووَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مُوْثِقِ
فَلَمَّا كَفَفْنَا الحَرْبَ كانَتْ عُهُوْدُكُمْ كَلَمْعِ سَرَابٍ فِي الفَلا مُتَأَلِّقِ

المَعْنى : كُفُّوا الحروبَ لَنَكُفَّ . ولو كانتْ « لعلّ » ههُنا شكّاً لم يُوَثِّقُوا لَهُمْ كُلَّ موثِقٍ .

وخَرَّجَ سيبويه ﴿ اذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾ ﴾ [سورة طه : ٤٣ ـ ٤٤] على أنَّ « لَعَلَّ » للرّجاء ، والمعنى : اذْهبا عَلَى طَمَعِكما ورَجَائِكما أنْ يتذكَّرَ أوْ يَخْشَى .

٣ ـ **الاستفهام** : أثْبَتَهُ الكوفيّون وابْنُ مالك ، واستدلُّوا على ذٰلِكَ بأنَّها علَّقت الفِعْلَ القلبيّ عن العمل ، نحو ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [سورة الطلاق : ١] ، و﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ ﴾ [سورة عبس : ٣] .

قال أبو حَيّان في « التّذييل والتّكميل » :

« وكنتُ قد ذكرْتُ في « منهج السّالك في ألْكلام على ألفيّة ٱبْنِ مالك » أنَّه ظَهَرَ لي أنَّ مِن المُعَلِّقات « لعلّ » ، ومنه ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ [سورة الأحزاب : ٦٣] ، و﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ ﴾ [سورة عبس : ٣] ، و﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [سورة الأنبياء : ١١١] .

ورأيتُ مَصَبَّ الفِعْلِ في هٰذِهِ الآيات على جُمْلَةِ التَّرَجِّي ، فهي في مَوْضِعِ نَصْبٍ بالفِعْلِ المُعَلَّقِ ، إلى أنْ وَقَفْتُ لأبي عليٍّ الفارسيّ على شَيْءٍ مِنْ هٰذا ، قال وقَدْ ذَكَرَ ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ ﴾ ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما نَصُّهُ :

والقَوْلُ في لَعَلَّ ومَوْضِعِها أنَّه يجوزُ أنْ تكونَ في موضِعِ نَصْبٍ ، وأنَّ الفِعْلَ لمّا كان بمعنى العِلْمِ عُلِّقَ عَمَّا بعدَه ، وجاز تعليقُه لأنَّه مثلُ الاستفهام ؛ ألا تَرَى أنَّه بمنزلته في أنَّه غيرُ خَبَرٍ ، وأنَّ ما بَعْدَه مُنقطعٌ مِمَّا قَبْلَه ، ولا يعملُ فيه ، وإذا كان كذٰلِكَ لم يمتنعْ أنْ يقعَ موقعَ المفعولِ كما يقعُ الاستفهام موقعَه ، فعلى هٰذا تكون « لَعَلَّ » وما بَعْدَها بَعْدَ هٰذِهِ الأفْعَالِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ » اهـ

أَحْكام لَعَلَّ :

١ ـ إذا كان خبر لعلَّ فعلاً مضارعاً فالأكثر أَنْ يتجرَّدَ مِنْ « أَنِ » المصدريَّة ، ولٰكِنْ سُمِعَ اقْتِرَانُه بِها حَمْلاً لها على « عَسَىٰ » ؛ قال مُتَمِّم بْنُ نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللاتي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا

وقال عُرْوَةُ بْنُ الوَرْدِ العَبْسِيُّ :

لَعَلَّكُمُ أَنْ تَصْلُحُوا بَعْدَ ما أَرَىٰ نَبَاتَ العِضَاهِ المُقْبِلِ المُتَرَوِّحِ

وقال يزيد بن الحكم الثَّقفيُّ :

لَعَلَّكَ أَنْ تَنْأَىٰ بِأَرْضِكَ نِبَّةٌ وإلا فإنِّي غَيْرَ أَرْضِكَ مُنْتَوِي

وقال أَرْبَدُ بن قيس ، وهو أخو لبيد لأُمِّه :

لَعَلَّكُمَا أَنْ تَرْشُدَا إِنْ رَشَدْتُمَا بِأَمْرِكُمَا أَوْ تَغْوَيَانِ فلا أَدْري

وقال آخر :

لَعَلَّ الذي قَادَ النَّوَىٰ أَنْ يَرُدَّها إِلَيْنَا ، وقد يُدْنَىٰ البَعِيْدُ مِنَ البُعْدِ

وذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ الخَبَرَ في نَحْوِ هٰذَا محذوفٌ ، تقديره : لعلَّك مُعَدٌّ لأَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ .

٢ ـ يندر اقْتران خبرها بالسِّين ، كقَوْلِهِ :

فَقُولا لَهَا قَوْلاً رَفِيْقاً لَعَلَّها سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وعَوِيلِ

٣ ـ إذا اقْتَرَنَتْ بها « ما » الحرفيَّةُ أَزَالَتِ اخْتِصَاصَها بالأسماء ، وهَيَّأَتْها للدخول علىٰ الأفعال ، وكَفَّتْها عن العمل ، أَنْشَدَ سيبويه :

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

لعلَّما : مكفوفة وكافَّة .

٤ ـ قد تتضمَّن « لَعَلَّ » معنى التَّمَنِّي ، فينصب المضارع بَعْدَها بأَنْ مضمرة

وجوباً بعد الفاء السببيّة ، كما في قراءة حفص ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [سورة غافر : ٣٦ـ٣٧] .

أَطَّلِعَ : فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء السببيّة .

ولم تُحملْ « لعلّ » هُهُنا على الرَّجاءِ ؛ لأنَّ الرَّجاءَ لا ينتصبُ المضارعُ بعدَه بأنْ إلا عِنْدَ الكوفيّينَ .

٥ ـ زعم الحريريُّ (ت ٥١٦هـ) أَنَّ خَبَرَ « لعلَّ » إذا كان جملةً فعليّةً فالواجبُ أَنْ يكون فعلُها مضارعاً ؛ لأَنَّ « لعلَّ » تدلُّ على الرَّجاء ، والرَّجاء مستقبل . وهو غير صحيح ؛ لأَنَّ الرَّجاءَ يتعلّق بالماضي كما يتعلّق بالمستقبل ؛ قال امْرُؤُ القيس :

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وفي الحديث : « وما يُدْريكَ لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أَهْلِ بدرٍ ، فقال : اعْمَلُوا ما شئتم ، فقد غَفَرْتُ لكم » .

٥ ـ خُلُوُّ لعلَّ مِنْ نون الوقاية إذا اتّصلتْ بها ياء المتكلّم كثير ، وقد تُسْتَعْمَلُ معها ، كقَوْلِ تَوْبَةَ بْنِ الحُمَيِّر الخفاجيّ :

وأُشْرِفُ بالقُصُورِ اليَقَاعِ لَعَلَّنِي أَرَى نَارَ لَيْلَى أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا

ولعلَّ في هٰذَا نقيضةُ « لَيْتَ » ، فاتّصالُ النُّون بها أَكْثَرُ مِنْ خُلُوِّها منها ، فالكثير : لعلّي وليتني ، والقليلُ : لعلَّني وليتي .

٦ ـ دخول الفاءِ الرّابطة لجواب شبه الشَّرْطِ في خبر « إنّ » العاملةِ في الاسم الموصول ، وامْتناعُ دخولها في خبر « لَيْتَ » ، و« لعلَّ » العاملتَيْنِ في الاسم الموصول .

قال تعالى ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ ﴾ [سورة الجمعة : ٨] .

لمَّا وَصَفَ ٱسْمَ إنَّ بالاسْمِ الموصول دَخَلَت الفاءُ في الخبر .

ولو أدْخَلْتَ « لَيْتَ » و« لعلَّ » على المبتدأ الذي جاء اسْماً موصولاً ، لم يَجُزْ دخول الفاء في الخبر ؛ لأنَّ الشَّرْطَ والجَزَاءَ خَبَرٌ . و« لَيْتَ » و« لعلَّ » إذا دخلتا أبْطلتا مَعْنَى الخبر . وإذا بَطَلَ معنى الخبر ، لم يكنْ مَوْضِعَ مُجازاةٍ ، وإذا لم يكنْ موضعَ مجازاةٍ لم يصحَّ دخولُ الفاءِ .

٧ ـ لا تقعُ الجملةُ المؤلَّفةُ مِن الأحرف المشبَّهة بالفعل ومعمولاتها حالاً إلا إذا كان الحرفُ « إنَّ » ، و« كَأَنَّ » . قال تعالى ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [سورة الأنفال : ٥] ، و﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٠١] .

فأمَّا « أنَّ » المفتوحةُ الهمزة ، فتؤوَّل مع معمولَيْها بمصدر ، والمصدر المؤوَّل معرفة ، وشرطُ الحالِ التَّنْكير .

وأمَّا « لَيْتَ » و« لَعَلَّ » فجملتُهما إنْشائيّة ، وشرطُ الجملة الحاليّة أنْ تكون خبريَّةً .

وأمَّا « لٰكِنَّ » فإنَّها مُسْتَدْرِكةٌ لكلامٍ قَبْلَها ، لهٰذا لا تقعُ جملتُها صفةً ولا صلةً ولا خبراً ولا حالاً .

٨ ـ لا تقع « لَعَلَّ » ومَعْمولاها صلةً ، لأنَّ جملة الصِّلة خبريَّةٌ .

وأمَّا قَوْلُ الفرزدق :

وإنِّـي لَـرَامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ التـي لَعَلِّي ، وإنْ شَطَّتْ نَوَاها ، أَزُوْرُها

فخَرَّجَه أبو عليّ على أنَّ جملةَ (لعلِّي أزورُها) محكيَّةٌ بقولٍ محذوف ، أي قِبَلَ التي يُقالُ فيها : لعلِّي أَزُوْرُها .

النَّحْو الثَّاني : أنْ تكونَ حَرْفَ جَرٍّ شبيهاً بالزَّائد ، في لُغَةِ عُقَيْل .

قال خالد بن جعفر :

لَعَـــلَّ اللهِ يُمْكِنُنِـــي عَلَيْهِـــا جِهَـــاراً مِـــنْ زُهَيْـــرٍ أَوْ أُسَيْـــدِ

وقال آخر :

لَعَـــلَّ اللهِ فَضَّلَكُـــمْ عَلَيْنَـــا بِشَـــيْءٍ أَنَّ أُمَّكُـــمُ شَـــرِيْـــمُ

وقال كعب بن سعد الغَنَويّ :

فَقُلْتُ : ٱدْعُ أُخْرَىٰ وَٱرْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَـرِيْـبُ

رَوَىٰ أبو زيد أَنَّ بني عُقَيْل يَجُرُّون بـ لَعَلَّ مفتوحةَ الآخِرِ ومَكْسُوْرَتَهُ .

وما جَرَّتْه لَعَلّ في موضع رَفْعٍ علىٰ الابتداءِ .

وقال أبو عليّ في تخريج بيت الغَنَوِيّ : « ينبغي أَنْ يكونَ على إضمار القصَّة والحديث ؛ كَأَنَّهُ خَفَّفَ لعلَّ وأَعْمَلَها ، كما يخفّف « أَنَّ » ويعمل . فَمَنْ فتح اللام وجرّ الاسم ، فقال : لعلَّ أَبي المغوار ، فاللام لام الجرّ إلا أَنَّه فَتَحَها مَعَ المظهر كما يُفتح مع المُضْمَر . وزعم أبو الحسن أَنَّه سمع فتح اللام مع المُظْهر من يُوْنُس وأبي عُبيدة وخلف الأَحمر . وزعم أَنَّه سَمِعَ ذٰلِكَ أَيْضاً مِنَ العرب ، فيكون الجرّ في أَبي المغوار ، على هٰذِهِ اللُّغة .

ومَنْ قال : لَعَلَّ أَبي المغوار ، حَذَفَ لام لعلّ ، وأَضْمَرَ القِصَّة أو الحديث ، وكَسَرَ اللام مع المُظْهَرِ على اللُّغة التي هي أَشْيَعُ ، والتّقدير : لعلّ لأَبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ ، أَيْ لعلَّ نَصْرَهُ لا يَبْعُدُ عليك ، ولا يتأَخَّرُ عنك » اهـ

أراد أبو عليّ بهٰذِهِ التَّقادير أَنْ يُقِرَّ الحرفَ « لَعَلَّ » علىٰ ما وُضِعَ له مِنْ أَنَّه حَرْفٌ مشبَّهٌ بالفِعْلِ . وهٰذِهِ النَّزْعةُ عِنْدَه أَدَّتْهُ إلىٰ ضَرْبٍ مِنَ التَّكَلُّفِ في تخريج البيت ، فأضمر ضمير القصَّة بعدَ تخفيف « لَعَلْ » ، ولمَّا بَقِيَ « لَعَلْ » ساكنَ اللام ساغَ أَنْ تُدْغَمَ اللام منه في لام الجرّ ، وذَهَبَ إلى أَنَّ لام الجرّ إنّما فُتِحَتْ على لغة بلعنبر فيما حكاه خَلَفٌ عنهم ، وقَدَّرَ موصوفاً محذوفاً « جَوَابٌ » ،

وجاءَ ما قَدَّرَه من الإدْغامِ مخالفاً لقياس الخطّ ، إذِ القياسُ أنْ تُرْسَمَ لام الجرّ منفصلةً عمَّا قبلها ، وٱرْتكَبَ تخفيفَ لعلّ ، وهو لم يثبتْ . وفي تخريجِهِ هَدْرُ لروايةِ الأئمَّةِ أبي زَيْدٍ وأبي عُبيدةَ وغَيْرِهما مِنْ أنَّ الجرَّ بلَعَلَّ لُغَةُ قَوْمٍ بأَعيانِهم هم بنو عُقَيل .

والذي حَمَلَ أَبَا عليّ على هٰذَا التَّأْويل السَّعْيُ إلى إقْرارِ « لَعَلّ » على ما وُضِعَتْ له ، وهو أنْ تكونَ حرفاً مشبَّهاً بالفِعْلِ . وهو مَسْلَكٌ صحيحٌ ومَقْصَدٌ لا يُحادُ عنه لولا كثرةُ ما ٱرْتَكَبَه مِنَ الأَعْمالِ الصِّناعيّةِ وهَدْرُهُ لروايةِ الأئمّة .

* * *

لٰكِنَّ

« لٰكِنَّ » حَرْفٌ مُشَبَّهٌ بالفِعْلِ مَعْنَاهُ الاسْتدراك والتَّوْكيد ينصب الاسْمَ ويَرْفَعُ الخبر ، نحو قَوْلِهِ عزَّ اسْمُه ﴿ وَلَٰكِنَّ الشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البقرة : ١٠٢] .

ومَعْنَىٰ الاسْتدراك أَنْ تنسب لِمَا بَعْدَها حُكْماً مخالفاً لحُكْمِ ما قَبْلَها ؛ ولذٰلِكَ لا بُدَّ أَنْ يتقدَّمَها كلامٌ مناقضٌ لِمَا بَعْدَها ، نحو : ما هٰذَا ساكناً لٰكِنَّه متحرِّكٌ ، أَوْ ضِدٌّ له ، نحو : ما هٰذَا أَبْيَضَ لٰكِنَّهُ أَسْوَدُ ، أو خلافه ، نحو ما زيدٌ قائماً ، لٰكِنَّهُ شاربٌ .

وفُسِّرَ الاسْتدراك أَيْضاً بِرَفْعِ ما يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ ، نحو : ما زيدٌ شجاعاً لٰكِنَّه كريمٌ ؛ لأَنَّ الشَّجاعةَ والكرمَ لا يكادان يفترقان ؛ فنَفْيُ أَحَدِهما يُوْهِمُ انْتِفَاءَ الآخر .

واخْتُلِفَ في أَصْلِ هٰذِهِ الأَدَاةِ علىٰ ثلاثة أَقْوَالٍ :

١ ـ ذَهَبَ البصريُّون إِلىٰ أَنَّها بسيطة ، وأَنَّها مُنْتَظَمَةٌ مِنْ خمسة أحرف ، وهي أَقْصىٰ ما جاء عليه الحَرْفُ .

٢ ـ وذَهَبَ الفرَّاءُ إِلىٰ أَنَّها مركَّبة ، وأَنَّ أَصْلَها : لكنْ أَنَّ ، فطُرِحَتِ الهمزةُ مِن « أَنَّ » ، وسَقَطَتْ نون « لٰكِنْ » حَيْثُ أَسْتَقْبَلَتْ ساكناً ، ومنه قَوْلُ النَّجاشِيِّ الحارثيِّ :

فلَسْتُ بِآيِسٍ ، ولا أَسْتَطِيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذا فَضْلِ

حَذَفَ الشَّاعِرُ نون « لكنْ » لالتقائها ساكنةً مع سين « اسْقِنِي » .

٣ ـ وذهب باقي الكوفيين إِلىٰ أَنَّها مركَّبة مِن : لا ، وإِنَّ ، والكاف الزَّائدة

لا التَّشبيهيَّة ، وحُذفَت الهمزةُ تخفيفاً .

قال السُّهيليُّ في « نتائج الفكر » :

« وأمَّا « لٰكِنَ » فأَصَحُّ القولَيْنِ فيها أنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنْ : « لا » و« إنَّ » و« الكاف » . و« الكاف » التي هي للخِطابِ ـ في قَوْلِ الكُوفيِّين ـ ما أراها إلا كَافَ التَّشْبيه ؛ لأَنَّ المَعْنَىٰ يدلُّ عليها إذا قُلْتَ : ذَهَبَ زيدٌ لٰكِنَّ عَمْراً مُقيمٌ ، تُريدُ : لا كفِعْلِ عَمْرٍو . فـ « لا » لتوكيد النَّفْيِ عَنِ الأَوَّلِ ، و« إنَّ » لإيْجَابِ الفِعْلِ الثَّاني ، وهو المَنْفِيُّ عَنِ الأَوَّل ؛ لأَنَّك ذَكَرْتَ الذَّهَابَ الَّذي هُوَ ضِدُّهُ ، فدَلَّ عَلَىٰ انْتِفَائِهِ .

فلا تَقَعُ « لٰكِنَّ » إلا بَيْنَ كلامَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ ؛ فلذٰلِكَ تَرَكَّبَتْ مِنْ « لا » و« الكاف » و« إنَّ » ، إلا أَنَّهم لمَّا حَذَفُوا الهَمْزَةَ المَكْسُوْرَةَ كَسَرُوا الكَافَ إشْعاراً بها » اهـ

أحكام « لٰكِنَّ » :

١ ـ قد يُحْذَفُ اسْمُها في ضرورة الشِّعر ، كقَوْلِ الفرزدق :

فلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابتي ولٰكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيْمُ المَشَافِرِ

التَّقدير : ولٰكِنَّك زنجيٌّ . المشافر : ج مِشْفر ، وهي شَفَةُ البعير ، واسْتُعِيْرَتْ للمهجوِّ لِمَا قَصَدَهُ مِنْ بشاعةِ خِلْقَتِهِ .

وأَوَّلَ بَعْضُهم البيت على أَنَّ اسْمَ لٰكِنَّ ضمير الشَّأن ، وزنجيّ : خبر لمبتدأ محذوف ، والتَّقدير : ولٰكِنَّهُ أنتَ زنجيٌّ . ويُضْعِفُه أَنَّ خَبَرَ ضمير الشَّأْن لا بُدَّ فيه مِنَ التَّصْريح بذِكْرِ رُكْنَي الجملة : المبتدأ والخبر .

ونَصْبُ « زنجيّ » في كلام العرب أكثرُ ؛ كأَنَّه قال : ولٰكِنَّ زنجيّاً عظيمَ المَشَافِرِ لا يَعْرِفُ قرابتي ، فيكون على حَذْفِ الخبر ، كما حُذِفَ في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [سورة محمّد : ٢١] ، أَيْ طاعةٌ وقَوْلٌ معروفٌ أَمْثَلُ .

ومِثْلُهُ قَوْلُ الأَخْضَرِ بْنِ هبيرة :

فما كُنْتُ ضَفَّاطاً ولٰكِنَّ طَالِباً أَنَاخَ قَلِيْلاً فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيْلِ

أَيْ ولٰكِنَّ طالباً مُنِيخاً أَنا . حذف خَبَرَ لٰكِنَّ .

الضَّفَّاط : الذي يختلفُ على الإبل من قريةٍ إلى قريةٍ يجلبُ الميرةَ والمتاعَ . الطّالب هٰهُنا : طالب الإبل الضّالّة .

ومِن حَذْفِ اسْمِ لٰكِنَّ قَوْلُ أُميّة بن أبي الصَّلْت ، وهو مِنْ أبيات الكتاب :

ولٰكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْراً يَنُوْبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

اسْم لٰكنَّ ضميرُ الشَّأْن المحذوف . مَنْ : اسْم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ . ولا يكون اسْمَ لٰكِنَّ ؛ لأَنَّ أَسْماءَ الشَّرْطِ لا يَعْمَلُ فيها ما قَبْلَها .

ينوبُهُ : يصيبُه ، مِن النّائبة . العُدَّة : ما يهيّئُهُ الإنسان لحوادث الدَّهر . الأَعْزَل : مَنْ لا سلاح معه . أي مَنْ لم يستعدّ لِمَا ينوبُهُ مِنَ الزّمان قَبْلَ حُلُوْلِهِ ضَعُفَ عنه عِنْدَ نزولِهِ .

بِعُدَّتِهِ : جارّ ومجرور متعلّقان بـ يَلْقَ ، والباء معناها الاستعانة .

ومِنْ حَذْفِهِ أَيْضاً قولُ شاعر العربيّة أبي الطَّيِّب :

وما كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ ولٰكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُوْنَكِ يَعْشَقِ

اسْم لٰكِنَّ ضمير الشَّأْن . ومَنْ : اسْم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ . والجملة الشَّرطيّة الكُبْرىٰ في محلّ رفع خبر لٰكنَّ .

٢ ـ لا يجوز أَنْ تدخل لام التّوكيد المزحلقة في خبرها .

وأَمّا قَوْلُ الشّاعر :

ولٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

= فَرُدَّ بأَنَّه مجهولُ القائل ، ولا تُعرفُ له تتمَّةٌ ، ولا نظيرٌ ، ثمَّ إِنْ صحَّ فهو

محمولٌ على أنَّ اللام زائدة .

٣ ـ تدخل « ما » على « لٰكِنَّ » فتكفُّها عَنِ العَمَلِ .

قال ساعدةُ بْنُ جُؤَيَّةَ الهُذَليُّ :

ولٰكِنَّمَـــا أَهْلِـــي بـــوَادٍ أَنِيْسُـــهُ ذِئَـابٌ تَبَغَّـى النَّـاسَ مَثْنَـى ومَـوْحَـدُ

وقال امْرُؤُ القَيْسِ :

فلَـوْ أَنَّ مـا أَسْعَـى لأَدْنَـى مَعِيْشَـةٍ كَفَانِي ـ ولَمْ أَطْلُبْ ـ قليلٌ مِنَ المَالِ
ولٰكِنَّمـا أَسْعَـى لِمَجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالي

٤ ـ قد تُخَفَّفُ « لٰكِنَّ » ، فتُسْتَعْمَلُ على نَحْوَيْنِ :

١ ـ حرف ابْتداء معناه الاستدراك ، ولا يَعْمَلُ شيئاً خِلافاً للأخفش ويُونُس ، نحو ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة الزُّخرف : ٧٦] .

أَنْشَدَ أبو زيد لزيد الخيل :

ومـا دَهْـرِي بِشَتْمِـكَ فـاعْلَمَنْـهُ ولٰكِـــنْ أَنْـــتَ مَخْـــذُوْلٌ كَبِيْـــرُ

وقال زهير :

لَعَمْـــرُكَ والخُطُـــوبُ مُغَيِّـــرَاتٌ وفـي طُـوْلِ المُعَـاشَـرَةِ التَّقَـالـي
لَقَـدْ بَـالَيْـتُ مَظْعَـنَ أُمِّ أَوْفَـى ولٰكِـــنْ أُمَّ أَوْفَـــى لا تُبَـــالـــي

وقال أيْضاً :

إنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لا تُخْشَـى بَـوَادِرُهُ لٰكِـنْ وَقَـائِعُـهُ فـي الحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ

وقال الحُصَيْنُ بْنُ الحُمَامِ المُرِّيُّ :

فلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُوْمُنا ولٰكِـنْ عَلَـى أَقْـدَامِنَـا تَقْطُـرُ الـدِّمـا

قال أبو عليّ : « ولم نَعْلَمْ أَحَداً حَكَى النَّصْبَ في « لٰكِنْ » إذا خُفِّفَتْ .

فيُشْبِهُ أَنَّ النَّصْبَ لم يَجِئْ في هٰذا الحرفِ مُخَفَّفاً ، ليكونَ ذٰلِكَ دلالةً على أَنَّ الأَصْلَ في هٰذِهِ الحروفِ أَلا تَعْمَلَ إذا خُفِّفَتْ لزَوَالِ اللَّفْظِ الذي به شَابَهَ الفِعْلَ في

التَّخفيفِ ، وأنَّ مَنْ خَفَّفَ ذٰلِكَ فالوَجْهُ ألا يُعْمِلَهُ » اهـ

وذَهَبَ السُّهيليُّ إلى أنَّها لمَّا كانتْ مُرَكَّبةً مِن « لا » و« الكاف » و« إنَّ » ، ثمَّ حُذِفَتِ الهمزةُ أكْتِفاءً بكَسْرِ الكافِ ، بَقِيَ العَمَلُ لبقاءِ العِلَّةِ المُوْجِبةِ للعَمَلِ ، وهي فَتْحُ آخرِها ، وبذٰلك ضَارَعَتِ الفِعْلَ . ولمَّا حُذِفَتِ النُّوْنُ المفتوحةُ وقد ذهبتِ الهمزةُ للتَّركيب ، ولم يَبْقَ إلا النُّوْنُ السَّاكنة = وَجَبَ إبْطَالُ حُكْمِ العَمَلِ بذَهَابِ العِلَّةِ المُضارعة للفعل ، وهي فَتْحُ آخرها .

وقيل : أُلْغِيَتْ ؛ لأنَّه زال مُوْجِبُ عَمَلِها ، وهو الاختصاصُ ، فصارتْ تليها الجملةُ الاسميَّة والفِعْليَّة .

٢ ـ وحرف عَطْف : يُعْطَفُ بها بَعْدَ نَفْيٍ أوْ نَهْيٍ بشرط أنْ تعطف المفرداتِ دون الجمل ، وألا تقترنَ بالواو ، نحو : ما جاءَ زيدٌ لٰكنْ سعدٌ ، ولا تُصاحِبْ رجلاً طالحاً لٰكِنْ صالحاً .

فإنِ اقْتَرَنَتْ بالواو ، نحو ﴿وَمَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٠] ، أوْ تلتْها جملةٌ ، كقَوْلِ زُهَيْرٍ :

إنَّ ٱبْـنَ وَرْقَـاءَ لا تُخْشَـىٰ بَوَادِرُهُ ... لٰكِـنْ وَقَـائِعُـهُ فـي الحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ

أوْ لـم تُسْبَـقْ بنَفْـيٍ أوْ نَهْـيٍ ، نحـو : حضـر زيـدٌ لكـنْ خـالـدٌ قَعَـدَ عـن الحضور = أُعْرِبَتْ حَرْفَ ٱبْتِدَاءٍ وٱسْتدراك ، والجملة بعدها مُسْتَأْنفة .

ودَفَعَ السُّهيليُّ أنْ تكونَ « لٰكِنْ » حَرْفَ عطفٍ مع دخول الواو عليها ؛ لأنَّه لا يجتمعُ حرفان من حروف العطف ، فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفةُ دونه ، نحو : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمْرٌو ، وما جاءَ زيدٌ ولا بَكْرٌ . الواو العاطفة ، و« لا » زائدة لتوكيد النَّفْي ، أوْ زائدة لدَفْعِ تَوَهُّمِ إرادةِ الجمع .

وحَكَىٰ أبو عُمَرَ الجرميُّ عن يُوْنُسَ أنَّ « لٰكِنَّ » إذا خُفِّفَتْ لا تكون من حروف العطف .

وقَوَّىٰ أبو عليّ مَذْهَبَ يُونُسَ مُسْتَدِلاً بِأَنَّ مَعْناها مُخَفَّفَةً لا يختلفُ عن معناها مشدَّدةً ، وهي لا تخرجُ بالتَّخفيفِ عمَّا كانتْ عليه ، كما لم تخرجْ أخواتُها عنه ، وما مثَّلُوا به على كَوْنِها حَرْفَ عطف : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لٰكِنْ طالحٍ ، يمكنُ تخريجه على الجرِّ بباءٍ مُضْمرةٍ دَلَّت المتقدِّمةُ عليها ، أَوْ يُضْمَرُ ضمير الشَّأن في لٰكِنْ وإنْ كانتْ مخفَّفةً ، أَوْ على تقدير : لٰكِنْ هو طالحٌ ، فلمَّا خُفِّفَتْ صارتْ مِنْ حروفِ الابتداءِ .

وهٰذِهِ الأدلّة الصّناعيّة التي ٱلتمسها أبو عليّ لتقويةِ قَوْلِ يُونُسَ : لا تكون « لٰكِنْ » حَرْفَ عطفٍ ، يدخلُ عليها أَشْيَاءُ :

منها أَنَّ « لٰكِنْ » إذا خُفِّفَتْ أُهْمِلَتْ ، ولَيْسَ سائرُ أخواتها إذا خُفِّفْنَ أُهْمِلْنَ ، فهي تفارقُ أخواتِها مِنْ هٰذِهِ الجهة ، وإنْ كان معنى الاستدراك يَبْقَىٰ قائماً فيها وهي مخفَّفةٌ .

وإذا أَضْمَرَ ضميرَ الشَّأنِ فيها فقد أَعْمَلَها ، وتقدَّم نصُّه أَنَّه لم يعلمْ أحداً حكىٰ النَّصْبَ في « لٰكِنْ » إذا خُفِّفَتْ . فما قَدَّره من إضمار الشَّأن قياسٌ صحيحٌ لم تعضدْه روايةٌ ، وما كان كذٰلِك تَرْكُ الأَخْذِ به الوَجْهُ .

ويعترضُه أيضاً نَصُّهم أَنَّ خَبَرَ ضميرِ الشَّأنِ لا يجوزُ حَذْفُ أَحَدِ رُكْنَيْهِ : المبتدأ والخبر .

وما قَدَّرَه في الوَجْهِ الثّالث مِن أَنَّ « لٰكِنْ » لمَّا خُفِّفَتْ صارتْ من حروف الابتداء = فيه إخراجٌ لـ « لكنْ » عمَّا وُضِعَتْ له ، فكما ساغ أَنْ تكونَ هُنا حرف ٱبْتداءٍ ، وتخرجَ عمَّا وُضِعَتْ له ، كذٰلِكَ يَسُوغُ أَنْ تكونَ حرف عطف .

علىٰ أَنَّ أبا عليّ ٱختار في بَعْضِ كُتُبِهِ مَذْهَبَ سيبويه في جَعْلِ « لٰكِنِ » المخفَّفةِ مِنْ أَحْرُفِ النَّسَقِ ، وحَكَىٰ الخالفونَ عنه ذٰلِكَ . وأَشْبَهُ قولَيْهِ بالاعتقاد ما لم يَخْرُجْ به عمَّا عليه جمهور النُّحاة .

تنبيه :

ذهب الفرّاءُ إلى أنَّ التَّشديدَ لـ « لكنّ » أَحْسَنُ معَ الواو ، والتَّخفيفَ أَحْسَنُ لها إذا تجرَّدتْ من الواو . وعَلَّلَ ذٰلِكَ بأَنَّ في « لٰكِنْ » رجوعاً عمَّا أصاب أوَّل الكلام ، فأَشْبهتْ « بَلْ » ، إذْ كانتْ رجوعاً مثلها ؛ تقول : لم يقمْ أخوك بل أبوك ، ثمّ تقول : لم يقمْ أخوك لٰكِنْ أبوك ، فهما بمعنًى واحدٍ . والواو لا تصلحُ مَعَ « بل » ، فإذا قالوا : ولكنْ ، فأَدخلوا الواو ، تباعدتْ مِن « بَلْ » ؛ إذ لم تصلح الواو في « بَلْ » ، فآثروا فيها تشديدَ النُّوْنِ ، وجعلوا الواو كأَنَّها واو دَخَلَتْ لعَطْفٍ لا لمعنى « بَلْ » .

ورَدَّهُ أبو عليّ بأَنَّ القياسَ لا يوجبُ دخولُ الواو التَّشديدَ فيها ، كما أَنَّ ٱنْتفاءَ دخولها لا يُوجبُ التَّخفيفَ . ومَنْ شَدَّدَ مع دخول الواو كان كمَنْ خَفَّفَ مع دخولها ؛ لأَنَّ الواو لا توجبُ تغييراً فيما بَعْدَها في المعنى ، وإذا كان كلٌّ واحدٍ منهما لا ينافي الآخر في المساغ والجواز كان كلٌّ آتٍ لهما مُحْسِناً فيما فَعَلَ لتساوي الأمرين في القياس .

فائدة :

أَنْشَدَ الفرّاءُ عن أبي ثَرْوان :

وتَرْمِيْنَني بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وتَقْلِيْنَني لٰكِنَّ إيَّاكَ لا أَقْلي

وذَهَبَ إلى أَنَّ أَصْلَ لٰكِنَّ هٰهُنا : لٰكِنْ وأنا . يريد : لٰكِنْ أنا إيَّاكَ لا أَقْلي . حذف الهمزة مِنْ « أنا » لكثرةِ دورانِها ، فأُدْغِمَتْ نُوْنُ « أنا » بنون « لكنْ » ، ثمّ طرح الألف الزَّائدة للإشْباع مِن « أنا » ، فصارتْ « لٰكِنَّ » . وإيَّاكَ : ضمير نصب منفصل في محلّ نصب مفعول به مقدَّم لـ أَقْلي .

وقيل : بل ٱسْمُها في البيت ضميرُ الشَّأن ، والجملة بعدَها خبرُها ، والأَصْلُ : لٰكِنَّه إيَّاكِ لا أَقْلي .

وقيل : بل ٱسْمُها ضمير متكلِّم محذوف لضرورة الشِّعر ، أيْ ولٰكِنِّي .

* * *

لَمْ

« لَمْ » حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ علىٰ ثلاثة أَنْحَاءٍ :

١ ـ أَنْ تكونَ حرفاً جازماً للمضارع ونافياً له وقالباً مَعْنَاهُ إلىٰ الماضِي ، نحو ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [سورة الإخلاص : ٣] .

أَحْكَام « لَمْ » :

١ ـ إذا سُبِقَتْ « لم » بأَداةِ شَرْطٍ ، نحو قَوْلِ عُتْبَةَ والدةِ حاتمِ الطَّائيِّ :

فقُوْلا لهٰذَا اللاَئِمِي اليَوْمَ : أَعْفِنِي فإِنْ أَنْتَ لم تَفْعَلْ فعَضَّ الأَصَابِعا

= أُعْرِبَتْ حَرْفَ نَفْيٍ وجَزْمٍ ، ولا يقال : قَلْب ، لوقوع المضارع في حَيِّزِ الشَّرْطِ الذي يَصْرِفُ ما يَقَعُ بَعْدَهُ إلىٰ مَعْنى الاسْتقبال .

٢ ـ لا يُفْصَلُ بَيْنَ « لم » ومجزومها إلا بالظّرف ، وهو خاصّ بضرورة الشِّعر ، نحو قَوْلِ ذي الرُّمَّة :

فأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَاراً رُسُوْمُهَا كَأَنْ لَمْ ، سِوَىٰ أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ ، تُؤْهَلِ

أَيْ كَأَنْ لم تُؤْهَلْ سِوَىٰ أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ .

سِوى : علىٰ قَوْلِ سيبويه والجمهور ظرف مكان لازم للنَّصْبِ متعلّق بـ تُؤْهَل .

وأَنْشَدَ أبو حَيَّان :

فذَاكَ ولَمْ ، إِذَا نَحْنُ أَمْتَرَيْنَا تَكُنْ في النَّاسِ يُدْرِكُكَ المِرَاءُ

أَيْ فذَاك ولم تكنْ ، ففصل بينهما بالظّرف ، وهو مِنْ أَقْبَحِ الضَّرائر .

إذا : ظرف متعلّق بـ يدركُك .

جملة (يدركُك المِراءُ) : في محلّ نصب خبر تكنْ .

وأنشَدَ ابْنُ عصفور :

نَـوَائِـبُ مِـنْ لَـدْنِ ابْـنِ آدَمَ لَـمْ تَـزَلْ تُبَـاكِـرُ مَـنْ لَـمْ بـالحَـوَادِثِ يُطْـرَقِ

فصل بينَ « لَمْ » ومجزومِها « يُطْرَق » بالجارّ والمجرور ، أي تُبَاكِرُ مَنْ لم يُطْرَق بالحوادث .

٣ ـ قد يُحْذَفُ مجزومُها إذا جاءَ بعد معمولِها فِعْلٌ يُفَسِّرُهُ .

قال الشّاعر :

ظَنَنْـتُ فَقِيـراً ذا غِنَـى ثُـمَّ نِلْتُـهُ فلَـمْ ذا رَجَـاءٍ أَلْقَـهُ غَيْـرَ وَاهِـبِ

مجزوم « لم » مَحْذوف ، وهو النّاصب لـ ذا رجاء ، يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المشتغِلُ بضميرِهِ ؛ التّقدير : فلَمْ أَلْقَ ذا رجاءٍ أَلْقَهُ .

فقيراً : حال من التّاء ، ذا : مفعول به ثانٍ . المعنى ظَنَنْتُ غنيّاً في حال كَوْني فقيراً . يعني أنّه في حال فَقْرِهِ كان متعفِّفاً ، فكَنَى عن ذٰلِكَ بظنّه ذا غِنى ، وأنّه حين صار غنيّاً يعطي كلَّ راجٍ لَقِيَهُ ما يرجو .

غَيْرَ : حال مِنْ فاعل أَلْقَ .

٤ ـ وقد يُحْذَفُ مجزومُها مِن غَيْرِ أَنْ يُفَسَّرَ في ضرورةِ الشِّعْرِ ، كقَوْلِ ابْنِ هَرْمَةَ :

وعَلَيْـكَ عَهْـدُ اللهِ إِنَّ بِبَـابِـهِ أَهْـلَ السَّيَـالَـةِ إِنْ فَعَلْـتَ وإِنْ لَـمِ

أَيْ وإِنْ لم تَفْعَلْ . ومِثْلُهُ :

يـا رُبَّ شَيْـخٍ مِـنْ لُكَيْـزٍ ذي غَنَـمْ
فـي كَفِّـهِ زَيْـغٌ وفـي فِيْـهِ فَقَـمْ
أَجْلَـحَ لَـمْ يَشْمَـطْ وقَـدْ كَـانَ ولَـمْ

أَيْ وقد كانَ ولَمْ يَجْلَحْ

وقال أبْنُ هَرْمَةَ :

أَحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وإِنْ لَمِ

أَيْ وإِنْ لم تَصِلْ .

وجعلوا حَذْفَ مجزومِ « لَمْ » مقصوراً علىٰ ضرورةِ الشِّعْرِ ؛ لأَنَّ « لَمْ » عامِلٌ ضعيفٌ ، فلم يتصرّفوا فيها بحَذْفِ مَعْمولِها في حالِ السَّعة . بل إذا كان حرف الجرّ ـ وهو أَقْوَىٰ في العَمَلِ مِنْ « لَمْ » ؛ لأَنَّه مِنْ عَوَامِلِ الأَسْمَاءِ ، وعوامِلُ الأَسْمَاءِ أَقْوَىٰ مِنْ عَوَامِلِ الأَفْعَالِ ـ لا يجوزُ حَذْفُ مَعْمولِهِ = فالأَحْرَىٰ ألا يجوزَ ذٰلِكَ في الحَرْفِ الجازمِ . والجَزْمُ في الأَفْعَالِ نظيرُ الجرِّ في الأَسْمَاءِ .

٢ ـ أَنْ تكونَ حرفاً نافياً مُهْمَلاً يرتفعُ المضارعُ بَعْدَه ، كقَوْلِهِ :

لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُوْنَ بالجَارِ

فوارس : ج فارس ، شَاذٌّ . نُعْم : قبيلة ، ويُرْوَىٰ : ذُهْل . أسرةُ الرّجل : رَهْطُه . الصُّليفاء : مُصَغَّر صَلْفاء يوم من أيّام العرب كان لهوازن على فَزَارة . الجار : المجاور أو المستجير أو الحليف ، وهنا حَذْفُ مضاف ، أي لم يوفون بذمّة الجار .

وقال آخر :

وأَمْسَوا بِهَالِيْلَ لو أَقْسَمُوا عَلَىٰ الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لم تَطْلُعُ

وخُرِّجَ عَلَى أَنَّ « لم » حُمِلَتْ على « لا » فلم تجزمْ ، أَوْ أُعْطِيَتْ حُكْمَ « ما » فكانتْ نافيةً مِثْلَها ، أَوْ ضرورة ، أَوْ لغة ، عَنِ ابْنِ مالكٍ .

وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعر :

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ بني زِيَادِ

وقَوْلُ الآخر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُوْ ولَمْ تَدَعِ

وقول الآخر :

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وما اسْتَوَىٰ
هُزِّي إِلَيْكِ الجِذْعَ يَجْنِيكِ الجَنَىٰ

= فإنَّ أبا عليّ حَمَلَه على الجَزْم ، وجَعَلَ سَلْبَ الحركة عن (يَأْتيك ـ يَجْنيك ـ تَهْجُو) علامةً للجَزْمِ ، والوَجْهُ في ذٰلِكَ كلِّه أَنْ يقول : يَأْتِك ، يَجْنِكِ ، تَهْجُ ؛ حَذَفَ الحرفُ الجازمُ الحركةَ التي فوقَ حرف العلَّة ، ولم يحذفْ حرفَ العِلَّة .

ويُؤْنِسُ بهٰذا الذي ذَهَبَ إليه فارسُ الصِّناعة أبو عليّ إظهارُ الأعرابيّ الضَّمَّةَ فَوْقَ المضارعِ المعتلِّ الآخِرِ بالياءِ في قَوْلِهِ :

فعَوَّضَني عَنْها غِنَايَ ، ولَمْ تَكُنْ تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

أَجْرَىٰ الأَعرابيُّ المضارعَ المعتلَّ : تُسَاوِيُ ، مُجْرَىٰ المضارع الصحيح ، فأَظْهَرَ الحركةَ عليه ، فقال : تُسَاوِيُ ، غَيْرَ مُبَالٍ بالثِّقَلِ الذي اجْتَلَبَتْهُ الضَّمّة فوق الياء .

قال ابْنُ جنِّي معلِّقاً عَلَىٰ قَوْلِ الشَّاعر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُوْ ولَمْ تَدَعِ

« فكَأَنَّه أراد : لم تَهْجُ ، بحَذْفِ الواو للجَزْمِ ، ثمَّ أَشْبَعَ ضمَّةَ الجيم ، فنَشَأَتْ بَعْدَها واو . ويجوز أَنْ يكونَ مِمَّن يقول في الرَّفْعِ : هو يَهْجُوُ ، فيضمّ الواو ، ويجريها مجرىٰ الصَّحيح ، فإذا جَزَمَ سَكَّنَها . فتكون علامةُ الجزم في هٰذَا القَوْلِ سكونَ الواو من « تَهْجُوْ » ، كما أسكنَ الآخرُ ياء « يأتي » في موضع الجزم ، فقال :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ بني زِيَادِ

فكأنَّهُ مِمَّنْ يقول : هو يأْتِيكَ » اهـ

وأَمَّا قَوْلُ عَبْدِ يَغُوث بْنِ وَقَّاص الحارثيّ :

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا

ففي تَخْرِيجِهِ أَقْوالٌ :

آ ـ ذَهَبَ أبو عليّ إلى أَنَّ الأَصْلَ : كَأَنْ لَمْ تَرْأَ ، ثمّ إنَّ الرَّاءَ لمَّا جاورتْ وهي ساكنةٌ الهمزةَ متحرِّكةً ، صارت الحركةُ كأَنَّها في التَّقدير قَبْلَ الهمزةِ ، واللَّفْظُ بها : كَأَنْ لَمْ تَرَأْ ، ثمَّ أَبْدَلَ الهمزة ألفاً لسكونِها وانْفتاحِ ما قَبْلَها ، فصَارَتْ « تَرَا » . فالألف على هٰذَا التَّقْدير بَدَلٌ مِن الهمزةِ التي هي عَيْنُ الفِعْلِ ، واللام محذوفة علامةً للجزم . هٰذَا على مَذْهَبِ مَنْ يُحَقِّقُ الهمزةَ ، ويقول : رَأَىٰ يَرْأَىٰ ؛ قال سُرَاقَةُ البارقيُّ :

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ كِلانَا عَالِمٌ بِالسُّرَّهَاتِ

وأَنْشَدَ أبو زَيْدٍ للأعلم بن جرادة السَّعْديِّ :

أَلَمْ تَرَ ما لاقَيْتُ ، والدَّهْرُ أَعْصُرٌ ومَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأَ ويَسْمَعِ

ونقل أبو حَيَّان في « التَّذكرة » مِن كتاب « لغات القرآن » للفرَّاء أَنَّه قال : رأيت بالهمزة ، ويجتمعون جميعاً على : يَرَىٰ ونَرَىٰ وأَرَىٰ ، بغيرِ هَمْزٍ ، إلا بني أَسَدٍ وتَيْم الرَّباب ، فإِنَّهم يهمزون تَرَى ، فيقولون : تَرْأَىٰ .

ب ـ وذَهَبَ بعضهم أَنَّ « تَرَا » على لغةِ التَّخفيفِ الشَّائع ، ولٰكِنَّ عَبْدَ يَغُوث أَثْبَتَ الأَلِفَ في مَوْضِعِ الجَزْمِ تَشْبيهاً لها بالياء ، نحو :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَاد

وقال رُوَيْشِدُ بْنُ كثير الطَّائيُّ :

إنْ تُذْنِبُوا ، ثُمَّ تَأْتِينِي بِقِيَّتُكُمْ فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ بَعْدَكُمْ فَوْتُ

قال : تَأْتِيني ، فأثبت الياء ، وجَعَلَ سَلْبَ الحركةِ عنها علامةَ الجَزْمِ .

وقال حُرَيْثُ بْنُ عَنَّاب :

فقُولا لِصَخْرَةَ إذْ جَدَّ الهِجَاءُ بِهِا عُوجِي عَلَيْنا يُحَيِّيْكِ ٱبْنُ عَنَّابِ

يجوز أنْ يكونَ « يُحَيِّيْك » مَجْزوماً لأنَّهُ جَوَابُ الطَّلَبِ ، وعلامةُ جَزْمِه سكونُ لامِهِ ، عَلَىٰ إجْراءِ المعتلِّ مُجْرَىٰ الصَّحيحِ .

ونظيرُ تشبيهِ الألِفِ بالياءِ قَوْلُ الحَمَاسِيِّ :

فإنَّكَ إنْ تَرَىٰ عَرَصَاتِ جُمْلٍ بِعَاقِبَةٍ فَأَنْتَ إذَنْ سَعِيْدُ

أثْبَتَ الألِفَ في مَوْضِعِ الجَزْمِ تَشْبيهاً لها بالياءِ .

وما أنْشَدَهُ أبو زَيْد لرُؤْبَةَ :

إذَا العَجُوْزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ
ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

وإنَّما كان هٰذَا المَوْضِعُ للياءِ ، ثمَّ حُمِلَت الألِفُ عليها مِنْ قِبَلِ أنَّ الياءَ قد يُمْكِنُ تَصَوُّرُ تحسُّلِها الحَرَكَةَ ، ثُمَّ تُسَكَّنُ للجَزْمِ ، فأمَّا الألِفُ فلا سبيلَ إلىٰ تقديرِ تحريكِها في اللَّفْظِ ، فيكونَ السكونُ فيها علامةً للجَزْمِ .

جـ ـ أثْبَتَ الألِفَ في « تَرَا » ضرورةً . أوْ عَلَىٰ لُغَةِ مَنْ يَسْتَعْمِلُ « لَمْ » حَرْفاً نافياً مُهْمَلاً .

د ـ الرِّوايةُ الصَّحيحةُ عِنْدَ الأخْفَشِ : لَمْ تَرَيْ ، بحَذْفِ النُّوْنِ علامةً للجَزْمِ ، فيكون رجوعاً من الإخبارِ إلى الخطابِ .

٣ ـ أنْ تكونَ حرفاً ناصباً للمضارع .

وهي لغةٌ نادرةٌ حَكَاهَا اللِّحْيَانيُّ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ .

واسْتَدَلَّ مُثْبِتُو هٰذِهِ اللُّغة بقراءةِ أبي جَعْفر المنصور ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [سورة الشَّرح : ١] ، وبقول الرَّاجز :

مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أفِرّْ

أَيَــوْمَ لَــمْ يُقْــدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُــدِرْ

فأمّا القراءة فخُرِّجَتْ عَلَىٰ النَّصْبِ بـ لم ، أو على أنَّ الفِعْلَ مُؤَكَّدٌ بالنُّونِ الخفيفة ، « أَلَمْ نَشْرَحَنْ » ، ثمّ حُذِفَتْ النّون ، وبقيتِ الفتحةُ علامةً عليها .

ورُدَّ بأَنَّ المنفيَّ بـ لم لا يُؤَكَّد إلا ضرورةً ، نحو قَوْلِ الرَّاجز :

يَحْسَبُـهُ الجَـاهِـلُ مـا لَـمْ يَعْلَمَـا
شَيْخـاً عَلَـىٰ كُـرْسِيِّـهِ مُعَمَّمـا

أَيْ ما لم يَعْلَمَنْ ؛ قَلَبَ نون التّوكيد الخفيفة ألفاً في الوقف . وحظُّه مِنَ القِياسِ : تشبيه « لم » بـ « لا » النّاهية ، إذ كلاهما يتقدَّم المضارعَ ويجزمُه ، والمضارع يُؤَكَّدُ مَعَ دخول « لا » النّاهية ، عليه . وما كان ضرورةً لا يصحُّ أَنْ يُحملَ شَيْءٌ مِن القرآنِ عليه .

= وبأَنَّ نون التّوكيد لا تُحْذَف إلا عِنْدَ ٱلْتقاءِ السّاكنين = وبأَنَّ المؤكَّد لا يليقُ به الحَذْفُ ، لأَنَّه مِنْ مواضع الإطناب والإسهاب ، والحَذْف إيْجاز وٱختصار .

وخُرِّجَتْ أيضاً عَلَىٰ أَنَّ فتحةَ الحاءِ قد تكونُ إتْباعاً لفتحةِ الرَّاءِ قَبْلَها أَوْ لفتحةِ اللامِ بَعْدَها .

وأَمَّا قَوْلُ الرَّاجز : لم يُقْدَرَ أَمْ ، فقد خَرَّجَهُ أبو الفتح على أَنَّ الحركةَ المجاورةَ للحرفِ السّاكِنِ كَأَنَّها فيه .

وذٰلِكَ أَنَّ العَرَبَ قَدْ تُجْري الحَرْفَ السَّاكِنَ المُجَاوِرَ للمتحرِّكِ مُجْرَىٰ المُتحرِّك ، والحرفَ المتحرِّك المجاورَ للسَّاكن مُجْرَىٰ السَّاكن ؛ فالأَصْلُ : لم يُقْدَرْ أَمْ ؛ نُقِلَتْ فتحةُ الهمزة إلى الرَّاء ، وسكونُ الرَّاءِ إلى الهمزة ، فصار : يُقْدَرَ أُم ، والهمزةُ إذا سكنتْ وٱنْفَتَحَ ما قَبْلَها تُخَفَّفُ بقَلْبِها ألفاً ، نحو : رَأْس ورَاس ، فصار : يُقْدَرَ اْمْ ، ثمَّ ٱلْتَقَىٰ ساكنان : الألف والميم ، فقُلِبَتِ الأَلِفُ

هَمْزةٌ ، فصار : لم يُقْدَرَ أَمْ . ففتحة الرَّاءِ ليستْ علامةَ إعْرابٍ ، بل هي حركةُ الحرفِ المُجَاوِرِ . ويُقْدَرَ : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السّكون ، وحُرِّكَ بالفتحة للمجاورة .

ونظير هٰذَا ما حَكَاهُ سيبويهِ عنهم : المَرَاة والكَمَاة . يريدون : المَرْأة والكَمْأَة ، ولٰكِنَّ الميم والرَّاء لمَّا كانتا ساكنتَيْنِ ، والهمزتان بعدهما مفتوحتان ، صارت الفتحتان اللّتان في الهمزتَيْنِ كأَنَّهما في الرَّاء والميم ، وصارت الرّاء والميم كَأَنَّهما مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لمَّا قُدِّرَتْ حركتاهما في غيرهما كَأَنّهما ساكنتان ، فصار التّقدير : مَرْأَة وكَمْأَة ، ثمَّ خُفِّفَتا ، فأُبْدِلت الهمزتان أَلفَيْنِ لسكونهما وٱنْفتاح ما قبلهما ، فقالوا : مَرَاة وكَمَاة ، كما قالوا في رَأْس وفَأْس لمَّا خُفِّفَتا : راس وفاس .

* * *

لَمَّا

« لَمَّا » أَدَاةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ ثلاثةِ أَنْحاءٍ :

النَّحْوُ الأَوَّلُ : أَنْ تكونَ مختصَّةً بالفِعْلِ المضارع ، فتجزمه ، وتنفيه ، وتقلبه إلى المُضِيِّ ، نحو قَوْلِ عَبْدِ الله بْنِ الزِّبَعْرَىٰ :

وَلَمَّـا تَجِسْ مِنِّـي يَمِيْـنٌ غَلِيْظَـةٌ تُجَـدِّدُ حَـرْبـاً حَلْفَـةٌ غَيْـرَ حَـانِـثِ

فـ « لَمَّا » تَشْتَرِكُ مَعَ « لَمْ » في : الحرفيَّة ، والاختصاصِ بالدّخولِ علىٰ الفِعْلِ المضارع ، وكَوْنِهما للنَّفْيِ والجَزْمِ والقَلْبِ ، فكلٌّ منهما تنفي الفِعْلَ المضارع وتجزمُه وتقلبُ معناه إلى المضيّ ، وجوازِ دخولِ همزةِ الاسْتفهامِ عليهما ؛ قال تعالىٰ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [سورة الفيل : ١] ، وقال أبو الطَّمَحَان القَيْنِيُّ :

أَلَمَّـا يَئِـنْ لـي أَنْ تُهَـابَ جَـرِيْـرَتـي فيَقْصُـرَ عَنِّـي حَيْـثُ يَمَّمْـتُ عَـاذِلـي

وتفترقان في أَشْيَاءَ :

١ ـ « لَمَّا » لا تقترنُ بأَداةِ شَرْطٍ ، فلا يقال : إِنْ لَمَّا يقم ، بخلافِ « لَمْ » ، فإِنَّها تقترن ، نحو ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [سورة المائدة : ٦٧] .

٢ ـ مَنْفِيُّ « لَمَّا » مُسْتَمِرٌّ نَفْيُه إلىٰ الحال ، كقَوْلِ المُمَزَّقِ العَبْدِيِّ :

فإِنْ كُنْتُ مَأْكُوْلاً فكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وإلا فـأَدْرِكْنـي ولَمَّـا أُمَـزَّقِ

ومَنْفِيُّ « لَمْ » يحتملُ الاتّصالَ ، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [سورة مريم : ٣] ، والانقطاعَ ، نحو ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [سورة الإنسان : ١] .

٣ ـ مَنْفِيُّ « لَمَّا » لا يكونُ إلا قريباً من الزَّمَنِ الحاضر ، ولا يشترط ذٰلِكَ في

مَنْفِي « لَمْ » ، تقولُ : لم يكنْ زيدٌ في العام الماضي مُقِيماً . ولا يجوز : لَمَّا يكنْ .

٤ ـ مَنْفِيُّ « لَمَّا » مُتَوَقَّعُ الحصول ، نحو ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [سورة ص : ٤٨ ، أيْ لم يَذُوْقُوْهُ حتَّى الآن ، ولٰكِنَّ ذَوْقَهم إيَّاهُ مُتَوَقَّعُ الحُصُوْلِ ، بخلافِ مَنْفِيِّ « لَمْ » .

٥ ـ يجوزُ حَذْفُ مَنْفِيِّ « لَمَّا » إذا دلَّ عليه دليلٌ ، كقَوْلِهِ :

فجِئْتُ قُبُوْرَهُمْ بَدْءاً ولَمَّا ... فنَادَيْتُ القُبُوْرَ فلَمْ يُجِبْنَهْ

أيْ ولَمَّا أَكُنْ بَدْءاً قَبْلَ ذٰلِكَ ، أيْ سَيِّداً .

وأمَّا مَنْفِيُّ « لَمْ » فلا يُحْذَفُ إلا لضرورة الشِّعْرِ ، كقَوْلِ إبراهيمَ بْنِ هَرْمَةَ :

أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

أيْ وإنْ لم تَصِلْ .

وعِلَّةُ هٰذِهِ الأَحكامِ كُلِّها أنَّ «لَمْ» لنَفْيِ « فَعَلَ » ، و« لَمَّا » لنَفْيِ « قَدْ فَعَلَ » .

النَّحْوُ الثَّاني : أنْ تكونَ ظرفاً إذا وليها الفِعْلُ الماضي ، وتُفَسَّرُ بـ حِيْنَ ، ومَتَىْ كانتْ عَلَماً للظَّرْفِ لم يكنْ بُدٌّ مِنْ جَوَابٍ لها ؛ لأنَّها تكونُ لوقوعِ الشَّيْءِ لوقوعِ غَيْرِهِ ، نحو : لمَّا هَطَلَ المطرُ جَرَىٰ السَّيْلُ .

وكثيراً ما يَأْتي جوابُها في الشِّعر في غَيْرِ البيت الذي اتَّفَقَتْ فيه ، فمن ذٰلِكَ قَوْلُ عُوَيْفِ القَوَافي :

لَمَّا أَتَانِي عَنْ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ ... أَمْسَتْ عَلَيْهِ تَظَاهَرُ الأَقْيَادُ

نَخَلَتْ لَهُ نَفْسِي النَّصِيْحَةَ إنَّهُ ... عِنْدَ الشَّدَائِدِ تَذْهَبُ الأَحْقَادُ

وقَوْلُ حُرَيْثِ بْنِ عَنَّاب :

لَمَّا رَأَيْتُ العَبْدَ نَبْهَانَ تَارِكِي ... بِلَمَّاعَةٍ فِيْهَا الحَوَادِثُ تَخْطِرُ

نُصِرْتُ بِمَنْصُوْرٍ وبِابْنَيْ مُعَرِّضٍ ... وسَعْدٍ وجَبَّارٍ ، بَلِ اللهُ يَنْصُرُ

اللَّمَّاعة : الصَّحراء يلمعُ فيها السَّراب ، جَعَلَها مَخُوفةً ؛ لأنَّه لا تُؤْمَنُ فيها حوادثُ المَوْتِ .

وقولُ قَتَادَةَ بْنِ مَسْلَمَةَ الحَنَفِيِّ :

لَمَّا ٱلْتَقَىٰ الصَّفَّانِ وٱخْتَلَفَ القَنَا ... والخَيْلُ في رَهَجِ الغُبَارِ أُزُومُ

في النَّقْعِ سَاهِمَةُ الوُجُوْهِ عَوَابِسٌ ... وبِهِنَّ مِنْ دَعْسِ الرِّمَاحِ كُلُوْمُ

يَمَّمْتُ كَبْشَهُمُ بِطَعْنَةِ فَيْصَلٍ ... فَهَوَىٰ لِحُرِّ الوَجْهِ وَهْوَ دَمِيْمُ

أُزُوم : ج آزِم العَضُوض . السُّهُوم : تَغَيُّرُ اللَّوْنِ مَعَ هُزْلٍ وبُؤْسٍ .

وقَوْلُ عُمَرَ بْنِ أبي ربيعة :

ولَمَّا تَفَاوَضْنا الحَدِيْثَ ، وأَسْفَرَتْ ... وُجُوْهٌ زَهَاهَا الحُسْنُ أَنْ تَتَقَنَّعَا

فقُلْتُ لمُطْرِيْهِنَّ : وَيْحَكَ ، إنَّما ... ضَرَرْتَ ، فهَلْ تَسْطِيْعُ نَفْعاً فتَنْفَعَا

الفاءُ في : فقلتُ ، زائدةٌ . وقُلْتُ : جَوَابُ لَمَّا .

وتُزَاد الفاء في جَوَابِ « لمَّا » ، نحو قَوْلِ ٱبْنِ الزِّبَعْرَىٰ :

ولَمَّا لَقِيْنَاهُمْ بِسُمْرِ رُدَيْنَةٍ ... وجُرْدٍ عِتَاقٍ في الهِيَاجِ لَوَاهِثِ

وبِيْضٍ كَأَنَّ المِلْحَ فَوْقَ مُتُوْنِها ... بِأَيْدِي كُمَاةٍ كَاللُّيُوْثِ العَوَائِثِ

فَكَفُّوا عَلَىٰ خَوْفٍ شَدِيْدٍ وهَيْبَةٍ ... وأَعْجَبَهُمْ أَمْرٌ لَهُمْ أَمْرُ رَائِثِ

الفاء في : فكَفُّوا ، زائدة في جَوَابِ لَمَّا .

وقَوْلِ عَمْرو بن مَعْدِيكرب :

ولَمَّا رَأَيْتُ الخَيْلَ زُوْراً كَأَنَّها ... جَدَاوِلُ زَرْعٍ خُلِّيَتْ فٱسْبَطَرَّتِ

فَجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَسَرَّةٍ ... ورُدَّتْ عَلَىٰ مَكْرُوْهِها فٱسْتَقَرَّتِ

وقَوْلِ آخر :

لَمَّا ٱلْتَقَىٰ بِيَدٍ عَظِيْمٍ جِرْمُهَا ... فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ أَهْلِها يَتَذَبْذَبُ

وقَدِ ٱخْتُلِفَ في طبيعة « لمَّا » هٰذِهِ على مذهبَيْنِ :

١ ـ مَذْهَبُ سيبويه أَنَّها حرفٌ ، وهي عِنْدَه حرف وجوب لوجوب ، نحو : لمَّا هَطَلَ المَطَرُ جَرَىٰ السَّيْلُ ، أي وَجَبَ جريان السّيل لوجوب هطول المطر . ورُبَّما قالُوا : حَرْف وجودٍ لوجودٍ ، أي وُجِدَ جريان السّيل لوجود هطول المطر .

ومِنْ حُجَّةِ سيبويهِ :

١ ـ لَيْسَ فيها شيءٌ مِن علاماتِ الأَسْماء .

٢ ـ أَنَّها تُقَابِلُ « لو » ، وتحقيقُ تقابُلِهما أَنَّك تقول : لو قام زيدٌ قام سعدٌ ، ولٰكِنَّهُ لمَّا لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ سعدٌ .

٣ ـ لو كانتْ ظرفاً لكان جوابُها عاملاً فيها ، ويلزم مِنْ ذٰلِكَ أَنْ يكونَ الجوابُ واقعاً فيها ؛ لأَنَّ العامِلَ في الظَّرْفِ يلزمُ أَنْ يكونَ واقعاً فيه . وأنت تقول : لمَّا قُمْتَ أَمْسِ أَحْسَنْتُ إليك اليومَ . وقال تَعَالىٰ ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [سورة الكهف : ٥٩] ، والمراد أَنَّهم أُهْلِكُوا بسبب ظُلْمِهم ، لا أَنَّهم أُهْلِكُوا حينَ ظُلْمِهم ؛ لأَنَّ ظُلْمَهم متقدِّمٌ علىٰ إنذارِهم ، وإنذارُهم متقدِّمٌ علىٰ إهلاكِهم .

٤ ـ أَنَّها تُشْعِرُ بالتَّعليل كالآية السَّالفة ، والظّروف لا تُشْعِرُ بالتَّعليل .

٥ ـ أَنَّ جوابَها قد يقترن بـ إذا الفُجائيّة ، كقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [سورة الزُّخرف : ٤٧] ، وما بَعْدَ « إذا » الفُجائيّة لا يعملُ فيما قَبْلَها .

٢ ـ مَذْهَبُ ٱبْنِ السَّرَّاج وأَبي عليّ الفارسيّ أَنَّها ظَرْفٌ ضُمِّنَ مَعْنَىٰ الشَّرْط .

وجَمَعَ صاحب التَّسهيل بَيْنَ المذهبَيْنِ ، فقال : إذا وَلِيَ « لمَّا » فِعْلٌ ماضٍ لفظاً ومعنًى فهي ظَرْفٌ بمَعْنى « إذْ » فيه مَعْنى الشَّرْطِ ، أَوْ حَرْفٌ يقتضي فيما مَضَىٰ وجوباً لوجوب .

أَحْكَامُ « لَمَّا » :

١ ـ قد تأتي خِلْوَةً مِنْ مَعْنَىٰ الشَّرْطِ ، فتكون محضَ ظَرْفٍ بمعنى « حِيْنَ » ، كقَوْلِ كُثَيِّر :

فيا عَجَباً للقَلْبِ كَيْفَ اعْتِرَافُهُ ... وللنَّفْسِ لَمَّا وُطِّنَتْ كَيْفَ ذَلَّتِ

فـ لَمَّا هٰهُنا مَحْضُ ظَرْفٍ بمَعْنى حينَ عارية مِنْ مَعْنى الشَّرْط .

٢ ـ لا يلي « لَمَّا » هٰذِهِ إلا فِعْلٌ ماضٍ أَوْ مضارعٌ مَنْفِيٌّ بلَمْ .

٣ ـ الأَكْثَرُ في جَوَابِها أَنْ يكونَ فِعْلاً ماضياً ، نحو ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [سورة الإسراء : ٦٧] ، وقد يأْتي جملةً اسْمِيَّةً مقرونة بـ إذا الفُجائيّة ، نحو ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة العنكبوت : ٦٥] ، أَوْ بالفاءِ عِنْدَ صاحبِ التَّسهيل ، نحو ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [سورة لقمان : ٣٢] = وفعلاً مضارعاً عند ابْنِ عصفور ، نحو ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا ﴾ [سورة هود : ٧٤] .

ومَنْ رَدَّ قَوْلَ صاحبِ التَّسهيل جَعَلَ الجوابَ محذوفاً ، أَيِ انْقَسَمُوا قسمَيْنِ فمنهم مُقْتصدٌ .

ومَنْ رَدَّ قَوْلَ ابْنِ عصفورٍ جَعَلَ الجوابَ ﴿ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾ علىٰ ادِّعَاءِ زيادةِ الواوِ . أَوِ الجوابُ محذوفٌ ؛ التَّقدير : أَقْبَلَ يُجَادِلُنا .

٤ ـ قد تُزَادُ « أَنْ » بَعْدَ « لَمَّا » هٰذِهِ ، نحو ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [سورة يوسف : ٩٦] ، وقال مسلم بن مَعْبَدٍ الوالبيُّ :

أَلَمَّا أَنْ رَأَيْتَ النَّاسَ أَبَتْ ... كِلابُهُمُ عَلَيَّ لَهَا عُوَاءُ

ثَنَيْتَ رِكَابَ رَحْلِكَ مَعْ عَدُوِّي ... لِمُخْتَبِلٍ وقَدْ بَرَحَ الخَفَاءُ

٥ ـ يجوز حَذْفُ جواب « لَمَّا » للدَّلالة عليه ، كقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ ﴾ [سورة يوسف : ١٥] ، أَيْ فعَلُوا ما أَجْمَعُوا عليه . ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾ .

والكوفيُّون يجعلون ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾ جَوَابَ لَمَّا ، عَلَىٰ أَدْعَاءِ زيادةِ الواوِ .

٦ ـ قد يُحْذَفُ فِعْلُ الشَّرْط بعد « لمَّا » ، نحو قَوْلِهِ :

أَقُـوْلُ لعَبْـدِ اللهِ لَمَّـا سِقَـاؤُنـا ونَحْنُ بوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَىٰ : سِمِ

لمَّا : ظرفيّة شرطيّة غير جازمة متعلّقة بجوابها المحذوف الذي دلَّ عليه : أقول . جملة (نحن بوادي عَبْدِ شمسٍ) : حال مِنْ فاعل أَقُول . وَهَىٰ : تَخَرَّقَ وانْشَقَّ ، أي أَقُولُ لمَّا وَهَىٰ سِقَاؤُنا ونحنُ بوادي عَبْدِ شَمْسٍ ، ولم يَبْقَ فيه مِنَ المَاءِ شَيْءٌ = سِمِ البَرْقَ . وإنَّما أَمَرَهُ بالشَّيْمِ ترجِّياً للمَطَرِ .

سِقَاؤُنا : فاعل لفعل محذوف يُفَسِّرُه المذكور بعده : وَهَىٰ . وهٰذَا الفعل المحذوف هو فِعْلُ الشَّرْط .

٧ ـ أَمَّا « لَمَّا » في قَوْلِ الشَّاعر :

لَمَّـا رَأَيْـتُ أَبَـا يَـزِيْـدَ مُقَـاتِـلاً أَدَعَ القِتَـالَ وأَشْهَـدَ الهَيْجَـاءَ

= فأَصْلُها لَنْ وما ؛ التَّقدير : لَنْ أَدَعَ القِتَالَ ما رَأَيْتُ أبا يزيدَ مقاتلاً ؛ أُدْغِمَتْ نون لَنْ بميم ما ، لتقارب المخرجَيْنِ . لَنْ : ناصبة لـ أَدَعَ . ما : مصدريّة زمانيّة ، والمصدر المؤوَّل مِن ما وصلتها في محلّ نصب ظرف زمان متعلّق بـ أَدَعَ .

أشهدَ : فعل مضارع منصوب بأَنْ مضمرة بعد الواو ، والمصدر المؤول مِن أَنْ وصلتها معطوف على المصدر الصّريح : القِتال ، أَيْ لَنْ أَدَعَ القِتَالَ وشُهُودَ الهيجاءِ .

٨ ـ قد تُزَادُ الفاءُ في جَوَابِ « لَمَّا » ، وقَدْ تَقَدَّمَ صَدْرٌ مِنْ شَوَاهِدِه .

النَّحْوُ الثَّالث : أَنْ تكونَ حَرْفَ ٱسْتِثْناءٍ .

ومجيئها حَرْفَ ٱستثناءٍ في موضعَيْنِ :

١ ـ بَعْدَ القَسَمِ : ويُسَمِّيه النُّحاة بابَ المُناشدة ، نحو « باللهِ لَمَّا فَعَلْتَ » ،

وحكى سيبويهِ : نَشَدْتُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ ، أَيْ إلا فَعَلْتَ . ومعناه ما أسألُك إلا فِعْلَك . فـ لمَّا هُهُنا أداة حصر . و« فَعَلْتَ » في تأويل مصدر في محلّ نصب على أنّه مفعول به ثانٍ لـ نَشَدَ الذي ضُمِّنَ مَعْنى سَأَلَ .

٢ ـ بَعْدَ النَّفْي : ومنه قراءةُ عاصمٍ وحمزةَ ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [سورة يس : ٣٢] ، و﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [سورة الطارق : ٤] ، و﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [سورة الزُّخرف : ٣٥] .

قُرِئَتْ هٰذِهِ الآي بتشديد « لمَّا » بمعنى « إلا » ، و« إنْ » نافية ، والمَعْنى : ما كلٌّ إلا جميعٌ لدينا ، وما كلُّ نَفْسٍ إلا عليها حافظٌ ، وما كُلُّ ذٰلِكَ إلا مَتَاعُ الحياةِ الدُّنيا .

ومَنْ خَفَّفَ الميمَ مِنْ « لَمَّا » جَعَلَ « ما » زائدةً ، و« إنْ » مخفَّفةً مِنَ الثَّقيلةِ ، واللامَ الفارقةَ بَيْنَ « إنِ » النَّافيةِ والمُوْجِبَةِ . والمَعْنَى : إنَّ كُلاً لجميعٌ لَدَيْنا ، وإنَّ كُلَّ نَفْسٍ لعَلَيْهَا حَافِظٌ ، وإنَّ كُلَّ ذٰلِكَ لَمَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنيا .

و« لَمَّا » التي بمعنى « إلا » حكاها الخليلُ وسيبويهِ والكسائيُّ . وهي قليلةُ الدَّوْرِ في كلامِ العربِ . فينبغي أنْ يُقْتَصَرَ فيها على التَّركيب الذي وَقَعَتْ فيه .

وزَعَمَ أبو القاسِمِ الزَّجَّاجيُّ أنَّه يجوزُ أنْ تقولَ : لم يَأْتِني مِنَ القَوْمِ لمَّا أخوك ، ولم أرَ مِنَ القومِ لمَّا زيداً . يريد : إلا أخوك ، وإلا زيداً .

وينبغي أنْ يُتَوَقَّفَ في إجازةِ ذٰلِكَ حتَّى يَرِدَ في كلامِ العرب ما يَشْهَدُ بصحَّتِهِ .

تنبيه :

الفَرْقُ بَيْنَ أَنْحَاءِ « لمَّا » الثَّلاثةِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَنَّ الجَازِمَةَ لا يليها إلا مُضَارِعُ ماضِي المَعْنَىٰ ، والّتي حَرْفُ وُجُوْبٍ لوُجُوْبٍ لا يليها إلا ماضِي اللَّفْظِ والمَعْنَى أَوْ مُضَارِعٌ مَنْفِيٌّ بـ لَمْ ، والّتي بمَعْنَىٰ « إلا » لا يليها إلا مَاضِي اللَّفْظِ مُسْتقبل المَعْنَىٰ .

* * *

لَوْ

« لَوْ » حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الأَوَّل : أَنْ تكونَ حَرْفَ شَرْطٍ غَيْرَ جَازِمٍ .

وعبارةُ أَكْثَرِهم عَنْهُ : حَرْفُ ٱمْتناعٍ لامتناعٍ ، أَيْ يدلُّ علىٰ ٱمْتناع الثَّاني لامتناع الأَوَّل .

ويستقيم هٰذَا المَعْنى لـ لَوْ مِنْ وَجْهَيْنِ :

آ ـ أَنْ يكونَ المرادُ أَنَّ جَوَابَ « لَوْ » مُمْتنع ، لامتناع الشَّرط ، غيرُ ثابتٍ لثبوتِ غَيْرِه ، بناءً منهم علىٰ مفهوم الشَّرْطِ في حُكْمِ اللُّغة لا في حُكْمِ العَقْلِ .

ب ـ أَنْ يكونَ المرادُ أَنَّ جَوَابَ « لَوْ » ممتنع ، لامتناعِ شَرْطِهِ ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غَيْرِهِ ؛ لأَنَّها إذا كانت تقتضي نَفْيَ تاليها وٱستلزامه لتاليه ، فقد دَلَّتْ على ٱمْتناع الثَّاني لامتناع الأَوَّل ؛ لأَنَّه متىٰ ٱنْتَفَىٰ شَيْءٌ ٱنْتَفَىٰ مُسَاويه في اللُّزوم ، مَعَ ٱحْتمالِ أَنْ يكونَ ثابتاً لثبوتِ أَمْرٍ آخَرَ .

فإذا قُلْتَ : لو كانت الشَّمْسُ طالعةً كان الضَّوء موجوداً ، فلا بُدَّ مِن ٱنْتفاءِ القَدْرِ المُسَاوِي منه للشَّرْطِ . فصَحَّ إذنْ أَنْ يقال : « لو » حرفٌ يدلُّ علىٰ ٱمْتناع الثَّاني لامتناع الأَوَّل .

وعَبَّرَ عنه سيبويه : حَرْفٌ لِمَا كان سيَقَعُ لوُقُوْعِ غَيْرِه .

وهي عبارةٌ عاليةٌ جيِّدَةٌ .

وعِنْدَ غَيْرِهِ : حَرْفٌ يدلُّ على تعليق فعلٍ بفِعْلٍ فيما مَضَىٰ ، فيَلْزَمُ مِنْ تقديرِ حُصُوْلِ شَرْطِها حُصُوْلُ جَوَابِها .

أَوْ حَرْفُ شَرْطٍ يَقْتَضِي ٱمْتِنَاعَ ما يليهِ وٱسْتِلْزَامَهُ لتاليه .

أَحْكام « لَوْ » :

١ ـ تختصُّ « لو » بالدُّخول على الفِعْلِ ، وقد يليها ٱسْمٌ مرفوع على أَنَّه فاعل لِفِعْلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ المذكور بَعْدَه ، كقَوْلِ حاتم الطَّائيِّ : لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي ، وقَوْلِ الغَطَمَّشِ الضَّبِّيّ :

أَخِلاءِ ، لو غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُم عَتِبْتُ ، ولٰكِنْ ما عَلَىٰ الدَّهْرِ مَعْتَبُ

وقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه : « لو كانَ غَيْرُك قالَها يا أَبا عُبَيْدَةَ » .

= أَوِ ٱسْمٌ منصوب على أَنَّه مفعول به لِفِعْلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ المذكور بعده ، نحو : لو زيداً رَأَيْتَهُ لأَكرمْتَهُ ، أَوْ خبرٌ لكان المحذ ... ، نحو :

لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنُودُهُ ضاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ

والحديث : « ٱلْتَمِسْ ولو خاتماً مِنْ حديد » .

= أَوْ جملةٌ ٱسْميَّةٌ ، نحو قَوْلِ عَدِيّ بن زيد العِباديّ :

لَـوْ بِغَيْـرِ المَـاءِ حَلْقِـي شَـرِقٌ كُنْتُ كـالغَصَّانِ بِالمَاءِ ٱعْتِصَارِي

وأُوِّلَ البَيْتُ عَلَىٰ إِضْمارِ كَانَ مَعَ ٱسْمِها ضميرِ الشَّأْن ، وجملة (حَلْقِي شَرِقٌ) خبرها .

وقَوْلِ جرير :

لَـوْ فِـي طُهَيَّـةَ أَحْـلامٌ لَمَـا عَـرَضُـوا دُوْنَ الـذي أَنـا أَرْمِيْـهِ ويَـرْمِينـي

٢ ـ تَقَعُ « أَنَّ » بَعْدَ « لَوْ » كثيراً ، نحو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٣] ، و﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [سورة الحجرات : ٥] ، و﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ، وقول ٱمْرِئ القيس :

فلَـوْ أَنَّ مـا أَسْعَـىٰ لأَدْنَـىٰ مَعِيْشَـةٍ كَفَانِي ، ولم أَطْلُبْ ، قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

ولٰكِنَّمـا أَسْعَـىٰ لمَجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالي

والمصدر المؤوّل مِن أنَّ واسْمِها وخبرها بعد « لو » في موضع رَفْعٍ عند الجميع .

ذهب سيبويه إلى أنَّه مبتدأ ، خبره محذوف تقديره : ثابت ، واخْتصَّت « أنَّ » مع صلتها بالرَّفْعِ بعد « لو » ، كما اخْتَصَّتْ « غُدْوَة » بالنَّصْبِ بعد « لَدُنْ » ، و« حِينَ » بالنَّصْبِ بعد « لاتَ » .

وذهب غَيْرُهُ إلى أنَّه فاعل لِفِعْلٍ محذوفٍ تقديره : ثَبَتَ . وهو أَقْيَسُ إبقاءً لاختصاص « لو » بالدُّخول على الفِعْلِ .

ويأْتي خبر « أنَّ » بَعْدَ « لَوْ » فِعْلاً ، نحو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [سورة الحُجُرات : ٥] ، واسْماً جامداً ، نحو ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [سورة لقمان : ٢٧] ، وقول ابْنِ مُقْبِل :

ما أَطْيَبَ العَيْشَ لو أَنَّ الفَتَىٰ حَجَرٌ تَنْبُـو الحَـوَادِثُ عَنْـهُ وَهْـوَ مَلْمُـومُ

واسْماً مُشْتقّاً ، نحو قَوْلِ لبيد :

لَـوْ أَنَّ حَيّـاً مُـدْرِكُ الفَـلاحِ
أَدْرَكَـهُ مُـلاعِـبُ الـرِّمَـاحِ

فلا الْتفات إذَنْ لِمَنِ اشْتَرَطَ أَنْ يكونَ خَبَرُها جملةً فعليّةً لِيكونَ تعويضاً عن الفِعْلِ المحذوف .

٣ ـ جَوَابُ « لَوْ » مضارعٌ منفيٌّ بلم ، نحو قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه « نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ » ، أَوْ ماضٍ مُثْبَتٌ أَوْ مَنْفِيٌّ بـ ما ، والغَالِبُ على المُثْبَتِ دخولُ اللام عليه ، نحو قَوْلِ الحماسيّ :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إِبِلي بَنُـو اللَّقِيْطَـةِ مِـنْ ذُهْـلِ بْـنِ شَيْبَانـا
إِذَنْ لقَـامَ بنَصْـرِي مَعْشَـرٌ خُشُـنٌ عِنْـدَ الحَفِيْظَـةِ إِنْ ذُو لُـوْثَـةٍ لانـا

جملة (لم تَسْتَبِحْ بنو اللَّقيطةِ) جواب « لو » ، ثمَّ أبدل منها جملة (إذَنْ لقامَ بنَصْري مَعْشَرٌ) ، وهي مقترنة بـ إذَنْ ، واللام المؤكِّدة لمعنى الجزاء في إذَنْ .

ومنه قَوْلُ طَهْمان بْنِ عَمْرٍو الدَّارميّ :

أَلا حَبَّـذَا واللهِ لـو تَعْلَمَـانِـهِ ظِـلالُكُمَـا يـا أَيُّهـا الظَّلَـلانِ
ومَاؤُكُمَا العَذْبُ الذي لَوْ وَرَدْتُهُ وبي نَـافِضٌ حُمَّى إذَنْ لشَفَـانِي

ومِنْ تجرُّدِ جَوَابِها مِنَ اللامِ قَوْلُ امْرِئِ القيس :

ولـو أَنَّ مـا أَسْعَـى لأَدْنَـى مَعِيْشَـةٍ كَفَانِي ـ ولَمْ أَطْلُبْ ـ قليلٌ مِنَ المَالِ

والغالبُ على المنفيِّ تجرُّدُهُ منها ، نحو ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٢] .

ومِنِ اقْترانِهِ بها قَوْلُهُ :

كَذَبْتُ ، وبَيْتِ اللهِ ، لَوْ كُنْتُ صَادِقاً لَمَـا سَبَقَتْنِي بالبُكَـاءِ الحَمَـائِمُ

وقد وَرَدَ جَوَابُ « لَوْ » الماضي مَقْروناً بـ قد ، وهو غريبٌ ، كقَوْلِ جرير :

لَـوْ شِئْـتِ قَـدْ نَقَـعَ الفُـؤَادُ بشَـرْبَـةٍ تَـدَعُ الحَـوَائِـمَ لا يَجِـدْنَ غَلِيْـلا

وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٣] فخُرِّجَ على أَنَّ جواب لَوْ محذوف ، واللام في ﴿ لَمَثُوبَةٌ ﴾ رابطة لجواب قسم محذوف ، أُغْنِيَ عن جواب « لو » . على أَنَّ الزَّجَّاجَ رَأَىٰ أَنَّ جملة ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾ جواب لو ، وإنْ كانت اسْمِيَّة ، والتَّقدير : لأُثِيْبُوا .

وقيل في قَوْلِ الشَّاعر :

قَالَتْ سَلامَةُ : لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ أَنْ تَسْرُكَ الأَعْـدَاءَ حَتَّـىٰ تُعْـذَرَا
لَوْ كَانَ قَتْلٌ ، يا سَلامَ ، فَرَاحَةٌ لَكِـنْ فَـرَرْتُ مَخَـافَـةً أَنْ أُوْسَـرَا

الفاء رابطة لجواب لو ، وراحة : خبر لمبتدأ محذوف . وجاء الجوابُ جملةً اسميّةً .

٤ ـ قد تُحْذَفُ « لَوْ » ، وتَبْقَىٰ اللام الرّابطة لجوابها دليلاً عليها .

قالتْ كَنْزَةُ أُمُّ شَمْلَةَ المِنْقَرِيّ في مَيّةَ صاحبةِ ذي الرُّمّة :

فلَوْ أَنَّ غَيْلانَ الشَّقِيَّ بَدَتْ لَهُ ... مُجَرَّدَةً يَوْماً لَمَا قَالَ : ذا لِيَا

كقَوْلٍ مَضَىٰ مِنْهُ ، ولٰكِنْ لَرَدَّهُ ... إلىٰ غَيْرِ مَيٍّ أَوْ لأَصْبَحَ سَالِيا

أي لو بَدَتْ مُجَرَّدَةً لَرَدَّهُ قُبْحُ غَيْرِ المَعَاري منها إلىٰ غَيْرِها .

٥ ـ يصحُّ في كلِّ موضع اسْتُعْمِلَتْ فيه « لَوْ » أَنْ تُعْقِبَه بحرف الاستدراك داخلاً علىٰ فِعْلِ الشَّرْطِ منفيّاً لَفْظاً أَوْ مَعْنًى ؛ تقول : لو جاءَني زيد أكرمتُهُ ، لٰكِنَّه لم يَجِئْ ، ومنه قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ :

ولَوْ أَنَّ ما أَسْعَىٰ لأَدْنَىٰ مَعِيْشَةٍ ... كَفَانِي ـ ولم أَطْلُبْ ـ قليلٌ مِنَ المَالِ

ولٰكِنَّما أَسْعَىٰ لمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالي

وقولُ زُهَيْرٍ :

فلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ يَمُتْ ... ولٰكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بمُخْلِدِ

وقولُ الحماسيّ :

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إبلي ... بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبانا

لٰكِنَّ قَوْمي وإنْ كانُوا ذوي عَدَدٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ في شَيْءٍ وإنْ هَانا

إذ المَعْنىٰ : لكنّني لَسْتُ مِنْ مازِنٍ ، بَلْ مِنْ قَوْمٍ لَيْسُوا في شَيْءٍ مِنَ الشَّرِّ وإنْ هانَ وإنْ كانوا ذَوي عَدَدٍ .

٦ ـ ربَّما اسْتعملوا « لو » اسْماً ، فأعربوه ونَوَّنُوه ، كقَوْلِ أبي زبيد الطّائيّ :

لَيْتَ شِعْرِي ، وأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتٌ ... إنَّ لَيْتاً وإنَّ لَوّاً عَنَاءُ

النَّحْوُ الثَّاني : أَنْ تكونَ حَرْفَ شَرْطٍ بمنزلة « إنْ » يليها المستقبل ، وتصرف الماضي إلى الاستقبال ، ولا تجزم .

قال أبو صخر الهُذَلِيُّ :

ولَـوْ تَلْتَقِي أَصْـدَاؤُنـا بَعْـدَ مَـوْتِنـا ومِنْ دُوْنِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لظَلَّ صَدَىٰ صَوْتي وإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لصَوْتِ صَدَىٰ لَيْلَىٰ يَهَشُّ ويَطْرَبُ

وقال توبةُ بْنُ الحُمَيِّر الخَفَاجِيُّ :

ولَـوْ أَنَّ لَيْلَـىٰ الأَخْيَلِيَّـةَ سَلَّمَـتْ عَلَـيَّ ودُوْنـي جَنْـدَلٌ وصَفَـائِـحُ
لَسَلَّمْـتُ تَسْلِيْـمَ البَشَـاشَـةِ أَوْ زَقَـا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ

وقال آخر :

لا يُلْفِـكَ الـرَّاجُـوْكَ إلا مُظْهِـراً خُلُـقَ الكِـرَامِ ولـو تَكُـوْنُ عَـدِيْمـا

ومنه في التَّنزيل : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [سورة يوسف : ١٧] .

تلا أبو عليّ في « الحُجَّة » هٰذِهِ الآيَ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة الأنعام : ٣٠] ، و﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سورة سبأ : ٥١] ، و﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [سورة الأنفال : ٥٠] ، ثمَّ عَلَّقَ على حذف جواب « لو » فيها ، فقال :

« فأَمَّا حَذْفُ جوابِ « لَوْ » في هٰذِهِ الآي ، فلأَنَّ حَذْفَهُ أَفْخَمُ لِلذَّهَابِ المخاطَبِ المُتَوَعَّدِ إلى كلِّ ضَرْبٍ مِنَ الوعيدِ ، وتَوَقُّعِهِ له ، واسْتِشْعَارِه إِيَّاهُ . ولو ذُكِرَ له ضَرْبٌ منه لم يكنْ مِثْلَ أَنْ يُبْهَمَ عليه ؛ لِمَا يُمْكِنُ مِنْ توطينِهِ نَفْسَهُ على ذٰلِكَ المذكورِ ، وتخفيفِهِ عليه . ومَنْ وَطَّنَ نَفْسَه على شَيْءٍ لم يَصْعُبْ عليه صُعُوبَتُهُ على مَنْ لم يُوَطِّنْ عليه نَفْسَهُ » اهـ

وهٰذَا مُؤَدَّىٰ كلامِ عبد القاهر في فَصْلٍ من « الدَّلائل » وَقَفَه على الحَذْف :

« هو بابٌ دقيقُ المَسْلَكِ ، لطيفُ المَأْخَذِ ، عجيبُ الأمْرِ ، شبيهٌ بالسِّحْرِ ، فإنَّك تَرَىٰ بِهِ تَرْكَ الذِّكْرِ أفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ ، والصَّمْتَ عَنِ الإفادةِ أزْيَدَ للإفادة ، وتجدُك أنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ ، وأتَمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ » اهـ

ومِمَّا سَدَّ فيه الجوابُ مَسَدَّ الجوابَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ [سورة الفتح : ٢٥] .

جملة ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ سَدَّتْ مَسَدَّ الجوابَيْنِ : جواب لولا ، وجواب لو . وكثيراً ما يحذفون جواب « لو » ، وذلك نحو قَوْلِك ، إذا كُنْتَ مُخْبِراً بعظيم أمْرٍ شاهدْتَهُ : لو رَأيْتَ الجَيْشَ قد جَمَعَ الطَّمَّ والرَّمَّ . تُريد : لرَأيْتَ شيئاً عظيماً .

إذَا بالَغُوا في تكثيرِ الجَمْعِ شَبَّهُوهُ بالطَّمِّ : البحر ، والرَّمِّ : التُّرَىٰ .

ومِمَّا حُذِفَ مِنْهُ جوابُ « لَوْ » قَوْلُهُ تَعَالَىٰ ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾ [سورة الرعد : ٣١] ، ثمَّ قال : ﴿بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ ، وتقدير الجواب : لكان هذا القرآنُ .

لغَلَبَةِ دخولِ « لَوْ » على الفِعْلِ الماضي لم تَجْزِمْ ولو أُرِيدَ بها معنى إنِ الشَّرْطِيَّة ، ولو اقْتَضَتْ جواباً كما تقتضيه . وذلك أنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَنْقُلُ الماضِيَ إلى المستقبل نحو : إنْ خرجْتَ غداً خرجْنا ، ولا تفعل ذلك : لو « ، وإنَّما تقولُ : لو خرجْتَ أمْسِ خرجْنا .

وقد جاء الجَزْمُ بلَوْ في مقطوعة لامْرَأةٍ مِنْ بني الحارث بْنِ كَعْبٍ .

فَـارِسـاً مَـا غَـادَرُوهُ مُلْحَـمـاً ... غَيْـرَ رُعْـيَـلٍ ولا نِكْـسٍ وَكَـلْ

لَـيْـتَ يَشْـأَ طَـارَ بِـهِ ذُو مَيْعَـةٍ ... لاحِـقُ الآطَـالِ نَهْـدٌ ذو خُصَـلْ

غَيْـرَ أنَّ الـبَـأْسَ مِنْـهُ شِيمَـةٌ ... وَسُـرُوفُ الـدَّهْـرِ تَجْـرِي بِالأُجَـلْ

المُلْحَم : الذي أَلْحَمَتْهُ الحربُ ، وذلك أنْ يَنْشَبَ في المعركة ، فلا يتجه

له منها مَخْرَجٌ ، ويقال للحرب : المَلْحمة . الزُّمَّيْل : الجَبَان . النَّكْس : مَنْ لا خَيْرَ فيه . الوَكِل : مَنْ يَكِلُ أَمْرَهُ إلى غَيْرِهِ . المَيْعَة : النَّشاط ، وأوّل الشّباب . الآطال : ج إطْل الخاصرة ، ولاحق الآطال : أي لَصِقَتْ إطْلُهُ بأُخْتِها ، مِن الضُّمْرِ ، وجُمِعَت الإطل في موضع التّثنية ، وذٰلِكَ أَسْهَلُ مِنَ الجَمْعِ في موضع الوَحْدة ، كقَوْلِهم : شابَتْ مفارِقُهُ ، ولو قالت : لاحقُ الإطْلَيْنِ ، أَعْطَتِ الوَزْنَ والمَعْنَىٰ حقَّهما . النَّهْد مِن الخيل : الجسيم المُشْرِف . البَأْس : الشّدّة في الحرب . الشِّيمة : الطَّبيعة . صُرُوْف الدَّهر : أحداثه ومصائبه .

وعلىٰ سَنَنِ هٰذِهِ الحارثيَّةِ جَرَىٰ الشَّريفُ الرَّضي في قَوْلِهِ :

إنَّ الوَفَاءَ كَمَا ٱفْتَرَحْتَ فلَوْ تَكُنْ حَيّاً إذَنْ ما كُنْتَ بالمُزْدَادِ

جَزَمَ بـ لو ، وليس حقَّها أَنْ يُجْزَمَ بها .

قال أبو اليُمْنِ الكِنْديّ : « لَيْسَ للرّضي ، ولا لأَمْثالِهِ أَنْ يرتكبَ ما يخالفُ الأُصُوْلَ ، ولٰكِنْ لو جاء مثلُ هٰذا عَنِ العربِ في ضروراتِ شِعْرِهم ٱحْتُمِلَ منهم ؛ وذٰلِكَ أَنَّ « لو » وإِنْ كانتْ تطلبُ جواباً كما يطلبه حرفُ الشَّرْطِ ليستْ موجبةً للاستقبال كـ « إذا » ، بل يقعُ بَعْدَها الماضي للماضي ، كما يَقَعُ المُسْتقبل للمستقبل ، فلا يُجْزَمُ بها ألبتّةَ » اهـ

النَّحْوُ الثّالث : أَنْ تكونَ حرفاً مصدريّاً بمنزلة « أَنْ » إلا أَنَّها لا تنصب .

وأَكْثَرُ ما تقعُ « لو » هٰذِهِ بَعْدَ ما يُفْهِمُ تَمَنِّياً . وخُرِّجَتْ عليه مواضع مِنَ التَّنزيل ، نحو ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [سورة البقرة : ٩٦] ، و﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم ﴾ [سورة البقرة : ١٠٩] ، و﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ ﴾ [سورة النساء : ١٠٢] ، و﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ ﴾ [سورة القلم : ٩] .

ومِمَّا جاءَتْ فيه « لَوْ » مصدريّةً غَيْرَ مَسْبوقةٍ بِما يُفْهِمُ تَمَنِّياً قَوْلُ قتيلة بنت النَّضْر :

مـا كَـانَ ضَـرَّكَ لَـوْ مَنَنْـتَ ، ورُبَّمَـا مَـنَّ الفَتَـىٰ وَهُـوَ المَغِيْـظُ المُحْنَـقُ

لو مَنَنْتَ : المصدر المؤوَّل فاعل ضَرَّك ، أو اسم كان ، على التَّنازع ، أي ما كان ضَرَّك مَنُّك .

وقَوْلُ المِسْجَاح بن سِباع الضَّبّيّ :

لَقَـدْ طَـوَّفْـتُ فـي الآفـاقِ حَتَّـىٰ بَلِيْـتُ ، وقَـدْ أَنَـىٰ لِـيَ لَـوْ أَبِيْـدُ

لو أَبِيْدُ : المصدر المؤوَّل فاعل أَنَىٰ ، أَيْ وقد أَنَىٰ لِيَ البُيُوْدُ .

وقَوْلُ عَلْقمةَ الفَحْلِ :

أَصَبْنَ الظَّرِيْفَ بْنَ الظَّرِيْفِ ومَالِكاً وكَـانَ شِفَـاءً لَـوْ أَصَبْـنَ المَـلاقِطَـا

لو أَصَبْنَ : المصدر المؤوَّل اسم كان ، أي وكان شفاءً إصابَتُهُنَّ .

وقَوْلُ الأَعْشَىٰ أَوْ غَيْرِهِ :

ورُبَّمـا فَـاتَ قَـوْمـاً جُـلُّ أَمْـرِهِـمُ مِنَ التَّأَنِّي ، وكَانَ الحَزْمَ لَوْ عَجِلُوا

وقَوْلُ امْرِئ القَيْس :

تَجَـاوَزْتُ أَحْـرَاسـاً وأَهْـوَالَ مَعْشَـرٍ عَلَـيَّ حِـرَاصٍ لَـوْ يُسِـرُّوْنَ مَقْتَلِـي

وذَهَبَ أبو عليّ إلى أَنَّ « لَوْ » في نحو ﴿ وَدَّ كَثِيْرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم ﴾ [سورة البقرة : ١٠٩] ، و﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [سورة البقرة : ٩٦] ، و﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [سورة المُمْتَحِنة : ٢] = زَائِدَةٌ ، والفِعْلُ بَعْدَها في تأويل مصدرٍ مؤوَّل هو مفعول وَدَّ ، و« أَنْ » قَبْلَه محذوفة ، و« لو » كالعِوَضِ منها .

وإذا كانوا قد حَذَفُوا « أَنْ » من غيرِ أَنْ يَقَعَ منها بدلٌ ، والمعنى عليها في نحو : عَسَيْنا نَفْعَلُ ، وقول طرفة :

أَلا أَيُّها ذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَىٰ وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟

= فأَنْ تُحْذَفَ وقد وَقَعَ منها بدلٌ أَوْلَىٰ وأَجْدَر .

وإذا كانتْ « لو » زائدةً كان الفعلُ الواقعُ بعدها في موضع المفعول به ،

ونظيره ما أنشَدَهُ أبو زيد :

وقَالُوا : ما تَشَاءُ ؟ فقُلْتُ : أَلْهُوْ

ويدلُّ عَلَىٰ زيادةِ « لو » في هٰذا الموضع أنَّها تُحْذَفُ بعد « وَدِدْتُ » ، فيَقَعُ الاسْمُ بَعْدَه في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فصار دُخُولُها وخُرُوْجُها في المَعْنَىٰ واحداً ، وذٰلِكَ نحو ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٧] ، فهٰذا في المَعْنَىٰ كقَوْلِهِ ﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى ﴾ [سورة المعارج : ١١] .

النَّحْوُ الرَّابع : أَنْ تكونَ حرفاً دالاً على التَّمَنِّي .

قال مُوَيْلِكٌ المَزْمُوْمُ يَرْثِي امْرَأَتَهُ :

أَمْرُرْ عَلَىٰ الجَدَثِ الَّذي حَلَّتْ بِهِ أُمُّ العَـلاءِ فحَيِّهَـا لَـوْ تَسْمَـعُ

وقال كَعْبُ بن زهير :

أَكْرِمْ بِهـا خُلَّةً لَـوْ أَنَّهـا صَـدَقَـتْ مَوْعُوْدَهَا أَوْ لَوَ انَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ

تحتمل « لو » فيه وجهَيْنِ :

آ ـ التَّمَنِّي : نحو ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [سورة الشُّعراء : ١٠٢] .

ب ـ الشَّرْط : وجوابها محذوف لدلالة المعنى عليه ، أَيْ لو صَدَقَتْ لتَمَّتْ خِلالُها ، ونظيرُه ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة السجدة : ١٢] ، أَيْ لرَأَيْتَ أَمْراً عظيماً .

و« لو » التي للتَّمَنِّي بمنزلة « لَيْتَ » في نَصْبِ المضارع بَعْدَها ، نحو ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ١٠٢] ، وقول الآخر :

سَرَيْنا إِلَيْهِمْ في جُمُوْعٍ كَأَنَّهَا جِبَالُ شَرَوْرَىٰ لَوْ نُعَانُ فَتَنْهَدَا

وذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ « لَوِ » التي للتَّمَنِّي هي الامتناعيَّةُ نَفْسُها ، أُشْرِبَتْ مَعْنَى التَّمَنِّي ، واسْتدلَّ على ذٰلِكَ بِاقْتِرَانِ جوابها باللام بَعْدَ جَوَابِها بالفاءِ في قَوْلِ مُهَلْهِلٍ :

فلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فيُخْبَرَ بالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيْرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً وكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُوْرِ ؟ !

تنبيه :

ذَكَرَ بَعْضُهم أَنَّ مِنْ مَعَاني « لَو » العَرْضَ ، نحو : لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنا فتُصِيْبَ خيراً ، والتَّقليل ، نحو : تَصَدَّقْ ولو بشقِّ تمرةٍ . وفي إثبات ذَيْنِكَ المَعْنَيَيْنِ نَظَرٌ .

* * *

لَوْلا

« لَوْلا » أَدَاةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ « لو » التي مَعْناها امْتناعُ الشَّيْءِ لامْتناعِ غَيْرِهِ ، و« لا » التي مَعْناها النَّفْيُ . فلَمَّا رَكَّبُوهما بَطَلَ مَعْنياهما ، ودَلَّتْ « لَوْلا » على امْتناعِ الشَّيْءِ لوجودِ غَيْرِهِ ، فاخْتَصَّتْ بالاسْمِ ، وعلى التَّحضيضِ ، فاخْتَصَّتْ بالفِعْلِ .

وعلى هٰذا جَرَتْ « لولا » على اسْتعمالَيْنِ في كلامِهم :

١ ـ حَرْفُ شَرْطٍ غَيْرُ جازمٍ : وعبارتُهم عنه : حَرْفُ امْتناعٍ لوجودٍ ، يدخلُ على جملتَيْنِ ، فيربطُ إحداهما بالأُخْرى ، ويجعلُ الثَّانيةَ جواباً للأُولى ، فالأُولى منهما مبتدأ وخبرٌ ، والثَّانيةُ فِعْلٌ وفاعلٌ ، نحو : لولا زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ ، أي امْتَنَعَ الإكرامُ لوجودِ زيدٍ .

وأَصْلُ المَسْألة : زيدٌ بالبصرةِ خَرَجَ عَمْرٌو ، فلا تَعَلُّقَ لإحدى الجملتَيْنِ بالأُخْرى ، فإذا دَخَلَتْ « لولا » عَلَّقَتْ أَحَدَ الكلامَيْنِ بالآخرِ ، فقُلْتَ : لولا زيدٌ لخرجَ عَمْرٌو ؛ حَذَفُوا الخبرَ حين فُهِمَ المَعْنَى مَعَ كثرةِ الاسْتعمالِ .

أَحْكام « لَوْلا » :

١ ـ اخْتُلِفَ في إعْرابِ الاسمِ المرفوعِ بَعْدَ « لولا » ، فذَهَبَ سيبويه إلى أَنَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ ، وذَهَبَ غيرُه إلى أَنَّه فاعلٌ لفِعْلٍ محذوفٍ ، أَوْ فاعلٌ لـ لَوْلا لنيابَتِها عَنْهُ ، أَوْ لقيامِها مقامَه .

ومِمَّا يُضْعِفُ ارْتفاعَ الاسْمِ بـ لولا أَنَّ الحُرُوفَ التي تَرْفَعُ الأَسْماءَ الظَّاهرةَ ، تَنْصِبُ ، كما تَرْفَعُ ، نحو : « ما » و« لاتَ » ، و« إنَّ » وأَخَواتِها ، ولَيْسَ منها

شَيْءٌ ينفردُ بالرَّفْعِ دُوْنَ النَّصْبِ ، فلَيْسَ ٱرْتفاعُ الاسْمِ بـ لَوْلا مُسْتقيماً ؛ لدَفْعِ الأُصُوْلِ له .

٢ ـ ويَأْتي خبر المبتدأ بعد « لولا » على ثلاث صور :

آ ـ واجب الحَذْف : إذا كان كَوْناً مُطْلقاً ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمْتُك ، أي موجود .

ب ـ واجب الذِّكْرِ : إذا كان كَوْناً مُقَيَّداً لا يدلُّ عليه دليلٌ ، كقَوْلِهِ عليه السَّلام للسَّيِّدة عائشة رضي الله عنها : « لولا قَوْمُك حَدِيْثو عَهْدٍ بكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيم » .

وجعل ٱبْنُ الشَّجريّ قوله ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [سورة النِّساء : ٨٣] مِمّا ذُكِرَ فيه الخبر ، ولا يتعيَّنُ ما قال لجوازِ تعلُّقِ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بالمَصْدَرِ ﴿فَضْلُ﴾ .

جـ ـ جواز ذِكْرِه وحَذْفِه : إذا دلَّ عليه دليل ، نحو : لولا أَنْصارُ زيدٍ لهَلَكَ ، أَيْ نَصَرُوْهُ . فالخَبَرُ « نَصَرُوْهُ » يجوزُ إثْباتُهُ لكَوْنِه كَوْناً خاصّاً مُقَيَّداً ، ويجوزُ حَذْفُه لقيامِ الدَّليلِ عليه ، وهو ما أَشْعَرَتْ به كلمةُ « أَنْصار » مِنْ وُجُوْبِ نَصْرِ مَنْ أُضِيْفَتْ إليه .

وٱخْتُلِفَ في قَوْلِ شَيْخِ المعرَّةِ أَبي العلاءِ في وَصْفِ سَيْفٍ :

يُـذِيْـبُ الـرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ فلـولا الغِمْـدُ يُمْسِكُـهُ لَسَـالا

فمنهم مَنْ لَحَّنَه ، لأَنَّه ذَكَرَ الخَبَرَ « يُمْسِكُه » ، وهو كَوْنٌ عامٌّ واجبُ الحَذْفِ . ومنهم مَنِ ٱعْتَذَرَ له بأَنَّ « يُمْسِكُه » بدل ٱشْتمال ، على تقدير : فلولا الغِمْدُ أَنْ يُمْسِكَه ، ثمَّ حَذَفَ « أَنْ » ، وٱرْتَفَعَ الفِعْلُ .

ونَحْوُ ما قِيْلَ في بيت شيخ المعرَّة يقال في قَوْلِ تِلْكَ المَرْأَةِ :

تُطَـاوِلُ هٰـذَا اللَّيْـلَ وٱلْـوَرْ حَـانِبَـهْ وأَنْفُسُـهِ أَنْ لا خَلِيْـلَ أُنَاجِبُـهْ

فـواللهِ لـولا اللهُ تُخْشَـىٰ عَـواقِبُـهْ لَـزُعْـزِعَ مِـنْ هٰـذَا السَّـرِيـرِ جَـوَانِبُـهْ

٣ ـ لا تَأْتي الحالُ مِنَ المبتدأ بَعْدَ « لولا » ولا مِنَ الخَبَرِ المحذوف ؛ لأَنَّ الحالَ ضَرْبٌ مِنَ الخبر في المَعْنى ، وقد رَأَيْتَ أَنَّ أَكْثَرَهُم عَلَىٰ وُجُوبِ حَذْفِ الخبرِ إِذا كان كَوْناً عاماً .

٤ ـ مِنْ لطيفِ ما عَلَّلُوا به حَذْفَ الخَبَرِ بَعْدَ « لولا » أَنَّ الكلامَ طالَ بجوابِ « لولا » ، ومثلُه حَذْفُ الخبرِ في : لَعَمْرُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ ، تُريدُ : لَعَمْرُ اللهِ المُقْسَمُ به لأَفْعَلَنَّ ؛ طال الكلامُ بجوابِ القَسَمِ « لأفعلَنَّ » ، فحَسُنَ حَذْفُ الخبر .

ومثله أَيْضاً تركيب : لَيْتَ شِعْري هَلْ أَغْدُوَنْ ، خبر لَيْتَ فيه محذوف ، وصار طولُ الكلامِ مَعَ مَعْمولَي « شِعْري » كالمُغْني عنه ، أَوْ كالنَّائب عنه . وخبر « لَيْتَ » يُشْبِهُ خَبَرَ المبتدأ بعد « لولا » ، وٱسْتغناءُ « ليت » بمَفْعُولَي « شعري » عَنْ خَبَرِهِ ، كٱسْتغناءِ المبتدأ بَعْدَ « لولا » بجَوَابِ « لولا » عَنْ خَبَرِهِ .

٥ ـ جَوَّزُوا الابتداءَ بالنَّكرة بعد « لولا » ؛ لأَنَّه مَوْضِعٌ تعاهدوا إِيقاعَ المبتدأ فيه ، ومثلُه النَّكرةُ بَعْدَ لامِ الابْتداءِ ، و« إِذا » الفُجَائيَّةِ ، وواوِ الحالِ ، وفاءِ الجزاءِ . ومنه قَوْلُ الشَّاعر :

لَـوْلا ٱصْطِبَـارٌ لأَوْدَىٰ كُـلُّ ذي مِقَـةٍ حِيْـنَ ٱسْتَقَلَّـتْ مَطَـايَـاهُـنَّ للظَّعَـنِ

وقَوْلُ مُغَلِّس بْنِ لَقِيْطٍ :

فلَـوْلا رَجَـاءٌ أَنْ تَئُـوْبـا ولا أَرَىٰ عُقُـوْلَكُمَـا إلا بَعِيْـداً ذَهَـابُهـا
سَقَيْتُكُمَـا قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ شَـرْبَـةً شَدِيْداً عَلَىٰ بَاغي الظَّلام شَرَابُها

٦ ـ جواب « لولا » ماضٍ مُثْبَتٌ مقرونٌ باللام ، نحو ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ : ٣١] ، أَوْ مَنْفِيٌّ بـ « ما » ، نحو ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [سورة النُّور : ٢١] .

وقد يَخْلو المُثْبَتُ مِن اللام كقَوْلِ ٱبْنِ مُقْبِل :

لولا الحَياءُ وباقي الدِّينِ عِبْتُكُمَا بِبَعْضِ ما فِيكُمَا إذْ عِبْتُمَا عَوَرِي

وجعل ابْنُ عصفور حَذْفَ اللام مِنْ جَوَابِها ضرورةً .

وقد يقترنُ المَنْفِيُّ بـ « ما » بها ، كقَوْلِهِ :

لَوْلا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِيْنَ لَمَا أَبْقَتْ لَوَاهُمْ لَنَا رُوْحاً ولا جَسَدا

٧ ـ يجوز حَذْفُ جواب « لولا » إذا دلَّ عليه دليلٌ ، كقَوْلِك لِمَنْ تُوَبِّخُهُ وتُعَنِّفُه : فَعَلْتَ كذا وفَعَلْتَ كذا ، ولولا زيدٌ . تريد : لقابَلْتُ فِعَالَكَ بالعُقُوبَةِ . ومنه ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النور : ١٠] ، أي ما زكا منكم أحد ، أوْ نحوه .

٨ ـ إذا وَلِيَ « لولا » ضميرٌ فحقُّه أنْ يكونَ ضمير رَفْعٍ ، نحو ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة سبأ : ٣١] .

وسُمِعَ عنهم : لولاي ، ولولاه ، ولولاك ، ومنه قَوْلُ يزيد بن الحكم الثَّقفيّ :

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي

وقَوْلُ عامر بن الأكوع أوْ غَيْرِهِ :

لاهُمَّ لَوْلا أَنْتَ ما اهْتَدَيْنا
لَوْلاكَ ما صُمْنا ولا صَلَّيْنا

وقَوْلُ عمر بن أبي ربيعة أوْ غَيْرِهِ :

لَوْلاكِ هٰذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ

وقد أَنْكَرَ المُبَرِّدُ هٰذِهِ اللُّغة ، وما أُنْشِدَ عليها لا مُعَرَّجَ عليه عِنْدَهُ ، وحُجَّتُه أَنَّ القرآن خلا منها . ومَنْ رَدَّ عليه قال : إنكار المُبَرِّد لهٰذِهِ اللُّغة هَذَيان . وهي ثابتةٌ بنَقْلِ الأَئمّةِ سيبويه وأبي الحسن والخليل .

وللنُّحاة في توجيه هٰذِهِ اللُّغة ثلاثة مذاهب :

١ ـ مذهب سيبويه : لولا حرف جز شبيه بالزّائد . والضّمير بعدها في

موضع جرّ لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ . فيجعل لها مع الضّمير حُكْماً يُخالفُ حُكْمَها مَعَ الاسْمِ الظّاهِرِ .

ومِنْ حُجَّةِ سيبويه : لمّا رَأَىٰ الضّمير في : لولاي ولولاك ولولاه ، خارجاً عن حيِّز ضمائر الرّفْعِ ، وليسَتْ « لولا » من الحروف المضارعة للفِعْلِ ، فتعمل النّصْبَ كحروفِ النّداء = ألحقَها بحروف الجرّ الشّبيهة بالزّائدة .

٢ ـ مذهب أبي الحسن أنّ الضّمير بعدها مُسْتعارٌ للرّفْعِ ، فيحكم بأنّ موضعَهُ رفع على أنّه مبتدأ ، وإنْ كان بلفظ الضّمير المجرور ، فيجعل حُكْمَها مَعَ الضّمير موافقاً حُكْمَها مع الاسم الظّاهر . و« لولا » باقية عِنْدَه على ما وُضِعَتْ له مِنْ أنّها حرف امْتناعٍ لوجودٍ .

وحُجّة الأخفش أنّ العربَ قَدِ اسْتعارتْ ضميرَ الرّفع المنفصل للنّصْبِ في قولهم : لقيتُك أنت ، وكذلك اسْتعاروه للجرِّ في قولهم : مررتُ بك أنت ؛ أكّدوا المنصوب والمجرور بضمير الرّفْعِ كما تَرَىٰ . وأشَدُّ مِنْ هٰذا إيقاعُهم إيّاه بعد حرف الجرِّ في قَوْلِهم : أنا كأنت ، وأنت كأنا ، فكما اسْتعاروا المرفوعَ للنّصْبِ والجرِّ فيما ذكرْتُ لك ، كذٰلِكَ اسْتعملوا المنصوبَ للرّفع في قولهم : لولاي ولولاك ولولاه .

٣ ـ مذهب المُبرّد : لا يجوز أنْ يليَ « لولا » مِن الضّمائر إلا المُنْفَصِلُ المرفوعُ ، نحو ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ : ٣١] ، ودَفَعَ الاحتجاج بقَوْلِ يزيدَ بْنِ الحَكَمِ : لولاي طِحْتَ ؛ لأنّ في القصيدةِ الّتي منها البيتُ شُذُوذاً في مَوَاضِعَ ، وخُرُوجاً عَنِ القياسِ .

عَلَىٰ أنّ الحرفَ الشّاذَّ أوِ الحرفَيْنِ إذا اتّفقا في قصيدةٍ مِنْ عَصْرِ الاحتجاجِ لم يكنْ ذٰلِكَ قادحاً في قائِلِها ولا مَغْمزاً فيه ، ولا دافعاً للاحْتجاجِ بشِعْرِهِ ، وقد رَأيْتَ أنّ هٰذِهِ اللُّغة وَقَعَتْ في غَيْرِ شِعْرِ يزيدَ .

٩ ـ إذا عُطِفَ علىٰ الضّمير المتّصل بـ لولا اسْمٌ ظاهِر على الجرّ ، لم يَجُزْ

علىٰ مَذْهَبِ سيبويهِ ؛ لأَنَّ « لولا » تجرُّ المُضْمَرَ دُوْنَ الاسْمِ الظَّاهِرِ ، فلا يقال : لولاي وزَيْدٍ لَهَلَكْتَ . وأَمَّا إذا رُفِعَ الاسْمُ عَلَىٰ توهُّمِ أَنَّك أَتَيْتَ بضميرِ رَفْعٍ مُنْفصلٍ بَعْدَ « لولا » ، أَوْ بالعَطْفِ علىٰ محلِّه الذي هو الابْتداءُ ، نحو : لولاي وزيدٌ لَهَلَكْتَ ، فالظَّاهِرُ أَنَّه جائزٌ .

١٠ ـ قد تَشْتَبِهُ « لولا » المركَّبة بكلمتَيْنِ : لو لا ، اللَّتَيْنِ بمَعْنَىٰ : لو لَمْ ، نحو قول أبي ذُؤَيْب :

أَلا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لا أُحِبُّهَا ... فقُلْتُ : بَلَىٰ لَوْ لا يُنَازِعُني شُغْلي

وقَوْلِ الجَمُوْحِ أَحَدِ بني ظَفَر ، مِن سُلَيم بْنِ منصور :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّوْدِ

لا دَرَّ دَرُّكِ ، إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْ لا حُدِدْتُ ولا عُذْرَىٰ لِمَحْدُوْدِ

حُدِدْت : حُرِمْتُ ومُنِعْتُ . العُذْرَى : المَعْذِرة .

قَوْلُه : لَوْ لا ينازعني ، لَيْسَتْ « لولا » الامتناعيَّة الشَّرطيّة ؛ لأَنَّ هٰذِهِ لا يليها الفِعْلُ كما تقدَّم ، ولَيْسَتْ للتّحضيض ؛ إذ لا مَعْنى له هٰهُنا . فلذا حكموا أَنَّ « لَوْ » حرف شرط غير جازم ، و« لا » النَّافية .

ومَنْ أَبَىٰ إلا بقاءَها كلمةً واحدةً علىٰ أَنَّها الامتناعيَّةُ الشَّرطيَّةُ ، أَضْمَرَ « أَنْ » ، وجَعَلَ جملة (ينازعني شُغْلي) صلةً لها ، وارْتَفَعَ الفعلُ بَعْدَ سُقُوطِ « أَنْ » ، والمصدر المؤوَّل في موضع الابتداءِ ، وبِهٰذَا وَفَّرَ لـ « لولا » اختصاصها بالأَسْماءِ .

وقَوْلُه : لَوْ لا حُدِدْتُ ، لَوْ : حرف شرط غير جازم ، ولا : نافية دخلتْ على الفعل الماضي ، بمعنى لَمْ ، نحو ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [سورة البلد : ١١] ، أَيْ لم يقتحمْ .

وأَوَّلَه ابْنُ الشَّجريِّ علىٰ إِضْمارِ « أَنْ » ، أَيْ لولا الحَدُّ والحِرْمَانُ ، و« لولا » عِنْدَه هٰهُنا كلمةٌ واحدةٌ مختصَّةٌ بالأَسْمَاءِ .

٢ ـ حَرْفُ تحضيض وعَرْضٍ : يختصُّ بالفِعْلِ ، ماضياً ومُستقبلاً ، وظاهراً ومقدَّراً ، نحو ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ﴾ [سورة التَّوبة : ١٢٢] ، و﴿ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ ﴾ [سورة المائدة : ٦٣] .

وشَاهِدُ الفِعْلِ المقدَّر بَعْدَها قَوْلُ جريرٍ أَوْ غَيْرِهِ :

تَعُدُّوْنَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بني ضَوْطَرَىٰ لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

قال أبو عليٍّ في كتابه « الشِّعر » :

« النَّاصِبُ لـ « الكَمِيّ » الفِعْلُ المرادُ بعدَ « لولا » ، وتقديره : لولا تَلْقَوْنَ الكَمِيَّ ، أَوْ تُبَادِرُون ، أَوْ نحو ذٰلِكَ ، إلا أَنَّ الفِعْلَ حُذِفَ بَعْدَها ؛ لدلالتها عليه ، كما حُذِفَ بعد « إنْ » كذٰلِكَ ، في نحو قولهم : النَّاسُ مجزيُّون بأعمالِهم ، إنْ خَيْراً فخيرٌ » اهـ

وتقول لِمَنْ قال لك « جئتُك ماشياً » : لولا راكباً . أَيْ لولا جئتَ راكباً .

والتَّحضيض : طَلَبٌ بحثٌ وإزعاج ، والعَرْض : طَلَبٌ بِلِيْنٍ وتَأَدُّبٍ .

وقد فُصِلَتْ « لولا » هٰذِهِ من الفِعْلِ بـ « إذ » و« إذا » مَعْمولَيْنِ له ، وبجملة شرطيَّةٍ معترضةٍ ، نحو ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة النُّور : ١٦] ، و﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ ﴾ [سورة الواقعة : ٨٣ ـ ٨٧] ، المعنى : فهَلا تُرجعون الرُّوْحَ إذا بَلَغَت الحلقومَ إنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مدينين ، وحالُكم أَنَّكُم تُشَاهِدُوْنَ ذٰلِكَ ، ونحنُ أَقْرَبُ إلىٰ المُحْتَضَرِ مِنكم بعِلْمِنا ، أَوْ بالملائكةِ ، ولٰكِنَّكم لا تُشاهدون ذٰلِكَ ، و« لولا » الثَّانيةُ توكيدٌ لَفْظِيٌّ للأُوْلَىٰ .

* * *

لَيْتَ

« لَيْتَ » حَرْفُ تَمَنٍّ يتعلَّقُ بالمستحيلِ غالباً ، نحو قَوْلِ أبي العتاهية :

فيا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيْبُ

وبالمُمْكن قليلاً ، نحو قَوْلِك : لَيْتَ هِنْداً تُنْجِزُ ما وَعَدَتْ .

وهو من الأحرف الخمسة النّاصبة للاسم الرّافعة للخبر .

وحَكَىٰ الفَرَّاءُ أَنَّ قَوْماً مِنَ العَرَبِ يَنْصِبُون بها الجُزْأَيْنِ ، وأَنْشَدَ :

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا

وسَرَدَ أبو حَيَّان في كتابه الجهير « التَّذييل والتَّكميل » ما جاءَ عنهم مِنْ شواهِدِ هٰذِهِ اللُّغة ، وهي :

قال الشّاعر :

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَىٰ الفَتَىٰ والشَّيْبَ كانَ هو البَدِيءُ الأَوَّلُ

وقال آخر :

لَيْتَ هٰذَا اللَّيْلَ دَهْراً لا نَرَىٰ فِيْهِ عَرِيْبا

وقال آخر :

يا لَيْتَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ حِمَارا
لُؤْلُؤَةً في الدَّارِ أَوْ مِسْمَارا

وقال النَّمِرُ بنُ تَوْلَبٍ :

أَلا يا لَيْتَنِي حَجَراً بِوَادٍ قَامَ ، ولَيْتَ أُمِّي لم تَلِدْنِي

وقال آخر :

فيا لَيْتَنِي إذْ لَمْ تَجُودي بنَظْرَةٍ لِمَا بي ، ولَيْتَ الحُبَّ شَيْئاً مُحَرَّما

وقال آخر :

فلَيْتَ اليَوْمَ ، كَانَ ، غِرَارَ حَوْلٍ ولَيْتَ اليَوْمَ أيّاماً طِوَالا

وقال كُثَيِّرٌ :

سُئِلْتِ ، وكانَ البُخْلُ مِنْكِ سَجِيَّةً فلَيْتَكِ ذا لَوْنَيْنِ ، يُعْطي ويَمْنَعُ

وحَكَى الكسائيُّ : لَيْتَ الدَّجَاجَ مُذَبَّحاً .

وبَنَى ابْنُ المُعْتَزِّ على هٰذِهِ الشَّوَاهِدِ قَوْلَه :

مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيْرٌ ، فقُلْتُ لَهَا : طُوبَاكِ ، يا لَيْتَنِي إيَّاكِ ، طُوبَاكِ

وتَأَوَّلَ البصريّون الشَّواهِدَ السَّالفة على أنَّ خبر ليت فيها محذوف ، وذٰلِكَ المنصوب الذي زَعَمُوا أنَّه خبر هو منصوبٌ على الحال ، أوْ على أنَّه خبر « كان » مضمرة ، والتَّقدير : عادتْ أوْ أقْبَلَتْ رَوَاجِعَ ، وعاد دَهْراً ، وعاد لؤلؤةً ، وعُدْتُ حجراً ، وعاد غِرَارَ حَوْلٍ ، وعاد أيّاماً طِوالاً ، وعاد مُذَبَّحاً .

وأمَّا المعارفُ فالتَّقديرُ فيها : كان هو الرَّجِيْعَ ، وكان شيئاً مُحَرَّماً ، وكُنْتَ ذا لونَيْنِ ، وكُنْتُ إيَّاكَ .

أحكام « لَيْتَ » :

١ ـ تتّصل بـ « لَيْتَ » « ما » الحرفيَّةُ ، فلا تُزِيْلُ عنها اخْتصاصَها بالجملة الاسميَّة ، بخلاف أخَواتِها ، فإنَّها يجوز أنْ تَليَها الجملةُ الاسميَّةُ والجملة الفعليَّة .

فلمَّا بقيتْ على الاختصاص بالجملة الاسميَّة لم يَقْوَ فيها أنْ تُلْغَى البتَّةَ ، بل جَوَّزَتِ العربُ فيها الإعمالَ رَعْياً لقوَّةِ اخْتصاصِها ، والإهمالَ اعْتباراً لدخول « ما » عليها ، وإلحاقاً لها بأخواتها .

ورُوِيَ بَيْتُ النَّابغة :

قَالَتْ : أَلا لَيْتَمَا هٰذَا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفُهُ ، فَقَدِ

برَفْعِ « الحمام » على أَنَّها بدل من « هٰذَا » ، وهٰذَا مبتدأ ، وعليه « لَيْتما » مهملة مكفوفة وكافَّة حملاً لها على أخواتها = وبنَصْبِ « الحمام » على أَنَّها بدل من « هٰذَا » وهٰذَا اسْم لَيْتَ ، وعليه « ما » في « ليتما » زائدة ، وإنَّما عَمِلَتْ لعدم زَوَالِ اخْتصاصِها .

والإلغاءُ أَكْثَرُ طرداً للأَحْرُفِ الخمسةِ عَلَىٰ سَنَنٍ واحدٍ . وقد قال سيبويه : « وأَمَّا « ليتما زيداً منطلقٌ » فإنَّ الإلغاءَ فيه حَسَنٌ . وقد كان رُؤْبَةُ بْنُ العَجَّاج يُنْشِدُ هٰذَا البَيْتَ :

قَالَتْ : أَلا لَيْتَمَا هٰذَا الحَمَامُ لَنَا إلىٰ حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفُهُ ، فَقَدِ

= رَفْعاً » اهـ

ويُحتملُ الرَّفْعُ علىٰ أَنَّ « ما » اسْمٌ موصولٌ ، وهٰذَا : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو ، أَيْ لَيْتَ الذي هو هٰذَا الحمامُ لَنَا . وفيه حَذْفُ المبتدأ العائِدِ مِنْ صَدْرِ الصِّلة ، وقد قصروا جَوَازَه علىٰ صلة « أَيّ » الموصولة ، نحو ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [سورة مريم : ٦٩] ، أي لننزعَنَّ الذي هو أَشَدُّ .

٢ ـ قد يَأْتي اسْم لَيْتَ ضمير الشَّأن ، وهو ضرورة ، نحو قول عَدِيّ بْنِ زيد العِباديّ :

فلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عنِّي سَاعَةً فبِتْنا عَلَىٰ ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ

« لَيْتَ » لا تُباشِرُ الأَفعال ، فلو لم يكن التَّقدير : فلَيْتَهُ ، لم تَجُزْ ملاصقتُه للفِعْلِ .

وقَوْلِ الأَخطل :

لَيْتَ كَانَتْ كَنِيْسَةُ الرُّوْمُ إذْ ذا كَ عَلَيْنَا قَطِيْفَةً وخِبَاءَ

وقَوْلِ يزيد بن الحكم الثَّقفيّ :

فلَيْـتَ كَفَـافـاً كَـانَ خَيْـرُكَ كُلُّـهُ وشَرُّكَ عنِّي ما ٱرْتَوَىٰ الماءَ مُرْتَوِي

التَّقدير : فلَيْتَهُ كان خَيْرُك كلُّه كفافاً .

وقَوْلِ الأَحْوَص :

أَلا لَيْـتَ أَنَّـا لَـمْ نَكُـنْ قَبْـلُ جِيْـرَةً جَمِيْعـاً أَلا لَيْـتَ دَامَ التَّجَـاوُرُ

٣ ـ يجوز أَنْ يَسُدَّ المصدر المؤوَّل مِن أَنَّ وٱسْمِها وخبرها مَسَدَّ معمولَي « لَيْتَ » ، كقَوْلِه :

أَلا لَيْـتَ أَنِّـي يَـوْمَ تَـدْنـو مَنِيَّتِـي شَمِمْتُ الذي ما بَيْنَ عَيْنَيْكِ والفَمِ

وقَوْلِ الأحوص :

أَلا لَيْـتَ أَنَّـا لَـمْ نَكُـنْ قَبْـلُ جِيْـرَةً جَمِيْعـاً أَلا لَيْـتَ دَامَ التَّجَـاوُرُ

وقول الرَّاجز :

قَـدْ فَـارَقَـتْ قَـرِيْنَهـا القَـرِيْنَـهْ
وشَحَطَـتْ عَـنْ دَارِهـا الظَّعِيْنَـهْ
يـا لَيْـتَ أَنَّـا ضَمَّنَـا سَفِيْنَـهْ
حَتَّـىٰ يَعُـوْدَ الـوَصْـلُ كَيْنُـوْنَـهْ

وقول الآخر :

ويا لَيْتَ أَنَّا الدَّهْرَ في غَيْرِ رِيْبَةٍ خَلِيَّـانِ نَـرْعَـىٰ القَفْـرَ مُـؤْتَلِفَـانِ

وقول الآخر :

أَرَىٰ شِيْمَتِي تَأْبَـىٰ بِـلادِي وأَهْلَهـا فيـا لَيْـتَ أَنَّـا لَـمْ يَكُـنْ بَيْنَنَـا وَصْـلُ

وقول الآخر :

فيـا لَيْـتَ أَنَّـا قَـدْ تَعَشَّفَـتِ المَـلا بِنَـا قُلُـصٌ يَلْحَبْـنَ والفَجْـرُ سَـاطِـعُ

وأَمَّا ما أَنْشَدَهُ أبو زيد للحُطيئة :

تَسَدَّسْتُ عَلَى لِسَانٍ كَسَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِكْمِ

فخرّجهُ أبو عليّ في « الحُجّة » على وجهَيْن :

آ ـ الباء حرف جر زائد ، والمصدر المؤوّل من أنّ واسمها وخبرها سدّ مسدّ مفعولي لَيْتَ ، ونظيرُها : ظننتُ أنّ زيداً مُنْطَلِقٌ . المصدر المؤوّل من أنّ وصلتها سدّ مسدّ مفعولي ظنّ .

ب ـ اسم لَيْتَ ضمير الشّأن ، والباء زائدة في المبتدأ ، كما زيدَتْ في : بِحَسْبِك علمٌ نافعٌ ، والجملة الاسميّة من المبتدأ والخبر في محلّ رفع خبر ليت .

والّذي سوّغ فَتْحَ هَمْزَةِ « أنّ » وهي مع صِلَتِها في مَوْضِعِ المبتدأ ، البَاءُ ، ونظيرُها : لولا أنّك مُنْطَلِقٌ ؛ لَمّا وَقَعَتْ « أنّ » بَعْدَ « لولا » سَاغَ فَتْحُ هَمْزَتِهَا ، ولو قُلْتَ : أنّكَ مُنْطَلِقٌ بَلَغَني ، لم يَجُزْ أنْ تفتحَ هَمْزَتَها ابْتداءً . فسَهُلَ الفتح لمكان الحرف الذي قَبْلَها .

٤ ـ قد تُسْتَعْمَلُ « لَيْتَ » اسْماً ، كقَوْلِ أبي زُبيد الطّائيّ :

لَيْتَ شِعْري وأَيْنَ مِنّي لَيْتُ إنّ لَيْتاً وإنّ لَوّاً عَنَاءُ

وقَوْلِهِ :

لَيْتَ ـ وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ـ
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقول أبي طالب :

لَيْتَ شِعْري ـ مُسَافِرَ بْنَ عَمْـ ـرٍو ، ولَيْتٌ يَقُولُها المَحْزُونُ ـ
أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالَ مَرْ آكَ ، وهَلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ المَنُونُ

٥ ـ يَطَّرِدُ حَذْفُ خبر « لَيْتَ » في تركيب : لَيْتَ شعري ، وصار طولُ الكلامِ مَعَ مَعْمولَي شِعْري كالمُغْني عنه ، أوْ كالنّائب عنه . وخبر لَيْتَ يُشْبِهُ خبر

المبتدأ بَعْدَ « لولا » ، وٱسْتغناءُ « لَيْتَ » بمَفْعولَيْ « شِعْري » عَنْ خبره ، كٱسْتِغناءِ المبتدأ بَعْدَ « لولا » بجواب « لولا » عَنْ خبره .

قالتْ أُمُّ السُّلَيْك :

طَـــافَ يَبْغـــي نَجْـــوَةً مِـــنْ هَـــلاكٍ فهَلَـــكْ
لَيْـــتَ شِعْـــرِي ضَلَّـــةً أَيُّ شَـــيْءٍ قَتَلَـــكْ

خبر ليت محذوفٌ ، تقديره : حاصل .

ضَلَّةً : مفعول مطلق العاملُ فيه ما دلَّ عليه قَوْلُها : لَيْتَ شِعْرِي ؛ بآيةِ أَنَّ المرءَ إذا تَمَنَّىٰ عِلْمَ الشَّيْءِ فقد ٱعْتَرَفَ بضَلالِهِ عَنْهُ ؛ التَّقدير : ضَلِلْتُ عَنْ معرفةِ قَاتِلِك ضَلَّةً .

جملة (أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَك) : سدَّتْ مَسَدَّ مفعولي شعري بمعنى عِلْمي المعلَّق عن العَمَلِ بسبب الاستفهام .

وقالتِ الفُرَيْعَةُ بنتُ هَمَّام :

يا لَيْتَ شِعْرِيَ عَنْ نَفْسِي أَزَاهِقَةٌ مِنِّي ، ولَمْ أَقْضِ ما فِيها مِنَ الحَاجِ

شعري : ٱسم ليت ، وخبرها محذوف ، تقديره : حاصل .

عن نَفْسي : جارّ ومجرور متعلِّقان بالمصدر شِعْري الذي بمعنى علمي ، وتعدَّىٰ الشُّعور بـ عَنْ ، وحقُّه أَنْ يتعدَّىٰ بالباءِ ؛ لِمَا في الشُّعور بالشَّيْءِ مِنْ معنى الكَشْفِ عنه .

زاهقةٌ : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : أهي زاهقةٌ ، والجملة (أهي زاهقةٌ) في محلّ جرّ بدل مِن : نَفْسي ؛ التَّقدير : عَنْ نَفْسِي زُهُوقِها .

ومِنْ صور تركيب لَيْتَ شعري هل :

١ ـ لَيْتَ شِعْرِي بزيدٍ أقائمٌ ؟

٢ ـ لَيْتَ شِعْرِي عن زيدٍ أقائمٌ ؟

٣ ـ ليت شِعْري زيداً أقام ؟

٤ ـ ليت شِعْري زيداً ما صَنَعَ ؟

بزيدٍ : جارّ ومجرور متعلِّقان بالمصدر : شِعْري . وجملة (أهو قائمٌ) في محلّ جرّ بدل من زيد .

عن زيد : جارّ ومجرور متعلِّقان بالمصدر : شِعْري . وجملة (أهو قائمٌ) في محلّ جرّ بدل من زيد .

زيداً : أسم منصوب بنزع الخافض . وجملة (أقام) في محلّ نصب بدل مِن : زيداً .

ما : أسم أستفهام في محلّ نصب مفعول به مقدَّم لـ صَنَعَ . وجملة (ما صَنَعَ) في محلّ نصب بدل مِن : زيداً .

٦ ـ يندر حَذْفُ نون الوقاية مِنْ « لَيْتَ » إذا أتَّصَلَتْ بها ياء المتكلِّم ؛ فالفاشِي الكثيرُ : لَيْتَني ، والنَّادِرُ : لَيْتي . وهي عَكْسُ « لعلَّ » في هٰذا ، فالفاشي الكثيرُ : لعلِّي ، والنَّادِرُ : لَعَلَّني .

٧ ـ يكثر أستعمال « يا » قَبْلَ « لَيْتَ » ، نحو :

فيا لَيْتَ أنَّا قد تَعَشَّقْتِ المَلا ... بِنَا قُلُصٌ يَلْحَبْنَ والفَجْرُ سَاطِعُ

فالجمهور على أنَّه حَرْفُ تنبيه . والكسائيُّ على إضمار منادًى بَعْدَه ، نحو : يا قَوْمُ لَيْتَ أنَّا قد تَعَشَّقْتِ المَلا قُلُصٌ .

٨ ـ يجوز العَطْفُ على أسم « لَيْتَ » بالرَّفْعِ قَبْلَ أستكمالِ الخبر ؛ أنْشَدَ أبو عليٍّ عَنِ الأُشْنَانْدَانِيِّ لجِرَانِ العَوْدِ :

يا لَيْتَني وأنْتِ يا لَمِيْسُ
في بَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنِيْسُ

إلا اليَعَـــافِيْـــرُ وإلا العِيْـــسُ

ومَنْ مَنَعَ ذٰلِكَ جَعَلَ الخَبَرَ « في بَلْدَةٍ » لأَحَدِ العاملَيْنِ : لَيْتَ ، أوِ المبتدأ : أَنْتِ ، وخبر الثَّاني محذوف أَغْنَىٰ عَنْهُ الخَبَرُ المذكورُ .

* * *

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

لَيْسَ

« لَيْسَ » كَلِمَةٌ دالَّةٌ علىٰ نَفْيِ الحالِ ، وتَنْفي غَيْرَهُ بالقَرِيْنَةِ ، نحو : لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه ، فهي هٰهُنا لنَفْيِ الماضي ، وقال الأعْشىٰ :

لَـهُ نَـافِـلاتٌ مـا يَغِـبُّ نَـوَالُهـا ولَيْـسَ عَطَـاءُ اليَـوْمِ مَـانِعَـهُ غَـدا

الشَّاهِدُ فيه أنَّ « لَيْسَ » نافيةٌ للمستقبل بقرينةِ « غَدا » .

وهي فِعْلٌ لا يتصرَّفُ ، وَزْنُهُ : فَعِلَ ، ثُمَّ ٱلْتُزِمَ تخفيفُه ، فقِيل : لَيْسَ ، كما قالوا في فَخِذ : فَخْذ . ودَلِيْلُ فِعْلِيَّتِها ٱتِّصَالُ الضَّمَائِرِ بها .

وذَهَبَ فارسُ النُّحاة أبو عليٍّ في « الحلبيَّات » و« الحُجَّة » إلى أنَّها حَرْفٌ بمنزلةِ « ما » ، وٱسْتَاقَ دَلائِلَ عَلَىٰ حَرْفِيَّتِها ، وهي :

١ ـ لا يُحْتَاجُ إلى فَاصِلٍ بَعْدَ « أنِ » المُخَفَّفةِ إذا كَانَ خَبَرُها « لَيْسَ » ، ولو كانتْ كالفِعْلِ لدَخَلَ بينَها وبَيْنَ « أنْ » فاصِلٌ حَاجِزٌ ، كالّذي في ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [سورة المزمّل : ٢٠] ، أدْخَلَ السِّينَ بين أنْ و« يكون » .

٢ ـ خُلُوُّ « لَيْسَ » مِنَ الدَّلالةِ عَلَىٰ الحَدَثِ والزَّمَنِ وما كَانَ فِعْلاً ينبغي أنْ يدلَّ عَلَىٰ الحَدَثِ ، وأحَدِ الأزْمِنَةِ الثَّلاثةِ ، أوْ يدلُّ علىٰ الزَّمَانِ مُجَرَّداً مِنَ الحَدَثِ .

٣ ـ « لَيْسَ » بمنزلةِ « ما » في الدَّلالةِ عَلَىٰ نَفْيِ الحالِ ، لا فَرْقَ بَيْنَهما .

٤ ـ ٱتِّصال الضَّمَائِرِ بها لَيْسَ دليلاً قاطعاً علىٰ فِعْلِيَّتِها ، ودُخُولُها عليها كدُخُولِ الضَّمائِرِ عَلَىٰ أسْمَاءِ الأفْعَالِ ، وهٰذِهِ الكَلِمُ الّتي سُمِّيَتْ بِها الأفْعَالُ أسْمَاءٌ ، ولَيْسَتْ بأفْعَالٍ ولا حُرُوْفٍ .

٥ ـ لا تُوصَلُ « لَيْسَ » بـ « ما » المصدريّة ، كما تُوصَلُ الأفعالُ بها ، فلا يقال : ما أحسنَ ما لَيْسَ زيدٌ ذاكراً ، كما يُقالُ : ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ ذاكراً !

٦ ـ وَجْهُ ذِكْرِهم لها مع الأفعالِ النّاقصةِ المجرّدةِ من الدلالة على الحدث ، مشابهتُها لها في عملِ الرّفعِ والنّصبِ ، كما ذُكِرَ « إمّا » مع حروف العطف لمشابهتِها « أوْ » في بعض المعاني .

٧ ـ جاء في الرّجز :

قَدْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

بلا نون الوقاية التي تصحبُ ياءَ المتكلّم إذا اتّصلَتْ بالفعلِ ، فلو كانتْ « لَيْسَ » فِعْلاً ، ما أُخْلِيَتْ مِنْ هٰذِهِ النُّون التي تقي آخِرَ الفِعْلِ .

٨ ـ اسْتقلال « كان » بمرفوعها دون الخبر ، وامْتناعُ هٰذا في « لَيْسَ » .

٩ ـ جمود « لَيْسَ » وأنّها لا تتصرّفُ .

١٠ ـ لَيْسَ في الأفعال ما هو على صيغتِهِ .

فأمّا احْتجاجُهُ بخُلُوّ خبر « أنِ » المخفّفة من الفاصل إذا كانَ « لَيْسَ » ، فيَرِدُ عليه أنّ جملة الخبر إذا كانتْ فِعْلاً دالاً على الدُّعاء ، خَلَتْ مِنَ الفاصل ، نحو ﴿ تُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ [سورة النّمل : ٨] ، وقراءة نافع ﴿ والخامِسةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ ﴾ [سورة النّور : ٩] . ﴿ بُورِكَ ﴾ و﴿ غَضِبَ ﴾ فِعْلان لا خِلافَ في ذٰلِكَ . فليس خُلُوُّ خبر « أنِ » المخفّفة مِن الفاصل بدليلٍ قاطعٍ على حرفيّةِ « لَيْسَ » ، بل غايةُ ما يُقالُ : إنّها لجمودِها اسْتُغْنِيَ معها عَنِ الفاصِلِ ، كما اسْتُغْنِي عنه مَعَ الأفْعالِ الدّالّة على الدُّعاء .

وأمّا قَوْلُهُ : إنّها خاليةٌ مِن الحدث والزّمان فالجوابُ أنّ « لَيْسَ » للنّفْي مطلقاً ؛ تقولُ : لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه ، في الماضي ، و﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨] في المستقبل ، وخبر « لَيْسَ » إنْ لم يُقَيَّدْ بزمان

حُمِلَ على الحالِ ، كما يُحملُ الإيْجابُ عليه ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وإذا قُيِّدَ بزمانٍ فهو على ما قُيِّدَ به . فلَمْ تَخْلُ « لَيْسَ » من الدّلالة على الزّمان كسائر أخواتها الأفعال النّاقصة المخلوعة الدّلالة على الحدث ، المجرّدة للدّلالةِ على الزّمان .

وأمّا قَوْلُه : إنّها بمنزلةِ « ما » في نَفْيِ الحالِ ، لا فَرْقَ بَيْنَهما = فهٰذا لا يدلُّ على حَرْفِيَّتِها ؛ إذْ « ما » محمولةٌ على « لَيْسَ » في العَمَلِ ، وهي فَرْعٌ عليها ، ولا يجوزُ فيها جميعُ ما يجوزُ في الأَصْلِ ، فيستقيم قَوْلُك : لَيْسَ زيدٌ إلا قائماً ، ولا يستقيمُ مَعَ « ما » إلا رَفْعاً : ما زيدٌ إلا قائمٌ . وشَبَهُ « ما » بـ « لَيْسَ » لا يَعْني أنْ تَخْدُرَ « لَيْسَ » إلى منزلةِ الحَرْفِ ، كما أنّ شَبَهَ « إنَّ » بالفِعْلِ ، لا يرفعُها إلى منزلتِهِ . و« لَيْسَ » تفارقُ « ما » في أنّها تعملُ بلا شروطٍ ، ولا تعملُ « ما » إلا بشروطٍ ، ثُمَّ إنَّ تميماً لا تُعْمِلُها البتّة ، وهو القياس ، لعدم اختصاصها .

وأمّا اتّصالُ الضّمائر بها فهو دليلٌ عَلَى فِعْليّتها ، إذ لا تتصل بغيرِ صريحِ الفِعْلِ ، ولو كانتْ بمنزلة « ما » لم تتّصلْ بها الضّمائرُ عَلَى حَدِّ ما تتّصلُ بالأفعال .

وأمّا عدم انْسباكها مع « ما » بمصدرٍ فلضَعْفِها ولجمودِها ، فلَيْسَ لها جميعُ خصائص أُمِّ البابِ « كان » .

وأمّا ذَهَابُهُ إلى أنّها ذُكِرَتْ مع « كان » وأخواتها لمُشَابهتها لها في العمل ، فيَرِدُ عليه أنّها إذا كانتْ حَرْفاً فينبغي أنْ تذكرَ مَعَ الأَحْرُفِ المحمولةِ على الفِعْلِ النّاقص في العمل ، وهي (ما ولا ولات وإن) النّافيات .

على أنَّ مِن النّحْويين مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ « إمّا » عاطفة .

وأمّا ما ذَكَرَهُ مِنْ مجيءِ « لَيْسِي » في الرَّجَزِ ، فيُرَدُّ عليه بأنّهُ ضرورةٌ ، وأنّ

« لَيْسَ » هٰهُنا للاستثناءِ ، وأنَّ « لَيْسِي » بمعنى « غَيْري » ، ولا نُوْنَ مع « غَيْر » ، وقد حُذِفَت النُّوْنُ مع غير « لَيْسَ » في الشِّعْرِ ، نحو :

تَـرَاهُ كَـالثَّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْكـاً يَسُـوْءُ الفَـالِيَـاتِ إذا فَلَيْـسِي

أيْ فَلَيْتَني .

وأمَّا أنَّها لا تستقلُّ بمرفوعها اسْتقلالَ « كان » ، فيُجابُ عنه بجمودِها وضَعْفِها ، ولأنَّ أمَّ البابِ فيها مِن التَّوَسُّعِ ما لَيْسَ لأخواتِها .

وأمَّا جُمُوْدُها وعَدَمُ تَصَرُّفِها فلا يَعْني حَرْفِيَّتَها ، كَمَا أنَّ جُمُوْدَ « عَسَىٰ » لا يَعْني ذٰلِكَ .

وأمَّا أنَّهُ لَيْسَ في الأفْعالِ ما هو على صيغتِها ، فغَيْرُ صحيحٍ ، بَلْ هي على وَزْنٍ مِنْ أوْزَانِ الفِعْلِ المحض ومثالٍ مِنْ أمثلتِهِ ، وذٰلِكَ قَوْلُهم : صَيِدَ البعيرُ ، إذا أصابَهُ الصَّيَدُ ، وهو داءٌ يأخذُ الإبِلَ في رُؤُوْسِها ، فإذا خَفَّفُوا قالوا : صَيْدَ البعيرُ ، عَلَىٰ لغةِ مَنْ قال : عَلْمَ زَيْدٌ ، وكذٰلِكَ : لَيْسَ ، أصْلُه : لَيِسَ ، وهو مِمَّا رُفِضَ اسْتعمالُهُ ، كَمَا رُفِضَ « نَعِمَ » ، وهو أصْلُ « نِعْمَ » ، فأُلْزِمَتِ العَيْنُ مِنْهُ الإسْكَانَ للدَّلالة على جمودِهِ وكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ .

علىٰ أنَّ جامِعَ العلوم الأصبهانيَّ الباقوليَّ قال مُخاطباً أبا عليٍّ وقد رآه ازْدَحَمَ عَلَىٰ شَيْخِه الزَّجَّاجِ : « والحَرْبُ قد تكونُ سِجالاً . فلا كلُّ هٰذا علىٰ أبي إسْحٰقَ ، فربَّما يكونُ عليك . وإذا كُنْتَ حَاجَجْتَ غَيْرَك حَاجَّك مِنْ بَعْدِك غَيْرُك بقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨] ؛ فكيف تَزْعُمُ أنَّ « لَيْسَ » حَرْفٌ ، وحينَ كان يُقْرَأُ عليكَ الكتابُ ، أوْ كُنْتَ تَقْرَؤُهُ ، فبَلَغْتَ إلىٰ قَوْلِهِ : وتقولُ : زَيْداً لَسْتَ مِثْلَه ، أمَرْتَ غَيْرَك إلْحاقَ قَوْلِك بالحاشيةِ : هٰذا يدلُّ عَلَىٰ أنَّ « لَيْسَ » فِعْلٌ ؛ لأنَّهُ صار كقَوْلِك : زَيْداً ضَرَبْتُ أخاهُ . فثَبَتَ أنَّ « لَيْسَ » فِعْلٌ يدلُّ عَلَىٰ نَفْيِ الحالِ ، وأُلْزِمَ عَيْنَهُ الإسْكَانَ » اهـ .

فهذا الخبرُ الذي حكاه جامعُ العلوم يدلُّ على رجوعِ أبي عليٍّ عن القول بحرفيّة « ليس » ، وإثباتِه لها الفعليّة ، وهو مذهبُ سيبويه وأصحابه . وفيه دليلان على فعليتها :

الأوّل : تقديم معمول خبر « ليس » عليها ، فـ ﴿يومَ﴾ ظرفُ ﴿مَصْرُوفًا﴾ ، وإذا جاز تقديمُ معمول الخبر على ﴿لَيْسَ﴾ ، فأن يتقدّمَ الخبرُ نفسُه أجدرُ وأولى ، ومعمولُ الخبر بقمٍّ حيثُ يجوز وقوعُ الخبر ، فلو كانت ﴿لَيْسَ﴾ حرفًا بمنزلة « ما » ، ما جاز تقديمُ خبرها ومعمولِه عليها ، كما لا يجوزُ ذلك في « ما » .

الثاني : إجازةُ سيبويه : أزيدًا لستُ مثلَهُ ؟ بنصب « زيد » بفعل يفسّره « ليس » ، ولا يُقدّرُ في بابِ الاشتغال إلا ما يصحُّ له الفعل ، قال سيبويه : تقول : أعبدَ اللهِ مررتَ به ، وإنّما : أزيدًا لستُ مثلَهُ ؛ لأنّه فعلٌ ، فجاز بمنزلة قولك : أزيدًا المرءَ أخاه . وهو قولُ الخليل « اهـ .

و« ليس » أصلاً المتقلّلُ على أربعةِ أضرب .

الأوّل الأوّلُ : أن تكونَ فعلاً ماضيًا ناقصًا يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ ، تقول :

وليسَ أخُ الحاجاتِ مَنْ باتَ نائمًا ولكنّ أخُوها مَنْ يَبِيتُ على وجَلْ

ومَنْ أجاز تقديمَ خبرها عليها استدلّ بقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود : ١٨] ، يومَ : ظرف متعلّق بـ مصروفًا ، وإذا جاز أن يتقدّمَ معمولُ الخبر على « ليس » فأن يتقدّمَ الخبرُ نفسُه أولى وأجدرُ .

وقد يتوسّطُ خبرُها بينها وبين اسمِها ، ومنه قراءةُ حمزةَ وخلفٍ عن عاصم ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [سورة البقرة : ١٧٧] ، وقولُ عروة ابن الورد :

أليسَ عظيمًا أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ وليسَ علينا في الخُطُوبِ مُعَوَّلُ

وقَوْلُ عبد الملك بن عبد الرّحيم الحارثيّ أَوْ غَيْرِهِ :

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ... وَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ

وقَوْلُ قِرْوَاشِ بْنِ حَوْطٍ القَيْنِيِّ :

لا تَسْأَمَا لِيَ مِنْ دَسِيْسِ عَدَاوَةٍ ... أَبَداً ، فلَيْسَ بِمُسْئِمِي أَنْ تَسْأَمَا

وتُزَادُ الباءُ في خبرها بكَثْرَةٍ ، كقَوْلِ ابْنِ الدُّمينة :

عَلَىٰ أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ... إِذا كانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بذي عَهْدِ

وبَلَغَ مِنْ تَمَكُّنِ زيادة الباءِ في هٰذَا المَوْضع أَنَّ الشَّاعر رُبَّما عطف على خبر ليس الخالي منها بالجرّ مُتَوَهِّماً أَنَّه زاد الباءَ في الخبر ، وذٰلك قَوْلُ زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَىٰ ... ولا سَابِقٍ شَيْئاً إِذا كَانَ جَائِيا

عطف « سابقٍ » على « مُدْرِكَ » خبر لَيْسَ مُتَوَهِّماً أَنَّ الباءَ زِيْدَتْ فيه .

وتُزَادُ الباء في اسْمِها على نُدْرَةٍ ، نحو ما أَنْشَدَهُ المُبَرِّد :

أَلَيْسَ عَجِيْباً بِأَنَّ الفَتَىٰ ... يُصَابُ بِبَعْضِ الذي في يَدَيْهِ

وقد يُحْذَفُ خَبَرُها ، كروايةِ قَوْلِ عَبْدِ الله بْنِ أَيُّوب التَّيْمِيِّ :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوَارَكَ حِيْنَ لَيْسَ مُجِيْرُ

حَذَفَ خبر لَيْسَ ، أَيْ حِيْنَ لَيْسَ في الدُّنْيا مُجِيْرٌ .

ومنه : لَيْسَ الطِّيْبُ إلا المِسْكُ . خَبَرُ لَيْسَ محذوفٌ ، أَيْ لَيْسَ الطِّيْبُ في الدُّنْيا ، ثمّ أُبْدِلَ المِسْك مِنَ الطِّيْب . هٰذَا الإِعرابُ أَحَدُ الوجوه التي حُمِلَتْ عليها هٰذِهِ العبارة .

ومنه قَوْلُ الشَّاعر :

أَلا يَا لَيْلَ وَيْحَكِ لَيْتَنَا ... فَأَمَّا الجُوْدُ مِنْكِ فلَيْسَ جُوْدُ

أراد : فلَيْسَ مِنْكِ جُوْدٌ ، أَوْ لَيْسَ عِنْدَكِ جُوْدٌ ، وقال آخر :

يَئِسْتُمْ ، وخِلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ ... فَبُوِّئْتُمُ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ مَعْقِلِ

وحَكَىٰ سيبويهِ : « لَيْسَ أَحَدٌ » ، أَيْ لَيْسَ هُنَا أَحَدٌ .

وعَنِ الفَرَّاءِ أَنَّه يجوز في « لَيْسَ » خاصَّة أَنْ تقولَ : لَيْسَ أَحَدٌ إلا وهو هٰكذا ؛ لأَنَّ الكلامَ قد يُتَوَهَّمُ تمامُه بـ « لَيْسَ » ونَكِرَةٍ ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّك تقول : لَيْسَ أَحَدٌ ، وما مِنْ أَحَدٍ .

عَلَىٰ أَنَّ حَذْفَ خَبَرِ كانَ وأخواتها ضعيفٌ مِنْ جِهَةِ القِياسِ ، وذٰلِكَ أَنَّ كان النَّاقصة وأخواتها إنَّما أُلْزِمَتِ الخَبَرَ تَعْويضاً لها مِمَّا أُحْتُرِمَ مِنها من الدَّلالة علىٰ الحدث ، فجاء الخَبَرُ مُتَمِّماً لها وعِوضاً مِنَ المُحْتَرَمِ منها ، فلَوْ حَذَفْتَهُ لَنَقَضْتَ الغَرَضَ الذي جئت به مِنْ أَجْلِه . ونظيرُهُ حَذْفُ ما أُتِيَتْ بِهِ للتَّوْكِيدِ ، وذٰلِكَ أَنَّ التَّوكيد مِنْ مَوَاطِنِ الإِسْهَابِ والإِطْنَابِ ، والحَذْفُ مِنْ مواطِنِ الإِيْجاز والاختصار .

النَّحْوِ الثَّاني : أَنْ تكونَ حَرْفَ نَفْيٍ مُهْمَلاً .

وذٰلِكَ في موضعَيْنِ :

آ ـ أَنْ يَنْتَقِضَ نَفْيُها بـ إلا ، كقَوْلِ بَعْضِ العرب : لَيْسَ الطِّيْبُ إلا المِسْكُ ، وهي لغةُ تميم ، حكاها عنهم أبو عَمْرو بْنُ العلاءِ ، يُهْمِلُون « لَيْسَ » إذا انْتَقَضَ نَفْيُها بـ إلا ، حَمْلاً لها على « ما » ، في نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] .

ولمَّا بَلَغَتْ حكايةُ أَبي عَمْرٍو (ت ١٥٤هـ) عِيسَىٰ بْنَ عُمَرَ الثَّقَفِيَّ (ت ١٤٩هـ) قال : يا أبا عمرٍو ما شيءٌ بَلَغَني عنك ؟ ثمَّ ذكر ذٰلِكَ له ، فقال أبو عَمْرو : نِمْتَ وأَدْلَجَ النَّاسُ ، ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفعُ ، ولا حجازيٌّ إلا وهو ينصب ، ثمَّ قال لليزيديِّ (ت ٢٠٢هـ) ولخَلَفٍ الأحمر (ت ١٨٠هـ) : أَذْهَبَا إلىٰ أبي مَهْدِيٍّ فلَقِّناه الرَّفْعَ ، فإنَّه لا يَرْفَعُ ، وإلىٰ المُنْتَجِعِ التَّمِيْمِيِّ فلَقِّناه النَّصْبَ ، فإنَّه لا يَنْصِبُ ، فأَتَيَاهما وجهدا بكلٍّ منهما

أنْ يَرْجع عن لُغَتِه فلم يَفْعَلْ ، فأخبرا أبا عَمْرٍو وعِنْدَه عِيسَى ، فقال له عِيسَى : بهذا فُقْتَ النَّاسَ .

وخَرَّجَ أبو عليٍّ ما حكاهُ أبو عَمْرٍو عَلَى وُجُوهٍ :

آ ـ اسْم ليس ضمير الشَّأن ، الجملة مِن (الطِّيب المِسْك) خبرها .

واعْتُرِضَ بأنَّ « إلا » يجب أنْ تقع ، على تقديره ، في أوَّلِ الجملة الاسميَّة الواقعة خبراً ، أيْ لَيْسَ إلا الطِّيْبُ المِسْكُ ، كقَوْلِهِ :

أَلا لَيْسَ إلا ما قَضَى اللهُ كَائِنٌ وما يَسْتَطِيْعُ المَرْءُ نَفْعاً ولا ضُرّا

وأجاب بأنَّ « إلا » قد تُوْضَعُ في غَيْرِ مَوْضِعِها ، مثل ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [سورة الجاثية : ٣٢] ، أيْ إنْ نحنُ إلا نظنُّ ظَنّاً ، وقال الأَعْشَى :

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلا اغْتِرارا

أيْ وما اغْتَرَّهُ اغْتِراراً إلا الشَّيْبُ ؛ لأنَّ الاستثناء المُفَرَّغ لا يكونُ في المفعول المطلق المؤكِّد لعامله ، لعدم الفائدة من توكيد المَنْفِيّ .

ب ـ الطِّيب اسْم لَيْسَ ، وخبرها محذوف ، أيْ ليس الطِّيْبُ في الدُّنيا إلا المسك ، والمسك بدل من الطِّيْب .

جـ ـ الطِّيْب اسْم لَيْسَ ، وخبرها محذوف ، و« إلا المِسْكُ » بتمامها صفةٌ لـ الطِّيْب ، لأنَّه مُعَرَّف بأل الجنسيَّة ، وهي لا تُكْسِبُ الاسْمَ تعريفاً مَحْضاً ، فالطِّيْبُ نكرةٌ في المَعْنَى ، أيْ لَيْسَ طِيْبٌ غَيْرُ المِسْكِ طِيْباً في الوجود .

ب ـ أنْ تدخل على جملةٍ فعليَّةٍ أو اسْميَّةٍ دُوْنَ أنْ تَعْمَلَ فيهما .

فمثالُ دُخُوْلِها عَلَى الماضي دُوْنَ عَمَلٍ حكايةُ سيبويه : لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه . وقال الأَخْوَصُ :

هُمْ بَاعَدُوا بالَّذي كَلِفْتُ بِهِ أَلَيْسَ ، باللهِ ، بِئْسَ ما صَنَعُوا

ومثالُ دُخُوْلِها على المضارع دُوْنَ عَمَلٍ قَوْلُهُ :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذا غِنًى واعْتِزَازٍ كُلُّ ذي عِفَّةٍ بقُلٍّ قَنُوعُ

وقَوْلُ الآخر :

تَهْدِي كَتَائِبَ خُضْراً لَيْسَ يَعْصِمُها إلا ٱبْتِدَارٌ إلىٰ مَوْتٍ بأَسْيَافِ

وعليه بَنَىٰ شاعرُ العربيّة أبو الطَّيِّب قَوْلَهُ :

ولَيْسَ يَصِحُّ في الأَفْهَامِ شَيْءٌ إذا ٱحْتَاجَ النَّهَارُ إلىٰ دَلِيلِ

ومِثَالُ دُخُولِها عَلَىٰ الاسْمِيَّةِ دُوْنَ عَمَلٍ قَوْلُ هِشَامٍ أَخي ذِي الرُّمَّةِ :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ولَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُوْلُ

ومَنْ أَبَىٰ أَنْ يُخْرِجَ « لَيْسَ » عَنْ فِعْلِيَّتِها قَدَّرَ ٱسْمَها في الأَمْثلةِ السَّالفةِ ضميرَ الشَّأْنِ ، وجَعَلَ ما بَعْدَها أَخباراً لها .

النَّحْوُ الثَّالِثُ : أَنْ تكونَ حرفاً ناصباً للمستثنىٰ بمنزلةِ « إلا » ، نحو : أَتَوْني لَيْسَ زيداً .

والتَّحقيق أَنَّها النَّاقصة ، وأَنَّ ٱسْمَها ضميرٌ راجِعٌ إلى بَعْضِ مفهومِ مِمَّا تقدَّم ، وٱسْتتارُه وَاجِبٌ ، ولا يليها في اللَّفْظِ إلا المنصوب .

وهٰذا النَّحْوُ مِنْ أَنحاءِ « لَيْسَ » كان سببَ قراءةِ سيبويه النَّحْوَ ؛ وذٰلِكَ أَنَّهُ جاءَ إلىٰ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ (ت ١٦٧هـ) لكتابةِ الحديث ، فٱسْتَمْلَىٰ منه قَوْلَهُ ﷺ : « لَيْسَ مِن أَصْحابي أَحَدٌ إلا ولو شِئْتُ لأَخَذْتُ عليهِ ، لَيْسَ أَبا الدَّرْداءِ » ، فقال سيبويهِ : لَيْسَ أبو الدَّرداء ، فصاح به حمَّادٌ : لَحَنْتَ يا سيبويه ، إنَّما هٰذا ٱسْتثناءٌ ، فقال سيبويه : واللهِ لأَطْلُبَنَّ عِلْماً لا يُلَحِّنُنِي مَعَهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ مَضَىٰ ولَزِمَ الخليلَ وغَيْرَه من أعيان العربيّة في البصرةِ مَهْدِ عِلْمِ العربيّة الأوَّل ، حتَّى بَلَغَ ما بَلَغَ .

النَّحْوُ الرَّابِعُ : أَنْ تكونَ حَرْفَ عَطْفٍ ، أَثْبَتَهُ الكوفيُّون ، وٱسْتدلُّوا بقَوْلِ الرَّاجز :

أَيْسَنَ المَفَرُّ والإِلٰـهُ الطَّـالِـبُ
والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ

زعموا أنَّ « لَيْسَ » ههنا حرفُ عطفٍ بمعنى النَّفْيِ ، وما بَعْدَها معطوفٌ على ما قبلها ، وخُرِّجَ على أنَّ الخبرَ محذوفٌ ، أي لَيْسَ الغالبُ الأشرمَ .

ومِمَّا استدلُّوا به أيضاً قولُ لبيد :

فَسَإِذَا جُـزِيـتُ قَـرْضَـهَـا فَـأَجُـزِهِ ... إِنَّـمَـا يَجْـزِي الفَتَـى لَيْسَ الجَمَـلْ

وخرَّجه أبو علي على أنَّ خبرَ ليس محذوفٌ ، والتقدير : إنَّما يجزي الفتى ليس الجملُ الذي يجزي .

على أنَّ البيتَ لزيدٍ : غيرِ الجَمَلِ ، عليها بقيةُ الاستشهاد .

وإذا سألتَ إقرارَ الشيءِ على ما هو به لم يكن سؤالاً .

ثم إنَّ « لَيْسَ » لا تدخلُ على حروفِ الابتداء ، فهي هنا لا تدخلُ في الكلام ، ويُضْمَرُ فيها ، ولَيْسَ في حروفِ المعاني ما هو على هذا المثالِ .

* * *

ما(١)

« ما » أَدَاةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ : اسْمٍ وحَرْفٍ .

و« ما » الاسْمِيَّةُ تُسْتَعْمَلُ على وُجُوهٍ :

١ ـ أَنْ تكونَ معرفةً ، وهي ضَرْبان :

آ ـ معرفة ناقصة : وهي « ما » الموصولة ، نحو ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [سورة النَّحْل : ٩٦] .

سُمِّيَتِ الموصولةُ ناقصة ؛ لأَنَّها لا تَسْتَقِلُّ بنَفْسِها ، بَلْ تفتقرُ إلى جملةِ الصِّلةِ بَعْدَها لبيانِ مَعْناها .

---

(١) بَلَغَ مِنْ عنايةِ علماءِ العربيَّةِ بهٰذِهِ الأداةِ أَنَّهُمْ جَعَلُوها في تَصانيفَ مُفْرَدَةٍ ، وأَسْتقصوا ما جاء منها في التَّنزيل ، ونَصُّوا على ضَرْبِهِ . ومِمَّنْ أَلَّفَ في « ما » أبو حاتم السِّجِسْتانيُّ (ت ٢٥٥هـ) ، وابْنُ خالويه (ت ٣٧٠هـ) . ومِمَّا انْتَهَىٰ إلينا مِنْ كُتُبِهم في هٰذا الفَنِّ ـ فيما أَعْلَمُ ـ كتابان : غايات البيان في معرفة ماءات القرآن ، لإبراهيمَ بْنِ عُمَرَ الجَعْبريِّ الخليليِّ (ت٧٣٢هـ)، تحقيق د. عبد الحميد الوكيل ، دار أبي المَجْد ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م ، والإبانة في تَفْصيل ماءات القرآن وتَخْريجها عَلَىٰ الوجوهِ التي ذَكَرَها أَرْبابُ الصَّناعة ، لجامع العلوم الأَصْبهانيِّ الباقوليِّ (ت ٥٤٢هـ) ، حَقَّقَه تحقيقاً أَيَّ تحقيقٍ الأستاذ د . محمَّد أحمد الدَّالي ، وزارة الأَوْقاف ، الكويت ، ط ١ ، ٢٠٠٩م . قدَّم له الجامعُ ببيانِ أَضْرُبِ الماءات ، ثمَّ ساقها على وَلائها في التِّلاوة ، ناصّاً عَلَىٰ أَضْرُبِها ؛ وبَلَغَتْ عِدَّةُ الماءات بقراءةِ حَفْصٍ عَنْ عاصمٍ ٢٦١٦ ماءً ، ذَكَرَ منها جامعُ العلوم ٢٢٩٨ ماءً ، واسْتدرَكَ عليه مُحَقِّقُ كتابه ـ حفظه الله ـ ٢١٨ ماءً ، بإضافة إليها خمس ماءات وَقَعَتْ في غير قراءةِ حفص ، فتكون عِدَّةُ الماءات في قراءةِ الفَرْدِ أو العشرة والعشر ٢٦٢١ ماءً .

وقد قالوا : إنّما صِيغَ الاسمُ الموصولُ ليكونَ وُصْلَةً إلىٰ وَصْفِ المعارف بالجمل ، وإذا كان كذٰلِكَ لم يَحْسُنْ أَنْ يُذْهَبَ به مَذْهَبَ الأَسْمَاءِ النَّكراتِ الّتي لَيْسَتْ بمَخْصُوْصَةٍ .

ب ـ **معرفة تامّة** : لا تَفْتَقِرُ إلىٰ ما بَعْدَها ، وهي ضربان :

١ ـ **عامّة** : وضابطُها ألا تكونَ مَعَ عامِلِها صِفَةً لِمَا قَبْلَها ، نحو ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧١] .

ما : معرفة تامّة مبنيّة علىٰ السّكون في محلّ رفع فاعل نِعْمَ ؛ التّقدير : فنِعْمَ الشَّيْءُ هي ، والأصل : نِعْمَ الشَّيْءُ إبْداؤها ؛ لأنَّ الكلامَ في الإبْدَاءِ لا في الصّدقات نَفْسِها ، ثمَّ حُذِفَ المضاف ، وأُنيبَ عنه المضافُ إليه ، فانْفَصَلَ الضَّميرُ ، وارْتَفَعَ .

٢ ـ **خاصّة** : وضابطُها أَنْ تكونَ مَعَ عامِلِها صفةً لِمَا قَبْلَها ، وتُقَدَّرُ بلَفْظٍ معرَّفٍ بأل مِن جِنْسِ ما تقدَّمَها ، نحو قَوْلِ العَرَبِ : غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا ، أَيْ نِعْمَ الغَسْلُ .

ما : معرفة تامّة مبنيّة علىٰ السّكون في محلّ رفع فاعل نِعْمَ ، والجملة مِن « نِعْمَ » وفاعِلِها « ما » صفة لِمَا قَبْلَها : غَسْلاً .

٢ ـ **أَنْ تكونَ نكرةً بمعنى « شَيْء »** :

وهي إمَّا أَنْ تكونَ ناقصةً تفتقرُ إلى صفةٍ تُتَمِّمُها وتُحَدِّدُ مَعْناها ، فتُسَمّىٰ حينئذٍ نكرةً موصوفةً ، كقولِك : مررتُ بما مُعْجِبٍ لك ، أي بشَيْءٍ مُعْجِبٍ لك .

ما : نكرة موصوفة مبنيّة علىٰ السّكون في محلّ جرّ بالباء ، ومُعْجِبٍ : صفة « ما » مجرورة . ومنه :

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَىٰ اللَّبِيْبُ ، فلا تَكُنْ لشَيْءٍ بَعِيْدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيا

وقول أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْت :

رُبَّمـا تَكْـرَهُ النُّفُـوسُ مِـنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ فُـرْجَـةٌ كحَـلِّ العِقَـالِ

أَيْ رُبَّ شَيْءٍ تكرهُه النُّفوس ؛ حذف العائد الهاء من جملة الصِّفة (تكرهُ النُّفوسُ) إلى الموصوف « ما » .

وقال سيبويه في قَوْلِهِ تعالى ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [سورة قَ : ٢٣] : المراد شيءٌ لديَّ عتيدٌ .

فـ « ما » نكرة موصوفة في موضع الخبر ، ولديَّ : ظرف مكان متعلِّق بصفة أُولى مِن « ما » ، وعتيدٌ : صفة لـ ما ثانية .

قال مُخْرِزُ بْنُ المُكَعْبَرِ :

نَجَّى ٱبْنُ نُعْمَانَ عَوْفاً مِنْ أَسِنَّتِنا إِيغَالُهُ الرَّكْضَ لمَّا شَالَتِ الجِلَمُ

حَتَّى أَتَى عَلَمَ الدَّهْنا يُوَاعِسُهُ واللهُ أَعْلَمُ بالصَّمَّانِ ما جَشِمُوا

حَتَّى ٱنْتَهَوا لِمِيَاهِ الجَوْفِ ظَاهِرَةً مـا لَـمْ تَسِـرْ قَبْلَهـم عَـادٌ ولا إِرَمُ

الإيغال : الإمعانُ والإسراعُ في السَّيْرِ . الجِلَم : ج جِذْمة القطعة من الخيل . عَلَمُ الدَّهنا : جبل . يُوَاعِسُ إليه : يمدُّ سَيْرَهُ إليه . الصَّمَّان : موضع .

ظاهرةً : أي نصف النَّهار . مفعول فيه ظرف زمان متعلِّق بـ ٱنْتهوا .

ما : نكرة موصوفة مبنيّة على السّكون في محلّ نصب مفعول مطلق ، وهي في الأصل صفة لهذا المصدر المحذوف الذي دلَّ عليه الفعلُ : ٱنْتهوا ؛ التّقدير : ساروا سَيْراً لم يَسِرْه أَحَدٌ قَبْلَهم .

(لم تَسِرْ عادٌ) : في محلّ نصب صفة لـ ما .

وتحتمل « ما » في البَيْتِ الثّاني أَنْ تكون نكرةً موصوفةً في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف دلَّ عليه « أَعْلَمُ » ، وجملة (جَشِمُوا) في محلّ نصب

صفة لـ ما ، التقدير : يعلم أمراً جَشِمُوه .

= وإمَّا أنْ تكونَ تامَّةً لا تفتقر إلىٰ شَيْءٍ ، وتُسَمَّى نكرةً تامَّة ، وتقعُ في بابَيْنِ :

١ ـ باب التَّعَجُّب : كقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٥] ، و﴿ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ [سورة عبس : ١٧] ، وقَوْلِ الشَّاعر :

حَجَبَتْ تَحِيَّتَها ، فقُلْتُ لصَاحِبِي : ما ، كَانَ ، أَكْثَرَها لَنَا وأَقَلَّها !

ما : نكرة تامَّة بمَعْنى شَيْء مبنيَّة عَلَىٰ السُّكون في محلّ رفع مبتدأ ، خبرُهُ جملةُ فِعْلِ التَّعَجُّب بَعْدَه .

٢ ـ باب المُبَالغة : إذا أرادوا المُبالغةَ في الإخبارِ عَنْ شَخْصٍ بالإكثار مِنْ تَعَاطي فِعْلٍ كالكتابةِ مثلاً ، قالوا : إنَّ زيداً ممَّا أنْ يَكْتُبَ ، أي إنَّه مِنْ أَمْرِ كتابةٍ ، أي إنَّه مخلوقٌ مِن أَمْرٍ ، وذٰلِكَ الأَمْرُ هو الكتابةُ ، ومِن هٰذَا البابِ ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٧] ؛ جُعِلَ لكثرةِ العَجَلَةِ وتعاطيه إيَّاها كَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ منها .

قال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ :

وإنِّـي لَمِمَّـا أَنْ أُجَشِّـمَ صُحْبَتِـي ونَفْسِيَ والعِيْسَ الهُمُوْمَ الأَقَاصِيَا

لَمِمَّا : اللام لام الابتداءِ المزحلقة إلى الخبر . مِمَّا : مِنْ : حرف جرّ . ما : نكرة تامَّة بمعنىٰ شَيْء مبنيَّة علىٰ السّكون في محلّ جرّ بـ مِن . والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر إنَّ .

أَنْ أُجَشِّمَ : المصدر المؤوَّل مِنْ أَنْ وصلتها في محلّ جرّ بدل مِنْ ما ؛ التَّقدير : إنِّي مخلوقٌ مِنْ شَيْءٍ تَجْشِيم .

٣ ـ أَنْ تكونَ مُتَضَمِّنَةً مَعْنى حرفٍ مِنْ حروف المعاني ، وهي ضربان :

١ ـ « ما » الاستفهاميَّةُ : تضمَّنت معنى الهمزة ، ومَعْناها : أَيُّ شَيْءٍ ،

ويُسْتَفْهَمُ بها عَنْ ذوات ما لا يعقلُ ، وعَنْ ماهيَّاتِ الأَشْيَاءِ ، نحو ﴿ مَا هِيَ ﴾ [سورة البقرة : ٦٨] ، و﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ [سورة البقرة : ٦٩] ، و﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ [سورة طه : ١٧] .

وأمَّا قراءة أبي عَمْرٍو ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ﴾ [سورة يونس : ٨١] فعلىٰ أنَّ ﴿ مَا ﴾ اسْم اسْتفهام مبتدأ ، وجملة ﴿ جِئْتُم بِهِ ﴾ خبره . ٱلسِّحْرُ : بدل مِن ما الاستفهاميّة ، فلهٰذا اقْتَرَنَ بهمزةِ الاستفهام ، وكأنَّه قيل : ٱلسِّحْرُ جئتم به ؟

ومِن أحكام « ما » الاستفهاميَّة حَذْفُ أَلفها إذا دخل عليها حرفُ الجرّ ، وتَبْقَىٰ الفتحة دليلاً عليها ؛ قال الكُميت :

فبِأَيِّ وَلاةِ السُّوْءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ ... فحَتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ ؟

ورُبَّما تَبِعَت الفتحةُ الألفَ في الحَذْفِ ، وهو مخصوصٌ بالشِّعر ؛ قال الشَّاعر :

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي ... لهُمُوْمٍ طَارِقَاتٍ وذِكَرْ

وعِلَّةُ حَذْفِ الأَلِفِ التَّفريقُ بين « ما » الاستفهاميّة و« ما » الموصولة ؛ فلهٰذا حُذِفَت في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ [سورة النازعات : ٤٣] ، و﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [سورة النمل : ٣٥] ، وثَبَتَتْ في قَوْلِهِ تعالى ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [سورة البقرة : ٤] ، وقَوْلِهِ ﴿ لَّمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ ﴾ [سورة النُّور : ١٤] .

وقرأ عيسى بْنُ عُمر وٱبْنُ مسعود ﴿ عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [سورة النَّبأ : ١] بإثباتِ ألف « ما » الاستفهاميّة ، وهو الأَصْلُ فيها ، والاسْتعمالُ علىٰ خِلافه .

وإثباتُ أَلِفِها مَعَ مباشرةِ حرفِ الجرِّ لها ضرورةٌ ، كقَوْلِ حسَّان :

عَلَىٰ مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ

وقَوْلِ كَعْبِ بْنِ مالك :

إِنَّـا قَتَلْنَـا بِقَتْـلانَـا سَـرَاتَكُـمُ أَهْـلَ اللِّـوَاءِ فَفِيْمَـا يَكْثُـرُ القِيْـلُ

وقد تتصل بـ ما الاستفهاميّة « ذا » ، فتأتي على أَوْجُهٍ :

آ ـ أَنْ تكونَ مركَّبةً مِن « ما » الاستفهاميّة ، و« ذا » الإشاريّة ، نحو : مَا ذَا التَّواني ؟ ومنه قول الشَّاعر :

مَا ذَا الوُقُوْفُ عَلَىٰ نَارٍ وقَدْ خَمَدَتْ يا طَالَمَا أُوْقِدَتْ في الحَرْبِ نِيْرَانُ

ما : ٱسْم ٱسْتفهام في محلّ رفع خبر مقدَّم . ذا : ٱسْم إشارة مبتدأ مؤخَّر . الوقوفُ : بدل .

ب ـ أَنْ تكونَ مركَّبةً مِنْ « ما » الاستفهاميّة ، و« ذا » الموصولة ، كقَوْلِ لبيدٍ :

أَلا تَسْـأَلانِ المَـرْءَ مَـا ذَا يُحَـاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَىٰ أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ ؟

ما : ٱسْم ٱسْتفهام في محلّ رفع خبر مقدَّم . ذا : ٱسْم موصول مبتدأ مؤخَّر . ومفعول يحاول هو العائد إلى الاسم الموصول : ذا ، أي يحاولُه .

والذي عَيَّنَ أَنَّ « ما » هٰهُنا منفصلةٌ عَنْ « ذا » ، وأَنَّها في مَوْضِعِ رفعٍ مجيءُ البَدَلِ منها مرفوعاً مقروناً بهمزة الاستفهام ، وهو : نَحْبٌ . ولو أُعربت مع « ذا » كلمةً واحدةً ، لتعيَّنَ نَصْبُها على أَنَّها مفعول به مقدَّم لـ يحاول . وقد رَأَيْتَ البَدَلَ منها جاء مرفوعاً .

جـ ـ أَنْ تكونَ « ماذا » بتمامها ٱسْمَ ٱسْتفهامٍ .

وذٰلِكَ إِذا دَخَلَ عليها حرفُ الجرِّ ، نحو : لماذا جئتَ ؟ أَوْ تلاها الاسْمُ الموصول ، نحو ما أَنْشَدَهُ الأخفش :

سَقَىٰ اللهُ مِصْراً خَفَّ أَهْلُوْهُ مِنْ مِصْرِ ومَاذا الَّذي يَبْقَىٰ عَلَىٰ عُقَبِ الدَّهْرِ

ماذا : ٱسْم ٱسْتفهام خبر مقدَّم . الذي : ٱسْم موصول مبتدأ مؤخَّر .

ومِن مجيئها بتمامها ٱسْمَ ٱسْتفهام قَوْلُ جرير :

يا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانا

د ـ أَنْ تكونَ مُحْتَمِلَةً لأَنْ تكونَ كَلِمةً واحدةً وكلمتَيْنِ ، كقَوْلِ الحُطَيْئة :

مَاذَا تَقُولُ لأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ زُغْبِ الحَوَاصِلِ لا مَاءٌ ولا شَجَرُ

ماذا : أَسْم أَسْتفهام في محلّ نصب مفعول به مقدَّم لـ تقول .

أو ما : أَسْم أَسْتفهام في محلّ رفع خبر مقدَّم ، وذا : أَسْم موصول في محلّ رفع مبتدأ مؤخَّر ، ومفعول « تقول » هو العائد إلى الاسم الموصول ، أي ما الذي تقولُه ؟

وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعر :

دَعِي مَاذا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ ولَكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

= فالجمهور على أَنَّ « ماذا » بتمامِها مفعولُ « دَعِي » ، وذَهَبَ السِّيرافيُّ إلى أَنّها بمعنى الذي ، وذَهَبَ الفارسِيُّ إلى أَنَّها نكرةٌ بمَعْنَى شَيْءٍ .

٢ ـ « ما » الشَّرطيَّة : تَضَمَّنَتْ مَعْنَى « إنِ » الشَّرطيَّةِ أُمِّ البابِ .

وهي إِمَّا مبتدأ إِنْ كان فِعْلُ الشَّرْطِ لازماً أَوْ متعدِّياً أَسْتوفى مفعوله ، نحو ما يَضِعْ مِنْ وَقْتِك تَنْدَمْ عليه ، وما تَغْنَمْهُ مِنَ العِلْمِ يَرْفَعْ قَدْرَك .

وإِمَّا مفعول به إِنْ كان فِعْلُ الشَّرْطِ متعدِّياً لم يستوفِ مفعوله ، نحو ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٢] ، و﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [سورة البقرة : ١٠٦] .

وذهب ابْنُ مالك إلى أَنَّ « ما » في قَوْلِ الفرزدق :

فَمَا تَكُ يا بْنَ عَبْدِ اللهِ فِينا فَلا ظُلْماً نَخَافُ ولا ٱفْتِقَارا

وفي قَوْلِ أبي صخر الهُذَلِيّ :

ولَمَا بَقِيتُ لَيُبْقَيَنْ جَوًى بَيْنَ الجَوَانِحِ مُضْرِعٌ جِسْمِي

= أَسْم شرط جازم في محلّ نصب على الظَّرفيّة الزَّمانيَّة متعلِّق بفعل

الشَّرْط ، أي أيَّ زَمَنٍ تَكُ فينا ، وأيَّ زَمَنٍ بَقِيتَ لَيَبْقَيَنَّ جوًى . وزَعَمَ أنَّ هٰذا ثابتٌ مستفيضٌ في أشْعارِ الفُصحاء ، وأنْشَدَ عليه طائفةً مِن الأشْعار .

وأسْهَلُ مِمَّا ذَهَبَ إليه أنْ تكون « ما » الشَّرطيَّة مفعولاً مطلقاً ، فكما صحَّ عندَه تقديرُها بظرفِ زمانٍ ، يصحُّ تقديرُها بالمصدر ، أيْ : أيَّ كَوْنٍ قصيرٍ أوْ طويلٍ تَكُ فينا ، وأيَّ بقاءٍ بقيتُ لَيبقَيَنَّ جَوًى .

ودخلت اللامُ الموطِّئة على « ما » الشَّرطيَّة في قَوْلِ أبي صخر : ولَمَا بَقِيْتُ ، تشبيهاً لها بـ إنْ أُمِّ باب الشَّرْط ، وأُعْطِيَ الجوابُ (لَيَبْقَيَنَّ جوًى) للقَسَمِ دونَ الشَّرْطِ ؛ لأنَّ القَسَمَ أسْبَقُ .

و« ما » الحرفيَّةُ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ وُجُوهٍ :

١ ـ أنْ تكونَ نافيةً : وتدخل على الجملتَيْنِ الفِعْليَّة والاسميَّة ، ولذا كان القياسَ ألا تَعْمَلَ ؛ لأنَّ العمل مرهون بالاختصاص .

ولٰكنَّ الحجازيِّين والتِّهاميِّين والنَّجْديِّين يُعملونها عمل « لَيْسَ » إذا دخلت علىٰ الجملة الاسميَّة بشروط :

أ ـ ألا يتقدَّمَ خبرها علىٰ اسْمِها : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [سورة يوسف : ٣١] .

ب ـ ألا يتقدَّمَ معمولُ خبرها علىٰ اسْمِها : فتعمل في نحو : ما أنا مُهْمِلاً الواجبَ ، وتُهمل في نحو : ما الواجبَ أنا مُهْمِلٌ ، ويُغتفرُ عَمَلُها إنْ كان المعمولُ المتقدِّم شبهَ جملة ، كقَوْلِ الشَّاعِرِ :

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمِناً فما كُلَّ حِيْنٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيا

كلَّ : ظرف زمان متعلِّق بخبر « ما » : مُوَالِيا .

جـ ـ ألا ينتقض نفي خبرها بـ إلا : فلا تعملُ في ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٤] ، وقول لبيد :

ومَا المَالُ والأَهْلُونَ إلا وَدَائِعُ ولا بُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ

وقَوْل مُجَمِّع بْنِ هلال :

وخَيْلٍ كَأَسْرَابِ القَطَا قَدْ وَزَعْتُها لَهَا سَبَلٌ فِيهِ المَنِيَّةُ تَلْمَعُ
شَهِدْتُ ، وغُنْمٍ قَدْ حَوَيْتُ ، ولَذَّةٍ أَتَيْتُ ، ومَا ذَا العَيْشُ إلا التَّمَتُّعُ

د ـ أَلا يَأْتِيَ بَعْدَها « إن » الزَّائدة : فلا تعمل في قَوْلِهِ :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ ، ولَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

وقَوْلِهِ :

فمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ، ولَكِنْ مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا

وإِنْ دَخَلَتْ على الفِعْليّة لم تعمل ، نحو ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٢] ، وإِذا نَفَتِ المضارعَ تخلَّصَ عندَ الجمهور للحال ، إلا أَنْ تدلَّ قرينةٌ على خِلافه ، نحو ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ ﴾ [سورة يونس : ١٥] ، فـ « ما » فيه لنفي الماضي ، أي ما كان لي تبديلُه .

٢ ـ أَنْ تكونَ مصدريّةً : وهي ضَرْبان :

آ ـ مصدريّة غير زمانيّة : نحو ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [سورة التوبة : ١١٨] ؛ المصدر المؤوّل مِن ما وصلتها في محلّ جرّ بالباء ، أَيْ برُحْبِها . قال الشّاعر :

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابُ

أَيْ يَسُرُّ المَرءَ ذهابُ اللّيالي . المصدر من « ما » وصلتها فاعل .

ومنها « ما » إِذا دَخَلَتْ عليها الكافُ ، ووَقَعَتْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ لَفْظاً ، نحو قَوْلِ الفِنْدِ الزِّمَّانيّ :

فلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ
ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا نِ دِنَّاهُم كَمَا دَانُوا

= أَوْ مُتَجَانِسَيْنِ مَعْنًى ، كقَوْلِ المِرَّارِ الفَقْعَسِيّ :

أَتَصْبِرُ غَدْواً أَمْ بِعَيْنَيْكَ سَافِحُ كَمَا شَلْشَلَ المَاءَ الشِّنَانُ النَّوَاضِحُ

فـ ما مصدريّة ، والمصدر المؤوّل مِن « ما » وصلتها في محلّ جرّ بالكاف ، والجارّ والمجرور متعلّقان بصفةٍ محذوفةٍ لمفعول مطلق محذوف ، أَيْ دِنَّاهم دِيْناً كدِينِهم لنا ، وسافحٌ سُفُوحاً كائناً كشلشلةِ الماءِ مِن الشِّنان .

ومنها « ما » بعد ظرف الزّمان « بعد » ، كقَوْلِ مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ :

تَقُوْلُ ٱبْنَةُ العَمْرِيِّ ما لَكَ بَعْدَ ما أَرَاكَ حَدِيثاً نَاعِمَ البَالِ أَفْرَعا

وقول المَرّار الفَقْعَسِيّ :

وقَائِلَةٍ تَكْذِيبِي العِيَافَةَ بَعْدَ ما زَجَرْتُ ، فما أَغْنَىٰ ٱعْتِيَافي ولا زَجْرِي

ما : مصدريّة ، والمصدر المؤوّل مِن ما وصلتها في محلّ جرّ مضاف إليه .

ب ـ مصدريّة زمانيّة : وهي التي تُؤَوَّلُ مع صلتها بمصدر نائب عن ظرف الزّمان ، نحو ﴿ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [سورة مريم : ٣١] ؛ التّقدير : مُدَّةَ دوامِ حياتي ، ثمَّ حذف الظّرف « مدّة » ، وأُقيم المصدر مقامَه .

ومنه قول الشّاعر :

أَحَقّاً عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ لاقِياً بُرَيْداً طَوَالَ الدَّهْرِ ما لأَلأَ العُفْرُ

وقول الرّاجز :

أُحِبُّ رَيَّا ما حَيِيْتُ أَبَدا
ولا أُحِبُّ غَيْرَ رَيَّا أَحَدا

وقول عَبْدَةَ بْنِ الطَّبِيب :

عَلَيْكَ سَلامُ اللهِ ، قَيْسَ بْنَ عاصِمٍ ورَحْمَتُهُ ما شَاءَ أَنْ يَتَرَحَّما

وقول أبي خِراشٍ الهُذَلِيّ :

فَواللهِ لا أَنْسَىٰ قَتِيلاً رُزِئْتُهُ بجانِبِ قُوْسَىٰ ما مَشَيْتُ عَلَىٰ الأَرْضِ

وقول الآخر :

وَرَجَّ الفَتَى للخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيْدُ

٣ ـ أَنْ تكونَ زائدةً . وهي عَلَى ثلاثة أَضْرُبٍ :

١ ـ زائدة لضَرْبٍ مِن توكيدِ الكلامِ وتَسْديده ، ولا تُحْصَى مَوَاضِعُ زِيَادَتِها كَثْرَةً .

قال الحُطَيْئة :

طَافَتْ أُمَامَةُ بالرُّكْبَانِ آونَةً يا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبا

ما : زائدة بين المتعاطفَيْنِ : قَوَام المجرور لفظاً المنصوب محلاً على التمييز ، ومُنْتقباً المعطوف على محلّ قَوَام .

وقال عمرو بن مَعْديكرب :

كُلُّ ما ذٰلِكَ مِنِّي خُلُقٌ وبِكُلٍّ أَنَا في الرَّوْعِ جَسِيْرُ

زاد « ما » بين المتضايفَيْنِ .

وقال الفِنْدُ الزِّمَّانيُّ :

يا طَعْنَةَ ما شَيْخٍ كَبِيْرٍ يَفَنْ بَالِ

زاد « ما » بَيْنَ المتضايفَيْنِ ، أي يا طعنةَ شيخ ، وهٰذَا اللَّفْظُ لَفْظُ النِّداء ، ومعناه التَّعَجُّبُ والتَّفخيم ، أَيْ ما أَهْوَلَها مِن طَعْنَةٍ ! أَوْ يا لها مِنْ طَعْنَةٍ بَدَرَتْ مِن شيخٍ كبيرِ السِّنِّ بالي الجِسْمِ .

قالتْ فاطمةُ بنتُ الأَحْجَمِ الخُزاعيَّة :

كُلُّ ما حَيٍّ وإنْ أَمِرُوا وَارِدُو الحَوْضِ الذي وَرَدُوا

قال الأَخْرَمُ السَّنْبسيُّ :

أَلا إنَّ قُرْطاً عَلَى آلَةٍ أَلا إنَّني كَيْدَهُ ما أَكِيْدُ

فلان على آلَةٍ : تنكَّرَ وتغيَّر عمَّا كان يُعْهَدُ عليه مِنْ قَبْلُ .

ما : زائدة بين الفعل والمفعول المطلق المقدَّم عليه ، أي إنّني أكيدُ كَيْدَهُ .

وقال بُرْجُ بْنُ مُسْهِرٍ الطَّائيُّ :

ومِنْهُنَّ أَلا يَجْمَعَ الغَزْوُ بَيْنَنا ... وفي الغَزْوِ ما يُلْقَىٰ العَدُوُّ المُبَاغِضُ

ما : زائدة بين الفعل وشبه الجملة المعلَّقة به المقدَّمة عليه .

وقال المُتَلَمِّسُ :

فمِنْ طَلَبِ الأَوْتَارِ ما حَزَّ أَنْفَهُ ... قَصِيرٌ ، وخَاضَ المَوْتَ بالسَّيْفِ بَيْهَسُ

نَعَامَةُ لمَّا صَرَّعَ القَوْمُ رَهْطَهُ ... تَبَيَّنَ في أَثْوَابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ

قصيرٌ : صاحب جَذِيمة الأَبْرش . وقصّة جَذِيمة وزَبَّاءَ مشهورة . وإنَّ قصيراً توصَّلَ بأَنْ جَدَعَ أَنْفَ نَفْسِه ، إلى أَنِ ٱسْتخدمتْه زَبَّاءُ ، ثمَّ ٱستخلصتْه حتَّىٰ تمكَّنَ ، فأَدْرَكَ ثَأْرَهُ منها .

بَيْهَسٌ : هو الذي يُلَقَّبُ نَعَامة ، وهو رجلٌ مِنْ بني غُرَابِ بْنِ فَزَارةَ ، وكان يُحَمَّقُ ، فقُتِلَ له سبعةُ إخوة ، فجعلَ يَلْبَسُ القميصَ مكانَ السَّراويلِ ، والسَّراويلَ مكانَ القميص .

ما : زائدة بين الفعل وما تعلَّقَ به ، أي جَدَعَ قصيرٌ أَنْفَه مِنْ أَجْلِ إدراك الثَّأْرِ .

وقال مُجَمِّع بن هلال :

إنْ أَمْسِ ما شيخاً كبيراً فطالما ... عَمِرْتُ ، ولٰكِنْ لا أَرَىٰ العُمْرَ يَنْفَعُ

زاد « ما » بين الفعل النّاقص وخبره .

وقال غُوَيَّةُ بْنُ سُلْمِيِّ بْنِ ربيعة :

أَلا نَسادَتْ أُمَامَةُ بٱحْتِمَالٍ ... لِتَحْزُنَني فلا بِكِ ما أُبالي

فسِيْرِي ما بَدَا لَكِ أَوْ أَقِيمي ... فأَيّاً ما أَتَيْتِ فعَنْ تَقَالِ

أراد : لا أبالي بك ، فزاد « ما » بين الفعل وما تعلَّقَ به .

وأيّاً ما أتيتِ ، زاد « ما » بينَ الجازمِ ومَجْزومِهِ .

عن تقالٍ : جارّ ومجرور متعلّقان بفعل محذوف ؛ التّقدير : أيَّ الأَمْرَيْنِ أتيتِ أتيتِ عن تقالٍ منّي ، فحذف الثّاني لدلالة الأوّلِ عليه . التّقالي : التّباغض .

وقال عمرو بْنُ شَأْسٍ الأسديّ :

مَتَىْ ما أُصِبْ دُنْيا فلَسْتُ بكائِنٍ عَلَيْها ولَوْ أَكْثَرْتِ ، عَاذِلتي ، قُفْلا

زاد « ما » بين الجازم ومجزومه .

وقالت امْرَأَةٌ مِن بني الحارث بن كعب :

فارِسٌ مّا غادَرُوْهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

ويُرْوى : فارساً ، علىٰ الاشتغال .

ما : زائدة بَيْنَ المَوْصوف والصفة علىٰ رواية الرَّفْع ، وبين المنصوب والفعل المشتغِل عنه بنصب ضميره عَلَىٰ روايةِ النَّصْبِ .

وقال حُجْرُ بْنُ خالد :

فلا مَلِكٌ ما يُدْرِكَنَّكَ سَعْيُهُ ولا سُوْقَةٌ ما يَمْدَحَنَّكَ بَاطِلا

ما : زائدة في الموضعَيْنِ بين المبتدأ وخبره .

وقال مالك بْنُ خالد الخُناعِيُّ الهُذَليُّ أَوْ غَيْرُه :

رُوَيْدَ عَلِيّاً جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلَيْنا ، ولٰكِنْ بُغْضُهم مُتَمَايِنُ

زاد « ما » بين الفعل والفاعل ، ونحوه : شتّانَ ما زيدٌ وسَعْدٌ .

وتزاد بين الجارّ والمجرور ، نحو ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [سورة نوح : ٢٥] ، و﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٩] ، و﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٤٠] ، وقول القطاميّ :

كَمَا العَظْمِ الكَسِيْرِ يُهَاضُ حَتَّىٰ يَبِيتَ ، وإنَّما بَدَأَ انْصِدَاعا

وقول نَهْشَلِ بْنِ حَرِّيٍّ :

أَخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِني يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفِ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

وقول الآخر :

ونَنْصُرُ مَوْلانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُوْمٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ

وقول عَدِيّ بْنِ الرِّعْلاء ، وهي أُمُّه :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ بَيْنَ بُصْرَىٰ وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وقول الأسود بْنِ يَعْفُر :

نَامَ الخَلِيُّ ، وما أُحِسُّ رُقَادي والهَمُّ مُخْتَضِرٌ لَدَيَّ وسَادِي
مِنْ غَيْرِ ما سَقَمٍ ، ولٰكِنْ شَفَّني هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادي

زاد « ما » بين المتضايفَيْنِ ، وزيادتها بعد « غير » في نحو هٰذا كثيرة .

ومِنْ زيادتها بَيْنَ المتضايفَيْن رواية الجرّ في قول امْرِئ القيس :

أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ولاسِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أيْ ولا مثلَ يَوْمٍ .

ومِن زيادتها بين التابع ومتبوعه ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٦ ، ما : زائدة ، و﴿ بَعُوضَةً ﴾ بدل مِنْ ﴿ مَثَلًا ﴾ .

وزادها الأَعْشَىٰ مرّتَيْنِ في قَوْلِهِ :

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذٰلِكَ ما نَحْفَىٰ ونَنْتَعِلُ

ومِنْ غريب ما زِيْدَتْ فيه « ما » زيادتُها في صدر الكلام فيما أَنْشَدَهُ أبو زيد لعَبْدَةَ بْنِ الطَّبِيب :

ما مَعَ أَنَّك يَوْمَ الوِرْدِ ذُو جَرَزٍ ضَخْمُ الدَّسِيْعَةِ بالسَّلْمَيْنِ وَكَّارُ
ما كُنْتَ أَوَّلَ ضَبٍّ صَابَ تَلْعَتَهُ غَيْثٌ وأَخْطَأَهُ جَدْبٌ وإِضْرَارُ

٢ ـ زائدة كافَّة .

مِن ذٰلِكَ أَنَّها تكفّ عن عمل الرّفع ، ولا تتّصل إلا بثلاثة أفعال : قلّ ، وكَثُرَ ، وطالَ ، نحو قول عمر بن أبي ربيعة أَوْ غَيْرِهِ :

صَدَدْتِ ، وأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ ، وقَلَّما ... وِصَالٌ علىٰ طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

وقول قُسّ بن ساعدة الإيادي :

خليليَّ هُبَّا طَالَمَا قَدْ رَقَدْتُمَا ... أَجِدَّكُمَا لا تَقْضِيَانِ كَرَاكُمَا

وقَوْلِ أُمِّ السُّلَيْكِ :

طَالَمَا قَدْ نِلْتَ فِي ... غَيْرِ كَدٍّ أَمَلَكْ

وفي « ما » بعد هٰذِهِ الأفعال قولان : كافّة وما قَبْلَها مكفوف ، أو مصدريّة ، والمصدر المؤوّل مِن ما وصلتها في محلّ رفع فاعل لهٰذِهِ الأَفْعال .

ومِنْ ذٰلِكَ كَفُّها للأَحْرُفِ المشبّهة بالفِعْلِ عن العمل ، نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [سورة فاطر : ٢٨] ، وقول امْرِئ القيس :

ولٰكِنَّمَا أَسْعَىٰ لمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالي

وقول الآخر :

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا

ومنه أَيْضاً كَفُّها عن عَمَلِ الجرّ ، نحو قَوْلِهِ :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

وقَوْلِ أبي دُوَادٍ الإيادي :

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وقيل في « ما » بعد « بَعْدَ » في قول مُتَمِّم بن نُويرة :

تَقُوْلُ ٱبْنَةُ العَمْرِيِّ : ما لَكَ بَعْدَ ما ... أَرَاكَ حَدِيْثاً نَاعِمَ البَالِ أَفْرَعا

إنّها كافّة كَفَّت الظّرف « بعد » عن الإضافة . والوَجْهُ أَنَّها مصدريّة والمصدر المُنْسَبِكُ منها ومِن صلتها مضاف إليه إبقاءً للظّرف « بعد » علىٰ اخْتصاصِه مِن

آستعمالِهِ مضافاً إلىٰ المُفْرَدِ .

٣ ـ زائدة للعِوَضِ . وتزاد في موضعَيْنِ :

١ ـ للتعويض عن « كان » المحذوفةِ وَحْدَها ، في نحو قَوْلِهم : أَمَّا كُنْتَ منطلقاً آنْطَلَقْتُ مَعَك ؛ التَّقدير : لأَنْ كُنْتَ منطلقاً آنْطَلَقْتُ معك ؛ حذف كان وحدها ، فآنْفَصَلَ الضَّمير ، ثمّ زاد « ما » ، وأَدْغَمَ ميمها في نون « أَنْ » . والمصدر المؤوّل مِن أَنْ وصلتها في محلّ جرّ بلامٍ مقدّرةٍ ، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ آنْطَلَقْتُ . ومِثْلُهُ قَوْلُ العبّاسِ بْنِ مِرْداس :

أَبـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذا نَفَـرٍ فـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأْكُلْهُـمُ الضَّبُـعُ

٢ ـ للتعويض عن كان المحذوفة مَعَ آسْمِها وخَبَرِها ، في نحو قولهم : آفْعَلْ هٰذَا إِمَّا لا ، وأَصْلُه : آفْعَلْ هٰذَا إِنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَه .

* * *

مع

« مَعَ » في الأَصْلِ ظَرْفٌ مَوْضُوْعٌ للصُّحْبة .

وأَجاز بَعْضُ النَّحْويِّين أَنْ تكونَ حَرْفاً . وهو مَرْدُوْدٌ بدَلائِلَ :

١ ـ تَنْوينه ، في نحو قَوْلِ الخَنْساءِ :

وأَفْنَـىٰ رِجَـالـي ، فبَـادُوا مَعـاً فـأَصْبَـحَ قَلْبـي بِهِـمْ مُسْتَفَـزّا

٢ ـ ودخول حرف الجرّ عليه ، في نحو حكاية سيبويه : « ذَهَبْتُ مِنْ مَعِه » ، وقولهم : كانَ معَها ، فأَنْتَزَعْتُه مِنْ مَعِها ، كما تقول : كان عِنْدَها ، فأَنْتَزَعْتُهُ مِنْ عِنْدِها ، وقراءة مَنْ قرأَ : ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مِنْ مَّعِيَ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٤] . وحرف الجرّ لا يدخلُ علىٰ مِثْلِه .

٣ ـ وتغيُّرُ آخرِهِ لِتَغَيُّرِ العامِلِ فيه .

وذَهَبَ أبو عليّ إلىٰ أَنَّ مَنْ فَتَحَه جَعَلَه ظَرْفاً ، ومَنْ أَسْكَنَه جَعَلَه حَرْفاً . أَرادَ أَنَّ مَنْ أَسْكَنَهُ نَزَّلَهُ مَنْزِلَةَ الأَدَواتِ الثُّنائيَّةِ ، نحو : هَلْ ، وبَلْ ، وقَدْ ؛ قال جريرٌ :

فـرِيْشـي مِنْكُـمُ ، وهَـوَايَ مَعْكُـمْ وإِنْ كَـانَـتْ زِيَـارَتُكُـم لِمَـامـا

وإِنَّما ذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلىٰ كَوْنِهِ حَرْفاً ؛ لمجيئِهِ علىٰ حَرْفَيْنِ ، ولا يُعْلَمُ لَهُ أَصْلٌ في بناتِ الثَّلاثةِ .

على أَنَّ تسكينَ العَيْنِ مِن « مَعْ » ، في نَحْوِ قول المُتَنَخِّلِ الهُذليّ :

ما بَالُ عَيْنِكَ أَمْسَتْ دَمْعُها خَضِلُ كَمَا وَهَىٰ سَرِبُ الأَخْرَابِ مُنْبَزِلُ

لا تَفْتَـأُ الـدَّهْـرَ مَـعْ دَمْـعٍ بِـأَرْبَعَـةٍ كَـأَنَّ إِنْسَـانَهـا بـالصَّـابِ مُكْتَحِـلُ

خَضِل : مُبْتَلّ . وَهَىٰ : تَخَرَّق . سَرِب : سَائِل . مُنْبَزِل : مُنْشَقّ . الأَخْراب : ج خُرْبة عُروة المَزَادَةِ . إنسان العَيْنِ : بُؤْبُؤُها . الصّاب : شَجَرٌ إذا ذُبِحَ خرج منه لَبَنٌ إذا أصابَ العَيْنَ سُلِقَتْ وانْهَمَلَتْ .

وقَوْلِ مُسْلِمِ بْنِ مَعْبَد الوالبيّ :

أَلَمَّـا أَنْ رَأَيْـتَ النَّـاسَ آبَـتْ كِـلابُهُـمُ عَلَـيَّ لَهَـا عُـوَاءُ
تَنَبْتَ رِكَـابَ رَحْلِـكَ مَعْ عَـدُوِّي لِمُخْتَبِـلٍ وقَـدْ بَـرَحَ الخَفَـاءُ

وقَوْلِ جرير :

فَـرِيْشِـي مِنْكُـمُ وهَـوَايَ مَعْكُـمْ وإِنْ كَـانَـتْ زِيَـارَتُكُـمْ لِمَـامَـا

= لُغَةٌ عُزِيَتْ إلىٰ ربيعةَ وغَنَم .

قال سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن : مَعَكُم ومَعَ ، لأَيِّ شَيْءٍ نصبتَها ؟ فقال : لأَنَّها اسْتُعْمِلَتْ غَيْرَ مضافةٍ اسْماً كـ جميع ، ووَقَعَتْ نكرةً ، وذٰلِكَ قَوْلُك : جاءَا معاً ، وذَهَبَا معاً ، وقد ذَهَبَ مَعَه ، ومَنْ مَعَه ، صارتْ ظَرْفاً ، فجعلُوها بمنزلةِ : أَمَامَ وقُدَّام . قال الشّاعر ، فجَعَلَها كـ هَلْ حِيْنَ اضْطُرَّ :

وريْشِـي مِنْكُـمُ ، وهَـوَايَ مَعْكُـمْ وإِنْ كَـانَـتْ زِيَـارَتُكُـمْ لِمَـامَـا » اهـ

فالظّاهر مِنْ هٰذَا النَّصّ أَنَّ إِسْكانَ « مَعْ » عند الخليل وصاحبِهِ ضرورةٌ .

أَحْكام « مَعَ » :

١ ـ « مَعَ » ظَرْفٌ موضوعٌ لمكانِ الاصطحاب أَوْ زمانِهِ علىٰ حَسَبِ ما يليقُ بالمُصَاحَبِ . ولها ، علىٰ هٰذا ، ثلاثةُ مَعَانٍ :

آ ـ موضع الاجتماع : ولهٰذَا لا يُخْبَرُ بها عن أَسْماءِ الذَّوَاتِ ، نحو ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [سورة محمّد : ٣٥] .

ب ـ زمان الاجتماع : نحو : جِئْتُك مَعَ العَصْرِ .

جـ ـ مرادفة « عِنْد » : نحو : كان مَعَها ، فأُنْتُزِعَتْهُ مِنْ مَعِها .

٢ ـ حَقُّ « مَعَ » أَنْ يُبْنَىٰ لشَبَهِهِ بالحروفِ في الجمودِ المَحْضِ ، أي ملازمة وَجْهٍ واحدٍ مِنَ الاستعمال ، والوَضْعِ النَّاقِص ، أَيْ هو علىٰ حرفَيْنِ بلا ثالثٍ مُحَقَّقِ العَوْدِ .

ولٰكِنَّهُ أُعْرِبَ لمُشابهتِهِ « عِنْدَ » في وُقُوعِهِ خَبَراً ، وصفةً ، وحالاً ، وصلةً ، وفي دلالته على الحضور ، نحو ﴿ وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ ﴾ [سورة الشُّعراء : ١١٨] ، والقُرْبِ ، نحو ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [سورة الشَّرْح : ٥] ، وقَوْلِ الرَّاجز :

إِنَّ مَسِعَ اليَوْمِ أَخْسَاهُ غَدْوا

٣ ـ قال أبو العَبَّاسِ أحمد بْنُ يحيىٰ ثَعْلَبٌ : سَأَلْتُ ٱبْنَ قادم : ما الفَرْقُ بَيْنَ : قام زيدٌ وعَمْرٌو معاً ، و : قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو جميعاً ؟

فجَعَلَ يركضُ إلىٰ اللَّيْلِ . فلمَّا ضَجَّ قُلْتُ له : قام زيدٌ وعَمْرٌو معاً ، وَقَعَ القيامُ منهما في وَقْتٍ واحدٍ ، لا يكونُ إلا هٰذا . وقام زيدٌ وعَمْرٌو جميعاً ، يجوز أَنْ يكونَ القيامُ منهما وَقَعَ في وَقْتٍ واحدٍ ، ويجوز أَنْ يكونَ وَقَعَ في وقتَيْنِ .

وكذٰلِكَ : ماتَ زيدٌ وعَمْرٌو جميعاً ، يكونُ زمانُ مَوْتِهما مُخْتَلِفاً ، و : ماتا ذا مَعَ ذا ، لا يكونُ موتُهما إلا في وَقْتٍ واحدٍ .

وهٰذا الفَرْقُ بينَ « معاً » و« جميعاً » ثابتٌ لا يُعَطِّلُه مُرَادَفَةُ الشَّاعِرِ بَيْنَهما ، في قَوْلِهِ :

كُنْتُ وَيَحْيَىٰ كَيَدَيْ وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرَامَىٰ مَعا

على أَنَّه لَيْسَ في هٰذا البيت دليلٌ قاطعٌ على ٱتِّحادِ الفِعْلِ في وَقْتٍ واحدٍ .

والحاصِلُ أَنَّ « معاً » تفيدُ الاجتماعَ حالةَ الفِعْلِ ، و« جميعاً » يجوزُ فيها الاجتماعُ والافتراقُ .

٤ ـ إذا ٱسْتُعْمِلَتْ « مَعَ » مُفْرَدةً نُوِّنَتْ وٱنتصبتْ على الحالِ ، كقَوْلِ مُتَمِّم ٱبْنِ نُويرة :

يُـذَكِّـرْنَ ذا البَـثِّ الحَـزِيْـنَ بِبَثِّـهِ إِذَا حَنَّـتِ الأُوْلَـىٰ سَجَعْـنَ لَهَـا مَعـا

وزعم بعض النَّحْوِيِّين أَنَّ « معاً » في قَوْلِك : جَاؤُوا معاً ، ينتصبُ على الظَّرْفِ ، كانْتصابِهِ في قَوْلِك : جِئْتُ معَهم .

قال جندلُ بْنُ عَمْرٍو :

أَفِيْقُوا ، بَنِي حَرْبٍ ، وأَهْوَاؤُنا مَعاً وأَرْمَـاحُنـا مَـوْصُـوْلَـةٌ لـم تُقَضَّـبِ

وقال جريرٌ :

فسرِيْشِـي مِنْكُـمُ ، وهَـوَايَ مَعْكُـمْ وإِنْ كَـانَـتْ زِيَـارَتُكُـمْ لِمَـامـا

وقال حاتمٌ الطَّائيُّ :

أَكُفُّ يَدِي عَـنْ أَنْ يَنَـالَ ٱلْتِمَاسُهـا أَكُـفَّ صِحَـابِي حِيْـنَ حَـاجَتُنـا مَعـا

وقال الصِّمَّةُ القُشَيريُّ :

حَنَنْـتَ إِلَـىٰ رَيَّـا ونَفْسُـكَ بَـاعَـدَتْ مَـزَارَكَ مِـنْ رَيَّـا وشَعْبَـاكُمَـا مَعـا

« مَعاً » في هٰذِهِ الشَّواهِدِ ظَرْفٌ متعلِّقٌ بالخَبَرِ ، وإِنَّما فُكَّتْ إِضَافَتُهُ ، وبَقِيَتْ عِلَّةُ نَصْبِه عَلَىٰ ما كَانَتْ عليه . وقيل : هي حال ، والخبر محذوف .

وعِنْدي أَنَّها حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر ، نحو : قيامُك ضاحكاً ، وأَكْلُكَ مُرْتَفِقاً ، وجُلُوسُك متحدِّثاً ، وشُرْبُك السَّوِيْقَ مَلْتوتاً .

وتَأَمَّلْ وقوعَ الحالِ مَوْقِعَ الظَّرْفِ في :

أَفِيْقُوا ، بني حَرْبٍ ، وأَهْوَاؤُنا معاً وأَرْمَـاحُنـا مَـوْصُـوْلَـةٌ لَـمْ تُقَضَّـبِ

ثمّ انْظُرْ إِلى قَوْلِ جريرٍ :

فسرِيْشِـي مِنْكُـمُ ، وهَـوَايَ مَعْكُـمْ وإِنْ كَـانَـتْ زِيَـارَتُكُـمْ لِمَـامـا

معاً : حال واقعةٌ مَوْقِعَ الظَّرْفِ المُتَعَلِّقِ بالخبر ، دلَّ علىٰ ذٰلِكَ : « وهَوَايَ مَعْكُمْ » .

والأَصْلُ في « مَعَ » إِنْ وَقَعَتْ ظرفاً أَنْ تُضَافَ ، فإذا نُوِّنَتْ وفُكَّتْ إِضافتُها

نُقِلَتْ مِنْ بابِ الظَّرْفِ إلى بابِ الحالِ ، وصارَ مَعْناها مَعْنَىٰ جميعاً .

وتعليلُ وقوعِها حالاً أَغْنَتْ عَنِ الخبرِ في قَوْلِهِ : وأَهْوَاؤُنا معاً ، عِنْدي أَنَّ نَقْلَها إلى بابِ الحالِ لم يُعَطِّلْ فيها جميعَ خَصَائِصِ الأَصْلِ الذي وُضِعَتْ له ، وهو الظَّرفيَّةُ التي فيها مَعْنَىٰ الصُّحْبةِ ، وأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهم حينَ نقلوا : الأَبْرَق ، والأَبْطَح ، والأَجْرَع ، مِنْ بابِ المشتقَّاتِ إلى بابِ الأَسْماءِ الجامدةِ ، فسَمّوا بها = لم تُعَطِّلْ جميعُ خصائِصِ الأَصْلِ فيها ، وآيةُ ذٰلِكَ أَنَّهم مَنَعُوها مِنَ الصَّرْفِ ، وإِنْ كانتْ مُسْتحقَّةً لَهُ بَعْدَ نَقْلِها ؛ لِلَّذي رَاعَوْهُ مِنْ بقايا الأَصْلِ فيها .

وكذٰلِكَ « معاً » ، فهي ، وإِنْ نُقِلَتْ إلىٰ بابِ الحالِ ، لم تَعْدَمْ رَائحةً مِنَ الظَّرفيَّةِ كَمَنَتْ فيها ، حتَّى جاءَ الشَّاعِرُ ، ولَمَحَ الكامِنَ ، فأَوْقَعَها مَوْقِعاً كانَ لَهَا في الأَصْلِ وإِنْ غَادَرَتْهُ بالنَّقْلِ إلىٰ بابِ الحال .

٥ ـ ذهب بَعْضُهم إلى أَنَّ « مَعا » في نَحْوِ :

حَنَنْتَ إِلَىٰ رَيَّا ونَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وشَعْبَاكُمَا مَعا

= اسْمٌ مقصورٌ واقِعٌ مَوْقِعَ الخَبَرِ ؛ فقَوْلُك : الزَّيْدان مَعا ، بمنزلةِ : هُمْ عِدًى .

والقَوْلُ بكَوْنِ « مَعا » مَقْصوراً في الإِفْرادِ ، ثُنائيّاً في الإِضَافَةِ = مُسْتَلْزِمٌ لِمَا لا نَظِيْرَ لَهُ ، فلا يُصَارُ إليه ؛ فإِنَّ الثُّنائيَّ المُعْرَبَ إِمَّا مَنْقوصٌ في الإِفْرادِ والإِضَافَةِ ، نحو : يَد ، وإِمَّا مُتَمَّمٌ في الإِضَافَةِ وَحْدَها ، نحو : أَب . فإِنْ حُكِمَ بأَنَّ « مَعا » مَقْصورٌ في الإِفْرادِ مَنْقوصٌ في الإِضَافةِ لَزِمَ عَدَمُ النَّظِيْرِ ، وتُبُوْتُ ما هُو بالنَّفْيِ جَدِيْرٌ .

٦ ـ تُسْتَعْمَلُ « مَعاً » للاثنين ، كقَوْلِ يحيىٰ بن زياد :

مَضَىٰ فمَضَتْ عَنِّي بِسِهِ كُلُّ لَذَّةٍ تَقَرُّ بِهَا عَيْنَايَ فَانْقَطَعَا مَعا

ولجماعة الذكور ، كقَوْلِ الخنساء :

وأَفْنَـىٰ رِجَـالـي ، فبَـادُوا مَعـاً فـأَصْبَـحَ قَلْبِـي بِهِـمْ مُسْتَفَـزّا

ولجماعة الإناث ، كقَوْلِ مُتَمِّم بْنِ نُويرة :

يُـذَكِّـرْنَ ذَا البَـثِّ الحَـزِيْـنَ ببَثِّـهِ إذَا حَنَّـتِ الأُوْلَـىٰ سَجَعْـنَ لَهَـا مَعـا

وقَوْلِ أبي وهب العَبْسِيّ :

فـأَيُّ فَتًـى وَارَوْهُ ثُمَّـتَ أَقْبَلَـتْ أَكُفُّهُـمُ تَحْثِـي مَعـاً وتَهِيْـلُ

٧ ـ يجوزُ تعليقُ شِبْهِ الجملةِ بِما في « مَعَ » مِنْ مَعْنَىٰ الاستقرارِ .

قال أَرْطَأَةُ بْنُ سُهَيَّةَ :

هَلَ أَنْتَ ٱبْنَ لَيْلَىٰ إنْ نَظَرْتُكَ رَائِحٌ مَعَ الرَّكْبِ أَوْ غَادٍ غَدَاةَ غَدٍ مَعِي

وَقَفْتُ عَلَىٰ قَبْرِ ٱبْنِ لَيْلَىٰ فلَمْ يَكُنْ وُقُـوْفـي عَلَيْـهِ غَيْـرَ مَبْكًـى ومَجْـزَعِ

عَنِ الدَّهْرِ فٱصْفَحْ إنَّهُ غَيْرُ مُعْتِبٍ وفي غَيْرِ مَنْ قَدْ وَارَتِ الأَرْضُ فٱطْمَعِ

غادٍ : ٱسْم فعل ناقص مِن غَدَا النَّاقصةِ مِنْ أَخواتِ « صار » ، نحو : ٱغْدُ عالِماً أَوْ مُتعلِّماً ، ولا تكنْ إمّعةً . غادٍ : ٱسْم معطوف علىٰ رائح مرفوع مثله ، وعلامة رفعه الضَّمَّة المُقَدَّرة علىٰ الياءِ المحذوفة ؛ لأَنَّه ٱسْمٌ منقوصٌ .

معي : مفعول فيه ظرف بمعنى الصُّحْبة متعلِّق بخبرٍ محذوفٍ لاسم الفاعل النَّاقص : غادٍ .

غَدَاةَ : مفعول فيه ظرف زمان متعلِّق بـ مَعي ؛ لِمَا فيها مِن مَعْنى الاستقرار ، ولأَنَّها ذاتُ ضمير هُهُنا ، فغيرُ مُمْتنعٍ تعليقُ الظَّرْفِ بها .

* * *

مِنْ

« مِنْ » حَرْفُ جَرٍّ ، لَهُ مَعَانٍ جَمَّةٌ :

١ ـ ٱبْتِدَاءُ الغاية : وهو الغالبُ عليها ، حَتَّى ٱدَّعَى جماعةٌ أَنَّ سَائِرَ مَعَانِيها راجعةٌ إليه ؛ قال تَعَالَى ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [سورة الإسراء : ١] .

والغاية مكانيَّةٌ ، نحو : سافرتُ مِنْ بُصْرَىٰ إلى دمشق ، وزمانيَّةٌ ، نحو ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٨] ، وفي الحديث : « فمُطِرْنا مِنَ الجُمعة إلىٰ الجُمعة » ، وقال النَّابغة :

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَىٰ اليَوْمِ ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

٢ ـ التَّبْعِيض : وضَابِطُها جوازُ الاستغناءِ عنها بـ « بَعْض » ، ومَجِيئُها للتَّبْعِيضِ كثيرٌ ؛ قال تَعَالَىٰ ﴿ مِنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٣] .

ومنه ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [سورة آل عمران : ٩٢] ، أَيْ بَعْضَ ما تُحِبُّون ، ويُؤَكِّدُه قراءةُ ٱبْنِ مَسْعودٍ ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ بَعْضَ ما تُحِبُّونَ ﴾ . وقراءاتُ القرآنِ يُفَسِّرُ بَعْضُها بَعْضاً .

٣ ـ بيان الجنس : وضَابِطُها أَنْ يَحْسُنَ جَعْلُ « الذي » مكانَها ؛ نحو ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [سورة الحجّ : ٣٠] ، أي فاجتنبوا الرِّجْسَ الَّذي هو وَثَنٌ ، و﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ ﴾ [سورة الكهف : ٣١] ، أي ثياباً خُضْراً التي هي سُنْدُسٌ .

ومَجِيئُها لبيان الجنس مشهورٌ مستفيضٌ في كُتُبِ المُعْرِبين . وتُعَلَّقُ بحالٍ

محذوفةٍ بعدَ المعرفة ، نحو ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [سورة الحج : ٣٠] ، وبصفةٍ محذوفةٍ بعدَ النَّكِرة ، نحو ﴿أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [سورة الكهف : ٣١] ، وقوله :

أَلا حَيِّ رَسْماً مِن سُعَادَ وأَرْبُعَا

وأمَّا « مِن » في قَوْلِ ذي الرُّمَّة :

أَأَنْ نَرَشَمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

= فتتعلَّق بحالٍ محذوفةٍ مِن : مَنْزِلة ، وكانت تتعلَّقُ بصفةٍ منها ، فلمَّا تقدَّمت عليها تَعَلَّقَتْ بحال ، ومِثْلُهُ قَوْلُ شُمير بن الحارث الضَّبِّيّ :

أَتَوْا نَارِي ، فقُلْتُ : مَنُونَ ؟ قَالُوا : سَرَاةُ الجِنِّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاما

فقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ : نَحْسُدُ الأَنْسَ الطَّعَاما

مِنْهم : جار ومجرور متعلِّقان بحالٍ محذوفةٍ مِن : زعيم ، وكانا يتعلَّقان بصفةٍ منه ، فلمَّا تقدَّما عليه تعلَّقا بحالٍ منه .

ويكثر مجيءُ « مِن » التي لبيان الجنس بعد « ما » الموصولة ، نحو قَوْلِ خالدِ بْنِ نَضْلَةَ الأَسَدِيّ :

إِذَا كُنْتَ في قَوْمٍ عِدًى لَسْتَ مِنْهُمُ فَكُلْ ما عُلِفْتَ مِنْ خَبِيثٍ وطَيِّبِ

وقَوْلِ جميلٍ :

إِذَا قُلْتُ : ما بِي ، يا بُثَيْنَةُ ، قَاتِلِي مِنَ الوَجْدِ ، قَالَتْ : ثَابِتٌ ويَزِيْدُ

وقَوْلِ أبي صخر الهُذَلِيّ :

بِبَدِ الذي شَعَفَ الفُؤَادَ بِكُمْ تَفْرِيْجُ ما أَلْقَى مِنَ الهَمِّ

وهي تَرْفَعُ الإِبْهامَ عن « ما » الموصولة ، وتتعلَّقُ بحالٍ محذوفةٍ منها .

وأمَّا قَوْلُ الأَحْوَصِ :

وقَدْ جَعَلَتْ مِمَّا لَقِيْتُ مِنَ الَّذي وَجَدْتُ بِيَ الأَرْضُ الفَضَاءُ تَمُوْرُ

فـ مِن الأُولىٰ مَعْناها السَّببيَّة متعلِّقة بخبر « جَعَلَتْ » ، وهو جملة « تَمُورُ » ، ومِن الثَّانية هي التي لبيانِ الجنسِ متعلِّقةٌ بحالٍ محذوفةٍ مِنْ « ما » الموصولةِ ، والمَعْنَىٰ : بَدَأَتِ الأَرْضُ الواسعةُ تتحرَّكُ بسببِ ما لَقِيْتُهُ مِنَ الذي وَجَدْتُهُ بي .

ويكثر مجيئها أيضاً بَعْدَ « ما » و« مَهْما » الشَّرْطيَّتَيْنِ ، وهما بها أَوْلَىٰ لإفْراطِ إبْهامهما ، نحو ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [سورة فاطر : ٢] ، و﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٠٦] ، و﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٢] .

و« مِنْ » هٰهُنا تتعلَّق بحالٍ محذوفةٍ مِن « ما » و« مهما » الشَّرطيَّتَيْنِ .

٤ ـ التَّعليل : نحو ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [سورة نوح : ٢٥] ، و﴿ لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ٧٤] .

قال امْرُؤُ القيس بن عابس الصَّحَابيُّ أَوْ غَيْرُهُ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... ونَامَ الخَلِيُّ ولَمْ تَرْقُدِ
وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كلَيْلَةِ ذي العَائِرِ الأَرْمَدِ
وذٰلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ
ولَوْ عَنْ نَثَا غَيْرِهِ جَاءَنِي ... وجُرْحُ اللِّسَانِ كجُرْحِ اليَدِ
لقُلْتُ مِنَ القَوْلِ ما لا يَزَا ... لُ يُؤْثَرُ عَنِّي يَدَ المُسْنَدِ

الأَثْمُدُ : موضع . الخَلِيّ : الخالي مِن الهموم . العائر : الذي وَجَدَ وَجَعاً في عَيْنِهِ . النَّثا : يكون في الخير والشّرّ . يُؤْثر : يُحْفَظُ . المُسْنَد : الدَّهْر .

مِنْ نَبَأ : جارّ ومجرور متعلِّقان بخبرٍ محذوفٍ ، تقديره : حاصِلٌ ، ومعنى « مِن » هٰهُنا السَّببيَّةُ . أي هُجران النَّوم ومجافاتُه حاصلة بسبب ما جاءَه مِن خَبَرِ أبي الأَسْوَدِ .

وقال الحزينُ الكِنانيُّ :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلَّمُ إلا حِينَ يَبْتَسِمُ

« مِنْ » معناها السَّببيَّة متعلِّقة بـ يُغْضَى ، وناتب الفاعل ضمير المصدر الذي هو الإغْضَاءُ . ولا يقومُ « مِنْ مَهَابَتِهِ » مقامَ نائبِ الفاعِلِ ؛ لأَنَّ المفعول مِن أَجْلِه لا يقومُ مقامَ الفاعل ؛ لئلا تفوتَ الدّلالةُ على العِلَّة .

٥ ـ البدل : نحو ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْءَاخِرَةِ ﴾ [سورة التَّوبة : ٣٨] ، أَيْ بدل الآخرة ، و« مِنْ » متعلِّقة بحالٍ محذوفةٍ مِن الحياةِ الدُّنْيا ، أَيْ أَرَضِيتُمُوها مُبْدَلَةً مِن الآخرة . ومنه ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ [سورة الزُّخرف : ٦٠] ، أَيْ لجَعَلْنا بدلاً مِنكم ملائكةً ؛ لأَنَّ الملائكةَ لا تكونُ مِن الإِنْسِ .

قال الرَّاعي يَصِفُ عامِلِي الزَّكَاةِ بالجَوْرِ :

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً ، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أُفَيْلا

أي بَدَلَ الفَصِيلِ وعِوضاً منه . فـ مِنْ متعلِّقة بحالٍ محذوفةٍ من المخاض .

المَخَاض : الإبل التي ضَرَبَها الفَحْلُ . الفصيلُ : ابْنُها ؛ لأَنَّه فُصِلَ عنها . غُلُبَّة : مصدر غَلَبَ وُضِعَ مَوْضِعَ الحال صاحبها الواو في أخذوا . أُفَيْل : الفصيل ، وهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : أخذوا أُفَيْلَ .

على أَنَّ « مِن » في قول الرَّاعي تحتملُ أَنْ تكونَ لابْتِدَاءِ الغاية ، فتتعلّق بـ أخذوا ، أَيِ انْتزعوها مِنْ وَلَدِها .

وقال أبو نُخَيْلَة :

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ المُرَقَّقَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا

أَيْ بَدَلَ البُقُول .

٦ ـ المجاوزة (بمَعْنَى عَنْ) : نحو ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة

الزمر : ٢٢] ، أي عَنْ ذِكْرِ الله ، و﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٧] .

٧ ـ انْتِهَاءُ الغاية (بمَعْنَىٰ إلىٰ) : نحو : قَرَبْتُ مِنْهُ ، أَيْ إليه . وتقولُ رَأَيْتُهُ مِنْ ذٰلِكَ المَوْضِعِ ، تَجْعَلُهُ غاية رُؤْيَتِك .

٨ ـ الاسْتِعلاءُ (بمَعْنَىٰ علىٰ) : نحو ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [سورة الأنبياء : ٧٧] ، أَيْ علىٰ القَوْمِ .

٩ ـ موافقة الباء : نحو ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [سورة الشورىٰ : ٤٥] ، أي بطَرْفٍ خَفِيٍّ .

١٠ ـ أَنْ تكونَ بمَعْنَىٰ « في » ، نحو ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة فاطر : ٤٠] ، أَيْ في الأَرْضِ . ومنه قَوْلُ الشَّاعر :

عَسَىٰ سَائِلٌ ذو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعْتَهُ ... مِنَ اليَوْمِ سُؤْلاً أَنْ يُيَسَّرَ فِي غَدِ

أَيْ في اليوم ، بقرينة : في غَدٍ .

١١ ـ الفَصْل : وهي الدَّاخلةُ علىٰ ثاني المتضادَّيْنِ ، نحو ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٠] ، و﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٩] .

قاله صاحبُ التَّسهيل ، وردَّه ابْنُ هِشَام بأَنَّ الفَصْلَ مُسْتفادٌ مِنَ العامِلِ ؛ فإنَّ « ماز » و« مَيَّزَ » بمَعْنَىٰ « فَصَلَ » ، والعِلْمُ صفةٌ تُوجبُ التَّمييز . والظَّاهر أَنَّ « مِن » في الآيَتَيْنِ لابْتِدَاءِ الغاية .

١٢ ـ التَّوكيد : وهي الزَّائدة ، ولا تُزَادُ إلا بشروطٍ :

١ ـ أَنْ يتقدَّمَها نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوِ اسْتفهامٌ بـ هل .

٢ ـ أَنْ يكونَ مجرورُها نكرةً .

٣ ـ أَنْ يكونَ ما جَرَّتْه مبتدأً أَوْ فاعلاً أَوْ مفعولاً به .

قال تعالىٰ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [سورة فاطر : ٣] .

خالقٍ : اسْم مجرور لفظاً مرفوع محلاً علىٰ أنَّه مبتدأ .

وقال تعالىٰ ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [سورة المؤمنون : ١٩١] .

ولدٍ : اسْم مجرور لفظاً منصوب محلاً علىٰ أنَّه مفعول به .

إلٰهٍ : اسْم مجرور لفظاً مرفوع محلاً علىٰ أنَّه فاعل كان التَّامَّة .

وقال تعالىٰ ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٠٥] .

مِن أهْلِ : مِن لبيان الجنس ، تتعلَّق بحالٍ مِن « الذين كفروا » ؛ لأنَّ الكافرين نوعان كتابيّون ومُشْركون .

مِنْ خير : مِن زائدة للتوكيد . خير : مجرور لفظاً منصوب محلاً علىٰ أنَّه مفعول به .

مِنْ ربِّكم : مِن لابتداء غاية الإنزال ، تتعلَّق بـ يُنزل .

مَذْهَبُ أَبي الحسن الأخفش في زيادة « مِنْ » :

عَلَّقَ أبو الحسن علىٰ ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا﴾ [سورة البقرة : ٦١] بما يأْتي :

« دَخَلَتْ « مِنْ » كنَحْوِ ما تقولُ في الكلام : « أَهْلُ البَصْرةِ يأكلون مِنَ البُرِّ والشَّعير » ، وتقول : « ذَهَبْتُ فأصبتُ من الطَّعام » ، تريد : شيئاً ، ولم يذكر الشَّيْءَ ؛ كذٰلِكَ ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ﴾ شيئاً ، ولم يذكر الشَّيْءَ ، وإنْ شِئْتَ جعلتَه على قَوْلِك : ما رَأَيتُ مِنْ أَحَدٍ ، تُرِيدُ : ما رَأَيْتُ أحداً ، وهل جاءَك مِن رجلٍ ، تريد : هل جاءَك رجلٌ .

فإنْ قُلْتَ : إنَّما يكونُ هٰذَا في النَّفْيِ والاسْتفهام ، فقد جاء في غَيْرِ ذٰلِكَ ؛ قال ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٢٧١] ، فهٰذا لَيْسَ

بآستفهامٍ ولا نَفْيٍ . وتقولُ : زيدٌ مِنْ أَفْضَلِها ، تريد : هو أَفْضَلُها . وتقولُ العربُ : قد كان مِنْ حديثٍ فخَلَّ عنِّي حتَّى أَذْهَبَ ، يريدون : قد كان حديثٌ » اهـ

وخلاصةُ نصِّ أبي الحسن هذا أنَّ « مِنْ » في الآية تحتملُ وَجْهَيْنِ :

أ ـ أنْ تكونَ لابتداءِ الغاية ، فتتعلّق بـ « يُخرج » ، ومفعول « يُخرج » محذوف ، تقديره : شيئاً .

ب ـ أنْ تكونَ زائدةً ، وإنْ لم يتقدَّمها نَفْيٌ ولا آستفهامٌ بـ هل ، ولم يشترط أنْ يكون مجرورُها نكرةً ، أيْ يُخرج لنا ما تُنْبِتُ الأرضُ .

وقال جامعُ العلوم الأَصبهانيُّ الباقوليُّ في كتابه الجهير « جواهر القرآن » :

« وحَمَلَ أبو الحسن قَوْلَهُ تَعَالىٰ ﴿ فَكُلُوا مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة المائدة : ٤] علىٰ هٰذَا ـ أيْ علىٰ زيادة « مِنْ » في الواجب ـ وقال : المعنىٰ : فكُلُوا ما أَمْسَكْنَ عليكم . وإذا ثَبَتَ رَأْيُ ثِقَةٍ بما لا يَدْفَعُهُ قياسٌ لَزِمَ قَبُولُه وآستعمالُه ، ولم يَجِبْ دَفْعُه » اهـ

وجعل أبو عليّ « مِنْ » زائدةً في قَوْلِهِ ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [سورة التوبة : ٩٤] في أحد الوجوه ، قائساً ذٰلِكَ علىٰ مذهب أبي الحسن في زيادة « مِن » في الواجبِ ، وقَدَّرَ المفعولَ الثَّالِثَ مَحْذوفاً ، أي نَبَّأَنا اللهُ أَخْبارَكم مَشْروحةً .

وكذا أجاز زيادة « مِن » في ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ [سورة النُّور : ٤٣] :

مِن السَّماء : مِن لابتداءِ غاية الإنزال .

من جبال : مِن زائدة للتَّوكيد ، وثمة مضاف محذوف ، أي ينزل مِقْدارَ جبالٍ .

من بَرَدٍ : زائدة ، ومجرورها مفعول الإنزال ، على أنْ تكون « مِن » في « مِن جبال » لابتداء الغاية كـ مِن الأُولى . ومثلُهُ قَوْلُك : يخرجُ مِن السِّكَّةِ مِن الدَّارِ .

وقال الأَعْشَىٰ :

هٰذَا النَّهَارَ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا ... مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا

أجاز أبو عليّ أنْ يكونَ فاعِل « بدا » المَصْدَرَ المحذوفَ الذي دلَّ عليه « بدا » ، أيْ بَدَا بَدَاءٌ ، ونظيرُه قولُ محمد بن بشير الخارجيّ :

لَعَلَّكَ ، والمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ... بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

ومِنْ همِّها : جارّ ومجرور متعلِّقان بحال محذوفة من ضمير البداء .

= وأَنْ تكونَ « مِن » زائدةً في الواجب ، وما جَرَّتْه فاعل بدا ، أي بَدَا لها فيه هَمُّها .

ومِنَ الشَّواهِدِ التي تُؤَكِّدُ مَذْهَبَ أبي الحسن وتُحَسِّنُهُ :

١ ـ قال الأسود بْنُ يَعْفُر يذكرُ عاداً :

هَوَىٰ بِهِمْ مِن حَيْنِهِمْ وسَفَاهِهِمْ ... مِنَ الرِّيْحِ لا تَمْرِي سَحاباً ولا قَطْرا

الحَيْن : الهلاك . تَمْري : مِن مريت النَّاقة : إذا مسحتها علىٰ ضرعها لتدرّ اللّبن .

المعنى : هَوَىٰ بهم الرِّيْحُ .

٢ ـ قال الحُطَيْئَةُ :

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً ... يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا ومُنْتَقَبَا

مِمّا يؤكِّد زيادة « مِن » في الكلام المُثْبَت انْتِصَابُ « مُنْتَقبا » بالعطف علىٰ محلّ قَوَام ، وهو التّمييز الذي فَسَّرَ الضَّميرَ المُبْهَمَ في : يا حُسْنَهُ ، أَيْ ما أَحْسَنَهُ قَواماً ومُنْتَقباً !

٣ ـ قالتْ عَمْرة الخَثْعَميَّةُ :

إذا نَزَلا الأَرْضَ المَخُوْفَ بها الرَّدَىٰ يُخَفِّضُ مِنْ جَأْشَيْهِمَا مُنْصُلاهُما

يخفض : يُسَكِّن . الجَأْش : القَلْب .

يُقالُ : خَفِّضْ عَلَيْك جَأْشَك ، أي سَكِّنْ قَلْبَك ، وقد جاء « خَفَّضَ » متعدِّياً إلى « الجَأْش » بنَفْسِه ، في قَوْلِ خِدَاشِ بْنِ زُهيرٍ العامريِّ :

فَـرَادَ قَلِيْـلاً ، ثُـمَّ خَفَّـضَ جَـأْشَـهُ عَلَىٰ وَجَلٍ مِنْ جَانِبٍ وهو حَاذِرُهْ

وفي قَوْلِ الفرزدق :

ومـا مِنْهُـمُ إلا يُخَفِّـضُ جَـأْشَـهُ إلَيْـهِ بِقَلْـبٍ صَـارِمٍ وحُسَـامِ

مِنْ جَأْشَيْهما : مِن حرف جرّ زائد . جَأْشَيْهما : اسْم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنَّه مفعول به لـ يُخَفِّضُ .

واعتقادُ زيادة « مِنْ » ههُنا فيه صَوْنٌ للمَعْنى وحِياطةٌ وتشريفٌ له ، فزيادتُها تقتضي أنَّ سيفَيْهما لم يُبْقيا خَوْفهما أوْ قَلَقَهُما ، واعْتقادُ عدم زيادتِها يعني أنَّها للتبعيض ، وهٰذا يَعْني أنَّ سَيْفَيْهما يُسَكِّنان بَعْضاً من خَوْفِهما ، وأنْتَ تَرَىٰ المعنىٰ علىٰ هٰذا يفوتُهُ تَنَاهي شجاعةِ المَرْثِيَّيْنِ . والمَسْمُوعُ تَعَدِّي خَفَّضَ إلى الجَأْشِ بنَفْسِه . وإذا نَصَرَ شَرَفَ المَعْنَىٰ السَّمَاعُ فذٰلِكَ ما لا غايةَ وراءَه .

٤ ـ قال بُرْجُ بْنُ مُسْهِر الطَّائيُّ :

ونِعْـمَ الحـيُّ كَلْـبٌ غَيْـرَ أنَّـا رُزِئْنَـا مِـنْ بَنِيْـنَ ومِـنْ بَنَـاتِ

أيْ رُزِئْنا بنينَ وبَنَاتٍ ، والثَّابت أنَّ هٰذا الفِعْلَ لا يُستعملُ إلا مبنيّاً للمجهول ويتعدَّىٰ إلى مفعوله الثَّاني بنَفْسِه .

فَوَائد :

١ ـ يجوز حَذْفُ « مِن » مِن أفْعَل التَّفضيل ، نحو ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ [سورة الأعلى : ١٧] ، أي خير مِن الحياة الدُّنيا وأبْقَىٰ منها . وقَدِ اجْتَمَعَ حَذْفُها وإثباتُها

في قوله تعالى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [سورة الكهف : ٣٤] ، أَيْ وأعزُّ منك نفراً . وقال ابْنُ مَيَّادَةَ :

أَلا لا نَعُدْ لي لَوْعَةٌ مِثْلُ لَوْعَتي ... عَلَيْكِ بأَدْمَى ، والهَوَى يَرْجِعُ الذِّكْرَا

أَيْ بأَدْمَى منها .

وقال الشَّاعر :

سَقَيْنَاهُمُ كَأْساً سَقَوْنَا بِمِثْلِها ... ولٰكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى المَوْتِ أَصْبَرَا

أَيْ أَصْبَرَ مِنَّا .

وقال امْرُؤُ القيس :

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وأَهْلُهَا ... ولابْنُ جُرَيْجٍ كَانَ فِي حِمْصَ أَنْكَرَا

أَيْ أَنْكَرَ مِنْهم .

وقال آخر :

لَسْتُ أَلْسَتَ قَبْلَهُمُ فَوَارِسَ مِثْلَهُمْ ... أَحْمَى ، وهُنَّ هَوَازِمٌ وهَزِيمُ

أَيْ أَحْمَى منهم .

٢ ـ إذا اقْتَرَن اسْمُ التَّفضيل بـ أل ، امْتَنَعَ وَصْلُه بـ مِنْ ، ووَجَبَتْ مطابقتُه لِمَا قَبْلَه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ؛ تقول : هو الأَفْضَلُ ، وهي الفُضْلَى ، وهما الأَفْضَلان ، والفاطمتان هما الفُضْليان ، وهم الأَفْضلون ، وهنَّ الفُضْليات .

وقد شَذَّ وَصْلُه بـ مِنْ في قَوْلِ الأَعْشَى :

ولَسْتَ بالأَكْثَرِ منهم حَصًى ... وإِنَّمَا العِزَّةُ للكَاثِرِ

وذَهَبَ ابْنُ جنِّي إلى أَنَّ « مِن » في قَوْلِ الأَعْشَى بمعنى « في » ، وهي تتعلَّقُ بمحذوفٍ من التَّاء في : لَسْتَ ؛ كقَوْلِك : أَنْتَ فيهم بالكثيرِ مالاً ، وما أنت ... بالحَسَنِ وَجْهاً ، أَيْ لَسْتَ مِنْ بينهم وفي جُمْلَتِهم بهذه الصِّفة ؛ كقَوْلِك :

أنتَ واللهِ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ حُرٌّ ، وزَيْدٌ مِنْ جُمْلَةِ رَهْطِه كريمٌ .

وعَلَّلَ ٱبْنُ جنّي ٱمْتناعَ العربِ مِن وَصْلِ ٱسْمِ التَّفضيل المحلّى بأل بـ مِن ، في نحو : الأحسن منه = بأنَّ « مِنْ » تُكْسِبُ ما تتّصلُ به تخصيصاً مّا ؛ ألا تَرَاك لو قُلْتَ : دَخَلْتُ البصرةَ ، فرأيْتُ أفْضَلَ مِن ٱبْنِ سيرين ، لم يَسْبِقِ الوَهْمُ إلا إلىٰ الحَسَنِ . وإذا قُلْتَ : الأَحْسَنَ والأَفْضَلَ ، فقَدِ ٱسْتَوْعَبْتَ « أل » مِن التَّعريف أكْثَرَ مِمَّا تُفيدُه « مِن » مِن حصّتها مِنَ التَّخصيص ، فكَرِهوا أنْ يتراجعُوا بَعْدَ ما حَكَمُوا بِهِ مِن قُوَّةِ التّعريف المُطْلَقِ إلى الاعترافِ بضَعْفِه ، إذا هُمْ أتْبَعُوهُ « مِن » الدّالّة علىٰ التّخصيص .

٣ ـ مِن إضمار « مِنْ » عند الخليل : كَمْ رجلٍ عندَك ! والدّليل على أنّه مجرور بـ مِن مقدّرة قَوْلُ الأعْشَىٰ :

يـا عَجَـبَ النّـاسِ مَتَـىٰ سُـوَيَـا كَـمْ ضَـاحِـكٍ مِـنْ ذا ومِـنْ سـاخِـرِ

أظْهَرَ « مِنْ » قَبْلَ « ساخر » المعطوف علىٰ « ضاحك » ، فدَلَّ علىٰ إرادتها قبل « ضاحك » .

وقال جريرٌ أوْ غَيْرُهُ :

رَأَيْـنَ خَلِيْسـاً بَعْـدَ أَحْـوَىٰ تَلَعَّبَـتْ بفَـوْدَيْـهِ سَبْعُـون السِّنِيْـنَ الكَـوَامِـلِ

الخليس : الشّعر الذي ٱخْتَلَطَ سوادُهُ ببياضه . الأَحْوَى : الخالص السّواد . الفَوْدان : شعر جانبي الرّأس مِمّا يلي الأُذنَيْنِ .

التّقدير : سبعون مِنَ السِّنين .

٤ ـ ذَهَبَ ٱبْنُ جنّي إلىٰ أنَّ « مِنْ » في نَحْوِ قَوْلِ الحُصَيْنِ بْنِ الحُمَام المُرّيّ :

فقُلْـتُ لَهُـمْ يـا آلَ ذُبْيَـانَ مـا لَكُـم ـ تَفَـاقَـدْتُـمُ ـ لا تُقْـدِمُـوْنَ مُقَـدَّمـا

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّىٰ تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا تَرَىٰ مِـنَ القَـوْمِ إلا خَـارِجِيّـاً مُسَـوَّمـا

وقَوْلِ بَشَامَةَ بْنِ حَزْنٍ :

قَوْمي بنو الحَرْبِ العَوَانِ بجَمْعِهِمْ والمَشْرَفِيَّةُ والقَنَا إشْعَالُها
مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوْفاً لَنَا أَسْرُ المُلُوْكِ وقَتْلُها وقِتَالُها

وقَوْلِ القُحَيْف العُقَيْلِيّ :

أَتَعْرِفُ أَمْ لا رَسْمَ دَارٍ مُعَطَّلا مِنَ العَامِ ، يَمْحَاهُ ، ومِنْ عَامٍ أَوَّلا
قِطَارٌ وتَارَاتٍ خَرِيْقٌ كَأَنَّها مُضِلَّةُ بَوٍّ في رَعِيْلٍ تَعَجَّلا

وقَوْلِ الهَفَوان العُقَيْلِيّ :

وقَدْ تَغَطَّسَ فَرْوَةٌ وحِلْسا
مِنْ غُدْوَةٍ حَتَّىٰ كَأَنَّ الشَّمْسَا
بالأُفُقِ الغَرْبِيِّ تُكْسَىٰ وَرْسا

= بمَعْنى « مُذْ » ، وذٰلِكَ لأَنَّ « مُذْ » لا تُوْجَدُ إلا في الزَّمان ، وعَلَّلَ ذٰلِكَ بتَمَكُّنِ « مِنْ » في بابِ الجرِّ ، فهي لا تَرِدُ لغَيْرِه ، وأَمَّا « مُذْ » فتُستعمل حرفاً وٱسْماً .

وقال أبو الحسن عليُّ بْنُ سُلَيْمان الأَخْفَشُ الأَصْغَرُ فيما كَتَبَهُ عَلَىٰ نَوَادِرِ أَبي زيدٍ معلِّقاً على قَوْلِ الرَّاجز : مِنْ غُدْوَةٍ

« مُنْذُ ومُذْ لابتداءِ الغايةِ في الزَّمان . و« مِن » لابتداءِ الغايةِ في سائِرِ الأَشْيَاءِ . والزَّمانُ وإِنِ ٱنْفَرَدَ بـ مُنْذُ ومُذْ ، فالأَصْلُ فيه أَنْ تدخلَ عليه « مِنْ » . فأَتَىٰ به هٰذَا الرَّاجِزُ عَلَىٰ الأَصْلِ » اهـ

* * *

مَنْ

« مَنْ » كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الأَوَّل : أَنْ تكونَ اسْمَ شَرْطٍ جازماً ، نحو ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [سورة النساء : ١٢٣] ، وقول زُهَيْر :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوّاً صَدِيقَهُ ... وَمَنْ لا يُكَرِّمْ نَفْسَهُ لا يُكَرَّمِ

وقول الأَخْطَل :

إِنَّ مَنْ يَسْدُخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

وتدلُّ « مَن » الشَّرطيَّةُ عَلَىٰ شيئَيْنِ :

آ ـ مَعْناها الوَضْعِيُّ : الشَّخْصُ العَاقِلُ ، وهو مَعْنًى في نَفْسِها .

ب ـ مَعْناها العارضُ : الشَّرطيَّة ، وهي عَقْدُ السَّببيَّةِ والمُسَبَّبيَّةِ بَيْنَ الجملتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَها ، وهو مَعْنًى طَارِئٌ عليها لتضمُّنِها مَعْنى « إِنْ » الشَّرطيَّة .

و« مَن » الشَّرطيَّة تُعْرَبُ مبتدأً إذا كانَ فِعْلُ الشَّرْطِ لازماً ، كقَوْلِ زُهَيْرٍ السَّالفِ الإِنْشادِ ، أَوْ متعدِّياً اسْتوفىٰ مفعولَه ، كقَوْلِ الأَخْطَلِ السَّالفِ الإِنْشادِ = ومفعولاً به إذا كان فِعْلُ الشَّرْطِ متعدِّياً لم يَسْتَوْفِ مَفْعولَه ، كقَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٦] .

وفي خَبَرِ « مَنِ » الشَّرطيَّةِ الواقعةِ مُبتدأً ، أَقْوَالٌ :

١ ـ فِعْلُ الشَّرْطِ وَحْدَه ؛ لأَنَّ « مَن » اسْمٌ تامٌ ، وفِعْلُ الشَّرْطِ مُشْتَمِلٌ على ضميره ، فقَوْلُك : « مَنْ يَقُمْ » لو لم يكنْ فيه معنى الشَّرْطِ لكان بمنزلة قَوْلِك :

كلّ مِن النَّاسِ يقوم .

٢ ـ جواب الشَّرْطِ وَحْدَه ؛ لأَنَّ الفائدة به تَمَّتْ ، ولالتزامِهم عَوْدَ ضميرٍ منه إلى مَن ، ولأَنَّ نظيرَه هو الخبرُ في قَوْلِك : الذي يَأْتيني فلَهُ درهمٌ .

٣ ـ مجموع فعلَي الشَّرْطِ والجواب ؛ لأَنَّ قَوْلَك : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معَه ، بمنزلةِ قَوْلِك : كُلُّ مِنَ النَّاسِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ معَه . وهو اختيارُ الهَرَوِيِّ وابْنِ يعيش .

والأَيْسَرُ الأَوَّلُ ، وإنَّما تَوَقَّفَتِ الفائدةُ عَلَى الجَوَابِ مِنْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ لا مِن حَيْثُ الخبريَّةُ .

النَّحْوُ الثَّاني : أَنْ تكونَ ٱسْمَ ٱستفهامٍ عَنِ العاقِلِ ، نحو ﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [سورة يس : ٥٢] ، و﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾ [سورة طه : ٤٩] ، وقول طَرَفَةَ :

إذَا القَوْمُ قَالُوا : مَنْ فَتًى ؟ خِلْتُ أَنَّني عُنِيتُ فلَمْ أَكْسَلْ ولَمْ أَتَبَلَّدِ

وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٣٥] ، فـ « مَنْ » فيه ٱستفهاميَّةٌ أُشْرِبَتْ مَعْنَى النَّفْيِ .

ومِنْ لُغَةِ أَهْلِ الحجازِ في الوَقْفِ : إذا قال مَرَرْتُ برجلَيْنِ . قُلْتُ : مَنَيْنْ ؟ وإذا قال : جاءَني رجالٌ . قُلْتُ : مَنُونْ ؟ وإذا قال : جاءَني رَجُلٌ . قُلْتُ : مَنُوْ ؟

فإذا وَصَلْتَ الكلامَ حَذَفْتَ الزِّيَادَاتِ كُلَّها ، فقُلْتَ : مَنْ هٰذَا ؟ ومَنْ أَنتم ؟

وأَمَّا ما أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ لشُمَيْرِ بْنِ الحارِثِ الضَّبِّيِّ :

أَتَوْا ناري ، فقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ فقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاما

ففيه إلْحاقُ الواو في دَرْجِ الكلامِ وحَقُّها أَنْ تُلْحَقَ في الوَقْفِ ، وتحريكُ النُّون بالفتح ، وحَقُّها عَلَى لُغَتِهم السُّكون .

وربَّما خُلِعَتْ دلالةُ الاستفهامِ مِن « مَنْ » ، بآيةِ ما حَكَاهُ يُونُسُ عَنْهُمْ : ضَرَبَ مَنْ مَنَا ؛ كقَوْلِك : ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلاً .

وذَهَبَ بَعْضُهم إلىٰ أنَّ « مَنذا » مِن قَوْلِك : مَنْذا لقيتَ ؟ مركَّبة مِن : مَنْ اسْم اسْتفهام خبر مقدَّم ، وذا : اسْم موصول مبتدأ مؤخَّر ، ومفعول لقيتَ العائد إلى الاسم الموصول ، أيْ مَنِ الّذي لقيْتَه ؟

ومَنَعَ ثَعْلَبٌ أنْ تكون « مَنْذا » مركَّبةً ، وخَصَّ جواز ذٰلِكَ بـ « ماذا » ؛ لأنَّ « ما » أكْثَرُ إبْهاماً ، فحَسُنَ أنْ تُجْعَلَ مَعَ غَيْرِها كشَيْءٍ واحدٍ ليكونَ ذٰلِكَ أظْهَرَ لمَعْناها ، ولأنَّ اعْتقادَ التَّرْكيبِ خِلافُ الأصْلِ .

النَّحْوُ الثَّالِثُ : أنْ تكونَ اسْماً موصولاً ، نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الحج : ١٨] .

وتؤدِّي « مَنِ » الموصولة لإبهامِها مَعْنى الّذي والّتي وتَثْنِيَتِهما وجَمْعِهما ، ويَفْرُقُ بَيْنَ هٰذِهِ المعاني الضَّميرُ العائدُ إليها مِنْ صِلَتِها ؛ تقولُ : جاءَني مَنْ أكْرَمْتَه ، ومَنْ أكْرَمْتَها ، ومَنْ أكْرَمْتَهما ، ومَنْ أكْرَمْتَهُمْ ، ومَنْ أكْرَمْتَهُنَّ .

ومِثالُ المُفْرَدِ المُذَكَّرِ مِنَ التَّنزيلِ ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٥ ، ومِثالُ المَجْمُوعِ ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [سورة يونس : ٤٢] ، و﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٢] .

ومِثالُ المُثَنَّىٰ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ وقد أَلْقَىٰ إلىٰ ذِئْبٍ طَرَفَهُ كَتِفَ شَاةٍ مَشْوِيَّةٍ :

تَعَشَّ فإنْ عَاهَدْتَني لا تَخُونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ، يا ذِئْبُ ، يَصْطَحِبانِ

وقد تُوْقَعُ « مَنْ » علىٰ جماعةٍ ، فيُعادُ عليها ضميرٌ مُفْرَدٌ عَلَىٰ لَفْظِها ، وضميرٌ مجموعٌ عَلَىٰ مَعْناها ، كقَوْلِكَ : جاءَني مَنْ أكْرَمْتُهُ ولَهُمْ عليَّ حَقٌّ ، ومِثْلُه في التَّنزيل ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦٢] .

وكذٰلِكَ يُعادُ إليها ضميرٌ مذكَّرٌ ، حملاً علىٰ لَفْظِها ، ثمَّ يُعادُ بَعْدَه ضميرٌ مُؤَنَّثٌ حَمْلاً علىٰ المَعْنىٰ ، نحو ﴿ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا

﴿ٱلْعَذَابُ﴾ [سورة الأحزاب : ٣٠] ، و﴿ ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا﴾ [سورة الأحزاب : ٣١] .

وأمَّا « مَنْ » في قَوْلِ شاعِرِ العربيَّة أبي الطَّيِّب :

ويَصْطَنِعُ المَعْرُوْفَ مُبْتَدِئاً بِهِ ... ويَمْنَعُهُ مِنْ كُلِّ مَنْ ذَمُّهُ حَمْدُ

فلَيْسَتْ موصولةً ؛ لأنَّ « كُلّ » لا تضاف إلى واحدٍ معرفةٍ ، إلا أنْ يكونَ مِمَّا يَصِحُّ تَبْعيضُه ، كقَوْلِك : رَأَيْتُ كلَّ البَلَدِ ، ولا تقولُ : رَأَيْتُ كُلَّ الرَّجُلِ الذي أَكْرَمْتَهُ .

وإنَّما هي نكرة مبنيّة على السّكون في محلّ جر مضاف ، وجملة (ذَمُّهُ حَمْدُ) صفةٌ لها ؛ أيْ مِنْ كُلِّ إنْسَانٍ ذَمُّهُ حَمْدٌ .

النَّحْوُ الرَّابع : أَنْ تكونَ نكرةً بمعنىٰ « إنْسان » و« أُناس » ، وتلزمُها الصِّفةُ بمُفْرَدٍ أَوْ بجملةٍ ؛ قال عَمْرُو بْنُ قَميئة :

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنا ... رُحْنَ عَلَىٰ بَغْضَائِهِ وأَغْتَدَيْنْ

وقال سُوَيْدُ بْنُ أبي كاهل اليشكريُّ :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ ... قَدْ تَمَنَّىٰ لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

جملة (يُبْغِضُ) ، و(أَنْضَجْتُ) : في محلِّ جرٍّ صفةٍ لـ مَنْ .

قال الفَرَزْدَقُ :

إنِّي وإيَّاكَ إذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا ... كَمَنْ بِوَادِيْهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُوْرِ

أيْ كشَخْصٍ مَمْطُوْرٍ بواديه . مَنْ : نكرة موصوفة مبنيّة على السّكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ ، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر إنِّي .

ممطورٍ : صفة « مَنْ » مجرورةٌ مثلها . ومثلُه : مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لكَ .

وأمَّا قَوْلُ حسَّان :

فكَفَىٰ بِنَا فَضْلاً عَلَىٰ مَنْ غَيْرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا

فيُرْوَىٰ بجرِّ « غَيْرِنا » علىٰ أنَّ « مَنْ » نكرة في محلّ جرّ بـ علىٰ ، وغَيْرِنا : صفةٌ

لها ، = وبرَفْعِ « غَيْرُنا » علىٰ أنَّ « مَنْ » موصولة في محلّ جرّ بـ علىٰ ، وغَيْرُنا : خبر لمبتدأ محذوف ، التّقدير : علىٰ مَنْ هو غَيْرُنا ، وجملة (هو غَيْرُنا) صلة الموصول .

وقال الأَسْوَدُ بْنُ يَعْفُر :

تَحِيَّةَ مَنْ لا قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ ولا صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِيْنُا

مَنْ : نكرة موصوفة مبنيّة على السّكون في محلّ جرّ مضاف إليه .

قاطعٍ : صفة « مَنْ » مجرورة . و« لا » قَبْلَها : نافية .

وذَهَبَ أبو عليّ إلىٰ أنَّ « مَنْ » في قَوْلِ حسّان :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُوْلَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

نكرة ، وجملة (يَهْجُو) صفةٌ لها ، ثمّ حُذِفَتْ « مَنْ » قَبْلَ « يَمْدَحُهُ » ، وجملة (يمدحُه) صفة لـ مَن النّكرةِ المحذوفةِ التي دَلَّتْ « مَنْ » الأُوْلى عليها . وهو أَسْهَلُ مِنِ اعْتقادِ حَذْفِ الموصولِ وبقاءِ صلتِهِ .

ونظيرُ هٰذا الحَذْفِ قَوْلُ أبي دَهْبَلٍ الجُمَحِيّ :

ظَلَّ لَنَا وَاقِفاً يُعْطِي ، فأَكْثَرُ مَا قُلْنَا وقَالَ لَنَا في وَجْهِهِ نَعَمِ

أيْ وأَكْثَرُ شَيْءٍ قُلْنَا لَهُ أَنْ سَأَلْنَاهُ ، وأَكْثَرُ شَيْءٍ قَالَهُ نَعَمْ .

ما : نكرة في محلّ جرّ مضافٍ إليه ، وجملة (قُلْنا) : صفةٌ لها .

وجملة (قَالَ لنا) : رفع صفة لـ ما النَّكِرَة المحذوفةِ التي دَلَّتْ عليها « ما » الأُوْلىٰ . وكان حقّها ـ أيْ ما ـ أنْ تكونَ مضافاً إليه ، ولٰكِنْ لمَّا حُذِفَ المُضَافُ « أَكْثَرُ » أَخَذَتْ مَوْضِعَه ، فصارتْ مرفوعةَ المَوْضِعِ عَلَىٰ الابْتِدَاءِ ، أيْ وشَيْءٌ قَالَهُ لَنَا نَعَمْ .

أَنْشَدَ أبو عليّ في « كتاب الشّعر » :

وكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوْ أُرَاعُ بِهِ وقَدْ رَكَأْتُ إلىٰ بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ

فَنِعْمَ مَرْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعْلانِ

المَرْكَأُ : المَلْجَأُ .

تحتمل « مَنْ » في قَوْلِهِ : نِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعلان ، وُجُوهاً :

١ ـ مَنْ : اسْم موصول فاعل نِعْمَ . هو : مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ : مِثْلُه ، وجملة (هو مِثْلُه) صلة الموصول ، والمَخْصُوصُ بالمَدْحِ محذوفٌ تقديرُهُ ، بِشْرٌ . ومثل حَذْفِهِ ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [سورة ص : ٣٠] ، أَيْ أَيُّوب .

في سِرٍّ : جارّ ومجرور متعلّقان بـ نِعْمَ لِمَا فيها مِن مَعْنى الثَّناء ؛ المَعْنَى : كَرُمَ هٰذَا الإنسانُ في سِرِّه وعلانيتِه ، أَيْ لَيْسَ ما يَفْعَلُه مِنَ الخير لتصنُّعٍ ، فيفعل الخيرَ في السِّرِّ ، كما يَفْعَلُه في العلانية .

٢ ـ مَنْ : نكرة موصوفة فاعل نِعْمَ . وجملة (هو مِثْلُه) في محلّ رفع صفة لـ مَنْ .

٣ ـ مَنْ : نكرة تامّة ، في محلّ نصب تمييز ، أَي نِعْمَ رجلاً . والفاعل ضمير مستتر . هُو : المخصوص بالمَدْحِ إمَّا مبتدأ خَبَرُهُ الجملة قَبْلَه ، وإمَّا خَبَرٌ لمبتدأ محذوف ، تقديره : الممدوح هو .

ووَجْهُ جَعْلِ « مَنْ » نكرةً تامّةً عِنْدَ أبي عليٍّ مِن القياس أَنَّهم اسْتجازوا ذٰلِكَ في « ما » في نحو : ما أَنْبَلَ الجهاد ! فجعلوها بمنزلة « شَيْءٍ » ، وهي أَشَدُّ إبهاماً وشُيُوعاً مِنْ « مَنْ » . فإذا جاز ألا تُوْصَفَ مَعَ أَنَّها أَشَدُّ إبهاماً مِن « مَنْ » ، فألا تُوْصَفَ « مَنْ » أَحْرَىٰ وأَجْدَر ؛ لأَنَّها أَخَصُّ منها ، فيسير كَأَنَّه قال : نِعْمَ رجلاً هو ؛ لأَنَّها تَخُصُّ النَّاسَ ومَنْ أَشْبَهَهُمْ ، كَمَا كَانَتْ « ما » تعمُّ الأَشْيَاءَ .

عَلَىٰ أَنَّ الاستعمالَ الوَارِدَ عَنِ العربِ أَنَّهم لا يتركونَ « مَنِ » النَّكرةَ بلا صِفَةٍ ، كَمَا تَرَكُوا « ما » بلا وَصْفٍ في نَحْوِ : ما أَنْبَلَ الجِهَادَ !

* * *

مُنْذُ ومُذْ

أَصْلُ « مُذْ » مُنْذُ ؛ بدليلِ رُجُوعِهم إلىٰ ضَمِّ ذال مُذْ عِنْدَ ملاقاةِ السَّاكن ، نحو : مُذُ اليَوْمِ ، ولولا أَنَّ الأَصْلَ الضَّمُّ لكَسَرُوا على الأَصْلِ في ٱلتقاءِ السَّاكنَيْنِ ، نحو ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمّل : ٢] = وبدليلِ قَوْلِ بني عُبَيْدٍ مِنْ غَنِيٍّ : مُذُ زَمَنٍ طويلٍ ، فيضمّون الذّال مَعَ أَنَّ ما يليها غَيْرُ سَاكِنٍ ، علىٰ ٱعْتبارِ أَنَّ النُّونَ مَحْذُوفةٌ لَفْظاً لا نِيَّةً ، فلو لم يكنِ الأَصْلُ « مُنْذُ » لم يصحَّ هٰذَا الاعتبارُ . ونظيرُ هٰذَا قَوْلُهم في « لَدُنْ » و« قَطُ » : لَدُ وقَطُ ، عَلَىٰ تقديرِ ثُبُوتِ المحذوف .

وتُستعملان عَلَىٰ ثلاثةِ وُجُوهٍ :

آ ـ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهما ٱسْمٌ مجرورٌ .

فذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّهما ظرفان مضافان ، وبَعْضُهم إلىٰ أَنَّهما حرفا جرّ .

وهما يَجُرَّان الوَقْتَ أَوْ ما يُسْتَفْهَمُ به عَنِ الوَقْتِ ، نحو : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومِ الجمعة ، ومُذْ مَتَىٰ رَأَيْتَهُ ؟ ومُذْ كَمْ فَقَدْتَهُ ؟

واللُّغة الفصيحةُ في « مُنْذُ » الخَفْضُ عَلَىٰ كلِّ حالٍ .

وٱسْتَدَلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّهما حَرْفا جَرٍّ بإِيْصَالِهما الفِعْلَ إلى « كَمْ » ، كما يُوْصِلُ حَرْفُ الجرِّ ، نحو : منذُ كَمْ سِرْتَ ؟ كَمَا تقولُ : بِمَنْ تَمُرُّ ؟ ولَوْ كَانَا مَنْصُوبَيْنِ عَلَى الظَّرْفِ لجَازَ أَنْ يَسْتغنيَ الفِعْلُ الواقِعُ بَعْدَهما عَنِ العَمَلِ فيهما بإِعْمَالِهِ في ضميرٍ عَائِدٍ عليهما ؛ فكُنْتَ تَقُوْلُ : مُنْذُ كَمْ سِرْتَ فِيْهِ ؟ أَوْ سِرْتَهُ ، إِنِ ٱتَّسَعْتَ في الضَّميرِ ، كَمَا تَقُوْلُ : يَوْمَ الجُمعةِ قُمْتُ فِيْهِ ، أَوْ قُمْتُهُ . وٱمْتِنَاعُ العربِ مِنَ التَّكَلُّمِ بذٰلِكَ دَليلٌ عَلَىٰ أَنَّهما حَرْفا جرٍّ . وكذٰلِكَ قَوْلُهم : مُنْذُ مَتَىٰ

سِرْتَ ؟ وٱمْتِناعُهم مِنْ قَوْلِهم : مُنْذُ مَتَىٰ سِرْتَ فِيْهِ ، أَوْ سِرْتَه .

وأَيْضاً فإِنَّ « مُذْ » و« مُنْذُ » يتقدَّران في مَوْضِعِ بـ « في » ، وفي موضِعِ بـ « مِنْ » ؛ إِذْ هُما بمَعْنَاهُما إِذا جَرَّا ، و« في » و« مِنْ » حَرْفٌ ، فكذٰلِكَ يَنْبغي أَنْ يَكُوْنَ ما بمَعْنَاهُما .

ومَنْ جَعَلَهما حَرْفاً نَصَّ عَلَىٰ أَنَّ مَعْناهما مَعْنَىٰ « مِنْ » إِنْ كَانَ الزَّمَانُ ماضِياً ، ومَعْنَىٰ « في » إِذا كان الزَّمانُ حاضراً ، ومَعْنَىٰ « مِنْ » و« إِلىٰ » جميعاً إِنْ كان الزَّمانُ مَعْدوداً ، نحو : ما رَأَيْتُهُ مُذْ عَامٍ ، وما رَأَيْتُهُ مُذْ عَامِنا ، وما رَأَيْتُهُ مُذْ ثلاثةِ أَيَّامٍ .

قال ٱمْرُؤُ القَيْسِ :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيْبٍ وعِرْفَانِ ورَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

جَرَّتْ « مُنْذُ » الزَّمانَ الماضِي ، وهو كثيرٌ .

وقال زُهَيْرٌ :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ

جَرَّتْ « مُذ » الزّمان الماضي ، وهو قليلٌ .

ب ـ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهما ٱسْمٌ مَرْفوع .

وفي رَفْعِ هٰذَا الاسْمِ ثلاثة مذاهب :

١ ـ مَذْهَبُ الكوفيِّين والسُّهيليّ أَنْ يكون فاعلاً لِفِعْلٍ محذوفٍ ، فـ يومان في قَوْلِك : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يومان ، فاعل لـ مَضَىٰ أَوْ كان التَّامّة المحذوفة ، و« مُذ » ظرف زمان أُضيف إِلىٰ الجملة الفِعْلِيّة .

ورُدَّ بأَنَّ إِضمارَ الفِعْلِ لَيْسَ بقياسٍ ، وبأَنَّ قَوْلَ العرب : ما رَأَيْتُهُ مُذْ إِنَّ اللهَ خَلَقَه ، رُوِيَ بفَتْحِ هَمْزَةِ « إِنَّ » وكَسْرِها ، ولو كان كَمَا زَعَمُوا لم يَجُزْ إِلا الفَتْحُ ؛ إِذ لا يصحُّ كَسْرُ همزة « إِنَّ » بَعْدَ الفِعْلِ .

٢ ـ مَذْهَبُ الفرَّاء أَنَّه خبر لمبتدأ محذوف ؛ التَّقدير : ما رأيْتُهُ منذُ هو يومان ، ومنذ : ظرف زمان أضيف إلىٰ الجملة الاسميَّة .

٣ ـ مَذْهَبُ أبي عليّ أَنَّه مرفوع علىٰ أَنَّه خبر لـ مُذ ومُنْذُ ، ومُذْ ومُنْذُ مبتدآن ، وتقديرهما في النَّكِرَةِ : الأَمَد ، وفي المَعْرِفَةِ : أَوَّلُ الوَقْتِ ؛ فإذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمان ، فالتَّقدير : أَمَدُ ٱنْقِطاعِ الرُّؤْيَة يومان ، وإذا قُلْتَ : ما رَأَيْتُهُ مذ يومُ الجمعة ، فالتَّقدير : أَوَّلُ ٱنْقطاعِ الرُّؤْيَةِ يومُ الجمعة .

جـ ـ أَنْ يَلِيَهُما الجملةُ الفِعْليَّةُ أَوِ الاسْمِيَّةُ .

ومِثالُ الفِعْلِيَّة قَوْلُ الفرزدق :

مَـا زَالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَـا فَـأَدْرَكَ خَمْسَـةَ الأَشْبَـارِ

وقَوْلُ أَبي ذُؤَيْبٍ الهُذَليّ :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ : ما لِجِسْمِكَ شَاحِباً مُنْذُ ٱبْتُذِلْتَ ، ومِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ

ومِثالُ الاسْميَّة قَوْلُ الأَعْشَىٰ :

ومَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ وَلِيْـداً وكَهْـلاً حِيْـنَ شِبْـتُ وأَمْـرَدَا

وقَوْلُ أَبي دَهْبَلٍ الجُمَحِيّ :

تَبُـوْعُ لِهَـمٌّ لَـمْ يَـزَلْ بِـيَ طَـامِحـاً إِلَـىٰ أَمْجَـدِ الأَخْـلاقِ مُـذْ أَنـا يَـافِـعُ

وهُما هٰهُنا ظرفا زمانٍ مضافان إلىٰ الجملة ، وهو مَذْهَبُ سيبويه وأَبي عليّ والمحقِّقين مِنْ أَشْياخِ العربيَّة ، فالإِضَافةُ إِلى الجملةِ دليلٌ عَلَىٰ الاسميَّة .

* * *

مَهْمَا

ٱخْتُلِفَ في جنسِ هٰذِهِ الأداة : أهي ٱسْمٌ أَمْ حَرْفٌ ؟ فذَهَبَ الأكثرون إلىٰ أنَّها ٱسْمٌ بدليلِ عَوْدِ الضَّميرِ عليها في قَوْلِهِ تَعالىٰ ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٢] ؛ الهاء في ﴿ بِهِۦ ﴾ تعود علىٰ ﴿ مَهْمَا ﴾ .

وذَهَبَ السُّهيليُّ فيما نَقَلَ عنه صَاحِبُ « المُغْني » وٱبْنُ يسعون في « المِصْباح » إلىٰ أنَّها قد تَأْتي حَرْفاً ، وٱسْتدلا بقَوْلِ زُهَيْرٍ :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ ٱمْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خَالَهَا تَخْفَىٰ عَلَىٰ النَّاسِ تُعْلَمِ

وبقَوْلِ ساعدةَ بْنِ جُؤَيَّةَ الهُذَلِيِّ[1] :

قد أُوْبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ صَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

وهي عِنْدَهما في الشَّاهدَيْنِ حَرْفُ شرطٍ جازمٌ بمنزلةِ « إنْ » ؛ بدليلِ أنَّها لا مَوْضِعَ لها ؛ إذ لا تكونُ مبتدأً لعَدَمِ الرَّابطِ مِنَ الخبرِ ، وهو فِعْلُ الشَّرْطِ ، ولا تكون مفعولاً لاستيفاءِ فِعْلِ الشَّرْطِ مَفْعُوْلَه ، ولا سبيلَ إلىٰ غَيْرِهما ؛ فتعيَّنَ

---

(١) أنْشَدَهُ أبو عليّ في « الإيضاح » علىٰ أنَّ « أَبَىٰ يَأْبَىٰ » فِعْلٌ يتعدَّىٰ إلىٰ مفعول ، فلمَّا نَقَلَه ساعدةُ بالهمزة تعدَّى إلى مفعولين ، الأوَّل منهما نائب الفاعل الضَّمير المستتر ، والثَّاني « كُلَّ » . ويقال : أَبَىٰ الشَّيْءَ يَأْبَاهُ إذا كَرِهَهُ إباءً وإباءَةً . أُوْبِيَتْ : الواو منقلبة عَنِ الهمزةِ التي هي فاءُ الفِعْلِ ، أي تَنْقي الماءَ لِتُلَبِّسَ على الصَّائد ، فلم تَأْبَ الماءَ ٱخْتياراً ، بل مُنِعَتْهُ . صَاوِيَةٌ : اليابسة من العطش . أفقاً : ناحية مِن بارق ، أي مِنْ سحابٍ فيه بارق . تَشِم : تنظر إليه . يَصِفُ سَاعِدَةُ حميراً أَجْهَدَها العَطَشُ ، فيَبِسَتْ أَجْوَافُها ، وهي لا تُقْدِمُ علىٰ ماءِ العيونِ فَزَعاً مِنَ الصَّائِدِ ، فهي تنظرُ إلىٰ البَرْقِ ، وتَرْتَقِبُ نُزُوْلَ المَطَرِ لتردَه .

أَنَّها حَرْفٌ لا مَوْضِعَ له .

ويَتَّجِهُ بقاءُ « مَهْما » عَلَىٰ الاسْميَّةِ في قَوْلِ زُهَيْرٍ إذا أُعْرِبَتْ إِمَّا خَبَرَ تَكُنِ المُقَدَّم ، ومِن : زائدة ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ عِنْدَ أبي عليّ غَيْرُ مُوْجَبٍ ، وخليقةٍ : مجرور لفظاً مرفوع محلاً علىٰ أَنَّه اسْمُ يكنْ = وإِمَّا مبتدأ ، واسْم تكن ضميرٌ راجعٌ إلىٰ « مَهْما » ، وأَنَّثَ ضميرها ؛ لأَنَّ « مَهْما » هي الخليقةُ في المَعْنَىٰ .

ومِثْلُه عِنْدَ الزَّمخشريّ تَأْنيثُ الضّمير في ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٢] ؛ أَنَّثَ ﴿ بِهَا ﴾ ، وهي راجعةٌ إلى ﴿ مَهْمَا ﴾ علىٰ المَعْنَىٰ .

ومِثْلُه أيضاً قَوْلُ العَرَبِ : ما جَاءَتْ حاجتَك ، أَنَّثَ الفِعْلَ « جَاءَتْ » حَمْلاً عَلَىٰ المَعْنى ، وجَاءَت : بمَعْنى صَارَتْ ، فعل ناقص ، واسْمُها يعودُ عَلَىٰ « ما » الاسْتفهاميّة ، وأَنَّثَ الفِعْل ؛ لأَنَّ الاسْمَ هو الخَبَرُ ، والخَبَرُ هو الاسْمُ في المَعْنَىٰ .

مِنْ خليقةٍ : عَلَىٰ وَجْهِ جَعْلِ « مَهْما » مبتدأ ، جارّ ومجرور متعلِّقان بحالٍ محذوفة مِن « مهما » .

عِنْدَ : ظرف مكان متعلِّق بخبر تكن .

و« مَهْما » في قَوْلِ ساعدةَ مفعولٌ به مقدَّمٌ لـ تُصِبْ . وأُفقاً : ظرف مكان . مِن بارق : جارّ ومجرور متعلِّقان بحالٍ محذوفةٍ مِنْ « مَهْما » . والمَعْنَىٰ : أَيَّ شَيْءٍ تُصِبْ في أُفُقٍ مِنَ البَوَارِقِ تَسْمْ .

وذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّ « مَهْما » في قَوْلِ ساعدةَ اسْمُ شَرْطٍ ظَرْفُ زَمَانٍ ، والمَعْنَىٰ : أَيَّ وَقْتٍ تُصِبْ بارقاً مِنْ أُفُقٍ ، فقَلَبَ الكلامَ ، أَوْ في أُفُقٍ بارقاً ، فَزَادَ « مِنْ » ، وأَجْرَىٰ « أُفُقاً » ظَرْفاً .

وكذَلِكَ اخْتُلِفَ في أَصْلِ هٰذِهِ الأداة : أهي بسيطةٌ أَمْ مركَّبةٌ ؟

نَقَلَ الجامعُ في « الإبانة » الخِلافَ فيها ، فذكر أَنَّ أَصْلَها : ما ما ، فأُبْدِلَ

مِن الألفِ هاءً كراهةَ تكرارِ اللَّفْظَيْنِ ، فـ « ما » الأُوْلَىٰ الشَّرطيَّة ، نحو ﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٢] ، ثمّ زِيْدَتْ بَعْدَها « ما » ، كما زِيْدَتْ بَعْدَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ « إمَّا » و« أَيْنما » و« حَيْثما » و« متى ما » ، هٰذَا قَوْلُ الخليل . ومِثْلُ هٰذا الإبْدال كراهةَ توالي الأَمْثال قَوْلُه تَعَالَىٰ ﴿ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٦] ، ولم يَقُلْ : ما ما مكّناكم فيه ، فعَدَلَ إلىٰ « إنْ » النَّافيةِ لئلا تلتقيَ الأَمْثالُ في اللَّفْظِ .

وذَهَبَ سيبويه إلىٰ أَنَّ أَصْلَه : مَهْ ، ثمَّ دَخَلَتْ عليه « ما » ، فسَهَّلَتْ أَنْ يكونَ اسْمَ شَرْطٍ ، كما أَنَّ « إذْ » ظَرْفٌ ، ثمّ دَخَلَتْ عليه « ما » ، فصَارَ أداةَ شَرْطٍ ، كقَوْلِ العبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ السُّلَميّ :

إذْمَا أَتَيْتَ عَلَىٰ الرَّسُوْلِ فقُلْ لَهُ : حَقّاً عَلَيْكَ إذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

فـ « مَهْما » عِنْدَ سيبويه هي « مَهْ » التي معناها اسْكُتْ ، فضُمَّتْ إليها « ما » ، فحَدَثَ بالتَّركيبِ مَعْنَىٰ الشَّرْطِ والجَزَاءِ ، كَمَا حَدَثَ بالتَّركيبِ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لوجودِ غَيْرِهِ في قَوْلِهم : لولا زيدٌ لهَلَكَ عَمْرٌو ، وهٰذا المَعْنَىٰ كان مَعْدُوماً إذا كانتْ « لَوْ » غَيْرَ مركَّبةٍ .

وذَهَبَ أبو حَيَّان إلى أَنَّها بسيطة ، ووَزْنُها فَعْلَىٰ ، وأَلِفُها إمَّا للتَّأْنيثِ ، وإمَّا للإلْحاقِ ، وزَوَالُ التَّنوينِ للتَّأْنيثِ .

مَعَاني « مَهْمَا » :

١ ـ **اسْمٌ موضوعٌ لغَيْرِ العاقِلِ مِثْل « ما » ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنى « إن » الشَّرطيَّة** ، فصار مِنَ الكَلِمَ التي وُضِعَتْ لتعليقِ جملةٍ بجملةٍ ، تكونُ الأُوْلَىٰ سبباً ، والثّانية مُسَبَّباً . وانْفَرَدَتْ « مَهْما » مِنْ « مَنْ » و« ما » الشَّرْطِيَّتَيْنِ بأَنَّها لا يدخلُ عليها حَرْفُ الجرِّ ، ولا يُضَافُ إليها ، فلا يقال : عَلَىٰ مَهْما تَكُنْ أَكُنْ ، ولا : جِهَةَ مَهْما تَقْصِدْ أَقْصِدْ .

قال تَعَالَىٰ ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٢] .

مَهْما : اسْم شَرْط جازم مبنيّ على السُّكون في محلّ رفع مبتدأ ، وفِعْلُ الشَّرْطِ خَبَرُهُ ، أَوْ مفعول به على الاشْتغال ، عَلَى أَنْ يُقَدَّرَ عَامِلٌ متعدٌّ مُتَأَخِّرٌ عنها ؛ لأَنَّ لها الصَّدارةَ ، أَيْ مَهْما تُحْضِرْنا تَأْتِنا به . ومِثْلُه : زيداً مَرَرْتُ به ، أَيْ جَاوَزْتُ زَيْداً مَرَرْتُ به . ويُحْضِرُ مُضَارِعُ أَحْضَرَ ، يتعدَّى إِلى مفعولَيْنِ ؛ تقولُ : أَحْضَرْتُ زَيْداً عَمْراً . فـ / نا / في « تُحْضِرْنا » المفعولُ الأَوَّلُ ، و« مهما » المفعولُ الثّاني المقدَّم لصدارتِهِ .

٢ ـ الظَّرفيَّة الزَّمانيَّة المُتَضَمِّنة مَعْنى الشَّرْطِ .

ذَكَرَهُ بَعْضُ المتأخِّرين ، وأَنْشَدَ لحاتمٍ الطَّائيّ :

وإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

ولآخَرَ :

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شُبَيْمٍ يَدَّعِي مَهْما نَعِشْ نَسْمَعْ بِمَا لَمْ نَسْمَعِ

فـ مَهْما في ذَيْنِك البيتَيْنِ عِنْدَ هٰذا المُتَأَخِّر اسْمُ شرطٍ جازمٌ مبنيٌّ على السّكون في محلِّ نصبِ ظرفِ زمانٍ ، أَيْ أَيَّ وَقْتٍ تُعْطِ ، وأَيَّ زَمَنٍ نَعِشْ .

ورُدَّ بأَنَّه كما يَصِحُّ تقديرُ « مَهْما » بظَرْفِ زَمَانٍ ، يَصِحُّ تقديرُها بالمَصْدَرِ ، عَلَى مَعْنَى : أَيَّ عَطَاءٍ قليلٍ أَوْ كثيرٍ تُعْطِ بَطْنَك ، وأَيَّ عَيْشٍ نَعِشْ نَسْمَعْ .

ولا مانعَ مِنْ أَنْ يُكْنَى بـ مَهْما عَنْ مصدرِ فِعْلِ الشَّرْطِ ، كَمَا لا مانعَ مِنْ أَنْ يُكْنَى بها عَنِ المفعولِ ؛ إِذ لا فَرْقَ .

٣ ـ الاسْتفهام .

ذَكَرَهُ بَعْضُ المتأخِّرين ، وأَنْشَدَ لعمرو بْنِ مِلْقَطٍ الطَّائِيّ :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ

مَهْمَا : بتمامها اسْم اسْتفهام مبتدأ . لِيَ : جارّ ومجرور متعلِّقان بخبر .

اللَّيلةَ : ظرف زمان متعلِّق بخبر « مَهْما » أَيْضاً ؛ التَّقدير : ما حاصِلٌ لي

اللَّيْلَةَ ؟ أَوْ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه مَعْنى الجملة ، أَيْ ما أَصْنَعُ أَوْ أَلْبَسُ اللَّيْلَةَ ؟

(مَهْما لِيَهْ) : أُعِيْدَت الجملة توكيداً لفظِيّاً للجملة الأُوْلىٰ .

بنعليّ : الباء حرف جرّ زائد . نعليّ : مجرور لفظاً مرفوع محلاً عَلَىٰ أَنَّه فاعل أَوْدَىٰ . والهاء في لِيَهْ وسِرْبالِيَهْ ، حرفٌ مُجْتَلَبٌ للسَّكْتِ .

ونُقِلَ عن أَبي عليّ في « التَّذْكِرة » أَنَّ « مَهْما » في بيت عمرو بن مِلْقط أَصْلُها « ما » الاستفهاميّة ، ثُمَّ كُرِّرَتْ « ما » بَعْدَها توكيداً لفظيّاً ، وقُلِبَت الأَلِفُ الأُولى هاءً كراهةَ توالي الأَمثال .

وذهب ٱبْنُ الحاجب إِلىٰ أَنَّها مركَّبةٌ مِن « مَهْ » ٱسْم فِعْلِ أَمْرٍ بمعنى ٱكْفُفْ ، ثمّ ٱسْتَأْنَفَ ٱسْتفهاماً بـ « ما » وَحْدَها .

* * *

النُّوْن

تُسْتَعْمَلُ النُّوْنُ المُفْرَدَةُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْو الأَوَّل : أَنْ تكونَ للتّوكيدِ ، وهي خفيفةٌ وثقيلةٌ ، وقَدِ ٱجْتمعتا في قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [سورة يوسف : ١٣٢] ، وعَنِ الخليلِ أَنَّ التَّوكيدَ بالثَّقيلةِ أَبْلَغُ .

ويجوز أَنْ تُقْلَبَ نون التّوكيد الخفيفة المفتوح ما قَبْلَها ألفاً في الوقف ، كقَوْلِ الأَعْشَىٰ :

وإِيَّـاكَ والمَيْتَـاتِ لا تَقْـرَبَنَّهَـا ولا تَعْبُـدَ الشَّيْطَـانَ واللهَ فـاعْبُـدَا

تَعْبُدَ : فعل مضارع مبنيّ علىٰ الفتح لاتّصاله بنون التّوكيد الخفيفة المحذوفة دفعاً لالْتقاءِ السّاكنين ، وهو في محلّ جزم بلا النّاهية ، والأصل : لا تَعْبُدَنْ .

فاعْبُدا : الفاء زائدة لاتّصالها بعاملٍ تقدَّمَ عليه معمولُه . أَعْبُدَا : فعل أمر مبنيّ علىٰ الفتح لاتّصاله بنون التّوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف . والأَصْلُ : فاعْبُدَنْ .

والتّوكيد للحثِّ والحضِّ ، وذٰلِكَ يصلحُ للمستقبل ، ولذا لا يُؤَكَّد الماضي مُطْلقاً ، وما وَرَدَ مِنْ ذٰلِكَ شَاذٌّ ، وخُرِّجَ علىٰ أَنَّ الفِعْلَ ماضٍ في اللَّفْظِ مُسْتَقْبَلٌ في المَعْنَىٰ في نَحْوِ قَوْلِهِ :

دَامَـنَّ سَعْـدُكِ لَـو رَحِمْـتِ مُتَيَّمـا لَـوْلاكِ لَـمْ يَـكُ للصَّبَـابَـةِ جَـانِحـا

وأَمَّا قَوْلُ رُؤْبَةَ :

أَقَـائِلُـنَّ أَحْضِـرُوا الشُّهُـوْدَا

فأُكِّدَ اسْمُ الفاعل فيه : أَقَائِلُنَّ ، شذوذاً ، ولعلَّ الذي جَرَّأَ رُؤْبَةَ عليه شدَّةُ الشَّبَهِ بَيْنَ اسْمِ الفاعِلِ والفِعْلِ المضارعِ .

ويجوزُ توكيدُ الأَمْرِ مُطْلقاً ، ولو كان دعائياً ، كقَوْلِ ابْنِ رَوَاحة :

فَـأَنْـزِلَـنْ سَكِيْنَـةً عَلَيْنَـا

وأَمَّا المضارع فله مع النّون أحوالٌ ثلاثٌ :

أ ـ وجوب توكيده : إذا كان جواباً للقسم مُثْبَتاً مُسْتقبلاً غَيْرَ مفصولٍ عن اللام الواقعة في جوابه ، نحو ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٧] .

ب ـ جواز توكيده : وهو على أَضْرُبٍ :

١ ـ توكيد قريب مِنَ الواجب ، وذلك إنْ جاء شرطاً لـ « إنْ » متّصلة بها « ما » الزّائدة ، نحو ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٠٠] ، و﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [سورة مريم : ٢٦] .

وتَرْكُ التّوكيد في مثل هٰذا الموضع نادر ، أنشد أبو زيد :

زَعَمَـتْ تُمَـاضِـرُ أَنَّنِـي إِمَّـا أَمُـتْ يَبْـدُدْ أُبَيْنُـوْهَـا الأَصَـاغِـرُ خَلَّتِـي

وقال آخر :

يا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذي جِدَةٍ فما التَّخَلِّي عَنِ الإِخْوَانِ مِنْ شِيَمِي

٢ ـ يكثر توكيده بَعْدَ أَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ الطَّلَبِ :

كالنَّهْيِ ؛ قال أبو أُذَيْنَةَ اللَّخْميُّ :

لا تَقْطَعَـنْ ذَنَـبَ الأَفْعَـىٰ وتُـرْسِلَهـا إِنْ كُنْتَ شَهْماً فأَتْبِعْ رَأْسَها الذَّنَبا

والتَّمَنِّي ، كقَوْلِهِ :

فلَيْتَـكِ يَـوْمَ المُلْتَقَـىٰ تَـرَيِنَّنِـيْ لِكَـيْ تَعْلَمِـي أَنِّـي امْـرُؤٌ بِـكِ هَـائِـمُ

٣ ـ يَقِلُّ تَوْكيدُهُ في هٰذِهِ المَوَاضِعِ :

١ ـ أَنْشَدَ أبو زيد لحاتِمٍ :

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ إذا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَقْسَما

المَعْنَى نَفْيُ الحَمْدِ البَتَّةَ ، لا يريد أنَّه يَحْمَدُهُ حَمْداً قليلاً . وإنَّما المَعْنَى : لا يحمدَنَّكَ الوارثُ على ما تُخَلِّفُهُ له .

ووَجْهُ توكيده مع أنَّه منفيٌّ ـ والمضارعُ المنفيُّ لا يُؤكَّد ـ الشَّبَهُ بَيْنَ « ما » واللامِ الرَّابطةِ في : لَتَفعلَنَّ ، مِنْ حيثُ كان كلاهما زيادةً تلحقُ قَبْلَ الفِعْلِ ، والشَّبَهُ اللَّفظيُّ بَيْنَ « ما » النَّافيةِ و« ما » الزَّائدةِ التي يقربُ توكيدُ المضارعِ بَعْدَها مِنَ الواجبِ في نحو ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم : ٢٦] .

٢ ـ أَنْشَدَ سيبويه :

إذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ٱبْنُهُ ومِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

العِضَةُ : واحد العِضاه ، شَجَرٌ عِظام . الشَّكير : الوَرَقُ الصِّغار . يُضْرَبُ مثلاً في مشابهة الرَّجُلِ أباه .

ما : زائدة . وأُكِّدَ المضارعُ هٰهُنا لأَجْلِ « ما » ؛ إذ أَشْبَهَتْ « ما » الزائدةَ الواقعةَ بَعْدَ « إنِ » الشَّرطيَّة .

ومِثْلُه قَوْلُ حُجْرِ بْنِ خالد يمدحُ النُّعمانَ بْنَ المُنْذِرِ :

فَلا مَلِكٌ مَا يُدْرِكَنَّكَ سَعْيُهُ ولا سُوْقَةٌ مَا يَمْدَحَنَّكَ بَاطِلا

٣ ـ مِنْ كلامِهم : بِأَلَمٍ مَا تُخْتِنَنَّهْ .

مَعْنَاهُ : لا يُدْرِكُ الخَيْرُ ولا يُفْعَلُ المَعْرُوفُ إلا بِاحْتِمَالِ المَشَقَّةِ . والخِطاب للمرأة ، والهاء للسِّكِّين .

حُمِلَ المضارع : تُخْتِنَنَّهْ على الشَّبَهِ اللَّفظيِّ بين « ما » هٰهُنا و« ما » الزَّائدة بعد أداة الشَّرط في نحو ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم : ٢٦] .

٤ ـ قال الرَّاجز :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخاً عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أَيْ ما لَمْ يَعْلَمَنْ ، قَلَبَ نونَ التّوكيدِ أَلفاً في الوَقْفِ .

دُخُولُ نونِ التّوكيدِ هٰهُنا ضرورةٌ . وحَظُّه مِنَ القياسِ : تشبيهُ « لَمْ » بـ « لا » النّاهيةِ ؛ إذ كلاهما يتقدَّمُ المضارعَ ويجزمُهُ ، وقد عَلِمْتَ أَنَّ المضارعَ بَعْدَ « لا » النّاهيةِ يكثرُ توكيدُه .

٥ ـ قال سيبويه :

وقد يقولون : أَقْسَمْتُ لَمَّا لَمْ تَفْعَلَنَّ ؛ لأَنَّ ذا طَلَبٌ ، فصار كقَوْلِك : لا تفعلَنَّ ، كما أَنَّ قَوْلَك : أَتُخْبِرَنِّي ، فيه مَعْنى : أَفْعَلْ .

٦ ـ ومِنْ كلامِهم : بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ . وبِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّك .

جـ ـ أَمْتناع توكيده في موضعَيْنِ :

١ ـ أَنْ يقع جواباً للقسم ويختلَّ شرط مِن شروط الوجوب ، كالفَصْلِ بينه وبين اللام الرَّابطة ، نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥ ﴾ سورة الضُّحَىٰ : ٥ ، أو الدّلالةِ على الحال ، كقَوْلِهِ :

يَمِيْناً لأَبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً ولا يَفْعَلُ

٢ ـ أَلا يُسْبَقَ بما يُجِيْزُ توكيدَه ، نحو : سأقومُ اللَّيْلَ ، وأَخْدُمُ العربيَّة .

النَّحْوُ الثّاني : أَنْ تكون ضميراً لجماعة الإناث ، نحو :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا والعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانا

وقد تَأْتي حَرْفاً دالاً على جماعةِ الإناثِ في لُغَةِ طَيِّئٍ وأَزْد شَنُوْءَة ، وهي التي جُعِلَتْ عبارةُ أبي عَمْرٍو الهُذَليّ « أَكَلُوني البراغيثُ » عَلَماً عليها . ومنها قَوْلُهُ :

رَأَيْنَ الغَوَاني الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي فأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ

وخُرِّجَ البيت على أَنَّ النُّوْنَ أسم ضمير في موضع الفاعل ، والغواني : مبتدأ خبره الجملة قَبْلَه ، أَوْ بدل مِن نون الإناث .

النَّحْو الثَّالث : أَنْ تكونَ للوقاية ، وتُسَمَّىٰ نون العِماد أَيْضاً ، وتلحقُ قبلَ ياءِ المتكلِّمِ المنتصبةِ بواحدٍ مِنْ ثلاثةٍ :

١ ـ الفِعل : متصرِّفاً كان ، نحو « أكرمني » ، أَوْ جامداً ، نحو « عساني » و« ما عَدَاني » . وأَمَّا قَوْلُ الرَّاجز :

إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

فضرورةٌ .

وأَمَّا قَوْلُ أَبي حيَّةَ النُّميريِّ أَوْ غَيْرِه :

أَبَالمَوْتِ الَّذي لا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفيني

فقد حُذِفَ فيه نونُ الوقايةِ دُوْنَ نونِ الأَفعالِ الخمسة ؛ لأَنَّها علامةُ الإعراب .

وذكر أَبو عليٍّ عن بَعْضِ البصريِّين أَنَّ حَذْفَ نونِ الوقاية لُغَةٌ لغَطَفَان .

٢ ـ أسم الفعل : نحو دَرَاكِني ، وتَرَاكِني ، وعَلَيْكِني ، بمعنى أدركْني ، وأتْركْني ، وألْزِمْني .

٣ ـ الحرف : نحو « إِنَّني » ، وهي جائزةُ الحَذْفِ مع « إِنَّ » و« أَنَّ » و« لٰكِنَّ » و« كَأَنَّ » ، وغالبةُ الحَذْفِ مَعَ « لَعَلَّ » ، وقليلةٌ مَعَ « لَيْتَ » ، نحو ما أَنْشَدَهُ صاحبُ الكتابِ لزَيْدِ الخيل الطَّائيّ :

كمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

وما أَنْشَدَهُ قُطْرُبٌ لمُهَلْهِلٍ :

زَعَمُوا أَنِّي ذَهَلْتُ ولَيْتِي أَسْتَطِيْعُ الغَدَاةَ عَنْهَا ذُهُوْلا

وتَلْحَقُ أَيْضاً قبل الياءِ المخفوضة بـ مِنْ وعَنْ ؛ لأَنَّهما لمّا سكن آخرهما

أَشْبَهَا الفِعْلَ . وقَبْلَ المضاف إليها « لَدُنْ » و« قَدْ » و« قط » ، فيقال : مِنْ لدنِّي ، وقَدْني ، وقَطْني .

النَّحْوُ الرَّابع : التَّنوين ، وهو نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ آخر الكلمة لغيرِ توكيدٍ . وهو على أَضْرُبٍ :

١ ـ **تنوين التَّمكين** : أَوْ تنوين الصَّرْف ، وفائدتُه بقاءُ الاسم على أصالته ، إذ لم يُشْبِهِ المبنيَّ فيُبْنَى ، ولا الفِعْلَ فيُمْنَعَ الصَّرْفَ ، نحو تنوين رجلٍ وغَيْرِه مِنَ الأسماءِ المُعْرَبَةِ العاريةِ مِنْ مَوَانِعِ الصَّرْفِ .

٢ ـ **تنوين التَّنكير** : ما يلحق بَعْضَ الأسماءِ المبنيَّةِ فَرْقاً بَيْنَ معرفتِها ونكرتِها ، نحو : مررتُ بسيبويهِ وسيبويهِ آخر ، وصَهْ إذا أَرَدْتَ السّكوت ، وصَهٍ إذا أَرَدْتَ سُكُوتاً ، وإيْهِ إذا أَسْتَزَدْتَهُ مِنْ حديثٍ معلومٍ ، وإيْهٍ إذا أَسْتَزَدْتَهُ مِنْ حديثٍ مجهولٍ .

٣ ـ **تنوين العِوض** : ما يلحقُ « إِذْ » عِوَضاً مِن الجملِ المحذوفةِ المضافِ إليها « إذ » ، ولذلِكَ لا يجتمعان ، نحو ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [سورة الواقعة : ٨٤] ، أَيْ حينَ إِذْ بَلَغَتِ الحُلْقُوْمَ . ومنه تنوين « كلّ » و« بعض » إذا قُطِعتا عن الإضافة . ومنه أيضاً تنوين « جَوَارٍ » و« غَوَاشٍ » ، إذ هو عِوَضٌ مِن الياء عند سيبويه .

٤ ـ **تنوين المقابلة** : ما يَلْحَقُ ما جُمِعَ بالألف والتَّاءِ المزيدتَيْنِ ، نحو : مُسْلِماتٍ ؛ فإنَّه جَمْعٌ قُصِدَ به في المُؤَنَّثِ من سلامةِ نَظْمِ الواحدِ واتِّحادِ لَفْظِ الجرِّ والنَّصْبِ = ما قُصِدَ في « مُسْلِمين » ونَحْوِه ، فقُوْبِلَتِ الياءُ بالكسرةِ والنُّوْنُ بالتَّنوين .

٥ ـ **تنوين التَّرَنُّم** : ما يَلْحَقُ الرَّوِيَّ المُطْلَقَ ، وحروفُه الياءُ والواو والأَلِفُ ؛ يُعَوِّضون التَّنوينَ مِنْ هذهِ الحروف ، وذلِكَ في لغةِ كثيرٍ مِن بني تميمٍ

وقَيْسٍ ، إذا أَنْشَدُوا .

وهٰذَا التَّنوين يَلْحَقُ الاسْمَ المُتَمَكِّنَ مصحوباً بأل ، وغَيْرَ مَصْحُوبٍ ، والاسْمَ المبنيَّ ، والفِعْلَ ماضياً ومضارعاً ، والحَرْفَ .

قال جريرٌ :

أَقِلِّي اللَّوْمَ ، عَاذِلَ ، والعِتَابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

٦ ـ التَّنوين الغالي : وهو اللاحقُ لآخر القوافي المقيَّدة ، كقَوْلِ رُؤْبة :

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ

وسُمِّيَ غالياً لتجاوزِهِ حدَّ الوَزْنِ .

٧ ـ تنوين الضَّرورة : وهو اللاحق لِمَا لا ينصرف ، نحو قَوْلِ امْرئ القيس :

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقَالَتْ : لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي

وللمنادَىٰ المَضْموم ، كقَوْلِ الأَحْوَصِ يهجو مَطَراً :

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليْسَ عَلَيْكَ ، يا مَطَرُ ، السَّلامُ

٨ ـ التَّنوين الشَّاذُّ : نحو قَوْلِ بَعْضِهم : هَؤُلاءِ قَوْمُكَ ، حَكَاهُ أبو زَيْدٍ . وفائدتُه مجرَّدُ تكثيرِ اللَّفْظِ ، كما قيل في ألف « قَبَعْثَرَىٰ » .

* * *

هَلْ

« هَلْ » حرفُ ٱستفهام يدخلُ علىٰ الأَسْمَاءِ والأَفعال ، لطلب التَّصديق الإِيجابيّ ، نحو : هل قام زيدٌ ؟ وهل زيدٌ قائمٌ ؟ فتُساوي الهمزة في ذٰلِكَ .

ورُبَّما حُكِيَ لَفْظُها ، فٱسْتُعْمِلَتِ ٱسْماً ، مِن ذٰلِكَ ما حَكَاهُ الخليلُ ، قال : قُلْتُ لأبي الدُّقَيْش : هَلْ لَكَ في زُبْدٍ وتَمْرٍ ؟ فقال : أَشَدُّ الهَلّ وأَوْحَاهُ ! أَيْ أَعْجلُه وأَسْرَعُه . وقال أبو نُواس :

هَـلْ لَـكَ والهَـلُّ خَمِيسْ
فِيْمَـنْ إذا غِبْـتَ حَضَـرْ

وقال شاعر العربيَّة أبو الطَّيِّب :

مَنِ ٱقْتَضَىٰ بِسِوَىٰ الهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمِ

ومعناه : مَنِ ٱقْتَضَىٰ بغيرِ السَّيف حاجته أَجابَ كلَّ سؤالٍ يقال فيه : هل قضيتَ حاجتَك ؟ بقَوْلِهِ : لم تُقْضَ . وأراد بالحاجة هٰهُنا ما عَظُمَ مِن المطالب التي لا يكاد مثلُها يُدْرِكُهُ طالبُه إلا بالسَّيْفِ .

وتَفْتَرِقُ « هَلْ » مِنَ الهَمْزَةِ مِنْ عَشْرَةِ وُجُوْهٍ :

١ ـ ٱخْتِصاصها بطَلَبِ التَّصْديق .

٢ ـ ٱخْتِصاصها بالإِيجاب ؛ تقول : هل زيدٌ قائمٌ ؟ ويمتنعُ : هل لم يقم زيد ؟ بخلاف الهمزة ، نحو ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [سورة الزُّمر : ٣٦] .

٣ ـ تخصيصُها المضارعَ بالاستقبال ، نحو : هل تسافر ؟ بخلاف الهمزة ، نحو : أتظنُّه قائماً ؟

ويُستفهم بها عن الماضي ، نحو ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [سورة الأعراف : ٤٤] ، وقال زُهَيْرٌ :

فَمَنْ مُبْلِغُ الأَحْلافِ عَنِّي رِسَالَةً ... وذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ

٤ ـ لا تدخل على الشَّرْطِ .

٥ ـ لا تدخل على « إنَّ » .

٦ ـ لا تدخل على اسْمٍ بَعْدَه فِعْلٌ في سعة الكلام ؛ لأنَّها تَشَمُّ رائحةَ الفعل ، فتَطْلُبُهُ . وكلُّ أُولئك بخلافِ الهمزةِ ؛ بدليلِ ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [سورة الأنبياء : ٣٤] ، و﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [سورة يوسف : ٩٠] ، و﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [سورة القمر : ٢٤] .

٧ ـ تقع بعد العاطف ، نحو ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة الأحقاف : ٣٥] ، وقال الشَّاعِرُ :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ ... أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ

٨ ـ تقع بعد « أَمْ » ، نحو ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [سورة الرّعد : ١٦] . قال عَلْقَمَةُ الفَحْلُ :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وما اسْتُوْدِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُها إِذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَىٰ لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ

٩ ـ أنَّهُ يراد بالاستفهامِ بها النَّفْيُ ؛ ولذلِكَ دَخَلَتْ على الخبر بَعْدَها « إلا » ، في نحو ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [سورة الرّحمن : ٦٠] ، والباءُ في قَوْلِ الفرزدق :

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَىٰ عَلَيْها وأَقْرَدَتْ : ... أَلا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وصَحَّ العطفُ في قول امْرِئِ القيس :

وإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ ... وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

إذْ لا يُعْطَفُ الإنشاءُ على الخبر .

١٠ ـ أنَّها قد تأْتي بمعنى « قَدْ » ، وذٰلِكَ مَعَ الفِعْلِ ، وجُعِلَ منه ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ١] ، و﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ﴾ [سورة الغاشية : ١] .

أيْ قَدْ أَتَىٰ ، علىٰ مَعْنَىٰ التقرير والتقريب جميعاً ، أيْ أَتَىٰ علىٰ الإنسان قَبْلَ زمانٍ قريبٍ طائفةٌ مِنَ الزَّمَانِ الطَّويل الممتدّ لم يكنْ فيه شيئاً مذكوراً ، بل شيئاً مَنْسيّاً نطفةً في الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنس .

وذَهَبَ الزَّجَّاج إلى أَنَّ « هَلْ » باقيةٌ عَلَىٰ ما وُضِعَتْ عليه ، وهو الاستفهام ، والتَّقدير : أَلَمْ يَأْتِ على الإنسانِ حينٌ من الدَّهْرِ ، وإنَّما قال : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ ؛ لأنَّه كان تراباً وطيناً إلى أَنْ نُفِخَ فيه الرُّوح ، ويجوز أَنْ يَعْني به جميعَ النّاس ، أَنَّهم كانوا نُطَفاً ثمَّ عَلَقاً ثُمَّ مُضَغاً ، إلىٰ أَنْ صاروا شيئاً مذكوراً .

ومِنَ المَعَاني التي ذَكَرَها أَصْحَابُ المَعَاني لـ هَلْ ، الأَمْرُ ، في نحو قَوْلِهِ عزَّ ٱسْمُه ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [سورة المائدة : ٩١] ، أي ٱنْتَهُوا .

والتوكيد ، في نحو ﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾ [سورة الفجر : ٥] ، بمعنى إنَّ ، ولذٰلِكَ يُتَلَقَّىٰ بها القسم ، كما يُتَلَقَّى بـ « إنَّ » .

والنَّفْيُ ، نحو ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [سورة الرّحمن : ٦٠] ، و﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [سورة الأحقاف : ٣٥] .

والتَّمَنِّي ، نحو ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٣] ، وقال الشّاعر :

هَلْ بالطُّلُولِ لسائِلٍ رَدُّ أَمْ هَلْ لَهَا بتكلُّمٍ عَهْدُ

وقال آخر :

أَيَا مَنْزِلَيْ سَلْمَىٰ سَلامٌ عَلَيْكُما هَلِ الأَزْمُنُ اللاتي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وقد اسْتُعْمِلَتْ « هَلْ » التي يُسْتَفْهَمُ بها عن أَمْرٍ مُمْكِنِ الوقوعِ والحصولِ ، في موضع « لَيْتَ » ؛ لإِظْهارِ المُتَمَنَّىٰ المستحيلِ في صورةِ المُسْتَفْهَمِ عنه المُمْكِنِ الوقوعِ ؛ لكَمالِ العِنايةِ به ، والتَّوْقِ إليه .

والتَّحقيق ، نحو ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ [سورة الذاريات : ٢٤] ، أَيْ قد أتاك . وقد تقدَّم الكلامُ على هٰذا المعنى .

والتَّشويق ، نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [سورة الصف : ١٠ ـ ١١] .

وفي الحقِّ أَنَّ هٰذِهِ المَعَاني التي تُنْسَبُ إلىٰ « هَلْ » لم تُوْضَعْ لها « هَلْ » أَصْلاً ، وإِنَّما هي معانٍ أَفْرَزَتْها أَسْيِقَةُ الكلامِ ، وحَمْلُها على ما وُضِعَتْ له مِن الاستفهامِ الحقيقيِّ هو الأَشْبَهُ بمَذَاهِبِهم وكلامِهم . وسيبويهِ الَّذي شافَهَ العَرَبَ ووَعَىٰ مَقَاصِدَهُمْ نَصَّ علىٰ أَنَّ « هَلْ » مَوْضُوْعَةٌ للاستفهامِ ، ولم يَزِدْ عَلَىٰ ذٰلِكَ .

* * *

الواو

تُسْتَعْمَلُ الواو المُفْرَدَةُ عَلَىٰ ثَمَانِيَةِ أَنْحَاءٍ :

النَّحْوُ الأَوَّل : أَنْ تكونَ عَاطِفَةً . ولها أَحْكَامٌ جَمَّةٌ :

١ ـ معناها مُطْلَقُ الجَمْع ، فتعطفُ الشَّيْءَ على مصاحبِهِ ، نحو ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [سورة العنكبوت : ١٥] ، وعلىٰ سابقِهِ ، نحو ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [سورة الحديد : ٢٦] ، وعلىٰ لاحقِه ، نحو ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [سورة الشُّورى : ٣] .

٢ ـ تُسْتَعْمَلُ حيث يقتضي العاملُ أَكْثَرَ مِنْ واحدٍ ، نحو : تشارك زيدٌ وسعدٌ ، وجَلَسَ زيدٌ بين أخيه وأُختِه ؛ فالتَّفاعل لا يكونُ إلا بين اثْنين فأكثر ، والبينيَّة تقتضي التعدُّد ، ولذا قالوا : « أَوْ » بمعنىٰ الواو في قَوْلِهِ :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

٣ ـ تَعْطِفُ مفرداً علىٰ مفرد أَوْ جملةً علىٰ جملة . فإذا عطفتْ جملةً علىٰ جملة اشْتُرِطَ أَنْ يكونَ بينهما تناسبٌ يقتضي المشاركة بالعطف ؛ فلا يحسن أَنْ تقول : زيدٌ قائمٌ وسعدٌ شاعرٌ ، لعدم المناسبة بينهما ، إلا أَنْ يكون ذٰلك جواباً لِمَنْ أنكر هٰذَيْنِ الحُكْمَيْنِ ، أَوْ شكَّ فيهما ، فتكون قرينةُ كلامِه المتقدِّم هي المقتضيةَ لجوازِ العَطْفِ بَيْنَ هاتَيْنِ الجملتَيْنِ .

وقد عِيبَ علىٰ أبي تمَّام قَوْلُهُ :

لا والَّذي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَىٰ صَبْرٌ ، وأَنَّ أبا الحُسَيْنِ كَرِيمُ

إذ لا مناسبة بين هٰذَيْنِ المصدرَيْنِ .

٤ ـ جواز اقْتِرانِها بـ إمَّا ، نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ٣] ، وبـ لَكِنْ ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٠] ، وبـ لا إنْ سُبقت بنَفْيٍ ، نحو ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [سورة سبأ : ٣٧] ، وقد يكون النَّفْيُ على المَعْنَى ، كقَوْلِ المتنخِّل الهُذَليّ :

فاذْهَبْ ، فأيُّ فَتًى في النَّاسِ أحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

أي ما أحْرَزَهُ ظُلَمٌ ولا جَبَلٌ .

٥ ـ تعطف الشَّيْءَ على مرادفِهِ ، نحو ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [سورة يوسف : ٨٦] ، و﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٥٧] ، وقال عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ العِبَادِيُّ :

فقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيْهِ ... وأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا

٦ ـ عَطْفُ عَامِلٍ حُذِفَ وبَقِيَ مَعْمُولُهُ عَلَى عامِلٍ آخَرَ مَذْكُورٍ يجمعُهما مَعْنًى واحدٌ ، كقَوْلِ الرَّاعي :

إذَا ما الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً ... وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

أيْ وكَحَّلْنَ العُيُونَ ، والجامعُ بينهما التَّحْسِينُ .

وقال ابْنُ الزَّبَعْرَى :

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا

أيْ متقلِّداً سيفاً وحاملاً رُمْحاً ، والجامع بينهما التَّهَيُّؤ للقتال .

وقال آخر :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْها وَارِدا
عَلَفْتُها تِبْناً ومَاءً بَارِدا

أيْ وسَقَيْتُها ماءً ، والجامعُ بينهما الغذاء .

٧ ـ تقديم المعطوف بها عَلَى المعطوف عليه ، كقَوْلِ يزيدَ بْنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ :

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ثلاثَ خِلالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

أَيْ جَمَعْتَ غيبةً وفُحْشاً .

وقَوْلِ الأَحْوَصِ :

أَلا يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

أَيْ عليكِ السَّلامُ ورَحْمَةُ اللهِ .

وقَوْلِ ذي الرُّمَّة :

كَأَنَّا عَلَىٰ أَوْلادِ أَحْقَبَ لاحَها وَرَمْيُ السَّفَا أَنْفَاسَها بِسِهَامِ

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْها النَّاهِي فأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ صِيَامِ

يريد : لاحَها جَنُوبٌ ورَمْيُ السَّفا .

الأَحْقَبُ : الحمار الوحشيّ ؛ شبَّه رواحلهم في السُّرعة بالحُمُرِ الوحشيّة . لاحَها : غَيَّرَها وأَضمرها . السَّفا : شَوْك . أنفاسها : أنوفها . جنوب : ريح الجنوب فاعل لاحَها . النَّاهي : المواضع التي ينتهي إليها السَّيل . ذبّاب السّبيب : الثور الوحشيّ يذبّ عَنْ نَفْسِهِ بذنبه مِنْ شدَّةِ الحرّ . السّبيب : شعر الذَّنَب . صيام : مُمْسِكات عن الرّعي .

٨ ـ يجوز عطف النُّعوت بَعْضِها على بَعْضٍ إذا ٱخْتَلَفَتْ معانيها . فإنْ كانتْ معانيها لا يظهر فيها ترتيب كان العطفُ بالواو خاصَّة .

وإذا تباعدتِ المَعَاني كان العَطْفُ بالواوِ أَحْسَنَ ، نحو ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [سورة الحديد : ٣] .

ولَمَّا كانتِ المعاني مُتَقَارِبَةً لم يَكُنِ العَطْفُ مُخْتاراً ، نحو ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [سورة الحشر : ٢٤] ، ولَمَّا تَبَاعَدَتْ كان العَطْفُ بالواو مُخْتاراً ، نحو ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤﴾ [سورة الأعلى : ٢ ـ ٤] .

ومِنْ عَطْفِ الصِّفات قَوْلُهُ :

إلَـىٰ المَلِـكِ القَـرْمِ وابْـنِ الهُمَـامِ ولَيْـثِ الكَتِيبَـةِ فـي المُـزْدَحَـمْ

وقالوا : إنّ الجملةَ إذا كانتْ في مَعْنَىٰ الصِّفة فإنَّها لا تعطف ، والصِّفة الحقيقيّة أَوْلَىٰ بذٰلِكَ ؛ لأنَّها متّحدةٌ بالموصوف ، والعطف يقتضي المغايرةَ ، ولهٰذا جاءت صفات الله تعالى غيرَ معطوفةٍ غالباً ، نحو ﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾ [سورة الحشر : ٢٣] .

٩ ـ أَصْلُ التَّثنية العطف بالواو ، وربَّما راجعوا العطف بالواو فيها إمَّا للتفخيم ، كقَوْلِهِ :

لَيْـثٌ ولَيْـثٌ فـي مَجَـلٍّ ضَنْـكِ
كِـلاهُمـا ذُو أَشَـرٍ ومَحْـكِ

وقَوْلِهِ :

لـو غُـلَّ قَبْـرٌ وقَبْـرٌ كُنْـتَ أَكْـرَمَهُـمْ مَيْتـاً ، وأَبْعَـدَهُـمْ عَـنْ مَنْـزِلِ الـذَّامِ

= وإمَّا للضَّرورة ، كقَوْلِهِ :

كَـأَنَّ بَيْـنَ فَكِّهـا والفَـكِّ

أراد : بَيْنَ فَكَّيْها ، فقاده تصحيحُ الوَزْنِ والقافيةِ إلى مراجعةِ العَطْفِ بالواو .

١٠ ـ حذف الواو العاطفة بَابُهُ الشِّعر . ومِنْ شَوَاهِدِه قَوْلُ الحطيئة :

إنَّ امْـرَأً رَهْطُـهُ بـالشَّـامِ مَنْـزِلُـهُ بِرَمْلِ يَبْرِيْنَ جَاراً شَدَّ ما اغْتَرَبَا

أَيْ ومَنْزِلُهُ برملِ يبرينَ .

وأَنْشَدَ أبو الحسن :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَـزْرَعُ الـوُدَّ فـي فُـؤَادِ الكَـرِيْـمِ

يريد : كيف أصبحتَ وكيف أمْسَيْتَ .

وأنشدَ ابْنُ الأعرابيّ :

وكَيْفَ لا أبْكي عَلَىٰ عَلاتي
صَبَائحي غَبَائقي قَيْلاتي

أي صَبَائحي وغَبَائقي وقَيْلاتي . علاتي : إبلي . يريد إبلاً يحلبها صباحاً وبعد المغرب وفي القائلة .

وحَكَىٰ أبو زيد : أكَلْتُ لَحْماً لَبَناً تمراً ، أي ولَبَناً وتمراً .

وقال آخر :

فأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ ... في الطَّرْحِ طَرْفاً شِمالاً يَمِيْنا
وأَمَّتْ بِنا مَشْرِقاً مَغْرِبا ... غُبَاراً وحَبْساً ضَحَارَىٰ حُزُوْنا

تقديره : شمالاً ويميناً ، ومَشْرقاً ومَغْرِباً .

وقال آخر :

لَمَّا رَأَيْتُ نَبَطاً أنْصَارا
شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِيَ الإزَارا
كُنْتُ لَهَا مِنَ النَّصَارَىٰ جَارا

أراد : وكُنْتُ .

١١ ـ أخْتَلَفَ أئمَّةُ العربيَّة في العامِلِ في المَعْطوفِ عَلَىٰ ثلاثةِ أقْوَالٍ :

١ ـ قول سيبويه : العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، فإذا قُلْتَ : رأيتُ زيداً وسعداً ، فقد أنْصبا جميعاً بـ رأيتُ ، والحرف الحاطف عمل بسقاه وشَرَكَ بينهما ، وإنّما عمل الفعل فيهما بواسطة حرف العطف .

٢ ـ قول أبي علي : العامل في المعطوف حرف العطف ، لأنّه إنّما وقع موقع العامل ونَابَ عن إعادته . فلمّا أعْمَلَتِ الواو في نحو : نهضَ زيدٌ وعمرٌو ، عن إعادة « نَهَضَ » ، قامت مقامَها فرفعتْ ما بعدَها .

ورُدَّ بأَنَّ الحرف لا يعمل حتّى يختصّ ، وحروف العطف غير مختصّة ، فلا تصلح للعمل ؛ لأنّها تدخل على الأَسماءِ والأَفعالِ .

٣ ـ قول السُّهيليّ : العامل في المعطوف فعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ بعد حرف العطف مِنْ جنسِ الفِعْلِ العامل في المعطوف عليه ، وحرف العطف دالٌ على ذٰلِكَ الفعل المقدَّر .

النَّحْوُ الثَّاني : أَنْ تكون ٱسْتئنافيَّةً ، نحو ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [سورة الحج : ٥] ، و﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٦] ، و﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] . إِذْ لَوْ كَانَتْ عَاطِفَةً لانْتَصَبَ ﴿وَنُقِرُّ﴾ ، ولَجُزِمَ ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ ، ولَلَزِمَ عَطْفُ الخَبَرِ ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ عَلَى الأَمْرِ ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ .

قال الشّاعر :

عَلَىٰ الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْماً إِذَا قَضَىٰ قَضِيَّتَهُ أَلا يَجُورَ ويَقْصِدُ

الواو ٱسْتئنافيَّة ؛ لأَنَّه إِذا عُطِفَ على « يجور » فسيجعلُه شريكاً في النَّفْيِ ، فيلزم التَّناقض .

وذَهَبَ بَعْضُهم إِلىٰ أَنَّ الواو ، وإِنْ كانتِ ٱسْتئنافيَّةً لا تخرج عن معنى العطف ، ولٰكن لا تشرِّك بينَ ما بَعْدَها وما قَبْلَها إِلا في أَصْلِ الإِخبار دون شَيْءٍ آخر ، فكأَنَّ القائل بعد كلامِه المتقدِّم قال : وأُخْبِرُك أَيضاً بكذا .

النَّحْوُ الثَّالِثُ : أَنْ تكونَ حاليَّةً ، وهي الداخلة على الجملة الواقعة حالاً ، وتُسَمَّىٰ واو الابْتِدَاءِ ، ويقدِّرُها سيبويه والأقدمون بـ إِذْ ، ولا يريدون أَنَّها بمعناها ، إِذ لا يُرَادِفُ الحرفُ الاسمَ ، بل إِنَّها وما بَعْدَها قَيْدٌ للفِعْلِ السَّابق ، كما أَنَّ « إِذْ » كذٰلِك .

وذَهَبَ عبد القاهر الجرجاني إِلى أَنَّ تسمية هٰذِهِ الواو بواو الحال ،

لا يُخْرِجُها عن أَنْ تكونَ مُجْتَلَبَةً لضَمِّ جملةٍ إلى جملة ، وهي تُشْبِهُ الفاء الرّابطة لجواب الشّرط ؛ إذ تجبُ الواو حيثُ تجبُ الفاءُ ، وتمتنعُ حيثُ تمتنعُ ، نحو : جاءَني زيدٌ وهو راكبٌ ، وإنْ تأتِني فأنتَ مُكْرَمٌ ، وجاءَني زيدٌ يَسْعَىٰ ، وإنْ تَأْتِني أُكْرِمْك .

فإنْ كانتِ الجملة الحاليَّةُ اسْميّةً فلها مَعَ الواو ثلاثُ صورٍ :

آ ـ أَنْ تقترنَ بالواو وفيها ضمير يعود على صاحب الحال ، وهو الأَكْثَرُ ، نحو ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [سورة الكهف : ١٨] .

ب ـ أَنْ تتجرَّدَ مِن الواو ، وتكتفي بالضّمير الرابط ، نحو ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [سورة الزّمر : ٦٠] .

جـ ـ أَنْ تقترن بالواو دون الضّمير ، نحو : جاء زيدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ .

وإنْ كانت الجملة الحاليَّةُ فعليَّةً فِعْلُها ماضٍ رُوْعِيَتْ فيها الأحكام الآتية :

١ ـ تلزم الواو وقد إذا كان الماضي مُثْبَتاً ولا ضمير معه ، كقَوْلِ عَلْقمة :

وجَالَدَتْهُمْ حَتَّىٰ أَتَقَوْكَ بِكَبْشِهِم ... وقَدْ حَانَ مِنْ شَمْسِ النَّهَارِ غُرُوْبُ

٢ ـ تمتنعُ الواو وقد إذا كان الماضي في المعنىٰ شَرْطاً ، نحو : لأضربَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ . فجملة (ذَهَبَ) حال ، والمعنى لأضربَنَّهُ علىٰ كلِّ حالٍ ، أي لأضربَنَّهُ ذاهباً أَوْ ماكثاً .

٣ ـ يتجرَّدُ الماضي بعد « إلا » من الواو وقد ، نحو : ما تكلَّمَ إلا قال خيراً ، وقال أبو ذُؤيب :

أَمْ ما لِجَنْبِكَ لا يُلائِمُ مَضْجَعاً ... إلا أَقَضَّ عَلَيْكَ ذَاكَ المَضْجَعُ

٤ ـ تجب الواو ، وتمتنعُ قد ، إذا نُفِيَ الفِعْلُ ، ولم يكنْ ضميرٌ ، نحو : جاء زيدٌ وما طلعت الشَّمس .

٥ ـ تجوز الواو ، وتمتنعُ قد ، إذا نُفِيَ الفِعْلُ ، ووُجِدَ الضَّميرُ ، نحو :

جاء زيدٌ وما دَرَىٰ كيف جاء ؟

٦ ـ ومِن إضمار الواو وقد قَوْلُهُ تَعالَىٰ ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [سورة النساء : ٩٠] ، أي وقَدْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهم ، ويقوِّيه قراءةُ الحسن ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ ، ومنه ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [سورة يوسف : ٦٥] .

٧ ـ ومِن إضمار قد دونَ الواو قَوْلُهُ تَعالَىٰ ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [سورة الشعراء : ١١١] ، و﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨] .

٨ ـ ومِنْ إضْمارِ الواو دون قد قَوْلُ النّابغة :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَىٰ مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ

وإنْ كانت الجملة الحاليَّةُ فعليّةً فِعْلُها مضارعٌ رُوْعِيَتْ فيها الأَحْكامُ الآتيةُ :

١ ـ إذا وقع المضارع مُثْبتاً حالاً لم يَكَدْ يجيءُ بالواو ، نحو : جاءَني زيدٌ يَسْعَىٰ غلامُه بَيْنَ يَدَيْهِ ، وقال عَلْقَمَةُ :

وقَدْ عَلَوْتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُوْمُ

وقال أبو دُواد :

ولَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيْجُ

٢ ـ فإنْ دخل حرفُ النَّفْي على المضارع تَغَيَّرَ الحُكْمُ ، فقد يقترنُ بالواو ، وأنْ يَعْرَىٰ منها أَكْثَرُ ، فمِن اقْترانِه بها قَوْلُهم : كُنْتُ ولا أُخْشَىٰ بالذِّئْبِ ، وقال مسكين الدّارميُّ :

أَكْسَبَتْهُ السَّوَرِقُ البِيْضُ أَبَساً ولَقَدْ كَانَ ولا يُدْعَىٰ لأَبْ

وقال مالك بْنُ رُفَيْع ، وكان جَنَىٰ جِنَايةً ، فطَلَبَهُ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبير :

بَغَانِي مُصْعَبٌ وبَنُو أَبِيْهِ فَأَيْنَ أَجِيْدُ عَنْهُمْ ؟ لا أَحِيْدُ

أَقَادُوا مِنْ دَمِي وتَوَسَّدُونِي وكُنْتُ وما يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ

« كان » في هٰذِهِ الشّواهد تامّة ، والمضارعُ المنفيُّ بَعْدَها الدّاخلةُ عليه الواو في موضع الحال ؛ ألا تَرَىٰ أنَّ المعنى : وُجِدْتُ غَيْرَ خائفٍ للذَّنْبِ ، ولقد وُجِدَ غَيْرَ مَدْعُوٍّ لأَبٍ ، ووُجِدْتُ غَيْرَ مُنَهْنَهٍ بالوعيدِ وغَيْرَ مُبَالٍ به .

٣ ـ ولَيْسَ مجيءُ المضارع مَنْفِيّاً مُقْتَرِناً بواو الحالِ بعزيزٍ في الكلام ، ألا تَرَاكَ تقولُ : جَعَلْتُ أَمْشي وما أَدْري أَيْنَ أَضَعُ رِجْلي ، وجَعَلَ يقولُ ولا يدري ، وقال أبو الأسود :

يُصِيبُ وما يَدْري ، ويُخْطِي وما دَرَىٰ ... وكَيْفَ يَكُونُ النَّوْكُ إلا كَذٰلِكِ

النَّوْكُ : الحُمْق .

٤ ـ وأمّا مجيء المضارع مَنْفِيّاً حالاً مِنْ غيرِ أَنْ يقترنَ بالواو فهو الأكثر ، قال :

ثَوَوْا لا يُرِيْدُوْنَ الرَّوَاحَ ، وغَالَهُمْ ... مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَىٰ قَدْرِ

وقال أَرْطَأَةُ بْنُ سُهَيَّةَ :

إنْ تَلْقَني ، لا تَرَىٰ غَيْرِي بِنَاظِرَةٍ ، ... تَنْسَ السِّلاحَ وتَعْرِفْ جَبْهَةَ الأَسَدِ

وقال أَعْشَىٰ هَمْدَان :

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فهَزَّلَتْنَا ... وكُنَّا قَبْلَ ذٰلِكَ في نَعِيْمِ

وكَانَ سَفَاهَةٌ مِنِّي وجَهْلاً ... مَسِيْرِي ، لا أَسِيْرُ إلىٰ حَمِيْمِ

جملة (لا أَسِيْرُ) حال من ياء المتكلّم التي هي فاعل في المعنىٰ للمَصْدَرِ الميميّ : مَسِير ؛ فكأَنَّهُ قال : وكان سَفَاهةً منّي وجَهْلاً أَنْ سِرْتُ غَيْرَ سائرٍ إلى حميم ، وأَنْ ذَهَبْتُ غَيْرَ مُتَوَجِّهٍ إلى قريب .

النَّحْوُ الرَّابع : أَنْ تكونَ للمعيَّة ، وهي المُصَاحِبَةُ لمعمولِ فِعْلٍ إمّا لفظاً وإمّا مَعْنًى ، نحو : سِرْتُ والنِّيْلَ ، واسْتَوَىٰ الماءُ والخَشَبةَ .

والواو هٰهُنا جامعةٌ غيرُ عاطفةٍ ، وأَصْلُ ما بَعْدَها أَنْ يكونَ معطوفاً ، ولٰكِنَّه

عُدِلَ به إلى النَّصْبِ لِمَا لُحِظَ فيه مِنْ مَعْنَىٰ المفعولِ به ، فإذا قُلْتَ : ٱسْتَوَىٰ الماءُ والخشبةَ ، كان معناه : سَاوَىٰ الماءُ الخشبةَ . وكذٰلِك : جاءَ البَرْدُ والطَّيالسةَ ، أي جاءَ البَرْدُ بالطَّيالسة ، وهي ضَرْبٌ من الثِّياب .

وفي ناصب المفعول معه أقوال : الفِعْلُ بوساطة الواو ، أَوْ ما في معنى الواو من الظَّرفيّة ؛ لأَنَّها بمنزلة « مع » ، أَوْ فعل محذوف يدلّ عليه السِّياق ، ففي : ٱسْتَوَىٰ الماءُ والخشبةَ ، تقديره : ولابَسَ الخشبةَ ، أو الواو نفسها ؛ لأَنَّ صحّةَ الكلام لمَّا دارت مع الواو وجوداً وعَدَماً دلَّ علىٰ أَنَّها هي العاملة . أربعةُ أقوالٍ أَيْسَرُها أَوَّلُها ، وهو مَذْهَبُ سيبويه والجمهور .

النَّحْوُ الخامس : أَنْ تكون داخلةً عَلَىٰ المضارعِ المنصوبِ لعَطْفِه علىٰ مَصْدَرٍ صريح أَوْ مُؤَوَّل ؛ قالت ميسون بنت بَحْدَل :

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقرَّ : فعل مضارع منصوب بأَنْ مضمرة جوازاً بَعْدَ الواو ، والمصدر المؤوَّل مِن أَنْ وصلتها معطوف على المصدر الصريح : لُبْس ، أَيْ لُبْسُ عباءَةٍ وقَرُّ عيني .

وقال أبو الأسود أَوْ غَيْرُهُ :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

تَأْتِيَ : فعل مضارع منصوب بأَنْ مضمرة وجوباً بعد الواو ، والمصدر المؤوَّل مِنْ أَنْ وصلتها معطوف على مصدرٍ متصيَّدٍ من الكلام السّابق ، أَيْ لا يكنْ منك نَهْيٌ عَنْ خُلُقٍ وإتيانٌ له .

ويُشْتَرَطُ في هٰذِهِ الواو إذا عطفتْ مصدراً مؤوَّلاً علىٰ مصدرٍ متصيَّدٍ أَنْ يتقدَّمَها نَفْيٌ أَوْ طَلَبٌ ، كقَوْلِهِ تعالىٰ ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٢] ، وقَوْلِ الحُطيئة :

أَلَسْمَ أَكُ جَـارَكـم ويَكُـوْنَ بَيْنـي وبَيْنَكُـمُ المَـوَدَّةُ والإِخَـاءُ

وقَوْلِ كعب بن سعد الغَنَوِيِّ :

وما أَنَا للشَّيْءِ الذي لَيْسَ نافِعي ويَغْضَـبَ مِنْـهُ صَـاحِبِـي بِقَـوْلِ

النَّحْوُ السَّادِسُ : أَنْ تكونَ حَرْفَ جَرٍّ ، وهي واو القَسَم ، ولا تَدْخُلُ إلا علىٰ اسْمٍ ظاهِرٍ ، ولا تتعلَّقُ إلا بمحذوفٍ ، نحو قَوْلِ أبي طالب :

فَـواللهِ لَـولا أَنْ أَجِـيءَ بِسُبَّـةٍ تَجُـرُّ عَلَـىٰ أَشْيَـاخِنـا فـي القَبَـائِلِ

إِذَنْ لاتَّبَعْنَـاهُ عَلَـىٰ كُـلِّ حَـالَـةٍ مِنَ الدَّهْرِ جِدّاً غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازِلِ

فإِنْ تَلَتْها واوٌ أُخْرَىٰ ، نحو ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [سورة التين : ١] ، فالتّاليةُ واو العَطْفِ ، وإِلا لاحْتَاجَ كُلٌّ مِنَ الاسمَيْنِ إِلىٰ جَوَابٍ .

النَّحْوُ السَّابِعُ : واو رُبَّ ، كقَوْلِ مُجَمِّع بْنِ هلال :

وخَيْلٍ كأَسْرَابِ القَطَا قَدْ وَزَعْتُهَا لَهَـا سَبَـلٌ فِيْـهِ المَنِيَّـةُ تَلْمَـعُ

شَهِدْتُ ، وغُنْمٍ قَدْ حَوَيْتُ ، ولَذَّةٍ أَتَيْـتُ ، ومـا ذا العَيْشُ إلا التَّمَتُّـعُ

والمحقِّقون مِنْ أَهْلِ العربيَّة أَنَّ الجَرَّ هٰهُنا بـ رُبَّ مضمرة بعد الواو ، لا بالواو نَفْسِها ، وأَنَّ الواو عاطفةٌ ولَوِ ٱفْتُتِحَتْ بها القصائدُ ، عطفتْ علىٰ شَيْءٍ في نَفْسِ المتكلِّم ، ويُؤَكِّدُ كَوْنَها عاطفةً أَنَّ واوَ العَطْفِ لا تدخلُ عليها كَمَا دَخَلَتْ عَلَىٰ واوِ القَسَمِ ، في نَحْوِ :

ووالله لَـولا تَمْـرُهُ مـا حَبَبْتُـهُ ولا كَـانَ أَدْنَىٰ مِـنْ عُبَيْـدٍ ومُشْرِقِ

النَّحْوُ الثَّامِنُ : أَنْ تكونَ زائدةً ، دُخُوْلُها كخروجها ، أَثْبَتَهُ أبو الحسن والكوفيُّون ، وتابَعَهُم بَعْضُ المتأَخِّرين ، وزَعَمَ أَنَّ ذٰلِكَ يكثر بشَرْطَيْنِ :

١ ـ كَوْنُ عامِلِ الخبر « كان » ، أَوْ « لَيْسَ » .

٢ ـ كَوْنُ الخبرِ مُوْجباً بَعْدَ « إلا » .

قال الشّاعر :

مـا كَـانَ مِـنْ بَشَـرٍ إلا ومِيْتَتُـهُ مَحْتُـوْمَـةٌ لَكِـنِ الآجَـالُ تَخْتَلِـفُ

(مِيْتَتُهُ مَحْتُوْمَةٌ) : خبر كان ، والواو زائدة .

وقال آخر :

لَيْـسَ شَـيْءٌ إلا وفِيْـهِ إذَا مـا قَـابَلَتْـهُ عَيْـنُ اللَّبِيْـبِ اعْتِبَـارُ

(فِيْهِ اعْتِبَارٌ) : خبر ليس ، والواو زائدة .

ويقلُّ في غَيْرِ ذٰلِكَ ، كقَوْلِ أَعْشَىٰ تَغْلِبَ :

وكَـانُـوا أُنَـاسـاً يَنْفَحُـوْنَ فـأَصْبَحُـوا وأَكْثَـرُ مـا يُعْطُـوْنَـكَ النَّظَـرُ الشَّـزْرُ

وقَوْلِ الفِنْدِ الزِّمَّانيِّ :

فلَمَّـــا صَـــرَّحَ الشَّـــرُّ فـــأَمْسَـــىٰ وَهْـــوَ عُـــرْيَـــانُ

ولَـــمْ يَبْـــقَ سِـــوَىٰ العُـــدْوا نِ دِنَّـــاهُـــمْ كَمَـــا دَانُـــوا

وقَوْلِ الأَسود بْنِ يعفر :

حَتَّـــىٰ إذَا قَمِلَـــتْ بُطُـــوْنُكُـــم ورَأَيْتُـــمُ أَبْنَـــاءَكُـــمْ شَبُّـــوا

وقَلَبْتُـــمُ ظَهْـــرَ المِجَـــنِّ لَنَـــا إنَّ اللَّئِيْـــمَ العَـــاجِـــزُ الخَـــبُّ

أراد : قَلَبْتُم . قَمِلَ بَطْنُهُ : ضَخُمَ . المِجَنّ : التُّرْسُ ، قَلَبَ له ظَهْرَ المِجَنّ : عاداه . الخبّ : الماكر الخبيث .

وقَوْلِ أبي كبير الهُذَلِيِّ :

فـــإذَا وذٰلِـــكَ لَيْـــسَ إلا حِيْنَـــهُ وإذَا مَضَـىٰ شَـيْءٌ كَـأَنْ لَـمْ يُفْعَـلِ

أي فإذا ذٰلِكَ ، يَعْنِي شبابَه وما مَضَىٰ مِنْ أَيَّام تمتُّعِهِ .

الحين : الهلاك . لم يُفْعَل : لم يكنْ .

ورَأَىٰ صاحب « المُغْني » أَنَّ زيادةَ الواو ظاهرةٌ في قَوْلِ الشَّاعر :

فَمَـا بَـالُ مَـنْ أَسْعَـىٰ لأَجْبُـرَ عَظْمَـهُ حِفَاظاً ويَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي

وفي قول الآخر :

ولقد رمقتُك في المجالسِ كلها فإذا وأنتَ تعيبُ من يبغيني

ومِمَّا احتجَّ به الكوفيُّون على زيادةِ الواو مِنَ التَّنْزيل ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٥] ، و﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾ [سورة الصافات : ١٠٣ ـ ١٠٤] ، و﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزُّمر : ٧٣] .

والبصريُّون عَلَىٰ أنَّها لَيْسَتْ زَائِدَةً في شَيْءٍ مِنْ ذٰلِكَ ، ولا تصحُّ زيادتُها ؛ لأنَّ الحُرُوفَ وُضِعَتْ للمَعَاني ، فذِكْرُها دُوْنَ مَعْناها يَقْتضي مُخَالفةَ الوَضْعِ ، ويُوْرِثُ اللَّبْسَ . وأيضاً فإنَّ الحروفَ وُضِعَتْ للاختصارِ نائبةً عَنِ الجملِ ، كالهمزةِ نائبة عَنْ : أَسْتفهمُ ، وزيادتُها تنقضُ هٰذَا المَعْنَىٰ . وتَأَوَّلُوا الواو في تلك الشَّواهد عاطفةً علىٰ محذوفٍ مقدَّرٍ يتمُّ به الكلامُ .

وأمَّا قَوْلُه تَعَالىٰ ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [سورة الزُّمر : ٧١] ، و﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [سورة الزُّمر : ٧٣] ؛ تجرَّدتْ « فتحت » الأُولىٰ من الواو ، والحديث عن النَّار ، واقْترنتِ الثَّانية بالواو ، والحديث عن الجنَّة = فقيل : جواب الثَّانية محذوف ، تقديره : عرفوا صدق ما وُعِدُوا به ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ .

قال السِّجلْماسيُّ في « المَنْزع البديع في تَجْنيس أساليب البديع » :

« وإنَّما يُحْذَفُ الجوابُ في مثل هٰذِهِ الأدوات المقتضية الجوابَ لقَصْدِ المبالغة ؛ لأنَّ السَّامعَ يُتْرَكُ مع أَقْصَىٰ تخيُّلِه بتقديره أَشْيَاءَ لا يحيطُ بها الوَصْفُ ، وذٰلِكَ حين يسوق السِّياقُ إلى مَعْنًى واحدٍ يقعُ علىٰ أنحاءٍ كثيرةٍ ووجوهٍ متعدِّدةٍ وآخذةٍ بالنَّوع . . . ولو صُرِّحَ بالجواب لوقف الذِّهْنُ عِنْدَ المصرَّحِ به المعيَّن ، فلا يكون له ذٰلِكَ الوَقْعُ . وتقديره في الآية : حتَّى إذا جاؤوها جاؤوها وفُتحت أبوابها ، أي وقد فُتحت ، والواو واو الحال .

وفي هٰذا ما حُكِيَ أنَّهُ اجْتَمَعَ أبو عليٍّ الفارسيُّ مَعَ أبي عَبْدِ الله بْنِ خالويه في مجلس سيف الدّولة ، فسُئِلَ ابْنُ خالويه عن ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ في النّار بغير واو ، وفي الجنة ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ بالواو . فقال ابْنُ خالويه : هٰذِهِ واو الثّمانية ؛ لأنَّ العرب لا تعطف الثمانيةَ إلا بالواو .

فنظر سيفُ الدّولة إلى أبي عليّ وقال : أحَقٌّ هٰذا ؟ فقال أبو عليٍّ : لا أقول كما قال . ﴿ فُتِحَتْ ﴾ بغير واو ؛ إنّما ذٰلِكَ لأنّها مُغْلَقَةٌ ، فكان مجيئهم شَرْطاً في فَتْحِها ، فقولُه ﴿ فُتِحَتْ ﴾ فيه مَعْنى الشَّرْطِ . وأمّا قَوْلُه ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ في الجنّة بالواو فهٰذِهِ واو الحال ؛ كأنّهُ قال : جاؤوها وهي مفتّحةُ الأبواب ، أيْ هٰذِهِ حالُها .

وهٰذا قَوْلٌ في غايةِ الحُسْنِ ، صَادِرٌ عَنْ مُحَقِّقٍ مِثْلِ أبي عليّ .

ويشهدُ له أمْران :

١ ـ العَادَةُ المطَّرِدَةُ شَاهِدٌ عَلَىٰ إهَانَةِ المعذَّبين بالسُّجُونِ مِنْ إغْلاقِها حتّى يَرِدُوا عليها ، وإكْرامِ المُنَعَّمِيْنَ بإعْدَادِ فَتْحِ الأبْوَابِ لَهُمْ مُبَادَرَةً واهْتِماماً .

٢ ـ النّظير مِن قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [سورة ص : ٥٠] اهـ

* * *

القِسْمُ الثَّاني

مَسَائِلُ الخِلافِ بَيْنَ البصريِّيْنَ والكوفيِّيْنَ

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المَسْأَلة الأُولى

الفِعْلُ والمَصْدَرُ : أَيُّهما مُشْتَقٌّ مِنْ صَاحِبِه ؟

رَأْيُ الكُوْفِيِّين :

ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أَنَّ المَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الفِعْلِ وفَرْعٌ عليه .

حُجَجُ الكُوْفِيِّيْنَ :

١ ـ المَصْدَرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الفِعْلِ ؛ لأَنَّ المصدرَ يَصِحُّ لصحَّةِ الفِعْلِ ، ويعتلُّ لاعتلالِه ، نحو : قَاوَمَ قِوَاماً ، صحَّ المصدر لصحّة الفِعْلِ ، أَيْ لمَّا ثَبَتَتِ الواو في الفِعْلِ دونَ قَلْبِها ألفاً ، ثبتتْ في المصدر .

قَامَ قِيَاماً ؛ اعتلَّ المصدرُ لاعتلالِ الفِعْلِ ، أَيْ لمَّا قُلِبَت الواو في الفِعْلِ ألفاً ، إِذْ أَصْلُها (قَوَمَ) ، قُلِبَتْ في المصدر ، إِذْ أَصْلُها : قِوَاماً ؛ قُلِبَت الواو ياءً لمجانسةِ كسرة القاف .

فلمَّا صحَّ المصدر لصحَّةِ الفعل واعتلَّ لاعتلالِه ، دلَّ على أَنَّهُ فَرْعٌ عليه .

٢ ـ يعملُ الفِعْلُ في المصدر ، نحو : ضربْتُ ضَرْباً ، فتنصب « ضَرْباً » بـ « ضَرَبْتُ » ، فوجب أَنْ يكونَ المصدرُ فَرْعاً له ؛ لأَنَّ رُتْبَةَ العَامِلِ قَبْلَ رُتْبَةِ المعمول .

٣ ـ يُذْكَرُ المَصْدَرُ تَأْكيداً للفعل ، ولا شَكَّ أَنَّ رُتْبَةَ المُؤَكَّدِ قَبْلَ رُتْبَةِ المُؤَكِّد ؛ فدَلَّ على أَنَّ الفِعْلَ أَصْلٌ ، والمَصْدَرُ فَرْعٌ .

٤ ـ الَّذي يُؤَكِّدُ ذلك أَنَّا نَجِدُ أَفْعالاً ولا مَصَادِرَ لَهَا ، نحو : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، ولَيْسَ ، وحبَّذا . فلو لم يكنِ المَصْدَرُ فَرْعاً لا أَصْلاً مَا خَلا عَنْ هٰذِهِ

الأَفْعَالِ ؛ لاستحالةِ وُجُودِ الفَرْعِ مِنْ غيرِ أَصْلٍ .

٥ ـ المَصْدَرُ لا يُتَصَوَّرُ مَعْناه ما لم يكنْ فِعْلَ فاعلٍ ، والفاعِلُ وُضِعَ له : فَعَلَ ، ويَفْعَلُ ، فينبغي أَنْ يكونَ الفِعْلُ الذي يُعْرَفُ به المصدرُ أَصْلاً للمصدر .

٦ ـ ولا يُقال : سُمِّيَ المصدرُ مَصْدراً لصدورِ الفِعْلِ عنه ، كما يُقالُ للمَوْضِعِ الذي تُصْدَرُ عنه الإِبِلُ « مُصْدَر » ، لصدورها عنه ؛ بَلْ سُمِّيَ مَصْدراً لأَنَّهُ مَصْدُوْرٌ عن الفِعْل ، كما قالوا : مَرْكَبٌ فَارِهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ، أي مَرْكُوْبٌ فَارِهٌ ، ومَشْرُوْبٌ عَذْبٌ ؛ فالمُرَادُ بـ مَفْعَل هٰهُنا المَفْعُولُ لا المَوْضِعُ .

رَأْيُ البصريِّين :

ذَهَبَ البصريُّون إلى أَنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ المَصْدَرِ وفَرْعٌ عليه .

حُجَجُ البصريِّين :

١ ـ المَصْدَرُ يدلُّ على زمانٍ مُطْلَقٍ ، والفِعْلُ يدلُّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ ، والمُطْلَقُ أَصْلُ المُقَيَّدِ ، فالمَصْدَرُ أَصْلٌ للفِعْلِ .

وبيانُ ذلك أَنَّهم لمَّا أَرادُوا استعمالَ المصدرِ وَجَدُوْهُ يَشْتَرِكُ في الأَزمنة كلِّها ، لا اختصاصَ له بزمانٍ دُوْنَ زمانٍ ، فلمَّا لم يتعيَّنْ لهم زَمَانُ حُدُوْثِه لعَدَمِ اختصاصِه اشتقُّوا له مِنْ لَفْظِه أمثلةً تدلُّ على تعيُّنِ الأَزمنة ، ولهذا كانت الأَفْعَالُ ثلاثةً : ماضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ ؛ لأَنَّ الأَزمنةَ ثلاثةٌ ، لِيختصَّ كلُّ فِعْلٍ منها بزمانٍ مِنَ الأَزمنة الثلاثة ؛ فدَلَّ على أَنَّ المَصْدَرَ أَصْلٌ للفِعْلِ .

٢ ـ المَصْدَرُ اسْمٌ ، والاسْمُ يقومُ بنَفْسِه ، ويَسْتغني عن الفِعْلِ . وأَمَّا الفِعْلُ فإِنَّهُ لا يقومُ بنَفْسِه ، ويفتقرُ إلىٰ الاسْمِ . وما يَسْتغني بنَفْسِه ، ولا يفتقرُ إلى غَيْرِه = أَوْلى بأَنْ يكونَ أَصْلاً مِمَّا لا يقومُ بنَفْسِه ، ويفتقرُ إلى غَيْرِه .

٣ ـ الفِعْلُ يدلُّ بصيغتِه على شيئَيْنِ : الحَدَثُ ، والزَّمان المحصَّل ، والمصدر يدلُّ بصيغتِه على شيءٍ واحد ، وهو الحدث ، والواحد أصل

الاثنين ، والبسيط أَصْل المركَّب ، وأسبق وجوداً منه ، فكذلك المصدر أَصْلُ الفعل .

٤ ـ المصدر له مثالٌ واحد ، نحو : الضَّرْب ، والفعل له أمثلةٌ مختلفة ، والذَّهَبُ نَوْعٌ واحد ، وما يوجد منه أنواعٌ وصورٌ مختلفةٌ .

٥ ـ الفعل يدلُّ بصيغته على ما يدلُّ عليه المصدر . والمصدرُ لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفِعْلُ ، فـ « ضَرَبَ » يدلُّ على ما يدلُّ عليه الضَّرْبُ ، و« الضَّرْبُ » لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه « ضَرَبَ » ، وإذا كان كذلك كانَ المصدر أَصْلاً والفعْلُ فَرْعاً ؛ لأَنَّ الفَرْعَ لا بُدَّ أَنْ يكونَ فيه الأَصْلُ ، وصار هذا كما تقولُ في الآنيةِ المَصُوْغَةِ مِنَ الفضَّة ، فإنَّها تدلُّ على الفضّة ، والفضَّة لا تدلُّ على الآنية ، فكما أَنَّ الآنيةَ المصوغةَ مِنَ الفضّة فَرْعٌ عليها ومأْخوذةٌ منها ، فكذلك الفعل فَرْعٌ على المصدر ومَأْخُوْذٌ منه .

٦ ـ لو كان المصدر مشتقّاً من الفعل لكان يجب أَنْ يجري على سَنَنٍ في القياس ، ولم يختلفْ كما لم تختلفْ أسماءُ الفاعلين والمفعولين ، فلمَّا اختلف المصدر اختلاف الأَجناس كالرَّجُل والثَّوْب والتُّراب والماء والزّيت ، دلَّ على أَنَّه ليس مشتقّاً مِنَ الفِعْلِ .

٧ ـ لو كان المصدر مشتقّاً من الفعل لوجب أَنْ يدلَّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنًى ثالثٍ ، كما دلَّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول . فلمَّا لم يكن المصدر كذلك دلَّ على أَنَّه ليس مشتقّاً من الفعل .

٨ ـ الدّليل على أَنَّ المصدر ليس مشتقّاً من الفعل قولُهم : أَكْرَمَ إِكْرَاماً ، بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقّاً من الفعل لوجب أَنْ تُحذفَ الهمزة ، كما حُذفت من اسم الفاعل والمفعول ، نحو : مُكْرِم ، ومُكْرَم ، لمَّا كانا مشتقَّيْنِ من الفعل ، فلمّا لم تُحذف هٰهُنا ، كما حُذفت مِمّا هو مشتقٌّ من الفعل ، دلّ

على أنَّ المصدر ليس بمشتقّ من الفعل .

٩ ـ الدّليل على أنَّ المصدر هو الأَصْلُ تسميتُه مصدراً ؛ فإنَّ المَصْدَرَ هو المَوْضِعُ الذي يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مصدر » ، فلمَّا سُمِّيَ مصدراً دلَّ على أنَّ الفعل قد صدر عنه . وهذا دليلٌ لا بَأْسَ به في هذه المَسْأَلة .

الرَّدُّ على حُجَجِ الكُوفِيِّيْنَ :

١ ـ المصدر يصحُّ لصحّة الفعل ، ويعتلُّ لاعتلاله : الرّدّ عليه من ثلاثة أَوْجُهٍ :

آ ـ المصدر الذي لا علّةَ فيه ولا زيادةَ لا يأْتي إلا صحيحاً ، نحو : ضربْتُهُ ضَرْباً ، وإنَّما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة ، والكلامُ إنَّما وقع في أصولِ المصادرِ لا في فروعِها .

ب ـ قَوْلُنا : صحّ لصحّة الفعل ، واعتلّ لاعتلاله ؛ طلباً للتشاكُلِ ، وذلك لا يدلُّ على الأصليّة والفَرْعيّة ، وصَارَ هذا كَمَا قَالُوا : يَعِدُ ، والأَصْلُ : يَوْعِدُ ، فحذفوا الواوَ لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ ، وقالوا : أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ ، والأَصْلُ : أَوْعِدُ ونَوْعِدُ ، وتَوْعِدُ . فحذفوا الواو ـ وإنْ لم تقع بين كسرةٍ وياء ـ حملاً على « يَعِدُ » ، ولا يدلُّ ذلك على أنَّها مشتقّةٌ من « يَعِدُ » .

جـ ـ يجوز أنْ يكونَ المصدرُ أَصْلاً للفعل ، ويُحمل على الفعل الذي هو فَرْعٌ ، كما بَنَيْنَا الفعل المضارع في فعل جماعة النِّسوة ، نحو : يَضْرِبْنَ ، حملاً على : ضَرَبْنَ ، وهو فَرْعٌ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ المستقبل قبل الماضي .

قال الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) : بُنِيَ الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد ؛ لأَنَّه يُفْتَحُ في الاثنين ، ولا شَكَّ أَنَّ الواحدَ أَصْلٌ للاثنين .

فإذا جاز للكوفيِّين أَنْ يحكِّموا الأصلَ على الفَرْع هناك ، جاز للبصريِّين أَنْ

يحملوا الأَصْلَ على الفَرْع هٰهُنا .

٢ ـ قولهم : الفعل يعملُ في المصدر ، فيجبُ أَنْ يكونَ أَصلاً ، الجواب عنه مِنْ وجهَيْنِ :

آ ـ الإجماع منعقدٌ على أَنَّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء . ولا خِلاف أَنَّ الحروفَ والأفعالَ ليست أَصْلاً للأسماء . فكذلك عمل الفعل في المصدر لا يدلُّ على أَنَّ المصدر مشتقٌ من الفعل .

ب ـ معنى قَوْلنا : ضَرَبَ ضَرْباً ، أَيْ أَوْقَعَ ضَرْباً ، كقولك : ضَرَبَ زيداً ، في كونهما مفعولين . وإذا كان المعنى أَوْقَعَ ضَرْباً ، فلا شَكَّ أَنَّ الضَّرْبَ معقولٌ قبل إيقاعِه مقصودٌ إليه ؛ ولهذا يصحُّ أَنْ يؤمر به فيقال : اضربْ ، فإذا ثبت أَنَّه معقولٌ قبل إيقاعِه معلومٌ قبل فِعْلِه ، دلَّ ذلك على أَنَّهُ قبل الفعل .

٣ ـ قولهم : المصدر يُذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد .

هذا لا يدلُّ على الأصالة والفرعيّة ، فإذا قلت : جاء زيدٌ زيدٌ ، ورأيتُ زيداً زيداً ، ومررتُ بزيدٍ بزيدٍ ، فإِنَّ زيداً الثاني يكون توكيداً للأَوَّل في هذه المواضع كلِّها ، وليس مشتقّاً من الأَوَّل ولا فرعاً عليه .

٤ ـ قولهم : نجد أَفعالاً ولا مصدرَ لها .

خُلُوّ هذه الأفعال من مصادر مستعملة ، لا يخرج المصدر عن كَوْنِه أَصْلاً ، وأَنَّ الفعل فَرْعٌ عليه ؛ لأَنَّه قد يُستعمل الفَرْعُ ويُهْجر الأصل ، نحو : طير عَبَاديد ، أي متفرِّقة ؛ استعملوا لفظ الجمع الذي هو فَرْع ، ولم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأَصْل ، ولم يخرج بذلك الواحد عن أَنْ يكونَ أصلاً للجمع .

على أَنَّ هناك مَصَادِرَ مُسْتعملةً هُجِرَتْ أَفْعَالُها ، نحو : وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْبَه ، وجَدْعاً ، وتبّاً ؛ قال ابن ميّادة :

تَفَاقَدَ قومي إذ يبيعونَ مُهْجَتي بجاريةٍ بَهْراً لهم بَعْدَها بَهْرا

٥ ـ قَوْلُهم : المَصْدَرُ لا يُتَصَوَّرُ ما لم يكنْ فِعْلَ فاعلٍ ، والفعل وُضع له فَعَلَ ويَفْعَل .

هذا باطل ؛ لأَنَّ الفعل في الحقيقة ما يدلُّ عليه المصدرُ ، نحو الضَّرْب ، وما نسمّيه فِعْلاً مِنْ فَعَلَ ويَفْعَل إِنَّما هو إِخبارٌ بوقوع ذلك الفعل في زمنٍ معيَّنٍ ، ومن المحالِ الإِخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأَنَّه لو جاز أَنْ يقال : ضَرَبَ زيدٌ ، قبل أَنْ يُوْضَع الاسم للضَّرْبِ لكان بمنزلة قولك : أُخبرك بما لا تعرف . وذلك محالٌ .

٦ ـ المراد بالمصدر اسم المفعول لا الموضع ، نحو : مَرْكَبٌ فارهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ، أي مركوبٌ ومشروبٌ . الجواب عنه :

آ ـ إذا أمكن حَمْلُ الألفاظ على ظاهرها فلا يُعْدَل عن الظّاهر إلا بدليل ، والظاهر يُوجب أَنْ يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب الحملُ على الظّاهر .

ب ـ قولُهم : مَرْكَبٌ فارِهٌ ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ، يجوز أَنْ يكون المراد به موضع الرّكوب ، وموضع الشُّرب ، ونُسِبَ إليه الفراهة والعُذوبة مجازاً ، كما يقال : جرى النهر ، والنهر لا يجري ، وإِنَّما يجري الماءُ فيه ، وقالوا : بلد آمن ، فأضافوا الأمن إليه مجازاً ؛ لأَنَّه يكونُ فيه .

* * *

المَسْأَلة الثَّانية
مِيْمُ اللَّهُمَّ

رَأْيُ الكُوفِيِّين :

ذهب الكوفيُّون إلى أَنَّ الميمَ المشدّدةَ في « اللّهمّ » ليست عِوَضاً من « يا » التي للتَّنبيه في النِّداء .

حُجَجُ الكُوفِيِّين :

١ ـ أَصْلُ اللّهمّ : يا اللهُ أُمَّنا بخيرٍ ، ولمَّا كَثُرَ في كلامِهم ، وجَرَىٰ على ألسنتهم ، حَذَفُوا بعضَ الكلمة ؛ طلباً للتخفيف ، والحَذْفُ في كلامِ العربِ لطلب الخفَّة كثيرٌ ؛ ألا تَرَى أَنَّهم قالوا : هَلُمَّ ، ووَيْلُمِّهِ ، والأَصْلُ : هلَّ (بمعنى أسرع) ، وأُمَّ (بمعنى اقصدْ) ، وأصل وَيْلُمِّه : ويلٌ لأُمِّه ، ولمَّا كَثُرَ اجترؤُوا عليه بالحَذْف حتى صار وَيْلُمِّهِ .

وقالوا : أَيْشِ ، والأَصْلُ فيه : أَيُّ شَيْءٍ ؟

وقالوا : عِمْ صباحاً ، والأَصْلُ فيه : انْعِمْ صَبَاحاً . وهذا في كلامِهم كثيرٌ .

٢ ـ الذي يدلُّ على أَنَّ الميم المشدّدة ليست عوضاً من « يا » أَنَّهم يجمعون بينهما ؛ قال الرَّاجز :

إِنِّـــي إذا مـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا
أَقـــولُ : يـــا اللَّهُـــمَّ يـــا اللَّهُمَّـــا

فجمع بين الميم و« يا » ، ولو كانت الميم عِوَضاً من « يا » مَا جاز أَنْ يُجْمَعَ بينهما ؛ لأَنَّ العِوض والمعوَّض عنه لا يجتمعان .

رَأْيُ البصريِّيْنَ :

ذهب البصريُّون إلى أَنَّ الميم المشدّدة في « اللَّهُمَّ » عوضٌ عن « يا » التي للتنبيه في النِّداء ، والهاءُ مبنيَّةٌ على الضَّمِّ ؛ لأَنَّه نداءٌ .

حُجَجُ البصريِّيْنَ :

الإجماع منعقدٌ على أَنَّ أَصْلَ : اللَّهُمَّ : يا أَللهُ ؛ لأَنَّه لا يُستعمل إلا في النِّداءِ ؛ ألا ترى أَنَّه لا يجوز أَنْ تقول : غفر اللَّهمَ لزيدٍ ؛ لأَنَّه ليس بنداءٍ . ولمَّا وجدْناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ، ووجدْنا الميم حرفين ، و« يا » حرفين ، ويُستفاد من قولِهم : اللَّهُمَّ ، ما يُستفاد من قولك : يا أَللهُ = دلَّنا ذلك على أَنَّ الميم عوضٌ من « يا » ؛ لأَنَّ العِوَضَ ما قام مقام المعوَّض . وهٰهُنا الميمُ قد أفادتْ ما أفادتْ « يا » ، فدلَّ على أَنَّها عِوَضٌ منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشِّعر .

الرَّدُّ على حُجَجِ الكُوْفِيِّيْنَ :

١ ـ قولهم : أَصْلُ اللَّهُمَّ : يا أَللهُ أُمَّنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال = الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

آ ـ لو كان أصلُه : يا أَللهُ أُمَّنا بخير ، لكان ينبغي أَنْ يجوز أَنْ يقال : اللَّهُمَّنَا بخيرٍ . وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليلٌ على فسادِه .

ب ـ يجوز أَنْ يقال : اللَّهُمَّ أُمَّنا بخيرٍ . ولو كان الأَمْرُ كما زعموا : يُرادُ به « أُمَّ » ، مَا حَسُنَ تكريرُ الثّاني ؛ لأَنَّه لا فائدةَ فيه .

جـ ـ لو كان الأمر كما زعموا مَا جاز أَنْ يُستعملَ هذا اللَّفْظُ إلا فيما يُؤَدِّي هذا المعنى . ولا خِلاف أَنَّه يجوز أَنْ يقال : اللَّهُمَّ إلْعَنْهُ ، اللَّهُمَّ أَخْزِهِ ، قال تعالى ﴿ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [سورة الأنفال : ٣٢] ، ولو كان الأمر كما زعموا لكان

التقدير : أُمَّنا بخيرٍ إنْ كان هذا هو الحقَّ من عندك ، فأَمطرْ علينا حجارةً من السَّماءِ أو ائتِنا بعذابٍ أليم . ولا شكَّ أنَّ هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنَّه لا يكون أَمُّهم بالخير أنْ يُمطر عليهم حجارة من السماء أو يُؤتوا بعذابٍ أليم .

ولو كان الأَصْلُ : يا أللهُ أُمَّنا بخيرٍ ، لكان ينبغي أنْ يقال : اللَّهُمَّ وارحمْنا ، فلمَّا لم يجز أنْ يقال إلا : اللَّهُمَّ ارحمْنا ، ولم يَجُزْ : وارحمْنا ، دلَّ على فسادِ ما ادّعوه .

وادّعاء أنَّ هَلُمَّ أَصْلها : هلّ أمْ ، لا يُسَلَّمُ به ، إذ ذهب الخليل (ت ١٧٥هـ) إلى أنَّ أَصْلَه : ها التي للتنبيه ، ولُمَّ مِنْ : لَمَّ اللهُ شَعْثَه ، إذا جَمَعَه . والأصل : ها إلْمُمْ ، فاجتمع ساكنان ، الألف من (ها) واللام من (الْمُمْ) ، فحُذفت الألفُ لالتقاءِ السَّاكنين ، ونُقِلَتْ ضمّةُ الميمِ الأُولى إلى اللامِ ، وأُدْغِمَتْ إحْدى الميمَيْنِ في الأخرى ، فصار هَلُمَّ .

٢ ـ قولهم : « الدليل على أنَّ الميم ليست عوضاً من « يا » أنَّهم يجمعون بينهما ، نحو :

إنِّـــي إذا مـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا
أَقـــولُ يـــا اللَّهُـــمَّ يـــا اللَّهُمَّـــا

وقول الآخر :

ومـــا عَلَيْـــكِ أَنْ تَقُـــولـــي كُلَّمَـــا
صَلَّيْـــتِ أَوْ سَبَّحْـــتِ يـا اللَّهُـــمَّ مـا » اهـ

هذا الشِّعر لا يُعرفُ قائلُه ، فلا يكونُ فيه حُجَّةٌ . وعلى أنَّه إنْ صحَّ عن العرب ، فالرِّوايةُ الصَّحيحةُ : أَقُولُ : أَللَّهُمَّ أَللَّهُمَّا . وكذلك قول الآخر : سبَّحْتِ أَللَّهُمَّ ، بقطع همزة الوصل ، وهو جائز في الشِّعر ، نحو :

أَلا لا أَرى إثنَيْـــنِ أَحْسَـــنَ شيمـــةً عَلَىٰ حَدَثَانِ الدَّهْرِ منِّي ومِنْ جُمْلِ

ولئن صحّ ما أنشدوه ، إنّه يُحمل على تقدير منادًى محذوف ، أي : كلّما صلّيْتِ أو سَبَّحْتِ يا هٰذه اللّٰهُمَّ، وحَذْفُ المدعوّ (المنادى) كثيرٌ في كلامِهم ؛ قال تعالى ﴿ألا يا اسْجدوا﴾ [سورة النمل : ٢٥] ، أي يا هؤلاءِ اسجدوا .

ولئن بَعُدَ هذا التّقديرُ جَازَ أنْ نَقُولَ : إنّما جَمَعَ بَيْنَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنه لضرورة الشّعر ، وسَهَّلَ الجمعَ بينهما للضّرورة أنَّ العِوض في آخر الاسم ، والمعوَّض عنه في أوّله ، والجمعُ بين العوض والمعوَّض عنه جائز في ضرورة الشّعر ؛ قال الفرزدق :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا على النَّابِحِ العاوي أَشَدُّ رِجَامِ

فجمع بين الميم والواو في (فَمَوَيْهما) ، وهي عِوَضٌ عنها ؛ لضرورة الشّعر . وكذلك : يا اللّٰهُمَّ ، جمع بين العِوض والمعوَّض عنه .

* * *

المَسْأَلة الثَّالثة
وَزْنُ « أَشْيَاء »

رَأْيُ الكوفيِّين :

ذهب الكوفيُّون إلى أَنَّ « أَشْيَاء » وَزْنُه « أَفْعَاء » ، والأَصْلُ « أَفْعِلاء » . وإليه ذهب أبو الحسن سعيدُ بْنُ مَسْعدةَ الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ (ت ٢١٥هـ) مِنَ البصريِّين . وذَهَبَ بَعْضُ الكُوفيِّين إلى أَنَّ وَزْنَهُ أَفْعَال .

حُجَجُ الكُوفِيِّيْنَ :

١ ـ وَزْنُه أَفْعَاء ؛ لأَنَّه جَمْعُ شَيْءٍ على الأَصْلِ . وأَصْلُ شَيْءٍ شَيِّئ مثل شَيِّع ؛ فقالوا في جَمْعِه : أَشْيِئَاء على زنة أَفْعِلاء ، نحو : لَيِّن وأَلْيِنَاء .

إلا أَنَّهم حَذَفُوا الهمزةَ التي هي لام الكلمة طلباً للتخفيف ؛ وذلك لأَمرَيْنِ :

آ ـ تقارُبُ الهمزتَيْنِ ؛ لأَنَّ الألفَ بينهما حرفٌ خفيٌّ زائدٌ ساكنٌ ؛ وهو مِنْ جنس الهمزة ، والحرف السَّاكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ ؛ فكأَنَّه قد اجتمع فيه همزتان ، وذلك مُسْتثقل في كلامِهم . وإذا كانوا قد قالوا في « سَوَائية » : سَوَاية ، فحذفُوا الهمزةَ معَ انفرادِها ، فلأَنْ يحذفوا الهمزة هٰهُنا مع تكرارها أَوْلى وأَجْدَرُ .

ب ـ الكلمةُ جَمْعٌ ، والجمعُ يُسْتثقلُ فيه ما لا يُسْتثقلُ في المفرد ، فحُذِفَتْ منه الهمزةُ طلباً للتخفيف . والذي يدلُّ على أَنَّه يُسْتثقلُ في الجمع ما لا يُستثقلُ في المُفْرد أَنَّهم أَلزمُوا « خطايا » القَلْبَ ، وأَبدلُوا في « ذَوَائب » مِنَ الهمزةِ الأُوْلى واواً ، كُلُّ ذلك لاستثقالِهم في الجمع ما لا يُستثقلُ في المُفْرد .

٢ ـ وأمَّا أبو الحسن الأَخفشُ فذَهَبَ إلى أنَّه جمع شَيْء ، بالتخفيف . وجمع فَعْل على أَفْعِلاء ، كما يجمعونه على فُعَلاء ، نحو : سَمْح وسُمَحَاء . وفُعَلاء نظيرُ أَفْعِلاء . فكما جاز أَنْ يجيءَ جَمْعُ فَعْلٍ على فُعَلاء ، جاز أَنْ يجيءَ على أَفْعِلاء ؛ لأَنَّه نظيرُه .

والذي يدلُّ على ذلك أَنَّهم قالوا : طَبِيب وأَطِبَّاء ، وحبيب وأَحِبَّاء . والأَصْلُ فيه : طُبَبَاء وحُبَبَاء ، نحو : ظَرِيف وظُرَفَاء ، وشريف وشُرَفاء . إلا أَنَّه لمَّا اجتمع فيه حرفان متحرِّكان من جنس واحد ، واستثقلوا اجتماعَهما ، نقلوه من فُعَلاء إلى أَفْعِلاء ، فصار : أَطْبِبَاء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحرِّكان مِنْ جنسٍ واحدٍ ، فنقلوا حركة الحرف الأَوَّل إلى السَّاكن قبله ، فسَكَنَ ، فأَدْغموه في الحرف الَّذي بعدَه ، فقالوا : أَطِبَّاء ، فنقلوه من فُعَلاء إلى أَفْعِلاء . فدَلَّ على ما قُلْناه .

٣ ـ ومَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ وَزْنَه أَفْعَال استدلَّ بأَنَّه جمع شَيْء ، وشَيْء على وَزْنِ فَعْل ، وفَعْل يُجمعُ في المعتلّ على أَفْعال ، نحو : بَيْت وأَبْيات ، وسَيْف وأَسْيَاف . وإنَّما يمتنعُ ذلك في الصَّحيح ، على أَنَّهم قد قالوا فيه : زَنْد وأَزْنَاد ، وفَرْخ وأَفْرَاخ ، وأَنْف وآنَاف . وهو قليلٌ شاذٌّ . وأَمَّا في المعتلّ فلا خِلافَ في مجيئه على أَفْعَال مجيئاً مطّرداً ؛ فدلَّ على أَنَّه أَفْعَال ، إلا أَنَّه مُنِعَ من الصَّرف تشبيهاً له بما في آخره همزة التَّأْنيث .

٤ ـ والَّذي يدلُّ على أَنَّ « أَشْيَاء » جَمْعٌ ولَيْسَ بمُفْرَدٍ كـ طَرْفَاء ، قَوْلُهم : ثلاثةُ أَشْيَاء . والثَّلاثة وما بعدَها من العدد إلى العشرة تُضاف إلى الجمع لا إلى المفرد ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّه لو قيل : ثلاثة ثوب ، لم يَجُزْ . فلمَّا جاز ههُنا أَنْ يُقال : ثلاثة أَشْيَاء ، وعشرة أَشْيَاء ، دلَّ أَنَّها لَيْسَت اسْماً مُفْرَداً وأَنَّها جَمْعٌ .

رَأْيُ البصريِّين :

ذهب البصريُّون إلى أَنَّ وَزْنَ « أَشْيَاء » : لَفْعَاء ، والأَصْل : فَعْلاء .

حُجَجُ البصريِّين :

١ ـ وَزْنُ « أَشْيَاء » لَفْعَاء ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فيه شَيْئَاء بهمزتَيْن على فَعْلاء كـ طَرْفَاء وحَلْفاء ، فاستثقلوا اجتماعَ همزتَيْن وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ ؛ لأَنَّ الأَلفَ حَرْفٌ زَائِدٌ خفيٌّ ساكنٌ ، والحرفُ السَّاكنُ حَاجِزٌ غيرُ حصينٍ ؛ فقدَّمُوا الهمزة التي هي اللام على الفاءِ ؛ كما غيَّرُوا بالقَلْبِ في قَوْلِهم : قِسِيّ[1] في جَمْعِ قَوْس ، وذَوَائب في جَمْعِ ذُؤَابة ، وأَصْلُه : ذَأَائِب ، فقلبُوا الهمزةَ واواً ، فقالوا : ذَوَائِب = وحَذَفُوا الهمزة من سوائية فقالوا : سَوَايَة[2] ، معَ انفرادِهَا . فأَنْ يُزِيلُوا التَّقارُبَ بَيْنَ الهمزتَيْنِ بأَنْ يُقَدِّموا الهمزةَ إلى أَوَّلِ الكلمةِ معَ بَقَائِها = أَوْلى وأَجْدَرُ .

٢ ـ وإذا كانُوا قد قَلَبُوا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُوْنَ في القَلْبِ ضَرْبٌ مِنَ التَّخفيف ، في

---

(١) قياسُ جَمْعِ قَوْس أَنْ يكونَ على « قِيَاس » مثل : ثَوْب وثِيَاب وسَوْط وسِيَاط ، ولكنَّهم جمعُوها على فُعُول ، فاستثقلوا أَنْ يقولوا: قُوُوس ؛ فقلبُوه بتقديم لامِه على عَيْنِه ، فصار إلى قُسُوو ، بوَزْنِ فُلُوع ، فاستثقلوا اجتماع ضَمَّتَيْنِ و واوَيْنِ ، فأَبْدَلوا من ضمّة السِّين كسرةً ، فانقلبت الواو الأولى ياءً ، فصار إلى قُسِيُو ، فاجتمعت الياء والواو ، والسَّابقُ منهما ساكنٌ ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدْغِمَتْ فيها الياء ، فصار إلى قُسِيّ ، فكسروا القاف إتْباعاً لكسرةِ السِّين ، فصار على كَيْلٍ : قِيلٍ . انظر : الكتاب ٤/ ٣٨٠ ، والتَّعليقة عليه ٥/ ٨٥ ، والمنصف ٢/ ١٠٢ ، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٤٧٢ ، والأُصول النَّحويّة والصَّرفيّة في « الحُجَّة » ١/ ٢٦١ .

(٢) يُقال : سُؤْتُهُ مَسَاءَةً ومَسَائِيَةً وسَوَائِيَة وسَوَايَة . وسَوَايَة على كَيْلٍ : فَعَايَة ، وأَصْلُه سَوَائِية على وزن فَعَالِية . حذفُوا الهمزة ، وهي لام الكلمة . انظر : الكتاب ٤/ ٣٧٩ ، والمنصف ٢/ ٩١ ، ٣/ ٦٨ ، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٢٠٥ .

نَحْوِ : بِئْرٌ مَعِيقَةٌ ، في عَمِيقَة ، وما أَيْطَبَهُ ! في مَا أَطْيَبَهُ ! = فأَنْ يَقْلِبُوا فيما يُؤَدِّي إلىٰ التَّخْفِيفِ أَوْلَىٰ وأَجْدَرُ .

٣ ـ والدَّليلُ عَلَىٰ أَنَّ « أَشْيَاء » اسْمٌ مُفْرَدٌ أَنَّهم جَمَعُوهُ عَلَىٰ « فَعَالَىٰ » ، فَقَالُوا : أَشَاوَىٰ ، كَمَا جَمَعُوا صَحْرَاء على صَحَارَىٰ ، وأَصْلُه صَحَارِيّ بالتَّشْديد ؛ قال[1] :

لَقَدْ أَغْدُو عَلَىٰ أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا

وأَصْلُ أَشَاوَىٰ : أَشَايِيّ ، بثلاثِ ياءَات ؛ الأُوْلىٰ عين الفعل المتأخِّرة إلى موضع اللام ، والأُخريان كالياءَيْنِ في صَحَارِيّ . ثُمَّ فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ صَحَارِيّ ، فصار أَشَايَا ، وأبدلُوا من الياءِ التي هي عينٌ واواً ، فصار

---

(١) الوليد بن يزيد ، يصف فرساً تقطعُ المسافاتِ في سرعة فائقة .

في : صَحْراء ، وبَيْداء ، وبَطْحاء ، ألفُ مدٍّ قَبْلَ آخرها ، كألف قرطاس ومصباح ، وآخرُها همزةٌ منقلبة عن ألف التَّأنيث . فإذا أرادُوا جَمْعَ هذه الكلماتِ على صيغةِ منتهى الجموع ، قلبُوا ألف المدِّ ياءً ، كما قلبُوا ألف مصباح ، فقالوا : مصابيح . فإذا انقلبتْ هٰذه الألفُ ياءً تبعَها أَنْ تنقلبَ ألفُ التَّأنيث التي هي همزةٌ ياءً أيضاً ، فتصير صحاريَ وبيادِيَ وبطاحِيَ . هٰذا هو الأَصْلُ ، ثمّ جرتْ عادتُهم بحَذْفِ إحدى الياءَيْنِ نَبْذاً للثِّقل . ثمّ لهم بعدَ حَذْفِ إحدى الياءَيْنِ طريقان :

آ ـ أَنْ يُبْقوا كسرة الحرف الذي بعد ألف التكسير على حالِها ، فتبقى الياءُ على حالها ، ويعاملونها معاملةَ ياء المنقوص ، قال النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) :

جَمْعاً يَظَلُّ بِهِ الفَضَاءُ مُعَضَّلاً يَدَعُ الإِكَامَ كَأَنَّهُنَّ صَحَارِي

المعضَّل : الضَّيِّق . الإكام : الأرض الغليظة ذات الحجارة . هٰذا الجمع يملأ الفضاء حتّى يضيق عنه لكثرته ، ويصيّر الأرضَ الغليظةَ صَحَارِيَ مستوية .

ب ـ أَنْ يقلبوا كسرة الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحةً . وحينئذٍ تنقلبُ الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها ؛ قال امْرُؤُ القَيْسِ :

ويَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَىٰ مَطِيَّتِي فيا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ

أَشَاوَىٰ ، كما أبدلوا مِن الياء واواً في قولهم : جَبَيْتُ الخَرَاجَ جِبَاوَةً ، والأَصْلُ فيه : جِبَايَةً .

وليس في إبدال الياء واواً خروجٌ عَنِ الحكمة ؛ فإنَّهم كانوا يُبْدِلون الحروفَ الصَّحيحةَ بعضَها مِنْ بَعْضٍ ، نحو : أُصَيْلال وأُصَيْلان ، وإنْ لم يكنْ هُناك استثقالٌ . فأَنْ يُبْدِلوا الياءَ واواً ، لأَجْلِ المُقَاربة ، وإنْ لم يكن ما يُوْجِبُ قَلْبَها = أَوْلَى وأَجْدَرُ . فلمَّا جُمِعَ « أَشْيَاء » على « أَشَاوَى » دلَّ على ما قُلْناه .

٤ ـ والذي يدلُّ على ذلك أَيْضاً أَنَّهم قالوا في جَمْعِه أَيْضاً : « أَشْيَاوات » ، كما قالوا في جَمْعِ فَعْلاء فَعْلاوات ، نحو : صحراء وصَحْراوات . فدَلَّ على أَنَّه اسْمٌ مُفْرَدٌ مَعْناهُ الجمعُ ، ولَيْسَ بجَمْعٍ .

الرَّدُّ على حُجَجِ الكُوْفِيِّيْن .

١ ـ قَوْلُهم : « إِنَّهُ في الأَصْلِ جَمْعٌ على وَزْنِ أَفْعِلاء ؛ لأَنَّهُ جَمْعُ شَيٍّ على الأَصْلِ ، نحو : لَيِّن وأَلْيِنَاء » دَعْوى لا دليلَ عليها ، ثمّ لو كان كما زعمتم لكان يجيءُ ذلك في شَيْءٍ مِنْ كلامِهم ؛ أَلا تَرَى أَنَّ نَحْوَ سَيْد وهَيْن ومَيْت ، لمَّا كان مُخَفَّفاً مِنْ سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت ، جاءَ فيه التَّشديدُ على الأَصْلِ مجيئاً شائعاً . فلمّا لم يَجِئْ هٰهُنا على الأَصْلِ في شَيْءٍ مِنْ كلامِهم لا في حالِ السَّعة والاختيار ، ولا في حالِ الضَّيق والضَّرورة = دلَّ على أَنَّ ما صِرْتُمْ إليه مجرَّدُ دَعْوى .

٢ ـ قَوْلُهم : « أَشْيَاء في الأَصْل على أَفْعِلاء » باطِلٌ ؛ لأَنَّهُ لو كان كما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوزَ جمعُه على فَعَالى ؛ لأَنَّه ليس في كلامِ العرب أَفْعِلاء جُمِعَ على فَعَالى .

٣ ـ وهٰذا هو الجوابُ عن قَوْلِ الأَخْفَش « إِنَّه جَمْعُ شَيْءٍ بالتَّخفيف ، وإِنَّهم جمعُوه على أَفْعِلاء ، كما جمعوه على فُعَلاء ؛ لأَنَّه نظيرُه ، نحو : سَمْح وسُمَحَاء » ؛ فـ فَعْل لا يُجْمَعُ على أَفْعِلاء ، بل على فُعُول وفِعَال ، نحو :

فَلْس فُلُوس ، وكَعْب كِعَاب .

٤ ـ ومِمَّا يدلُّ على أنَّه ليس بـ أَفْعِلاء تصغيرُه على : أُشَيَّاء ، وأَفْعِلاء لا يُصَغَّرُ على لَفْظِه ، وإنَّما كان ينبغي أنْ يُرَدَّ إلى الواحد ، ويُجمع بالألف والتّاء ، فيُقال : شُيَيْئَات . وإنَّما لم يَجُزْ تصغير « أَفْعِلاء » على لَفْظِه ؛ لأَنَّ « أَفْعِلاء » مِنْ أَبنية جموع الكثرة ، والتَّصغيرُ عَلَمُ القِلَّة . فلو صَغَّرْتَ مثالاً موضوعاً للكثرة لكُنْتَ قد جمعْتَ بين ضدَّيْنِ ، وذلك لا يجوزُ .

٥ ـ وأَمَّا قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّهُ جَمْعُ شَيْء ، وأنَّه جُمِعَ على أَفْعَال ، كـ بَيْت وأَبْيَات = فظاهرُ البُطْلان ؛ لأَنَّه لو كان على ما زَعَمَ لوَجَبَ أَنْ يكونَ مصروفاً كـ أَسْمَاء وأَبْنَاء .

٦ ـ وأَمَّا قَوْلُه : « إنَّه مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ لشَبَهِ همزة التَّأنيث » فجوابُهُ أَنَّهُ لو كان كذلك لوَجَبَ أَنْ تُمْنَعَ مِنَ الصَّرْفِ نظائرُهُ ، نحو : أَسْماء وأَبْناء ؛ لأَنَّه لا فَرْقَ بينَ الهمزةِ في آخر أَشْيَاء وبين الهمزة في آخر أَسْماء وأَبْناء .

٧ ـ قولُهم : « الدَّليلُ على أَنَّ أَشْيَاء جمعٌ وليس بمُفْرَدٍ ، قولُهم : ثلاثة أَشْياء ، والثلاثة وما بعدَها مِنَ العَدَدِ إلى العشرة تُضَافُ إلى الجمع لا إلى المُفْرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوبٍ ، ولا عشرة درهم » = الجوابُ عنه :

لا يُضَافُ إلى ما كان مُفْرداً لَفْظاً ومَعْنًى . وأَمَّا إذا كان مُفْرداً لَفْظاً مجموعاً معنًى ، فإنَّهُ يجوز إضافتُها إليه ، نحو : ثلاثة نَفَرٍ ، وتسعة رَهْطٍ ، وعشرة قَوْمٍ . وأُضيف العدد إلى هذه الأسماء ـ وإنْ كانت مُفْردةً لفظاً ـ لأَنَّها مجموعةٌ مَعْنًى . وكذلك « أَشْيَاء » مُفْردة لفظاً ، مجموعة مَعْنًى ، كـ طَرْفَاء ، وحَلْفَاء ، وقَصْبَاء ؛ فجاز أَنْ يُضَافَ اسْمُ العَدَدِ إليها .

* * *

المَسْأَلة الرَّابعة

عَلامَةُ إِعْرَابِ الأَسْمَاءِ السّتّة

رَأْيُ الكُوْفِيِّيْنَ :

ذَهَبُ الكوفيُّون إلى أَنَّ الأَسْمَاءَ السّتّة المُعْتَلَّةَ ـ وهي : أَبُوْك ، وأَخُوْكَ ، وحَمُوْك ، وهَنُوْك ، وفُوْكَ ، وذُو مال ـ مُعْرَبَةٌ مِنْ مكانَيْنِ . أي بالحروف ، وبالحركات التي قبلها ، فإذا قُلْتَ : هٰذا أَخُوْك ، فأَخُوْك خبر مرفوع بالواو وبالضّمّة التي على الخاءِ .

حُجَجُ الكُوْفِيِّيْنَ :

١ ـ أجمعْنا على أَنَّ هذه الحركات التي هي الضّمّة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماءِ في حال الإفراد ، نحو : هٰذا أَبٌ لك ، ورأيتُ أَباً لك ، ومررتُ بأَبٍ لك . والأَصْلُ فيه أَبَوٌ ، فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأَوْقَعُوه على الباءِ ، وأسقطوا الواو ؛ فكانت الضّمّة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنَّصْب ، والكسرة علامة للجرّ .

فإذا قُلْتَ في الإضافة : هٰذا أَبُوْك ، وفي النَّصْب : رأيتُ أَبَاك ، وفي الجرّ : مررتُ بأبيك ، والإضافةُ طارئةٌ على الإفراد = كانت الضّمّة والفتحة والكسرة باقيةً على ما كانتْ عليه في حال الإفْراد ؛ لأَنَّ الحركةَ الّتي تكونُ إعراباً للمفرد في حالِ الإفراد هي بعَيْنِها تكونُ إعْراباً له في حال الإضافة ؛ ألا تَرَى أَنَّك تقول : هٰذا غلامٌ ، ورأيتُ غلاماً ، ومررتُ بغلامٍ ، فإذا أَضَفْتَهُ قُلْتَ : هٰذا غلامُك ، ورَأَيْتُ غلامَك ، ومررْتُ بغلامِك ؛ فتكون الضّمّةُ والفتحةُ والكسرةُ الّتي كانتْ إعْراباً له في حالِ الإفرادِ هي بعَيْنِها إعْراباً له في

حال الإضافة . فكذلك ههُنا .

والذي يدلُّ على صحّة هٰذا تغيُّرُ الحركات على الباء في حال الرَّفْع والنَّصْب والجرّ . وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كَوْنِها إعراباً ؛ بدليل أنَّها تتغيَّر في حال الرّفع والنَّصْب والجرّ ؛ فدلَّ هذا على أنَّ الضّمّة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنَّصْب ، والكسرة والياء علامة للجرّ ، فدلّ على أنَّهُ مُعْرَبٌ مِنْ مكانين .

٢ ـ وإنَّما أُعْرِبَتْ هذه الأَسْمَاءُ السّتّة من مكانَيْنِ لقلّةِ حروفِها ، تَكْثيراً لها ، ولِيَزِيْدُوا بالإعْراب في الإيضاح والبيان ؛ فوَجَبَ أَنْ تكونَ مُعْرَبَةً مِنْ مكانَيْنِ على ما ذَهَبْنا إليه .

رَأْيُ البصريّين :

ذهب البصريُّون إلى أَنَّ هٰذه الأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ مِنْ مكانٍ واحدٍ ، وهو الحركات المقدَّرة على حروف اللِّين في هذه الأَسْماءِ . فالواو والياء والألف في : هٰذَا أَبُوْك ، ومررْتُ بأَبيك ، ورأيْتُ أَباك = هي حروف الإعراب ، ولَيْسَتْ علاماتٍ له ولا دَوَالَّ عليه .

فأَصْلُ : هٰذا أَبُوْك : أَبُوكَ ، ثمّ أُتْبِعَتْ حركةُ الباءِ لحركة الواو ، فقيل : أَبُوْك ، ثمّ استُثْقِلَت الضّمّة على الواو ، فأُلْقِيَتْ . وأَصْلُ : مَرَرْتُ بِأَبِيْكَ : بِأَبَوِكَ ، ثمّ أُتْبِعَتْ حركةُ الباء لحركة الواو ، فصار : بِأَبِوِكَ ، ثمّ استُثْقِلَت الكسرةُ على الواو ، فحُذِفَتْ ، فصار : بِأَبْوِكَ ، ثمّ انقلبَت الواوُ ياءً لكسرةِ ما قبلَها ، فصَارَ : بِأَبِيْكَ . وأَصْل : رأيْتُ أَبَاك : أَبَوَك ؛ تحرَّكت الواو ، وانفتح ما قبلَها ، فقُلِبَتْ ألفاً . فحرفُ اللِّين الذي هو حَرْفُ الإعراب ينقلبُ بحسب الحركةِ التي تَجِبُ له ، وحركةُ ما قبلَه مُتْبَعَةٌ له .

حُجَجُ البصريّين :

١ ـ هٰذه الأسماء مُعْرَبةٌ من مكانٍ واحدٍ ؛ لأَنَّ الإعرابَ إنَّما دخل الكلامَ في

الأَصْلِ لمعنًى ، وهو الفَصْلُ وإزالةُ اللَّبْسِ ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بَعْضِها مِنْ بَعْضٍ ، مِنَ الفاعليّة والمفعوليّة إلى غير ذلك . وهٰذا المعنى يحصلُ بإعرابٍ واحدٍ ؛ فلا حاجةَ إلى أَنْ يجمعوا بين إعرابَيْنِ ؛ لأَنَّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أَنْ يجمعوا بينهما في كلمةٍ واحدةٍ .

ألا تَرَى أَنَّهم لا يجمعون بين علامتَي تأنيث في كلمةٍ واحدة ، نحو : صالحات ، وإنْ كان الأَصْلُ فيه صالحتات ؛ لأَنَّ كلَّ واحدةٍ مِنَ التَّاءَيْنِ تدلُّ على ما تدلُّ عليه الأُخرى مِنَ التَّأْنيث ، وتقومُ مقامَها ، فلم يجمعُوا بينَهما ، فكذلك هٰهُنا .

٢ ـ والذي يدلُّ على فساد ما ذهبُوا إليه أَنَّ ما ذهبْنا إليه له نظيرٌ في كلام العرب ؛ فإِنَّ كُلَّ معرب في كلامِهم لَيْسَ له إلا إعرابٌ واحدٌ ، وما ذهبوا إليه لا نظيرَ له في كلامِهم ؛ فإِنَّه ليس في كلامِهم مُعْرَبٌ له إعْرابان . والمَصِيرُ إلى ما له نظيرٌ أَوْلى مِنَ المصيرِ إلىٰ ما لَيْسَ له نظير .

٣ ـ لو جاز أَنْ يجتمعَ في اسْمٍ واحدٍ إعرابان متّفقان لجاز أَنْ يجتمعَ فيه إعرابان مختلفان ؛ فكما يمتنعُ أَنْ يجتمع فيه إعرابان مختلفان ، فكذلك يمتنعُ أَنْ يجتمعَ فيه إعرابانِ متّفقان ؛ لامتناع اجتماعِ إعرابَيْنِ في كلمةٍ واحدةٍ .

٤ ـ لو جُعِلَت الواو من : هٰذا فُوْكَ ، علامةَ إعرابٍ لا حَرْفَه ، لبقي الاسمُ على حرفٍ واحدٍ ، وذلك فاسد عند الجميع ؛ إذ ليس في كلامِهم اسمٌ من حرفٍ واحدٍ .

٥ ـ لو جُعِلَت الواو والضَّمّة في : ذُو مالٍ علامتَي إعرابٍ ، لَعُدا جميع الكلمة إعراباً ، فأَين المُعْرَبُ ؟

٦ ـ الإعراب حاصلٌ من عاملٍ واحدٍ ، والعامل الواحد لا يعملُ عملَيْنِ في موضعٍ واحدٍ .

٧ ـ أَصْلُ الإعراب أنْ يكون بحركات ظاهرةٍ أو مقدَّرةٍ ، وإذا أَمْكَنَ القياسَ أَنْ يُقَرَّ الشَّيْءُ على أَصْلِه ، فلا مَعْدَلَ عنه ، وقد رأينا الحركاتِ تُقَدَّرُ في الاسْمِ المَقْصورِ والمَحْكِيِّ والمُتْبَع ، وفُسِّرَ تغيُّرُ حَرْفِ اللِّيْنِ بالإتْباع ، وهي أَسْمَاءٌ مَجْهُوْدَةٌ ، أُجْتُرِئَ عليها بالتَّغييرِ بَعْدَ إتْبَاعِ الفَاءِ ، كما أُجْتُرِىء عليها بحَذْفِ لامَاتِها ، والتَّغييرُ قَدْ يُؤْنِسُ بالتَّغيير .

الرَّدُّ عَلَىٰ حُجَجِ الكُوْفِيِّين :

١ ـ قَوْلُهم : « إنَّ هذه الحركاتِ تكونُ حركاتِ إعرابٍ في حالِ الإفْرادِ ، فكذلك في حَالِ الإضَافَةِ » فَاسِدٌ ؛ لأَنَّ حرفَ الإعرابِ في حال الإفراد هو الباء ؛ لأَنَّ اللامَ التي هي الواو مِن « أَبو » لمَّا حُذِفَت من آخر الكلمة صارَتِ العَيْنُ التي هي الباء بمنزلةِ اللام في كَوْنِها آخرَ الكلمةِ ؛ فكانَتِ الحركاتُ عليها حركاتِ إعراب . فأَمَّا في حال الإضافة فحَرْفُ الإعْرابِ هو حَرْفُ العِلَّة ؛ لأَنَّهم لمَّا أرادُوا أَنْ يَجْعَلُوا اختلافَ الحروفِ بمنزلةِ اختلافِ الحركاتِ رَدُّوا اللامَ في الإضَافة ؛ لِيَدُلُّوا على أَنَّ مِنْ شَأْنِهم الإعْرابَ بالحروفِ تَوْطِئَةً لِمَا يَأْتي مِنْ بَابِ التَّثْنِيةِ والجَمْعِ ، وإذا كَانَ حَرْفُ الإعْرابِ هو حَرْفَ العِلَّةِ لم تكنْ هٰذه الحركاتُ على الباءِ في حالِ الإضافةِ حركاتِ إعرابٍ ؛ لأَنَّ حركاتِ الإعْراب لا تكونُ في حَشْوِ الكلمة ، وصار هذا بمنزلةِ تاءِ التَّأْنيث إذا اتَّصلتْ ببناءِ الاسم ، نحو : قائم وقائمة ؛ فإنَّها تصيرُ حَرْفَ الإعْرابِ ؛ لأَنَّها صارتْ آخر الكلمة ، وتُخْرِجُ ما قَبْلَها عن تلك الصِّفة ؛ لأَنَّه قد صار بمنزلةِ حَشْوِ الكلمة ، فكذلك هٰهُنا ، بل أَوْلى ؛ فإنَّ تاء التَّأْنيث زائدةٌ على بناءِ الاسْمِ ولَيْسَتْ أَصليَّةً ، وحَرْفُ العِلَّةِ هٰهُنا أَصْليٌّ في بناءِ الاسْمِ ولَيْسَ زائداً ، وإذا تُرِكَ ما قَبْلَ الزَّائد حَشْواً فأَنْ يُتْرَكَ ما قَبْلَ الأَصْليّ حَشْواً أَوْلى وأَجْدَرُ .

٢ ـ قَوْلُهم : « إنَّ الحركةَ التي تكونُ إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعَيْنِها تكونُ إعراباً له في حال الإضافة ، نحو : هٰذا غلامٌ ، وهٰذا غلامُك » .

الجواب عنه : إنَّما تكون الحركةُ فيهما واحدة إذا كان حرفُ الإعراب فيهما واحداً ، نحو : « هٰذا غلامٌ ، وهٰذا غلامُك » ، وقد بيّنا اختلاف حرف الإعراب فيهما ؛ فلا يُقاسُ أحدهما على الآخر . وإنِ ادّعوا أنَّ حرف الإعراب فيهما واحدٌ ـ على خلاف التَّحقيق مِن مَذْهبهم ـ وزعموا أنَّ الحرف للإعراب ، وليس بلام الكلمة ، وأنَّهُ والحركةَ مَزِيْدان للإعراب = فقد بيّنّا أنَّ ذلك لا نظيرَ له في كلامِهم ، وأنَّ أحدهما زيادةٌ بغير فائدة .

٣ ـ قولُهم : « تغيُّرُ الحركات على الباء في حال الرَّفع والنَّصْب والجرّ يدلُّ على أنَّها حركات إعراب » الجواب عنه : هٰذا لا يدلُّ على أنَّها حركات إعراب ؛ لأنَّها إنَّما تغيَّرت تَوْطِئَةً للحروف التي بعدها ؛ لأنَّها مِنْ جنسها ، نحو : مُسْلِمُوْن ومُسْلِمِيْنَ ؛ فإنَّ ضمَّة الميم في الرَّفع تتغيّر إلى الكسرة في حال الجرّ والنَّصب ، وليس ذلك بإعراب ، وإنَّما جُعِلَت الضَّمّة توطئةً للواو ، والكسرة توطئةً للياء ، فكذلك هٰهُنا .

٤ ـ قَوْلُهم : « إنَّما أُعْرِبت هٰذه الأسماء السّتّة من مكانَيْنِ لقلّة حروفها » مَدْفُوعٌ بـ غَدٍ ويدٍ ودَمٍ ؛ فإنَّها قليلةُ الحروف ، ولا تُعْرَبُ في حال الإضافة إلا مِنْ مكانٍ واحدٍ .

٥ ـ قَوْلُهم : « ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان » مَدْفُوعٌ بأنَّ الإيضاحَ والبيانَ قد حصل بإعراب واحد ، فصار الإعرابُ الزّائدُ لغَيْرِ فائدةٍ ، والحكيمُ لا يزيدُ لغيرِ فائدةٍ . فوَجَبَ أنْ تكونَ مُعْرَبةً مِنْ مكانٍ واحدٍ كسَائِرِ مَا أُعرب مِنَ الكلام .

مَلْحَظٌ :

ما نَجْري عليه اليَوْمَ مِنْ أنَّ هٰذه الحروفَ هي علاماتُ إعراب الأسماء السّتّة ، نابتٌ عَنِ الحركات ، فنابتِ الواوُ عَنِ الضَّمّة ، والألِفُ عَنِ الفَتْحة ، والياءُ عن الكَسْرة = مَذْهَبٌ عُزِيَ لقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ) ، وأبي إسْحٰق إبراهيمَ

ابنِ سُفْيان الزِّياديِّ (ت ٢٤٩هـ) ، والزَّجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ) من البصريّين ، وهشام بن معاوية الضّرير (ت ١٩٤هـ) مِنَ الكُوْفِيّين في أَحَدِ قَوْلَيْهِ .

ورَدَّ هٰذا المَذْهَبَ أَبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) بأَنَّه لو كانتْ هٰذِهِ الأَحْرُفُ عَلاماتِ إِعْرابٍ لبقي الاسْمُ على حَرْفٍ واحدٍ ، في : فُوْك ، وذُو مالٍ ، وبقاءُ الاسْمِ على حَرْفٍ واحدٍ لم يَجِئْ في شَيْءٍ مِنْ كَلامِهم .

مَلْحَظٌ :

ذَهَبَ أَبُو عُثْمانَ المازنيُّ (ت ٢٤٨هـ) إِلىٰ أَنَّ الباءَ في نَحْوِ : هٰذا أَبُوْك ، هي حَرْفُ الإِعْرابِ ، والواو والألف والياء نَاجِمَةٌ عَنْ إِشْباعِ الحركاتِ .

ورُدَّ هٰذا المَذْهَبُ بِأَنَّ إِشْبَاعَ الحركاتِ إِنَّما يكونُ في ضَرورة الشِّعر ، وأَمَّا في سَعَةِ الكَلامِ فلا يجوزُ بالإِجْمَاعِ .

* * *

المَسْأَلة الخامسة

ٱسْمُ « لا » المُفْرَدُ : أَهُوَ مَبْنِيٌّ أَمْ مُعْرَبٌ ؟

رَأْيُ الكوفِيِّين :

ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أَنَّ الاسْمَ المُفْرَدَ النَّكِرَةَ المَنْفِيَّ بـ لا مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ بها ، نحو : لا رَجُلَ في الدَّارِ .

حُجَجُ الكُوفِيِّين :

١ ـ الاسم منصوب بـ لا ؛ لأَنَّه اكْتُفِيَ بها عن الفِعْل ؛ لأَنَّ التَّقْدير في قولك : لا رَجُلَ في الدَّارِ ، لا أَجِدُ رجلاً في الدَّارِ ، فاكتفوا بـ لا مِن العامل ، كما تقول : إِنْ قُمْتَ قُمْتُ ، وإِنْ لا فلا ، أي وإِنْ لا تَقُمْ فلا أَقُومُ . فلمَّا اكتفوا بـ لا من العامل نصبوا النَّكرة به ، وحَذَفُوا التنوينَ بناءً على الإضافة .

٢ ـ الاسم منصوب بـ لا ؛ لأَنَّ « لا » بمعنى « غير » ، كقولك : زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ ، أي غيرُ عاقلٍ وغيرُ جاهلٍ ، فلمَّا جاءت هٰهُنا بمعنى « ليس » نَصَبُوا بها ، ليُخْرِجُوها من معنى « غير » إلى معنى « ليس » ، ويَقَعَ الفرقُ بينهما .

٣ ـ إِنَّما أَعْملوها النَّصْبَ ؛ لأَنَّهم لمَّا أَوْلوها النَّكرة ـ ومِنْ شَأْنِ النَّكرة أَنْ يكون خبرُها قبلَها ـ نَصَبُوا النكرةَ بغيرِ تنوينٍ .

٤ ـ إِنَّما عَمِلَت « لا » النَّصْبَ ؛ لأَنَّها نقيضةُ « إِنَّ » ؛ لأَنَّ « لا » للنَّفْي ، و« إِنَّ » للإثبات ، وهم يحملون الشَّيْءَ على ضدِّه ، كما يحملون الشَّيْءَ على نظيره ، إلا أَنَّ « لا » لمَّا كانت فَرْعاً على « إِنَّ » في العمل ، و« إِنَّ » تنصب مع التنوين ، نَصَبَتْ « لا » مِنْ غيرِ تنوينٍ ؛ لِيَنْحَطَّ الفَرْعُ عن درجة الأصل ؛ لأَنَّ الفُرُوعَ أَبَداً تَنْحَطُّ عن درجات الأُصُول .

رَأْيُ البصريِّين :

ذهب البصريُّون إلى أنَّ الاسمَ المُفْرَدَ النَّكِرَةَ المَنْفِيَّ بـ « لا » مَبْنِيٌّ على الفَتْح في محلِّ نَصْبٍ .

حُجَّةُ البصريِّين :

الاسْمُ مَبْنِيٌّ على الفَتْح ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في قَوْلِك « لا رَجُلَ في الدَّارِ » : لا مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ ؛ لأَنَّه جوابُ مَنْ قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ ؟ فلمَّا حُذِفَتْ « مِنْ » مِنَ اللَّفْظِ ورُكِّبَتِ النَّكِرَةُ مع « لا » ، تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الحرف ، فوَجَبَ أَنْ تُبْنَى ، وإِنَّما بُنِيَتْ عَلَى حركةٍ ؛ لأَنَّ لَهَا حَالَةَ تَمَكُّنٍ قَبْلَ البناءِ ، وبُنِيَتْ على الفَتْحِ ؛ لأَنَّه أَخَفُّ الحركات .

الرَّدُّ على حُجَجِ الكُوفِيِّينَ :

١ ـ قولُهم : « اسم لا منصوب بها ؛ لأَنَّه اكتُفِيَ بها عن الفِعْل » مجرَّد دَعْوى تفتقر إلى دليلٍ ؛ ثمّ لو كان كما زعمتم لوجب أَنْ يكون منوَّناً .

٢ ـ قولُهم : « حُذِفَ التنوين بناءً على الإِضافة » لو كان هذا صحيحاً لوجب أَنْ يطّرد في كلِّ ما يجوز إضافته مِن الأَسماء المفردة المنوَّنة ، ولاسيَّما في باب النِّداء ، فإِنَّه كان يجب أَنْ يُحْذَفَ التنوينُ من قولهم : يا راكباً ، بناءً على الإِضافة في قولِهم : يا راكبَ فَرَسٍ . فلمَّا قُلْتُمْ : إِنَّه يختصُّ بهذا الموضع دون سائر المواضع دلَّ على فَسَادِ ما ذهبْتُمْ إِليه .

٣ ـ قولُهم : « « لا » تكون بمعنى « غير » ، فلمَّا جاءَت بمعنى « ليس » نصبوا بها ليُخْرِجوها مِنْ معنى « غير » » الجواب عنه : لِمَ إِذا كانت بمعنى « ليس » ينبغي أَنْ يُنْصَبَ بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس ؛ فإِنَّهم يرفعون بها إِذا كانت بمعنى « ليس » ؛ قال سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

أَيْ لَيْسَ بَرَاحٌ كائناً لي .

٤ ـ قَوْلُهم : « إنَّما أعْملوها النَّصْبَ ؛ لأنَّهم لمَّا أوْلَوْها النكرة ـ ومِنْ شَأنِ النَّكرة أنْ يكونَ خبرُها مقدَّماً عليها ـ نصبوا بها النكرة » الجوابُ عنه : لِمَ قُلْتُمْ ذلك ؟ وما وَجْهُ المناسبة بينه وبين النَّصْبِ ؟

ثمّ لو كان كما زعمتم أنَّه معربٌ منصوب ، لوجبَ أنْ يدخلَه التنوين ، ولا يُحذف منه ؛ لأنَّهُ اسم مُعْرب ، ليس فيه ما يمنعُه من الصَّرف ، فلمَّا مُنِعَ من التَّنوين دلَّ على أنَّه ليس بمُعْرَبٍ منصوب .

٥ ـ قولُهم : « « لا » نقيضةُ « إنّ » ، فهي محمولةٌ عليها في العمل ، إلا أنَّ « لا » لمَّا كانت فَرْعاً على « إنّ » في العمل ، و« إنَّ » تنصب مع التنوين ، نصبتْ « لا » بغير تنوين ؛ لِيَنْحَطَّ الفَرْعُ عن درجة الأَصْلِ » = فاسِدٌ ؛ لأنَّه لو كان مُعْرباً لوَجَبَ ألا يُحْذَفَ منه التَّنوين ؛ لأنَّ التنوين ليس من عمل « إنَّ » ، وإنَّما هو شيءٌ يستحقُّه الاسمُ في أَصْلِه ، وإذا لم يكنْ مِنْ عمل « إنَّ » فلا معنى لِحَذْفِهِ مع « لا » لينحطَّ الفَرْعُ عن درجة الأصل ؛ لأنَّ الفرع ينحطُّ عن درجة الأَصْلِ فيما كان مِنْ عَمَلِ الأَصْلِ . وإذا لم يكنِ التَّنوينُ من عَمَلِ الأَصْلِ ، وَجَبَ أنْ يكونَ ثابتاً معَ الفَرْعِ .

ثمّ إنّ انحطاط « لا » عن « إنَّ » ظَهَرَ في أَربعة أَشياءَ :

١ ـ « إنَّ » تعملُ في المعرفة والنكرة ، و« لا » لا تعملُ إلا في النَّكِرَةِ خاصَّة .

٢ ـ « إنَّ » لا تُرَكَّبُ مَعَ اسْمِها لِقُوَّتِها ، و« لا » تُرَكَّبُ مَعَ اسمِها لِضَعْفِها .

٣ ـ « إنَّ » تعمل في اسْمِها مَعَ الفَصْلِ بينَها وبينَه بالظَّرْفِ وحُرُوْفِ الجَرِّ ، و« لا » لا تَعْمَلُ مَعَ الفَصْلِ .

٤ ـ « إنَّ » تَعْمَلُ في الاسمِ والخبرِ عِنْدَ البصريِّيْن ، و« لا » تَعْمَلُ في الاسْمِ دُوْنَ الخبرِ عِنْدَ كثيرٍ مِنَ المُحَقِّقِيْنَ .

فانحَطَّتْ دَرَجَةُ « لا » الّتي هي الفَرْعُ عَنْ درجةِ « إنَّ » الّتي هي الأَصْلُ .

* * *

المَسْأَلة السّادسة

العَامِلُ في الاسْمِ المَرْفُوعِ بَعْدَ « لَوْلا »

رَأْيُ الكُوفِيِّيْنَ :

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ « لولا » ترفعُ الاسمَ بعد « لولا » ، نحو : لولا زيدٌ لأَكْرمْتُك .

حُجَجُ الكوفيِّيْنَ :

١ ـ « لولا » ترفع الاسمَ بعدَها ؛ لأَنَّها نائبةٌ عن الفعل الذي لو ظهر لَرَفَعَ الاسمَ ؛ فالتَّقدير في : لولا زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ : لو لم يمنعْني زيدٌ مِنْ إكْرامِك لأكرمتُك ، إلا أَنَّهم حذفوا الفِعْلَ تخفيفاً ، وزادوا « لا » على « لو » فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ . ونظير هذا قول العبّاس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ ... فإِنَّ قَوْمي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

التقدير فيه : أَنْ كُنْتَ ذا نفر ، فحذف الفعل ، فانفصل الضمير ، وزاد « ما » على « أنْ » تعويضاً عن الفعل ، ثمّ قُلبت نون « أنْ » ميماً ، وأُدْغمت في ميم « ما » ، فصارتْ : أمَّا .

ونظيرُه أيضاً أَنَّ الألف في « اليَماني » عِوَضٌ عن إحْدىٰ يَاءَي النَّسَب .

والذي يدلُّ على أَنَّها عوضٌ عن الفعل أَنَّه لا يجوزُ ذِكْرُ الفعل معها ، لئلا يُجمعَ بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنه .

ولئن وقع الخلافُ في : أَنْ من قوله : أَمَّا أَنتَ ذا نَفَرٍ : أهي بمعنى الشّرطيّة على مذهبنا مِن جواز الجزاء بها ، أم المصدريّة والمصدر في محلّ جرّ بلام مقدَّرة = إنَّا لم نختلف في أنَّ « ما » عوض عن « كان » .

ومنه أيضاً : إمَّا لا فافْعَلْ هذا ، أي : إنْ لم تفعلْ ما يلزمُك فافعلْ هذا . ثمّ حُذِفَ الفِعْلُ ؛ لكثرةِ الاستعمال ، وزِيْدَتْ « ما » على « إنْ » عوضاً عنه ، فصارا بمنزلة حرفٍ واحدٍ .

والذي يدلُّ على أنَّها صارت عوضاً عن الفعل أنَّه يجوز إمالتُها ، فيقال : إمَّا لا ، بالإمالة . فلو لم تكنْ كافيةً عن الفعل ما جاز إمالتُها ؛ لأنَّ الأَصْلَ في الحروف ألا تدخلَها الإمالة .

ومنه أيضاً : حينئذٍ الآنَ ، أي كان الذي تَذْكُرُ حينئذٍ ، واسمع الآن .

والحَذْفُ في كلامِهم لدلالةِ الحالِ وكَثْرَةِ الاستعمالِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَىٰ . كُلُّ أُولئك دَلَّ على أَنَّ الفِعْلَ مَحْذُوْفٌ بَعْدَ « لولا » ، وأَنَّ « لولا » كافية عنه ، وهي التي رفعت الاسمَ بعدَها .

٢ ـ والذي يدلُّ على أَنَّ الاسمَ يرتفعُ بها دون الابتداءِ أَنَّ « أَنَّ » إذا وقعت بعدَها كانتْ مفتوحةً ، نحو قولك : لولا أَنَّ زيداً ذاهبٌ لأكرمْتُك . ولو كانت في موضع رفع بالابتداءِ لوجب أَنْ تكونَ مكسورةً ، فلمَّا وَجَبَ الفتح دلَّ على صحّة ما ذهبنا إليه من ارتفاع الاسم بـ « لولا » .

رَأْيُ البصريِّين :

ذَهَبَ البصريُّون إلى أَنَّ الاسم بعد « لولا » يرتفع بالابتداءِ .

حُجَجُ البصريِّين :

١ ـ يرتفع الاسم بالابتداءِ دون « لولا » ؛ لأَنَّ الحرفَ إنَّما يعملُ إذا كان مختصّاً ، و« لولا » لا تختصُّ بالاسم دون الفعل ، بل تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ؛ قال الجَمُوْحُ الظَّفَرِيُّ[1] :

---

(١) الأسهم السُّود : تُتَّخذ مِنَ القَنَا ، وقلَّما يرغبُ فيها أهلُ البَوَادي ؛ لأنَّها خِفَافٌ وإنْ كَانَ مَدَاهَا=

قالَتْ أُمَامَةُ لمَّا جِئْتُ زَائِرَها : هَلا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّوْدِ
لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّـــي قَـــدْ رَمَيْتُهُـــمُ لولا حُـدِدْتُ ولا عُـذْرَىٰ لِمَحْـدُوْدِ

فقال : لولا حُدِدْتُ ، فأدخلَها على الفعل ؛ فدلَّ على أنَّها لا تختصُّ ، فوَجَبَ ألا تكونَ عاملةً ، وإذا لم تكنْ عاملةً وجب أنْ يكونَ الاسمُ بعدَها مرفوعاً بالابتداءِ .

٢ ـ لو كانتْ « لولا » هي العاملة ، والتقدير : لو لم يمنعْني زيدٌ ، لكان فيها مَعْنى الجَحْد ، فكان يَنْبغي أنْ يُعْطَفَ عليها بـ ولا ؛ لأنَّ الجَحْدَ يُعْطَفُ عليه بـ « ولا » ؛ قال تعالىٰ ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾﴾ [سورة فاطر : ١٩ ـ ٢١] ، وقال الشَّاعر[1] :

فمـــا الـــدُّنْيـــا بِبَـــاقَـــاةٍ لِحَـــيٍّ ولا حَـــيٌّ عَلَـــىٰ الـــدُّنْيَـــا بِبَـــاقِ

فلمَّا لم يَجُزْ أنْ يُقَالَ : لَوْلا أَخُوكَ ولا أَبُوكَ ، دلَّ على فَسَادِ ما ذَهَبُوا إليه .

وصَحَّحَ أبو البركات كمالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحمن بْنُ مُحَمَّدٍ الأَنْبَارِيُّ (ت ٥٧٧هـ) مَذْهَبَ الكوفيِّين ، ورَدَّ مَذْهَبَ البصريِّين :

١ ـ قولُهم : « الحرفُ إنَّما يَعْملُ إذا كانَ مُخْتصّاً ، و« لولا » حرفٌ غيرُ

أَبْعَدَ . لا دَرَّ دَرُّكِ : لا كانَ فيكِ خيرٌ ، ولا أتيتِ بخيرٍ . حُدِدْتُ : حُرِمْتُ ومُنِعْتُ . العُذْرَى : المعذرة . يقول : قد رَمَيْتُ واجتهدْتُ في قتالِهم ، ولكنِّي حُرِمْتُ النَّصْرَ عليهم ، ولا يُقْبَلُ عُذْرُ المحروم .

(١) البَيْتُ بهذه الرِّواية مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ في كِتَابِ شَيْخِ المَعَرَّةِ المَاتِعِ « رِسَالَة الصَّاهِل والشَّاحِج » ٤٠٧ ، وهو في ديوان شعراءِ بَني كَلْبِ بْنِ وَبْرَة ١/ ٧١ لعَمْرِو بْنِ الأَسْود ، وتخريجُه فيه ٢/ ٢٤٩ ، ونَاسِبُه إلىٰ عَمْرِو بْنِ الأَسْوَدِ ابنُ الكَلْبيّ في النَّسَبِ الكبير ٢/ ٣٧٨ . عَلَى أَنَّ يَاقُوتاً في مُعْجَمِ البُلْدان ١/ ٣٧٦ [رَسْم : البَرْدَان] نَسَبَه إلى مَكْحُولِ بْنِ خَارِثَةَ نَقْلاً عَنِ ابْنِ الكَلْبيّ نَفْسِه . والرِّوايةُ فيه : بِبَاقِيَةٍ . وبَاقَاةٌ لغةُ طَيِّئ في باقِيَةٍ : أَبْدَلَ من كسرة القاف فتحةً ، فانقلبت الياءُ ألفاً : بَاقَاة .

مختصّ » الجوابُ عنه : نُسَلِّمُ أَنَّهُ لا يعملُ من حروف المعاني إلا ما كان مُخْتَصّاً ، ولكن لا نُسَلِّمُ أنّ « لولا » غيرُ مختصّ ، بل هي مختصَّةٌ بالأَسْمَاءِ ، وأمّا ما أَنشدُوه : لولا حُسِدْتُ ، فتخريجُهُ أَنَّ « لو » هُهُنا هي « لو » الامتناعيّةُ ، و« لا » مَعَها بمَعْنى « لم » ؛ لأَنَّ « لا » مَعَ المَاضِي بمنزلةِ « لم » مَعَ المُسْتقبل ؛ فكأَنَّه قالَ : قد رَمَيْتُهُمْ لو لم أُحَدَّ ، وهذا كقوله ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [سورة البلد : ١١] ، أَيْ لم يَقْتَحِمْهَا .

٢ ـ قولهم : « لو كانتْ « لولا » العاملةَ لكان يَنْبغي أَنْ يُعْطَفَ عليها بـ ولا ؛ لأَنَّ الجَحْدَ يُعطف عليه بـ « ولا » فالجوابُ عنه أَنَّ « لَوْلا » مُرَكَّبة مِنْ « لَوْ » و« لا » ، فلمَّا رُكِّبَتَا خَرَجَتْ « لو » مِنْ حَدِّها ، و« لا » مِنَ الجَحْدِ ؛ إذ رُكِّبتا فصُيِّرَتَا حَرْفاً واحداً ؛ فإنَّ الحُرُوْفَ إذا رُكِّبَ بَعْضُها مَعَ بَعْضٍ تغيَّرَ حُكْمُها الأَوَّلُ ، وحَدَثَ لها بالتَّركيبِ حُكْمٌ آخَرُ . مِنْ ذلك أَنَّ « لَوْلا » قد تَأْتي بمَعْنى التَّحْضيض ، فتُخَالفُ أَصْلَ ما كانتْ عليه الحروفُ التي رُكِّبَتْ منها . وكذلك « لولا » هُهُنا خالفت أَصْلَ ما كانت عليه الحروفُ التي رُكِّبَتْ منها ، فلهذا لم يَجُزِ العطفُ عليها بـ ولا .

* * *

المَسْأَلة السَّابعة
التَّعَجُّبُ مِنَ السَّوَادِ والبَيَاض

رَأْيُ الكوفيِّين :

ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ : « ما أَفْعَلَهُ » في التَّعَجُّب مِنَ البياض والسَّوَادِ خاصَّةً مِنْ بين سائر الألوان ، نحو : هٰذا الثَّوبُ ما أَبْيَضَهُ ! وهٰذا الشَّعْرُ ما أَسْوَدَهُ !

حُجَجُ الكُوفِيِّين :

١ ـ سُمِعَ عن العرب قولُ طَرَفَةَ[1] :

إذا الرِّجَالُ شَتَوْا ، وٱشْتَدَّ أُكْلُهُمُ ... فـأَنْـتَ أَبْيَضُهـم سِـرْبَـالَ طَبَّـاخِ

وَجْهُ الاحتجاج أَنَّه استعمل اسم التفضيل مِن البياض : أبيضهم ، أَيْ أَشَدُّهم بياضاً . وإذا جاز ٱستعمالُ ٱسْمِ التَّفضيل مِن البياض جاز ٱستعمالُ « ما أَفْعَلَه ، وأَفْعِلْ به » للتَّعَجُّبِ ؛ لأَنَّهما ـ أَي ٱسم التَّفضيل وفِعْلَي التَّعَجُّب ـ مِنْ بابةٍ واحدةٍ .

---

(١) البيت من كلمةٍ لِطَرَفَةَ هَجَا بها مَلِكَ الحيرةِ عَمْرو بْنَ هِنْدٍ . الأُكْل : القوت . السِّربال : القميص . يقول : إذا دخل فصلُ الشِّتاء الذي يمنع من التَّصرُّفِ ، وانقطعت المِيرةُ والزَّاد ، وغلت الأسعار ، واشتدَّ القوت = فسِرْبالُ طبّاخِك نقيٌّ لِلُؤْمِك . ولو كنتَ كريماً لاسودَّ لكثرة طَبْخِه على ما عُهِدَ من سِربال الطبّاخين . ولا يخفى أنَّ البياض لم يُستعمل قطُّ في اللُّؤم والبُخل ، وإنَّما استعماله في المدح ، وإنَّما كان هنا ذمّاً بالنِّسبة إلى الطبّاخ .

سربال : تمييز .

وسُمِعَ قَوْلُ الرَّاجز[1] :

جَـارِيَـةٌ فـي دِرْعِهَـا الفَضْفَـاضِ
تُقَطِّـعُ الحَـدِيْـثَ بـالإِيْمَـاضِ
أَبْيَـضُ مِـنْ أُخْـتِ بنـي أَبَـاضِ

وَجْهُ الاحتجاج أَنَّهُ اسْتعمل اسْم التَّفضيل مِن البياض : أبيضُ من ، أي أكثر بياضاً مِنْ . وإذا جاز استعمال اسم التفضيل من البياض جاز استعمال صيغتي التعجب القياسيتَيْنِ : ما أَفْعَلَه ، وأفعِلْ به ؛ لأَنَّ اسم التفضيل وصيغتي التَّعجُّب مِن بابةٍ واحدةٍ .

وعليه دَرَجَ شاعرُ العربيَّة أَبو الطَّيِّب المتنبِّي (ت ٣٥٤هـ) يخاطبُ الشَّيْب[2]:

إِبْعَـدْ بَعِـدْتَ بَيَـاضـاً لا بَيَـاضَ لـه ... لأَنْـتَ أَسْـوَدُ فـي عَيْنـي مِـنَ الظُّلَـمِ

٢ ـ وأَمَّا القياس فقالوا : إِنَّما جوّزنا ذلك من السَّواد والبياض دونَ سائر الألوان ؛ لأَنَّهما أَصْلا الألوان ، ومنهما يتركَّبُ سَائِرُها مِنَ الحُمْرة والصُّفْرة

---

(١) نسبه ابن هشام اللّخمي في شرح أبيات الجمل إلى رؤبة بن العجّاج ، ولم يقع في أصْلِ ديوانه .

الدِّرع : القميص . الفضفاض : الواسع . بنو أباض : قوم . تقطِّع الحديث : أي إذا تبسَّمَت وكان النّاس على حديث قطعُوا حديثهم ونظروا إلى حُسْنِ ثغرها . والإيماض : ما يبدو من بياض أسنانها عند الضّحك والابتسام ، شبَّهه بومبض البرق . ويحتمل أن تكون هي المحدِّثة وأنَّها تُقَطِّعُ حديثها بالتبسُّم ؛ يصفها بطلاقة الوَجْهِ وسماحة الخُلُق .

(٢) ثاني بيتٍ مِنْ كَلِمَتِهِ العالية التي قالها في صباه ، أَوَّلُها :

ضَيْـفٌ أَلَـمَّ بِـرَأْسِـي غَيْـرَ مُحْتَشِـمٍ ... والسَّيْـفُ أَحْسَـنُ فِعْـلاً مِنْـهُ بـاللَّمَـمِ

أَبْعَدْ : أَهْلِكْ ، والبياض الأَوَّلُ الشَّيْبُ ، أَيْ يا بياضاً لَبِسَ بَعْدَه بياضٌ ! يَعْني قَوْلَ أَبي تمّام :

لَـهُ مَنْظَـرٌ فـي العَيْـنِ أَبْيَـضُ نَـاصِـعٌ ... ولٰكِنَّـهُ فـي القَلْـبِ أَسْـوَدُ أَسْفَـعُ

أراد : يا بياضاً لا نُوْرَ له ولا ضياء مِنْ حيثُ كان حُلُولُه مُؤْذِناً بِتقضّي الأَجَلِ .

والخُضْرة والصُّهْبة والشُّهْبة وغيرها . فإذا كانا هما الأَصْلَيْنِ للألوانِ كلِّها جاز أنْ يثبتَ لهما ما لم يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلَيْنِ لها ومتقدِّمين عليها .

رَأْيُ البصريِّين :

ذهب البصريُّون إلى أَنَّهُ لا يجوز التَّعَجُّب من البياض والسّواد كما لا يجوزُ التَّعَجُّبُ مِنْ سائر الألوان .

حُجَجُ البصريِّين :

الإجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ على عَدَمِ جَوَازِ التَّعَجُّبِ من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوز التَّعَجُّب من البياض والسّواد ، وامتناع ذلك من وجهَيْنِ :

آ ـ باب الفعل منها يأتي على « اِفْعَلَّ » ، نحو : اِحْمَرَّ ، واِصْفَرَّ ، واِخْضَرَّ ، أَوْ على « اِفْعَالَّ » ، نحو : اِحْمَارَّ ، واِصْفَارَّ ، واخْضَارَّ ، وأَنْتَ تَرَى أَنَّها أَفْعَالٌ لَيْسَتْ ثُلاثيَّةً .

ب ـ هذه الألوان معانٍ مستقرَّةٌ في الشَّخْصِ لا تكادُ تَزُوْلُ عنه ، فجَرَتْ مَجْرَىٰ أَعْضَائِه ، فلَيْسَ يجوزُ فيها الزِّيادةُ والنُّقْصَان .

وأيَّ العِلَّتَيْنِ قدَّرْنا وجدْنا المساواة بين البياض والسّواد وبين سائر الألوان في علّة الامتناع ، فينبغي ألا يجوز فيهما كما لا يجوز في سائر الألوان .

الرَّدُّ على حُجَجِ الكُوْفِيِّيْنَ :

١ ـ قول طرفة : فأَنْتَ أَبْيَضُهم سِرْبَالَ طبَّاخِ ، فلا حُجَّةَ فيه مِنْ وجهَيْنِ :

آ ـ أَنَّهُ شاذٌّ ، فلا يُؤْخَذُ به ، كما أنشد أبو زيد :

يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً إلىٰ رَبِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فأدخل الألف واللام على المضارع : يُجَدَّع ، وهو شاذٌّ قياساً واستعمالاً . وكذلك : فأنتَ أبيضهم ، وإنَّما جاز هذا لضرورة الشِّعر ، والضَّرورة لا يُقاسُ عليها . ولا يدلُّ جوازُه في الضرورة على جوازه في سَعَةِ الكلام ، فسقط

الاحتجاجُ به . وهٰذا يقال أيضاً في قول الآخر : أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني أَبَاضِ .

ب ـ أَنْ يكون قولُه : « أبيضُهم » أَفْعَلَ الصِّفةَ المشبَّهةَ التي مُؤَنَّثُها فَعْلاء ، لا الذي يُراد به المفاضلة ، كقولك : أبيض وبَيْضاء ، ولم يقع الكلام فيه ، وإنَّما وقع في أفعل الذي يُرادُ به المفاضلة ، نحو : هذا أَحْسَنُ منه وجهاً ، فكأنَّه قال : فأنت مُبْيَضُّهم ، فلمّا أضافه انْتَصَبَ « سربال » عن تمام الاسم ، أي على التمييز .

وكذا قول الآخر : أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني أَبَاضِ ، معناه : في دِرْعِها جَسَدٌ مُبْيَضٌّ مِنْ أخت بني أباض ، وتكون « مِن » الجارّة هٰهُنا بيانية تتعلّق بصفةٍ محذوفةٍ من أبيض ؛ كأنَّه قال : أبيضُ كائنٌ مِنْ أُخْتِ ، ونحو : أنت كريمٌ مِن بني فلانٍ . ونحوه :

وأَبيضُ مِنْ مَاءِ الحديدِ كأَنَّه شِهَابٌ بَدَا واللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُه

مِن مَاءِ : جارّ ومجرور متعلّقان بصفةٍ محذوفةٍ مِنْ أبيضَ ، أَيْ أَبْيَضُ كَائِنٌ مِنْ مَاءِ الحديد .

٢ ـ قَوْلُهم : « إنَّما جَوَّزْنا ذلك لأَنَّهما أَصْلانِ للأَلْوانِ ، ويَجوزُ أَنْ يَثْبُتَ للأَصْلِ ما لا يَثْبُتُ للفَرْعِ » الجَوَابُ عنه أَنَّ هٰذا لا يَسْتقيمُ ؛ وذلك لأَنَّ سَائِرَ الأَلْوَانِ إنَّما لم يَجُزْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ منها : « مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به ! » ؛ لأَنَّها لازَمَتْ مَحَالَّها ، فصَارَتْ كَعُضْوٍ مِنَ الأَعْضَاءِ . فإذا كانَ هٰذا هو العِلَّةَ ، فنقولُ : هٰذا على أَصْلِكُمْ أَلْزَمُ ؛ وذلك لأَنَّكُم تَقُوْلُونَ : إنَّ هٰذِهِ الأَلْوَانَ لَيْسَتْ بأَصْلٍ في الوُجُوْدِ ، على ما تَزْعُمُوْنَ ، بل هي مركَّبةٌ مِنَ البَيَاضِ والسَّوَادِ . فإذَا لَمْ يَجُزْ بِنَاءُ : مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به ، مِمَّا كَانَ مُرَكَّباً مِنَ البَيَاضِ والسَّوَادِ لملازَمَتِهِ المَحَلَّ ، فأَنْ يَمْتَنِعَ بِنَاؤُهما مِمَّا كَانَ أَصْلاً في الوُجُودِ ، وَهُوَ مُلازِمٌ للمَحَلِّ ، أَوْلَى وأَجْدَرُ .

* * *

المَسْأَلة الثَّامنة

تَقْدِيْمُ خَبَرِ « لَيْسَ » عليها

رَأْيُ الكُوْفِيِّيْنَ :

ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ خبرِ « لَيْسَ » عليها . وإليه ذهب المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) من البصريِّين ، وزَعَمَ بعضُهم أَنَّه مَذْهَبُ سيبويه (ت ١٨٢هـ) ، والصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا نَصَّ له فيه .

حُجَجُ الكُوْفِيِّيْنَ :

١ ـ « ليس » فِعْلٌ غيرُ متصرِّف ، فلا يجري مَجْرَى الفعل المتصرِّف كما أُجْرِيَتْ « كان » مُجْراه ؛ لأَنَّها متصرِّفة (كان ـ يكون ـ كُنْ ـ كائن) ، ولا يكون ذلك في « ليس » ، وإذا كان كذلك وجب ألا تجري « ليس » مجرى ما كان فِعْلاً متصرِّفاً ، ووجب ألا يجوز تقديم خبرها عليها كما كان ذلك في الفعل المتصرِّف ؛ لأَنَّ الفعل إنَّما يتصرَّفُ عَمَلُه إذا كان متصرِّفاً في نفسِه . فأَمَّا إذا كان غيرَ متصرِّف في نفسه ، فينبغي ألا يتصرَّفَ عمله ، فلهذا لا يجوز تقديمُ خبر « ليس » عليها .

٢ ـ « ليس » في معنى « ما » ؛ لأَنَّ « ليس » تنفي الحالَ كما تنفيه « ما » ، و« ما » لا تتصرَّفُ ، ولا يتقدَّم معمولُها عليها ، فكذلك « ليس » .

٣ ـ على أَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّين[1] من يُغَلِّبُ على « ليس » الحرفيَّةَ ، ويحتجُّ :

---

(١) نقل السُّيوطيُّ في الأَشباه والنَّظائر ٣/ ١٠ عن ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّه قال : « أنا أُفْتي بِفِعْلِيَّةِ « لَيْسَ » تقليداً منذُ زمنٍ طويلٍ ، ثمَّ ظَهَرَ لي حرفيَّتها » اهـ =

= والذي نَصَّ عليه ابْنُ السَّرَّاج في الأُصُول ١/ ٨٢ ، والموجز ٣٠ أنَّها فِعْلٌ . وهو مَذْهَبُ الجمهور .

ونَصَّ أبو عليّ الفارسيُّ في عامَّةِ كُتُبِه : الحُجَّة ٢/ ٢٧٠ ، ٣/ ٢٥٠ ، ٥/ ٣١٦ ، والشِّعر ١/ ٩، والحلبيَّات ٢١٠ ، والبصريَّات ٢/ ٨٣٣ ، والمنثورة ٢٠٨ ، والشِّيرازيَّات ١/ ٢٤ = على حرفيَّةِ « لَيْسَ » ، وأطال الاحتجاجَ لحرفيَّتِها في الحلبيَّات ٢١٠ ـ ٢٧٠ . وانْظُر : الأُصُول النَّحْويَّة والصَّرْفيَّة في الحُجَّة ٢/ ٢٣٣ ـ ٢٣٨ ؛ ففيه بَسْطٌ للمسألة ومَذَاهِبِ النَّاسِ فيها ومناقشةُ ما أتَى به أبو عليّ مِنْ دلائلَ .

على أنَّ أبا عليّ قال بفعليَّة « لَيْسَ » في كتابه الإيضاح (طبعة فرهود ٩٥ ، ١٠١ ، طبعة مرجان ١١٦ ، ١١٧) موافقاً الجمهور . وإذا ورد عن العالِمِ قولان متدافعان في مسألةٍ واحدةٍ فأَوْلَى قَوْلَيْهِ بالاعتقادِ ما لم يخرج به عن إجماع الجمهور .

وقال جامعُ العلوم الأصبهانيّ البافوليُّ (ت ٥٤٢هـ) في شرح اللُّمع ١/ ٣٣٧ : « والحربُ قد تكونُ سِجالاً . فلا كُلُّ ذَاكَ على أبي إسْحٰق ، فربَّما يكونُ عليك ـ يَعْني أبا عليّ ـ . وإذا كُنْتَ خَاجَجْتَ غَيْرَك . . . حاجَّك مِنْ بَعْدِك غَيْرُك بقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨] ، فكيف تزعم أنَّ « لَيْسَ » حَرْفٌ ، وحين كان يُقْرَأُ عليك الكتابُ ، أوْ كُنْتَ تَقْرَؤُه ، فبَلَغْتَ إلى قَوْلِهِ : وتقولُ : زيداً لَسْتَ مثلَه ، أمَرْتَ غَيْرَك إلْحاقَ قَوْلِكَ في الحاشية : هٰذَا يدلُّ على أنَّ « لَيْسَ » فِعْلٌ ؛ لأنَّهُ صار كقَوْلِكَ : زيداً ضَرَبْتُ أخَاهُ . فثَبَتَ أنَّ « لَيْسَ » فِعْلٌ يدلُّ على نَفْيِ الحَالِ ، وأُلْزِمَ عَيْنُهُ الإسْكَانَ » اهـ

فهٰذَا الخبر الذي حكاهُ جامعُ العلوم يدلُّ على رجوع أبي عليٍّ عن القَوْلِ بحرفيَّةِ « لَيْسَ » ، وإثْبَاتُهُ لها الفِعْليَّة . وفيه دليلان على فِعْليَّة « لَيْسَ » ، وهما :

آ ـ تقديمُ معمول خبر ﴿ لَيْسَ ﴾ عليها ، فـ ﴿ يَوْمَ ﴾ ظَرْفٌ متعلِّقٌ بخبر « لَيْسَ » ﴿ مَصْرُوفًا ﴾ ، وإذا جاز تقديمُ معمول الخبر على ﴿ لَيْسَ ﴾ ، فأَنْ يتقدَّمَ الخَبَرُ نَفْسُهُ أجْدَرُ وأوْلَى . ومعمولُ الخبر يقعُ حيثُ يجوزُ وقوعُ الخبر . فلو كانت ﴿ لَيْسَ ﴾ حَرْفاً بمنزلة « ما » ، ما جاز تقديمُ خبرها ومعمولِهِ عليها ، كما لا يجوز ذٰلِكَ في « ما » . =

آ ـ بما حُكِيَ عن بَعْضِ العرب : « ليس الطِّيْبُ إلا المِسْكُ » ، فرفع الطِّيْب والمِسْك جميعاً .

ب ـ بما حُكِيَ أَنَّ بعضَ العربِ قيل له : فلانٌ يتهدَّدُك . فقال : « عَلَيْهِ رجلاً لَيْسِي » . فأتى بالياءِ وَحْدَها من غير نون الوقاية . ولو كان « لَيْسَ » فِعْلاً لوجب أَنْ يأتي بنون الوقاية كسائر الأَفْعال .

جـ ـ ولو كانت « ليس » فعلاً لوجب أَنْ تُرَدَّ إلى الأصل إذا اتّصلت بها التاء ، فيقال في لَسْتُ : لَيِسْتُ ، لأَنَّ الضمائر موضعٌ تُرَدُّ فيه الأشياء إلى أصولها ؛ تقول : لم يكُ ، فتحذف النون ، فإن وصلتَ به الضّمير ، رجعت النون ، فتقول : لم يَكُنْهُ . ومَنْ قال في « صَيِدَ البعيرُ » ـ أصابه الصَّيَدُ ، وهو دَاءٌ يأخذُ الإبلَ في رؤوسها ـ : صَيْدَ البعيرُ ، ردَّ كسرة الياء إنْ وصل الكلمة بالضمير ، فقال : صَيِدْتَ .

د ـ حكى سيبويه أَنَّ بعضهم يجعل « لَيْسَ » بمنزلة « ما » في اللُّغة التي لا يُعْملون فيها « ما » ، فلا يُعْملون « ليس » في شَيْءٍ ، وتكون كحرفٍ من حروف النَّفْي ، فيقولون : ليس زيدٌ مُنْطلقٌ .

هذه الدلائل على حرفيّة « ليس » إنْ لم تكن كافيةً في الدّلالة على حرفيّتها ، فهي مُؤْذِنَةٌ بإيغالها في شَبَهِ الحرف . وهذا ما لا إشكالَ فيه . وإذا ثبت أَنّها لا تتصرَّفُ ، وأَنّها مُوْغِلَةٌ في شَبَهِ الحرف ، فينبغي ألا يجوزَ تقديمُ خبرها عليها ، ولأَنَّ الخبرَ مَجْحودٌ ، فلا يتقدَّم على الفعل الذي جَحَدَه .

رَأْيُ البصريِّين :

= ب ـ إجازة سيبويه : أزيداً لَسْتَ مثلَه ؟ بنَصْبِ زيد بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ « لَيْسَ » ، ولا يُفَسِّرُ في باب الاشتغال إلا ما يصحُّ له العَمَلُ ؛ قال سيبويه : « تقولُ : أَعَبْدَ الله ضَرَبْتَهُ . ومِثْلُهُ : أَزَيْداً لَسْتَ مِثْلَهُ ؛ لأَنَّه فِعْلٌ ، فصار بمنزلةِ قَوْلِكَ : أَزَيْداً لَقِيْتَ أَخَاهُ . وهو قَوْلُ الخليل » اهـ

ذهب البصريُّون إلى أَنَّهُ يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، كما يجوز تقديمُ خبر « كان » عليها .

حُجَجُ البصريِّين :

١ ـ تقديم معمول خبر ليس على ليس في قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨] ، فالظّرف ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ متعلّق بخبر ليس ﴿ مَصْرُوفًا ﴾ ، وقد قدَّمه على « ليس » . ولو لم يَجُزْ تقديمُ خبر « لَيْسَ » على « لَيْسَ » ، ما جاز تقديمُ معمولِ خبرِها عليها ؛ لأَنَّ المعمول لا يقع إلا حيثُ يقعُ العاملُ ؛ ألا ترى أَنَّه لم يجز أَنْ تقول : زيداً أكرمتُ ، إلا بعد أَنْ جاز : أكرمتُ زيداً . فلو لم يَجُزْ تقديم ﴿ مَصْرُوفًا ﴾ الذي هو خبر ﴿ لَيْسَ ﴾ على ﴿ لَيْسَ ﴾ ، ما جاز تقديمُ معموله عليها .

٢ ـ الأَصْلُ في العمل للأَفعال ، وهي فعلٌ ، بدليلِ إلحاق الضّمائر وتاء التأنيث الساكنة ، بها . وهي تعملُ في الأسماء المعرفةِ والنّكرةِ والمُظْهرة والمُضْمرة كالأفعال المتصرّفة ، فوجب أَنْ يجوز تقديم معمولها عليها .

وعلى هذا تخرج « نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وفعل التَّعَجُّب ، وعَسَى ، وحَبَّذا » ؛ إذ لا يجوز تقديم معمولها عليها .

أَمَّا « نِعْمَ وبِئْسَ » فإنَّهما لا يعملانِ في المعارف الأعلام ، بخلاف « لَيْسَ » ، فنَقَصَتا عن رُتْبتها .

وأَمَّا فِعْلُ التَّعجُّب فأَجروه مُجْرى الأَسْمَاءِ ؛ لجواز تصغيره ، فبَعُدَ عن الأفعال . ومع هذا لا تتّصل به ضمائر الفاعل ، وإنَّما تُضْمَرُ فيه ، ولا تلحقُه أيضاً تاء التّأنيث ، بخلاف « ليس » ، فنقص عن رُتْبتها .

وأَمَّا « عَسَى » وإنِ اتّصلتْ بها الضمائر وتاء التَّأْنيث فليست كـ « ليس » ؛ لأنّها لا تعملُ في جميع الأسماء ؛ أَلا ترى أَنَّهُ لا يجوز أَنْ يكونَ معمولُها إلا

« أَنْ + الفعل » ، نحو : عسى زيدٌ أَنْ يقومَ ، فلمّا كان معمولُها مختصّاً بهذه الصورة نقصت رُتبتها عن « ليس » .

٣ ـ لا يجوز أَنْ تُقاس « ليس » على « ما » في امتناع تقديم خبرها عليها ، لأَنَّ « ليس » تخالف « ما » بدليل أَنَّهُ يجوز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، نحو قراءة مَنْ قرأ ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [سورة البقرة : ١٧٧] ، ولا يجوز تقديم خبر « ما » على اسمها ، فلا يقال : ما قائماً زيدٌ . وإذا جاز أَنْ تخالف « لَيْسَ » « ما » في جواز تقديم خبرها على اسمها ، جاز أَنْ تخالفَها في جواز تقديم خبرها عليها ، وتُلحق بأَخواتها .

وصَحَّحَ أَبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد الأَنباريّ (ت ٥٧٧هـ) في كتابه الجهير « الإِنْصَاف في مَسَائِل الخِلاف » مَذْهَبَ الكوفيِّين ، ورَدَّ مَذْهَبَ البصريِّين في هٰذه المَسْأَلة :

١ ـ ﴿يَوْمَ﴾ لا يتعلّق بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ ، ولا هو منصوب ، إِنَّما هو مرفوع بالابتداء ، وإِنَّما بُني على الفتح لإِضافته إِلى الفعل ؛ قرأ نافعٌ والأعرج ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [سورة المائدة : ١١٩] ، فـ ﴿يَوْمُ﴾ في موضع رفع وإِنْ بُني على الفتح . ولئن سلَّمْنا أَنَّه منصوب ، إِنَّ العاملَ فيه فِعْلٌ مقدَّر لا ﴿مَصْرُوفًا﴾ ؛ التَّقدير : يلازمُهم يومَ يأتيهم ، أي العَذَابُ .

٢ ـ قولهم : الأَصل في العمل للأَفعال ، وهي فعلٌ يعملُ في الأَسماءِ المعرفةِ والنَّكرةِ والمظهرة والمُضْمرة ، فالجوابُ أَنَّ هذا دليل على جواز إِعمالها ؛ لأَنَّها فعل ، والأَصْلُ في الأَفعال أَنْ تعمل ، وليس بدليلٍ على جوازِ تقديمِ معمولِها ؛ لأَنَّ تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرُّفَ الفعل في نَفْسِه ، و« لَيْسَ » فعلٌ غيرُ متصرِّفٍ ، فلا يجوز تقديمُ معمولِه عليه ، فنحن عملْنا بمقتضى الدَّليلَيْنِ ، فأَثبتنا لها أَصل العمل ؛ لوجود أَصل الفعليَّة ، وسَلَبْناها وَصْفَ الفعليَّة ، وهو التَّصَرُّف .

والذي يشهد بصحّة ذلك الأفعالُ المتصرّفةُ ، نحو : ضَرَبَ ، وقَتَلَ ، وشَتَمَ ، فإنّها لمّا كانت أفعالاً متصرّفةً أُثبت لها أَصْلُ العمل ووَصْفُه ، فجاز إعمالُها ، وجاز تقديم معمولها عليها ، نحو : عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ . والأفعال غير المتصرّفة ، نحو : عَسَىٰ ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ ، وفعل التَّعَجُّب ، أُثبتَ لها أصلُ العمل ، فجاز إعمالُها ، وسُلِبَتْ وَصْفَ العمل ، فلم يَجُزْ تقديمُ معمولها عليها ، فكذلك « ليس » .

٣ ـ قولُهم : « لا يجوز أنْ تقاسَ « ليس » على « ما » فالجواب عنه الذي يُسَوِّغُ القياس اتّفاقهما في المعنى ، لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما لنَفْي الحال .

٤ ـ قولُهم : « إنَّ « ليس » تخالف « ما » ؛ لأنّه يجوزُ تقديمُ خبر ليس على اسمها ، بخلاف « ما » فالجواب عنه أنّه ليس مِنْ شرط القياس أنْ يكونَ المقيسُ مساوياً للمقيسِ عليه في جميع أحكامه ، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ بينهما مغايرةٌ في بعض الأحكام .

٥ ـ قولُهم : « فإذا جاز أنْ تخالفَها في تقديم خبرها على اسمها جاز أنْ تخالفَها في تقديم خبرها عليها » فالجواب عنه أنَّ هٰذا لا يلزمُ ؛ لأنَّ « ليس » أخذتْ شَبَهاً من « كان » ، لأنّها فعلٌ كما أنّها فعل ، وشبهاً من « ما » ؛ لأنّها تنفي الحال ، كما أنَّ « ما » تنفيه . و« كان » يجوز تقديمُ خبرها عليها ، و« ما » لا يجوز تقديمُ خبرها عليها ، فلمّا أخذتْ شَبَهاً من « كان » ، وشَبَهاً مِنْ « ما » ، صار لها منزلةٌ بين المنزلتَيْنِ ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنّها أقوى من « ما » ؛ لأنّها فعلٌ ، و« ما » حرفٌ ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يَجُزْ تقديمُ خبرِها عليها ؛ لأنّها أضْعَفُ من « كان » ، لأنّها لا تتصرَّف ، و« كان » تتصرَّفُ .

* * *

المَسْأَلَةُ التَّاسعة

هَلْ تَأْتي أَلْفَاظُ الإِشَارةِ أَسْمَاءً مَوْصُوْلَةً ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ « هٰذَا » وما أَشْبَهَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الإشارةِ يكون بمَعْنَىٰ « الّذي » والأَسْمَاءِ الموصولة ، نحو : هٰذَا قَالَ ذَاكَ زَيْدٌ ، أي الّذي قال ذَاكَ زيدٌ .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّهُ لا يكونُ بمَعْنَىٰ « الّذي » ، وكذٰلِكَ سائر أَسْماءِ الإشارة لا تكونُ بمَعْنَىٰ الأَسْمَاءِ الموصولة .

حُجَّة الكوفيِّين :

أَسْتَدَلَّ الكوفيُّون لِمَا ذَهَبُوا إليه بهٰذِهِ الآيات :

١ ـ ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٨٥] .

﴿ أَنتُمْ﴾ : مبتدأ .

﴿ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ : خبر .

﴿ تَقْتُلُونَ﴾ : صلة الموصول : هٰؤلاءِ .

٢ ـ ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [سورة النّساء : ١٠٩] .

التّقدير : ها أنتم الذين جادلتم عنهم .

٣ ـ ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [سورة طه : ١٧] .

﴿ مَا﴾ : أسم أستفهام مبتدأ .

﴿ تِلْكَ﴾ : أسم موصول خبر .

﴿ بِيَمِينِكَ﴾ : جارّ ومجرور متعلّقان بفعل الصّلة المحذوف : أستقرّ .

٤ ـ واستدلُّوا أيضاً بقَوْلِ يَزِيْدَ بْنِ مُفَرِّغ الحِمْيَرِيِّ :

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارَةٌ نَجَسوْتِ ، وهٰـذَا تَحْمِلِيْـنَ طَلِيْـقُ

عَدَس : اسْم صَوْت لزجر البغل ، وقيل : هي اسْم بغلة يزيد . عَبَّاد : هو ابْنُ زياد بن أبي سفيان والي سِجِستان .

يريد : والّذي تحملينَ طَلِيْقُ .

حُجَّةُ البصريِّين :

« هٰذَا » وإخوتُهُ موضوعةٌ في كلامِهم للدّلالة علىٰ مَعْنى الإشارة ، و« الّذي » وسائر الأسماءِ الموصولةِ إنّما وُضِعَتْ واجْتُلِبَتْ لِيُتَوَصَّلَ بها إلىٰ وَصْفِ المعارفِ بالجُمَلِ ، فالغرضان اللّذان وُضِعَ مِنْ أجْلِهما الاسمُ الموصولُ واسْمُ الإشارة غَيْرانِ ، فلا ينبغي أنْ يُحْملَ أحدهما علىٰ الآخر ما لم يدفعْ إلىٰ ذٰلِكَ ضرورةٌ . والتَّمَسُّكُ بالأَصْلِ واجبٌ ما أَمْكَنَ ، ولا يخرجُ الشَّيْءُ عَنْ قياسِ بابه إلا بدليلٍ ، فَمَنِ ادَّعَىٰ أمْراً وراءَ ذٰلِكَ بَقِيَ مُرْتَهَناً بإقامَةِ الدّليل . وإذا كان ما أوْرَدَه الكوفيُّون مِنْ شَوَاهِدَ مُحْتَمِلاً غَيْرَ ما ذَكَرُوْهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيْهِ حُجَّةٌ .

الرَّدُّ علىٰ حُجَّة الكوفيِّين :

١ ـ أمّا ما اسْتدلُّوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٨٥] فتحتمل ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ أنْ تكونَ باقيةً علىٰ أَصْلِها مِنْ كَوْنِها اسْمَ إشارةٍ علىٰ أنْ تكونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ علىٰ الاختصاص ، أيْ أعْني هٰؤلاءِ ، ومنه الحديث : « سَلْمَانُ مِنّا ، أَهْلَ البَيْتِ » ، أيْ أعْني أَهْلَ البيت . وخبرُ ﴿أَنتُمْ﴾ جملةُ ﴿تَقْتُلُونَ﴾ = أوْ تكون ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ توكيداً لـ ﴿أَنتُمْ﴾ ، والخبر ﴿تَقْتُلُونَ﴾ = أوْ تكون ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ منادىٰ ؛ التّقدير : ثمّ أنتم ، يا هٰؤلاءِ ، تقتلون ، و﴿تَقْتُلُونَ﴾ الخبر ، ثمّ حَذَفَ حَرْفَ النّداءِ ، وهو كثيرٌ في كلامهم ، نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [سورة يوسف : ٢٩] ، و﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [سورة يوسف : ٤٦] .

٢ ـ وما وُجِّهَ به ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ مِن آية البقرة يُقال في ﴿ جَٰدَلْتُمْ ﴾ مِن آية النِّساء .

٣ ـ وأمَّا قَوْلُهُ تَعالىٰ ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [سورة طه : ١٧] فلا حُجَّة لهم فيه ؛ لأنَّ ﴿ تِلْكَ ﴾ معناها الإشارة ، ولَيْسَتْ بمعنى « التي » ، والتَّقدير فيه : أيُّ شَيْءٍ هٰذِهِ بيمينك . ومجيء « تِلْك » بمَعْنَىٰ « هٰذِهِ » ، كمجيء « ذٰلِكَ » بمَعْنَىٰ « هٰذَا » ، نحو قَوْلِهِ تَعالىٰ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [سورة البقرة : ١ ـ ٢] ، أيْ هٰذَا الكتابُ ، وقَوْلِ خُفَافِ بْنِ نُدْبَةَ ، وهي أُمُّه :

أَقُولُ لَهُ ، والرُّمْحُ يَأْطِرُ مَتْنَهُ : تَأَمَّلْ خُفَافاً ؛ إِنَّنِي أَنَا ذٰلِكَا

أيْ أنا هٰذَا .

﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ : جارّ ومجرور متعلِّقان بحالٍ محذوفةٍ ؛ كَأَنَّهُ قال : أيُّ شَيْءٍ هٰذِهِ كَائِنَةً بيمينك ، والعَامِلُ في الحالِ ما في اسْمِ الإشَارةِ مِنْ مَعْنَىٰ الفِعْلِ ، ومِثْلُهُ ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [سورة هود : ٧٢] ؛ العامل في الحال ﴿ شَيْخًا ﴾ معنى الإشارة في « ذا » ، أوْ مَعْنَىٰ التَّنبيه في « ها » .

٤ ـ وأمَّا قَوْلُ يزيد بن مُفَرِّغ الحِمْيَريّ :

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ ، وهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

فلا حُجَّةَ لهم فيه ، وتحتملُ جملة (تَحْمِلِينَ) وُجُوهاً :

آ ـ أنْ تكونَ حالاً ، أيْ وهٰذَا مَحْمولاً طليق ، والعاملُ في الحال ما في اسْمِ الإشارة مِن معنى الفِعْل ، نحو ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [سورة هود : ٧٢] .

ب ـ أنْ تكونَ صفةً لـ طليق ، تقدَّمَتْ عليها ، فصارتْ في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَىٰ الحالِ ، نحو قَوْلِ ذي الرُّمَّة :

ونَحْتَ العَوَالِي والقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ ، أَعَارَتْهَا العُيُونَ الجَآذِرُ

مُسْتَظِلَّةً : حال ، وهي في الأَصْلِ صفة لـ ظِبَاء ، تقدَّمَتْ عليها . وقَوْلِ

طُفَيْلٍ الغَنَوِيِّ يَصِفُ فَرَساً :

أَبَنَّتْ فَمَا تَنْفَكُّ حَوْلَ مُتَالِعٍ لَهَا مِثْلَ آثَارِ المُبَقِّرِ مَلْعَبُ

مِثْلَ : حال ، وهي في الأَصْلِ صفة لـ مَلْعَب ، تقدَّمَتْ عليها .

جـ ـ أَنْ تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، أَيْ وهٰذَا رجلٌ تَحْمِلِيْنَ ، فيكون « رَجُل » الخبر ، و(تَحْمِلِيْنَ) وطَلِيْقٌ : صِفتان له .

ومِنْ حَذْفِ الموصوفِ وإجراء الصِّفة عليه قَوْلُهُ ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [سورة النِّساء : ٤٦] ، أَيْ فريقٌ يُحرِّفون الكَلِمَ ، وقول آخر :

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وحَجَرْ
وغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيْدَةِ الوَتَرْ
جَادَتْ بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَىٰ البَشَرْ

جملة (كَانَ مِنْ أَرْمَىٰ البَشَر) : في محلّ جرّ صفةٍ لموصوفٍ محذوفٍ ، لا بُدَّ مِنْ تقديره ؛ لأَنَّ النُّونَ مِن « كَفَّي » حُذِفَتْ ، وهي لا تُحذفُ إلا عِنْدَ الإضافة ؛ التَّقدير : جَادَتْ بِكَفَّيْ رَجُلٍ كانَ مِنْ أَرْمَىٰ البَشَرِ .

د ـ أَنْ تكونَ صلةً لموصولٍ محذوفٍ ، والاسم الموصول يُحذفُ في الضَّرورة ، كقَوْلِ حسَّان بن ثابت الأَنْصاريّ :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُوْلَ اللهِ مِنكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

حُذِفَ الاسم الموصول مِن المِصْراع الثّاني لدلالة الأَوَّلِ عليه .

ويمتنعُ أَنْ تكونَ جملةُ (يمدحهُ) معطوفةً علىٰ صلة « مَنْ » ؛ لأَنَّ « سواء » لا تقعُ علىٰ الواحد . إذ لو كان (يمدحُه) معطوفاً على (يَهْجو) ، لكان داخِلاً في حَيِّزِ الصِّلة ، فكان الهَاجي والمادِحُ شَخْصاً واحداً ، وفَسَدَ المعنى . ولا يصحُّ : سَوَاء .

وقال الكُميت بن زيد :

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُوْرَانِ والحَصَىٰ لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَتْرَىٰ وأَقْتَرَا

أَيْ مَنْ أَتْرَىٰ ومَنْ أَقْتَرَ .

مَسْجِدا الله : مَسْجِد مكَّة ومَسْجِد المدينة . الحَصَىٰ : هٰهُنا العَدَدُ العديد مِنَ البشر . القِبْصُ : مُجْتَمَعُ النَّمْلِ الكبير الكثير ، ثمَّ أُطلق على العدد الكثير مِن النَّاس .

وقال آخر :

مسا الّـذي دَأْبُـهُ ٱحْتِيَـاطٌ وحَـزْمُ وهَـوَاهُ أَطَـاعَ يَسْتَـوِيَـانِ

أَيْ ما الَّذي دَأْبُهُ ٱحْتِيَاطٌ وحَزْمٌ والَّذي أَطَاعَ هَوَاهُ مُسْتويان .

علىٰ أَنَّ الكوفيِّين أَنْفُسَهم أَجَازُوا حَذْفَ الموصولِ في سَعَةِ الكلام ، وحملوا عليه قَوْلَه تَعَالىٰ ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [سورة النِّساء : ٤٦] ، أَيْ مَنْ يُحَرِّفُون ، و﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [سورة الجمعة : ٥] ، أي الذي يَحْمِلُ أَسْفاراً .

عَلَىٰ أَنَّ البصريِّين رُبَّما حَمَلُوا « ذا » مِنْ « مَاذَا » عَلَىٰ أَنْ تكونَ ٱسْماً موصولاً إِمَّا أُحْوِجُوا إِلىٰ ذٰلِكَ . وإِنْ كانَ الأَكْثَرَ في كَلامِهم أَنْ تُسْتَعْمَلَ « مَاذَا » بمنزلةِ ٱسْمٍ واحدٍ ، بآيةِ ما حَكَاهُ سيبويهِ عنهم : عمَّاذا تَسْأَلُ ؟ فلولا أَنَّ « ما » مَعَ « ذا » بمنزلةِ ٱسْمٍ واحدٍ ، لقالوا : عمَّ ذا تَسْأَلُ ؟ فحذفُوا الأَلِفَ مِنْ آخِرِ « ما » ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [سورة النَّبأ : ١] .

فمِمَّا حَمَلَه سيبويه علىٰ أَنَّ « ماذا » ٱسْمان قَوْلُهُ تَعَالىٰ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [سورة النَّحل : ٢٤] .

﴿أَسَٰطِيرُ﴾ : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديرُهُ : الذي أَنْزَلَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلينَ . جَعَلَ « ذا » مِنْ « ماذا » بمنزلةِ « الذي » .

وٱرْتِفاعُ « نَحْبٌ » مِنْ قَوْلِ لَبِيْدٍ :

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَىٰ أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ

عَلَىٰ البَدَلِ ، قَضَىٰ بأَنَّ « ماذا » كلمتان ، « ما » : ٱسم ٱستفهام خبر مقدَّم ، و« نَحْبٌ » بدلٌ منه ، وذا : ٱسمٌ موصولٌ مبتدأ مؤخَّر ، ومفعول يحاولُ هو العائد إلى الاسم الموصول ، أي ما الذي يُحاولُهُ ، ولو جُعِلَتْ « ماذا » بتمامها ٱسْماً واحداً ، لكان مَوْضِعُها نَصْباً علىٰ أنَّها مفعول به مقدَّم لـ يُحاولُ ، ولكان البَدَلُ منها مَنْصوباً .

وجَعَلَ أبو عليٍّ « ذا » مِنْ قَوْلِهِ تَعَالىٰ ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٩] في قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ ﴿ ٱلْعَفْوُ ﴾ = ٱسْماً مَوْصولاً ؛ أَلْجَأَهُ إِلىٰ ذٰلِكَ ٱرْتِفَاعُ ﴿ ٱلْعَفْوُ ﴾ ؛ فلا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ مبتدأ هُو « ذا » مِنْ سُؤَالِ السَّائِلِ ؛ التَّقديرُ : ما الّذي يُنْفِقون ؟ الّذي يُنْفِقون العَفْوُ ، كما في جَوَابِ : ما الّذي أَنْفَقْتَه ؟ مَالُ زَيْدٍ ، أي الّذي أَنْفَقْتُهُ مَالُ زَيْدٍ .

وأجاز أبو إِسْحٰقَ الزَّجَّاجُ أَنْ يكونَ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ ﴾ [سورة الحج : ١٢ ، ١٣] بمنزلة « الذي » في مَوْضِعِ نَصْب مفعول به لـ ﴿ يَدْعُواْ ﴾ ، وجملة ﴿ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ﴾ صلة . .

والزَّجَّاجُ بَصْرِيٌّ ٱرْتكبَ ما ذَهَبَ إِليه الكوفيُّون مِن غير ما ضرورةٍ أَلْجَأَتْ إِليه .

* * *

المَسْأَلَةُ العاشرة
أَصْلُ اشْتِقَاقِ كَلِمَةِ « الاسْم »

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ الاسْمَ مُشْتَقٌّ مِنَ الوَسْمِ ، وهو العلامة . وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ ، وهو العُلُوُّ .

حُجَّةُ الكُوفيِّين :

الاسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ الوَسْمِ ؛ لأَنَّ الوَسْمَ في اللُّغةِ العلامةُ ، والاسْمُ وَسْمٌ عَلَىٰ المُسَمَّىٰ ، وعلامةٌ له يُعْرَفُ بِهِ ، بآيةِ أَنَّك إذا قُلْتَ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو ، دَلَّ عَلَىٰ المُسَمَّىٰ ، فصار كالوَسْمِ عليه .

قال أَبو العبَّاس أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَىٰ ثَعْلَبٌ : الاسْمُ سِمَةٌ تُوْضَعُ عَلَىٰ الشَّيْءِ يُعْرَفُ بها .

والأَصْلُ في اسْم : وَسْم ، إلا أَنَّه حُذِفَتْ منه الفاء التي هي الواو في وَسْم وزِيْدَتِ الهمزة في أَوَّلِهِ عِوَضاً عن المحذوف ، ووَزْنُه إِعْلٌ ؛ لحَذْفِ الفاءِ منه .

واحْتَجُّوا بأَنْ قالوا : قد وَجَدْنا مِنَ الأَسْمَاءِ أَسْماءً تَضَعُ مِنْ مُسَمَّياتها كقِرْدٍ وكَلْبٍ وجِرْوٍ وعَوْسَج وشَوْك .

حُجَّة البصريِّين :

الاسم مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ ؛ لأَنَّ السُّمُوَّ في اللُّغة هو العُلُوُّ ؛ يقال : سَمَا يَسْمُو سُمُوّاً ، إذا عَلا ، ومنه سُمِّيَتِ السَّماءُ سماءً لعُلُوِّها ، والاسم يَعْلُو علىٰ المُسَمَّىٰ ، ويدلُّ علىٰ ما تحتَه مِنَ المَعْنى .

قال أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المُبَرِّد : الاسْمُ ما دَلَّ عَلَىٰ مُسَمًّى تحته .

وهٰذَا القَوْلُ كافٍ في الاشتقاقِ لا في التَّحديدِ ، فلمَّا سَمَا الاسْمُ عَلَىٰ مُسَمَّاهُ وعَلا عَلَىٰ ما تحته مِنْ مَعْنَاهُ دلَّ عَلَىٰ أَنَّه مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ ، لا مِنَ الوسْمِ .

قال ٱبْنُ الشَّجريّ : « واشْتقاقُه عِنْدَهم مِنَ السُّمُوِّ ؛ لأَنَّ المُسَمَّىٰ يرتفعُ ذِكْرُهُ باسمِهِ فيُعْرَفُ به ، وإذا جُهِلَ ٱسْمُهُ كان خاملاً ، ومِنْ هٰذَا المَعْنَىٰ يقال : فلانٌ لَهُ ٱسْمٌ ، إذا كان شهيراً » اهـ

الرَّدُّ علىٰ حُجَجِ الكُوفيِّين :

١ ـ قولُهم : وَجَدْنا من الأسماءِ أسماءً تَضَعُ مِن مُسَمَّياتها كقِرْدٍ وكَلْبٍ وجِرْوٍ وعَوْسج وشوك = لَيْسَ بشَيْءٍ ؛ لأَنَّ هٰذِهِ الأَسْمَاءَ عُلِّقَتْ علىٰ أَجْناسٍ وَضِيْعَةٍ ، فالوَضَاعةُ لاحقةٌ بها مِن الجِنْسيَّةِ ، لا مِنْ جهةِ الاسميَّة ، بآيةِ أَنَّهم قد سَمَّوا بكَلْبٍ وكلابٍ وعَوْسجة ، وكَنَّوْا بأبي الشَّوْك ، فلم يَضَعْ ذٰلِكَ من المُسَمَّيْنَ والمُكَنَّيْنَ ، وجَرَىٰ مَجْرَىٰ تَسْمِيَتِهم ببَدْرٍ وهِلالٍ ومَطَرٍ وأَسَدٍ .

٢ ـ لا خِلافَ بَيْنَ الفريقَيْنِ أَنَّ همزةَ الوَصْلِ في « ٱسْم » للتَّعْويض ، وهمزة التَّعْويض إنَّما تقعُ تعويضاً عن حَذْفِ اللام ، لا عن حَذْفِ الفاء ؛ بآيةِ أَنَّهم لمَّا حَذَفُوا اللامَ التي هي الواو مِنْ بَنَوٍ عَوَّضُوا عنها الهمزةَ في أَوَّلِهِ فقالوا : ٱبْن . ولمَّا حَذَفُوا الفاءَ التي هي الواو مِنْ وعد لم يُعَوِّضوا عنها الهمزةَ في أَوَّلِهِ ، فلم يقولوا : إِعْد ، وإنَّما عَوَّضُوا عنها الهاءَ في آخره ، فقالوا : عِدَةٌ ؛ لأَنَّ القياسَ فيما حُذِفَ منه لامُه أَنْ يُعَوَّضَ بالهمزة في أَوَّلِهِ ، وفيما حُذِفَ منه فاؤه أَنْ يُعَوَّضَ بالهاءِ في آخره . **والحَمْلُ علىٰ ما لَهُ نظيرٌ أَوْلَىٰ مِنَ الحَمْلِ علىٰ ما لَيْسَ لَهُ نظيرٌ** ، فدلَّ علىٰ أَنَّه مُشْتَقٌّ مِن السُّمُوِّ لا مِنَ الوَسْمِ .

٣ ـ إذا أَجْرَيْتَ الفِعْلَ مِن الاسم قُلْتَ : أَسْمَيْتُهُ ، ولو كان مُشْتَقّاً مِنَ الوَسْمِ لوَجَبَ أَنْ تقول : وَسَمْتُهُ ، فلمَّا لم تَقُلْ إلا « أَسْمَيْتُ » دَلَّ علىٰ أَنَّه مِن السُّمُوِّ .

وكان الأَصْلُ : أَسْمَوْتُ ، إلا أنَّ الواو لمَّا وقعتْ رابعةً قُلبتْ ياءً ، كما

قالوا : أَعْلَيْتُ في : أعلوت ، حَمْلاً للماضي على المضارع ، والمضارع يجب قَلْبُ الواو فيه ياءً ، نحو : يُسْمِي ، ويُعْلِي ، والأصل : يُسْمِو ، ويُعْلِو ؛ قُلِبَت الواو ياءً لسكونها وانْكِسار ما قَبْلَها . وإنَّما حَمَلُوا الماضي عَلَىٰ المضارع مُراعاةً لِمَا بَنَوْا عليه كلامَهم مِن اعْتِبارِ حُكْمِ المُشَاكَلَةِ والمحافظةِ علىٰ أَنْ تجريَ الأبوابُ علىٰ سَنَنٍ واحد ؛ ألا تَرَىٰ أنَّهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتّصلتْ بِهِ نونُ النِّسْوة ، نحو : يَضْرِبْنَ .

٤ ـ إذا صُغِّرَ الاسْمُ قيل في مُصَغَّرِه : سُمَيّ ، ولو كان مِن الوَسْم لقيل : وُسَيْم ؛ كما يقال في تصغير « زِنَة » : وُزَيْنة ؛ لأنَّ التَّصغير يردُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها .

والأَصْلُ في سُمَيّ : سُمَيْو ؛ اجْتَمَعتِ الواو والياء وكان السَّابقُ منهما ساكناً ، فقُلبت الواو ياء ، وأدغموها في الياء ، كما قالوا : سَيِّد ، وأَصْلُه : سَيْوِد .

٥ ـ إذا كُسِّرَ الاسْمُ قيل في تكسيره : أَسْماء ، ولو كان مِن الوَسْم لقيل : أَوْسَام وأَوَاسيم . والجمع يَرُدُّ الأشياء إلى أُصُوْلِها ؛ ألا تَرَىٰ إلىٰ « ماء » لمَّا جُمِعَ علىٰ : مياه وأَمْوَاه ، عُلِمَ أنَّ لامَه هاءٌ .

وأَصْلُ أَسْماء : أَسْمَاو ، إلا أنَّه لَمَّا إذا تَطَرَّفَتِ الواو بَعْدَ أَلِفٍ زائدةٍ قُلِبَتْ همزةً ، نحو : كِسَاء ورَجَاء ونَجَاء ، الأَصْلُ فيها : كِساو ورجاو ونجاو .

٦ ـ جاءَ عَنِ العَرَبِ أنَّهم قالوا في اسْم[1] : سُمَى ، عَلَىٰ مِثَالِ عُلَى ،

---

(١) في الاسم لُغَاتٌ ، أَعْلاها : اسْم ؛ لأنَّ التَّنزيلَ جاءَ به ، و سِمْ ، بكسور السّين ، و سُمْ ، بضمّها ، و سُمَى ، مضموم الأوّل ، مقصور كـ هُدَىٰ ، و أُسْمٌ ، بضمّ همزته ، وهي قليلةٌ . قال رَاجِزٌ مِنْ بني كَلْبٍ :

بِاسْمِ الَّذي في كُلِّ سُوْرَةٍ سُمُهْ

والأَصْلُ فيه : سُمَوٌ ، إلا أَنَّهم قَلَبُوا الواو منه ألفاً لتحرُّكِها وٱنْفتاحِ ما قَبْلَها ، فصَارَ سُمًى ؛ قال الرَّاجِزُ :

واللهُ أَسْمَـاكَ سُمًـى مُبَـارَكـا
آثَـرَكَ اللهُ بِـهِ إِيْثَـارَكَـا

تعقيبٌ عَلَىٰ المَسْأَلة :

وفي الحقِّ أَنَّ هٰذِهِ المَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مِمَّا ٱخْتلفوا فيه ، وأَنَّ قُدَماءَ الكوفيِّين لا يُعْرَفُ عنهم أَنَّهم قالوا بغيرِ قَوْلِ البصريِّين ؛ قال الزَّجَّاجيُّ : « أَجْمَعَ علماء البصريِّين ، ولا أَعْلَمُ عن الكوفيِّين خِلافاً مُحَصَّلاً مُسْتنداً إلىٰ مَنْ يُوْثَقُ به ، أَنَّ ٱشْتقاق « ٱسْم » مِنْ سَمَوْتُ أَسْمُو : أَيْ عَلَوْتُ ؛ كَأَنَّه جُعِلَ تَنْويهاً بالدَّلالة علىٰ المُسَمَّىٰ لِمَا كان تحتَه . وقد حُكِيَ أَنَّ بَعْضَهم يَذْهَبُ إلىٰ أَنَّ أَصْلَه مِن « وَسَمْتُ » ؛ كَأَنَّهُ جُعِلَ سِمَةً للمُسَمَّى » اهـ

فهٰذَا ثَعْلَبٌ ـ وهو مِن رُؤُوْسِ الكوفيِّين ـ يقولُ : « سُمٌ بضمِّ السِّين أَخذَه مِن سَمَوْتُ أَسْمُو ، ومَنْ قاله بالكَسْرِ أخذه مِن سَمَيْتُ أَسْمي » اهـ

وقال ٱبْنُ جنِّي : « الاسْمُ : مشتقٌّ مِن السُّمُوّ ، وهو الرِّفْعة ، ولام الفِعْلِ محذوفةٌ . والأَصْلُ : سِمْوٌ وسُمْوٌ ؛ يدلُّك علىٰ أَنَّ أَصْلَ السِّين الكَسْرُ والضَّمُّ جميعاً أَنَّ النَّحْويِّين أَنْشَدُوا :

وقال آخر ، فضَمَّ السِّين وأَثْبَتَ اللامَ :

لأَحْسَنِهَـا وَجْهـاً وأَكْـرَمِهـا أَبـاً ... وأَسْمَحِهَـا كَفّـاً وأَعْلَيْهـا سُمَـا

وقال آخر ، فضَمَّ السِّين وحَذَفَ اللامَ :

وغَـائِنَـا أَعْجَبَنَـا مُقَـدَّمُـهْ
يُدْعَىٰ أَبا السَّمْحِ وقِرْضَابٌ سُمُهْ

القرضاب : الفقير .

بِٱسْمِ ٱلَّذي في كُلِّ سُوْرَةٍ سِمْهْ

وحدَّثنا أبو عليّ أنَّ أحمد بن يحيى حَكَىٰ عن ٱبْنِ الأَعْرابيّ : أُسْمُهُ ، وسِمُهُ ، وسُمُهُ ، وسُماهُ مِثْلُ هُدَاهُ » اهـ

وما نُقِلَ عن ثَعْلَبٍ : « الاسْمُ سِمَةٌ تُوْضَعُ علىٰ الشَّيْءِ يُعْرَفُ بها » = لَيْسَ أَكْثَرَ مِن تفسير المَعْنَى اللُّغويّ لكلمة « ٱسْم » ، ولا يدلُّ ، عَلَىٰ جِهَةِ اليقين ، أَنَّ ثَعْلباً يريدُ بما حُكِيَ عنه أَنَّ الاسْمَ مُشْتَقٌّ مِنَ الوَسْمِ ، بَلْ يُشْبِهُ أَنْ يكونَ الرَّجُلُ يَحُدُّ الكَلِمَةَ ، كقَوْلِكَ : الاسْمُ ما أَبَانَ عَنْ مُسَمًّى ، أَوِ الاسْمُ ما دَلَّ عَلَىٰ مَعْنًى في نَفْسِه .

ودَعْوى أَنَّ الاسْمَ مُشْتَقٌّ مِنَ الوَسْمِ قُوَيْلٌ أَوَّلُ مَنْ ذَكَرَه وٱسْتوهاهُ أَبو إِسْحٰقَ الزَّجَّاجُ (ت ٣١١هـ) في رسالةٍ لَهُ سَمَّاهَا « الإِبَانَة والتَّفْهيم عَنْ مَعَاني بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيم » ، ولم يَنْسِبْهُ إلى أَحَدٍ ، ورَدَّه بنَحْوِ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه .

ثمَّ شَاعَتْ نِسْبَةُ هٰذا الرَّأْيِ إِلىٰ الكوفيِّين عِنْدَ مكّيّ (ت ٤٣٧هـ) وٱبْنِ الشَّجريّ (ت ٥٤٢هـ) ، وٱبْنِ الأَنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ، وتلقَّاها مَنْ جَاءَ بَعْدَهم بقَبُولٍ حَسَنٍ بلا نَظَرٍ في مصنَّفاتِهم ولا تحقيقٍ في المَرْوِيِّ عنهم ، وتَطَاوَلَ هٰذَا الوَهْمُ إِلىٰ أن سَرَىٰ في تَوَاليفِ المُحْدَثين .

وإِنَّما ذَكَرْنا هٰذِهِ المَسْأَلة هٰهُنا وإِنْ صَحَّ أَنَّها لَيْسَتْ مِمَّا ٱشْتَجَرَتْ فِيْهِ أَقْلامُ القَوْمِ ؛ للَّذي عَرَضَ فيها مِنَ الأُصُوْلِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرفيَّةِ التي لا يَعْدَمُ النَّاظِرُ فيها دُرْبَةً وفائدةً .

* * *

المَسْأَلَةُ الحادية عَشْرَةَ

نِعْمَ وبِئْسَ : أَفِعْلانِ هُما أَمِ اسْمانِ ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ « نِعْمَ » و« بِئْسَ » اسْمانِ مُبْتَدَآن .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّهما فِعْلان ماضيان جامدان .

حُجَجُ الكوفيِّين :

١ ـ الدَّليل علىٰ أَنَّهما اسْمان دخولُ حَرْفِ الجرّ عليهما ؛ قال حسَّان :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أَخَا خَمْسَةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِما

ومنه قَوْلُ العرب : ما زَيْدٌ بِنِعْمَ الرَّجُلُ ، ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَىٰ بِئْسَ العَيْرُ ، ورُوِيَ أَنَّ أعرابيّاً بُشِّرَ بِابْنَةٍ وُلِدَتْ له ، فقيلَ له : نِعْمَ الولدُ هِيَ ! فقال : واللهِ ما هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ ؛ نَصْرُها بُكَاءٌ ، وبِرُّها سَرِقَةٌ !

ففي هٰذِهِ الشَّواهد دَخَلَ حَرْفُ الجرِّ عليهما ، ودخولُ حرف الجرِّ يدلُّ علىٰ أَنَّهما اسْمانِ ؛ لأَنَّه مِنْ خصائصِ الأَسْمَاءِ .

٢ ـ ومِمَّا يُؤَيِّدُ ذٰلِكَ قَوْلُ العرب : يا نِعْمَ المَوْلَىٰ ، ويا نِعْمَ النَّصير ؛ فنِداؤُهم « نِعْمَ » يدلُّ على الاسميَّةِ ؛ لأَنَّ النِّدَاءَ مِنْ خَصَائِصِ الأَسْمَاءِ ، ولَوْ كَانَ فِعْلاً ما تَوَجَّهَ إليهِ النِّداءُ .

ولا يُعْتَرَضُ بأَنَّ التَّقديرَ : يا أَللهُ نِعْمَ المَوْلَىٰ ونِعْمَ النَّصيرُ أَنْتَ ؛ لأَنَّ المُنَادَىٰ إِنَّما يُقَدَّرُ محذوفاً إذا وَلِيَ حَرْفَ النِّدَاءِ فِعْلُ أَمْرٍ وما جَرَىٰ مَجْرَاهُ ، كقَوْلِ ذي الرُّمَّة :

أَلا يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَىٰ البِلَىٰ ... ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وإِنَّما اخْتَصَّ هٰذَا التَّقدير بِفِعْلِ الأَمْرِ دونَ الخبر ؛ لأَنَّ المنادىٰ مُخَاطَبٌ ،

والمَأْمور مخاطبٌ ، فحذفوا الأَوَّلَ مِن المخاطَبَيْنِ اكْتِفاءً بالثَّاني عنه .

٣ ـ الدّليل علىٰ أَنَّهما لَيْسَا بِفِعْلَيْنِ أَنَّهُ لا يحسنُ اقْترانُ الزَّمانِ بهما كسائِرِ الأفعال ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ لا تقولُ : نِعْمَ الرَّجُلُ أَمْسِ ، ولا نِعْمَ الرَّجُلُ غداً .

٤ ـ الدَّليل علىٰ أَنَّهما لَيْسَا بِفِعْلَيْنِ أَنَّهما غَيْرُ متصرِّفَيْنِ ؛ لأَنَّ التَّصَرُّفَ مِنْ خصائص الأَفْعال .

٥ ـ جاء عن العرب : نَعِيْمَ الرَّجُلُ زيدٌ ، وليس في أَمْثلةِ الأَفْعال فَعِيْلٌ البتَّةَ .

حُجَجُ البَصْريِّين :

١ ـ الدَّليل علىٰ أَنَّهما فِعْلان اتِّصالُ الضَّمير المرفوع بهما علىٰ حدِّ اتِّصالِهِ بالفِعْلِ المتصرِّف ، نحو : نِعْمَا رَجُلَيْنِ ، ونِعْمُوا رجالاً ، حَكَىٰ ذٰلِكَ الكسائيُّ .

ورَفْعَا أَيْضاً الاسم الظّاهر ، نحو : نِعْمَ الرَّجُلُ ، وبِئْسَ الغلامُ ، والضّمير ، نحو : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، وبئس غلاماً سَعْدٌ .

٢ ـ اتِّصالهما بتاء التَّأْنيث السَّاكنة ، نحو : نِعْمَتِ المرأةُ ، وبِئْسَتِ الجاريةُ ؛ وهٰذِهِ التَّاءُ تختصُّ بالفعل الماضي لا تتعدّاه ، فلا يجوز الحُكْمُ باسْميَّةِ ما اتَّصَلَتْ به .

ولا يُعْتَرَضُ بقَوْلِهم : رُبَّتَ ، وثُمَّتَ ، ولاتَ ؛ لأَنَّ التَّاءَ المُتَّصلةَ بهٰذِهِ الحروف وإِنْ كانتْ للتَّأْنيث ، لَيْسَتِ التَّاءَ التي في نِعْمَتْ وبِئْسَتْ ، بآيةِ أَنَّ التَّاءَ في : نِعْمَتِ المرأةُ ، لَحِقَتِ الفِعْلَ لتأنيثِ الاسم الذي أُسْنِدَ إليه الفِعْلُ ، كما لَحِقَتْ في قَوْلِهم : قامت المرأةُ ، والتّاء في « رُبَّتَ » لَحِقَتْ لتأْنيث الحرف ؛ لا لتَأْنيثِ شَيْءٍ آخر ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّك تقولُ : رُبَّتَ رجلٍ أَهَنْتُ ، كما تقولُ : رُبَّتَ امْرَأَةٍ أَكْرَمْتُ ، ولو كانتْ كالتَّاءِ في « نِعْمَتْ » ما جاز أَنْ تَثْبُتَ مَعَ المُذَكَّرِ .

ثمّ إنَّ التّاء اللاحقة للفِعْلِ ساكنة ، والتّاء اللاحقة لهٰذِهِ الحروف متحرّكة .

ثمّ إنَّ « لاتَ » كلمةٌ مُفْرَدَةٌ على حِيالها ، ولئن كانت التّاءُ فيها مزيدةً ، إنّها ليستْ تاء التّأْنيث بآيةِ ما حَكَاهُ الكسائيّ عن أبي فَقْعَسٍ الأَسَديّ مِن أنّهم يقفون عليها بالهاءِ ، أيْ ولاهْ ، وبآيةِ ما نَقَلَه أبو عُبيد مِن أنّهم يزيدون التّاء عَلَىٰ « حِيْن » ، فيقولون : فَعَلْتُ هٰذَا تَحِيْنَ ؛ قال أبو وَجْزَةَ السَّعْديُّ :

العَـاطِفُوْنَ تَحِيْـنَ مَـا مِـنْ عَـاطِفٍ والمُطْعِمُـونَ زَمَـانَ أَيْـنَ المُطْعِـمُ

فالتّاء في نحو : لات حِيْنَ النّجاة ، مُتّصِلَةٌ بـ حِيْنَ لا بـ « لا » .

ودَعْوَاهم أنَّ التّاءَ لا تلزمُ « نِعْمَ » و« بِئْسَ » لا تصحّ ؛ لأنَّ التّاءَ تلزمُهما في لغةِ شَطْرِ العرب ، كما تلزم في : قامت المرأةُ .

وإنّما ٱستجازَ بَعْضُهم : نِعْمَ المَرْأةُ هِنْد ؛ لأنَّ المَرأةَ واقعةٌ على الجنس ، كوقوع الإنسان على النّاس في ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [سورة التين : ٤] ، ومِثْلُهُ : أَهْلَكَ النّاسَ الدِّينارُ والدِّرهم ، أي الدّنانير والدّراهم . وإذا كان المرادُ بالمرأةِ ٱستغراقَ الجنس فلا خِلافَ أنَّ أسْماءَ الأجناس والجموع يجوزُ تذكيرُ أفْعَالِها وتأْنيثُها ؛ فلهٰذَا المَعْنَىٰ حَذَفَ التّاءَ مَنْ حَذَفَهَا مِنْ : نِعْمَ المَرْأةُ .

وإذا كانوا حذفوها في حال السّعة مِن فِعْلِ المُؤَنَّثِ الحقيقيّ مِنْ نحو : حَضَرَ القاضيَ اليومَ ٱمْرَأةٌ ، وٱستحسنوا التّذكير كلّما طال الفَصْلُ = فأنْ يحذفوها مِن فعلِ المؤنّث الواقع عَلَىٰ الجنس أوْلَىٰ .

٣ ـ الدّليل علىٰ أنّهما فعلان ماضيان بناؤهما على الفتح ، ولو كانا ٱسْمَيْنِ ما كان لبنائهما وَجْهٌ ؛ إذْ لا عِلّةَ هٰهُنا تُوْجِبُ بناءَهما .

الرَّدُّ عَلَىٰ حُجَجِ الكُوْفِيِّيْنَ :

١ ـ دخول حرف الجرّ عَلَىٰ ما ذكروه مِنْ شَوَاهِدَ لا حُجّةَ فيه ؛ لأنّه مُخَرَّجٌ على الحكاية ، وحَرْفُ الجرّ يدخل مع تقدير الحكايةِ على ما لا شُبْهَةَ في

فِعْلِيّته ، نحو قَوْلِ الرَّاجز :

واللهِ مـا لَيْلـي بنَـامَ صَـاحِبُـهْ
ولا مُخَـالِـطِ اللَّيَـانِ جَـانِبُـهْ

ولو كان حَرْفُ الجرّ قاضياً بأسْمِيَّةِ ما دَخَلَ عليه لوَجَبَ أنْ يُحْكَمَ لـ « نام » في قَوْلِ الرَّاجز بالاسميّة ؛ لدخول حرف الجرّ عليه .

وحَذْفُ القَوْلِ في التَّنزيلِ وكلامِ العَرَبِ كثيرٌ ؛ رَوَىٰ ابْنُ جنّي عن أبي عليّ : « حَذْفُ القول مِنْ حديثِ البَحْرِ ، قُلْ ولا حَرَجَ » .

وقال ابْنُ جنّي في كتابِهِ الجَهبذِ « التَّنبيه عَلَىٰ شَرْحِ مُشْكِلات الحماسة » : « فإنْ قُلْتَ : فقد قال الفرزدقُ :

وإنّـي لَـسَـزَامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ الّتـي لَعَلِّي ، وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ، أَزُوْرُهَا

= فإنَّ أبا عليّ كان يتأوَّلُ هٰذَا ، ويتناولُهُ عَلَىٰ الحكايةِ ، حَتَّىٰ كَأَنَّهُ قال : قِبَلَ التي يُقَالُ فيها : لَعَلِّي أَزُوْرُها .

وبَابُ الحكايةِ طريقٌ مَهْيَعٌ ـ أَيْ وَاضِح بَيِّن ـ يُتَقَبَّلُ فيه كُلُّ تَأَوُّلٍ ، وما أُشَبِّهُهُ إلا بالمَنَامِ أَوْ حديثِ البحر الّذي قَدِ انْطَوَتِ النُّفوسُ عَلَىٰ تَقَبُّلِ ما يَعْرِضُ فيه ، وتَرْكِ التَّناكُرِ لشَيْءٍ يَرِدُ عنه » اهـ

فتجري شواهدُهم على هٰذِهِ التَّقادير : أَلَسْتُ بجارٍ مَقُوْلٍ فيه : نِعْمَ الجارُ ، ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَىٰ غَيْرٍ مَقُولٍ فيه : بِئْسَ العَيْرُ ، واللهِ ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها : نِعْمَ المولودةُ . ولٰكِنَّهم حَذَفُوا هٰذِهِ الموصوفات ، وأَقَامُوا أَوْصافها مُقامَها ، كَمَا حُذِفَ الموصوف في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سورة سبأ : ١١] ، أَيْ دُرُوْعاً سَابغاتٍ .

فصار التَّقدير بَعْدَ حَذْفِ الموصوف : أَلَسْتُ بمَقُوْلٍ فيه : نِعْمَ الجارُ ، ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَىٰ مَقُوْلٍ فيه : بِئْسَ العَيْرُ ، واللهِ ما هي بمَقُوْلٍ فيها : نِعْمَ المولودة .

ثمّ حذفوا الصّفة التي هي « مَقُول » ، وأَوْقَعُوا المحكيَّ بها مَوْقِعَها ؛ لأَنَّ القَوْلَ قد كَثُرَ ٱسْتعمالُه محذوفاً كثرةَ ٱسْتعمالِهِ مذكوراً ، فوليت الجملةُ حَرْفَ الجرِّ عَلَىٰ هٰذَا التَّقدير ، كما وَلِيَتِ المُضَافَ في قَوْلِ الرَّاجز :

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَوْطٍ وحَجَرْ
وغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ
جَادَتْ بكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَىٰ البَشَرْ

أَيْ بكَفَّيْ رَجُلٍ كان مِنْ أَرْمَىٰ البَشَر ، فحذف الموصوفَ بالجملة ، وأقامَها مُقامَه ، فوقعت الإضافة إلى الفِعْلِ لفظاً ، كما دخل الجارُّ عليه في اللَّفْظِ ، وهو في التَّقدير داخلٌ علىٰ غَيْرِهِ .

٢ ـ وأَمَّا ٱحْتجاجُهم بقَوْلِ العرب : يا نِعْمَ المَوْلَىٰ ويا نِعْمَ النَّصير = فالقولُ فيه أَنَّ المنادى محذوف للعِلْمِ به ، أَيْ يا الله نِعْمَ المَوْلَىٰ ونِعْمَ النَّصيرُ أَنْتَ ، فحذفوا المنادَى ، إذ كان حرفُ النِّداءِ دليلاً عليه ، كما حَذَفُوا حَرْفَ النِّداءِ لدلالةِ المنادَىٰ عليه ، نحو قول أبي دُوَاد الإياديّ :

أَوْفَىٰ عَلَىٰ المَاءِ كَعْبٌ ثُمَّ قِيْلَ لَهُ : رِدْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ فمسا وَرَدَا

أراد : يا كَعْبُ ، ومِثْلُه في التَّنزيل ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [سورة يوسف : ٢٩] .

وأَمَّا قولُهم : إِنَّ المنادى إِنَّما يُقَدَّرُ مَحْذوفاً إذا وَلِيَ حَرْفَ النِّداءِ فِعْلُ أَمْرٍ = فلَيْسَ بصحيح ؛ لأَنَّه لا فَرْقَ بَيْنَ الفِعْلِ الأمريِّ والخَبَريِّ في ٱمْتناعِ مجيءِ كلٍّ واحدٍ منهما بَعْدَ حَرْفِ النِّداءِ ، إلا أَنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهما ٱسْمٌ يتوجَّهُ النِّداءُ إليه ؛ قال الشَّاعِرُ :

يسا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحِيْنَ عَلَىٰ سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

أراد : يا هؤلاءِ لَعْنَةُ اللهِ عَلَىٰ سَمْعان . وقال آخر :

يـا لَعَنَ اللهُ بَنِـي السُّعْـلات
عَمْرَو بْنَ يَرْبُوْعٍ شِرَارَ النَّاتِ

وقال آخر :

يـا قَـاتَـلَ اللهُ صِبْيَـانـاً تَجِـيءُ بِهِـمْ أُمُّ الهُنَيْبِـرِ مِـنْ زَنْـدٍ لَهَـا وَارِي

فثَبَتَ أَنَّهُ يَلِي حَرْفَ النِّداءِ الجملةُ الخبريَّةُ كَمَا تليه الجملةُ الأَمْريَّةُ ، والإجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَىٰ أَنَّ الجُمَلَ لا تُنَادَىٰ ، وأَنَّ « نِعْمَ الرَّجلُ » جُمْلَةٌ ، وإِنْ وَقَعَ الخلافُ في نَوْعِها ، وإِذا ٱمْتَنَعَ للإجماع قَوْلُنا : يا زيدٌ منطلقٌ ، فكذٰلِكَ يَجِبُ أَنْ يمتنعَ : يا نِعْمَ الرَّجُلُ ، إلا عَلَىٰ تقديرِ حَذْفِ مُنَادًى .

٣ ـ وأَمَّا ٱمْتناعُ ٱقْتِرَانِهما بالزَّمَانِ وجمودُهما ؛ فلأَنَّ « نِعْمَ » موضوعٌ لغاية المدح ، و« بِئْسَ » موضوع لغايةِ الذَّمِّ ؛ فجُعِلَتْ دلالتُهما مقصورةً علىٰ الآن ؛ لأَنَّك إِنَّما تمدحُ وتذمُّ بما هو موجودٌ في الممدوح أو المذموم الآن ، لا بِما كان فزَالَ ، ولا بِما سيكون ولم يقعْ .

٤ ـ وأَمَّا ما جاء عنهم : نَعِيْمَ الرَّجُلُ ، فهٰذَا مِمَّا ٱنْفَرَدَ بروايته قُطْرُبٌ ، وهي روايةٌ شاذَّةٌ ، ولئنْ صَحَّتْ لَيْسَ فيها حُجَّةٌ ، لأَنَّ نِعْمَ أَصْلُه نَعِمَ ، على وَزْنِ فَعِلَ ، فأَشْبَعَ الكسرةَ فنَشَأَتْ عنها الياء ، ومِثْلُهُ إِشباع الفرزدق كسرةَ الرّاءِ مِن الصّيارف ، والهاءِ من الدّراهم ، فنشأت عن الكسرة الياءُ ، في قَوْلِهِ :

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَىٰ في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَـادُ الصَّيَـارِيْفِ

تعقيبٌ عَلَىٰ المَسْأَلَةِ :

عَلَىٰ أَنَّ أَبا زكريّا يحيىٰ بْنَ زياد الفرّاءَ (ت ٢٠٧هـ) ، وهو مِنْ أَئمّةِ الكوفيّين الكبارِ ، وهو مَنْ نَسَبَ إِليه ٱبْنُ الشَّجريِّ (ت ٥٤٢هـ) ، وتابَعَهُ ٱبْنُ الأَنْبَاريِّ (ت ٥٧٧هـ) القَوْلَ بأَسْميَّةِ « نِعْمَ » و« بِئْسَ » = وَقَعَ في كِتَابِهِ « مَعَاني القُرْآن » ما يُثْبِتُ قَوْلَهُ بفِعْليَّتِهما ، وإِليك نصَّه :

« قَوْلُهُ ﴿ فَسَآءَ قَرِينًا ﴾ [سورة النساء : ٣٨] بمنزلةِ قَوْلِك : نِعْمَ رجلاً ، وبِئْسَ رجلاً . وكذٰلِكَ ﴿ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [سورة النساء : ٩٧] ، و﴿ كَبُرَ مَقْتًا ﴾ [سورة الصف : ٣] .

وبناءُ نِعْمَ وبِئْسَ ونحوِهما أَنْ يَنْصبا ما وَلِيَهما مِنَ النَّكرات ، وأَنْ يَرْفعا ما يليهما مِنْ معرفةٍ غَيْرِ مُؤَقَّتةٍ وما أُضِيفَ إِلىٰ تِلْكَ المعرفةِ ، وما أُضِيفَ إِلىٰ نكرةٍ كانَ فِيْهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ .

فإِذا مَضَىٰ الكلامُ بمذكَّرٍ قَدْ جُعِلَ خَبَرُهُ مُؤَنَّثاً ، مثل : الدَّارُ منزلٌ صدقٍ ، قُلْتَ : نِعْمَتْ منزلةً ، كما قال ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء : ٩٧] ، وقال ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [سورة الكهف : ٣١] .

ولو قيل : وسَاءَ مَصيراً ، وحَسُنَ مُرْتفقاً ، لكان صواباً ، كما تقولُ : بِئْسَ المنزلُ النَّارُ ، ونِعْمَ المنزلُ الجنَّةُ . فالتَّذكير والتَّأْنيث علىٰ هٰذَا ؛ ويجوز : نِعْمَت المنزلُ دارُك ، وتُؤَنِّثُ فِعْلَ المنزل لمَّا كان وَصْفاً للدَّارِ . وكذٰلِكَ تقولُ : نِعْمَ الدَّارُ منزلُك ، فتذكّر فِعْلَ الدَّار ، إِذ كانتْ وَصْفاً للمنزل ، وقال ذو الرُّمَّة[1] :

أَوْ حُـرَّةٌ عَيْطَـلٌ نَبْجَـاءُ مُجْفِـرَةٌ دَعَـائِـمَ الـزَّوْرِ نِعْمَـتْ زَوْرَقُ البَلَـدِ

ويجوز أَنْ تذكر الرَّجُلَيْنِ ، فتقول : بِئْسَا رَجُلَيْنِ ، وبِئْسَ رَجُلَيْنِ ، وللقوم : نِعْمَ قَوْماً ، ونِعْمُوا قَوْماً . وكذٰلِكَ الجَمْعُ مِن المؤنَّث .

وإِنَّما وَحَّدُوا الفِعْلَ وقد جاء بَعْدَه الأَسْمَاءُ ؛ لأَنَّ « بِئْسَ » و« نِعْمَ » دلالةٌ عَلَىٰ مدحٍ أَوْ ذمٍّ ، لم يُرَدْ منهما مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا . فهٰذَا في بِئْسَ ونِعْمَ مُطَّرِدٌ كثيرٌ .

وربَّما قِيْلَ في غيرِهما مِمَّا هو في مَعْنىٰ بِئْسَ ونِعْمَ .

---

(١) يريد بالحُرَّة ناقة كريمة . النَّبْجاء : الضَّخْمة النَّبَج ، وهو الصَّدْرُ . العَيْطَل : الطَّويلة العُنُق . المُجْفِرة : العظيمة الجَنْبِ الواسعة الجوف . وأراد بدعائم الزَّوْر قوائمها . وهو منصوب مِن مُجْفِرة على التَّشبيه بالمفعول به . البلد : المفازة ؛ جعلها زَوْرقاً وسفينةً علىٰ التَّشبيه ، كما يقال : الإِبِلُ سُفُنُ الصَّحراء .

وقال بعضُ العرب : قُلْتُ أَبياتاً جَادَ أَبياتاً ، فوحَّد فِعْلَ البيوت .

وكان الكسائيُّ يقول : أَضْمِرْ جَادَ بِهِنَّ أَبياتاً ، ولَيْسَ هٰهُنا مُضْمَرٌ ، إِنَّما هو الفِعْلُ وما فِيْهِ » اهـ

يُسْتَنْبَطُ مِنْ هٰذَا النَّصِّ دلائل على فِعْلَيّة نِعْمَ وبِئْسَ عِنْدَ الرَّجُلِ :

١ ـ صَرَّحَ أَنَّهما فِعلان ، وذٰلك قَوْلُه : وتُؤَنَّثُ فِعْلَ المنزل . وقَوْلُه : فتذكّر فِعْل الدّار . وقَوْلُه : وَحَّدُوا الفِعْلَ وقد جاء بَعْدَهُ الأَسْمَاءُ .

٢ ـ قياسُه سَاءَ عَلَىٰ بِئْسَ ، ولا خِلاف في فعليّة « سَاءَ » ، فينبغي أَنْ يكونَ ما قاسَه عليه مِثْلَه فعلاً . واتَّضَح القياسُ في : جَادَ بِهِنَّ أَبياتاً . ذهب الكسائيُّ إِلىٰ أَنَّ الباءَ زائدةٌ في « بِهِنَّ » ، والضّمير « هنّ » فاعِل « جاد » ، والفَرَّاءُ يقيسُه على « نِعْمَ » و« بِئْسَ » ، فيجعلُ الفاعِلَ ضميراً مستتراً ، وأَبياتاً : تمييزاً مفسِّراً لهٰذا الفاعل المستتر .

٣ ـ جعلهما عاملين كالأفعال ، وعملُهما لا يقتصرُ علىٰ ضَرْبٍ واحدٍ ، فهما يعملان النَّصْبَ والرَّفْعَ .

٤ ـ إِجازتُه إِلحاقَ تاءِ التَّأْنيثِ بهما مَعَ المُؤَنَّث ، نحو : نِعْمَت المنزلُ دارُك .

٥ ـ إِجازتُه إِلحاقَ الضَّمائِرِ بهما ، نحو : بئسا رجلَيْنِ ، ونِعْموا قوماً .

٦ ـ تعليلُه جمودَهما بخروجِهما عَنْ مَعْناهما الأَصْليّ ، وأَنَّهما مُرادان لمَحْضِ المَدْحِ أَوِ الذَّمِّ ، أَيْ لَيْسَتَا فِعْلَيْنِ يُلْتَمَسُ مَعْناهما الأَصْليّ : وهو النَّعيم والبؤس ، بل خُلِّصا للمَدْحِ والذَّمِّ .

أَوَ لَيْسَتْ هٰذِهِ الدَّلائلُ الَّتي لاحَتْ في نَصِّ الفرَّاءِ هي عَيْنُها ما اسْتَدَلَّ به البصريُّون علىٰ فِعْلِيَّةِ نِعْمَ وبِئْسَ ؟ !

* * *

المَسْأَلَةُ الثَّانية عَشْرَةَ
هَلْ يَقَعُ الفِعْلُ المَاضِي حَالاً ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ الفِعْلَ الماضي يجوز أَنْ يقعَ حالاً ، وإليه ذَهَبَ أبو الحسن الأخفش مِن البصريِّين .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّه لا يجوز أَنْ يقعَ حالاً ، وأَجْمَعُوا عَلَىٰ أَنَّه إذا كانتْ مَعَهُ « قَدْ » ، أَوْ كان وَصْفاً لمحذوفٍ ؛ فإِنَّهُ يجوزُ أَنْ يقعَ حالاً .

حُجَّة الكُوْفِيِّيْنَ :

اسْتدلُّوا لجواز وقوع الماضي حالاً بالنَّقْلِ وبالقياسِ .

أَمَّا النَّقْلُ فقَوْلُهُ تَعَالىٰ ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [سورة النّساء : ٩٠] ، فجملة ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ حال ؛ التَّقدير : حَصِرَةً صدورُهم ، ويُؤَيِّدُه قراءةُ الحسن ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ . وقَوْلُ أبي صخر الهُذَلِيّ :

وإِنِّـي لَتَعْـرُوْنـي لـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كَمَـا انْتَفَـضَ العُصْفُـورُ بَلَّلَـهُ القَطْـرُ

جملة (بَلَّلَهُ القَطْرُ) حال مِنَ العصفور .

وأَمَّا القياسُ فلأَنَّ كُلَّ ما جاز أَنْ يكونَ صفةً للنَّكِرة ، نحو « مررتُ برجلٍ قاعدٍ ، وغلامٍ قائمٍ » ، جاز أَنْ يقعَ حالاً للمعرفةِ ، نحو « مررتُ بالرَّجُلِ قاعداً ، بالغلامِ قائماً » . والفِعْلُ الماضي يجوز أَنْ يكونَ صفةً للنَّكرة ، نحو : مررتُ برجلٍ قَعَدَ ، وبغلامٍ قامَ ، فينبغي أَنْ يجوز أَنْ يقعَ حالاً للمعرفة ، نحو : مررتُ بالرَّجُلِ قَعَدَ ، وبالغُلامِ قامَ .

والذي يدلُّ عَلَىٰ ذٰلِكَ أَنَّا أَجْمَعْنا علىٰ أَنَّهُ يجوز أَنْ يُقامَ الفِعْلُ الماضي مقامَ

الفِعْلِ المستقبل ، نحو ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] ، أي يقول : وإذا جاز أنْ يقامَ الماضي مقام المُسْتقبل جَازَ أنْ يقامَ مقامَ الحال .

حُجَّةُ البَصْرِيِّيْنَ :

لا يَقَعُ الماضي حالاً لوَجْهَيْنِ :

١ ـ الفِعْلُ الماضي لا يدلُّ على الحال ؛ فينبغي ألا يَقُوْمَ مَقَامَهُ .

٢ ـ إنَّما يَصْلُحُ أنْ يُوْضَعَ موضع الحال ما يصلحُ أنْ يُقَالَ فيه : الآنَ ، أَوِ السَّاعة ، نحو : مررتُ بزيدٍ يَضْرِبُ ، ونَظَرْتُ إلى سَعْدٍ يكتبُ ؛ لأنَّه يصلحُ أنْ يقترنَ به الآنَ أو السَّاعة . وهٰذَا لا يصلحُ في الماضي ، ولهٰذَا لم يَجُزْ أنْ يقال : ما زالَ زيدٌ قَامَ ، ولَيْسَ زيدٌ قامَ ؛ لأنَّ « ما زال » و« لَيْسَ » يطلبان الحال .

وأمَّا إذا كان مع الماضي « قَدْ » جاز أنْ يقع حالاً ، نحو : مررتُ بزيدٍ قد قام ؛ ذٰلِكَ أنَّ « قَدْ » تُقَرِّبُ الماضي مِن الحال ، فجاز أنْ يَقَعَ معها حالاً .

قال ٱبْنُ جنِّي مُعَلِّقاً على قَوْلِ أبي عطاءٍ السِّنْدِيِّ :

ذَكَرْتُكِ ، والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وقد نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

« قَوْلُهُ (وقد نَهِلَتْ منَّا المثقَّفةُ السُّمْرُ) منصوب المَوْضِعِ ، عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ (والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا) ، وجاز إبْدَالُهُ منه ؛ لِمَا في الثَّاني مِن البيان الزَّائد على ما في الأَوَّلِ ؛ ألا تَرَىٰ أنَّه قد يَخْطِرُ بَيْنَهم ، ثمَّ لا يكونُ مع ذٰلِكَ ناهلاً ، بأنْ يكونَ تجاوُلٌ مِنْ غَيْرِ تطاعُنٍ .

وجاز أنْ يُبْدَلَ قَوْلُهُ (وقد نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ) وإنْ كان جملةً فِعْلِيَّةً مِنْ قَوْلِهِ (والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا) وإنْ كان جملةً اسْمِيَّةً ؛ مِنْ حَيْثُ كانتْ « قد » تُقَرِّبُ الماضي مِنَ الحاضِرِ ، والحَاضِرُ كَمَا تَرَىٰ كالاسْمِ . ونظيرُها قَوْلُك : زُرْتَني والخَوْفُ شاغِلٌ وقد أَحْجَمَ كُلُّ واحدٍ عَنِ الزِّيَارةِ » اهـ

وقال أيضاً مُعَلِّقاً عَلَى قَوْلِ الفِنْدِ الزِّمَّانِيِّ :

ولَعْـــنِ كفَـــمِ الـــزِّقِّ غَـــذَا ، والـــزِّقُّ مَـــلآنُ

« غَذَا : حال مِن المضاف إليه ، وهو قليلٌ ، وإنَّما ذَكَرَ أبو الحَسَنِ منه بُوَيْباً ، أَيْ كفَمِ الزِّقِّ غاذياً ، أَيْ سَائِلاً . ويَجِبُ أَنْ تكونَ « قَدْ » هُنالِكَ مُرادةً مَحْذُوْفَةً ، أَيْ قَدْ غَذَا ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ « قَدْ » تُقَرِّبُ الماضي مِنَ الحالِ . قال اللهُ تَعَالَى ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [سورة النِّساء : ٩٠] ، أَيْ قَدْ حَصِرَتْ ؛ يَشْهَدُ بذلِكَ وأَنَّهُ لا يُرِيدُ به الدُّعَاءَ عليهم قراءَةُ الحسن ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ » اهـ

الرَّدُّ عَلَى حُجَجِ الكُوْفِيِّيْنَ :

١ ـ أَمَّا احْتِجاجُهم بالآية ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فلا حُجَّة فيه لاحتمال أن تكون جملة ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ صفةً لقوم المجرورِ في أَوَّلِ الآية ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ . = أَوْ صفةٌ لـ قَوْم مُقَدَّرة ، أي أَوْ جاؤوكم قَوْماً حَصِرَتْ صدورُهم ، والماضي إذا وَقَعَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ جاز أَنْ يقعَ حالاً بالإجْماع = أَوْ خبراً بعد خبر ؛ كَأَنَّهُ قال : أَوْ جاؤوكم ، ثمَّ أَخْبَرَ ، فقال : حَصِرَتْ صُدُورُهم = أَوْ أَنْ تكونَ محمولةً عَلَى الدُّعَاءِ ؛ كَأَنَّه قالَ : ضَيَّقَ اللهُ صُدُوْرَهم ، كَمَا يُقَالُ : جَاءَني فلانٌ وَسَّعَ اللهُ رِزْقَهُ ، وأَحْسَنَ إِلَيَّ غَفَرَ اللهُ لَهُ ، وسَرَقَ قَطَعَ اللهُ يَدَهُ ؛ فاللَّفْظُ لَفْظُ الماضي ومَعْنَاهُ الدُّعَاءُ ، وهٰذَا كثيرٌ في كلامِهم ؛ قال مَعْدَانُ بْنُ جَوَّاسٍ الكِنْدِيُّ :

إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلامَنِي صَدِيْقِي ، وشَلَّتْ مِنْ يَدَيَّ الأَنَامِلُ
وكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْذِراً فِي رِدَائِهِ وصَادَفَ حَوْطاً مِنْ أَعَادِيَّ قَاتِلُ

٢ ـ وأَمَّا قَوْلُ أبي صخر :

وإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فجاز عَلَىٰ تقدير « قَدْ » ، أَيْ : قَدْ بَلَّلَهُ القَطْرُ ، حَذَفَها لضرورةِ الشِّعر ، فلمَّا كانتْ مقدَّرةً تَنَزَّلَتْ منزلةَ المَلْفُوظِ بها . علىٰ أَنَّ جملة (بَلَّلَهُ القَطْرُ) تحتملُ أَنْ تكونَ صفةً لـ العصفور ؛ لأَنَّ أَلْ فيه جنسيّة ، وأَل الجنسيّة لا تُكْسِبُ ما دَخَلَتْ عَلَيْهِ تَعْرِيفاً مَحْضاً . والأَحْكَامُ لا تَثْبُتُ بِمُحْتَمَلٍ .

عَلَىٰ أَنَّ الفَرَّاءَ وهو مِنْ أَشْياخِ الكوفيِّين قال : «والعَرَبُ تقولُ : أَتَانِي ذَهَبَ عَقْلُهُ ، يريدون : قد ذَهَبَ عَقْلُهُ . وسَمِعَ الكسائيُّ بَعْضَهم يقولُ : فأَصْبَحْتُ نَظَرْتُ إِلىٰ ذاتِ التَّنانير . فإذا رَأَيْتَ « فَعَلَ » بَعْدَ « كان » ففيها « قد » مُضْمَرة» اهـ

٣ ـ وأَمَّا قَوْلُهم : إِنَّه يصلحُ أَنْ يكونَ صفةً للنَّكرة ، فصلح أَنْ يقعَ حالاً = فهو فاسدٌ ؛ لأَنَّه إِنَّما جاز أَنْ يَقَعَ نَحْوُ قاعد وقائم حالاً ؛ لأَنَّه اسْمُ فاعلٍ ، واسْمُ الفاعِلِ يُرادُ به الحالُ ؛ بخلافِ الفِعْلِ الماضي ؛ فإِنَّهُ لا يُرَادُ به الحالُ ، فلم يَجُزْ أَنْ يقعَ حالاً .

٤ ـ وأَمَّا قَوْلُهم : أَجِزْ أَنْ يقعَ الماضي مَوْقِعَ الحالِ ، كَمَا أَجَزْتَ أَنْ يقعَ الماضي مَوْقِعَ الاستقبالِ = فغَيْرُ مُسْتقيمٍ ؛ لأَنَّ الماضيَ إِنَّما يَقُومُ مَقَامَ المُسْتقبلِ في بَعْضِ المَوَاضِعِ عَلَىٰ خِلافِ الأَصْلِ بدليلٍ يدلُّ عليه ، نحو ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] ، فلا يجوزُ فيما عَدَاهُ ؛ لأَنَّا بقينا فيه علىٰ الأَصْلِ ، كما يجوزُ أَنْ يَقَعَ الماضِي في بَعْضِ المواضِعِ حالاً لدليلٍ يَدُلُّ عليه ، وذٰلِكَ إِذا دَخَلَتْ عليه « قَدْ » ، أَوْ كَانَ وَصْفاً لمحذوفٍ ، ولم يجز فيما عداه ؛ لأَنَّا بقينا فيه عَلَىٰ الأَصْلِ .

عَلَىٰ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الضَّرورةِ إِذا كان الماضي يَقَعُ مَوْقِعَ المستقبلِ ، أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الحالِ ؛ لأَنَّ المستقبلَ فِعْلٌ كما أَنَّ الماضِي فِعْلٌ ، فجِنْسُ الفِعْلِيَّةِ مُشْتَمِلٌ عليهما ، وأَمَّا الحال فهي اسْمٌ . ولَيْسَ مِنَ الضَّرورةِ إِذا كان الفِعْلُ يَقَعُ مَوْقِعَ ضَرْبٍ آخَرَ مِنَ الفِعْلِ ، أَنْ يقومَ الفِعْلُ مَقَامَ الاسْمِ .

* * *

المَسْأَلَةُ الثَّالثة عَشْرَةَ

واو رُبَّ : هَلْ هي الّتي تَعْمَلُ الجَرَّ ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أَنَّ واو رُبَّ هي التي تجرُّ النَّكِرَةَ بَعْدَها .

وذَهَبَ البصريُّون إلى أَنَّ واو رُبَّ لا تَعْمَلُ ، وإنَّما العَمَلُ لـ « رُبَّ » مقدَّرة .

حُجَّةُ الكوفيِّين :

١ ـ الواو هي العاملة ؛ لأَنَّها نابتْ عَنْ « رُبَّ » ، فلمَّا نابتْ عن « رُبَّ » ، وهي تَعْمَلُ الخَفْضَ ، جَرَّتْ بِنَفْسِها لنيابتها عنها ، وصارتْ كواو القسم ؛ فإنَّها لمَّا نابتْ عن الباءِ عَمِلَتِ الخَفْضَ كالباء .

٢ ـ ومِمَّا يدلُّ عَلَى أَنَّها لَيْسَتْ عاطفةً أَنَّ حَرْفَ العَطْفِ لا يجوزُ الابْتِدَاءُ بِهِ ، ونحنُ نَرَى الشَّاعِرَ يَبْتَدِئُ بِهِ في أَوَّلِ القصيدةِ ، كقَوْلِهِ :

وبَلَـــدٍ عَـــامِيَـــةٍ أَعْمَـــاؤُهُ
كَـــأَنَّ لَـــوْنَ أَرْضِـــهِ سَمَـــاؤُهُ

وقَوْلِ آخَرَ :

وبَلْـــدَةٍ لَيْـــسَ بِهَـــا أَنِيْـــسُ

وقَوْلِ مُجَمِّعِ بْنِ هِلالٍ :

وخَيْلٍ كَأَسْرَابِ القَطَا قَدْ وَزَعْتُها لَهَـــا سَبَـــلٌ فِيْـــهِ المَنِيَّـــةُ تَلْمَـــعُ
شَهِدْتُ ، وغُنْمٍ قَدْ حَوَيْتُ ، ولَذَّةٍ أَنِيْـتُ ، ومـا ذا العَيْـشُ إلا التَّمَتُّـعُ

حُجَّةُ البصريِّين :

١ ـ الواو ليستْ عاملةً ، والعَمَلُ لـ « رُبَّ » مقدَّرة ؛ لأَنَّ الواوَ حَرْفُ

عَطْفٍ ، وحَرْفُ العَطْفِ لا يَعْمَلُ شيئاً ؛ لأَنَّ الحَرْفَ إنَّما يَعْمَلُ إذا كَانَ مُخْتصّاً ، وحَرْفُ العَطْفِ غَيْرُ مختصٍّ ؛ فوَجَبَ ألا يكونَ عاملاً ، وإذا لم يكنْ عاملاً وَجَبَ أنْ يكونَ العاملُ « رُبَّ » مقدَّرةً .

٢ ـ الذي يدلُّ على أنَّها وَاوُ العَطْفِ ، وأنَّ « رُبَّ » مُضْمرةٌ بَعْدَها ، أنَّهُ يجوزُ ظُهُوْرُها معَها ، نحو : ورُبَّ بَلَدٍ .

٣ ـ ويُوَضِّحُ كَوْنَها عاطفةً أنَّ واوَ العطفِ لا تدخلُ عليها ، كَمَا تَدْخُلُ عَلَىٰ واوِ القَسَمِ ، كقَوْلِهِ :

ووالله لَـوْلا تَمْـرُهُ مَـا حَبَبْتُـهُ ولا كَـانَ أَدْنَـىٰ مِـنْ عُبَيْـدٍ ومُشْـرِقِ

الرَّدُّ عَلَىٰ حُجَجِ الكُوْفيين :

١ ـ قَوْلُهم : لمَّا نابتْ عَنْ رُبَّ عَمِلَتْ عملها ، فاسدٌ ؛ لأنَّه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار « رُبَّ » مِنْ غيرِ عوضٍ منها ، كقَوْلِ جميلٍ :

رَسْـمِ دارٍ وَقَفْـتُ فـي طَلَلِـهْ كِـدْتُ أَقْضِـي الحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ

وقَوْلِ ربيعة بن مقروم الضَّبّيّ :

فـإِنْ أَهْلِـكْ فـذِي حَنَـقٍ لَظَـاهُ عَلَـيَّ تَكَـادُ تَلْتَهِـبُ ٱلْتِهَـابـا

مَخَضْـتُ بـدَلْـوِهِ حَتَّـىٰ تَحَشَّـىٰ ذَنُـوْبَ الشَّـرِّ مَـلأَىٰ أَوْ قِـرَابـا

فذِي : الفاء رابطة لجواب الشَّرْطِ . ذي : اسْم مجرور لَفْظاً بـ رُبَّ المحذوفة مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ ، خَبَرُهُ جملةُ (مَخَضْتُ) .

وقال المُتَنَخِّلُ الهُذَليُّ :

فـإِمَّـا تُعْـرِضِـنَّ ، أُمَيْـمَ ، عَنِّـي ويَنْـزَغْـكِ الـوُشَـاةُ أُوْلُـو النِّبَـاطِ

فحُـوْرٍ قَـدْ لَهَـوْتُ بِهِـنَّ عِيْـنٍ نَـوَاعِـمَ فـي المُرُوْطِ وفي الرِّيَـاطِ

يَنْزَغْـكِ : يـوسـوس لـك . أُولـو النِّبَـاط : الـذيـن يستنبطـون الأَخبـارَ ويستخرجونها . العِيْن : ج عَيْناء الواسعات العُيُون . المروط : ج مِرْط ،

وهو كِسَاءٌ يُشْتَمِلُ به . الرِّياط : ج رَيْطة ، وهي المُلاءَة .

فحُوْرٍ : الفاء رابطة لجواب الشَّرط . حورٍ : اسْم مجرور لَفْظاً بـ رُبَّ المحذوفة منصوب محلاً على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره : لاعَبْتُ حوراً ، لَهَوْتُ بِهِنَّ ، وهو نظيرُ : زَيْداً مَرَرْتُ به ، أَيْ جَاوَزْتُ زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ .

وقال آخر :

مِثْلِكِ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إذا طَارَ طَائِرُ

مِثْلِك : اسْم مجرور لَفْظاً بـ رُبَّ المحذوفةِ منصوبٌ محلاً على أنَّه مفعول به مقدَّم . ولو كان الجرّ بالواو ، لم تُحْذَفْ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في حَرْفِ الجرّ ألا يَعْمَلَ وهو محذوفٌ لضَعْفِه ، وإنَّما اغْتفروا ذٰلِكَ في « رُبَّ » ؛ لكثرةِ اسْتعمالِها .

٢ ـ ويدلُّ عَلَىٰ فَسَادِ ما ذَهَبُوا إليه أَنَّها قد تُضْمَرَ بعد « بَلْ » ؛ أَنْشَدَ أبو الحسن في « معاني القرآن » لسُؤْرِ الذِّئب :

ما بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبَلَةٌ ، تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ
بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

يُريدُ : رُبَّ جَوْزِ تيهاءَ . الحَجَفَة : التُّرس .

وقال رُؤْبَةُ :

بَسلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَكَامْ

بَلَد : أَرْض . صُعُد : ج صَعُوْد ، وهي العَقَبَةُ الشَّاقَّةُ . الأَكَام : ج أَكَمة ، وهي التَّلُّ المُرْتفع .

ولا يقولُ أَحَدٌ : إنَّ « بَلْ » تَجُرُّ .

وكذٰلِكَ تُضْمَرُ بَعْدَ الفاءِ ، كقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ :

فمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فـأَلْهَيْتُهَـا عَـنْ ذِي تَمَـائِـمَ مُحْـوِلِ

٣ ـ آسْتِجَازَتُهم الجَمْعَ بَيْنَ « رُبَّ » والواو وبَلْ والفاءِ ، في نحو : « ورُبَّ بلدٍ » ، و« بل رُبَّ بَلَدٍ » ، و« فرُبَّ حُوْرٍ » = دليلٌ عَلَىٰ أَنَّ هٰذِهِ الأَحْرُفَ لَيْسَتْ عِوَضاً عَنْ « رُبَّ » ؛ **لأَنَّهم لا يجمعونَ في كلامِهم بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه** ، بآيَةِ أَنَّ واوَ القَسَمِ لمَّا كانتْ عِوَضاً عَنِ الباءِ لم يَجُزْ أَنْ يُجْمَعَ بينَهما ، فلا يقال : وباللهِ لأَفْعَلَنَّ ، وتجعلهما حَرْفَيْ قَسَمٍ .

٤ ـ وأَمَّا دَعْواهم أَنَّ حَرْفَ العطف لا يجوزُ الابتداءُ به ، ونحن نَرَىٰ الشَّاعِرَ يبتدئُ بالواو في أَوَّلِ القصيدة ، نحو :

وبَلَـــدٍ عَـــامِيَـــةٍ أَعْمَـــاؤُهُ

= فَرُدَّ أَنَّ الواوَ عَاطِفَةٌ عَلَىٰ شَيْءٍ في نَفْسِ المُتكلِّم ؛ كَأَنَّهُ قال : رُبَّ قَفْرٍ طامِسٍ أَعْلامُهُ سَلَكْتُهُ ، وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ قَطَعْتُهُ . يَصِفُ نَفْسَه بِرُكُوْبِ الأَخْطَارِ وقَطْعِ المَفَاوِزِ والقِفَارِ ، إِشْعاراً بِشَهَامَتِهِ وإِدْلالاً بِمُنَّتِهِ وشَجَاعَتِهِ .

* * *

المَسْأَلَةُ الرَّابعة عَشْرَةَ

هَلْ تَعْمَلُ « أَنِ » المَصْدَرِيَّةُ مَحْذُوفَةً مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ « أَنِ » الخفيفةَ تَعْمَلُ في الفِعْلِ المضارعِ النَّصْبَ مَعَ الحَذْفِ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّها لا تَعْمَلُ مَعَ الحَذْفِ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ .

حُجَّةُ الكُوفيِّين :

اسْتَدَلَّ الكوفيّون على إعمال « أَنْ » محذوفة بطائفة مِن الشّواهد :

١ ـ قراءة مَنْ قرأ ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [سورة البقرة : ٨٣] ، نصب ﴿ لا تَعْبُدُوا ﴾ بأَنْ مقدَّرة ؛ لأَنَّ التَّقديرَ فيه : أَنْ لا تَعْبُدُوا إلا اللهَ ، فحذف « أَنْ » ، وأعملها مَعَ الحَذْف .

٢ ـ قال طَرَفَةُ بْنُ العَبْدِ :

أَلا أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَىٰ وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

نَصَبَ « أَحْضُرَ » بأَنْ محذوفة ، ويقوِّيه عَطْفُهُ عليه « وأَنْ أَشْهَدَ » ، فدلَّ علىٰ أَنَّها تنصبُ مع الحَذْف .

٣ ـ قال عامِرُ بْنُ الطُّفَيْل :

فلَمْ أَرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

الخُباسة : الغَنِيمَةُ . نَهْنَهْتُ : زَجَرْتُ وكَفَفْتُ .

أَراد : أَنْ أَفْعَلَه . فحذف « أَنْ » ، وأَعْمَلَها ، مَعَ أَنَّ « أَنْ » لا تدخل على خبر كاد في الفصيح العالي مِن الكلام .

وهٰذا على أَصْلِ البصريِّين أَلْزَمُ ؛ لأَنَّهم يذهبون إلىٰ أَنَّ النَّصْبَ بأَنْ مضمرة بَعْدَ الفاءِ في جوابِ الأَمْرِ والنَّهْيِ والنَّفْيِ والاستفهامِ والتَّمَنِّي .

حُجَّةُ البصريِّين :

١ ـ الدَّليلُ علىٰ أَنَّها لا يجوزُ إعمالُها مَعَ الحَذْفِ أَنَّها حَرْفُ نَصْبٍ مِنْ عوامِلِ الأفعال ، وعواملُ الأَفْعَالِ ضعيفةٌ ، فَيَنْبغي أَلا تَعْمَلَ مَعَ الحَذْفِ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ .

والذي يدلُّ علىٰ ذٰلِكَ أَنَّ « أَنَّ » المشدَّدةَ التي تنصبُ الأَسْمَاءَ لا تَعْمَلُ مَعَ الحَذْفِ ، وإذا كانتْ « أَنَّ » المُشَدَّدةَ لا تَعْمَلُ مَعَ الحَذْفِ فأَنِ الخفيفةُ أَوْلَىٰ أَلا تَعْمَلَ ؛ وذٰلِكَ لوَجْهَيْنِ :

آ ـ أَنَّ « أَنَّ » المشدَّدةَ مِنْ عوامِلِ الأَسْماءِ ، و« أَنِ » الخفيفةَ مِنْ عوامِلِ الأَفْعَالِ ، وعَوَامِلُ الأَسْمَاءِ أَقْوَىٰ مِنْ عوامِلِ الأَفْعَالِ ، وإذا كَانَتْ « أَنَّ » المشدَّدةُ لا تعملُ مَعَ الحَذْفِ ، وهي الأَقْوَىٰ ، فألا تعملَ « أَنِ » الخفيفةُ مَعَ الحَذْفِ ، وهي الأَضْعَفُ ، أَوْلَىٰ .

ب ـ أَنَّ « أَنِ » الخفيفةَ إِنَّما عَمِلَتِ النَّصْبَ ؛ لأَنَّها أَشْبَهَتْ « أَنَّ » المشدَّدةَ ، وإذا كانَ الأَصْلُ المُشَبَّهُ به لا يَنْصِبُ مَعَ الحَذْفِ ، فالفَرْعُ المُشَبَّه أَوْلَىٰ أَلا يَنْصِبَ مَعَ الحَذْفِ ؛ لأَنَّ ذٰلِكَ يُفْضِي إِلىٰ أَنْ يكونَ الفَرْعُ أَقْوَىٰ مِنَ الأَصْلِ ، وهو مِمَّا لا يجوزُ .

٢ ـ ومِمَّا يدلُّ عَلَىٰ ضَعْفِ عَمَلِ « أَنِ » الخفيفةِ أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ لا يُعْمِلُها مُظْهَرَةً ، ويرفعُ ما بَعْدَها تشبيهاً لها بـ« ما » ، فقد قُرِئَ ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٣] ، وقال الشَّاعر :

يا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا ... وحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاقيتما رَشَدا
أَنْ تَحْمِلا حَاجَةً لِيَ خَفَّ مَحْمِلُهَا ... وتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا ويَدا

أَنْ تَقْـرَأَانِ عَلَـىٰ أَسْمَـاءَ وَيْحَكُمَـا مِنِّـي السَّـلامَ ، وأَلا تُشْعِـرا أَحَـدا

قال : أَنْ تَقْرَأَان ، فلم يُعْمِلْها تَشْبيهاً لها بـ « ما » .

الرَّدُّ عَلَىٰ حُجَّة الكوفيِّيْنَ :

١ ـ أَمَّا قراءةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لا تَعْبُدُوا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [سورة البقرة : ٨٣] فشاذَّةٌ ، ولَيْسَ لهم فيها حُجَّةٌ ؛ لاحتمالِ أن يكون « تَعْبُدُوا » مجزوماً بلا النَّاهية . وعلامةُ الجَزْمِ والنَّصْبِ في الأمثلة الخمسة واحدة ، وهي حَذْفُ النُّون .

٢ ـ وأَمَّا قَوْلُ طَرَفَةَ :

أَلا أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَىٰ وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟

فالرِّوايةُ الصَّحيحةُ فيه : أَحْضُرُ ، بالرَّفْع . ولئن صَحَّتِ رواية النَّصْب لمَخْرَجُها أَنَّ الشَّاعِرَ تَوَهَّمَ أَنَّه أَتَىٰ بـ أَنْ ؛ لأَنَّ هٰذَا مِن مواضِعها ، فنَصَبَ علىٰ طريقِ الغلط ، كما قال الأَخْوَصُ اليَرْبُوْعِيُّ :

مَشَـائِيْـمُ لَيْسُـوا مُصْلِحِيْـنَ عَشِيْـرَةً ولا نَـاعِـبٍ إلا بِبَيْـنٍ غُـرَابُهـا

جَرَّ « نَاعِبٍ » مُتوهِّماً أَنَّه زاد الباء في خَبَرِ لَيْسَ « مُصْلِحِيْنَ » ، فعطف عليه بالجَرِّ ، وإِنْ كان منصوباً ، كما قال صِرْمَةُ الأَنْصاريّ أَوْ غَيْرُهُ :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَىٰ ولا سَـابِـقٍ شَيْئـاً إِذَا كَـانَ جَـائِيـا

جَرَّ « سَابِقٍ » مُتوهِّماً أَنَّه قال : لَسْتُ بمُدْرِكٍ ما مَضَىٰ ، فعطف عليه بالجَرِّ ، وإِنْ كانَ منصوباً .

وهٰذَا ؛ لأَنَّ العربيَّ قد يتكلَّمُ بالكلمةِ إذا اشتهواهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ ، فيعدلُ عن قياسِ كلامِهِ ، ويَنْحَرِفُ عن سَنَنِ أُصُوْلِهِ ، وذٰلِكَ مِمَّا لا يجوزُ القياسُ عليه .

٣ ـ وأَمَّا قَوْلُ عامر بْنِ الطُّفَيْل :

فلَـمْ أَرَ مِثْلَهَـا خُبَـاسَـةَ واحِـدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

= فيُخَرَّجُ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ :

١ ـ أَنَّه نَصَبَ « أَفْعَلَه » علىٰ التَّوَهُّمِ ؛ كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّه قال : كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَه ؛ لأَنَّهم قد يستعملونها مَعَ « كاد » في ضرورةِ الشِّعْرِ ، كقَوْلِ رُؤْبَةَ :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُوْلاً فامَّحَىٰ
قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَىٰ أَنْ يَمْحَصَا

وأَمَّا في سَعَةِ الكلامِ فلا تُسْتَعْمَلُ « أَنْ » مَعَ « كَادَ » ، ولذٰلِكَ لم يَأْتِ في قرآنٍ ولا كلامٍ فصيحٍ ؛ قال تَعَالىٰ ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٧١] ، و﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ١١٧] .

٢ ـ أَنْ يكونَ أَرادَ بـ : بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَه ، بَعْدَما كِدْتُ أَفْعَلُها ، يَعْني الخَصْلَةَ ؛ فحَذَفَ الأَلِفَ ، وأَلْقَىٰ فتحةَ الهاءِ علىٰ ما قَبْلَها .

وهٰذَا التَّأْويلُ في البيت حكاه أبو عثمان عَنِ التَّوَّزِيِّ عَنِ الفَرَّاءِ .

وقال آخر :

فـإِنِّـي قَـدْ رَأَيْـتُ بـدَارِ قَـوْمِـي نَـوَائِبَ كُنْـتُ فـي لَخْـمٍ أَخَـافَـهْ

يريد : أَخَافُهَا ؛ فحذفَ الأَلِفَ ، وأَلْقَىٰ حركةَ الهاءِ علىٰ الفاءِ ، وهي لغة لَخْمٍ .

وحَكَىٰ الكسائيُّ : نَحْنُ جِئْناكَ بَهْ ، أَيْ جِئْناكَ بِهَا ، فحذف الأَلِفَ وأَلْقَىٰ حركةَ الهاءِ عَلَىٰ البَاءِ .

٤ ـ وأَمَّا قَوْلُهم : إِنَّها تعملُ عِنْدَ البصريِّين مَعَ الحَذْفِ بَعْدَ الفاءِ = فلأَنَّ الفاءَ حَرْفٌ يدلُّ علىٰ « أَنْ » فتَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةَ ما لَمْ يُحْذَفْ .

* * *

المَسْأَلَةُ الخامسة عَشْرَةَ
هَلْ يَجُوْزُ العَطْفُ عَلَىٰ الضَّميرِ المَخْفُوضِ ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّهُ يَجُوْزُ العَطْفُ عَلَىٰ الضَّميرِ المَخْفُوضِ ، وذٰلِكَ نَحْوُ قَوْلِك : مَرَرْتُ بك وزَيْدٍ .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّهُ لا يَجُوز .

حُجَّةُ الكُوْفِيِّيْنَ :

اسْتدلَّ الكوفيُّون على جَوَازِ العَطْفِ عَلَىٰ الضَّمير المخفوضِ مِنْ غَيْرِ إعادةِ الخافضِ بطائفةٍ مِنَ الشَّواهد :

١ ـ قراءَة حَمْزَةَ ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرْحَامِ ﴾ [سورة النِّساء : ١] .

٢ ـ ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة النِّساء : ١٢٧] .

﴿ مَا ﴾ : في موضع خفض ؛ لأَنَّه عطف علىٰ الضَّميرِ المخفوضِ في ﴿ فِيهِنَّ ﴾ .

٣ ـ ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [سورة النِّساء : ١٦٢] .

﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾ : في موضع خفض بالعطف علىٰ الكاف في ﴿ إِلَيْكَ ﴾ ؛ والتَّقدير : يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وإلىٰ المُقيمين الصَّلاةَ ، يَعْني مِن الأَنبياء عليهم السَّلام .

٤ ـ ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٧] .

عطف ﴿ ٱلْمَسْجِدِ ﴾ علىٰ الهاءِ في ﴿ بِهِۦ ﴾ .

٥ ـ ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٢٠] .

﴿ مَن ﴾ : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في ﴿ لَكُمْ ﴾ .

٦ ـ قال الشَّاعِرُ :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ ، فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

الأَيَّامِ : خُفِضَ بالعَطْفِ عَلَىٰ الكافِ في « بك » ، والتَّقدير : بكَ وبالأَيَّامِ .

٧ ـ وقال آخر :

أَكُسرٌ عَلَىٰ الكَتِيْبَةِ لا أُبَالِي أَحَتْفِي كَانَ فِيْهَا أَمْ سِوَاهَا

٨ ـ وقال مسكين الدَّارميُّ :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوْفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

السَّواري : ج سارية ، العمود ، شَبَّهَ أَنْفُسَهم بالسَّوَاري لطُوْلِ أَجْسامِهم .

الغُوْط : ج غائط ، وهو المطمئنّ مِن الأرض . نفانف : ج نَفْنَف ، وهو الهواء بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وكلُّ شَيْءٍ بَيْنَه وبَيْنَ الأَرْضِ مَهْوى ، فهو نَفْنَف .

الكَعْبِ : مخفوض بالعطف على الضّمير المخفوض في « بَيْنَها » ، والتَّقدير : وما بَيْنَها وبَيْنَ الكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ .

٩ ـ وقال آخر :

هَلا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاءِ المُحْرَقِ

أبي : اسْم معطوف علىٰ الضَّمير في : عَنْهُمْ .

فهٰذِهِ كُلُّها شَوَاهِدُ ظاهرةٌ تدلُّ عَلَىٰ جَوَازِه .

حُجَّةُ البصريِّين :

١ ـ الجارّ مَعَ المجرور بمنزلةِ شَيْءٍ واحدٍ ، فإذا عَطَفْتَ علىٰ الضَّميرِ المجرورِ ـ والضَّمير إذا كان مجروراً اتَّصَلَ بالجارِّ ، ولم يَنْفَصِلْ منه ، ولهٰذا

لا يكونُ إلا متّصلاً ، بخلافِ ضمير المرفوع والمنصوب ـ فكأنّك قد عطفْتَ الاسْمَ عَلَىٰ الحَرْفِ الجارِّ ، وعَطْفُ الاسْمِ عَلَىٰ الحَرْفِ لا يجوزُ .

٢ ـ الضّمير عِوَضٌ عن التّنوين ؛ فينبغي ألا يجوز العَطْفُ عليه ، كما لا يجوزُ العَطْفُ عَلَىٰ التّنوين ، والدّليلُ عَلَىٰ اسْتوائِهما أنّهم يقولون : يا غلامِ ، فيحذفون الياءَ كما يحذفون التّنوين ، وإنّما اشْتَبَها لأنّهما عَلَىٰ حرفٍ واحدٍ ، وأنّهما يُكَمِّلان الاسم ، وأنّهما لا يُفْصَلُ بينَهما وبَيْنَهُ بالظَّرْفِ ؛ ولَيْسَ كذلِكَ الاسْمُ المُظْهَرُ .

٣ ـ الإجْماعُ مُنْعَقِدٌ علىٰ أنّه لا يجوزُ عَطْفُ الضّميرِ المجرورِ عَلَىٰ المُظْهَرِ المجرورِ ، فلا يجوز أنْ يقال : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ وكَ » ، فكذلِكَ ينبغي ألا يجوزَ عَطْفُ المُظْهَرِ المجرورِ عَلَىٰ الضّميرِ المجرورِ ، فلا يُقالُ : « مَرَرْتُ بكَ وزَيْدٍ » ؛ لأنَّ الأسْماءَ مُشْتَرِكَةٌ في العَطْفِ ، فكما لا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً ، فلا يجوز أنْ يكونَ معطوفاً عليه .

الرَّدُّ عَلَىٰ حُجَّةِ الكُوفِيِّيْنَ :

١ ـ ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [سورة النّساء : ١] .

تحتمل « الأَرْحَامِ » في قراءَة حمزة وجهَيْنِ مِن الإعراب :

آ ـ أنْ تكونَ مجرورةً بباءٍ مقدَّرةٍ غَيْرِ المَلْفوظِ بها ، وتقديره : وبالأَرْحَامِ ، فحُذِفَتْ لدلالةِ الأُولَىٰ عليها .

ب ـ أنْ تكون مجرورةً بالواو التي قبلَها ، وهي واو القسم ، وجواب القسم ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [سورة النّساء : ١] .

٢ ـ ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة النّساء : ١٢٧] .

تحتملُ « ما » وجهَيْنِ مِن الإعراب :

آ ـ « ما » في موضع رفع بالعطف على « الله » ، والتَّقدير فيه : اللهُ يفتيكم فيهنّ ، ويفتيكم فيهنَّ ما يُتْلىٰ عليكم ، وهو القرآن .

ب ـ « ما » في موضع جرّ بالعطف على « النِّساء » .

٣ ـ ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾ [سورة النساء : ١٦٢] .

تحتملُ « المُقِيمين » وَجْهَيْنِ مِنَ الإعراب :

آ ـ أنْ يكونَ اسْماً منصوباً على المدح ، وذٰلِكَ أنَّ العَرَبَ تنصب على المَدْحِ عِنْدَ تكرُّرِ العطف والوصف ؛ قالت الخِرْنِقُ بنتُ هِفَّان :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلُوْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُوْنَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

نَصَبَتِ الطَّيِّبِيْنَ عَلَىٰ المَدْح .

وقال آخر :

إِلَىٰ المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ ... ولَيْثِ الكَتِيْبَةِ فِي المُزْدَحَمْ

وذَا الرَّأْيِ حِيْنَ تُغَمُّ الأُمُوْرُ ... بِذَاتِ الصَّلِيْلِ وذَاتِ اللُّجُمْ

ب ـ أنْ يكونَ معطوفاً على « ما » مِنْ قَوْلِهِ ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ؛ فكأنَّهُ قال : يُؤْمنون بما أُنْزِلَ إليك وبالمُقِيمين .

٤ ـ ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٧] .

﴿ ٱلْمَسْجِدِ ﴾ : معطوف عَلَىٰ ﴿ سَبِيلِ ﴾ ؛ التَّقدير : وصَدٌّ عن سبيلِ الله وعن المسجد الحرام ؛ لأنَّ إضافةَ الصَّدِّ عنه أكثر في الاستعمال مِن إضافة الكُفْر به ؛ ألا تَرىٰ أنَّهم يقولون : صَدَدْتُهُ عن المسجد ، ولا يقولون : كفرتُ بالمسجد .

٥ ـ ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٢٠] .

﴿ مَن ﴾ : في موضع نصب بالعطف على ﴿ مَعَٰيِشَ ﴾ ، أي : جَعَلْنا لكم

فيها المعايشَ والعبيدَ والإماءَ .

٦ ـ وأمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فـاليَـوْمَ قَـرَّبْتَ تَهْجُـوْنَـا وتَشْتُمُنَـا فَاذْهَبْ ، فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فخُرِّجَ علىٰ أنَّه مجرور بواو القسم قَبْلَه ، لا بالعَطْفِ علىٰ الكاف في « بِكَ » ، أوْ هو مِنْ قبيل الضَّرورة ، ومِثْلُهُ قَوْلُ طَهْمَانَ بْنِ عمرو الدَّارميِّ :

عَذَرْتُكِ يا عَيْنِي الصَّحِيْحَةَ والبُكَا فما لَكِ ، يا عَوْرَاءُ ، والهَمَلانِ ؟

٧ ـ وأمَّا قَوْلُهُ :

أَحَتْفِـي كَـانَ فِيْهَـا أَمْ سِـوَاهـا

فـ « سِوَىٰ » لا تخرج عن الظّرفيّة عِنْدَ سيبويه .

٨ ـ وأمَّا قَوْلُه :

وما بَيْنَهَا ، والكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

فالكَعْب فيه مجرور علىٰ تقدير تكرير « بَيْنَ » مرَّةً أُخْرَىٰ ؛ فكَأَنَّهُ قال : وما بينها وبَيْنَ الكَعْبِ ، فحذف الثّانية لدلالة الأُوْلَىٰ عليها ؛ كما تقولُ العربُ : ما كلُّ بيضاءَ شَحْمةً ، ولا سَوْدَاءَ تمرةً ؛ يريدون : ولا كُلُّ سَوْدَاءَ تمرةً ، يحذفون « كُلّ » الثّانية ؛ لدلالةِ الأُوْلَىٰ عليها . ومِثْلُهُ قَوْلُ أبي دُوَاد الإياديّ :

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَبِيْـنَ امْـرَأً ونَـارٍ تَـوَقَّـدُ بـاللَّيْـلِ نَـارا

أرَادَ : وكُلَّ نارٍ ، فاسْتَغْنَىٰ عَنْ تكريرِ « كُلّ » ، وهٰذا كثيرٌ في كلامِهم .

وبهٰذا يبطلُ قَوْلُ مَنْ تَوَهَّمَ أنَّ ياءَ النَّسَبِ في قَوْلِهم : رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ ، اسْمٌ في مَوْضِعِ خَفْضٍ ؛ لأنَّهُ أُبْدِلَ منها « تَيْمِ عَدِيّ » ، فخَفَضَه عَلَىٰ البَدَلِ ؛ وذٰلِكَ لأنَّ التَّقديرَ فِيْهِ : صَاحِبَ تَيْمِ عَدِيٍّ ، فحَذَفَ « صَاحِب » ، وجَرَّ ما بَعْدَه بالإضافةِ ؛ لأنَّهُ في تقدير الثَّبات .

٩ ـ وأمَّا قَوْلُه :

وأبي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرَقِ

فعلىٰ أنَّه مَجْرورٌ بـ عَنْ حُذِفَتْ لدلالةِ الأُوْلَىٰ عليها .

ولو حُمِلَ ما أَنْشَدُوْهُ مِنَ الأبياتِ عَلَىٰ ما ادَّعوه لكان مِنَ الشَّاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه .

* * *

Damascus University

المَسْأَلَةُ السَّادسة عَشْرَةَ

هَلْ يجوزُ تَرْكُ صَرْفِ الاسْمِ الّذي يَسْتحقُّ الصَّرْفَ عِنْدَ الضَّرورة ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّهُ يجوزُ تَرْكُ صَرْفِ ما يَنْصرف في ضرورةِ الشِّعر ، وإليه ذَهَبَ أبو الحسن وأبو عليّ مِن البصريِّين .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّهُ لا يجوزُ ، وأَجْمعوا علىٰ أَنَّه يجوز صَرْفُ ما لا ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ ؛ إذْ فِيْهِ مُعَاوَدَةُ أَصْلٍ مَهْجُورٍ ، والأَصْلُ في الأَسْمَاءِ كُلِّها أَنْ تكونَ مَصْروفةً .

حُجَّةُ الكُوْفِيِّيْنَ :

اسْتَدَلُّوا علىٰ جواز تَرْكِ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ في الضَّرورة بالسَّمَاعِ والقياسِ .

أَمَّا السَّماعُ فقد رَأَوا أَنَّه قد جاء كثيراً في أَشْعَارِهم تَرْكُ صَرْفِ ما حقُّه الصَّرْف ، وأَنْشَدُوا عَلَىٰ ذٰلِكَ أَشْعاراً جَمَّةً ؛ مِنْها :

١ ـ قال الأَخْطَلُ :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ ... بشَبِيْبَ غَائِلَةُ النُّغُوْرِ غَدُوْرُ

تَرَكَ صَرْفَ « شَبِيْب » ، وهو مُنْصَرِفٌ .

٢ ـ قال حَسَّان :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

تَرَكَ صَرْفَ « حُنَيْن » ، وهو مُنْصَرِفٌ ؛ قال اللهُ عزَّ اسْمُه ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [سورة التَّوْبة : ٢٥] .

٣ ـ قال آخر :

اومـــل ان اعِيـــشَ وانَ يَـــوْمِـــي بِـــاوَّلَ أوْ بِـــأهْـــوَنَ أوْ جُبَـــارِ
أوِ التَّـــالِـــي دُبَـــارَ ؛ فـــإنْ أفُتْـــهُ فَمُـــؤْنِـــسَ أوْ عَـــرُوْبَـــةَ أوْ شِيَـــارِ

تَرَكَ صَرْفَ « دُبَار » ، وهو مُنْصَرِفٌ .

دُبَار : يوم الأربعاء ، وما ذكره في هٰذَيْنِ البيتَيْنِ أَسْمَاءُ الأَيَّام في الجاهليّة ؛ فـ أوَّل : يوم الأحد ، أهْوَن : يوم الاثنَيْنِ ، جُبَار : الثّلاثاء ، دُبَار : الأربعاء ، مُؤْنِس : يوم الخميس ، عَرُوْبة : يوم الجمعة ، شِيَار : يوم السَّبْتِ .

٤ ـ قال آخر :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ : ما لِثَابِتَ شَاخِصاً عَارِي الأَشَاجِعِ نَاحِلاً كالمُنْصُلِ

تَرَكَ صَرْفَ « ثابت » ، وهو مُنْصَرِفٌ .

٥ ـ قال العبّاسُ بْنُ مِرْدَاس السُّلميّ :

فمَـــا كَـــانَ حِصْـــنٌ ولا حَـــابِـــسٌ يَفُـــوْقَـــانِ مِـــرْدَاسَ فـــي مَجْمَـــعِ

تَرَكَ صَرْفَ « مِرْدَاس » ، وهو مُنْصَرِفٌ .

وأَمَّا القياسُ فإنَّهُ إذا جاز حَذْفُ الواو المتحرّكة للضَّرورة مِنْ نَحْوِ قَوْلِ العُجَيْر السَّلوليّ :

فَبَيْنَـاهُ يَشْـرِي رَحْلَـهُ قَـالَ قَـائِـلٌ : لِمَـنْ جَمَـلٌ رِخْـوُ المِـلاطِ نَجِيْـبُ

أصْلُه : فبَيْنَا هُوَ .

= فلأَنْ يجوزَ حَذْفُ التَّنوين للضّرورة ، كان ذٰلِكَ مِن طريق الأَوْلى ؛ لأَنَّ الواوَ مِن « هُوَ » متحرِّكةٌ ، والتّنوين ساكنٌ ، ولا خِلافَ أَنَّ حَذْفَ الحرفِ السّاكنِ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ الحَرْفِ المتحرِّك . فإذا جاز حَذْفُ الحرفِ المتحرِّك الذي هو الواو للضَّرورة ، فلأَنْ يجوز حَذْفُ الحَرْفِ السَّاكِنِ كان ذٰلِكَ مِنْ طريقِ الأَوْلَى .

ولهٰذا كان أبو بكر بْنُ السّرّاج مِن البصريّين ـ وكان مِنْ هٰذا الشّأنِ بمكانٍ ـ يقول : لو صَحَّتِ الرّواية في تَرْكِ صَرْفِ ما يَنْصرف لم يكنْ بأَبْعَدَ مِنْ قَوْلِهم :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

حُجَّةُ البصريّينَ :

لا يجوزُ تَرْكُ صَرْفِ ما حقُّه أَنْ يَنْصَرِفَ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الأَسْمَاءِ الصَّرْفُ . فلو أَنَّا جَوَّزْنَا تَرْكَ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ لأَدَّىٰ ذٰلِكَ إِلىٰ رَدِّهِ عن الأَصْلِ إِلىٰ غَيْرِ أَصْلٍ ، ولكان أَيْضاً يُؤَدّي إِلىٰ أَنْ يَلْتَبِسَ ما ينصرفُ بما لا ينصرف ، وعَلَىٰ هٰذا يُخَرَّجُ حَذْفُ الواو مِنْ « هُو » في قَوْلِهِ :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

فإِنَّه لا يُؤَدّي إِلىٰ الالتباسِ ، بخلافِ حَذْفِ التّنوينِ ، فبانَ الفَرْقُ بَيْنَهما .

اخْتيار مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ :

اخْتارَ ابْنُ الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) في هٰذِهِ المَسْأَلَةِ مَذْهَبَ الكوفيّينَ ؛ لكثرةِ النّقْلِ الذي خَرَجَ عن حُكْمِ الشُّذُوذِ ، لا لقُوَّتِهِ في القِياس .

ورَدَّ قَوْلَ البصريّينَ « إِنَّما لم يَجُزْ تَرْكُ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ ؛ لأَنَّهُ يُؤَدّي إِلىٰ رَدِّه عَنِ الأَصْلِ إِلىٰ غَيْرِ أَصْلٍ » بحَذْفِ الواو مِن « هُوَ » في قَوْلِهِ :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ

ولاسيَّما أَنَّ الواوَ مِنْ « هُو » عِنْدَ البصريّين أَصْليَّةٌ لا زائدةٌ .

وأَجَابَ عَنْ قَوْلِهم : « إِنَّ حَذْفَ الواو مِنْ « هُو » لا يُؤَدّي إِلىٰ الالتباس » مِنْ وجهَيْنِ :

١ ـ لا نُسَلِّمُ أَنَّه لا يُؤَدّي هٰهُنا إِلىٰ الالتباسِ ؛ لأَنَّكَ تقولُ : غَزَا هُوَ ، فيكون « هو » تَوْكيداً لَفْظيّاً للفاعِلِ المُسْتترِ ، فإِذا حَذَفْتَ الواوَ مِنْهُ ٱلْتَبَسَتِ الهَاءُ الباقيةُ بالهَاءِ الّتي هي ضميرُ المنصوبِ بأَنَّهُ مفعولٌ بِهِ ، نحو : غَزَاهُ ؛ فإِنَّهُ يَجُوزُ

أَلا تُمْطَلَ حَرَكَتُها ؛ قال الشَّاعِرُ :

تَـــرَاهُ كَـــأَنَّ اللهَ يَجْـــدَعُ أَنْفَـــهُ وعَيْنَيْـــهِ إِنْ مَـــوْلاهُ ثَـــابَ لَـــهُ وَفْـــرُ

مطل الشَّاعِرُ حَرَكَةَ الضَّميرِ الغائبِ المتَّصلِ ، أَيْ مَدَّها ، فنَشَأَ عنها حَرْفُ مَدٍّ يُجانِسُ حَرَكَتَها ، في : أَنْفَهُ ، وٱكْتَفَىٰ بالحركةِ مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ ، في : عَيْنَيْهِ .

٢ ـ يبطل بصَرْفِ ما لا يَنْصَرِفُ ؛ فإِنَّهُ يُوْقِعُ لَبْساً بَيْنَ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ ، في نَحْوِ قَوْلِهِ :

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

وكذٰلِكَ ساتر ما لا يَنْصَرِفُ . ومَعَ هٰذَا فقَدْ وَقَعَ الإِجْماعُ عَلَىٰ جَوَازِهِ ، فكذٰلِكَ هٰهُنا .

ولا يُعْتَرَضُ عَلَىٰ هٰذَا بأَنَّ قوانينَ العَرَبيَّةِ إِنَّما تُؤْخَذُ مِنَ النَّثْرِ ، لأَنَّ الشِّعْرَ مَقَامُ ضِيْقٍ قد يُلْجِئ الوَزْنُ والقافيةُ الشَّاعِرَ إِلىٰ ٱرْتِكَابِ ما لا يُرْتَكَبُ لَوْ كان في سَعَةٍ مِنَ القَوْلِ = وصَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ لا يُوْقِعُ لَبْساً بَيْنَ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ ؛ لأَنَّهُ لا يَلْتَبِسُ ذٰلِكَ في ٱخْتِيارِ الكلامِ .

= لأَنَّ هٰذَا هُوَ الجَوَابُ عمَّا ذَكَرَهُ البصريُّون ؛ فإِنَّهُ إِذا كان الكلامُ هو الذي يُتَحَصَّلُ به القانونُ دُوْنَ الشِّعْرِ ، فتَرْكُ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ في ضَرورةِ الشِّعْرِ لا يُوْجِبُ لَبْساً بَيْنَ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ ؛ إِذ لا يَلْتَبِسُ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ في ٱخْتِيارِ الكلام .

* * *

المَسْأَلَةُ السَّابعة عَشْرَةَ

هَلْ يُقَالُ : لولايَ ولولاكَ ؟ وما مَوْضِعُ الضَّمير ؟

ذَهَبَ أبو العَبَّاسِ المبرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) مِن البصريِّين إلىٰ أَنَّه لا يجوز أَنْ يقال : لولايَ ، ولولاك ، بل الواجبُ فَصْلُ الضَّمير ، فيقال : لولا أنا ، ولولا أنت ، فيُؤْتَىٰ بالضَّمير المنفصل ، كما جاء في التَّنزيل ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ : ٣١] ، ولم يَأْتِ في التَّنزيل إلا منفصلاً .

وأَمَّا ما أَنْشَدَهُ سيبويه مِنْ قَوْلِ يزيدَ بْنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ :

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَىٰ ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

فقال فيه المُبَرِّد : إِنَّ في هٰذِهِ القصيدة شُذُوذاً في مواضِعَ ، وخروجاً عن القياس ، فلا مُعَرَّجَ علىٰ هٰذَا البيت .

ومَنْ رَدَّ علىٰ المُبَرِّدِ وَصَفَ إنكارَهُ هٰذِهِ اللُّغَةَ بأَنَّهُ هَذَيانٌ ، وأَنَّهُ لا وَجْهَ له ، ثمّ إِنَّ الحَرْفَ الشَّاذَّ أَوِ الحرفَيْنِ ، إِذَا وَقَعَ ذٰلِكَ في قصيدةٍ مِن الشِّعر القديم ، لم يكنْ قادحاً في قائِلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشِعْرِه ، وقد جاءَ في شعرِ لأَعرابيٍّ :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ ... لَوْلاكِ هٰذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ

وقال آخر :

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... ولَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقال عامِرُ بْنُ الأَكْوَعِ أَوْ غَيْرُهُ :

لاهُمَّ لَوْلا أَنْتَ ما اهْتَدَيْنَا
لَوْلاكَ ما صُمْنَا ولا صَلَّيْنَا

وقال رُؤْبَةُ :

لَوْلاكُمَا قد خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا

وقال آخر :

ويَـــوْمٌ بجَـــمِيٍّ تَـــلافَيْتُـــهُ ولـــولاكَ لاصْطُلِـــمَ العَسْكَـــرُ

وقال آخر :

دَامَـنَّ سَعْـدُكِ لَـوْ رَحِمْـتِ مُتَيَّمـاً لَـوْلاكِ لَـمْ أَكُ للصَّبَـابَـةِ جَـانِحـا

وأَمَّا مجيءُ الضَّمير المنفصل بعد « لولا » ، نحو ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ : ٣١] ، فلا خِلاف أَنَّهُ أَكْثَرُ في كلامِهم وأَفْصَحُ .

وعَدَمُ مجيءِ الضَّمير المتَّصل في التَّنزيل لا يدلُّ على عدم جَوَازِه ؛ أَلا تَرَى أَنَّه لم يَأْتِ في التَّنزيل إِهْمَالُ « ما » التَّميميّةِ ، وإِنْ كانتْ لغةً جائزةً فصيحةً ؛ قال الشّاعر :

رِكَـابُ حُسَيْـلٍ أَشْهُـرَ الصَّيْـفِ بُـدَّنٌ ونَـاقَـةُ عَمْـرٍو مـا يُحَـلُّ لَهَـا رَحْـلُ

ويَـزْعُـمُ حَسْـلٌ أَنَّـهُ فَـرْعُ قَـوْمِـهِ وما أَنْتَ فَرْعٌ ، يا حُسَيْلُ ، ولا أَصْلُ

فلم يُعْمِلْ « ما » ، وهو القياسُ ، لأَنَّ « ما » حَرْفٌ غَيْرُ مختصٍّ ، وعَمَلُ حروف المعاني مرهونٌ بالاختصاص .

أَمَّا مَوْضِعُ الضَّمير فذَهَبَ أبو الحسن ومَنْ وَافَقَهُ إِلىٰ أَنَّ الضَّميرَ المتّصل بَعْدَها مُسْتعار للرَّفْعِ ، فحكم أَنَّ مَوْضِعَهُ رَفْعٌ بالابتداءِ ، وإِنْ كان بلَفْظِ الضّمير المنصوب أَو المجرور ، فبجعل حُكْمَها مع الضّمير موافقاً حُكْمَها مع الاسم الظّاهر .

ومِنْ حُجَّةِ أبي الحسن أَنَّ العربَ قَدِ اسْتعارتْ ضميرَ الرّفع المنفصل للنَّصْبِ في قَوْلِهم : لقيتُك أَنْتَ ، وكذٰلِكَ اسْتعارُوْهُ للجرِّ في قَوْلِهم : مَرَرْتُ بكَ أَنْتَ ؛ أَكَّدُوا المنصوبَ والمجرورَ بالمرفوع ، كما تَرَىٰ .

وأَشَدُّ مِنْ هٰذَا إيقاعُهم إيَّاه بَعْدَ حَرْفِ الجرِّ في قَوْلِهم : أنا كأَنت ، وأَنت كأَنا .

فكما ٱستعاروا المرفوعَ للنَّصْبِ والجرِّ في هٰذِهِ الأمثلة ، كذٰلكَ ٱستعملُوا المنصوب للرَّفْعِ في قَوْلِهم : لولاي ولولاك .

وذَهَبَ أبو الحسن إلىٰ أَنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ بـ عَسَىٰ في قَوْلِ بَعْضِ العرب : عَسَاني أَنْ أَفْعَلَ ، وعساك أَنْ تَفْعَلَ ، وعَسَاهُ أَنْ يفعل = ٱسْمُ عَسَىٰ ، وإنْ كان بلَفْظِ ضمير النَّصْبِ ، كما كان « أنت » في قَوْلِهم : لقيتُك أنت ، في محلّ النَّصْب ، وإنْ كان موضوعاً للرَّفْعِ .

فكذٰلكَ تَنَزَّلَ ضميرُ النَّصْبِ في : عَسَاني ، وعَسَاك ، وعَسَاه ، وعَسَاكُما ، وعَسَاكم ، وعَسَاكُنَّ ، وعَسَاهما ، وعَسَاهم ، وعساهُنَّ = بمنزلةِ الضَّمير في : عَسِيتُ ، وعَسِيتُما ، وعَسِيتُمْ ، وعَسِيتُنَّ ، وعَسِينَا ، وعَسَوْا ، وعَسَيْنَ .

ومَذْهَبُ سيبويه أَنَّ الضَّميرَ في : عَسَاني وعَسَاكَ وعَسَاهُ ، في موضع نَصْبٍ بمنزلة الضَّمير مِنْ : رماني ورماك ورَمَاهُ ؛ لأَنَّه ضميرُ نَصْبٍ ٱتَّصَلَ بفِعْلٍ ، فوَجَبَ الحُكْمُ بأَنَّهُ مفعولٌ ، وقَوْلُك : أَنْ أفعلَ ، وأَنْ تفعلَ ، وأَنْ يفعل ، فَاعِلُ عَسَىٰ .

وجاز لـ عَسَىٰ أَنْ تُخالفَ حُكْمَها فتنصبَ الضَّميرَ ، وحقُّها أَنْ ترتفعَ الضَّمائرُ بها ، كما يرتفعُ بها الاسْمُ الظَّاهِرُ ، في قَوْلِك : عَسِيْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، وعَسَىٰ زيدٌ أَنْ يَفْعَلَ ؛ لأَنَّها مُوَاخِيَةٌ « لَعَلَّ » ؛ لتقارُبِهما في المَعْنَىٰ ، فتنزَّل عَسَاني وعَسَاك وعَسَاهُ ، منزلةَ لعلِّي ولعلَّك ولعلَّه .

وذَهَبَ سيبويه أَنَّ إيقاعَ الضَّمير المنفصلِ بَعْدَ « لولا » هو الوَجْهُ ، نحو : لولا أَنْتَ فَعَلْتَ كذا ، ولا يُمْتَنَعُ مِنْ إجازةِ ٱستعمالِ المتّصل بَعْدَها ، نحو :

لولاي لهلك زيد ، ويُحْكَمُ أَنَّ المتَّصل بَعْدَها مجرورٌ بها ، فيجعل لها مع الضَّمير حُكْماً يُخالِفُ حُكْمَها مَعَ المُظْهَرِ .

ومِنْ حُجَّةِ سيبويه أَنَّهُ لمَّا رَأَىٰ الضَّميرَ في لولاي ولولاك خارجاً عَنْ خَيِّرِ ضمائر الرَّفْعِ ، ولَيْسَتْ « لولا » مِن الحروفِ المُضَارِعَةِ للفِعْلِ ، فتَعْمَلَ النَّصْبَ كحروف النِّداءِ ، أَلحقَها بحروفِ الجرِّ الشَّبيهةِ بالزَّائدةِ التي لا تحتاجُ إلى تعليقٍ .

وٱحْتَجَّ أبو إِسْحٰقَ الزَّجَّاجُ لسيبويه بأَنَّ خَبَرَ المبتدأ بعد « لولا » لا يَظْهَرُ ، فأَشْبَهَتْ « لولا » حروف الجرِّ لوقوعِ ٱسْمٍ بَعْدَها ، وكان المُضْمَرُ لا يَتَبَيَّنُ فيه إعرابٌ ، فجُعِلَ موضع المجرور . وهو ٱحْتجاجٌ لطيفٌ .

قال سيبويه :

« هٰذَا بابُ ما يكونُ مُضْمَراً فِيْهِ الاسْمُ متحوِّلاً عن حالِهِ إذا أُظْهِرَ فِيْهِ الاسْمُ » .

وذٰلِكَ لَوْلاكَ ولولايَ ، إذا أَضْمَرْتَ الاسْمَ جُرَّ ، وإذا أَظْهَرْتَ رُفِعَ .

ولو جاءَتْ علامةُ الإضمارِ علىٰ القياس لقُلْتَ : لولا أنت . كما قال سبحانه ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ : ٣١] ؛ ولٰكِنَّهم جَعَلُوه مُضْمَراً مجروراً .

والدَّليلُ علىٰ ذٰلِكَ أَنَّ الياءَ والكاف لا تكونان علامةَ مُضْمَرٍ مرفوع .

قال يزيدُ بْنُ الحَكَم :

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَىٰ ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي

وهٰذَا قَوْلُ الخليل ويُونُسَ .

وأَمَّا قَوْلُهم : عَسَاك ، فالكافُ منصوبةٌ ؛ قال رُؤْبة :

يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

والدَّليلُ على أنَّها منصوبة أنَّك إذا عَنَيْتَ نَفْسَك كانت علامتُك : ني ؛ قال عِمْرانُ بْنُ حِطَّان :

ولِـي نَفْـسٌ أَقُـولُ لَهَـا إذَا مَـا تُنَـازِعُنـي لَعَلَّـي أَوْ عَسَـانـي

فلو كانتِ الكافُ مجرورةً لقال عَسَاي ، ولٰكِنَّهم جَعَلُوها بمنزلةِ « لَعَلَّ » في هٰذا الموضع .

فهٰذان الحرفان لهما في الإضمار هٰذِهِ الحالُ ، كما كان لـ « لَدُنْ » حالٌ مَعَ « غُدْوة » لَيْسَتْ مَعَ غَيْرِها ، وكما أنَّ « لاتَ » إذا لم تُعْمِلْها في الأحيانِ لم تُعْمِلْها فيما سِوَاها ، فهي مَعَها بمنزلةِ « لَيْسَ » ، فإذا جاوزتْها فلَيْسَ لها عَمَلٌ .

ولا يستقيمُ أنْ تقول : وافقَ الرَّفْعُ الجرَّ في لولايَ ، كما وافقَ النَّصْبُ الجرَّ حِيْنَ قُلْتَ : مَعَك وضَرَبَك ؛ لأنَّكَ إذا أضَفْتَ إلى نَفْسِك اختلفا ، وكان الجرُّ مفارقاً للنَّصْبِ في غَيْرِ الأَسْمَاءِ .

ولا تَقُلْ : وافقَ الرَّفْعُ النَّصْبَ في : عَسَاني ، كما وافقَ النَّصْبُ الجرَّ في : ضَرَبَكَ ومَعَك ؛ لأنَّهما مختلفان إذا أَضَفْتَ إلى نَفْسِك ، كما ذكرتُ لك .

وزَعَمَ ناسٌ أنَّ الياءَ في لولايَ وعَسَاني في مَوْضِعِ رَفْعٍ ، جَعَلُوا لولايَ موافقةً للجرِّ ، وني مُوَافِقَةً للنَّصْبِ ، كما اتَّفَقَ الجرُّ والنَّصْبُ في الهاءِ والكاف .

وهٰذا وَجْهٌ رَدِيءٌ لِمَا ذَكَرْتُ لكَ ، ولأنَّك لا ينبغي لك أنْ تَكْسِرَ البابَ ، وهو مُطَّرِدٌ ، وأنْتَ تَجِدُ له نَظَائِرَ . وقد يُوَجَّهُ الشَّيْءُ على الشَّيْءِ البعيدِ إذا لم يُوْجَدْ غَيْرُهُ . وربَّما وَقَعَ ذٰلِكَ في كلامِهم » اهـ

* * *

المَسْأَلَةُ الثَّامنة عَشْرَةَ

القَوْلُ في المُؤَنَّثِ بغَيْرِ علامةِ تَأْنِيثٍ مِمَّا عَلَىٰ زِنَةِ ٱسْمِ الفاعل

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ علامةَ التَّأْنيث إنَّما حُذِفَتْ مِنْ نحو : طالق ، وطامِث ، وحائض ، وحامل ؛ لاختصاصِ المُؤَنَّثِ بهِ .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّه إنَّما حُذِفَتْ منه علامةُ التَّأْنيث ؛ لأَنَّهم قَصَدُوا به النَّسَبَ ، ولم يُجْرُوْهُ علىٰ الفِعْلِ .

وذَهَبَ بَعْضُهم إلىٰ أَنَّهم إنّما حَذَفُوا علامةَ التَّأْنيث منه ؛ لأَنَّهم حَمَلُوه علىٰ المَعْنَىٰ ؛ كأَنَّهم قالوا : شَيْءٌ حائِضٌ .

حُجَّةُ الكُوْفِيِّيْنَ :

دَخَلَتْ علامةُ التَّأْنيث في الأَصْلِ للفَصْلِ بَيْنَ المذكَّرِ والمؤنَّث ، ولا أَشْتراكَ بَيْنَ المُؤَنَّثِ والمذكَّر في هٰذِهِ الأَوْصَافِ مِنَ الطَّلاق والطَّمْثِ والحَيْضِ والحَمْلِ ، وإذا لم يَقَعِ الاشتراكُ لم يفتقرْ إلى إدخالِ علامةِ التَّأْنيث ؛ لأَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ شيئَيْنِ لا أَشْتراكَ بينهما بحالٍ مُحَالٌ .

حُجَّة البصريِّيْنَ :

حُذِفَتْ علامةُ التَّأْنيث مِنْ هٰذِهِ الأَوْصَافِ ؛ لأَنَّ قَوْلَهم : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ، في مَعْنى ذات طلاقٍ وطَمْثٍ وحَيْضٍ وحَمْلٍ ، علىٰ مَعْنَىٰ النَّسَبِ ، أَيْ قد عُرِفَتْ بذٰلِكَ ، كما يقال : رجلٌ رامِحٌ ونابِلٌ ، أَيْ ذو رُمْحٍ ونَبْلٍ . ولَيْسَ محمولاً علىٰ الفِعْلِ . وٱسْمُ الفاعلِ إنّما يُؤَنَّثُ علىٰ سبيلِ المتابعةِ للفِعْلِ ، نحو : ضَرَبَتِ المرأةُ تَضْرِبُ فهي ضاربةٌ ، فإذا وُضِعَ علىٰ النَّسَبِ لم يكنْ جارياً علىٰ الفِعْلِ ولا مُتْبَعاً له ، فلم تلحقْه علامةُ التَّأْنيث ، وصار بمنزلة

قَوْلِهم : ٱمْرَأَةٌ مِعْطَارٌ ، ومِذْكار ، ومِئْنَاثٌ ، ومِعْطِير ، وصَبُور ، وشَكُور ، وصَنَاع ، وحَصَان ، ورَزَان ؛ قال حسّان :

حَصَـانٌ رَزَانٌ مـا تُـزَنُّ بِـرِيْبَـةٍ وتُصْبِحُ غَرْثَىٰ مِنْ لُحُوْمِ الغَوَافِلِ

فهٰذِهِ الأَوْصَافُ لمَّا لم تكنْ جاريةً على أَفْعَالِها لم تلحقْها علامة التَّأْنيث .

والذي يدلّ علىٰ صحّةِ هٰذا أَنَّهم لو حملوه علىٰ الفِعْلِ لدخلتْه علامة التَّأْنيث ؛ فقيل : طَلَقَتْ فهي طالقة ، وطَمِثَتْ فهي طامثة ؛ قال الأَعْشَىٰ :

أَيَـا جَـارَتَـا بِيْنِـي ؛ فـإِنَّـك طَـالِقَـهْ كـذٰاكَ أُمُـوْرُ النَّـاسِ غَـادٍ وطَـارِقَـهْ

وقال آخر :

تَمَخَّضَـتِ المَنُـوْنُ لَـهُ بيَـوْمٍ أَنَـىٰ ، ولكُـلِّ حَـامِلَـةٍ تَمَـامُ

واحْتَجَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّهم أَنَّثُوْهُ علىٰ المعنى بقولهم : رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، فأَنَّثُوا والموصوفُ مذكَّرٌ ، على معنى : نَفْس رَبْعَة ، وفي الحديث : « مُذْ دَجَتِ الإِسلام » ؛ لأَنَّ الإِسلام بمعنى المِلّة . وسَمِعَ أبو عمرو بْنُ العلاء أَعْرابياً يقول : فلانٌ لَغُوبٌ ؛ جاءَتْه كتابي فٱحتقرها ، فقال له : أتقول : جاءتْه كتابي ، فقال : أَلَيْسَ بصحيفةٍ .

والحَمْلُ علىٰ المَعْنى كثيرٌ في كلامِهم ؛ قال الشَّاعِرُ :

قَـامَـتْ تُبَكِّيْـهِ عَلَـىٰ قَبْـرِهِ مَـنْ لِـيَ مِـنْ بَعْـدِكَ يـا عَـامِـرُ ؟
تَـرَكْتَنِـي فـي الـدَّارِ ذا غُـرْبَـةٍ قَـدْ ذَلَّ مَـنْ لَيْـسَ لَـهُ نـاصِـرُ

قال : ذا غُرْبَةٍ ، ولم يقل : ذاتَ غُرْبَةٍ ؛ لأَنَّ المرأة في المَعْنَىٰ إِنْسان .

وقال آخر :

فـإِنْ تَعْهَـدِيْنِـي ولـي لِمَّـةٌ فـإِنَّ الحَـوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهـا

قال : أَوْدَىٰ ، ولم يقل : أَوْدَتْ ؛ لأَنَّ الحوادث في معنى الحِدْثان .

وقال آخر :

وإنَّ كِلابـاً هٰـذِهِ عَشْـرُ أَبْطُـنٍ وأَنْـتَ بَرِيْءٌ مِـنْ قَبَـائِلِهـا العَشْـرِ

قال : عَشْرُ أَبْطُنٍ ، ولم يقل : عشرة ؛ لأَنَّ البَطْنَ بمعنى القبيلة .

وقال آخر :

وَقَـائِـعُ فِـي مُضَـرٍ تِسْعَـةٌ وفِـي وَائِـلٍ كَـانَـتِ العَـاشِـرَهْ

قال : تِسْعة ، ولم يقل : تِسْع ؛ لأَنَّه حَمَلَ الوقائع على الأَيَّام .

الرَّدُّ على قَوْلِ الكوفيِّيْنَ :

١ ـ لو كانت علامة التَّأْنيث إنّما تدخل للفصل بين المذكَّر والمؤنَّث لكان ينبغي ألا تدخل في قَوْلِهِ تَعالىٰ ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [سورة الحج : ٢] .

٢ ـ لو كان سَبَبُ حَذْفِ علامة التَّأْنيث مِن هٰذَا النَّحْوِ وجودَ الاختصاص وعدمَ الاشتراك لكان يجبُ ألا يوجدَ الحَذْفُ مَعَ وجودِ الاشتراكِ وعَدَمِ الاختصاص في نحو قَوْلِهم : رجلٌ عاشقٌ ، وامْرَأَةٌ عاشقٌ ، ورجلٌ عانِسٌ وامْرَأَةٌ عَانِسٌ ، إذا طال مُكْثُهما لا يتزوَّجان ، ورجلٌ عاقر وامْرَأَةٌ عاقِرٌ ، إذا لم يُوْلَدْ لهما ، وجمل نازعٌ إلى وطنه وناقةٌ نازعٌ ، وجملٌ ضامِرٌ وناقةٌ ضَامِرٌ ؛ قال الأَعْشَىٰ :

عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضَـاءَ مِثْـلَ المُهْـرَةِ الضَّـامِـرِ

كيف والأصمعيُّ قَدْ صَنَّفَ في هٰذَا النَّحْوِ مِنَ الكلماتِ كتاباً ؟ !

٣ ـ لو كان الاختصاصُ سَبَباً لحَذْفِ علامةِ التَّأْنيثِ مِنِ اسْمِ الفاعِلِ لوَجَبَ أَنْ يكونَ ذٰلِكَ سَبَباً لحَذْفِها مِنَ الفِعْلِ ، فيقال : المرأةُ طَلَقَ ، وطَمِثَ ، وحاضَ ، وحَمَلَ ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل . فلمَّا لم يجزْ أَنْ تُحْذَفَ علامةُ التَّأْنيثِ مِنَ الفِعْلِ دلَّ عَلَىٰ أَنَّه تعليلٌ فاسدٌ .

ولا يلزمُ هٰذَا عَلَىٰ قَوْلِ مَنْ حَمَلَه عَلَىٰ المَعْنَىٰ ؛ كَأَنَّه قال : إِنْسَانٌ حائضٌ ؛

لأَنَّ الحَمْلَ عَلَىٰ المَعْنَىٰ ٱتِّسَاعٌ يُقْتَصَرُ فِيْهِ عَلَىٰ السَّمَاعِ ، والتَّعليلُ بالاختصاصِ لَيْسَ بِٱتِّساعٍ .

ولا يلزمُ أيضاً علىٰ قَوْلِ مَنْ حَمَلَه عَلَىٰ النَّسَبِ بوَجْهٍ مّا ؛ لأَنَّه جَعَلَ حائضاً بمَعْنَىٰ ذات حيض ، والفِعْلُ لا يدلُّ علىٰ نَفْسِ الشَّيْءِ ؛ فيقال : إنَّ هنداً حاضَ ، بمَعْنَىٰ : هِنْدٌ ذَاتُ حَيْضٍ ، وإنَّما شَأْنُ الفِعْلِ الدلالةُ عَلَىٰ المَصْدَرِ والزَّمَانِ ، فبَانَ الفَرْقُ بَيْنَهما .

* * *

Damascus University

المَسْأَلَةُ التَّاسعة عَشْرَةَ

وَزْنُ « إنْسَان » وأَصْلُ اشْتِقَاقِهِ

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ « إنْسَان » وَزْنُهُ إفْعَان .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّ وَزْنَهُ فِعْلان .

حُجَّةُ الكوفيِّيْنَ :

أَصْلُ إنْسَان إنْسِيَان ، علىٰ إفْعِلان ، مِن النِّسْيان ، إلا أَنَّه لمَّا كَثُرَ في كلامِهم ، وجَرَىٰ عَلَىٰ أَلْسِنَتِهم ، حَذَفُوا منه الياء التي هي لام الكلمة ، لكثرتِهِ في اسْتعمالِهم ، والحَذْفُ لكثرةِ الاسْتعمالِ فاشٍ كثيرٌ في كلامِهم ، كقَوْلِهم : أَيْشِ ، أي أَيُّ شَيْءٍ ، وعِمْ صباحاً ، أي أَنْعِمْ صَبَاحاً ، ووَيْلُمِّهِ ، أي ويلٌ لأُمِّه ؛ قال الهُذَلِيُّ :

وَيْلُمِّـهِ رَجُـلاً تَـأْبَـىٰ بِـهِ غَبَنـاً ... إذَا تَجَـرَّدَ لا خَـالٌ ولا بَخَـلُ

وقال محمّد بن شِحاذ الضَّبّيّ :

وَيْلُـمِّ لَـذَّاتِ الشَّبَـابِ مَعِيْشَـةً ... مَعَ الكُثْرِ يُعْطَاهُ الفَتَىٰ المُتْلِفُ النَّدِي

وقال آخر :

وَيْلُمِّـهِ مِسْعَـرَ حَـرْبٍ إذا ... أُلْقِـيَ فِيْهَـا وعَلَيْـهِ الشَّلِيْـلُ

والذي يدلُّ علىٰ أَنَّ « إنْسَان » مأخوذٌ مِن النِّسيان أَنَّهم قالوا في تصغيرِه : أُنَيْسِيَان ، فرَدُّوا الياءَ في حالِ التَّصغيرِ ؛ لأَنَّ الاسم لا يكثرُ اسْتعمالُهُ مُصَغَّراً كَثْرَةَ اسْتعمالِهِ مُكَبَّراً ، والتَّصغيرُ يردُّ الأَشْيَاءَ إلىٰ أُصُوْلِها .

حُجَّةُ البصريِّيْنَ :

وَزْنُه فِعْلان ؛ لأَنَّ « إِنْسَان » مَأْخُوذٌ مِن الإِنْس ، وسُمِّيَ الإِنْسُ إِنْساً لظُهُوْرِهم ، كما سُمِّيَ الجِنُّ جِنّاً لاجْتنانِهم ، أي لاسْتتارِهم . ويقال : آنَسْتُ الشَّيْءَ ، إذا أَبْصَرْتَهُ ؛ قال الله تَعَالىٰ ﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾ [سورة القصص : ٢٩] ، أَيْ أَبْصَرَ .

وكما أَنَّ الهمزة في الإِنْس أَصْليّة ، ولا أَلِفَ ونون فيه ؛ فكذٰلِكَ الهمزة أَصْليّة في إِنْسان .

ويجوز أَنْ يكون سُمِّيَ الإِنْسُ إِنْساً ؛ لأَنَّ هٰذا الجِنْسَ يُسْتَأْنَسُ به ، ويوجد فيه مِنَ الأُنْسِ وعَدَمِ الاستيحاشِ ما لا يُوْجَدُ في غَيْرِهِ مِنْ سائِرِ الحَيَوَانِ . وعلى كلا الوجهَيْنِ فالألف والنّون فيه زائدتان ؛ فلهٰذا قُلْنا : إِنَّ وَزْنَه فِعْلان .

الرَّدُّ عَلَىٰ قَوْلِ الكُوْفِيِّيْن :

١ ـ أَمَّا قَوْلُهم : « أَصْلُ إِنْسان إِنْسِيان ، ولمَّا كَثُرَ في كلامِهم حَذَفُوا منه الياءَ لكثرةِ الاسْتعمالِ ، كقَوْلِهم : أَيْشِ في أَيّ شيءٍ ، وعِمْ صباحاً في أَنْعِمْ صباحاً ، ووَيْلُمِّهِ في وَيْل لأُمِّه » فباطِلٌ ؛ لأَنَّه لو كان الأَمْرُ كذٰلِكَ لكان يجوزُ أَنْ يُؤْتَىٰ بِهِ علىٰ الأَصْلِ ، كما يجوزُ أَنْ تقولَ : أَيُّ شَيْءٍ ، وأَنْعِمْ صباحاً ، ووَيْلٌ لأُمِّهِ ، علىٰ الأَصْلِ ؛ فلمَّا لَمْ يَأْتِ ذٰلِكَ في شَيْءٍ مِنْ كلامِهم في حالةِ اخْتيارٍ ولا ضرورةٍ دلَّ عَلَىٰ بُطْلانِ ما ذهبتمْ إِليه .

٢ ـ وأَمَّا قَوْلُهم : « قالوا في تصغيرِهِ أُنَيْسِيَان » فجَوَابُه أَنَّ هٰذِهِ الياءَ زِيْدَتْ في أُنَيْسِيَان ، علىٰ خِلافِ القياسِ ، كما زِيْدَتْ في قَوْلِهم « لُيَيْلِيَة » في تصغيرِ « لَيْلة » ، و« عُشَيْشِيَة » في تصغير « عَشِيَّة » وكقَوْلِهم على خِلافِ القياسِ « مُغَيْرِبان » في تصغيرِ « مَغْرِب » ، و« رُوَيْجِل » في تصغيرِ « رَجُل » ، فلا يكونُ لهم فِيْهِ حُجَّةٌ .

* * *

المَسْأَلَةُ المُتِمَّةُ العشرين
هَلْ يُجَازَىٰ بـ « كَيْفَ » ؟

ذَهَبَ الكوفيُّون إلىٰ أَنَّ « كَيْفَ » يُجَازَىٰ بها كَمَا يُجَازَىٰ بـ مَتَىٰ ما ، وأَيْنما ، وما أَشْبَهَهُما مِنْ كلماتِ المُجَازَاةِ .

وذَهَبَ البصريُّون إلىٰ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يُجَازَىٰ بِهَا .

حُجَّةُ الكوفيِّيْنَ :

يجوز المجازاةُ بـ كيف ؛ لأَنَّها تُشْبِهُ كلماتِ المجازاة في الاستفهام ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّ « كَيْفَ » سُؤَالٌ عن الحالِ ، كما أَنَّ « أَيْنَ » سُؤَالٌ عن المكان ، و« مَتَىٰ » سُؤَالٌ عن الزَّمان ، إلى غيرِ ذٰلِكَ من كلماتِ المجازاة = ولأَنَّ معناها كمعنىٰ كلماتِ المجازاةِ ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّ مَعْنَىٰ « كَيْفَما تكنْ أَكُنْ » : في أَيِّ حالٍ تكنْ أَكُنْ ، كما أَنَّ مَعْنَىٰ « أينما تكن أكن » : في أَيِّ مكانٍ تكنْ أَكنْ ، ومعنى « متى ما تكنْ أَكن » : في أَيِّ وَقْتٍ تكنْ أَكُنْ .

ولهٰذَا قال الخليلُ : مَخْرَجُها مَخْرَجُ الجزاءِ ، وإِنْ لم يقلْ : إِنَّها مِن حروف الجزاءِ .

فلمَّا شابَهَتْ « كَيْفَ » ما يُجَازَىٰ به في الاستفهامِ ومَعْنَىٰ المُجَازاةِ وَجَبَ أَنْ يُجَازَىٰ بها ، كَمَا يُجَازَىٰ بغَيْرِها مِنْ كلماتِ المجازاةِ .

ولا يقال : إِنَّما لم يَجُزِ المجازاةُ بها ؛ لأَنَّها لا تتحقَّقُ بها ؛ لأَنَّك إِذا قُلْتَ : كَيْفَ تَكنْ أَكنْ ، فقد ضَمِنْتَ له أَنْ تكونَ عَلَىٰ أَحْوَالِه كُلِّها ، وذٰلِكَ متعذِّرٌ = لأَنَّا نقول لهٰذَا يلزمُكم في تجويزِكم « كيف تكونُ أكونُ ؟ » لأَنَّ ظاهِرَ هٰذَا يَقْتضي ما مَنَعْتُمُوْهُ .

حُجَّةُ البصريِّين :

لا يُجَازىٰ بـ كَيْفَ لِمَا يَأْتي :

١ ـ نَقَصَت « كيف » عَنْ سائِرِ أخواتِها ؛ لأَنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً ؛ لأَنَّها سُؤالٌ عن الحال ، والحالُ لا تكونُ إلا نكرةً ، وسائر أخواتِها تارةً تُجَابُ بالمعرفةِ وتارةً تُجَابُ بالنَّكرةِ ، فلمَّا قَصُرَتْ عن أَحَدِ الأَمْرَيْنِ ضَعُفَتْ عَنْ تصريفِها في مَوَاضِعِ نظائِرِها مِنَ المجازاة .

٢ ـ لم يَجُزِ المجازاةُ بها ؛ لأَنَّها لا يجوزُ الإخبارُ عنها ، ولا يعودُ إليها ضميرٌ ، كما يكون ذٰلِكَ في : مَنْ وما وأيّ ومَهْما ، فلمَّا قَصُرَتْ في ذٰلِكَ عَنْ نظائِرِها ضَعُفَتْ عَنْ تصريفِها في مَوَاضِعِ نظائِرِها مِنَ المجازاة .

٣ ـ الأَصْلُ في الجَزَاءِ أَنْ يكونَ بالحَرْفِ ، إلا أَنْ يُضْطَرَّ إلىٰ اسْتعمالِ الأَسْمَاءِ ، ولا ضرورةَ هٰهُنا تُلْجِئُ إلىٰ المجازاةِ بها ، فينبغي ألا يُجَازَىٰ بها ؛ لأَنَّا وَجَدْنا « أَيّ » تُغْني عنها ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّ القائِلَ إذا قال : في أَيِّ حالٍ تكنْ أكن ، فهو في المَعْنَىٰ بمنزلةِ : كَيْفَ تكنْ أَكُنْ .

الرَّدُّ عَلَىٰ قَوْلِ الكُوفِيِّينَ :

١ ـ تتعذَّرُ المجازاةُ بـ كيف ؛ لأَنَّك إذا قُلْتَ : كيف تكنْ أَكنْ ، كان معناها : علىٰ أَيِّ حالٍ تكون أكون ، فقد ضَمِنْتَ لَهُ أَنْ تكونَ علىٰ أَحوالِهِ وصفاتِهِ كلِّها ، وأَحْوَالُ الشَّخْصِ كثيرةٌ يتعذَّرُ أَنْ يكونَ المُجازي عليها كلِّها ؛ لأَنَّه يتعذَّرُ أَنْ يتَّفقَ شيئانِ في جميعِ أَحْوَالِهما ، بلْ ربَّمَا كان كثيرٌ مِن الأَحوالِ لا يدخلُ تحتَ الإِمْكانِ كالصِّحَّةِ والسَّقَمِ والقُوَّةِ والضَّعْفِ ، إلى غير ذٰلِكَ ؛ فإِنَّ أَحدَهما لو كان سقيماً والآخر صحيحاً أَوْ ضعيفاً والآخر قوياً ما كان يمكن السَّقيمَ أَنْ يجعل نَفْسَه صحيحاً ، ولا الضَّعيفَ أَنْ يجعلَ نَفْسَه قويّاً .

وأَمَّا مَتَىٰ ما وأينما فإِنَّه تتحقَّقُ فيهما المجازاة ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّك إذا قُلْتَ :

أينما تكنْ أكنْ ، فقد ضَمِنْتَ له متى كان في بعض الأماكن أنْ تكونَ أيْضاً في ذٰلِكَ المكان ، ولا يتعذَّر .

وكذٰلِكَ إِذَا قُلْتَ : مَتَىٰ تذهبْ أَذْهَبْ ، فقد ضَمِنْتَ له في أَيّ زمانٍ ذَهَبَ أنْ تَذْهَبَ معه . وهٰذَا أيْضاً غيرُ متعذِّرٍ ، بخلافِ « كيف » ؛ فإنَّه يتعذَّرُ أنْ يكونَ المجازِي عَلَىٰ جميعِ أَحْوالِ المُجَازَىٰ وصِفَاتِها كُلِّها ، لكثرتِها وتنوُّعِها ، فبانَ الفَرْقُ .

٢ ـ الفَرْقُ بَيْنَ رَفْعِ الفِعْلِ بَعْدَ « كَيْفَ » وجَزْمِه أَنَّكَ إذا رَفَعْتَ فإنَّما تُقَدِّرُ أَنَّ هٰذَا الكلامَ قَدْ خَرَجَ عَلَىٰ حالٍ عَلِمَها المُجَازِي ، فانْصَرَفَ اللَّفْظُ إليها ؛ فلذٰلِكَ صَحَّ الكلامُ . ولم يمكنْ هٰذَا التَّقديرُ في الجَزْمِ بها علىٰ المجازاةِ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الجَزَاءِ ألا يكونَ مَعْلوماً ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الجزاءِ أَنْ يكون بـ « إنْ » ، وأَنْتَ إذا قُلْتَ : إنْ قُمْتَ قُمْتُ ، فوَقْتُ القِيَامِ غَيْرُ مَعْلومٍ . فلمَّا كَانَ الأَصْلُ في الجَزَاءِ أَنْ يكونَ غَيْرَ مَعْلومٍ بَطَلَ أَنْ تُقَدِّرَ « كَيْفَ » في الجَزَاءِ وَاقِعَةً علىٰ حالٍ مَعْلُومَةٍ ؛ لأَنَّها تَخْرُجُ مِنَ الإِبْهَامِ ، وتُبَايِنُ أَصْلَ كَلِمَاتِ الجَزَاءِ ؛ فلذٰلِكَ لم يَجُزِ الجَزْمُ بها عَلَىٰ تَقْدِيرِ حَالٍ مَعْلُومَةٍ .

* * *

المَصَادِر والمَرَاجع

ـ الإبَانَة في تَفْصِيلِ مَاءَاتِ القُرْآنِ وتَخْرِيجِها عَلَىٰ الوُجُوهِ التي ذَكَرَها أَرْبَابُ الصِّنَاعة، لجامعِ العلومِ الأَصْبَهَانيِّ البانولِيِّ، تحقيق د. محمَّد أحمد الدَّالي، وزارة الأَوْقاف، الكويت، ط١، ٢٠١٠م.

ـ الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم، للزجاج، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

ـ أَحْكَام كُلّ وماعليه تدلّ، للسُّبْكيّ، تحقيق د. حاتم الضَّامن، دار البَشَائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.

ـ أَرْتشاف الضَّرَب مِنْ لِسَانِ العرب، لأَبي حيَّان الأَندلسيّ، تحقيق د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة د. رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

ـ الأزهية، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٩٨١م.

ـ إِصْلاح المنطق، لابْنِ السِّكّيت، تحقيق أَحمد محمَّد شاكر، وعبد السَّلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٠م.

ـ الأُصُوْل، لابْنِ السَّرَّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسَالة، بيروت، ١٩٨٥م.

ـ الأُصُوْل النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة في «الحُجَّة» لأَبي عليٍّ الفارسيِّ، د. محمَّد عبد الله قاسم، دار البَشَائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

ـ الإغفال، للفارسي، تحقيق د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، ط١، ٢٠٠٣م.

ـ الأَفْعال، للسَرقسطيّ، تحقيق د. حسين محمَّد محمَّد شرف، مراجعة د. مهدي عَلام، مَجْمَع اللُّغة العربيَّة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

ـ أَمَالي أَبْنِ الحَاجِب، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، عمَّان، دار الجيل، بيروت.

ـ أَمَالِي الزَّجَّاجيّ، تحقيق عبد السَّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

ـ أمالي السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٢م.

ـ أَمَالي أَبْنِ الشَّجريّ، تحقيق د. محمود الطَّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

ـ الإنْصَاف في مَسَائل الخلاف، لابْنِ الأَنباريّ، تحقيق محمَّد مُحْيي الدِّين عبد الحميد، طبعة

مصوَّرة، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت.
ـ الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. حسن فرهود، الرّياض، ط١، ١٩٦٩م.
ـ البَحْر المُحِيط، لأبي حَيَّان الأَنْدلسيّ، مصوَّرة عن طبعة مطبعة السَّعادة بمصر، ١٣٢٨هـ.
ـ البَغْداديّات = المَسَائل البَغْداديّات.
ـ البيان والتَّبيين، للجاحظ، تحقيق عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.
ـ التِّبيان في إعْراب القرآن، لأبي البقاء العكبريّ، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
ـ التَّذْكِرَة في علم العربية، د. محمد عبد الله قاسم، السِّفر الأوَّل منه، دار البشائر، دمشق، ط٤، ٢٠١١م، والسِّفر الثَّاني منه، دار البشائر، دمشق، ٢٠١٠م.
ـ التَّذْييل والتَّكْميل في شَرْح كتاب التَّسْهيل، لأبي حَيَّان الأَنْدَلسيّ، تحقيق د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢، والجزء السَّادس والسَّابع والثَّامن والتاسع، منه، صدر عن دار كنوز إشبيلية بالرِّياض، ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م.
ـ التَّعْليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦م.
ـ التَّفْسير البَسِيط، للواحديّ، تحقيق د. محمّد بن صالح بن عبد الله الفوزان وجماعة، مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرِّياض، ط١، ٢٠٠٩م.
ـ التَّكْملة، لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق د. حسن فرهود، عمادة شؤون المكتبات، الرِّياض، ط١، ١٩٨١م.
ـ التَّمام في تَفْسير أَشْعار هُذَيْل، لأبي الفتح عُثْمان بن جنّي، تحقيق د. ناجي القيسيّ، ود. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٢م.
ـ التَّنْبيه عَلَى شَرْح مُشْكلات الحَمَاسَة، لأبي الفَتْح عُثْمانَ بْنِ جنّي، تحقيق د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف، الكويت، ط١، ٢٠١٠م.
ـ تهذيب اللُّغة، لأبي منصور الأزهريّ، تحقيق عبد السَّلام هارون وأصحابه، دار الصَّادق، طبعة مصوَّرة عن طبعة المؤسّسة المصريّة العامّة، ١٩٦٤م.
ـ الجمل، لابن خالويه، وهو المطبوع خطأً بعنوان المحلّى، والمنسوب ضلالاً إلى ابن شقير، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- الجَنى الدَّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة، ود. محمَّد نديم فاضل، المكتبة العربيَّة، حلب، ١٩٧٣م.
- جَوَاهر القُرْآن ونَتَائج الصَّنْعة، لجامع العلوم الأَصْبَهانيّ البافوليّ، وهو المطبوع خَطَأً بِاسْم «إعراب القرآن المنسوب للزَّجَّاج»، تحقيق [؟] إبراهيم الإبياريّ، القاهرة، ١٩٦٣م.
- حاشية عَلَىٰ شَرْح بَانَتْ سُعَاد، للبَغْداديّ، تحقيق نظيف محرَّم خواجة، النَّشْرات الإسلاميَّة لجمعيَّة المُسْتشرقين الألمانيَّة، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠ - ١٩٩٠م.
- الحُجَّة، لأَبي عليّ الفارسيّ، تحقيق بدر الدِّين قَهْوجي، وبشير جويجاتي، ومراجعة أحمد يوسف الدَّقَّاق، وعبد العزيز رباح، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ١٩٨٤ - ١٩٩٧م.
- الحلبيَّات = المَسَائل الحلبيَّات.
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- خزانة الأَدب ولبّ لباب لِسَان العرب، للبغداديّ، تحقيق عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.
- الخَصَائص، لأَبي الفَتْح عُثْمانَ بْنِ جنّي، تحقيق محمَّد عليّ النَّجَّار، دار الكتب المِصْريَّة، ١٩٥٢م.
- الخلاف النحوي، د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ط١، ١٩٧١م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عُضَيمة، طبعة مصورة بدار الحديث بالقاهرة بلا تاريخ عن طبعته الأولى ١٩٧٢ - ١٩٨١م.
- الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمين الحلبيّ، تحقيق د. أَحمد محمَّد الخَرَّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.
- دلائل الإعْجَاز، لعبد القاهر الجرجانيّ، قَرَأَهُ محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- الرَّوْض الأُنُف، للسُّهيليّ، تصحيح طه عبد الرَّؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.
- سرّ الصَّناعة، لأَبي الفتح عُثْمانَ بْنِ جنّي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

ـ سمط اللآلي، للبكريّ، تحقيق عبد العزيز المَيْمني الرَّاجكوتي، مطبعة لجنة التَّأليف والترجمة والنَّشر، القاهرة، ط١، ١٩٣٦م.
ـ شَرْح أَبْيَات المُغْني، للبغداديّ، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقّاق، دار المأمون للتُّراث، دمشق، ١٩٧٣م.
ـ شَرْح أَشْعَار الهُذَلِيِّينَ، للسّكّريّ، تحقيق عبد السّتّار فَرّاج، ومراجعة محمود محمّد شاكر، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٥م.
ـ شَرْح الألفيّة، للمرادي، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة، مكتبة دار المعارف، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
ـ شَرْح بانَتْ سُعَاد، لابْنِ هشام، تحقيق سناء ناهض الرَّيّس، دار سعد الدِّين، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.
ـ شَرْح التَّسهيل، لابْنِ مالك، تحقيق د. عبد الرّحمن السَّيِّد، ود. محمّد بدوي المختون، هجر للطِّباعة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
ـ شَرْح جمل الزَّجّاجي، لابْنِ عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
ـ شَرْح ديوان الحَمَاسة، لأَبي عليّ المَرْزُوقيّ، تحقيق أحمد أمين، وعبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
ـ شرح الرّضي على كافية ابْنِ الحاجب، تحقيق د. حسن الحفظي، و د. يحيى مصري، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرِّياض، ط١، ١٩٩٣ـ١٩٩٧م.
ـ شَرْح القَصَائد السَّبْع الطِّوَال، لابْنِ الأَنْبَارِيّ، تحقيق عَبْد السَّلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣م.
ـ شَرْح كتاب سيبويه، لأَبي سعيد السِّيرافيّ، تحقيق د. رمضان عَبْد التَّوّاب وجماعة، الهيئة المِصْريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٦ـ٢٠٠٨م.
ـ شَرْح اللُّمَع، لجامع العلوم الأَصْبَهَانيّ البَاقُوليّ، تحقيق د. إبراهيم محمّد أبو عُبَاة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ط١، ١٩٩٠م.
ـ شَرْح المُفَصَّل، لابْنِ يعيش، المطبعة المنيريّة بمصر، ١٩٢٨م.

ـ الشِّيرازيَّات = المَسَائل الشِّيرازيَّات.
ـ الطِّرْف المُنِير في شِعْر أبي بَصِير مَيْمُون بْن قَيْس بْن جَنْدَل الأَعْشَى والأَعْشَيْن الآخرين، تحقيق رودلف چاير، بيانة «فيينة»، ط١، ١٩٢٧م.
ـ ضَرَائر الشِّعْر، لابْن عصفور، تحقيق السَّيِّد إبراهيم محمَّد، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠م.
ـ ضرورة الشِّعْر، لأبي سعيد السِّيرافيّ، تحقيق د. رمضان عبد التَّوَّاب، دار النَّهْضَة العربيّة، بيروت، ١٩٨٥م.
ـ طبقات فُحُول الشُّعراء، لابْن سَلام، قَرَأَهُ محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٩٧٤م.
ـ العوامل والهوامل، لابن فضّال، وهو المطبوع خطأً باسم معاني الحروف، والمنسوب ضلالاً إلى الرمّاني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.
ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لابن كيكلدي، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م.
ـ الكامل، لأبي العبّاس المُبَرِّد، تحقيق د. محمَّد أحمد الدَّالي، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السَّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، مصوَّرة عن طبعة الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٦٦م.
ـ كتاب الشِّعْر، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. محمود محمَّد الطَّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
ـ الكَشَّاف عن حقائق غَوَامض التَّنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأْويل، لأبي القاسم جار الله الزَّمخشريّ، صَحَّحَه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربيّ.
ـ كَشْف المُشْكِلات وإيْضَاح المُعْضِلات، لجامع العلوم الأَصْبَهَانيّ الباقوليّ، تحقيق د. محمَّد أحمد الدَّالي، مطبوعات مَجْمَع اللُّغة العربيَّة بدمشق، ١٩٩٥م.
ـ لِسَان العرب، لابْن منظور، دار صادر، بيروت.
ـ مجالس ثعلب، تحقيق عبد السَّلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٥٦م.
ـ المُحْتَسَب، لأبي الفتح عُثْمانَ بْن جنّي، تحقيق عبد الحليم النَّجّار، وعليّ النَّجْدي ناصف، وعبد الفتّاح شلبي، المجلس الأعْلَى للشُّؤُون الإسلاميّة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابْنِ عطيَّةَ، تحقيق عبد السَّلام عبد الشّافي محمَّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق د. شريف النجار، دار عمار، عمّان، ط١، ٢٠١٠م.
- المختار من أبواب النحو، د. محمد خير الحلواني، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.
- المُخَصَّص، لابْنِ سِيْدَهْ، دار الكتب العلْميَّة، بيروت.
- مَسْأَلة في كلمة الشَّهادة، مِن إملاءِ الزَّمخشريّ، تحقيق د. محمَّد أحمد الدَّالي، مجلَّة مَجْمَع اللُّغة العربيَّة بدمشق، مُجَلَّد ٦٨، ج١، ١٩٩٣م.
- المَسَائل البَغْداديَّات، لأَبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق صلاح الدِّين عبد الله السّنكاوي، وزارة الأَوْقَاف العراقيَّة، بغداد، ١٩٨٣م.
- المَسَائل الحلبيَّات، لأَبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.
- المَسَائل الشِّيرازيَّات، لأَبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيلية، الرِّياض، ط١، ٢٠٠٤م.
- المَسَائل العَسْكريَّات، لأَبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنيَّة، ط١، ١٩٨١م.
- المَسَائل العَضُديَّات، لأَبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق شيخ الرّاشد، وزارة الثَّقافة، دمشق، ١٩٨٦م.
- المَسَائل المَنْثُورَة، لأَبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق مُصْطفىٰ الحدري، مطبوعات مَجْمَع اللُّغة العربيَّة بدمشق، ١٩٨٦م.
- المِصْبَاح لِمَا أَغْتَمَّ مِنْ شواهد الإِيْضَاح، لابْنِ يسعون، تحقيق د. محمَّد بن حمُّود الدّعجاني، الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- معاني القرآن، للأَخْفَش، تحقيق د. هدى محمود قُرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفَرَّاءِ، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمَّد عليّ النَّجّار، وعبد الفتّاح شلبي، دار السّرور، بيروت.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- مَعْنَىٰ لا إلهَ إلا اللهُ، للزّركشيّ، تحقيق مُحْيي الدِّين علي القره داغي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط٤، ٢٠١٥م.
- مُغْني اللَّبيب عن كُتُبِ الأعاريب، لابْنِ هِشَام، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمَّد عليّ حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٤م.
- المُقْتَضَب، لأبي العَبَّاس المُبَرِّد، تحقيق محمَّد عبد الخالق عُضَيْمة، عالم الكتب، بيروت.
- مُقَدِّمة تفسير ابْنِ النَّقيب، تحقيق د. زكريَّا سعيد عليّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.
- المنزع البديع، للسجلماسي، تحقيق علال الغازي، دار المعارف، الرباط، ط١، ١٩٨٠م.
- المُنْصف، لأبي الفتح عثمانَ بْنِ جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة، ١٩٥٤م.
- نتائج الفكر، للسهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر، الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.
- النِّهاية في غريب الحديث والأثر، لابْنِ الأثير، تحقيق د. محمود الطّناحي، وطاهر الزّاوي، المكتبة العلْميّة، بيروت.
- النَّوادر، لأبي زَيْد الأنْصَاريّ، تحقيق سعيد الخوري الشّرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت؛ ط٢، ١٩٦٧م، وتحقيق د. محمَّد عبد القادر أحمد، دار الشُّروق، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

* * *

اللجنة العلميّة

الأستاذة الدكتورة منى إلياس
الأستاذ الدكتور محمد موعد
الأستاذ الدكتور نبيل أبو عمشة

حقوق الطّبْع والترجمة والنشر لمديريّة الكتب والمطبوعات